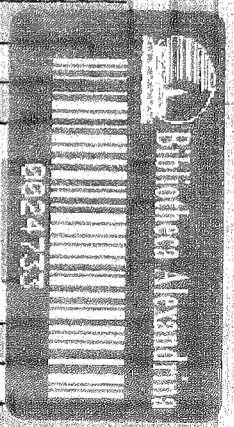
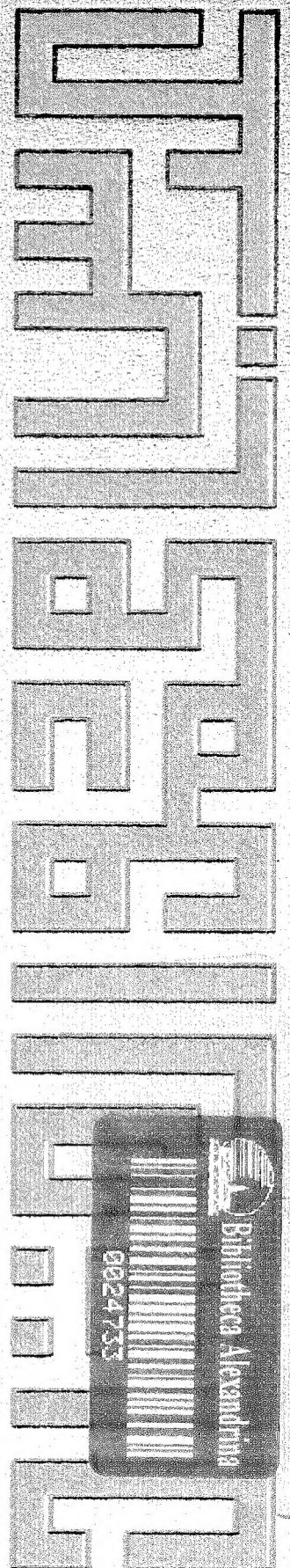


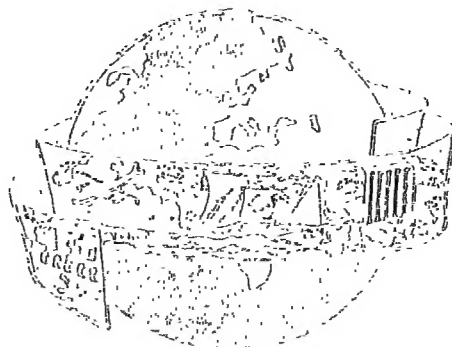


المجلد الثامن عشر
تراجم وسير

٤

دار الكتاب اللبناني



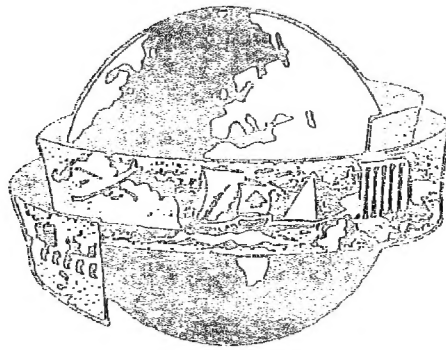


از الـ زابـ الـ فـ

د. پ. اجماع - نثر - جز - توزیع

٣٣ شارع قصدير النيل - القاهرة ج. ١٠ غ.
ت: ٣٩٢٢٢٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ - فاكس: ٣٩٢٢٦٠١ / ٣٩٢٢٦٠٢
ص.ب: ١٥٦ - الرمز البريدي: ١١٥١١ - ب.ق.ب: ك.ت.م.ب.

TELEX No 23001 - 23301 - 22101 - 22401 - ATT MR. HASSAN EL-ZEIN
FAX.(202) 3924657 CAIRO - EGYPT



دار الكتاب اللبناني

طباعة - نشر - توزيع

شارع مدام كوريك - بناية فندق بريستول
ت: ٨٦١٥٦٣ / ٨٦٠٧٩٢ - فاكس: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
ص: ٨٣٣ / ١١ أو ١٣٥٣٥٢ - بوقيا: داكلان - بيروت - لبنان

TELEX No: DKL 23715 LE - ATT: MISS MAY. H. EL - ZEIN

FAX (9611) 351433 BEIRUT - LEBANON

[illegible]

المجلد الثاني عشر
تراجم وسيرة
٤

المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ

عبّاس محمود

العقائد

المجلد الثاني عشر

تراجم وسيرة

٤

يحتوي على

سعد زغلول

دار الكتاب اللبناني دار الكتاب المصري
بيروت القاهرة

رقم الإيداع
١٩٩٠ / ٤٥٦٢
I.S.B.N. 977 - 238 - 101 - X

دار الكتاب اللبناني شارع مدام كوري - مقابل فندق بريستول ت: ٨٦٠٧٩٢ - ٨٦١٥٦٣ فاكسيل: ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١) ص.ب. ١١/٨٣٣ أو ١٢٥٢٥٢ - بيروت - لبنان TELEX: DKL 23715 LE ATT: MISS MAY HASSAN EL-ZEH FAX: (9611) 351433	جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنشرين	دار الكتاب المصري ٢٣ شارع قصر النيل - القاهرة ج.ع ت: ٣٩٢٤٣١ / ٣٩٢٤١٨ فاكسيل: ٣٩٢٤٥٧ (٢٠٢) ص.ب. ١٥٦ - الرمز البريدي ١١٥١١ - بريقيا كناسر TELEX No: 23081 - 23081 ATT: MR. HASSAN EL-ZEH FAX: (202) 3824857
--	---	--

الطبعة الثانية
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
Second Edition
1991 A.D — H 1411

عَبَّاسُ مُحَمَّدٍ
العقائد

سعد زغلول

دار الكتاب اللبناني - بيروت

تمهيد

الصديق والمؤرخ في الكتابة عن رجل كسعد زغلول يستويان أو يتقاربان ، لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ ، والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق . ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة ، وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور ، ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ! ولا سيما حين تستوي الحقيقة والمجاملة في ميزان الأعمال والصفات .

وأنا في هذه السيرة — أوهذه السيرة والتحية — قد أنطلقت المؤرخ ولم أحاول قط أن أسكت الصديق ، لأن الصديق هنا جدير بأن يتكلم ، فما أثبت حرقاً في هذه السطور إلا الذي أعلم أنه صحيح لاشبهة عليه ، وما تميل في الصداقة إلى الإعجاب بل الإعجاب هو الذي مال بي إلى الصداقة في الحياة وبعد الممات . وحسبك من إنصاف أنك لا تقول إلا ما يقره العدو في الجملة وإن ناقشه في التفصيل ، ولعله لا يناقشه في التفصيل بدليل قاطع أو برأي جميل .

وكل ما في هذا الكتاب من وصف أو ترجمة أو تاريخ فالمقصود به بادي الأمر هو جلاء الحقيقة عن حياة سعد زغلول أو «نفس» سعد زغلول ، فأكبر الحوادث ما لم تكن لها يد في جلاء الحقيقة عن تلك النفس لاملح لها في هذا الكتاب ، وأصغر الحوادث التي تزيدنا علماً بها ونفاذاً إلى سريرتها لها الملح الأول فيه ، وما ذكرناه فيه عن مصر أو عن الجيل أو عن هذا الرجل أو تلك الطائفة فأنما نذكره بمقدار ما تتأدى منه إلى تلك الغاية ، ولشرح الحوادث بعد ذلك معرض غير هذا المعرض وسياق غير هذا السياق .

ولقد تدعو الضرورات إلى التناضي عن بعض الأمور والاجتزاء بمثل واحد يغني عن عدة أمثال . فإن حدث هذا في قليل من مواضع الكتاب فاليقين الذي لا ريب فيه أنه لن يحجب سرّاً من تلك السريرة الواضحة ولن يطوي جانباً من ذلك السجل الممدود ، ولن يزيدنا ذكره وتفصيله علماً بما أردناه بهذا الكتاب ، وهو استجلاء الحقيقة عن نفس سعد زغلول ، وغاية ما هنالك أنه يضع الظلال حيث ينبغي أن يوضع الظل ولا يوضع النور ، وقد يكون ذلك أقرب إلى المثال وأعون على الجمال .

وخير ما أرجوه لهذا الكتاب أن يكون تفصيلاً وافياً لتلك التحية الجملة التي نطق بها المصريون كثيراً ولا يزالون ينطقون بها في كل عام وكل مقام ، وهي تحيتهم إذ يهتفون « لتحي ذكري سعد زغلول »

عباس محمود العقاد

الطبيعة المصرية

في أوهام الناس

طبيعة المصري موضع دراسات كثيرة ، جنسية ونفسية ، واجتماعية وسياسية ، يقوم كثير منها على الاشاعة والغرض ، وقليل منها على التحقيق والانصاف .

وليس ذلك لغموض أو تعقيد فيها ، فان هذه الطبيعة واضحة سهلة ، ليس في الأمم العريقة كافة — فيما نعتقد — أمة أوضح منها وأسلم . ولكنها قد احتجبت طويلاً لما أحاط بها من أقاويل الأمم المنافسة لها أو المتوترة منها ، وقد طال عهد مصر بمراس المنافسين والجيران المتوترين ، وطال اعراضها عما يصمونها به ويفترونه عليها ، حتى وقر في الأذهان وأصبح التعرض له بالتفنيد والتصحيح كالعرض للحقائق المقررة والوقائع المكررة تبدو عليه شبهة الغرض والحجابه من حيث لا تبدو على تلك الأقاويل المفتراة ونحن نرجع إلى الصفات الكثيرة التي تواترت بها أقاويل الأمم الناقصة أو الأمم الحاسدة فنستعرضها صفة صفة ونحاول أن نجد فيها ما يقنع السامع أو ينفي عنه الشك والتردد فلا نجد بينها صفة واحدة تطرق الأذهان من ناحية الاقتناع ، ولا نعجب لشيء عجبنا من سرعة الأكاذيب في النفاذ إلى الآذان وسرعة الأوهام بعد ذلك في الاستقرار بالإخلاد ، حتى إذا جاء دور التفنيد والتصحيح كان العجب الأكبر أن تلك الإخلاد التي استقبلت الأوهام بالأذعان والاستسلام تنقلب فجأة من السلاسة والهوادة إلى التصعب والتشدد في وجه الحقيقة ، كأنما الأوهام صديق مسالم ينزل بها نزول النصير المأمون الجوانب المحمود العواقب . . . أما الحقيقة فهي عدو مهاجم يدك الحصون ويبدل المعالم ولا يطرق العقول أبداً دون أن تلتفت له وتثور عليه ؟

ورأس الأكاذيب على الطبيعة المصرية أنها طبيعة أمة لا تحكم نفسها بنفسها ولا تبالي غارة الأجنبي عليها . فن من أعداء المصريين يشك في هذه الأكاذوبة ؟ أو يكلف نفسه وهو يقذفهم بها أن يضاهي بينهم وبين غيرهم ليعلم مقدار الشبه في هذه الخلة بينهم وبين أبناء الأمم الأخرى ؟

على أنها كما قلنا رأس الأكاذيب وأيسرها تفنيذاً عند النظر القريب ، فضلاً عن النظر البعيد .

فليس شأن المصريين في هذه الخلة بمخالف لشأن الأمم كافة في العصور القديمة ، إذ هي كلها مزيج من غالب ومغلوب وأصلاء وغرباء ، لا تدري من أحقهم بوصف الوطني ومن أحقهم بوصف الدخيل ، لذا مضى عليهم جيلان أو بضعة أجيال .

ولقد كانت هذه الأمم جميعاً لا تبالي من يحكمها من أبناء البلاد أو غير أبناء البلاد ، لأنها كانت منهوبة مظلومة على كلتا الحالتين . وكانت تطبيق الحاكم حتى يجاوز بها حد الطاقة فتثور عليه وتمالي أعداءه سواء كان من الأجانب أو من المواطنين العريقين فيها ، ولم تنشأ الفكرة الوطنية بمعناها الحديث إلا حين نشأت فكرة الحكم بالحق والحكم لمصلحة المحكومين وبطلت فكرة الحكم للغالب القاهر بقوة المال والسلاح ، فقد أبطأت « الإنسانية » طويلاً قبل أن تتخترع الديمقراطية أو الفكرة الوطنية ! وقد أصيبت جميع الأمم بما أصيب به المصريون من جراء هذا الإبطاء الذي لا ذنب فيه على أحد ، فلو أننا استعرضنا تواريخ إنجلترا أو فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو تواريخ الفرس والهند والصين وما بين أولئك من شعوب المشرق والمغرب التي استقرت فيها الدول وقامت فيها العروش لما استطعنا أن نعثر على شعب واحد خلا من سلطان الأجانب ، واستعصى حكمه على أسرة بعد أسرة من الواغليين الطارئين عليه في عنف المقتحم تارة وفي رفق المتودد تارة أخرى . وربما كانت مزية الأمة المصرية على أمم كثيرة في هذه الخلة أن

الحاكم الاجنبى كان ينتحل دينها ويتخذ عاداتها ومراسمها ويحفظ ماله في أرضها ولا ينقله إلى عاصمة بعيدة منها . فان جرى على هذه السنة في سياستها طالت أيامه فيها وتمهدت حكومته بين أكنافها ، وان خالف هذه السنة لم يأمن انتقاضها ولم يزل على خطر منها ، وحذر من جموحها وانقلابها .

وانما شاع اتهام المصريين بالخضوع للسطوة الاجنبية ولم يشع ذلك كثيراً عن الأمم الأخرى لأن المصريين أمة لها تاريخ قديم متصل بالعالم في شرقه وغربه وقديمه وحديثه ، فالأخبار عنها متصلة وذات صلة بالشعوب بأخبارها مشغولة ، ولأن العالم القديم والعالم الحديث كليهما قد تلقيا تاريخ هذه الأمة من أفواه الأعداء والمغرضين ، ولم تحفل هذه الأمة بتصحيح ما يقال عنها لأن تصحيح التواريخ القومية بدعة جديدة ، لم يعرف لها خطرها ومبلغ الحاجة إليها قبل عصرنا الأخير .

فال يونان في العالم القديم كانوا ينقمون على المصريين الترفع والشمم واعتبارهم الاغريق جميعاً في الحضيض الأدنى من مراتب الشعوب ، وكانوا يشعرون بنفور المصريين منهم لأنهم أعانوا الفراعنة الغاصبين عليهم ، ودخلوا زرافات زرافات في الجيوش المرتزقة التي كان أولئك الفراعنة يستعينون بها على حراسة عروشهم واخضاع رعاياهم ، وكان اليونان يزعمون بطبيعة الحال أن الفراعنة يتخذون الجيوش المرتزقة من الأجانب ومن اليونان خاصة لأن أبناء البلاد لا يصلحون للحرب ولا يصبرون على مضانك الجنديّة ! أما الحقيقة فهي أن الفراعنة الغاصبين علموا بغض الرعية لهم وتربصاً بهم وتحفزها للثورة عليهم فخافوا أن يسلبوا زمام القوة العسكرية إلى تلك الرعية ، واصطنعوا الجندا الأجانب ليتقوا بهم خطر الثورة وبوادر الفتنة ، وبلغ الخوف بهم أشده في عصر الغزوة الفارسية فأكثرُوا من جند اليونان وأقلوا من التعويل على جند البلاد ، وقد عرضنا لهذا المبحث في رسالتنا عن « رواية قبيز التمثيلية » فقلنا ان اليونان مغرضون إذ يتكلمون عن الجنود الوطنيين . » وقد

كان ضلعهم ظاهر مع الملوك الفراعنة المكروهين الذين كانوا يحذرون التعويل على الجنود الوطنية فيكثرون من استخدام الجنود اليونانية ، وكان أولئك الفراعنة يحابون اليونان ويتبرعون بالمال الكثير لتعمير هياكلهم في بلادهم وإقامة الهياكل لهم في جوار المعابد المصرية ، وكان أبناء البلاد يسمون فراعنتهم من جراء هذا ويتربصون بهم وبالجنود الدخيلة الدوائر ، وينعتون هؤلاء بأقبح النعوت ويحرمون الأكل من أيديهم والتنزل إلى معاشرتهم ، ويقدحون في شجاعتهم وأمانتهم بكل لسان على أن استخدام المرتزقة خطة لم تنفرد بها مصر أيام الغزوة الفارسية ، لأنهم كانوا يُستخدمون في جيش فارس وساموس في هذه الفترة بعينها ، فليس من الانصاف أن يتخذ وجودهم في الجيش المصري برهاناً على نقص في كفاءة المصريين للجندية والقتال . وكل ما اقتراه مؤرخو اليونان على شجاعة المصريين في ذلك العهد إنما كان حديث مواتور ودفاع دخيل ممقوت ، وما كان هذا ليخفى على أحد له بصيرة وفطنة وله إلمام بمواقع الأغراض والدعايات ، فما كان يحمل بمؤرخ باحث — ولا بمصري على الخصوص — أن يتخذ شهادة الكتاب اليونان دليلاً على جبن آبائه الغابرين . ولو صفر التاريخ من الأدلة النافية لهذه الفرية لكان للبصري شبه عذر في الاصغاء اليها والاهتمام بشأنها ، أما والتاريخ حافل بالدلائل النافية لها فلن ينساق مع أكاذيب اليونان الأقدمين إلا رجل تعوزه الغيرة أو ينجح به الغرض إلى تصديق تلك الأكاذيب وإلى القراء بعض الدلائل التي حفل بها التاريخ حتى في رواية أولئك المؤرخين المغرضين .

« فنها ان الفرقة المصرية هزمت الفرق المرتزقة في كل مرة اجتمعت فيها تلك الفرقة الى فرد راية . فلما خطر لـ « وهاب رع » أن يشد ازر « ذكران » الزعيم اللوبي في حربه للمستعمرة الاغريقية ببرقة — رأى من الحكمة أن لا يرسل في هذه الغزوة جنود المرتزقة مخافة أن يتمردوا ولا تطيب نفوسهم

لنصرة ذكران وهزيمة إخوانهم الاغريق ، وعلم ان الفرقة المصرية تبغض الاغريق وتصدق في قتالهم فأرسلها إلى الحدود . ولكن حسابه ما لبث أن التوى عليه فكرّت الفرقة المصرية راجعة إلى حربه حين أحست اجتماع الكلمة ووحدة القيادة ، فجزع « وهاب رع » واستعان بجميع جنوده الاغريق وخرج بهم لقتال الثائرين فهزمه هؤلاء شر هزيمة ورفعوا قائدهم « أحس » الى العرش شريكاً لذلك الفرعون ، ولولا ان علو « أحس » على زملائه قد أثار في نفوسهم حسد الند للند تخاف اجتماع كلمتهم عليه لما عدل بعد ذلك عن تأييد الجنود الوطنيين إلى مشايعة الأجانب والمرتزين .

« هذا ما حدث في الواقعة الأولى بين المصريين والاعريق ، فلما التقى الفريقان بعد ذلك مرتين كان الغلب الحاسم في المراتين للمصريين .

..... » وأدل عما تقدم على منعة مصر وهيبة جيشها ان كورش مؤسس دولة الفرس وفاتح الامصار شوقاً وغرباً قد تهيّب أن يقدم على غزوها فتركها وشأنها كما قال مسيو « جستاف جكفيه » في كتابه تاريخ الحضارة المصرية مع أن كورش كان يعلم اشتراكها في الحلف الذي تألب عليه مع البابليين والليديين والسبرطين والمصريين ، فخارب بابل وليدية وسوف في محاربة مصر إلى أن مات .

..... » ومن الدلائل على كذب الأقاويل على هذه الفترة أن قمبيز — مع تهجمه وفتوته — لم يحسر على غزو مصر الا بعد أن استوثق من خيانة فانيس اليوناني واطلع منه على أسرار الهجوم وفوّض اليه رشوة البدو الضارين في صحراء سيناء ، ثم لم يكفه هذا حتى الب الاسيويين على المصريين وأعدّ لهم ستة أضعاف قوتهم من الفرسان ، وجيش مشاة يفوق جيشهم بعدد غير قليل ، وأسلحتهم لا عهد لهم بها في ذلك الزمان ، وأسطولاً لبولكرات الطاغية الساموسي مال الى فارس بعد أن كان في حلف المصريين .

..... » ولقد غلبت مصر وملكها الفرس وما انكسرت قلوب أهلها

ولا خنعت رقابهم لنير الفاتح القوي المعتز بياسه وسلطانه ، فابرحوا يتحينون الفرص ويثبون على غالبهم مرة بعد مرة حتى قلق « دارا » الأول وحضر إلى مصر وقتل « ارياند » والي الفرس الذي كان يتغطرس على المصريين ويستنفرهم الى الغضب والثورة ، وبالغ في تمليق الشعب والكهان حتى بنى معبداً لأمون واشترك في موكب الحزن على العجل « هاني » واكتتب بما يعدل اثنين أو ثلاثة وعشرين ألف جنيه من نقود هذه الأيام ، مكافأة لمن يعثر بعجل جديد تجتمع فيه الشروط المفروضة في أسفار الكهان .

« وظهر شمم الكهان المصريين على أتمه يوم اقترح « دارا » عليهم أن يقيموا تمثاله إلى جانب تمثال « رعمسو الثاني » في معبد فتاح ، فلم يبال أحدهم أن يحجه بتفضيل رعمسو عليه وان يقول له في غير موارد ولا دهان : انك لم تفتح فتوح ذلك الفرعون العظيم ولم تُبل مثل بلاته ، فتلقّ الجواب كاذباً وقال في حلم واناة : سأفعل كما فعل اذا عشت كما عاش ، وعدل عن اقامة التمثال اذعاناً لكبرياء رعاياه المغلوبين.

« ثم استرجعت مصر استقلالها وكأفت حوله كفاح المستميت ، ولا محل هنا لتفصيل الوقائع التالية لأنها خارجة عما نحن فيه .

« فالحوادث التي انتقلت إلينا من مؤرخي اليونان أنفسهم تنفي ما تخلل رواياتهم من سوء الشهادة للشجاعة المصرية وسائر الخلائق الكريمة ، ويجب على المؤرخ المصري أن يظن لهذا ولا يجاري الأحاديث المشاعة التي لن تخلو من الهوى ولن ترتكز إلى سند صحيح .»

وفيما تقدم مثال صالح يقاس عليه في التعريف بتاريخ الأمة المصرية على جليته في كثير من أدواره وأطواره .

وأخطر من هذه الدعاية اليونانية كثيراً دعاية أخرى تحدت من العالم القديم وشاعت بين الشعوب التي أخذت بقبس من مآثورات بني إسرائيل ،

ونعني بها نبوءة السخط والنقمة التي فاه بها بعض كهان اليهود وتوارثها
الاعقاب عن الأسلاف ، كأنها وحي سماوي تنزل من عند الله .

فقد كان الاسرائيليون الأقدمون يبغضون المصريين لأنهم سخروهم في
أرضهم تسخير العبيد ، فهجروا الأرض كارهين إلى صحراء سيناء ثم إلى
تخوم فلسطين ، وظلوا يتمنون الهزيمة للدولة المصرية ويتلقون بالقبول
والترحيب كل ما يبشرهم بزوال مجدها وأفول نجمها ، وزادهم بغضاً على بغض
أنهم استنجدوا مصر على البابليين فأبت أن تنجدهم وكرهت أن تخوض
أهوال الحرب مع بابل من أجلهم ، فلما هزمتهم بابل وأسرت قبائلهم
وهدمت أركان دولتهم الصغيرة في فلسطين راحوا يتمنون لمصر مثل هذا
المصير وينذرونها سوء العاقبة إلى أمد مديد ، كما يفعل الكهان حين يقذفون
باللغة على الأعداء الأقوياء ، وزعموا أن المعتمد على مصر لا يعتمد على سند
متين ولا يأوي إلى ركن ركين ، لأنها صانت دماء أبنائها عن حرب
لامصلحة لها فيها ، ولا داعي عندها لاقتحامها .

وما من دولة كبرى في العصر الحديث أو في العصر القديم إلا تعلق بها
رجاء أمة ضعيفة في طلب الحرية والانصاف ثم خاب ذلك الرجاء ، فمأذا فعلت
مصر غير ما فعلته قديماً وتفعله حديثاً كل دولة يراد منها اقتحام الحروب في
غير طائل ؟؟ وقد تسخط الأمم الضعاف على تلك الدول السكبار فيكون
سخطها معقولاً مفهوماً ، ولكنها لا تكون على حق فيما تدعيه أو فيما تتمناه ،
ومن واجب الناس أن يأخذوا كلماتها ولعناتها مأخذ الريبة والمراجعة لا أن
يصغوا إليها إصغاءهم إلى الوحي المنزل والقضاء الدامغ ، فإذا تسهل أناس في
قبولها وتصديقها لأنها لا تضيرهم ولا تغض من سمعهم فلنحن المقدوفين بها
أولى أن نتفهم أسبابها ونفطن لبواعثها ومراميها ، وقد تيسر لنا الآن أن
نفهم أسبابها كما نفهم كل شيء في هذه العصور ، فلا سلطان لتلك اللعنات
على عقائدنا في أنفسنا ، ولا على ماضينا أو حاضرننا الذي نحن فيه .

أما قبل اليوم فقد كان أناس من أبناء مصر يحسبون الايمان باستعبادها وإخلادها إلى المذلة فرضاً عليهم ، ويحسبون الشك في تلك اللعنات خروجاً على قضاء الله فيهم ، ولهذا قلنا إن دعاية بني إسرائيل في العهد القديم كانت أخطر من دعاية الاغريق ، وظلت كذلك إلى زمن غير بعيد .

وأخطر من الدعايتين معاً خلط العامة من المسلمين بين اسم الفراعنة واسم قدماء المصريين ، أو ظنهم أن كل « فرعون » هو فرعون موسى الموسوم بالكفر والطغيان في سور القرآن . فأصبح اسم قدماء المصريين مرادفاً عندهم لاسم فرعون المنبوذ في كتاب الله ، وأصبحت سلالة هذا الجنس في وهمهم رجساً مذالاً غير مستغرب فيه قدح قادح ولا منتظر فيه دفاع مدافع ، ومن ذا الذي يدافع عن فرعون وآل فرعون ؟

ومن أدباء المصريين أو متأديسهم من قرأوا هجاء المتنبي فآثر فيهم بعض الأثر ، وخيل إليهم أن الشعر والتاريخ والواقع والنبوءات قد تضافرت على تصديق ذلك الهجاء من أقدم العهود . وأتى على الأدباء زمان كان البؤس فيه وسماً لكل شاعر وكانت شكوى الشاعر فيه من ظلم قومه وغفلتهم عن حقه موضوعاً قلماً خلا منه ديوان ، فكان الشعراء الذين يحفظون أبيات المتنبي يستريحون إلى ترديدها ويجدون فيها مصداقاً لشكائياتهم ومتنفساً لمضاضة نفوسهم ، وشهادة لهم بالأدب ومحاماتهم لاعلامه الأفاضل . وصرفهم ذلك عن وزن الأبيات بميزان التاريخ والبواعث النفسية ، فبلغوا بها فوق مبلغها من التصديق والعناية ، وما كان في وزنها صعوبة عليهم لولا شهوة الشكوى والبؤس أو « التباؤس » التي أشرنا إليها ، وإلا فهل كان المتنبي إلا شاعراً محققاً يقول ما لا بد أن يقوله كل شاعر محقق في ذلك الزمان ؟ وهل وصول الخصي كافور إلى عرش مصر أغرب من سيادة إحدى البغايا على دولة الروم لو كان المتنبي على علم بتاريخ الروم القديم ؟ وهل كانت أمة

الفرس ملعونة على ألسنة الكهان أو مقضياً عليها بالاستسلام حين تولاهما
سلطان خصي بعد زمن المتنبى بعد طويل ؟ وهل الخصيان والبغايا هم شر
الناس أو هل سيرتهم في الحكم أقبح السير التي عرفها شعوب العالم ؟
فأبيات المتنبى ان هي إلا صيحة حنق تنفعا إذا أردنا أن نفهم نفسه
ومضامين شعره ، ولكنها لا تنفعا إذا أردنا أن نفهم بها نفس أمة أو تقابل
بها بين جيل وجيل ، ولو أننا أحصينا كل ما ادعاه شاعر أو متشاعر على
رجل أو قبيلة أو وطن أو عنصر لخرج بنو الانسان جميعاً وليس فيهم فريق
حقيق بكلمة ثناء .



ثم جاءت العصور الأخيرة والمصريون لا يسمعون عن أنفسهم إلا
التشهير بهم وسوء القالة عليهم وتفسير التاريخ على الوجه الذي يريده لهم
أعداؤهم والطامعون فيهم . فالأوروبيون نظروا إلى الشرق نظر المستعمر
الطامع إلى الغنيمة المطموح فيها ، فوصفوه في ماضيه وحاضره بالصفة التي
يحبونها ويتمنون دوامها ، وهم لا يحبونه مستقلاً ولا أهلاً للاستقلال ،
ولا يحبون لأنفسهم أن يكونوا ظالمين مغتالين يقتلون روح الحرية ويحكمون
بالذل على أناس يستحقون العزة والكرامة ، فليس مما يشبع مطامعهم أو
يريح ضمائرهم أن يتصف الشرق بصفات الشعوب التي تشبه الأوروبيين في
الفطرة وتساويهم أو تقرب منهم في نعمة الحرية والسيادة ، وإنما يشبع
مطامعهم ويريح ضمائرهم معاً أن يتخيّلوا الشرق مفطوراً على الخضوع مطبوعاً
على الاستسلام ، لا يغيرون من أمره شيئاً إذا أخضعوه وسيطروا عليه
واستمتعوا بخيرات الضائعة وثمراته المبهلة واصقاعه الفسيحة .

وهكذا دونوا لنا تاريخنا ولقنوه لنا في المدارس والكتب حتى رأينا
منا من يصدقه ولا يتخرج من تلقينه على هذه الصورة لصغار الأبناء ، كأنه
يحافظ على أمانة الدرس ويتخرج من التصرف في لوح العلم المحفوظ !

ونشأت في ابان ذلك بدعة الآرية والسامية وهي تلك البدعة التي تقضي للآريين بالسبق والرجحان في كل فضيلة من فضائل الأمم أو فضائل الأفراد، وقد ظهر بطلانها الآن أو ظهر على الأقل ان الحاجز الذي أقامه مبتدعوها بين أجناس الشعوب مصطنع ملفق لا يسلم من ثغرة شك هنا وثلمة ضعف هناك، بل هو ينعكس في أحوال شتى فتصبح المزية للساميين من حيث أرادها القوم للآريين، ولكن البدعة قد خدعت أناساً كثيرين في ابان نشأتها فتحدثوا بها كتحدث الناس بالغرائب والملح المستطرفة، وما زالت تجني على الأفكار حتى أوغل فيها بعض الغلاة من دعايتها فاستخرجوا منها دليلاً على رجحان بعض الأمم الآورية على بعض واستئثار جماعة من تلك الأمم بشرف السيادة والابتكار وشعائر الحضارة والثقافة دون الجماعة الأخرى، فتصدى لها يومئذ من الآوريين من ينكرها ويزيفها ويبالغ في السخر بها، بعد أن كانوا يتفقون على ترويحها والاعضاء عنها حين كانت معرتها لاصقة بالشرق وحده، موقوفة عليه دون غيره.

وقد رأينا بين الإنجليز — ولا سيما الذين عاشوا في مصر والسودان — فئة تقرر المسبة الباطلة للمصريين وبين يديها ما ينقض تلك المسبة نقضاً لو أنها عنيت بالالتفات إليه أو لم تعن بالتعالي عنه، ومن هؤلاء جاكسون صاحب كتاب «عثمان دقنة» زعيم الدراويش المشهور، فأنك تقرأ الكتاب فلا ترى أحب إلى صاحبه من اتهام المصريين بالجبن والاستشهاد بالنوادر التي يتندر بها الدراويش عن الجنود المصريين المسوقين إلى قتالهم في أوائل الحملة السودانية، ويعلم جاكسون مع هذا — ويروي في الكتاب نفسه — أن هؤلاء الجنود تأنوا فلولاً من اللصوص والسطار المسجونين المعاقين بالشغل المؤبد أو الموت العاجل، قذفت بهم الحكومة المصرية يومئذ إلى أحشاء السودان لتستريح منهم أو تستريح من الدراويش. فكانما كانت تجريدة السودان طريقة من طرائق تنفيذ العقوبات في ذلك الحين، ولو شاء

جاكسون لفهم أن اللص الذي يساق لتنفيذ العقوبة مزوداً بعار الجريمة غير الجندي الذي يساق إلى الحرب مزوداً بنخوة الوطنية والحمة العسكرية ، أو لو شاء لقارن بين هؤلاء السجناء والجنود الذين فتحوا السودان بعد ذلك أو اشتركوا قبل ذلك في حروب الروس واليونان والترك والعرب ، ولكن من له بأن يشاء هذه المشيئة العسية وهي على خلاف ما يهوى ونقيض ما يريد ؟

على أن كتاباً انجليز ينصفون الشجاعة المصرية أو الجندية المصرية في بعض مايكتبون ، ومن ذلك ماقرأنا أخيراً لواحد من هؤلاء المنصفين — وهو مستر جريفز الذي كان مندوباً خاصاً لصحيفة التيمس في بداية المفاوضات مع الجبهة الوطنية المؤتلفة — فانه يقول بعد استعراض تاريخ الجيش المصري من عهد محمد علي إلى العصر الحاضر : « ولا ريب أن المغامرين الأوربيين والترك احتكروا القيادة ، وأنه كان هناك جنود الهجوم من الترك والألبان في الحروب الأولى التي دارت في سورية ومن المسلمين والسودان في الحروب التي دارت بعد ذاك . ولكن صفار الضباط — ومعظمهم من المصريين — كانوا هم الجزء الأكبر من الجيش الذي هزم الحملة البريطانية في سنة ١٨٠٧ وفتح معظم السودان وأحرز النصر المين فغلب صحراء العرب وأعني مراس الوهايين وكاد يقضي على السلطنة العثمانية لولا الدول الأوربية. »

وخلافاً لما يقال عن ضعف الطبيعة الحربية في المصريين رأينا ضابطاً يابانياً يشهد لهم بأنهم أمة مقاتلين ، ويقول بعد أن قضى شهراً في بور سعيد عقب الحرب العظمى : « ووافق ذلك ابتداء الجد في حركة الاستقلال فسنحت لي فرص شتى للتحدث إلى المصريين والعرب والاصغاء إلى آرائهم

راجع كتاب لا بد لليابان من حرب بريطانيا مؤلفه الضابط توتا اشيهارو

Japan must fight Britain, by Tota Ishimaro

وعقائدهم . وعجبت لما وجدته بينهم من فرط الشغف بالاستقلال وحسن
المودة لنا نحن اليابانيين باعتبارنا اخواناً مشرقين . والمصريون أمة مقاتلة
كالعرب . يبدؤ عليهم الاقدام والفسادة ، وإذا حسنت القيادة نشأ منهم
جيش حسن .»

وهذا كلام رجل حربي من أمة حرية ، أقل ما فيه أن تجرد المصريين
من الطبيعة العسكرية ليس من الظهور بحيث لا يجوز فيه مثل هذا
الخلاف البعيد .

وابتلي المصريون إلى جانب المنكرين المستعمرين بطبقة من الترك
أو المتكرين ترفعوا عن « الفلاح المصري » وحسبوا أنفسهم جنساً أكرم
وأعظم من جنسه العريق في المدينة ، فشاعت هذه النزعة بين المترفين وأصحاب
المناصب ، وكان لها أثر ليس بالهين ولا بالمحمود في تربية الأمة وعقيدتها
القومية .

ثم بدأت النهضة الوطنية فلم تخل من طائفة متعجلة ساخطة تستحث
الجماهير الغافلة ويملكها الحزن أن لا تسرع الجماهير إلى مجاوبتها والنهوض
معه ، فنتهمها في سليقتها واستعدادها على سبيل الزجر والحض والاهابة ،
ويخطيء السامعون معنى الزواجر والتهم فيزعمونها حجة على صدق ما يقال
في الطبيعة المصرية ، يزكيا أنها تصدر من أفواه « الوطنيين الغيورين » وانها
شاهد من أهلها المقريين !

على أن هذا وأشباهه قد حدث في أوائل النهضة في كل أمة شرقية أو
غربية قديمة أو حديثة ، وهذه المانيا — وهي في طليعة الأمم الكبرى —
قد عابها بعض أبنائها النابهين في أوائل نهضتها العصرية بما لو صدقه السامع
لنفذ منها يد اليأس وسجل عليها الجود والتخلف إلى آخر الزمان ، ولكننا
نقرأ اليوم زواجر نيتشه وشوبنهاور وهيني وجيتي وغيرهم وغيرهم فلا نفهمها

الأكما ينبغي أن تفهم صيغة النصيح الأمين في غضبة التذمر ، أو غضبة
الرجاء المعتاق وهو على مقربة من الفلاح .

تلك هي عناصر الأوهام التي أحاطت بالطبيعة المصرية في أدوارها
السابقة واللاحقة :

وهي كما يرى القراء كثيرة وملئية أن تحدث ما قد أحدثت من أثر عميق ،
نعود إليها لتبين من استعراضها كيف تشيع أمثال هذه الأوهام مع بطلانها
وسخفها وقلة ثباتها على النقد حين نلحظها قريباً أو نرجع بها إلى أسبابها
المعقولة ، فإن الرجوع بتلك الأوهام إلى أسبابها لكاف وحده لإبطالها
وتفنيدها والعلم بمداهما من الصدق والرجاحة ، ولن يتسنى لباحث أن يضع
هذه الامة في مكانها أو يضع بطلاً من إبطالها في مكانه قبل أن يجلو عنها غاشية
الأوهام التي أحاطت بها وكادت أن تلصق بتاريخها ، ثم ينظر إليها في جو
منزّه عن كذب الاجحاف وكذب المحاباة .

الطبيعة المصرية

في حقيقتها

قصدا من الفصل السابق أن ننفي الأباطيل عن تاريخ الأمة المصرية ولم نقصد أن تتأدى منه إلى تقديسها، على النحو الذي ينحوه بعض المتعصبين في الزمن الأخير كلما كتبوا عن أوطانهم في معرض المنافسة والمنافرة، فليست الأمة المصرية أمة معصومة من العيوب والمآخذ، وليس من دأب الأمم العريقة أن تحتاج إلى هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه، لتحصر المناقب كلها فيها وحدها وترجم الأمم الأخرى كلها بالنقائص والمثالب، وربما كان هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه حاجة يشعر بها دعاة الأمم المحدثنة التي يعيها أن تضع نفسها في موضعها بين أجناس العالم بغير هذا الادعاء الملفق والامتياز المصطنع، وشأنها في ذلك شأن حديث النعمة أنى كان وحيث كان، يلفق نسبته إلى الأصول العريقة والأحساب الباذخة فيأتي بها كلها على الطراز الأول بين الأعراق والأحساب، في حين يقنع العريق الصادق العراقة بالنسب الصحيح على ما يشوبه من العثار والتقلب، ومن الفضائح والمضحكات في بعض الأحيان.

كلا ! ليس من همنا أن تتأدى من تبرة الأمة المصرية إلى تقديسها والاعراق في تمييزها على غيرها، وإنما همنا — بل كل همنا — أن ندفع عنها الغواشي التي تحجب حقيقتها وتضلل الصديق والعدو في قياسها وسبر أغوارها، ولن تخرجها هذه الحقيقة عن أن تكون أمة لها محاسنها وعيوبها ولها أخلاقها وعاداتها، ولها خصائصها ولوازمها التي ليست بمحاسن ولا عيوب، ولكنها أوصاف تنفرد بها لأسباب لم تعرض للأمم غيرها. ولعلنا لا نلخص الأمة المصرية في كلمة هي أوجز وأصدق وأجمع من

وصفها بصفتها الجغرافية التاريخية المتفق عليها ، وهي أنها أمة طويلة التاريخ
قديمة عهد بالمدنية في أرض زراعية .

فهذا الوصف الوجيز البين يجمع من أوصافها كل شيء ولا يند عنه شيء ،
وإذا توسعنا في تفصيله واستنباط دخائله كان كفيلاً أن يفسر لنا أخلاقها
وعاداتها ويوضح لنا غرائبها ونفائضها ، ويرد كل خصلة من خصلاتها وكل
طور من أطوارها إلى النصاب المحكم والوضع الصحيح .

فالأمة المصرية ليست أمة بدادة تتوئب إلى الحرب لأنها باب الرزق
وطريق السلامة من الجار المعتدي أو الجار الخيف ، ولكنها أمة حضارة
مستقرة ومعيشة منتظمة تلجأ إلى الحروب حين تلجأ إليها لأنها ضرورة
لا محيص عنها ونكبة لا تستهين بها إلا ابتقاء لنكبة أكبر منها ، وأصعب عاقبة
من عاقبتها .

وهي لا تطيع حكامها كما يطيع البدوي زعيمه أو كما يطيع العسكر قائده :
إلى الحرب يارجال فاذا الرجال كلهم على أهبة القتال !

ولإنما هي أمة توارثت العقائد والمأثورات جيلاً بعد جيل وأصبح لها من
بعض تلك العقائد تراث تصونه فوق صيانة المصلحة وتغار عليه أشد من
غيرتها على المال والثروة ، ثم هي أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة
لا يعينها صلاح الحاكم كما يعينها صلاح الأرض والسماء والعوارض
والأجواء ، فإذا دعاها الحاكم إلى حرب لا تعينها فذلك شأنه وليس بشأنها
وتلك خسارته وليست بخسارتها ، أما إذا أصيبت في عقائدها وموروثاتها
أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها فهناك يستعصي قيادها كأشد
ما يستعصي قيادة أمة ، وهناك تصمد للحرب كما يصمد لها المقاتل المجبول
عليها ، ولسعد رحمه الله كلبة بليغة في هذا المعنى قالها للإنجليز فلمست من
نفوس أذكيائهم جانب الحصافة وجانب الفكاهة في لحظة واحدة ، وجاءت
في موقعها وأوانها لأنها قيلت على آثار الحرب العظمى أيام كان تحضير الأرواح

شغلاً شاغلاً لكل من فقد عزيزاً أو شك في دين ، قال رحمه الله : « إننا لو استحضرنّا اليوم روح يوليوس قيصر وسألناه عن الأمتين اللتين جشمتاه أكبر العناء وحرمتا عليه الراحة لقال لنا إنهما هما المصريون والإنجليز ! »
وتلك كلمة حق من كلماته التي تقرب البعيد وتجمع الأطراف المتفرقات في حروف معدودات .

ولا شك في أن هذا الخلق الذي امتزج بالفطرة المصرية هو باعث الحاكمين جميعاً إلى مجاملة الأمة في عقائدها والحذر من المساس بموروثاتها ومألوقاتها ؛ فمن لم يظن من الحاكمين لهذه السياسة الرشيدة لم يعرف الراحة معها في سياسة أخرى ، ولم يأمن أن يزول حكمه ويفسد الأمر عليه فساداً لاصلاح بعده ، وكثيراً ما انتهت المجاملة بالحاكمين إلى التدين بالدين المصري والتخلق بالأخلاق المصرية ، إذا كانوا من الغرباء .

وقد حارب المصريون في جيوشهم المنظمة ولقوا في حروبهم أعداء ذوي بأس كالترك والعرب والروس ، فكانوا مثلاً في الشجاعة والنظام ولم يقل عدو قتال ولا عدو جنس أنهم نكأوا عن مواقف الثبات والاقدام .

ولو أحصيت الثورات في تاريخ مصر القريب لما كانت في عددها دون ثورات الأمم التي اشتهرت بالتمرد ولم تشتهر بالاستسلام ، فقد ثار المصريون على الفرنسيين وثاروا على الترك والمتكرين ؛ وثاروا على الإنجليز في نحو قرن واحد ، وكان للعقيدة والموروثات في معظم هذه الثورات دخل أظهر من دخل المصلحة والمرافق القومية أو الفردية .

وقدم العهد بالمدينة يتلخص في حب الأسرة واستقرار النظام البيتي على أساس بعيد القرار .

فنحن لانستطيع أن نفهم كيف يكون المصري محافظاً شديداً في المحافظة ثائراً متأهباً للتمرد — إلا إذا فهمنا حبه للأسرة وحبه من أجل ذلك

للموروثات والتقاليد ، فهو محافظ كما تحافظ جميع الأسرات على تراثها ، وهو من أجل المحافظة على التراث مستعد للثورة أبداً لصيانة موروثاته وتقاليده . وقد يبدو غير معقول في ثورته وهياجه لأن العهد بالناس أن يستغربوا الثورة من المحافظين المقلدين ، ويزيدهم استغراباً لها أن لا يجدوا تفسيراً لها من خوف الضرر على المصالح والمنافع . فيقولون مدهوشين : أمثل ذلك الشعب الوداع المستقر يثور هذه الثورة لمثل هذا الضرر اليسير أو لغير ضرر على الإطلاق ؟ والواقع أن الذي يثور هذه الثورة غالباً هو المحافظ المغرق في المحافظة ، لأنه لفرط محافظته ينسى المصلحة في سبيل العادات . ولطول الكبت أثر في هذا الجنوح إلى التمرد كلما سنحت الفرصة التي تنطلق فيها الغرائز وتخرج فيها على القيود .

فالمصري يستمتع بهذه الفرصة ويسترسل فيها إلى أمد بعيد ؛ لأن كبت العادات وكبت الخضوع الأعمى أمران لا يطاقان إلى زمن طويل ، فاذا سنحت المناسبة فقد يكون الكبت الذي تعانیه النفس من العادات الطويلة سبباً من أسباب التمرد والشذوذ ، وتلك نقيضة في النفس الانسانية تظهر أبداً مع كل إفراط وكل استغراق .

إن المصري لينسى كل شيء إلا وشائج الرحم وآداب الأسرة . وقد يسف المجرم إسفاف الخبث والنذالة أو يسف المسكين إسفاف الضعة والمتربة ، لكنه لا يزال في صميم نفسه ذلك الخلف المتحدر من أجيال وراء أجيال ، عاشت جميعاً في ظل الأسرة ، ودانت جميعاً بآداب العرف الاجتماعي والعلاقات البتية والأخلاق المصطلح عليها .

راقبت هذا الخلق في نفوس العلية والسفلة ، وفي نفوس الشرفاء والمجرمين ، فوجدته على قرار مكين في جميع هؤلاء .

وأردت — وأنا في السجن — أن لا يفوتني سبر هذا الخلق في طبائع

الصوص والفتاك والمخاتلين والأنذال ومدمني الخمر والسموم فاذا هم كلهم « بيتيون » في طوية النفس ، يتمردون على القانون والفضائل والعظاات ، ثم يقف تمردهم عند حدود العلاقات البيتية ، والعواطف التي تأصلت بين الأعمار والاسنان على حكم الأبوة والنبوة والآخاء والقراة في الأدهار بعد الأدهار ، فقلما يخطو التمرد خطوة وراء تلك الحدود .

رأيت مرة طفلاً صغيراً من الأطفال الذين يودعونهم سجن مصر ريثما ينقلونهم إلى سجن الأحداث في الجيزة ، وكان هذا الطفل مع أقران في سجنه ينتظرون الترحيل في فناء السجن المعرض لأنظار الرؤساء والسجانين فر به سجين من العائدين في جريمة السرقة ، فرغ له الطفل رأسه وناداه في لهجة المسكنة الطبيعية التي يشعر بها الصغير في غيبة أهله ، « جوعان » ! فتمهل اللص العائد وقال له : وماذا أصنع لك يا بني ؟ وانصرف أسفاً فظننته لا يعود ولا يفكر بعد ذلك في الطفل المستغيث ، ولكنه ما لبث أن عاد بعد دقائق ومعه رغيف سرقة من الخبز فقسمه نصفين وأعطى الطفل نصفه واستبقى لنفسه النصف الآخر ، ولو ضبطوه وهو يسرق الخبز لما نجا من الجلد الأليم أو من السجن على انفراد .

ورأيت رجلاً شيخاً نازلاً من درج المستشفى وهو لا يقوى على الحركة ولا يجد الممرض الموكل به من يقوى على حمله ، وكان على مقربة منه يافع لم يتجاوز السادسة عشرة لا يدل مرآه على ضلعة ولا على صحة سليمة ، فشق عليه أن يبصر الشيخ المريض يتعثّر في خطاه ويئن من وجعه ، وتقدم إليه فحمله ومشى به على جهد شديد حتى أعياه حمله ، دون أن يكلفه الممرض ذلك أو يخطر له أنه قادر على هذا العبء الفادح ليافع مثله .

وتلاحي شيخ فان وقى عارم مشهور بالشر والعريضة في السجن وفي الحي الذي يعيش فيه ، فسبه الشيخ سباً لا يطيقه من أنداده ولا يأمن من يسبه به أن يستهدف لضربة قاسية ، فما صنع الفتى المسبوب إلا أن بدا عليه الدهش

والتردد لحظة ثم هز رأسه وقال لمن حوله : « أنظروا إلى الرجل الشائب يعيب ولا ينجل ، وقال للرجل الشائب : « لو غيرك قالها لقتلته ، ولكن ماذا عسى أن أعمل لك وأنت أكبر من أبي ؟ »

ومن المشاهدات المألوفة في طرقات مصر أن ترى بائعاً فقيراً يصطحب ولده الصغير ليأنس بصحبته ويخفف أعباء السعي والكدح برؤيته ومناغاته . ومن سائقي مركبات النقل من لا يخرج لشغله إلا ومعه ولده يجلسه في مكان القيادة ويتعجل الفرح بنموه وقيامه مقام الرجال في أشغال معاشه ، وأذكر أنني رأيت في بعض المنازل التي سكنتها طفلاً لا يتجاوز الخامسة يقيم عند أبيه الخادم في المنزل بمعزل عن أمه التي تقيم في بلدتها مغضبة من زوجها ، فرثيت لطفل في هذه السن يفارق أمه ويحرم حنان الأنوثة وهو في أشد الحاجة إليه ، ولكني لم ألبث أن رأيت موضع عناية الخدم والباعة في الشارع كله : يلاطفه كل خادم أو بائع يعبر الطريق ويسألون عنه ليضاحكوه ويلاعبوه ، حتى أصبح « مدلل » الشارع والعبوته الحية ، وحتى ألفت المقام وطابت له هذه الغربة ، وطفق بعض أصحابه الكبار يضايقونه بذكر البلد والسفر إليه فينفر أيما نفور .

وقد أنكر الغريون ما أنكروا من مقام المرأة في الحياة الشرقية وقاسوا كلامهم عنها بمقياس الحقوق المدنية أو الحقوق السياسية التي كثرت حولها الجمعية بينهم على غير طائل ، ولكن الذي نعرفه نحن ويعرفه كل مطلع على أحوال البيئة المصرية أن مقام الأمومة فيها مكروه الجانب مرعي المكانة في البيوت كافة والبيئات قاطبة ، وإن الأم المصرية تنجم بين أبنائها وآلها بمنزلة يغبطها عليها الأمهات في بلدان المغرب والمشرق .

فالأسرة عظيمة الشأن في آداب المصريين من أقدم عصور التاريخ ، ولن يتجرد المصري من عواطف الأرحام بين أبوة وأمومة وبنوة وقرابة وآصرة دانية أو قاصية ، وذلك هو قوام العرف الاجتماعي في أخلاقه

وعلاقاته ، وهو أيضا قوام « المحافظة المصرية » التي تحب الالفة وتعرض
عن البدع والخوارق .

والوصايا باتخاذ الاسرة معروفة في الأدب المصرى منذ آلاف السنين.
ففي وصايا « فتاح حوتب » التي كتبت قبل أكثر من ستة وأربعين قرناً
يقول الوزير لتلميذه : « إذا كنت رجلاً ذا منزلة فاتخذ لك منزلاً وأحب
قرينتك الحب الجليل . وأطعمها واكسها وطيب أوصالها ، وأدخل السرور
على قلبها طول حياتها . »

ولم تنس الوصية بتوقيير الاسرة وصلة الارحام بعد ذلك كلما كتبت
الوصايا في العهد القديم ، ففي نسخة من وصية « عاني » محفوظة في مخطوطات
الاسرة الثانية والعشرين يقول الحكيم : « اتخذ لك زوجة في شبابك
لتنجب لك ولداً تربيه وأنت في صباك ، وتعيش حتى تراه في عداد الرجال ،
وما أسعد الرجل الذي له عشيرة كبيرة ! ان الناس يوقرونه من أجل بنيه . »
وفي هذه الوصايا يقول الحكيم : « ضاعف لأمك خبزها واحملها كما
حملتك ، لقد أقتلتها وما نبذتك ، وظلت تحملك حول عنقها بعد ميلادك ،
وظل ثديها ثلاث سنوات في فمك ، ولم تأنف من تنظيفك ولم تقل قط :
ماذا أصنع بهذا ؟ وأرسلتك إلى المدرسة تتعلم الكتابة ، ووقفت لك بالخبز
والشراب كل يوم تنتظرك . واذكر إذا تزوجت وانفردت بمنزلك كيف
ولدتك أمك وكيف ربّتك وتعهّدتك بكل ما عندها من وسيلة ، عسى أن
لا تصيبك بضرر ولا ترفع يديها إلى الله بالدعاء عليك ، ولا يستمع الله
منها إلى شكاية »

فهذه الرحمة « البيتية » قديمة لم تتغير في الزمن الحديث ، ومن عظم
الرافة بالبنين أن يمتد زمن الرضاع لهم إلى ثلاث سنوات كما يفهم من هذه
الوصية ، وأن الرافّة في تلك الأجيال السحيقة لغربية ولو كانت رافّة
الآباء بالبنين .

ومن الأخلاق التي تلازم حب الأسرة ومثانة الوشائج البيتية غيرة الزوجية وصيانة العرض واستهجان التفريط فيه لبلوغ مأرب واثقاء سطوة ، فيروض المصري نفسه على الضنك والرهبة ولا يروض نفسه على بيع العرض وابتذال البيت ، وينبغي هنا التفريق بين عرض وعرض والتميز بين غيرة وغيره . فإن البدوي مثلاً ليأبى أن يبذل عرضه ويشور على من ينتهك حرمة ، ولكنه يأبى ذلك كما يأبى أن يداس عليه مرعى الابل ومورد الماء ، ويغضب للزوجة وكأنه يغضب في منافرة أو مصاولة ، لأن اعتداء المغير على زوجته هو عنده بمثابة هزيمة في حرب أو تكوص في مجال صراع . أما المصري فغيرته على عرضه من نوع آخر ولعلة أخرى : إذ هو يغار على الزوجة اعتزازاً بصداقة متينة وأرحام أمينة ، وضناً بملاذ ألفة وسكينة ومأوى سعادة وطمانينة ، وانه ليغضب للزوجة وكأنه يغضب لقربة تقطع أو محراب يهان ، وهذا هو الفرق بين الغيرة التي منشؤها أدب الأسرة والغيرة التي منشؤها أدب القتال .

فالمصري اجتماعي من ناحية الأسرة وعراقة المعيشة الحضرية ، أو اجتماعي من ناحية انتظام العادات والعلاقات منذ أجيال مديدة على نظام الأسر والبيوت ، وهذا هو أقوى ما يربطه بالمجتمع أو يربطه بالأمة والحياة القومية ، وهو ارتباط أقوى في نفسه جداً من ارتباط النظام السياسي والمراسم الحكومية . فلم تكن الحكومة في تلك الأزمان الطويلة لتمتزج بنفسه قطامتراج الآلفة والطواعية والمعاملة المشكورة . بل ربما كان صدوده عن الحكومة مما ضاعف اعتماده على الأسرة وحصر عواطفه الانسانية في علاقاته البيتية ، لأنها ملجأ خفيض ومهرب أمين من القسوة والمظالم ، وغاية ما يخامر من أمر الحكومة أنها شيء يدارى ما استطاع له المدارة ، ويستفاد من سطوته وجاهه ما تيسرت الفائدة ، ولا بأس بارضائها بالهدايا والمجاملات في غير

حفيظة ولا استكراه ، ولا عجب في هذا الشعور المبهم في زمن كان الناس فيه يعبدون آلهة الشر ويتزلفون اليها بالصلوات والقرابين !

فعلاقته بالحكومة على الأغلب الأعم هي علاقة عداوة مريسة أو مهادنة محتملة ، لم تبلغ ان تكون علاقة ود يحرص عليه أو ضمان يحميه الا في الندرة التي لا يقاس عليها . ومن ثم كان محافظاً ومتحفزاً للتغيير في وقت واحد ، أو كان محافظاً في مسلكه الذي يدور على أصول الأسرة وعلاقات الرحم ، متمرداً في مسلكه من ناحية الشؤون السياسية والمسائل الحكومية ، ومتى جد عليه جديد الإصلاح فلن يفلح عنده ولن يظفر منه بالترحيب والموافقة الا ساعة يمتزج بنظام البيت والأسرة ويتسرب إلى جياته من باب عواطف الأرحام ومناظرات المنازل ، والا فلا أمل لإصلاح في توفيق .

لكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن المصري ضعيف الاهتمام بالسياسة أو أنه مصدوف عن تتبعها واستطلاع أخبارها ومآجراتها ، أو أنه قليل البصر بمدخلها ومخارجها ، فإن الواقع قد كان على خلاف ذلك بل على نقيضه في عصور كثيرة ، والمشهور عن المصريين أنهم من أشد الأمم شغفاً بأحداث الدول وعناية باستطلاع أحوال الحكومات ، وقد يسري بينهم شعور ملهم بدخائل الأغراض الخفية واتجاه الخير واتجاه الشر في الخصومات السياسية ، لما تعاقب عليهم من التجارب وتوالى على أسماعهم من أحاديث الصاعدين والمهابطين والمقبلين والمدبرين ، فاذا قيل إنهم اجتماعيون من قبل الأسرة وليسوا باجتماعيين من قبل الحكومة فليس معنى ذلك أنهم لا يشتغلون بالسياسة ولا يأنهون لحديثها ، وإنما معناه ان اشتغالهم بها في العصور القديمة لم يكن يتعدى جانب التحري والاستطلاع إلى جانب الخلق والتكوين .

وإذا بدا على المصري أحياناً أنه ينقاد في السياسة فليس معنى ذلك أنه لا يفهم . بل معناه أنه ينقاد لأن الطاعة أشبه بنظام الأسرة من جهة ، ولأن أزمنة الركون الطويلة من جهة أخرى ليس من شأنها ان تبعث روح الابتداء

والاقتحام، فاللقاء في الصفوف أيسر عنده من التفرد باعتساف الطريق، وهو حتى في ثورته يريد أن يرى الصفوف حوله ولا يريد أن يعتسف الطريق وحده، وكلما غلبت فيه نزعة الابتداء والاقتحام بغلبة الحرية والاستقلال — قلت فيه عادة الانقياد الاجتماعي أو قل في النفور من المخاطرة والأفراد .

وبما لا شك فيه أن الحضارة المصرية كانت منذ عهد عهد حضارتين متجاورتين: إحداهما لأصحاب السيادة والأخرى للسودين الخاضعين، وقد زعم بعض المؤرخين أن السادة والمساكين كانا جنسين مختلفين وعنصرين مستقلين، وحدثاً رأينا أن ذوي السيادة بين المصريين كانوا من بلاد شتى وأجناس عديدة، بعضهم ترك وبعضهم عرب وبعضهم غرباء من صنائع الفريقيين، وبعضهم مصريون من أصحاب النباهة واليسار، ويجب أن يحسب لذلك حسابه في اختلاف المشارب والأخلاق وتباين الميول والملكات، إلى أن يتم مع الزمن امتزاج هذه العناصر كما امتزجت عناصر غيرها، في كل فترة من فترات التاريخ.

والذهن المصري العريق ذهن عملي واقعي سهل المنطق واضح في نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس، شأنه في ذلك شأن أبناء الأمم الزراعية عامة .

فالأرض والغلة والنيل والفيضان كلها من الوقائع المحسوسة المطردة في قياس العقل بغير تَوَثُّب في خيال ولا جماع من خاطر، وهي تتصل بعالم الغيب اتصالاً بسيطاً لا يحوج صاحبه إلى التخيل والتغلغل، وإنما يحوجه إلى التدين والايمان والانتظار في شيء من التسليم . ثم يتوحد الايمان والتسليم مع توطد الكهانة وتوطد الموروثات والعادات، فيسلس ما جمح ويستقر ما اضطرب ويجري على نمط هادي من التفكير والنظر المحسوس . ولهذا خلق المصري القديم عالمه السماوي فخلقه عالماً أرضياً آخر على غرار هذا

العالم الأرضي المشاهد بالعيان ، يأكل فيه الانسان ويشرب ويستعد له بزيادة
من طعام هذه الدنيا وبمتاع وآنية من متاعها وآنياتها ، ويحتفظ له بحسده من
العطب لأنه سيعيش هناك كما عاش هنا ، ويكون بعد الموت كما كان في الحياة .
ولهذه العقيدة المصرية واستوائها وحضارة الامة التي تعتقدها وعدوبة
طبعها وإيناس عسرتها قد سلم الدين في مصر من لومة العصية العمياء وقسوة
الهمجية الرعناء ، وسلم تاريخ مصر كله من المذابح الطائفية والضغائن الدينية ،
إلا أن يتسلل اليها ذلك من طائفة غريبة أو نخلة دخيلة ، وقد سلم الدين
المصري من لومة الضحايا البشرية كما سلم من لومة التعصب والضعينة ، فلم تؤثر
عن المصريين في أقدم عهودهم شعائر التضحية بالآدميين ومناسك التعطش إلى
الدماء . وكل ما حدث من التضحية الآدمية في عهود التاريخ القديم فانما هو
الفتك ببعض الأسرى قبل أن تفرض حماية الأسرى في آداب الحروب ،
ولا يحسب هذا من الشعائر أو المناسك التي يفرضها الدين ويجري عليها
عرف المعابد والكهان .

والمصري عامل في حياته كما هو عملي في النظر إلى الحياة ، يخطيء كنهه
من يقره بالكسل ، ويجهله كل الجمل من يعزو اليه الركود وبغض الحركة .
نعم أنه يألف أرضه ويسكن إلى تربة وطنه ولا يخف إلى هجرتها كما يخف
إلى الهجرة سكان البلاد التي لاصلة فيها بين المرء وتربة وطنه ومعاهد بلاده .
إلا أن عذره في ذلك هو عذر جميع الأمم التي تعيش من الزراعة وتتصل
العلاقة بينها وبين أرضها ونباتها ، فأما أنه يعمل ويصبر على العمل فتلك خصلة
مشهودة يراها في رأي العين كل من شاهد الفلاح ينهض من الفجر للحرث
والسقي والبذر والجني فلا يفرغ من عمله قبل الغروب ، إلا أن تكون غفوة
القيولة في حمارة القيظ ، وهو يفعل هذا ويدمنه في مواقيته ولو كان هو مالك
أرضه وزارعها ، بلا تكليف من سيد أو مستأجر .

ولقد صبر المصري على العمل والمشقة ، ولقد عودته المواسم الزراعية أن ينتظرها كل شيء في أوانه ، ويربط كل أمل بأجله ، فهو من ثم صبور طويل البال ، فيه اثارة من « القدرية » وانتظار الغيب وقلة استعجال المقادير ، وله في هذا المعنى أمثال وحكم يتفق فيها عصر الفراعنة وعصر البخار والكهرباء ، أو يتفق فيها عصر الأناة وعصر السرعة والوثوب .

وشعار المصري في الخصومة : « اصبر على جار السوء يرحل أو تهجي له داهية » فهو صبور مسالم لا يعجل بالشر ولا يتفزز إلى الانتقام ، بيد أنه يصبر لينتقم ويصبر على المكيدة والنكاية كما يصبر ليرى عدوه راحلاً عنه أو مصاباً بداهية على يد غيره ، ومن الصبر وكتمان الغيظ ذلك اللدد الذي لا ينسي الخصومة ولا يقنع في الثأر بما دون الإصماء والايحاج ، وشأن الأسرة في خصوماته كشأنها في جميع عاداته . فان عداوات الأسرة ومنافساتها هي التي تدفع به إلى القتل وحرق الزرع وتسميم الماشية دون العداوات التي تغلب عليها الصبغة الفردية أو الصبغة العامة ، فيندر أن يقع انتقام فاجع في الريف خاصة إلا لمحت فيه أن « ابن فلان » يثار من « ابن فلان » وقلها يحدث أن هذا الفرد على حدة يثار من ذلك الفرد على حدة ، بغير نظر إلى القرابات والمنافسات .

وهنا أيضاً مجال تبين منه الفرق بين تأصل الاخلاق الاجتماعية من ناحية الأسرة وتأصل الاخلاق الاجتماعية من ناحية النظام السياسي في نفوس المصريين ، فالمصري لا يحجم عن خطر في سبيل الخصومات الأهلية من بذل المال إلى بذل الحياة ، فاذا احتمل من الحكومة ما ليس يحتمله من غيرها فليس انصافاً ولا تمحيصاً أن ينسب ذلك إلى الجبن والفتور ، وإنما الفرق الصحيح أو الفرق الأهم أنه لا يشعر بالنظام السياسي كما يشعر بالأسرة ، ولا يعيبه الخضوع للحكومة في نظره أو ينظر منافسيه كما يعيبه الخضوع لخصم

بيته وأقربائه ، وما لم يتساو الأمران عنده لا يحق للنصف أن ينسب احتمالاً
إلى جبن أو فتور .

وقد اشتهرت « النكتة المصرية » بين جيران مصر وعرف المصريون
« بالتسكيت » في الزمن القديم كما عرفوا به في الزمن الحديث ، حتى قيل إن
الرومان حرّموا عليهم المحاماة في محاكم الاسكندرية ، لأنهم كانوا يفضون
من هيئة القضاء الروماني بالمزاح والدعابة ، في أثناء الدفاع وشرح القضايا ،
وليست اللباقة وبراعة الحديث ولطف النادرة وحسن المؤانسة بالخصال
المستغربة في أمة قديمة الحضارة عريقة الآداب منصرفة في أكثر الأحيان
إلى السلم والمعيشة الوداعة ، وأخلق بهذه الخصال وحدها أن تكون ينبوعاً
فيضاً للنكتة وللباقة التعبير في الجد والهزل على السواء ، فإذا أضيفت إليها
عبر الأيام ونقائض التاريخ وأطوار الحوادث المتعاقبة ففي ذلك مدد للفكاهة
لا ينضب ، وإغراء بالترويح عن النفس لا يزال يهديها إلى التبسط والمزاح
لذلك كان المصري مزاحاً بحكم لباقة المستفادة من قدم الحضارة ، ومزاحاً
بحكم الحوادث التي تلجئه إلى التخفيف وقلة الاكتراث ، ومزاحه في جميع
الأحوال متمم بالصبغة المصرية ، مطبوع بطابع إقليمي وتاريخي ، بحيث ينم
على خصائصه الفكرية والنفسية ويميزه نمطاً وحده قليل النظائر بين أنماط
الفكاهة والتسكيت .

والنكتة كما يعلم القراء إما نكتة دعابة أو نكتة تهكم ، وفي كلتا الحالتين
تميز للمصري دعابة تشبهه ، وتهكم يناسب طبيعته وتاريخ بلاده .

فأما الدعابة فهي تقوم في الغالب على إدراك النقائض وملاحظة المفارقات
ويختلف فيها الناس باختلافهم في التفكير والشعور والنظرة إلى الحياة .
فالعمليون الحسيون يدركون النقائض بين الأشكال والصور ويوجهون

التفاتهم إلى المشابهات اللفظية والتجسيات المعنوية ، التي لا تمنع في التعمق
ولا في التفتيش الخفي عن الأسرار

والخياليون المتعمقون على خلاف ذلك ينصرفون عن الأشكال والصور
إلى ما وراءها من نقائص الأسرار ودخائل الاحساس والعاطفة الخفية ،
فيقلّ في نكاتهم جناس اللفظ والالتفات إلى المحسوسات ، ويكثر فيه
جناس البداءة البعيدة ، والالتفات إلى الأسرار العويصة.

ومن البديهة أن النكتة المصرية لن تكون في جملتها إلا نكتة
محسوسات لا تهادى في الخيال ولا تتعلق بالغوامض ، لأن أصحابها قوم
عمليون حسيون يقيسون الأمور بمقاييس الوقائع والتجارب العيانية .

أما التهمك فأنت خليك أن تعرف أخلاق الأمة بحذايقها من عرفانك
بأسلوبها في تهمكها وسخريتها .

فانك إذا عرفت ما تسخر به الأمة عرفت ما تجله وتحوطه بالهنية والكرامة .
وتهمك المصريين كله مصبوب على الجلالة والغفلة ، فثال الرجل الكامل
عندهم هو اللبq اليقظ الذي يتجنب الخشونة ويفطن للخداع والمراوغة فلا
تجوز عليه حيلة ، وأي شيء هو أدنى إلى الطبيعة المصرية وأشبه بالتاريخ
المصري من التهمك على هذا الأسلوب !

فالجلالة في القول أو في التصرف هي أول شيء يضحك منه أبناء أمة قديمة
الحضارة مصقولة الحاشية تأنقت في الكلام حتى جعلته فناً كثير اللحن
والاشارات ، وتأنقت في الكياسة وآداب المعاملة والمعاشرة حتى جعلتها
فناً كثير المراسم والأصول ، لا يتقنه إلا من نشأوا عليه بالتربية والمرانة .

أما الغفلة فالمصري يزدرىها ويزدري من يقع فيها ، لأن الحوادث
والمظالم قد أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص ، واضطرته إلى التصرف بين
الناس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه ، وجاءه المرتزة من
أبناء الأمم المشتغلة بالتجارة وترويج السلع الغريبة فأحوجوه مرة أخرى إلى

الحيطة واليقظة واجتناب الغفلة ، لأنهم كانوا جميعاً قنّاص كسب لا يتورعون عن خطفه واختلاسه بكل وسيلة ميسورة ، ولا يزالون محمين مرعيين وهو بينهم فريسة مباحة الذمار ، لا تأوي إلى حماية ولا تعدل على رعاية .

وقد زار مصر رجل انجليزي هو روبرب كرزون صاحب كتاب « الاديرة والمعابد » في شرق بحر الروم قبل قرن على التقريب ، فوصف أخلاق بعض الباعة المخادعين الذين ابتلي بهم المصريون في ذلك الحين ، فقال إنهم على الجملة أذال يتفخرون بالختل والاحتيال ، وإن هناك بياناً صحيحاً لنصيب كل طائفة من القدرة على الغش والسرقة يدل عليه هذا التقدير « فلا بد من أربعة أتراك لخداع أفرنجي واحد ، ولا بد من أفرنجيين متعاونين لخداع أغريقي واحد ، ولا بد من أغريقيين مشتركين لخداع يهودي واحد ، ولا بد من ستة يهود معاً لخداع أرمني واحد ».

وهؤلاء كلهم كانوا في العصور الوسطى وما بعدها مسيطرين على المصري الأعزل ، يزيفون له البضائع القرية ويخدعونه عن قيمتها وعن درجتها وعن ثمنها وعن حاجته إليها ، بعد أن قضى العصور وراء العصور محتاجاً إلى الحيلة والكياسة لاتقاء ظلم الظالمين وغضب الغاصبين ودسياسة الدسائسين . فليس بعجيب بعد ذلك كله أن يزدرى الغفلة وأن يجعلها هدفاً لتهكمه وغرضاً « لقوافيه » وقفشاته .

ولقد يكون ولعه بالكناية — بل إفراطه في حب التورية والجناسات اللفظية — ناجماً من هذه الحاجة إلى الكياسة في التعبير واللباقة في إبلاغ الأشارات والتلميحات إلى المعنيين بها من السامعين .

ولم يظهر حب اليقظة والزراية بالغفلة في النكتة المصرية وحدها ، بل ظهر في جميع الآثار الفنية التي تعبر عن معاملات الشعب ومعايشاته ، فامتلاّت القصص والنوادر بكلمة « الملاعب والمغازر » وازدحمت بأفانين الشطار والعجائز الماكرات في نصب الفخاخ والأشراك كما ازدحمت بأفانين

الأذكياء والظرفاء في اجتناب ما ينصبته من فخاخن وإشراكهن . فكان مدار
القصة والنكتة معاً على الغفلة واليقظة أو على الجلالة واللباقة ، وكان في
هذه وتلك مجال واسع للانتقام من الحكام ، الذين يصولون بالسلاح والبأس
وهم فيما وراء ذلك أجلاف مغفلون !

ويخيل لنا أن النكتة المصرية والنسك المصري أخوان توأمان أو
صنوان يتجاوران ، فالنفس المصرية التي أرهقتها الحضارة ودمشتها المؤانسة
وصقلتها المعيشة المنتظمة لن تستغني عن ملاذ تسكن إليه كلما اشتد عليها الجور
وضاقت بها مفاسد الحياة العامة ، فإذا غلبت على المصري محبة المتعة والنعمة
الرخية فلاذ النكتة والفكاهة ، يروح بها عن نفسه ويفرغ فيها جعبة
ضميره . وإذا غلبت عليه الصرامة وقلة الصبر على الفساد جنح إلى النسك
والزهادة وعمد إلى الرهبانية أو الدروشة كما فعل مرات كثيرات في عهود
الديانتين المسيحية والإسلامية ، أما إذا سنحت فرصة التمرد والانتفاض
فالثورة ملاذ لا ياباه صاحب المتعة ولا صاحب الصرامة .

وقد رجحنا أن النسك المصري والمزاح المصري أخوان توأمان ،
لأنهما يدوران معاً على الاستخفاف بسوء الحال واليأس من صلاح الأمور ،
وإنما يستخف أحدهما بحاله فيهجره ويعزف عنه ، ويستخف به الآخر
فيأخذه على هيئة ويسخر به لكيلا يجهد نفسه بهجره وكفاحه ، فليس
المصري بناسك على طراز ذلك النسك اليابس العقيم الذي يجمل الحياة
ويقابلها بالنفي والانكار ، ولكنه ناسك حين يكون النسك « عملاً إيجابياً »
يقاوم الشر ويود صاحبه لو يقرر الخير في هذه الحياة ، وليس بالمستطيع .

وأشبه بهذا أن يضاف إليه ما كتبناه في مقال « معبد إيزيس » عن
الطبيعة المصرية حيث قلنا منذ بضع عشرة سنة : « كلما اقترب الموكب الضاحك

من جيرة المعبد بدا لنا منظر عجب : ههنا شعب يطير حول السرور طيران
الفراش حول النور ، وههنا معابد تسكن فيها حركات النفس وتركد فيها
نسمات الحياة . وهذه المعابد تقيض ذلك الشعب وعلى خلاف سمته وسنته
ومن واد غير واديه الذي يهيم فيه ، فكيف مع هذا كانت معابده التي يذ كر
فيها ربه ويعكس عليها ظل العالم في نظره ؟ ويشكو لديها ما يلقاه من أمور
دنياه وحظوظ حياته ؟؟ أليس هذا من التناقض الحقيقي بالعجب ؟؟ أليس
هذا الشعب المستبشر قد كان أولى بغير هذه المعابد الكاسفة الواجحة ؟؟

أما التناقض فلا شك أنه ملحوظ لكل ناظر ولكن في ظاهر الأمر
لا في باطنه . فالحقيقة التي يهتدي اليها المتأمل ان هذه المعابد خلقت لهذا
الشعب ، وان هذه الجهامة لازمة لتلك الطلاقة ، وأن الشعب الذي يملك
حسه بالسرور ويسهل استخفافه للطرب وانتقاله إلى المجانة ليس يصلح له
معبد فيه أثر من الطرب والبهجة ، وليس ينقله من عالم اللهو الى العالم الإلهي
منظر عليه مسحة من الطلاوة والبشاشة . فلا بد له إذن من جهامة تخيم حوله
على كل شيء حتى يثوب إلى مقام الخشوع والضراعة ، ولا بد أن ينسى كل
ما يذ كره بالهزل والخفة ساعة يغشى محراب العبادة ، كالطفل اللعوب لا تعلمه
أن يهابك ويتحامى التأديب منك باللعب معه والتطلق في كلامك له ، وانما
يتعلم ذلك بالاحتجاز والجد أو بالقطوب والجفوة .

من مثل هذا جاءت الصرامة البادية على معابد المصريين وتطرفت
الشدة إلى شعائرهم الدينية ، وبلغ من حاجتهم أو من رغبتهم فيما يذ كر بالحزن
ساعة الصفو والرغد انهم كانوا إذا اجتمعوا في ولا ئهم وظهر السرور على
وجوههم وأخذوا في الرقص والمعاقرة وأمعنوا في القصف والمسامرة خرج
عليهم العبيد بجثة مخططة في ناووسها فمروا بها بين الموائد وعروضها على
الضيوف والندماء لينظروا اليها ويعتبروا بها ، ويذ كروا مصير ما هم فيه من
نعيم زائل ولذة عاجلة .

ولا يفوتنا أن نقول إن المصري إذا سر فانما يملك السرور حسه ولا يغمر نفسه ، فهو لا يألف السرور الصامت القرير ولا يعرف إلا التهليل والابتهاج أو السكون والخباء . لا تسر نفسه وجسمه ساكن ولا يسكن جسمه وأمامه محرك للسرور أو مذكرة به ، وكيف يطيق من كان هذا طبعه أن يجمع بين التعبد وشيء من بؤادر الصفو وبشائر الحياة في أما كن عبادته ومناسك دينه ؟ ثم إنك أن أردت أن ترد المصري إلى طبعه وترى حقيقة المناسبة بينه وبين معابده فانظر إليه حين يفرغ من سروره الذي يستحوذ على حواسه ويستخف أعضاء جسمه ، فانك تراه واجماً مقفر النفس بادي الظلمة هامد العاطفة ، ويذكر أول شيء بالمعبد المصري القديم الذي نستغربه ونعجب أن يكون محل صلاته وباب دنياه الآخرة . فاذا هو هو فيما يغم على ظاهره من الكآبة والخوف ، ويرين على باطنه من الظلام والتسليم .

ولنعلم أن المعبد المصري في العصور الأولى هو قرين المقبرة وصنو الموت ودهليز العالم الأخير ، ثم لنعلم بعد أن الموت عند قدماء المصريين هو هجرة الجسد إلى حين وراحة الجسم إلى أجل ، ثم تعود الروح إلى هذا الجسد الأول كما كانت قبل بعثها من عالم الأموات .

ومرادنا بذلك أن نقول : إن الجسد جزء من الإنسان لم يكن يستغني عنه في هذه الحياة ولا فيما بعدها ولا يجوز أن يهمل في حالة من الحالات أبداً . فما كانت تعرف للنفس حياة بغير هذا الجسد ولا كان يفهم لها سكون أو حركة بغير سكون الجسد أو حركته ، فاذا أرادوا أن يحملوا النفس على الخشوع والتطامن فسيطلبهم أن يتقدموا إلى ذلك باستئثار الحس وإحاطة الأعضاء بما يكف من نشاطها ويغل من حراكها وينسيها أبرأ مرخصات الحياة وأبعد موحيات الطرب ، وأن يدخلوا العابد المصلي في برزخ بين الحياة والموت وجسر بين الدار والقبر . . . وما ذاك إلا الهيكل القديم كما بناه

المصريون لأنفسهم أو كما بنته لهم الطبيعة التي لا تخطيء لها هندسة ، ولو بنت
بأيدي الخاطئين.»

تلك خطوط عاجلة لخصائص « النفس المصرية » كما ترى بعين الواقع
لا كما ترى بعين الغرض والخرافة ، وهي خصائص إنسانية تقترن بالقوة
فتعتمد أقوم وأفضل ما عرف عن أخلاق الشعوب ، وتقترن بالضعف فتسوء
وتتغل . ولكن نظيرها في مساوي الضعف بين شعوب العالم ليس بقليل .

أصل سعد

بعد الأوهام التي شاعت عن الطبيعة المصرية وناقشناها في الفصلين السابقين يسهل علينا أن نفهم لماذا يشك بعض الناس في انتساب سعد إلى الأمة المصرية ، لأنهم يستكثرون أن ينبغ رجل كسعد في مضاء عزيمته وعلو همته وصراحة رأيه ، في أمة شاع عنها ماشاع من تلك الأوهام .

ومن عجائب العظمة — والعظمة كلها عجائب — أن يتناول الخلاف في أمر زعيم الوطنية المصرية كل شيء حتى نسبته إلى تلك الوطنية ، ولعله لو لم يتبوأ مكان الزعامة منها لأصبح في نظر المتقولين مصرياً لا نزاع فيه !

وسيرى القراء من الفصول الأخيرة في هذا الكتاب أن مزايا سعد جميعها كانت مزايا « المصري القوي » بلا استثناء خصلة من الخصال ولا خلة من الخلال ولا عمل من الأعمال . فهو في خلائقه العملية وفكاهته الحاضرة واعتداده بالأسرة وكرهته للعقلة وإيمانه بالغيب مصري فلاح من طينة المصريين الفلاحين : طبيعته هي طبيعة الفلاح في صورة واسعة وأطار كبير ، وطبيعة الفلاح هي طبيعة سعد في صورة ضيقة وأطار صغير أو منحرف بعض الانحراف ، ولكنهما على نموذج واحد في الوضع والصناعة .

وإن شئت التقريب بتشبيه « فلاحي » فقل إن كل فلاح في مصر إن هو إلا جديول صغير إلى جانب ذلك النيل الكبير ، يخالفه في طوله وعرضه وعمقه واتجاهه ؛ وقد يخالفه في الركود والحركة والتغير والنقاء ، ولكنه لا يخالفه في أصل المورد ولا في عنصر الماء .

يبد أننا نلتفت إلى الأقاويل التي قيلت عن أصل سعد لأنها جزء من تاريخه ، ومن الواجب علينا أن نعرف منشأها وسبب ورودها على بعض

الخواطر ، وأن نعرف مبلغها من الصدق والشبهة ، لتأخذ حقها من العناية .
وقد اتسعت مسافة الخلف بين أقوال المتقولين وفروض الفارضين
اتساعاً يدل على ضعف الأسانيد والظنون التي يعتمدون عليها . فبعضهم
ينسبه إلى المغول أو الترك وآخرون ينسبونه إلى البدو أو العرب ، وغير
هؤلاء . وهؤلاء ينسبونه إلى المغرب أو إلى القبائل البدوية التي ذهبت من
مصر إلى المغرب في الفتوح الإسلامية الأولى ثم قفلت راجعة بعد جيل أو
جيلين ، بعضها إلى الصعيد وبعضها إلى إقليم البحيرة وما جاوره من أقاليم
مصر الشمالية .

والأجانب هم الذين ينسبونه إلى المغول ومن يدخل فيهم من العناصر
التركية ، وقد لمحت « التيمس » إلى ذلك تليحاً عارضاً في خلال كلامها عنه
بعد وفاته ، فقالت : « إنه كان طويل القامة نحيل البنية عريض المنكبين
أسمر اللون مع شيء من الصفرة وعظماً خديه بارزان ، وعيناه ضيقتان ،
فكان له في ذلك مسحة من سياء المغول . »

ونعتقد نحن أن أبعد شيء عن الحقيقة هو هذا الفرض الذي لا يستند
إلى غير هذا « الشبه » المزعوم ، وليس هو مع ذلك بالشبه الصحيح .
فإن ملاح سعد لا تذكر أحداً بالملاح التركية ولا سيما شكل الجماعة
المستطيل والأنف المنفرج ، وأسماء الأسرة كلها ليس فيها اسم واحد يشبه أسماء
البيئة التركية التي لا يعقل أن تنسى أسماءها وتندمج في عنصر الفلاح كل هذا
الاندماج بعد جيلين أو ثلاثة . فسعد الله وفتح الله وفرج الله وشلي وسنتهم
والشناوي وشعث واسم زغلول نفسه هي من الأسماء التي لا تمت إلى البيئة
التركية ولو بعد أحقاب . وقد تكون فيها مشاركة للتسمية البدوية ولكنها
لا تشارك الأسماء التركية من قريب ولا بعيد .

أما الذين ردوا أصله إلى البدو والعرب فشبهتهم في ذلك هذه الأسماء ،
وأن أباه كان يلبس الطربوش البدوي والنطاق البدوي ويحمل السلاح كما

يحملة زعماء البدو على خلاف عادة الفلاحين . ومن البديهي أن هذه الأسماء شائعة بين الفلاحين كشيوعها بين العرب ، فليس فيها دليل ولا مظنة دليل . أما لبس الطربوش والنطاق فلم يكن هولبس القبائل البدوية الأصيل وإنما لبسوه لأنهم كانوا يقلدون حكام العثمانيين ، كما كان يلبسه سروات البلاد جميعاً ومنهم كبراء القبط الذين لا يشك في نسبتهم إلى العنصر المصري العريق ، والذين يحتفظ أبناؤهم واحفادهم إلى الآن بصور لهم ظهروا فيها بالطربوش والنطاق والسروال كما كان يظهر الأمراء والحكام .

وقد عثرت على نسبة قديمة لبيت من بيوت إقليم الغرية يسمى بيت الدباوية دلني عليها السري المعروف السيد عبد الهادي القصبي واهتدى إليها هوفي مراجعة بعض التراكات . هذه النسبة تصعد إلى رجل يسمى السيد جبير « الكائن مقامه بمحلة الأمير بإقليم البحيرة بالبحر الغربي بناحية رشيد » وتصل من ثم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ومن فروعها رجل هو كما جاء فيها بنصه « من جملة عصبة البطل الهمام سيدي محمد الخشوعي الكائن مقامه بالبرلس بحارة الهزالان من أقارب أقاربه من جملة المائة ثمانين الشريف الذين توجهوا صحبته من مدينة فاس إلى أن أتوا معه بأرض مصر وكانت النصر على أيديهم وهما محبين للبطل الهمام بايعين أنفسهم في الحرب والقتال » ويقول كاتب هذه النسبة : « وليرجع القول المفصل في نسب السيد يوسف بن السيد عز الدين المذكور أعلاه أنه عقب ولده لصلبه السيد يوسف والسيد يوسف عقب السيد منصور والسيد منصور والسيد شاهين والسيد حسين . فأما السيد حسين عقب السيد محمد الأشعث وعقب السيد زغلول وتوجهوا ونزلوا بناحية مطوبس . فأما السيد محمد قطني بقرية تسمى القني وأما السيد زغلول قطن بعد مطوبس بالبيانات وكل منهم عقب رجلاً . وأما السيد منصور والسيد شاهين توجهوا من البهنة الغربي ونزلوا بإقليم الغرية وقطنوا بقرية تسمى سنباط الخ »

وأقوى ما في هذه النسبة أنها لم توضع لأسرة زغلول ولا لأسرة تدعي القرابة منها في الزمن الحديث حتى يقال إنها وضعت لمصلحة الأسرة، ولكن الاتصال « بزغلول » جاء فيها عرضاً، وجاء موافقاً للمعروف من أن جد الزغلولين نزل في « إبيانة » أو في البيانات كما كانت تعرف في ذلك الحين . كذلك يتفق ما في هذه النسبة وما هو معروف من طريق القبائل العربية التي رحلت إلى المغرب وعادت منه إلى الصعيد الأدنى في المنيا وبني سويف والفيوم أو إلى الأقاليم الشمالية في البحيرة وما جاورها . ومن قديم الزمن — إلى أبعد عصور الفراعنة — كان إقليم البحيرة مرتاد القبائل البادية التي تتردد في أفريقية الشمالية بين مصر وأقصى المغرب .

فهذا أقوى ما في هذه النسبة من مظنة ، ولكنتنا لا بد لنا من الإشارة إلى بعض مزاعمها ليقف القاريء على حظها من التحقيق في شتى المسائل . فمن كرامات بعض سلاطينها : « أنه أرسل نقيبها إلى مدينة فوة وقال له تتوجه إلى أفندي فوة وتأخذ منه إذن على الحجر الذي في الوكالة الذي عليه الطلاسم وتخلي الأفندي السكان بمدينة فوة يرسل معك رجالاً من أتباعه ينزلون لك ذلك الحجر في المركب فان أجابوا بذلك يا ولدي فخذ وأحضر لنا به وإن أبوا وتخلفوا ولم يسمعوا الكلام ويمثلوا إلى الفقير ولربه الخير وإلا يا ولدي ترجع من عنده إلى الحجر وتقف عند طرفه اليمين وتشير بيدك يا ولدي وتقول له يا ولدي إن الشيخ يدعوك إلى منزله أيها الجماد وهو يحضر لنا في ذلك فاذا كان البحر يا ولدي فاجلس فيه فانه يحضر لنا بك . قال فتوجه النقيب فأبوا عن ذلك وقالوا له لا نسلم لك في ذلك الكلام . فان سلمنا فان الوكالة تخرب ، ولكن قل يا فقير إن كان أستاذك له كرامة فتقل له يأخذ الحجر بشرط لا يؤذي وإلا لا يكون هذا الكلام . وإحنا لا نمنع من ذلك ، فما كان أمر النقيب إلا أن توجه إلى الحجر حكم ما أشار له أستاذه ودعاه فأتى كلامه حتى انتقل الحجر من مكانه ولم يأذ البنا ونزل في البحر

وجلس النقيب عليه وتوجه إلى ناحية القبلة والناس مجموعين عنده ينظرون.
الح الخ ..»

وفي موضع آخر من النسبة « أما من كرامات السيد الشريف جبير كان يطوي كل ثلاث سنين طيا صيام ومن جملة كراماته أنه كان ينأغي الطير في جو السماء والسماك في قرار البحار والوحوش من الأقفار وتتكاثر عليه السباع وكل منهم ينح لحضرة الأستاذ أن يركب عليه . . . »

وفيا بيناه من جانبي القوة والضعف في هذه النسبة الكفاية ؛ ولولا أن اعتقاد هذه الكرامات لأصحابها لا يمنع وجود أولئك الأصحاب في تلك البلاد لما تكلفنا الإشارة إليها .

قال لي الأستاذ محمد زيد الأياني رحمه الله وهو من الثقا : « إن إنيانة تنقسم إلى ساحل وبرية . وفي هذه البرية - وهي الآن تابعة لكفر الشيخ - ضريح ولي اسمه زغلول على قرب من سيدي غازي » قال الشيخ زيد : وقد حضرت مجلساً فيه أشقاء سعد قدم إليه نقيب ذلك الولي وقال لهم : « تعالوا خذوا نسبكم من عندي » - فلم يحفلوا بأمره .

ومن هذا نعلم أن أسرة سعد لم تكن تعتد بذلك النسب ولم تكن تحتفظ به من باب أولى . على أنه لو صح على علاته لأثبت أن لسعد سلفاً في مصر عاشوا بين أهلها وصاهروهم مصاهرة طويلة يرجع تاريخها إلى مئات السنين ، فله بذلك عراقه في بيئة الفلاح لا تفوقها عراقه زعيم من أبناء الأمم الأخرى في بيئة قومه . إذ ليس بين كبراء الأنجليز أو الفرنسيين أو الإيطاليين أو الألمان من هو أعرق في الأنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الألمانية من سعد في السلالة المصرية .

وقد خطر لي أن أسأل سعداً في صحة ما يقال عن نسبه المغربية فقال لي وهو يضحك : « إن القصة كلها من وضع محام عتيق كان من أصحاب الحيل الدفاعية والأساليب المستظرفة في » تخليص القضايا « على طريقة تلك الأيام

قال رحمه الله : « قبض علينا في بدء عهد الاحتلال ولبثنا في السجن زمناً بعد وضوح براءتنا وإبداء المحققين رأيهم الصريح بهذه البراءة ، وألح علينا بعض الصحاب أن نبلغ الأمر إلى الانجليز طلباً للافراج عنا فرفضنا ، فكان من الحيل التي لجأ اليها محامينا الأريب أنه التمس لنا أصلاً أجنبيّاً وكتب لنا نسبة مسلسلّة كنّا نحن أول المستغربين لها الضاحكين منها حين اطلعنا عليها بعد الافراج عنا ، وإنما ألجأه إلى هذه الحيلة أن فرنسا كانت قد استولت على تونس وأخذت في ضم التونسيين المقيمين بمصر إلى رعاياها ، وكان بعض الناقمين منا يريد عقابنا وتلفيق الشهادات التي تلصق التهمة بنا ، ثم أرادوا أن ينفوونا إلى السودان بعد تهافت التهمة وظهور بطلانها ، ولم تكن النسبة المغربية سبب نجاحنا كما أراد محامينا جزاء الله ، ولكنها بقيت فكاهة تتذاكرها ويتحدث بها أصدقاؤنا ، وتخلفت منها تلك الاثارة التي سمعت بها ، ولا منشأ لها غير تلك النسبة الموضوعة . »

ذلك هو رأي سعد في أصل النسبة المغربية ، وكل ما قاله سعد عن أصله يدل على أنه كان يعتبر نفسه فلاحاً مصرياً ولا يرضى بأن يسلكه أحد في غير زمرة الفلاحين المصريين .

والعجيب أن الذين نعتوا سعداً بالفلاح لم يكونوا كلهم من أنصاره ، بل كان فيهم فئة من أعدائه لم ينسبوه إلى الفلاحين اعترافاً بزعامةه أو تصحيحاً لنسبه ، ولكنهم جروا على عادة فريق من المتركين ظلوا يترفعون عن طبقة الزراعة ويحرصون على نسبتهم التركية ، حتى استقرت النهضة الوطنية في قرارها فغيرت شيئاً من تلك العادة .

ويشبه ذلك في العجب أن الذين شكوا في نشأة سعد من سلالة مصرية صميعة لم يكونوا كلهم أعداء له أو أعداء لهذه الأمة ، بل كان فيهم فئة مصرية خالصة النسب صادقة الغيرة داخلها الحزن على أحوال بلادها والريب في غيرة اخوانها ، فضعف رجاءها في مصيرهم ، ويشت على مضض أو كادت

أن تيأس من فلاحهم ، وأصبحت وكأنها لاتصدق أن واحداً منها يرتفع إلى ذلك الأوج الذي ارتفع اليه زعيم مصر في نهضتها ، وينطوي على مثل تلك العزيمة الماضية والهمة الرفيعة والقدرة الراجعة ، فهي تشك في نسبة سعد إلى طبقة الفلاحين من فرط الاعجاب به وفرط الأسى على وطنها ، وتبدي ذلك الشك وبين جوانحها شعور الأب الذي يقول لابنه « إنه لن يفلح » وما يتمنى له من وراء قوله إلا الفلاح .

وقد شاع بين الفلاحين أنفسهم المثل القائل : « إن الفلاح إذا تمدن يجر على أهله داهية » وهو فيما يلوح لنا من وضعهم لامن وضع الأجانب المتمصرين ، لأنه أدنى إلى السليقة المصرية بما فيه من روح الفكاهة والتهكم ، وإنه لدليل على ما صارت اليه حالة الأمة من الظن بنفسها قبل النهضة الأخيرة التي عاودت بها ثقها وكبرياءها ، وإن كان المثل في مغزاه لا يدل على تجرد الفلاح من القدرة وخلوه من دوافع الطموح .

وينبغي للذين يستريون هذه الريبة ومحسبون الفلاح مخلوقاً للضمير والاستكانة أن يذكروا ثورة الفلاحين على الحكم التركي وثورتهم على الحماية البريطانية ، كلتاها نشبت في جيل سعد بين شبابه وشيئه ، وكلتاها كانت ثورة قومية في سبيل الوطنية المصرية والسيادة المصرية ، وكلتاها قادها فلاح ابن فلاح وهما احمد عرابي وسعد زغلول ، وقد انتسب عرابي إلى السلالة النبوية كما كان يفعل كثير من المسلمين ، ولكنه على كل حال أعرق في بيئته المصرية من أكثر زعماء العالم في بيئتهم القومية ، ولم يكن في وسعه أن يصنع شيئاً بغير طبقة الفلاح ، حامل الفأس ولا بس الجلباب الأزرق .

جيل سعد

جيل سعد هو الجيل الذي نشأ وترعرع فيه ، وهو أقرب الأجيال إلى جيلنا الحاضر ، لأن أبناء الجيل الحاضر قد شهدوا بعض سنواته وعاشروا بعض أبنائه ، وانساقوا لبعض عوامله وتأثروا ببعض مؤثراته . فهو من ثم أصعب علينا فهماً من الأجيال التي بيننا وبينها فجوة بعيدة .

لأنك ترى رأي العين ما يشبه جيلك وما يخالفه في وقت واحد . فلا تقول هوشيه بجيلنا حتى تعود فتقول : هو على خلافه ، وتشك في المشابهة التي لمحتها بيننا وبينه . ولا تحاول ان تحصر الخلاف في مواضعه حتى تلبس عليك وتمتزع أمامك بمواضع المشابهة والمقاربة . وكثيراً ما يكون الفرق بين جيلك والجيل الذي قبله فرقاً بين ابتداء المرحلة وانتهائها لفرقاً بين نحوين مختلفين أو مذهبين متعارضين . فأنت محتاج إلى مقياس واحد ومحتاج كذلك إلى مقياسين لاغنى لأحدهما عن الآخر . وهنا يكون التبلبل والتردد والضلال .

وليس هذا كل ما يعترضنا من الصعوبة عندما نحاول الحكم على جيل متقدم علينا ، إذ نحن لانسى ان الأمم الشرقية قضت ردها من الزمن تعجب بكل ما مضى وتكر كل ما حضر ، وأنها تحولت من ذلك رويداً رويداً في أيامنا حتى انعكس الأمر فأصبح الغالب على الناس أن ينكروا كل ما مضى وينقلوا الإعجاب كله إلى الحاضر تارة وإلى المستقبل تارة أخرى . فقبل خمسين سنة كان الحكم على الأجيال السابقة من أسهل الأمور عن كل انسان ، لأن الأجيال السابقة كانت هي الفضلى في كل شيء ، والمقتدى بها في كل غاية ، أما اليوم فلا خوف من محابة الماضي وتفضيله في غير مدعاة لتفضيل ، وإنما الخوف أن نجور عليه ونستصغره ونمسخ مزاياه . ونرى غريباً فيه ما لم يكن غريباً .

ومحل الصعوبة هنا أن أعداء الماضي وأنصاره لا يزالون كلهم في قيد الحياة ، وأن منهم من هو عدو للماضي في ناحية وصديق له في ناحية ، فإذا تناولنا المقياس لنقيس به جيلاً سبقنا ولم يعزب عنا بجميع مزاياه وجميع عيوبه ، فهناك أيضاً تبلبل وتردد وضلال .

والذي ننتهي إليه بعد طول المقابلة بين جيل سعد وما بعده إن ذلك الجيل — على نقص نصيبه من التعليم والتقدم — لم يخل من مزايا خاصة يرجع بها ما بعده رجحاناً كان له شأن كبير في نشأة سعد وأعماله .
فهو قبل كل شيء جيل ثقة ويقين متفق عليه ، سيان في ذلك عقائد الدين وأفكار العصر الحديث .

اليوم لا يعرف الناس عقيدة من العقائد ولا مذهباً من المذاهب الا قد عرضوها مرات على محك النقد والتحليل .

فما هو الخير وما هو الشر ؟ وما هو الحسن وما هو القبح ؟ وما هو الشرف ؟ وما هو الضمير ؟ وما هو الجور وما هو الانصاف ؟ كل أولئك قد تعددت فيه الأقوال وتناقضت فيه الحجج وتصادمت فيه العقول ، فزقته الشكوك وتعذر فيه اليقين المتفق عليه .

أما قبل ستين سنة فقد كان العرف من هذه الجهة على صراط مستقيم لا حيرة فيه : فالحلال بين والحرام بين ، وما يستحق النقد والتشهير من أعمال العلية الحاكين أو غير العلية الحاكين أمر مفروغ منه لا يقبل الشك والمناقشة . وربما وقع الخلاف على الرجل هل هو خير أو شرير ولكن إن يقع الخلاف على الخير أو الشر ما هو وما علاماته وما اشراطه ، ومرجع الرأي في هذا وذلك الى القانون الديني الذي كان سارياً بين المتدينين سريانه بين غير المتدينين .

ولم يكن ذلك شأن القانون الديني وحسب ، بل كان شأن المذاهب

العصرية والدعاية الشائعة يومئذ عن الحرية وحقوق الشعب ،
وحقوق الحكومة .

فكانت الثورة الفرنسية في جدتها ، ومبادئ الحرية والأخاء والمساواة
على أشدها ، وكانت في أذهان المستنيرين كأنها تنزيل لا يجوز فيه جدال ،
بل لم تكن أطوار الاجتماع وفلسفة الدراسات النفسية قد أخرجت للناس
تلك الدعاوى التي يستند إليها من يجادل الآن في مبادئ الحرية والأخاء
والمساواة ، فكانت حقوق الشعوب ومعايير الرجال والامم قسطاً لا نزاع
فيه من جانب الدين ، ولا من جانب الفلسفة الحديثة ، والمذاهب
الاجتماعية السارية .

وفي أجيال الثقة واليقين التي من هذا القليل يسهل تكوين العزيمة
وتعريف الحقوق التي تطلبها الأمة ، وتثور من أجلها وتدين من يخالفها .

هذا وقد اجتمع لأبناء ذلك الجيل سببان لطلب الإصلاح : أحدهما من
داخل الأمة والثاني من خارجها .

فأما السبب الداخلي فهو استفاضة المظالم واستفحال الخطوب ، وشيوع
الخراب والفساد في أعمال الحكومة ومرافق الرعية ، وتمادي الشر في ذلك
كله إلى مدى لا يطاق الصبر عليه فوق ما صبر الصابرون .

وأما السبب الخارجي فهو انتشار دعوة الحرية في الغرب وتعاقب الأنبياء
بالثورات على الطغاة ، اتصافاً للشعوب وذوداً عن حقوق الأفراد .

هذا وذاك — مع الثقة بالحق وانتباه العقول في طور النهضة الاولى —
قد كان لها جميعاً أثر في تكوين جيل سعد وتزويده بالحمة والصرامة اللتين
لا غنى عنهما في عصور الوثوب والإصلاح .

أضف إلى ما تقدم أن جيل سعد كان بمشيئته وبغير مشيئته — أقرب إلى الوطنية المصرية الصحيحة من الجيل الذي لحق به في أوائل عهد الاحتلال البريطاني . فقد كان جيل سعد يحارب طائفة من الترك والمتركين ، ويناضل في ميدان مشتبك بين عنصر الفلاح وعنصر الحكام المستأثرين بالمناصب المترفعين على سواد الأمة ، فكان من الطبعي أن يناضل لمصر دون غيرها ويجعل شعاره في الوطنية ان « مصر للبصرين » وأن البلاد لأبناء البلاد ولمن لا يبرأون من النسبة إلى البلاد ، ولم يكن الجيل الذي لحق بالاحتلال ينحو هذا النحو في دعوته الوطنية ، لأنه كان يصطنع الحكمة ويختصر المسافة فيما يحسب حين يضرب الاحتلال البريطاني بالسيادة التركية ؛ فكان يصر على اتباع الدولة العثمانية اصراراً لا معنى له في دعوة ترمي إلى تحرير الأمة وتحقيق الاستقلال ، ولم يزل يمضي في طريقه الخاطئة حتى جاء سعد مرة أخرى في أعقاب الحرب العظمى فرد الأمة إلى وجهة قويمه . وجعل شعارها من جديد ان « مصر للبصرين » وأن البلاد لأبناء البلاد ، وتمكنت الروح الوطنية الصادقة بعد اضطرابها زمناً طويلاً حتى أصبحت السيادة العثمانية والسيادة البريطانية بمنزلة واحدة عند طلاب الاستقلال ودعاة الحرية ، فغضت مصر غنيمه نفسية لا تقوم ولا تنحصر فوائدها في النتائج المحسوسة ، ويكفي لتقويم بعض قيمتها أن نسأل أنفسنا : كيف تنهض من رقبتها وتنطلق إلى حريتها أمة تتخذ من سيادة الآخرين عليها مثلاً أعلى وغاية موموقة ؟ وتتطلع بعينها فلا ترتفع إلى مرتبة الأحرار المستقلين ولا تعدو مرتبة الخدم التابعين ؟ فصر قد استفادت في عالم الروح هنا أضعاف ما استفادته في عالم الاوضاع السياسية والمراسم الدولية .

وقد يُتم تقدير الجيل الذي نحن بصده أن نذكره إلى جانب ما أسلفنا . أنه كان جيلاً لم تنتشر فيه الطباعة هذا الانتشار ، ولم يعم فيه « التخصص »

هذا العموم ، وكلاهما مما يحجور على الشخصيات ولا سيما في الخطابة ويكلفها في سبيل الظهور مشقات جساماً لا تصمد لها الا بقوة خارقة وعدة ممتازة .

فالطباع لا تحوج الزعيم أو المصلح إلى استخدام مهابته الشخصية وبلاغته اللسانية لأنه يتصل بتلاميذه من طريق الكتب والصحف فلا يعينهم شخصه كما تعينهم افكاره وبراهينه ، ومن ثم يصعب ظهور « الشخصيات » أو يقل ظهورها بقلة الحاجة اليها .

والتخصص يحيل الناس أجزاء من رجال بدلاً من الرجال الكاملين الذين يستعدون بكل عدة في المسائل المتفرقة ، وان لم يبلغوا في كل مسألة على حدتها مبلغ الاختصاصيين المتفرعين للدقائق والتفصيلات ، وفي هذا ما في الطباع من الجور على الشخصيات وتصعيب ظهورها وتقليل الحاجة اليها .

فجبل سعد كان أوفق لظهور « الشخصية الممتازة » من الجيل الذي تلاه ، وهي مزية قد نفسر بها رجحان الجيل الماضي بالقوى النفسية . ورجحان الجيل الحاضر بالقوى الفكرية ، على أننا لم نعن بهذه المقابلة ان الشخصيات في جيلنا هذا أقل عدداً من مثيلاتها في الجيل المتقدم عليه ، ولكننا عينا ان المصاعب في طريقها أكبر وان الحاجة اليها أخفى وأندر . ولهذا محدثٌ بيننا بحدود لم تكن معهودة قبل أيام الثورة العراقية .

فن حقناً إذا نظرنا الى تقدم جيلنا في المعارف والصناعات ان نغبط بما وصلنا اليه ، ومن واجبنا اذا نظرنا الى الجيل السابق أن لا نغبط حقه وان لا ننسى عذره ، وأنه لم يخل من مزايا قيمة يوازن بها مزايا العصر التي أتينا بها أو أتى بها العصر ، فلا فضل لنا فيها .

بيئة سعد ونشأته

التوفيقات التاريخية في تراجم النوابع مشهورة متواترة ، والعظماء الذين سبقتهم أسبابهم قبل وصولهم إلى الدنيا غير قليلين في تاريخ العالم . فقد يتفق أحياناً أن تهيأ الأسباب لنبوغ العظيم كما يتفق التحضير المرتب الذي ينتهي إلى غاية مقصودة ، فإن لم يتفق هذا فأيسر ما يلاحظ في تراجمهم من التوفيقات والتمهيدات أنهم ينبغون في أوانهم الذي لا عائق فيه لنبوغهم ، وأن تكون العوائق نفسها كأنها رياضة لهم وامتحان لقوتهم ، فلا بد في حياة كل عظيم من تمهيد أو توفيق ، ولا بد من الابتداء بترجمة العظيم قبل ولادته بسنوات .

وسعد زغلول من عظماء العالم الذين تتجلى توفيقات التاريخ في بيئتهم ونشأتهم تجليها في حوادث زمانهم ، فهو ابن زمانه في طفولته وصباه وقوته وكهولته وهرمه ، لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده كما يحدث أحياناً في نشوء بعض العظماء ، ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير ، يخيل إلى من يراجع أنه منقول من برنامج مرسوم .

نشأ سعد بين الفلاحين ، ولكن لم ينشأ من فقراء الفلاحين . فاستطاع أن يحس شقاءهم ولكن لم يستطع أن يصير عليه كما يصير الزراع المساكين في كل أرض منيت بالظلم وابتليت بالفاقة ، وفسدت فيها النخوة وبطلت فيها الغيرة على المظلومين ، لطول ماشغل الناس بمصائبهم عن مصائب الآخرين ، ولطول ما أحسوا من الضعف عن مغالبة القوة متفرقين .

كان أبوه « إبراهيم زغلول » عميد بلده ومن أكبر أصحاب الثراء فيها ، يملك نيفاً ومائتي فدان فيما يسمى بالجزائر ، وبيناً فسيحاً له منظره تتسع لأكثر من مائة زائر ، وكان يتحدى الحكام الترك في مظهره وأبهة مسيره

ومقامه ، فكان يمشي في ركب من العبيد الذين يلزمونهم ويقيمون معه ويعتمد عليهم في نضال خصومه ، لقلة أبنائه في أيام شبابه ، وكان يجرى على سنة « العصور الاقطاعية » في زعامته على أبناء بلده . فهو بهم كفيل وبحمل مغارمهم زعيم ، يؤدي عنهم الضرائب إذا أجذبوا ويدفع عنهم المظالم اذا وقعت الثبوة بينهم وبين الحكام ، يركب الخيل ويتقلد السيف ، ويُرَى كأنه مستعد في كل لحظة لنضال .

ووالدة سعد السيدة « مريم » بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة إتصل آبؤها بالولاية منذ عهد محمد علي الكبير ، وجمعتهم المصاهرة بأعرق البيوت في اقليمي الغربية والبحيرة ، وتولى أخوها « نظارة القسم » بمركز دسوق في زمن كانت فيه هذه الوظيفة وأمثالها وقفاً على الترك والشراكسة .

والمألوف في تاريخ العالم كله أن يبدأ لإنصاف الفقراء من غير الفقراء أو أن يبدأ بين أناس يحسون إحساسهم ولا يصبرون صبرهم ويجهلون جهلهم .

فلم يعرف في تاريخ الأمم المظلومة ان الفقراء المستضعفين أنصفوا أنفسهم بأيديهم ، ولم يعرف كذلك أن الطبقات الغنية التي تحكم وتستأثر بمنافع الحكم تقبل لإنصاف الفقراء طواعية من عند نفسها ، بغير دعوة صادقة ووثبة مرعجة ، تأتيها من غيرها وتضطر هي اضطراراً إلى مجاراتها .

ولمّا عرف أن الدعوة إلى الانصاف وكف الطغيان تأتي من طبقة لا هي بالمهضومة المكسورة ولا هي بالهاضمة الكاسرة ، أي أنها تأتي من طبقة قريبة إلى الفريقين ، تشبه الطبقة التي نشأ فيها سعد زغلول .

والطبقة الوسطى ليست على نسق واحد في التحفز لرفع الظلم والقدرة على إنكاره والتفكير في كبجه ، فلا بد فيها من تفاوت بين موقع وموقع وأسرة وأسرة وحالة وحالة ، ولا بد من أسباب ترفع بعضها على بعض في هذه

الخصلة ، وتتيح لآناس منها ما لا يتاح لغيرهم على اختلاف الموطن والتربية والحالة النفسية أو الاجتماعية .

ولقد كانت هذه الأسباب كلها في الجانب الذي يوافق عظمة سعد من طفولته الأولى ، ويرشحه من مهده لكرهه الظلم والتمرد عليه ، ويجعله بالنشأة والوراثة ذلك الزعيم المدخر لقيادة النهضة الوطنية .

ولد في قرية « آيانة » في أطراف بعيدة من العواصم التي تستقر فيها هيئة الحكام وسطوة الرؤساء ، ولكنها ليست بعيدة من آثار عسفهم وجرائر فسادهم ، وسوء القالة فيهم .

وولد في أسرة عزيزة آية من ناحية آيه وناحية أمه ، فكل أب من آبائه بقيت له سيرة مذكورة لم تخل سيرته من حادثة اصطدام وقعت بينه وبين حاكم مرهوب ، ذي سطوة تملك الغنى والفقر أو تملك الحياة والموت في بعض الأحيان .

وقد كان جزاء من يعتدي على حاكم بالقول الخشن — بله الضرب والاثخان فيه — أن يسجن حتى يئلى في السجن أو يجلد حتى يتهراً جلده أو يموت ، وربما أمروا به فيشق ثم يبقى جسده في الهواء أياماً للعبرة والمبالغة في الارهاب ، وحدث فعلاً باقليم الغربية أن عمدة فلاحاً اجتراً على ناظر القسم التركي بالاهاة فجوزي بالموت شفقاً وأمروا بتعليق جثته ثلاثة أيام في ساحة الديوان زجراً لغيره . ففي تلك الأيام مر ناظر القسم بأرض الشيخ ابراهيم زغلول على ساحل النيل فأبى أن يعبرها دون أن يثبت مروره كما يليق بالحاكم الأمر النهائي الفعال لما يريد ؛ وعلم أنه في نجوة من كل سوء يصيبه من أنفة الشيخ ابراهيم بعد العبرة المائلة في أذهان الفلاحين من حادث العمدة المشنوق . فاجتراً على الشيخ ابراهيم بالتأنيب والاستخفاف ، وكبر على الشيخ أن يساء إليه هذه الاساءة لمحض الغطرسة وإظهار القدرة على الازدلال

والتحقير ، فقد يده إلى الحاكم الخيف وهو على متن جواده فأهوى به إلى الأرض وأوجهه ضرباً وانصرف إلى سبيله كأنه لم يأت أمراً يقوده إلى الموت . وسرى الخبر في جوار القرية فهرول إليه صهره « عبد الله افندي بركات » فزعاً متوجساً من العاقبة يلومه على ما فعل ويذكره بمصير ذلك العمدة الذي اجتراً على أمر هو دون ما اجتراً عليه . فلم يتحرك ولم يفكر في عمل يعتذر به أو يصلح به ما فعل ، وعلم صهره أن لاحيلة له وللأسرة إلا أن يدير الأمر بنفسه لمن لا يشاء أن يديره لانقضاء حياته ، ولحق بالنظر فما زال به يسترضيه ويبذل له المال حتى قنع بمائة بجر ، وسكت عن المسألة فانقضت بسلام .

وكان الشيخ عبده بركات - جد سعد لأمه - من أغنى الأغنياء في أقليمه ، يعتز بمكانه أشد من اعتزازه بماله ، فحق عليه المدير التركي ونوى أن يجمع وجهاء البلد إلى ساقية هناك ثم يرسل في استدعاء الشيخ عبده ليلقاه بينهم لقاء مهيناً ويغض من كبريائه وبسطة جاهه ، وأمر في أثناء ذلك برجل مغضوب عليه فشده إلى ثور الساقية وترك الثور يدور فيها ويحمره وراه . وإنه كذلك إذ أقبل الشيخ عبده على متن جواده ورأى المسكين المشدود على الساقية فلم يحفل بشيء وهو قادم على حاكم البلد بين جنده وحاشيته إلا أن يبادر إلى ذلك الرجل فيحل وثاقه ولا يبالى بما هو صانع وظن الحاضرون أن الشيخ عبده مقضي عليه لاحالة . وإن الحاكم سيعضب عليه ويتخذ من عمله ذريعة إلى التنكيل به وإذلاله ، وكان الحاكم خليقاً أن يفعل ذلك لو لا أن حكام تلك الأيام كانت تعاورهم نوبات يصطنعونها وغرائب يفاجئون بها من لا ينتظرها ، ويحكون بهاميروى عن الخلفاء السابقين إذ يعطون الناس بالغضب في ساعة الرضى والرضى في ساعة الغضب ، وإذا يفاجئونهم بالمقاب حيث لا ينتظر العقاب وبالاحسان حيث لا ينتظر الاحسان . فلم يغضب الحاكم على الشيخ عبده ولم يعاقبه على اجترائه ، بل نهض له واقفاً وحياء مرحباً وقال

الوجهاء الحاضرين « إن هذا الرجل الذي جلستم تنتظرون له المهامة لأشرف منكم جميعاً . . . »

ولد سعد في هذه البيئة التي تحس الظلم بآثاره ولا تحسه بهيئته واقداره .
ولد في أسرة تشاهد الظلم في غيرها ولا تشاهده في نفسها ، والبلدة التي
ولد فيها — ونعني بها إيالة — بلدة أكبر من القرية الضئيلة وأصغر من
المدينة الكبيرة ، وأمثال هذه البلدان من أصلح البيئات نمو العظمة الفطرية
لأنها تعلق على خمول القرية الضئيلة التي تركد فيها الحياة وتضعف فيها الحوافز
والمنشطات ، ولأنها تنجو من ضجة المدينة العامرة التي تشغل الأذهان بالجلبة
والمظاهر الفخمة ، فتأخذها الظواهر الخلابة ويضيق فيها مجال الذهن الباطني
فلا يستوفي حظه من النور والتثقيف والمراجعة المفيدة ، ويقال إن بلدة إيالة
هذه كانت أول مصيف التفت إليه طلاب الاصطياف في القطر المصري بعد
الفتح العثماني ، إذ كان يؤمها وكلاء الدول وكبار الأجانب صيفاً لترويح
النفس بهوائها المعتدل وجوها الندي ، على مقربة من البحر والمروج الفيع ،
فهي بلدة ذات تاريخ ينجو بها من إهمال الخمول .

وكان لسعد أخوان شقيقان من أبيه وأمه هما فتح الله وفرج الله وأخت
هي ستم — أما إخوته الآخرون — وهم شليبي والشناري واحمد ومحمد
وعبدالرحمن وفرحانة وستهم فهم إخوته لأبيه من غير أمه .

ويلوح لنا أننا أمام أسرة مطبوعة بطابع الاستثناء في بنية التركيب لأن
الأب على صلابته وقوة نفسه قد مات ولما يقارب الشيخوخة ، ولأن أختاً
صغيراً وهو فرج الله قد مات في سن الطفولة . وقد عاش الأخوان سعد الله
« سعد » وفتح الله « فتحي » حتى بلغا سن الشيخوخة وامتازا بالنبوغ
والألمعية ، ولكنهما لم يعقبا ولداً في السنين الطويلة التي قضياها في المعيشة
الزوجية ، ولم يولد لفتح الله إلا بنت واحدة ماتت بعد شهرين ، ولسنا نجزم
بصواب جميع الملاحظات التي استعرضها « لمبروزو » في مذهبه المعروف

عن أسر النوايح والعقريين وما يشاهد فيها من العقم تارة والموت العاجل تارة ، والخصائص الغريبة في المرض والصحة والضعف والقوه تارات ، إلا أننا نعتقد أن المترجم الذي يمر بظاهرة كهذه الظاهرة في أسرة زغول دون أن يسجلها ويعرضها للملاحظة يقع في تقصير .

ولا نعلم من سجلات المواليد تاريخ ميلاد سعد . فلا غنى لنا في إثباته عن الترجيح دون التحقيق . والأرجح أنه ولد في ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (أي في يوليو سنة ١٨٥٧ ميلادية) لأنه التاريخ الذي ذكره سعد لبعض سائله عن ميلاده . أما التاريخ المكتوب على شهادة « الليسانس » التي حصل عليها من باريس فيقال إنه هو أول يونية سنة ١٨٦٠ .

ولد سعد في تلك السنة او بعدها بقليل ، وهي بيئة زمانية صالحة لميلاد الزعيم الذي قدر له أن يحارب الظلم كصلاح البيئية البيئية التي نشأ منها ، والبيئة المكانية التي نبت فيها .

فقبل الثورة العراقية بعشرين سنة كان تدمر الرعية المهضومة يختمر في أرجاء القطر كله ، وكان الشعور بحق الشعب وحق الفرد يتنبه ويتعاضم سنة بعد سنة ، وكان حق الحاكم المستبد قد أخذ في التزعزع والتراجع ، لأن العصر كله في الأقطار كلها امتلأ بالثورات ومطالب الإصلاح وحركات العصيان ، أما على الحاكمين الأجانب أو الحاكمين من ملوك البلاد .

فالطفل الذي يولد في هذه البيئة الزمانية ، مزوداً بميراث الأنفة والجرأة والعطف على الضعفاء ، خليق أن يبلغ مدى استعدادده ، ويترقى إلى أوج اقتداره .

وقد ورث سعد من أبويه بنية الفلاح وصلابة الخلق وصدق العزيمة ، وعوجل بموت أبيه وهو في نحو السادسة من عمره فحرم عطف الابوة وحمايتها ، ولكنه حرمان لم يصادف ضعفاً في مزاج نفسه فنهكها ويمحقها

وهي في نواتها ، بل صادف منه قوة أصيلة فأعان ما ركب فيه من ميراث الجد والشعور « بالذات » والاعتماد على النفس في تذليل المصاعب ومواجهة الناس ، حتى قيل إنه كان يتأني على اللعب ولا يطيل المراتة عليه ، فكان « يخيب » في ألعابه إذا أغراه باللعب داع من دواعي الطفولة الغالبة بهوسه ورفاقه من أجل ذلك « بالخيبة » كما روى بعض أتباعه الذين شهدوه في طفولته وعاشوا بعده .

وكان يعرض عن أخيه الصغير وأقاربه الآخرين حين يمعنون في ألعابهم كما يمعن جميع الصغار ، ويقول في لهجة الرجل الكبير المترفع : « هؤلاء صبية مدللون » لأنه راض نفسه على سميت الرجولة من صباه الأول ، وطفق من عهد الصبا ينظر إلى اللعب نظرة الرجال لا نظرة الأطفال .

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن اللعب لم يكن في ذلك العصر رياضة سائغة للصغار والكبار كما عرفناه نحن في العصر الحاضر ، ولكنه كان اسفافاً لا يليق بغير الطفل المدلل الكسلان ، فلها زينت خليقة الجد لسعد أن يكون رجلاً قبل أوانه علم أنه لا يستطيع الجمع بين الطفولة والرجولة في وقت واحد فأعرض عن اللعب وأبى أن ينزل نفسه منزلة الصغار المدللين ويتخلى عن وقار الرجال المحنكين .

على أنه كان أفكح طبعاً وأعذب خلقاً وأروح سجية من أن تستغرقه الصرامة العابسة وتقتل فيه الأريحية الضاحكة ، لأن الصرامة العابسة لن تستغرق إلا نفساً يؤودها حمل الجسد فلا يدع لها فضلاً من القوة تفرح به وتطرب ، ولم يكن سعد بالذي تستغرقه الصرامة في الشيخوخة المحوطة بالآزمات والخطوب بله الطفولة الدارجة في مهاد اللعب والمراح ، فانك لتعرف له في الشيخوخة طرائف من الفكاهة والعبث بالخصوم لم تفارقها خفة الصبا وجدة الطفولة ، ولكنه علم في نشأته أن اللعب ليس من شأنه فتجافى عنه وقصر في ميادينه ، ولعله لو نشأ في العصر الحاضر لكان له شوط

سابق في الألعاب إن لم يكن من كبار اللاعبين . وقد كان يألف ركوب الخيل وهو يافع لأنه لعبة تليق بالرجال ؛ وظل يركبها في القاهرة ويفضلها على المركبات إلى ما بعد اشتغاله بالحمامة .

تربى سعد بعد موت أبيه في كفالة أخيه الأكبر وزوج خالته الشناوي . أفندي ، وهو رجل حازم كريم القلب جهم المروءة ، شملت مروءته الاتباع والخدم فضلاً عن الأخوة والأقارب ، وما يروى عنه أنه تجشم السفر من بلدته إلى القاهرة ليعود خادماً مريضاً سافر إليها في صحبة سعد يوم قصد إلى الجامع الأزهر . وهي مبرة إنسانية ، وهمة من همم الرأسة تزيدنا علماً بشمائل هذا البيت وبما يفهمونه من معنى الوجاهة . وقد ورث الشناوي أفندي وجاهة أبيه من بعده وتولى رئاسة مجلس القضاء في مركز دسوق ثم في مركز زقّي . ورأى الأخ الكبير في أخيه الصغير نجابة مرجوة ومخائل ذكاء ضمن بها على الفلاحة والزراعة ، فعول على توجيهه إلى العلم وترشيحه للرأسة الدينية ، وأدخله المكتب ليتعلم القراءة ومبادئ الدراسة الميسورة في المكاتب ، ويحفظ القرآن تمهيداً لأشخاصه مع بعض أفراد الأسرة إلى الجامع الأزهر لتمام العلوم الدينية فيه .

ولعل من حسن الشهادة لطفولة سعد أنه برم بالمكتب في بداية عهده كما ينتظر من كل طفل مستقيم الطبع قوي الشكيمة يمتحن بتلك الأساليب العوجاء التي كان يجري عليها التعليم قبل ثمانين سنة . فاشتد عليه أخوه مرة بعد مرة حتى اطمأن إلى المكتب ، وشاءت الأقدار أن توفر للصبي اليتيم كل ما يعين فيه عزيمة الجد وينجوبه من وخامة التدليل التي يبتلي بها الأيتام الصغار في حضانة الأمهات الشواب ، فكانت أمه تشتد عليه كاشتداد أخيه كلما أنست منه تقصيراً أو شعرت بحاجته إلى تقويم ، وكانت تشكوه إلى الفقيه ليضربه ويؤدبه كلما استوجب العقوبة . وكان الضرب إذ ذاك مصاباً على الجسم ولم يكن مصاباً على النفس ، لأن ضرب التعليم بركة وحسنة ؛

والسعيد السعيد من الأطفال من تلقى العلم صعباً شديداً تضاعف فيه المشقة والأجر بمقدار ما تضاعفت الصعوبة والشدة ، حتى لأوشكت السلامة من الضرب أن تعاب وأن تحسب نقصاناً من حسنات الجهاد في سبيل العلم والدين ؛ وهذه هي العقيدة التي شاعت بين الآباء والأبناء وبين المعلمين والمتعلمين فظهرت الضرب من هوانه ، وجعلته أماً لا تتبعه ذلة أو شامة .

ان الذي يعلم عن أمهات العظماء المصريين في القرن الماضي لقليل جد قليل ، ولكننا لا نحتاج إلى غير ما نعلمه لنعلم ان السيدة « مريم » رحمها الله كانت أماً جديرة بنجلها العظيم . فهي في الثانية أو الثالثة والعشرين من عمرها عرفت كيف يكون الحنو الرشيد على الصغير اليتيم ، وعرفت كيف تحنو بالقسوة كما تحنو بالرحمة ، وعرفت كيف تغض عنه كما تهش له وتقبل عليه وتبتلت وهي في عنفوان الشباب لتعكف على تربية بنينا الصغار في غير شاغل يشغلها عن هذه الفريضة النبيلة . ولا شك أن سعداً قد ورث عنها كثير آمن مواهبه العقلية والنفسية ، واستمد منها كثيراً من البأس والاصالة ، وقد سئل في شيخوخته عن بعض ما يلاحظ عليه من التراوح بين الحماسة والاناة والثورة والحكمة فقال : « ان خالق والدي هو الذي يتجلى في حينها أقدم أو أثور . أما المرحومة والدي فقد عرفت بين أهلها بالحكمة والدهاء والقدرة على ضبط النفس ، فكانوا يهتمون اليها فيما بينهم من خلاف ويرجعون إليها في القضايا والمشاكل . فذاك هو خلق والدي الذي يتجلى في » عند ما تروني أشير بالتريث والاناة . »

ومن كمال عقل هذه الأم ولا ريب أنها ، وهي بنت الريف في ذلك العصر المتخلف ، كانت تنزل في بيت ولدها العظيم بالقاهرة بين عقائل الأسر اللواتي نشأن على التربية العصرية والمعيشة التركية فلا تشعر بينهن بغربة ولا يشعرن منها بغربة ، لأنها رزقت من راحة العقل وكرامة النفس ما يبوئها مكانة التوقير في كل بيئة وعند كل طبقة . وقد عاشرت كنفها الناشئة

على أحدث ماتكون ثقافة العصر الحديث فاتصلت بينهما صلة الرعاية والمحبة وماتت بين يديها ودفنت في مدفن أبيها ، بعد مرض طال عليها وأضناها وصبرت عليه صبرها الماثور من صباها ، وقيل انه هو السرطان .

لقد كانت ولا ريب ذات قسط عظيم من مجد ولدها العظيم ، وكانت ذكراه لها شهادة من قرارة نفسه بفضلها ، فقد كان يذكرها الى أخريات أيامه كلما عرضت مناسبة للكلام عنها ، ومن ذاك أنه عزى صحفياً مشهوراً في فقد أمه نجاء الصحفي يشكر له عزاه ، فأطرق متأسياً وقال له : « يا فلان . هذا مصاب عرفته قبلك . ان فقد الأمهات خطب وجيع ، وانهن حقيقات منا بكل حب ومبرة ، لانهن يخلصن لنا الحب ويقبلن منا كل شيء . »

وليس حب الأبناء للأمهات بغريب ، ولكننا لا نحسب القلب الكبير يصون فيه حباً طويلاً لانسان دون أن يكون ذلك الانسان مستحقاً له بالعدل وحسن التقدير ، ولو كان من الأمهات .

دخل سعد المكتب في نحو السادسة وانهى منه في نحو الحادية عشرة . ووضحت عليه في تلك السن الغضيرة خصلته اللتان امتاز بهما في جميع أدوار حياته — وهما الفهم والعزم — فكان يصحح كتابة اللوح من قراءة واحدة ، ويفرض على نفسه من الواجبات فوق ما يفرضه المعلم ، فيعيد في كل يوم ثلاثة أرباع المصحف وهو لا يطالب بأكثر من إعادة ربعين ، حتى حفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يبق له ما يتعلمه في مكتب البلدة ، فتردد سنتين أو ثلاثاً بين رشيد ومطوبس يحضر على الشيخ احمد أبي رأس الذي توفي أخيراً وهو شيخ معهد دسوق ، ويدرس النحو والفقه ويتلقى أحياناً أصول التجويد بالجامع الدسوقي والقراءة على الشيخ عبد الله عبد العظيم المقرئ المشهور فيه ، ثم صحت النية على إرساله من هذه الجوامع الصغيرة إلى الجامع الأزهر الكبير ، وهو قبله طلاب المعارف الاسلامية

في مشارق الأرض ومغاربها ، وغاية ما يطمح إليه الفتى المنطلق إلى مقام
الأمامة الدينية .

طرب سـعد لهذه الرحلة كما يطرب كل ناشيء إلى رؤية الجديد من
البلدان والجديد من الناس ، ولا سيما القاهرة التي اجتمع لها من سحر
السمعة وخلابة الأوصاف كل ما يشوق نفس الريفي المنشوف الطموح .
وكان للأزهر في الاستماع سحر كسحر القاهرة أويـزيد ، فهو مجتمع
السادة علماء الاسلام الذين تروى عنهم الكرامات وتضرب بتقواهم
الأمثال ، ينتهي إليهم غفر السلف الصالح وتراثه من العلم اللدني والعلم
المنقول ، ويتوافد عليهم الطلاب من تخوم الصين إلى عبر الأطلس ، فما
أسعد الناشيء الذي يتاح له أن يشهد عجيبة القاهرة وعجيبة الأزهر في رحلة
واحدة . وما أحق سـعداً على ما فيه من تشوف وطموح أن يطرب لذلك
النبا السعيد .

وينبغي أن ننسى الآن كثيراً وأن نذكر كثيراً لنقدر الأزهر كما كان
يقدره أبناء مصر قبل مائة سنة .

فعندنا الآن مدارس ابتدائية في معظم البلدان الصغيرة ، وعندنا مدارس
ثانوية في معظم عواصم الأقاليم ، وعندنا مدارس عليا وعلماء مشهورون
فيها ، وعندنا أقدار رفيعة ومراتب شريفة لأولئك العلماء المشهورين ،
وعندنا ألوف من التلاميذ يتزاحمون على أبواب المدارس ويغبطون أنفسهم
على نعمة الظفر بالقبول ، ويستطيعون أن يتدرجوا في طلب العلوم العصرية
من مكتب القرية إلى الجامعة المصرية ، أو جامعات أوروبا الكبيرة .

عندنا ذلك كله الآن فينبغي أن ننساه كله لنفهم الباعث الذي أوحى إلى
آل سـعد أن يرسلوه إلى الأزهر دون غيره ، وأوحى إلى نفس سـعد أن
تغبط بهذه القسمة وترتاح إلى هذه الأمنية .

فلم يكن في إقليم الغرية على إتساعه مدرسة ابتدائية واحدة على النظام

الحديث يوم ان دخل سعد مكتب القرية ، ولم يكن في القطر من المدارس الثانوية غير اثنتين إحداهما في القاهرة وهي المدرسة التجهيزية بالعباسية التي أسست في سنة ١٨٦٣ وسميت بعد ذلك بالمدرسة الخديوية ، والأخرى في الاسكندرية وهي مدرسة رأس التين التي أسست في السنة بعينها . ولم تنشأ دار العلوم ، التي تشبه الأزهر في بعض دروسه الا بعد قدوم سعد إلى القاهرة بسنة .

ولم يكن على أبواب المدارس القلائل طلاب يتزاحون ، بل كان الطلاب وآباؤهم يصدفون عن أبوابها ويهربون من رواد الحكومة وهم يحوسون القرى لاختيار النجباء من الأطفال وإلحاقهم بالمدارس والبعثات . إذ كانت الحكومة متهمة في قلوب الرعية لا تؤمن على شيء بله الاثتان على الأبناء ، وكان التليذ الذي في عهدها كالجندي الذي تسخره في خدمة لاشراف فيها ، وتقذف به الى البلدان السحيقة بلا أجر ولا عناية ، وكان من الناس من يخاف المدرسة الحديثة على دين ابنه كما كان يخافها على حياته وسلامته ، لأنها كانت موضع ريبة بين جماعة الفقهاء الجامدين وجمهرة الأمة على الاجمال ، ولما تبددت هذه الأوهام لم تتبدد الا على بطن وكرهية ومقاومة ، ولم تكن الفئة المحدودة التي عرفت حقيقة التعليم الحديث وشاهدت بعض فوائده الفكرية والدينية بقدرة على اعداد الأبناء له من المدرسة الابتدائية إلى الثانوية إلى العالية ، لندرة المدارس في أنحاء الريف وصعوبة إرسال الأبناء الصغار إلى الحواضر البعيدة فاختار سعد للثرية الأزهرية ليس بغريب في ذلك الزمن بل هو الاختيار القريب المعقول ، نعم انه لم يكن بالاختيار الوحيد المستطاع ولكنه كذلك لم يكن أقل من غيره في النفع والسداد .

وكانما جاء سعد والاصلاح إلى الأزهر على موعد .

فقد جاءه في سنة ١٨٧١ ، وهي السنة التي تولاه فيها الشيخ محمد العباسي المهدي وشرع في تنظيمه وتجديده ، فانشأ فيه بعد ولايته المشيخة بسنة واحدة

لجنة لامتحان الطلاب وإعطائهم اجازة العالمية ، ولم يكن لهذه الاجازة نظام قبل ذلك .

وفي هذه السنة أيضاً قدم السيد جمال الدين الأفغانى إلى القاهرة ، وقدمت معه تلك الدعوة الجريئة الميمونة التي كانت تسير معه حيث سار .

لقد كان التعليم في الأزهر يومذاك تعليمين ، وكان المجاورون فيه فريقين : فريق المحافظين على القديم ، وفريق النازعين الى الجديد ، أو فريق الماضين على ما وجدوا عليهم آباءهم . وفريق المختارين لأنفسهم بهدايتهم وحسن توفيقهم .

وكان على سعد أن يختار لنفسه بين الفريقين ، فالى أيهما جنح ؟ ومع من منهما التى بمصيره ومستقبل حياته ؟

إن الفصل في هذه المسألة التي تناول فيما تناولته مذاهب السلف والخلف معضلة كثيرة الشعاب تحتاج إلى عقل أوسع وأعلم من عقل يافع في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة على أكبر تقدير ، ولكنها لا تحتاج إلى طبع أكبر من ذلك الطبع ولا بديهة أعلم من تلك البديهة ، فحسب اليافع ان يكون ذا طبع يختار لنفسه وينفر من الاملاء عليه ليهجر الفريق الذي يمضي في طريقه مغمض العينين ويجنح إلى الفريق الذي يفتح عينه ، ويعتمد على رأيه في الاختيار .

وهكذا كان سعد ، وهكذا اختار .

لقد تهدى إلى طريقه بوحى من البديهة في تلك السن الباكرة ، ولكن عقله فسر لنا بدايته بعد خمسين سنة ، فقال في خطبة القاها بالأزهر بعد عودته من أوروبا في سنة ١٩٢١ :

« جئت اليوم لأؤدي في هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ، وأقدم واجبات الاحترام لمكان نشأت فيه ، وكان له فضل كبير في النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبادئ الاستقلال لأن طريقته في التعليم تربي ملكة

الاستقلال في النفوس ، فالتلميذ يختار شيخه ، والأستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ . الذين كانوا يلتفون حول كل نابغ فيه . ومتأهل له : يوجه اليه كل منهم الاسئلة التي يراها . فان أجاب الأستاذ وخرج — التلميذ — ناجحاً من هذا الامتحان كان أهلاً لأن يجلس مجلس التدريس ، وهذه الطريقة في الاستقلال التي تسمى الآن خللاً في النظام جعلتني أتحول من مالكي الى شافعي حيث وجدت علماء الشافعية في ذلك الوقت أكفأ من غيرهم.»

وامتحن سعد أساتذته كما قال فعرف الأساتذة الناجحين الكفيلين بالنجاح ، وما نظن أستاذاً أنصف في امتحان تلاميذه كما أنصف هذا التلميذ الصغير في امتحان أساتذته الكبار ، وأي امتحان للأساتذة وزملاء الدراسة كان يؤدي إلى انتقاء معلمين أفضل من مجيّد عبده وجمال الدين ؟ أو انتقاء زملاء في الأزهر وخارجه أفضل من اللقائي وأبي خطوة وعبد الكريم سلمان وأديب اسحق ؟

ومن ذلك الحين التي سعد بسهمه على سهام دعاة الاصلاح غير مبال بالعواقب ، واشترك في حركة الاصلاح بالقسط الذي استطاعه في أثناء الدرس والطلب ، فألف جماعة من إخوانه الطلاب لاصلاح الأزهر وكتب منشوراً علقه في سواد الليل على أعمدة الجامع يبين فيه مواضع الخلل ووسائل العلاج التي تنجع في إصلاحه ، وثابر على حضور الدروس بين يدي الشيوخ النافعين من أنصار الجديد . فحضر « القطب على الشمسية » وبعض كتب التوحيد على الشيخ محمد عبده ، واختلف إلى مجلس السيد جمال الدين في داره بخان أبي طافية حيث كان يجلس لتعليم تلاميذه بعد أن حيل بينه وبين حلقات الجامع ، ويروى أنه قال بعد أن رأى السيد جمال الدين لأول مرة « هذا بغيتي ! » وان السيد جمال الدين استكتب تلاميذه موضوعاً عن الحرية فأجاد سعد في كتابته إجادة فاق بها أقرانه وأعجب بها أستاذه

فقال السيد « مما يدل على أن الحرية ناشئة في مصر أن يجيد في الكتابة عنها هذا الناشئ. »

وخير ما استفاده سعد من جمال الدين — فيما نعتقد — هو هدايته إلى معرفة نفسه وهدايته إلى التعبير عن تلك النفس في صور الخطابة والبيان. فقد كان جمال الدين زعيم حركة إصلاحية لا بد لها من دعاية بالقول والكتابة ، فكان هو يدعو ويحب أن ينشر الدعوة على السنة تلاميذه ومريديه ، ومن ثم اتجه سعد إلى الخطابة والكتابة ، وسبر غور نفسه حين اشتغل بالتعبير عنها في كلام مسموع أو مقروء ، وأقبل على المطالعة إقبال من يريد أن يفهم ويفهم . فما هو إلا أن قرأ كتاب ابن مسكويه « في تهذيب الأخلاق » حتى تجرد للتخصيص — وهو دون العشرين — ونشط للكتابة في الصحف والخطابة بين الإخوان ، فكان ذلك خير تعريف له بملكاته العقلية وملكاته اليبانية ، أو خير هداية له إلى « معرفة الذات » والتعبير عنها بالأقوال والأعمال .

وقد كان على رأس الوزارة في ذلك العهد وزير خطير من رجال الأريحية والهمة الذين يبرزون في عمود الظلم والاستبداد لأن الاستبداد يملك سلطان الخير والنية الحسنة كما يملك سلطان الشر والنية السيئة . وكان رياض يبجل جمال الدين ويحتق به ويرجو النفع لهذا البلد من أعماله وأعمال مريديه . فرتب له عشرة جنيئات مشاهرة ، واستعان بمريده الأكبر الشيخ محمد عبده على تحرير « الوقائع المصرية » صحيفة الحكومة . فاحتاج الأستاذ إلى مساعدين له في عمله ، ولم يجد بين تلاميذه من هو أقدر من سعد على المساعدة في هذه المهمة . فسعى في تعيينه لتحرير القسم الأدبي بالصحيفة الحكومية . وتم هذا التعيين في خامس أكتوبر سنة ١٨٨٠ بمرتب شهري ثمانية جنيئات ، وهو مرتب كبير على المبتدئين في تلك الأيام ، لا يعطاه إلا رجل ظهر له امتياز نادر في علم أو صناعة ، فأصبحت هذه الصحيفة الرسمية

صحيفة الثورة الفكرية ، تنطق بمبادئها ، وتنحي على الاستبداد ، وتبشر بالحرية والشورى !



لقد كان محمد عبده أستاذاً لسعد في الدرس وقدوة له في الخلق ، وكان سعد يدين له بالأستاذية ويكتب إليه بعد نفيه إلى سورية في أعقاب الثورة العراقية كتابة التليذ الأمين المخلص إلى الأستاذ الموقر المحبوب المعترف له بالفضل والتقدم . فاذا قابلنا في هذا المقام بين أسلوب محمد عبده وأسلوب سعد في أوائل عصر النهضة الكتابية فليس من همنا أن نفاضل ونعادل ، وإنما نريد أن نين مكان سعد من استقلال الطبع وقدرته اللدنية على الاتجاه بفكره إلى قصده على استواء لا يعوقه زخرف اللفظ وقبوده . فانظر مثلاً إلى الأستاذ الامام وهو يقول في مقدمة رسالة الواردات « الحمد لله الواجب وجوده ، العام جوده ، والصلاة والسلام على نبينا أحكم حكماء العالم ، ومن هو لأساطين الالهيين خاتم ، أما بعد فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله ، الناشيء باقليم مصر بقرية تسمى محلة نصر ، خادماً خدمة الحكمة ، المعرض عن نحو الكلام والكلمة ، المتخلي عن قيد لباس الطوائف ، إلى فضاء اقتناص صيد المعارف ، إني كنت مشتغلاً بطلب العلوم ، فبينما أنا حول الرياض أحوم ، إذ عثرت بآثار العلوم الحقيقية ، فشغفت بها حباً ولكن لم أجد من هي له طوية ، فحرت في أمري ، وأخذت أجيل فكري ، وكلما سألت أجبوني بأن الاشتغال بها حرام ، أو قد نهى عنها علماء الكلام وبينما أنا كذلك إذ أشرقت شمس الحقائق فوضحت لنا بها رفاق الدقائق ، بوفود حضرة الحكيم الكامل والحق القائم أستاذنا السيد جمال الدين الافغاني لازال لثمار العلوم جانبياً » .

إلى آخر المقدمة ، وكلها على هذا النمط الذي يكاد يلتزم السجع في كل جملة ، وفي كل فقرة من جملة .

فهذا أسلوب كان شائعاً في ذلك العصر ، وكان الشيخ محمد عبده يلتزمه في المقدمات أحياناً وفي الفصول من بدايتها إلى نهايتها أحياناً أخرى ، ولعل عذره من ذلك أنه كان أقدم أصحابه عهداً بالدراسة العتيقة ، فإن كان هذا عذراً له فليس هو بعذر للكتاب الآخرين الذين لم يطيلوا الدراسة على النظام العتيق وكانوا يلتزمون ذلك الأسلوب في غير المقدمات ، وظلوا على التزامه إلى ما بعد الثورة العراقية بسنين .

أنظر إلى هذا النحو من الكتابة في أول مقدم جمال الدين وانظر معه إلى النحو الذي نحاه سعد حوالي ذلك الوقت في فصوله بالوقائع المصرية ، ومنها فصل عن الشورى يقول فيه :

« المستبد عرفاً من يفعل ما يشاء غير مسئول ، ويحكم بما يرسم به هواه . وافق الشرع أو خالفه ، ناسب السنة أو نابذها . ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز . إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالاً ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالاً . بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً وتوكل فيه الأموال أكلاً لمأ . وتسفك الدماء زوراً وتدمر البلاد تدميراً ، فلا تثريب عليهم إذا كرهوا سوقه في سياق المدح ، ولو يراد به غير ما عرفوه .

« ولقد تبين لك بما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه ؛ وإنها توجب تقييد الحاكم بالسنة والقانون .

« ومن البديهي الواضح أن نصوص الشريعة لا تقيد الحاكم بنفسها فإنها ليست إلا عبارة عن معاني أحكام مرسومة في أذهان أرباب الشريعة وعلمائها ، أو مدلولاً عليها بنقوش مرقومة في الكتب . ولا يكفي في تقييد الحاكم بها مجرد عليه بأصولها بل لابد في ذلك من وجود أناس يتخلقون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها ، فيقومونه عند انحرافه عنها ويحصونه على

ملازمها ويحثونه على السير في طريقها ، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر رضي الله عنه الناس في خطبته إلى تقويم ماعساه يكون منه من الاعوجاج في تنفيذ أحكام الشرع الشريف . وقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون) إذ لا ينبغي أن هذه الآية الشريفة عامة في دعوة الملوك وغيرهم إلى الخير ، وتأمرهم بالمعروف وتنههم عن المنكر ، ليقوم بها الدين ولا يخرج أحد عن حده ، حاكماً كان أو محكوماً ، وليس الأمر هنا للندب كما فهم بعضهم ، بل للوجوب والفرض على ماصرح به العلماء ، وقد فرض على الأمة الإسلامية أن تقوم منها أمة — أي طائفة — وظيفتها الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حفظاً للشريعة من أن يتجاوز حدودها المعتدون وصوناً لأحكامها من أن يتعالى عليها ذوو الشهوات .»

هذه فقرة من فصل « الشورى » تعمدنا أن تكون أكثر الفقرات سجعاً وتقية ، ولعلها أكثر الفقرات سجعاً وتقية في فصول سعد عامة ، فنقرأها لایسعه إلا أن يعجب لقلّة التزام السجع فيها على النحو الشائع بين كتاب ذلك الزمان ، ومنهم استاذہ ورئيسه في تحرير الوقائع المصرية ، فإن السجع فيها يعرض نفسه عرضاً ويؤدي معناه كأداء الترسل المطلق بغير تكلف ولا تصيد ، وهو انطلاق من قيود العرف له دلالة بعيدة المدى لا تنحصر في الملكة اللغوية أو البيانية ، بل تدل على العقل والخلق وملكة التعبير في وقت واحد ، وتنبئ عن نفس يتمكن منها معناها فتتجه إليه قُدماً بغير التفات إلى الحواشي والنوافل ، وإن استلزمها العرف وفرضتها العادة

لقد كان لقاء سعد لجمال الدين مرحلة في حياته ، لأنه وجهه إلى وجهته وأقامه في مقامه بين طلاب الإصلاح .

ولقد كان اشتغاله بالوقائع المصرية مرحلة أخرى ذات شأن عظيم في تاريخ حياته كله ، لأن العمل فيها لم يقتصر على تصحيح العبارات وكتابة المقالات الأدبية ، بل تناول نقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها ، فتفتحت أمام سعد أبواب الدفاع القانوني والدراسة القانونية ، وأبواب الدفاع السياسي والأعمال السياسية ، وهي الوجهة التي صمد عليها بقية حياته ، وتم عليها تكوينه وتثبيت مواهب عقله ، ولم يلبث على الاشتغال بها غير قليل حتى ظهرت كفاءته في نقد الأحكام وفهم مباحث القانون وما يقابلها من الشريعة ، فانتقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية مرتباً في الشهر خمسة عشر جنياً ، ثم انتقل إلى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة في ديسمبر سنة ١٨٨٢ وهي كما قال في خطبة ألقاها عند اختياره لمنصب القضاء : « أشبه بوظيفة القاضي ، إذ كان من خصائصه أن يصدر الأحكام في كثير من المواد الجزئية » .

وشاءت المصادفات أو التوفيقات التي أشرنا إليها في مستهل هذا الفصل أن تكون هذه الأيام فاصلاً بين عهدين في حياة سعد ، وفي حياة الأمة المصرية .

فنتقلته الوظيفة من الأزهر إلى الحكومة ، ومن العمامة إلى الطربوش ، ومن دراسة العلوم الدينية إلى دراسة العلوم القانونية .

ونشبت الثورة العرابية في تلك الأيام ، فانتقلت مصر بأسرها من حال إلى حال ، وانطوت في تاريخها صفحة معلومة وبدأت فيه صفحة مجهولة وقدّر لهذه الصفحة المجهولة أن تعود فتلتقي بتاريخ سعد في صفحة واحدة .

سعد من الثورة العرابية

إلى الوزارة

أخذ القرن التاسع عشر حصته من مصر كما أخذها من أمم كثيرة ،
فثارت مصر في أواخر القرن كما ثارت أمم البحر الأبيض المتوسط في بعض
سنواته الأولى أو الأخيرة ، ولم تثر إلا كماداتها في كل ثورة : أي حين
أزعجها الخطر في عقائدها كما أزعجها في مصالحها ، وخولفت أحكام دينها
كما خولفت أحكام العقل في سياستها ، فهانت الأرواح وضاعت الحرمات
وكسدت الأعمال وغاض معين الأرزاق ، واستنزفت الحكومة أموال
الرعية جباية ونهباً واحتياجاً حتى لم يبق لها ما يستنزف . فكان الفلاح عاجزاً
عن سداد الضرائب المتنوعة مرة في العام وهي تجبى منه مرات لتنفق في البذخ
والسفاهة ، أو ليؤدّى بها بعض ربا الديون الأجنبية التي أنفقت قبل ذلك في
البذخ والسفاهة : ظلم وإسراف وربا وفجور ومخالفة دين من جميع
الوجوه وكان الحكام الذين جنوا كل هذا وجروا على الناس الخراب
والضياع يتباهون كبراً واختيالاً كأنهم أحسنوا الحكومة كل الاحسان
وأسبغوا على الرعية نعمة الرغد والأمان . ويستكبرون على المصري أن
يشكو ويستنصف لأنه فلاح مخلوق للسخرة والشقاء ! وما بهم في حقيقة
الامر من كبر عنصري ولا كراهية لعنصر الفلاح المصري ، ولكنها الجهالة تسول
لهم ما استمراوه من المظالم وتعميمهم عما يجرونه على أنفسهم وعلى غيرهم من
الضنك والبلاء ، فلو أنهم كانوا حكاماً في بلاد الترك أو الجركس أو الأرمن
أو مقدونية لظلموا لإخوتهم وأبناء عمومته هذا الظلم وتصلفوا هذا الصلف :
كما كان أمثالهم يصنعون هناك في ذلك الأوان ، ولكنهم لسخفهم وغبايتهم

أبو إلا أن يصبغوا الظلم بصبغة الحزاة العنصرية والاهانة القومية ، وان
الظلم وحده لكاف للتفجير والتخريب .

هبت الثورة العراية كما تهب العاصفة بعد طول السكينة ، فاشتركت فيها
من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايها الجامدون والمصلحون على
السواء ، لأن المظالم والمفاسد لم تدع للبصريين سلوة يتعزون بها أو مهرباً
يثوبون اليه ، فستهم مسأً عنيماً في إيمانهم الديني وفي مصلحتهم الوطنية وفي
نخوتهم القومية وفي أرزاق الأفراد وما يغارون عليه من حرمة مصونة ،
ومن خصائص الطبيعة المصرية في هذه الثورة ان رجال الدين والأزهريين
جملة كانوا على رأسها وفي طليعة دعائها ، خلافاً لرجال الدين في كل ثورة
داخلية ، فان الطبيعة المصرية على ما نظن لم تكن لتسيع ثورة ليس فيها
« للمحافظة » مكان .

لم تفلح الثورة العراية لأنها أحيطت بدواعي الجبوت من الدسائس
الخارجية ، ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ، ومن خطل الزعامة ،
وعبت الدولة العثمانية .

ولولا ذلك لسارت في طريق أقوم من طريقها وانهت إلى مصير خير
من مصيرها ، ولكنها تعرضت لذلك جميعه فاتتهى أمرها إلى الهزيمة ،
وكانت نهايتها بداية احتلال أجنبي للبلاد .

واعقب الثورة ما أعقبها من نكال وانتقام ، ومن تجسس وسعاية ، ومن
خيانة الأصحاب ومكائد الأعداء . فنكصت الاخلاق شر نكوص ، وران اليأس
على الضمائر ، فمات فيها رجاء الخير أو كرب أن يموت .

اشترك سعد في الثورة كما اشترك فيها أساتذته وبعض زملائه ، وناله من
أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات في مرصد الشبهة من
أنظار الحكام ، أعداء العرايين .

وكان في وسعه — لو رضي ضميره — ان يعتذر ويتزلف كما اعتذر
وتزلف مئات وألوف ، وان ينفذ يده من أصدقائه المهزومين ويتراعى في
أحضان أعدائهم الغالبين ، ولكنه أبى لرجولته ان يسومها هذا السوم ،
وكره لخلائقه ان توصم هذه الوصمة ، وظل على وفائه لأصدقائه المبعدين
يراسلهم ويراسلون ، ويعتمدون عليه في قضاء شؤونهم فيقضيها لهم جهد
مايستطيع ، وفي تاريخ الاستاذ الامام رسائل كتبها سعد إلى الاستاذ بمنفاه
يتبين منها ألمه وعزاؤه وحالة النفوس والضماير يومذاك ، وفي إحداها وهي
مكتوبة في أواخر سنة ١٨٨٢ يقول :

« توجهت إلى اليك صاحب تاريخ العرب وسألته اعارته ، فأجاب بأن
محمود سامي أخذه منه وسافر ولم يرده إليه ، ثم هو يسلم عليكم أطيب السلام
ويقول إنه مستعد لخدمة جنابكم في أي شيء تريدون حسيباً كان أو معنوياً ،
وسأتحرى هذا الكتاب في كتب سامي عند بيعها فاذا وجدته فيها اشتريته في
الحال وأرسلته إلى حضر تكم أو أحضرته معي إن وافق ذلك استجماعي لوسائل
السفر . والحال العمومية على ما تركتها ، غير أن الناس أخذوا في نسيان مافات
من الحوادث وأهوالها ، وقلت قائلهم فيها ، وخفت شماتة الشامتين منهم ،
وأصبح المادحون للانكليز من القادحين فيهم . وبالعكس . والكثير يتوقع
انقلاباً أصلياً والله أعلم بما يكون . »

وفي رسالة أخرى يقول — ويعني الشيخ عبد الكريم سلمان — « أسفت
بل خجلت مما بلغ المقام الشريف عن الشيخ عبد الكريم الفاضل ثاباً صدقه
بشهادة من سئلوا من الصادقين . ولولا التحقق من سعة بال الاستاذ الكريم
ومن وثوقه بي فيما أرويه لكان الأسف مضاعفاً . »

« اني كما تعلمون كثير الاجتماع بهذا للشيخ ، وما سمعت منه ما يقصد به
مس مقامكم الكريم ، ولم يتكلم أمامي يوم أن بلغه خبر الاعتراف باليمين
المعروف » الا بما معناه الأسف والاشفاق من عاقبة هذا الاعتراف «

ومن هاتين العبارتين يبدو لنا مبلغ وفاء وسعد ومبلغ الثقة به في نفس الاستاذ الامام ، حتى أنه كان يرجع اليه في عتبه على خالصانه المقربين اليه ، ويبدو لنا كذلك أن سعداً فكر في كل شيء بعدني أصحابه — حتى الهجرة من مصر — ولم يفكر في القلب ومصانعة الأحوال ، ونسيان الأصدقاء .

وقد خطر له أن يستعيد وظيفته أو وظيفة غيرها في الحكومة فإذا بهم يسومونه من التزلف والتسكّر ما لا يطيق ، فعبدل عن التوظيف وقيل أن يحترف المحاماة ، وفضل هذه الصناعة على انتظار الوظيفة بالتشفع إلى هذا واستعطاف ذاك .

ونقول « قبل أن يحترف المحاماة » لأن المحاماة يومئذ لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم ، وإنما كانت صناعةً وضعيّة مبتذلة يشتغل بها من لا يحسب « المرافعة » إلا مجالاً للبذاء وطول اللسان ، ومن لا يحسب النجاح في القضايا إلا ضرباً من الاحتيال و « الشطارة » يغش به القاضي ويغش به الخصم ويغش به الموكل ، ويعتمد فيه على الكذب والمراوغة والاختلاس ، ولم تكن للحامي منزلة في نظر القضاء ولا في نظر العلية ولا السواد ، بل كانت كلمة من القاضي تكفي لفصله ، وكان كل رجل « مستور » الحالة يأنف من معاملته فضلاً عن مزاملته ومصاهرته ، وكان اسم المحامي مساوياً لاسم المزور كما قال سعد . فاتصل بهذه الصناعة « الخجل يستر وجهه لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها » وقال في خطبته التي شكر بها من كرموه لتعيينه في مناصب القضاء قال : « اني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلي وأصحابي . وكلما سألني سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين اوجلة القول أنني كنت أجتهد أن لا يعرفني إلا أرباب القضايا وان كنت أجهل ماذا تكون العاقبة . »

رضي سعد أن ينتمي إلى طائفة مزدراء ولم يرض أن يكون هو نفسه أهلاً للازدراء ، بالتسكّر لأصحابه والتراخي على إقدام أعدائه .

ولم يخف موقفه هذا على أناس من أعداء الثورة العرابية كانوا لا يفرقون في العداوة بين المألوم والمعدور والمدين والبريء ، لأنهم كانوا يبرصد لكل ما بقي من آثارها وآثار دعايتها ؛ وكان الثائرون أو المتهمون بالثورة بين منفي أو سجين أو قتل ، وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الأمور ، ومع هذا لم تزل الرجفة في قلوب أعدائهم يخافون ولا يهدأون ويظلمون إلى الانتقام ولا يرتوون . وغاظهم من سعد وبعض إخوانه أنهم لم يتزلفوا ولم يستغفروا ، واستكبروا ما في ذلك من التحدي لهم وقلة المبالاة بانتصارهم ، وما فيه من الانذار بعواقب هذا الإصرار ، وما عسى أن يختبئ وراءه من النيات والأفكار ، فظلوا يترقبون الفرصة السانحة أو يترقبون خلقها إذا هي لم تسنح كما يرومون .

ونمي اليهم — أوزين لهم الوهم — أن سعداً وزميله في مكتب المحاماة حسين افندي صقر قد ألفا جماعة سرية سماها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابين ، فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت للنظر في قضيتهما لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضي البلجيكي فلينكس « Flaminx » واشترك فيها حسين بك واصف وحامد بك محمود ومحمود بك سالم ومسيو دي هولتز Deholtz الذي زامل سعداً بعد ذلك في دوائر محكمة الاستئناف . وندبه المستشارون للخطابة في الاحتفال الذي أقاموه لتوديع سعد عند اختياره للوزارة . وكان فلينكس ودي هولتز من القضاة الأجانب المندوبين لاصلاح النظام القضائي وتنظيم المحاكم الأهلية .

فلما نظرت اللجنة في التهمة لم تعثر بدليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحاميين المتهمين .

ولكنهما بقيا معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر ، لأن الحكومة عازمت على نفيهما إلى السودان ، وكلفت عثمان ماهر باشا

محافظ العاصمة أن يكتب المذكرة بطلب نفيهما لعرضها على مجلس النظار ،
وأوشك الأمر بالنبي أن يصدر لولا أن وزير الحقانية في ذلك العهد حسين
نخري باشا عارض فيه ، وقال ان صدوره بعد حكم البراءة يعد تحدياً للقضاء
الاجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء في البلد .

فتأخر النبي وبقي السجينان معتقلين ، ولبثا في السجن إلى أن اتصل خبر
القضية بالمستر ما كسويل النائب العام فعجب لهذا التصرف المريب ، وأمر
بالافراج عنهما على الفور .

عاد سعد الى المحاماة بعد خروجه من السجن . عاد الى الصناعة المكروهة
التي لا يحصى عنها ؛ فاذا أردنا أن نعرف كيف تكون « الكرامة الشخصية »
كافية وحدها لتكريم صاحبها على الرغم من ضعة الصناعة التي ينتمي اليها
وشيوع العرف باحتقارها بين علية الناس وسوادهم - فسعد زغول في صناعة
المحاماة هو المثل البارز لتلك « الكرامة الشخصية » أو تلك الكفاءة القوية ،
التي لا تحتاج إلى سند من غيرها لتعلو وتنبه وتستكمل قسطها من المبالاة
والتجلة والعرفان

فبالكرامة الشخصية وحدها أصبح المحامي سعد زغول أهلاً لمعاشرة
الأمراء والاميرات على سنة المساواة ، في زمن كانت فيه حدود الطبقات
كمحارم الدين التي لا تأذن بسماح ولا هوادة .

وبالكرامة الشخصية وحدها أصبح المحامي سعد زغول أهلاً لولاية
القضاء . في زمن كان فيه المحامي كالخادم عند القضاء ، وكانت كلفة واحدة
من القاضي تكفي لحرمانه حق الاشتغال بهذه الصناعة .

لم تهبط صناعة المحاماة بسعد زغول كما كان يخشى ، بل كان سعد زغول
هو الذي ارتفع بصناعة المحاماة ، وهي معجزة خارقة لما اعتاده الناس ،

ولكنه لم يتكلف لها إلا ما تعود من عادة الجد والأمانة والعزة ، أو من طبيعة الجد والأمانة والعزة التي طبع عليها .

كل ما صنعه لتقرير مكاتته وتقرير مكانة المحاماة من أجله أنه كان سعد زغلول ولا زيادة . وقد سأله أحمد بليغ باشا في لجنة الامتحان : ما هي واجبات المحامي ؟ فقال : درس القضية جيداً ، والدفاع عن الحق ، واحترام القضاء .

وهذا كان كلامه وهذا كان عمله من يوم أن اشتغل بهذه الصناعة ، فلم يقبل قط الدفاع عن باطل ، ولم يرفض قط الدفاع عن حق ، ولم يحضر قط في جلسة إلا وقد درس جميع القضايا التي حضر للدفاع فيها ، دراسة لا يستدرك عليها القضاء ولا وكلاء النيابة ولا الخصوم نقصاً أو اهمالاً في موضع من المواضع . وكان من عادته إذا عرضت فرصة للصلح أن ينتهزها ويشجع موكله عليها برد « مقدم الاتعاب إليه » . فكان يقيد « مقدم الاتعاب » في باب الأمانات لا في باب الموارد ليقى نفسه ضعف نفسه كما كان يقول . حتى إذا أراد الموكل الصلح رد إليه ماله وقال له : هذه أمانتك ردت إليك .

واشتهرت أمانته وإخلاصه في عمله بعد فترة وجيزة ، فسلّات شهرته القطر من أقصاه إلى أقصاه ، وأصبح توكيله في قضية مدنية أو جنائية ضماناً لكسبها وخذلان خصومه فيها ، ووثق به القضاء فأصبح قبوله القضية بمثابة حكم قاطع فيها ، وحرص كل صاحب دعوى على أن يكون سعد معه ولا يكون عليه . ومن المتقاضين من كان يوكله ويذل له الأجر الوافر لارهاب خصومه باسمه ، ولو كان حقه أظهر من أن يحتاج إلى دفاع .

جاءه رجل من القليوبية يستحق عند آخر ديناً يبلغ الخمسة والثلاثين جنيهاً بوثيقة مكتوبة . وكان المدين ينكر الدين ويستند في انكاره إلى « مخالصة » مزورة بامضاء الدائن . فقال سعد لصاحب القضية : إن الأمر لا يحتاج إلى

محام ، وإنك إذا اعتمدت على وثيقتك وطعنت بالتزوير في المخالصة الباطلة
ضمنت الحكم بغير حاجة إلى توكيل يكلفك كثيراً أو قليلاً من المال . فأبى
الرجل إلا وكالة سعد ، ودفع له خمسة وعشرين جنيهاً مقدماً وهو يعد بدفع
خمسة وعشرين أخرى عند انتهاء القضية ؛ وصدر الحكم كما كان ينتظر بالزام
المدين مبلغ الدين كله والمصاريف ، وماهي إلا أيام حتى جاءه الرجل بالمبلغ
المتأخر . . . فعجب سعد لأمره وسأله عن سر هذه الحكاية وهو لا يصدق أن
تاجراً رشيداً يكلف نفسه خمسين جنيهاً من أجل خمسة وثلاثين مضمونة كل
الضمان ، فقال الرجل : « إني رجل كثير المعاملات ، وبين عملائي كثير
من المماطلين ، فاذا علموا أنك وكيل استرحت من شرور كثيرة ، وخاف
منهم من يماطل ويطمع في الروغان أن يضطر لا محالة إلى سداد الدين ومعه
مصاريف القضية ومصاريف المحامي سعد زغلول . فأنا لا أبذل الخمسين
بذلك ولكنني أفتدي الألوف بهذه الخمسين »

فسر سعد بهذه الثقة ، وأقسم على صاحب الدعوى ليردن إليه مقدم
أتعابه ، وقبله بعد تشديد طويل .

وجاءه وجيه من اقليم المنوفية متهم بتزوير عقد يدعي به امتلاك ثمانية
عشر فداناً لبعض أقربائه ، ورجاه أن يقبل الدفاع عنه فأبى كل الآباء ، ولم
يقبل رجاءه إلا بعد اعترافه بالتزوير ، وكتابه إشهداً على نفسه بالنزول
عن الأرض لأصحابها ، يحفظه عنده ليسلمهم هذا الإشهد بعد صدور الحكم
بالبراءة ، وقد كان ما أراد .

كان هذا المثل القليل النظير — بل المثل الوحيد — كافياً للسمو بصناعة
المحاماة عن مهانة الابتدال ، وتطهيرها شيئاً فشيئاً من أديائها الذين عرّضوا
للناس من صناعتهم أسوأ الأمثال . فهذا محام يقيم الحجة ويكسب القضايا
دون أن يشتم ودون أن يخون ودون أن يشتط على الموكلين ، فلا محل
في الصناعة — مع هذا المثل — إلا لمن سار على هذه السنة وتخلق بهذه

الخليلة ، ولا رواج لمحام غير مستقيم بعد أن وجد أمام الناس مثل الاستقامة
النافعة ، سواء عند المستقيمين وغير المستقيمين ، ماداموا من طلاب المصالح
وأصحاب الحقوق .

ومن طرائف سعد ما حدثني به في هذا الباب ليقيم الدليل على أن
الاستقامة تبعث الثقة بصاحبها بين أهلها وغير أهلها ، وكنت قد دخلت عليه
بعد ظهور نتائج الانتخاب سنة ١٩٢٦ أهنته بفوزه . فسألني سؤاله المعتاد :
ما أخبارك ؟ أو ما قولك اليوم ؟

قلت كلها أخبار خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن في الحسبان . قال متهاكاً
أو ليس كذلك ؟ ثم أبدى ثقته بعناية الله . وقال : إنها نتيجة لو توسلنا إليها
بغير وسيلة القصد الصريح لما بلغناها .

وتبسط للكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الكبيرة
فقال :

« إن استقامة القصد قلما تخيب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر انني
كنت في مكثي أيام المحاماة وإذا بسيدة في زي نساء البيوتات تدخل المكتب
وتحيني تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت إليها بالجلوس والتفت إليها بعد
أن فرغت من عمل الحاضرين أسألها : من السيدة التي شرفتنى بهذه الزيارة ؟
قالت : محسوبتك ع . اسكندر اسم امرأة من صواحب البيوت المربية
المشهورة في ذلك الحين . فما سمعت ذلك الاسم حتى ثارت ثائرتي وعجبت
للوكيل كيف سمح لها بالدخول وكيف اختارتني هي لقضيته أو للسألة التي
قصدتني لأجلها . وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيه حق الانوثة . فلم تحر
جواباً وتركنتي أقول ما أريد . حتى إذا هددت ثائرتي وسكت قالت لي :
أسمح لي بكلمة ؟ قلت تفضلي ! قالت : إن الناس إذا رأوني عندك في قضية
كان هذا شهادة لك لاعليك . إذ لو كنت أنت من معارفني لما صدقوا اني أثق

بك وأثمنتك على المصالح ، ولولا انك مستقيم لما جئتكم اليوم ، وإلا فان
زوارى المحامين كثيرون لم أفكر في واحد منهم لأنني أعرفهم ، وفكرت فيك
لأنني لأعرفك ولا أراك فيمن أراهم كل يوم ... »
قال رحمه الله : فسمعت كلاماً أرياً ولباقة معجبة ، وسرتني هذه الشهادة
بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة !

وهنا يحق لنا أن نسأل :

ترى لو لم تلجئ الضرورة سعداً إلى مراس هذه الصناعة المكروهة على
مضض — أما كان من الجائز أن يتغير تاريخه كل التغير ، وأن تحتجب فيه
المزايا البليانية التي رشحته لزعامته الأمة المصرية ؟

إنه كان على التحقيق سيغدو عظيماً نافعاً حيث كان ، ولكننا لا نعرف
لزعامته سعد طريقاً كان أقرب إليها وأشبه بها من المحاماة . لأنها مجال كل
مزية كبيرة في طبعه وفكره ولسانه : هي هيأت له وسائل النمو على منبته
وفوق جذوره ، وهي التي أتاحت له فرصة طويلة لتفتيق ذهنه وتجويد
مليكاتة ، وهي شحذت فيه بديهة المنطق وقريحة البيان ، وصانت قدرة الخطابة
فيه عن التعطل والركود ، ولم تحرمه تلك الفضيلة الأصيلة التي ورثها عن آل
أبيه وآل أمه ، وهي فضيلة النجدة والدفاع عن المظلوم .

« عسى أن تكرر هو شيئاً وهو خير لكم » ... ومصدق هذه الآية
الحكيمة يمر بنا في كل ترجمة معروفة ، ويستطيع كل امرئ أن يراجع سيرته
وسير معارفه فيرى مصداقها يتكرر في حياته وحياة غيره : كم أمنية يتلفه
عليها المرء ثم يهني نفسه بفواتها ؟ وكم نكبة يتشام بها ويحتشد لا تقاها ثم
تنقلب يمناً عليه وهداية له في الحيرة ؟ يتفق ذلك في حياة العظيم كما يتفق في
حياة الصغير ، ويشاهد مع النجاح كما يشاهد مع الاخفاق ، وفي ترجمة سعد

مواقف عدة يتمثل فيها المتمثل بتلك الآلية الحكيمة ، وفي مقدمتها على ما نعتقد موقفه من المحاماة .

لقد خسر سعد وظيفة على كره ، وقبل المحاماة على كره ، وعدّها صناعة لا يجمع بينه وبينها إلا عثرة الجد ونكد الدنيا وخيبة الرجاء ، ولكنه لو فكر بعد ذلك بعشرين سنة وفكرت معه هذه الأمة لما اختار لنفسه ولا اختارت له الأمة غيرها صناعة . فكم يكره الانسان من تجربة وهي خير مأمون ! ولم يجب الانسان من أمل وهو شر وخيم !

بعد ثماني سنوات أو تسع من اشتغال سعد بالمحاماة عرضت عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٢ قبلها على ضالة مرتبها بالقياس إلى ما كان يربحه من المحاماة . إذ كان هذا المرتب خمسة وأربعين جنيهاً ولم يكن يربحه من مكتبه يقل عن خمسمائة جنيه في الشهر ، أي أكثر من عشرة أضعاف مرتب القضاء .

وقد تبع في ولاية القضاء خطوات استأذنه الشيخ محمد عبده كما تبعه في الدراسة الأزهرية وفي مصاحبة جمال الدين وفي تحرير الوقائع المصرية ، وكان الشيخ محمد عبده هو صاحب الاقتراح في تعيينه ، لا مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء كما تبادر إلى أوهام بعض الناس بعد ذلك ، لحسبانهم أن مصاهرة رئيس الحكومة هي السر في تمييز سعد بتلك الوظيفة !

والحقيقة أن سعداً لم يصاهر مصطفى باشا إلا بعد تعيينه في القضاء بأربع سنوات ، ولم يستفد درهماً واحداً علاوة على مرتبه بفضل تلك المصاهرة ، إذ كانت الترتيب في مناصب القضاء العليا لا تجري لذلك العهد إلا بترتيب مقدور ونظام محسوب لا استثناء فيه .

وكان سعد أول محام أسندت إليه وظيفة القضاء ، فكان هذا التعيين خليقاً أن يقع من الناس موقع الأمر المستغرب المفاجيء ، ولكنه على نقيض ذلك

قوبل بالتأمين والموافقة البديهية كأنه أمر منتظر لا غرابة فيه . وابتهج به المحامون كما ابتهج به القضاة ، فأقاموا له حفلاً كبيراً أعربوا فيه عن شكرهم لهذا الاختيار واغبتاطهم بهذا التعيين ، قال فيه وكيل المحكمة — اسماعيل صبري (بك) الشاعر المعروف — « ان تعيين حضرة سعد أفندي زغلول عضواً في محكمة الاستئناف دليل على أن المحاماة والقضاء شيئان ضريعان .. »

وألقى بعض المحامين كلاماً يدل على حقيقة العلاقة بين القضاء والمحاماة في تلك الأيام ، لعل أصرحه وأقربه إلى الغرض كلمة حسن أفندي الشمسي و ابراهيم أفندي اللقاني لأنهما قد عمدا الى الهدف في تلك المناسبة دون الاطئاب في التحية والمجاملة ، فقال حسن أفندي الشمسي : « أنت أيها الفاضل أدرى باحساساتنا من جهة القضاة ، وكثيراً ما كنت معنا حينما كنا نكيل في ذكر كل واحد منهم بالكيل الذي يستحقه ، وقد علمت أن في القضاة من يتغالى في حب الاستقامة حتى ارتاب أن يكون في طائفتنا مستقيم . فبك اليوم نأمن على أنفسنا من مثل هذه الأفكار . فكن واسطة بيننا وبين حضرات القضاة لتوفيق ما بين الاحساسين ، ان كان ثم اختلاف . »

وقال اللقاني : « ياسعد . وفي هذا اللفظ من معاني الاجلال والتعظيم ما يكفيني كلفة المقال . فياسعد قد عز على القول في هذا المقام مع مالي من الاثرة والاختصاص بك ، والاحتفاظ على جليل فضلك ، الى حد يحتبس معه لساني في البيان فأقتصر الآن على أن أهنيك من قلب يخالطه الأسف على انسلالك من بيننا وقد كنت واسطة عقدنا ، وبقدر هذا الأسف نهنيك على اتصالك بخطة القضاء . ولكن علام ؟ هل انتقلت الى مقام تكون أثرى وأوسع ديناً مما كنت فيه ؟ كلا . بل إلى مقام يحبس فيه رزقك على راتب زهيد ... فعلام نهنيك ؟ هل انتقلت الى مقام تزاول فيه علماً لم تكن تزاوله ، أو تزداد سعة منه وقد كنت فيه قصير الباع ! كلا . اللهم الا أن يكون علم الاقتصاد ! فبأي شيء نهنيك ! نهنيك لأنك كنت تناضل عن الحق ،

وتحارب للانصاف ، وتجاهد للعدل ولم يكن بيدك ، فأصبحت والعدل بيدك
يطلب منك الحق . . . »

فهاتان الخطبتان — فضلاً عن اشتغالهما على القول المفيد والتعبير
الصادق — تدلان على بعض البواعث التي بعثت سعداً الى قبول القضاء ،
وتدلان من وراء ذلك على بواعثه النفسية في جميع الأمور على وجه التعميم .
قال سعد في شكره للمحتفلين به تلك الليلة :

« سادتي . تعلمون ان الحق صعب الاكتشاف ، وأن الحقيقة إذ تكون
ضالة تشعب طرق نشدانها على الباحث ، ويعلم الله كم من ليال مضت ما كان
أمرها عندي . لا لآني كنت في عيش ضنك ولا لآني قليل الميسرة ، ولكن
لأن الحقيقة ضائعة لا أجدها في طريق نشداني لها ، بين أناس عهدت اليهم
أمانة ولا من يؤديها منهم إلى أهلها . كنت أرى القانون يكرهني على احترام
القضاة وضميري يأبى الامتثال لاحترام كثير منهم ، فكنت أجمع بين
الاحترام والتحقيق ، ولا استطيع التوفيق بين الظاهر والباطن ، فأعجبوا
أيها الأفاضل من مطيع غير مطيع ، ولا جناح علي لأن القوانين لاحكم لها
على الأسرار والضمائر . أقول الحق إني كنت أسأل من القاضي حقاً ومن
النباة واجباً فلا أجد هذا ولا ذاك . أما الآن فكلنا يعترف في سره وعلمه
بأن القضاء ارتقى ، والحق عنده مسئول . »

ان سعداً الصريح في كل مقام ، وسعداً المطبوع على اعتبار الحقائق
الواقعية والمقاييس العملية ، وسعداً المزدرى بالمال في سبيل كرامته أو في
سبيل فرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين ، هو سعد الذي يتجلى
لنا في هذا الموقف أوضح جلاء .

لقد استطاع الرجل أن يصبح علماً في الشرف والكفاءة بين طائفة كانت
محرومة من الشرف والكفاءة . ولكن هل استطاع أن يخرس الألسنة التي
تمحل الأسباب لانكار الفضل كلما وجدت ذريعة الانكار ؟ وهل استطاع

أن يمنع النفوس الحاسدة أن تسف وتلوم وتبحث عن الاساءة بما في وسعها من غمز وتعريض وتجاهل واضطغان؟ هؤلاء لا يثنى عليهم بفضل المحسود عن الكيد له والاستطالة عليه . بل فضل المحسود وشهادة الناس به هما باعث الكيد والاستطالة وعلة البغض والديسة ، وأنهم ليزيدهم ضراوة بالأيذاء أن يعتصم المحسود بأنفته ويغار على حوزته ، وأن يعرف قدره ولا يفرط في حقوقه ، فذلك قين أن يهيج حفاظهم ويهبط بهم إلى مادون حضيضهم ، ويخيل اليأس أن سحداً قد لقي الكثير من سفاسف هؤلاء الحاسدين الصغار من أصحاب المناصب والمراسم ، ولو شاء لأعرض عنهم واكتفى بما يعرفه الناس من قدره وأقدارهم ، ولكنه رجل عملي لا يرضيه من الاقناع إلا الإلحاح العملي والارغام العملي ، وإلا الواقع الذي تبطل معه المكابرة والملاحاة ، فجوابه على من يستطيل عليه بمنزله أن يحتل هو تلك المنزلة ، ويرى نفسه من « عناء التوفيق بين الباطن والظاهر وبين الضمير والقانون » كما قال ، وتلك طبيعة فيه لا تظنه كان قادراً في يوم من الأيام على الاغضاء عنها والتهاون فيها ، سواء في أيام المحاماة أو القضاء أو الوزارة أو الزعامة .

وشديه بقبوله القضاء اجتهداه في تحصيل إجازة الحقوق وهو في نحو الأربعين ، قاض كثير الأعمال ، وزوج حديث عهد بالزواج .

فقد أبدى رأياً في إحدى المسائل الفقهية فعجب رئيس الجلسة الانجليزي لصدور هذا الرأي منه ، أو تظاهر بالعجب وهو يقول له : إن هذا الرأي لحقيق بمن درسوا العلوم التشريعية وأحرزوا فيها الاجازات من أمثال فلان وفلان ، ولا ندري لماذا خاطبه رئيس الجلسة بهذه العبارة . فلعله أراد أن يغض من عزته ويسيء اليه ، ولعله لم يفتن لموقع العبارة من نفسه ولم يتجاوز بها عاداته من الصراحة والخشونة . ولكن سعداً أحس منها أنها تصغير له واستطالة عليه بالشهادات بين زملائه ، فكان جوابه عليها ثلاث سنوات في دراسة الفرنسية والعلوم التشريعية ! والحصول على الاجازة « في ستة

١٨٩٧ « بدرجة متفوقة ، وهذا جواب بالعمل لاموضع بعده لمكابرة ولا حاجة معه إلى كلام !

ومن ثم تتجلى لنا البواعث الكبرى في نفس سعد إلى العمل في كل ميدان لا في القضاء وحده ولا في المحاماة وحدها ، وهي العزة والكرامة وفرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين كلها وجب أن تُفرض ، وفي هذا السبيل يهون المال ، ويهون العناء ، ويهون كل شيء .

بيد أننا حريون أن ننظر اليوم إلى التعيين في مناصب الحكومة بغير العين التي كانوا ينظرون بها إليه قبل أربعين سنة ، فان وظائف الحكومة اليوم فائضة بحاملي الشهادات المستجمعين لشرائط الاستخدام ، لا يكون التهاافت عليها لإعلامه عجز عن أعباء الحياة ورغبة في التواكل والخمول ، أما قبل أربعين سنة فقد كان البحث عن الموظف الكفئ . — ولا سيما في القضاء — مشكلة قومية من أعسر المشكلات ، وكان ملء الوظائف بذوي الكفاءة والنزاهة عملاً وطنياً جليلاً يساوي الاشتغال اليوم ببناء المصانع وتأسيس الشركات ، وكانت قلة الموظفين الأكفاء الأمانة حجة للإنجليز على المصريين في دوام الاحتلال . ثم كان سعد أول محام انتقل من المحاماة إلى القضاء وأثبت أن المحامي لا يقل عن القاضي في فضله أو في مكانته الرسمية والاجتماعية ، وهي مرحلة ذات بال في تاريخ الوظائف وتاريخ المحاماة وتاريخ سعيد وتاريخ التقديرات الاجتماعية ليس الاعراض عنها بمعقول ولا بمحمود . وإذا كان الاقبال على الوظائف الحكومية اليوم دليل العجز عن أعباء الحياة الحرة فمن ذا الذي يقول إن سعداً قبل الوظيفة لعجز عن تلك الاعباء ؟ بعد أن نال من الصيت والكسب في عالم المحاماة ما نال ؟

لقد أنصف سعد صناعته وأنصف كرامته ولم يظلم إلا نفسه بقبوله تلك الوظيفة التي تحد من رزقه على قول زميله . بل أنصف القضاء والقضاة كدأبه في تعظيم كل عمل يتولاه : وقلما صان كرامته أحد إلا سرى الصيان

الى العمل الذي هو فيه ، وهكذا أصبح من العسير بعد أن أصبح سعد قاضياً أن يعامل القضاة بغير مايجمل ويليق بجرمة القضاء ، وأول مابدأ من ذلك أنه استنكر من وزارة الحقانية أن تعلن خطأ القاضي في رسائل رسمية تداع على جميع المحاكم بيان الخطأ وتصحيحه حسبما تراه الوزارة ، فعدلوا عن الاعلان الصريح شيئاً فشيئاً إلى توجيه الرسالة سراً إلى صاحبها المقصود ، وكتمان اسمه في الرسائل التي تداع على جميع القضاة ، وقس على ذلك نظائر شتى من معاملات كل ساعة ومناسبات كل حالة ، مما يحدث ويتكرر يوماً بعد يوم ، ويكون له أبلغ الأثر في ترقية القضاء ، ولكنه لا يدخل في إحصاء .

سمعت من السيدة الجليلة صفية زغلول أن سعداً كان ينذر في أوائل عهده بالمحاماة لئن أربى دخله على ستين جنيهاً في الشهر ليدافع عن الفقراء الذين يقصدونه بغير جزاء .. وسمعنا كثيراً عن قضايا الفقراء التي كان يهتم بها كاهتمامه بالقضايا التي يتناول عنها أحسن الأجور ، بل سمعنا عن دستوره المشهور الذي فرض به على نفسه أن لا يطلب في قضية أكثر من خمسمائة جنيه بالغاً ما بلغ شأنها من الضخامة وكائناً ما كان أصحابها من اليسار . وقد ظل يذكر نذره للفقراء أيام المحاماة إلى ما بعد قيامه بالنهضة الوطنية الأخيرة . فقال لقرينته الجليلة : « الآن نوفي كل مافاتنا من دفاع عن المظلومين - فهذه قضية المصريين جميعاً ، والغنى منهم في طلب الاستقلال فقير . »

لكننا نعتقد أن المظلومين والضعفاء الذين أنصفهم سعد بالحكم لهم أضعاف المظلومين والضعفاء الذين استطاع أو كان يستطيع أن ينصفهم بالدفاع عنهم ، ففي كل قضية نظرها مظلوم على الأقل قد أُن الجور أو استرد حقه المضيع ، واشتهرت معدلة القاضي سعد في أنحاء البلاد فاستطاعت كل مدينة أو بلدة أن تتحدث عن مآثرة من مآثره في فض المشكلات وجلاء الخفايا والضرب على أيدي أصحاب المطامع والألاعيب . ومن هذه المدن مدينة في أقصى صعيد مصر هي اسوان بلدة كاتب هذه السطور . ففيها أيضاً سمعنا قبل

نيف وثلاثين سنة بحكم من أحكامه في قضية ولا كالقضايا . تقلبت بين المحاكم من اسوان إلى قنا ومن قنا إلى القاهرة زهاء عشر سنوات ، ولم يكتب لها الفصل الأخير إلا على يدي سعد زغلول .

كان صاحب الدعوى فقيراً لا يملك شيئاً لأن ما يملكه كله قد استولى عليه خصمه وهو غائب منقطع في السودان أيام الثورة المهدية ، وكان خصمه رجلاً غنياً مفرط الذكاء شديد العناد واسع العلم بالحيل القانونية التي تعوق تنفيذ الأحكام أو تؤجلها من موعد إلى موعد ، ملأ بمداخل الدواوين ومخارجها وطرائق النفاذ إلى الموظفين بالشفاعة تارة وبالهدية تارة أخرى ، وكان قد استولى على ملك غريمه فأصلح فيه وبذل أيام كان هذا الغريم مهاجراً في السودان على عهد الدراويش ، لا ترجى له عودة أو يظن أنه فارق الحياة . فلما فتح السودان وأبيح النزول منه وعاد صاحب الملك إلى بلده يطلب حقه لم يجد سميعاً ولا مجيباً . وأصبح — وهو الغني — فقيراً حائراً لا يعرف كيف السبيل إلى القضاء ، ولا يكافئ خصمه في المال ولا في الحيلة ولا في المعرفة بلجاجة المقاضاة ، أو أصبح كما كان يقول لمن يلقاه وهو في حيرته لا يدري من وسيلة غير الشكاية والتشهير : « غنمني — أى نهبي — الدراويش في الغربة وغنمني هذا الرجل في بلدي . . . »

وطالت السنوات بالقضية ولا جدوى ، فكلما دنت من الحكم احتال الخصم الغني الذكي في تأجيلها إلى أمد بعيد ، وكلما صدر حكم فيها احتال في تعويقه بالتماس أو اشكال أو ما شابه ذلك من أحاييل التنفيذ ، وأيسر حيله في ذلك أن يعتمد إلى علم أجنبي يرفعه على الدور والدكاكين ، ويقم إلى جانبه يونانياً أو إيطالياً فقيراً يتصيد من أنحاء أسوان بانحس الأجور .

ويش صاحب المال من رد ماله فهم أن ينزل عن بعضه وفاتح خصمه في الأمر فأبى وأعرض عنه ، لاعتزازه بمكاته ويقينه من غلبته ووصول الخلاف في القضية إلى أقصى مداه ، فانقسمت أسوان إلى معسكرين متناظرين

على ماجرت به العادة بين أهل الريف في أمثال هذه القضايا . . . واشتهرت القضية بين الظرفاء من قراء الصحف « بقضية « دريفوس » !

ثم انتهت إلى مرحلتها الأخيرة في القاهرة ، فاجتمع أحد أنصار الخصم الغني الذكي بأحد أنصار الغريم الفقير ، وكان الأول ثملاً لا يضبط لسانه فزين له السكر أن يغبط صاحبه فراح يهزأ به ويقول له : « عوضكم الله في القضية خيراً . إن المال قد لعب فيها لعبه الذي لا يخيب ، وإن فلاناً قد دفع إلى فلان ألف جنيه ووثق من النتيجة ، فلم يبق لكم إلا أن تنطحوا الجبل ! »

وأسرع من سمع هذا الكلام الى نائب أسوان في مجلس الشورى ، وأسرع هذا الى الأستاذ الامام في عين شمس ومعه الرجل المنكوب وهو يكاد يجن من الفزع واليأس بعد أن أصبح على مقربة من النهاية ، وكان نائب أسوان يزور الأستاذ الامام لزمالة له في المجلس ، فقص على الأستاذ ما سمع وترك الرجل يقص عليه ماجرى له من السودان إلى القاهرة ، فأدركت الأستاذ تلك النجدة التي اشتهر بها واشتهر بها أشباهه من تلاميذه ومريديه ، وسعى إلى الاطلاع على القضية بحذافيرها فأجيب في وزارة الحقانية إلى طلبه لما كان له من المنزلة وعلو الكلمة ، وما هو إلا أن استوعب أوراها حتى علم صدق الرجل وأحس ما أصابه من الحيف والكمد والحيرة في السنوات الطوال التي قضاها بين انتظار يتلوه انتظار إلى غير قرار ، فتارة ينتظر مناقشة الخبراء وتارة ينتظر حكم القضاء ، وتارة ينتظر التنفيذ أو الفصل في التماس أو إشكال أو استئناف ، وهال الأستاذ أن يهضم صاحب الحق هذه الهزيمة بين سمع القانون وبصره ، خفف إلى الرضاء في وزارة الحقانية فأفضى اليهم بشكوكه واقترح عليهم أن يدفعوا الرية بحالة القضية إلى دائرة يرأسها سعد زغلول ، فقبلوا اقتراحه .

وجاء يوم الجلسة (التاسع من شهر مايو سنة ١٩٠٥) والخصوم لا يعلمون بشيء ، مما حدث ، واذا بهم يجدون دائرة غير الدائرة ، ويبغت الغني الذكي

فيلغى توكيل محاميه ويتحيل بذلك لتأجيل القضية إلى جلسة أخرى ، فحبطت جميع حيله ، ومضى الفقير المظلوم يشرح مصائبه ومتاعبه ويقول على عادته في ختام كل شكوى : « الدراويش غنموني في السودان وهذا الرجل غنمني في أسوان » . . . والتبست العبارة على سعد زغلول وسأل عن معناها ففسرها له بعض الأسوانيين الحاضرين في الجلسة . فقال للرجل مبتسما : « دراويش وراك ودرراويش أمامك يامسكين » . . . وفطن محامي الخصم لمعنى مارأى وماسمع فجمع أوراقه والتفت إلى صاحبه يقول له : « لا فائدة ! » . . . وقد صدق حدسه وصدر الحكم على أثر ذلك بتأييد حق الفقير المظلوم .

فاذا كانت إغاثة المهضومين في المحاكم على هذا النمط فليس لهم أن يأسفوا لانتقال سعد من الدفاع عنهم إلى الحكم لهم ، وليس لسعد أن يأسف على النذر الذي كان قد نذره أيام المحاماة ، فان قضاءه أوفى بذلك النذر من الدفاع بغير أجر عن صاحب الحق الضعيف .

ترقى سعد في الوظائف القضائية من مرتبة خمسمائة وأربعين جنيهًا إلى ألف جنيه في السنة ، وأحرز رتبة التمايز بعد سبع سنوات ، وأنعم عليه بعدها بالنوط المجيدي الثالث . وبقي في هذه الوظائف أربعة عشر عامًا من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٦ التي دعي فيها للوزارة . وأوجز ما يقال عن تاريخه في تلك الوظائف — وهو في الوقت نفسه أوفى ما يقال — إنه لم تكن قط في سجل القضاء صفحة أنقى ولا أجمل من صفحة سعد زغلول .

في طريق الوزارة

انتقلت مصر بعد هزيمة الثورة العرابية إلى شيء من الذهول.

فأما الجيل العرابي فقد تفرق زعماءه بين النفي والسجن والاضطهاد والاعتزال ، ولو أنهم تركوا أحراراً لما استطاعوا القيام بعمل يذكر في الأحوال الجديدة . لأن الجيل الواحد قلما يقوى على النهوض بدورين متعاقبين ، ولا سيما بعد الهزيمة الصريحة ، وأما الجيل الجديد فلم يكبر بعد ، ولا بد من انتظاره بضع سنوات .

ولبثت مصر زمناً في حالة من الخمود والاعياء ، ولعل الأصح أنها كانت في حالة الترقب والانتظار ، ريثما تنجلي الأيام عن مصائر الأمور .

فلم يدر الناس في مبدأ الأمر ماذا يصنع الانجليز ؟ وماذا ينوون أن يصنعوا ؟ أغلب الظن أنهم باقون في مصر إلى زمن لا تعرف له نهاية ، ولكن ماذا تصنع أوروبا ؟ وماذا تصنع فرنسا على الخصوص ؟ وماذا تصنع الدولة البريطانية في إيمان الشرف التي أقسم بها رجالها ؟ وماذا تصنع بالوعد التي صرحت فيها بأنها لم تقدم إلى مصر إلا لتوطيد عرش الامارة ؟

لم ينجل ذلك كله في بادئ الأمر ، ولكنه أخذ ينجلي رويداً رويداً حين أخذت الدولة البريطانية في اتحال الأعذار عاماً بعد عام لتطويل أجل الاحتلال . فبعد أن كان قدومها إلى مصر لتوطيد عرش الامارة أصبح لها غرض آخر وهو تنظيم الإدارة المصرية تنظيمًا يكفل سداد الديون الأجنبية ... ثم أخذت تزعم أنها ستعنى بتربية المصريين وتدريبهم على حكم أنفسهم واستلام مقاليد الأعمال في بلادهم ، وعرضت على السلطان عبد الحميد مرة أن تغادر مصر على أن تعود إليها لتوطيد النظام إذا طرأ فيها ما يدعو إلى ذلك ، فأبى السلطان أن يبرم مع الدولة البريطانية معاهدة بهذا المعنى ، لأنه اعترف لها بحق الحماية أو ما يشبه الحماية ، وشجعته فرنسا وروسيا

على الرض لانهما حسبنا أن انجلترا لم تقترح هذا الاقتراح إلا وهي تشعر
بزعزع مركزها في مصر وتنوي أن تعود إليها بحجة أثبت وأوضح ، فعن
لهما أن ترك انجلترا حتى تجلو في زمن قريب خير من جلأها بمثل هذه
المعاهدة ثم عودتها بحجة مشروعة لا تقدر الدول على مناقشتها .

وبعد أن جاء مختار باشا الغازي إلى مصر — سنة ١٨٨٥ — للبحث في
المعاهدة المقترحة سكنت المسألة وعدل الانجليز عن متابعة البحث فيها . وفي ذلك
دليل على اتجاه الأفكار يومئذ بين المصريين والانجليز والدول الأوروبية والدولة
العثمانية فيما يتعلق بمركز الاحتلال وما يقدر له من الدوام ، وفيه دليل على
الاسباب التي كانت تملي للمصريين في حالة الترقب والانتظار ، مع ما هم فيه
من الاعياء الذي لا تسهل معه الحركة ، ولا سيما الحركة إلى غير اتجاه
معروف .

وكان الانجليز عقب الاحتلال يتقربون الى الناس بالعدل وتنظيم الشؤون
الحكومية ، ويحسبون أنهم يجتذبون اليهم قلوب المصريين بهذه السياسة
ويصرفونهم عن الاستقلال والحرية الوطنية ، ثم انكشفت حقيقة مطامعهم
وتبينت نية البقاء الطويل من أعمالهم وتمهيداتهم ، وقد كان جيل الثورة يذكر
دسائس الحكومة البريطانية قبل الاحتلال ويعلم أنها هي التي أحبطت الثورة
وتوسلت بها إلى دخول مصر وتحقيق مطامعها القديمة في الاستيلاء على طريق
الهند ومفتاحها من قناة السويس ، فلم يؤخذ بتلك المظاهر وسامت ظنونه
بكل غرض من الإصلاح ، ثم نبت جيل جديد يشعر بالفور الطبيعي من الحكم
الأجنبي ولا يسمع من دعاوى الاستعمار البريطاني إلا كل ما يريب ويشير .
فانبثقت ينايع الحركة الوطنية هنا وهناك ، وكان انبثاقها كما رأيت من
مصادر شتى بين بقايا الجيل الماضي وبواكير الجيل الحاضر ، فلم تكن على اتفاق
في غير الشعور بالنزعة الوطنية ، وحتى هذا لم يكن متفقاً منسجماً في معناه
ومرماه ، لأنه كان يمتزج أحياناً بالعلاقة العثمانية والصبغة الدينية ، وكان يمتزج

أحياناً أخرى بسوء فهم للمصلحة المصرية والسبيل الأقوم لنجاح القضية القومية .

وتغلغل سوء الظن عند جميع المصريين فدأبوا على تزييف كل دعوى يدعيها الإنجليز وكل حجة يتذرعون بها إلى إطالة أيام الاحتلال ، ولما كانت حجة توطيد العرش قد انتهت زمانها وانتهى معها زمان الحجج التي من قبيلها فقد أصبحت دعواهم محصورة في تربية الأمة واعدادها لحكم نفسها.... وأصبحت هذه الدعوى هدف الحملة الكبرى من كل جانب بعد أن سلك الإنجليز مسلكهم المعيب في وزارة (١) المعارف وأهملوا التعليم الصحيح إهمالاً ظاهراً مقصوداً لاتجدي فيه المغالطة ، وحصروا همهم كله في المدارس على تخريج الموظفين ومن لا يحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة ، فصار « التعليم » هو الراية التي يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع الصفوف .

والآن نحن نعرف الأحزاب السياسية والانتخابات الحزبية ، ونحسب أن مصر لم تخل قط من هذه الأوضاع والمراسم في عهد من العهود ، فيجب أن نذكر أن أحزابنا كلها ما بقي منها وما انقرض لم تكن معروفة قبل ثلاثين سنة ، ولم يكن في مصر كلها حزب واحد له اسم وبرنامج ورئيس وأعضاء على النحو المعهود بيننا اليوم . وأن القرن التاسع عشر كله قد انتهى ولما بدأ الأحزاب المصرية في الظهور ، وأن المرحوم مصطفى كاملاً زعيم الجيل الجديد بعد الثورة العرابية لم يظهر له اسم في السياسة المصرية قبل سنة ١٨٩٥.. وأنه لم ينشئ صحيفة اللواء إلا بعد ذلك بخمس سنوات... يجب أن يذكر الناشئ في جيلنا الحاضر كل هذا ليفهم كيف إن رجلاً كسعد زغلول يكون محامياً في بعض تلك الفترة ثم لا يكون زعيماً لحزب ولا داعياً في حركة وطنية ، كما ينبغي لرجل رشحته الحوادث في الشيخوخة لزعامة الأمة بأسرها .

(١) كانت الوزارات تسمى يومئذ بالنظارات ولكننا آثرنا اسم الوزارة لتوحيد التسمية في جميع فصول الكتاب .

فجد ما كان يصنعه المصري الراغب في خدمة بلاده يومذاك أن يساعد على إيقاظ الحمية الوطنية ورفع صوته من جهة ، وأن يعمل ما استطاع لتعميم التهذيب والتعليم والثقافة من الجهة الأخرى ، وذلك ما كان سعد يعمل في الوظيفة وقبل الوظيفة ، فأمد الشيخ علي يوسف بالمال لاستبقاء صحيفته التي لم يكن للبلاد صحيفة وطنية غيرها ، وبذل له مائة جنيه — وهي في ذلك الوقت مبلغ غير قليل — ليؤديها إلى شريكه الشيخ ماضي وينقذ الصحيفة من الاحتجاب ، وفي ندوة سعد وصحافته كان مصطفى كامل يتلقى التشجيع والتحفيز يوم أن برز على مسرح السياسة المصرية للمرة الأولى .

وكانت الدعوة الوطنية كما أسلفنا شعباً مختلفات في المقصد والنتيجة المأمولة ، فمنها ما كان يتجه إلى الدولة العثمانية ، ومنها ما كان يتجه إلى فرنسا لأنها أكبر الدول الأوروبية التي كانت تناوي انجلترا في مطامعها الشرقية ، ولم يشترك مع هؤلاء ولا هؤلاء. حصفاء الثورة العرابية الذين شهدوا بأعينهم تذبذب السياسة الفرنسية والسياسة العثمانية قبل الاحتلال . فقد رأى رجال هذا الفريق ما هو حسبهم وزيادة من هذه الآمال الكاذبة وهذه الجهود العقيمة . فاستقاموا على الطريق الوحيد المفيد الممهد لهم وهو طريق النهضة المصرية الصميعة واستقلال المصريين أنفسهم بطلب الاستقلال ، وتزويد الأمة بعدة العلم واليقظة والمثابرة ، لأنه مامن وسيلة إلى الاستقلال في رأيهم أنجمع من وسيلة فهمه ، والاستعداد له ، والاصرار على طلبه ، ومن هذا الفريق كان أناس من فطاحل المصريين أمثال محمد عبده وسعد زغلول .

وكانت خطة سعد أن يساعد مخالفية فيما من شأنه إيقاظ الشعور وبث الحمية الوطنية ، ولكنه يقف عند هذا فلا يرجو الاستقلال من الدولة العثمانية ولا من الدولة الفرنسية ولا يعول فيه إلا على الترية الوطنية واستقلال الأمة بالمطالبة ، وكل أولئك هو مستطيعه من حيث عمل في المحاماة ومن حيث كان يعمل في القضاء . فلم تسنعه له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية على حسب اعتقاده إلا انتهزها وعمل

فيها كل ما هو قادر عليه ؛ أيد مصطفى كاملاً وعلي يوسف وغيرهما من كتاب الصحافة فيما تكفلوا به من إيقاظ روح الأمة وتكوين رأيها ورفع صوتها وإن لم يؤيدهم في توجيه الأمل إلى العثمانيين أو الفرنسيين ، وأيد قاسم أمين في تحرير المرأة وإصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يهدي إليه كتابه غيره .

ولما هبت في البلاد تلك الدعوة المباركة إلى إنشاء الجامعة المصرية كان هو على رأسها وتبرع لها مع المتبرعين بمائة جنيه ، ومن منزله صدر منشورها الأول إلى الأمة في الثاني عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٦ . وفيه يقول بلسان المجتمعين :

« في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الامة لأن الامة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودأثرته ضيقة تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية ، وان من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها ، واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيراً ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوروبا ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف . فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الانسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله ، وهو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئاً منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال ، وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الاورباويين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام .

« ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الامام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في

صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو أن يتعلم بعضهم شيئاً من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة . بل يلزم أكثر من ذلك : يلزم أن شباننا الذين يجدون في أوقاتهم سعة ومن نفوسهم استعداداً يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم . . . «
وفي المنشور إفاضة في هذا المعنى ، ولكنّ ما تقدم كاف لبيان الغرض الذي توخاه سعد وأصحابه من إقامة جامعة كبيرة في مصر ، وحاول في أخريات أيامه أن يعود بالجامعة إليه ، لأنه كان يعتقد أن قيام المدارس العليا في بناء واحد لا يحقق الدراسة الجامعية التي تشعر الأمة بالنقص فيها والحاجة إلى استكمالها .

سنة ١٩٠٦

من حق هذه السنة التي صدر فيها مرسوم الجامعة أن تترث عندها قليلاً لأنها أول سنة ذات بال في تاريخ الحركة الوطنية بعد الاحتلال .

فقد علم الانجليز لأول مرة أن «أعيان المصريين» الذين حسبوهم بمعزل عن حركة الحرية الناشئة يؤازرون هذه الحركة بقلوبهم ولا يحجمون عن التصريح بتأييدها في الآونة المناسبة . فلما حضر ولي عهد إنجلترا إلى مصر كتب إليه جماعة من الأعيان يذكرونه وعود الجلاء ويومنون إلى خطة إنجلترا في معاملة البوير بالحسنى بعد هزيمتهم في ميدان القتال ، ويعلنون رغبتهم في استقلال الحكومة المصرية راجين من حكومة الأحرار في إنجلترا أن تكون على مبادئها فلا تنكر على مصر حقها في الحرية .

وفي هذه السنة وقع الحادث الأكبر الذي علم الانجليز منه حقيقة الشعور الذي يشعر به الفلاحون الصغار لابسى « الجلايب الزرقاء » نحو الاحتلال البريطاني ، بعد ما حسبوهم زمناً طويلاً من أنصارهم الراغبين في حمايتهم لهم من ظلم الباشوات ومفسدات الحكومة الوطنية ... ونعني به ذلك الحادث الفاجع الذي اشتهر باسم قضية دنشواي ، والذي كان له من الأثر في إيقاظ هذه الأمة ما لم يبلغه حادث سواه في الجيل كله . إذ ليس في مقدور المؤرخ أن يذكر قبل الحرب العظمى حادثاً جمع قلوب المصريين كما جمعتها قضية دنشواي ، وآلم نفوسهم كما آلمتهم ، وأحيا شعور التضامن القومي كما أحيتها بينهم ، وينبئنا عن ذلك بعض النبا ما كتبه قاسم أمين في مذكراته حيث يقول : « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنائز مصطفى كامل هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواي . رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً وزوراً

مخنوقاً ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات . كان الحزن على جميع الوجوه : حزن ساكن مستسلم للقوة محتلت بشيء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة . منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميتة ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة .»

والواقع أن قضية دنشواي كانت نقمة في طيها رحمة . لأن مستعمري الانجليز آمنوا بعدها بالقومية المصرية إيماناً لا يجدي فيه التجاهل ، وعلوا أن الفلاح وابن المدينة المتعلم في الشعور الوطني سواء ، وأن إصطناع المودة للفلاحين لا يجعلهم انجليزاً ولا ينسبهم أنهم مصريون ، ورأوا رأي العين نفور أصحاب « الجلايب الزرقاء » من الرداء الأحمر المغير على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم . خفضوا قليلاً من جهازة النعمة التي كانوا يرغمون بها حب الفلاحين لهم وحبهم هم للفلاحين وذهبوا يلتمسون العلل من ناحية التعصب الديني تارة والدسائس الأجنبية تارة أخرى ، لهذا النفور الذي كانوا يستغربونه أو يعلنون استغرابه وليس فيه غريب .

خلاصة هذا الحادث أن بعض الضباط الانجليز خرجوا في رحلة لهم إلى الاسكندرية يصطادون الحمام على مقربة من أبراج قرية دنشواي ، فعلموا ذلك على الرغم من تنبيههم كثيراً إلى إجتنب الصيد في جوار القرى ، فخرجوا امرأة وأحرقوا جريئاً واحتدم بينهم وبين الفلاحين شجار أصيب فيه جماعة من الفلاحين وثلاثة من الضباط ، وجرى أحدهم لواء وهو مجروح - إلى المحطة القريبة يلتمس النجدة فسقط ميتاً بالرّعن (ضربة الشمس) بعد مسافة غير قصيرة ، لأن القبط كان على أشده في الثالث عشر من شهر يونيو ، فلم يقو الضابط الانجليزي على احتماله بعد ما أصابه من جهد الصيد والجرح والعدو الطويل .

حدث هذا والموظفون الانجليز الذين أقلقتهم بوادر الوثبة الوطنية يتوقون إلى مناسبة يضربون فيها الضربة المصمية ويبتثون فيها رهبة الدولة البريطانية ، فلم يترددوا في إغتنام هذه المناسبة ، وأصدروا الأوامر بارسال المشنقة

وأدوات التعذيب إلى دنشواي قبل انتقال المحكمة . وبعد يومين اثنين من وقوع الحادث كانت المحكمة قد انعقدت ، وكان الحكم قد صدر ، وكان المستشار الأنجلزي ينقذه بين الجند المسلحين على مرأى من الآباء والأبناء والآقارب والأزواج ، وهو يقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق واثنين بالسجن مدى الحياة ، وثلاثة بالسجن سنة وجلدهم خمسين جلدة .

وازدادت شناعة الحكم بشناعة التنفيذ ، فكان المشنوق ينظر إلى الجمهور والجمهور ينظرون إلى المشنوق ، والشيوخ والأطفال والنساء ينظرون من قريب إلى المشنوقين والمجلودين بين صفوف الجند المحدثين بهم ، وهم يققعون بالبنادق والسيوف ، والمستشار في خيلائه يحول بينهم ويصول .

إن القاري ليتخيل الآن وقع هذا الحادث الأليم في نفوس المصريين ، ويعينه على تخيله ذلك الوصف الوجيز الذي وصفه به قاسم أمين في مذكراته ، ويزيده قدرة على التخيل أن يعلم أن قاسماً كان يكتب لنفسه ولم يكن - على إتصاله بالأصلاح الاجتماعي - من المغموسين في الحوادث السياسية ، لكن كلام قاسم وكل كلام موجز أو مسهب يقصر عن تمثيل ذلك الوجوم المروء الذي خيم على الأمة المصرية يوم تسامعت بأنباء الحكم وأنباء تنفيذه ، ولقد كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في اسوان ، فأغني على واحد منا ولم نستطع إتمام القراءة إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات .

وحسب القاري من هذا الحادث أن يعلم أن غضب الأمة قد هال الوزراء الأنجليز أنفسهم وزعزع بينهم سمعة كرومر بعد طول الإعجاب به والاعتماد عليه ، ودق المسامير الأخيرة في نعش سياسته المصرية ، فعاد إلى القاهرة مقسوراً على إتباع سياسة جديدة غير سياسته الأولى من التجاهل والكبرياء ، ولم يكن يدري أنها سنته الأخيرة التي عزل بعدها وأذيع خبر عزله قبل أن يعلم به ! ولولا عادة الحكومة البريطانية أن تداري هزيمة رجائها لعزلته في أعقاب الحادث ، بغير إبطاء ، لفرط ما فاجأها من سخط الأمة المصرية وسخط الذين سمعوا به في أوروبا والبلاد الانجليزية .

وزارة المعارف

عاد اللورد كرومر إلى القاهرة في ختام السنة - أوفى مطلع السنة السياسية بمخطة جديدة تميل الى الاعتراف بالوطنية المصرية وتحويلها حقاً في حكومة البلاد أكبر من حق الأصغاء والتسليم ، وتحاول ماوسعها أن تنفي التهم الكثيرة التي أحاطت بنيات الدولة البريطانية وفي مقدمتها إهمال التعليم عمداً وحرمان الشبان المصريين حظ التربية الصالحة والشقيف النافع . فكان أول ما بدا من دلائل هذه الخطة الجديدة دعوة سعد زغلول بك ليتولى وزارة المعارف العمومية ، وهو الرجل الذي تصدى قبيلاً ذلك لنقد التعليم في مصر ، وإنشاء جامعة كبرى تستدرك ما فيه من نقص وخلل .

ولم تكن هذه أول مرة عرض فيها اسم سعد لولاية الوزارة مع فئة من أبناء الفلاحين المعروفين بالنزاهة والحصافة ، فقد كان ترشيحه للوزارة من المطالب التي اشترك في طلبها مستر بلنت الشاعر الارلندي المستشرق والشيخ محمد عبده ومحمد المويلحي بك منذ سنة ١٨٩١ . وكتبوا بذلك خطاباً إلى لورد كرومر ذكروا فيه اسمه مع أسماء تسعة آخرين .

وكان لورد كرومر يعرف سعداً من زيارته لنادي الأميرة نازلي فاضل ، ويسمع عنه من أحاديث الأستاذ الامام ، ويعلم ما اشتهر به في القضاء من الجِد والنزاهة وحسن الدراية ، ويتبين فيه تلك الصفات التي جعلته يقول في خطبة الوداع بعد ذلك بنحو سنة : « إن هذا الرجل قدير شجاع في عقيدته . وقد علني كيف أحترمه » وهي كلمة كبيرة من عميد بريطاني ، شديد الاعتداد بنفسه وبجنسه كاللورد كرومر ، لم يقلها عن مصري ولا نذكر أنه قالها عن صاحب من أصحابه الأنجليز أو الأوربيين .

ومن المحقق أن لورد كرومر عرف من اللحظة الأولى بعد لقاء سعد في

نادى الأميرة نازلي أنه يرى رجلاً لا كالرجال وموظفاً مصرياً لا يعد من أحلاس الوظائف المتملقين . فقد جلس معه ساعة فأدهشه أن لا يسمع منه ملقاً أو وصية أو رجاء كما تعود أن يسمع من رواد النادي ومن طلاب الحاجات الذين يلقاهم في كل مكان ، فسأله بين المزح والجد والاستطلاع : « والآل ياسعد بك ليست لك حاجة ؟ » أو قال له في عبارة أخرى : « وأنت ليست لك حاجة أيضاً ؟ » فامتعض سعد لهذا السؤال ، وأحس فيه تعريضاً به وبغيره من أبناء وطنه فقال له : « شكراً ! ولكن لم أسألك أنت قضاء الحاجات ؟ » فلما عاد كرومر إلى مصر على أثر فاجعة دنشواي مزوداً من وزارة الأحرار بسياسة الهوادة والتسامح مع الوطنية المصرية ، والتقرب إلى المصريين الفلاحين بعد ما أصابهم من حيف في تلك الفاجعة ، علم أن هذا الفلاح أصلح الناس لأن يكون رمزاً واضحاً للأعتراف الجديد والتقرب المقصود ، فتم الاتفاق على تعيينه وزيراً للعارف العمومية ، وأعلن هذا التعيين في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر ، أو في مستهل السنة السياسية

تلقت الأمة وزارة سعد على هذا الاعتبار ، وفهمت منها أنها ابتداء خطة جديدة في السياسة البريطانية ، فيها معنى العدول عن التجربة الماضية وفيها معنى الترضية والاعتذار ، فقال المؤيد في يوم تعيينه : « مضت إحدى عشرة سنة وبضعة شهور على الوزارة المصرية وهيئتها على حالة واحدة لم يحصل فيها تغيير ولا تعديل بفضل سكونها وعدم حركتها حتى كادت تنسى الأمة المصرية أن لها وزارة من كبار رجالها وصار كل عمل في الدواوين للمستشارين وكل ظلامة ترفع لهم وكل اعتراض يوجه إليهم . وبينما نحن كذلك في هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الأذان فنبهت الأذهان إلى حركة جديدة في الوزارة : حركة تعديل تبعث في النفس أملاً جديداً من جانبها ، لأننا لانفهم بهذا التعديل الجديد معنى إلا أن ولي الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئاً من

سلطتهم فلا يكونوا مع المستشارين كما هم قبل اليوم ، ولعل هناك تعليمات من قبل خارجية انكلترا قصت بذلك بعد الذي جرى من الحوادث في مصر وأساء المصريين.»

ثم قال : « وسعد بك زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المباديء واستقلال الرأي كما يعرفونه بالمقدرة الفائقة . فيوم كان محامياً اشتهر بقوة عارضته وقوة بيبانه وقوة استقامته ، وإذا اجتمعت هذه القوى في شخص رقت به لا محالة إلى ذروة الاحترام.»

« ومنذ تولى القضاء في الاستئناف كان راية للعدل ومثالاً للنزاهة واستقلال الرأي ، فكم أنقذ أرواحاً كانت ضائعة بغش التحقيق وغرور القضاء الابتدائي ؟ وقد عرف في كل أدوار حياته بالنشاط وحب المزيد من العلم والتضلع فيه حتى أنه وهو حوالى الأربعين من عمره تعلم الفرنسية حتى برع فيها وأدى بها امتحاناً نهائياً في الحقوق.»

ثم قال : « وهو القائل بالأمس إن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعي إلى الجامعة المصرية . فما يطلب منه في نظارة المعارف أضعاف ما يُطلب من سواه.»

أما « اللوام » وهو لسان حال المتطرفين فقد كتب في التعقيب على تعيينه : « ان ما يعرفه الناس من اخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولاً وفي القضاء ، ثانياً يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصرياً مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل .

« ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لا عمل فيه وكان المستشارون الانكليز أصحاب السيطرة الثابتة في النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعملُه سعادة سعد بك زغلول في نظارة المعارف : هل سيكون

كبقية الوزراء أمره وأمر المعارف يد دانلوب ؟ أم يكون وزيراً اسماً وعملاً
ويحيي سلطة الوزراء المصريين ؟

« اللهم إنا عرفنا سعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكاً
باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم
وسمعناه يقرع بلهجة حادة السكالي والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً ، فإذا
بقي سعد بك في وظيفته كما هو وكما كان — وهو مانعقد — أملنا خيراً كبيراً
للمعارف ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة الحياة المصرية
إلى الوزارة .

« على انه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً
للمعارف تقديراً لعلبه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية واتباع
لسياسة جديدة قاضية باعطاء المناصب لمستحقها وتشريف الكفاءة — فإن
هذه السياسة تقضي قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة وأن يكون
العامل عاملاً مؤدياً لوظيفته متمتعاً بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة في يد
الموظف الانكليزي ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة
المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير والمحقق لآمال الأمة في نظارة خابت
فيها مع المستر دنلوب كل الآمال .

« فنحن لا ننتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف
إلا بأمل أن يكون كما كان علي باشا مبارك والفلكي باشا وأمثالهما ممن خدموا
العلم في هذا القطر خدمات خالدة ، وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة
والرأي المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك وأن
يكون في مستقبله كما هو في حاضره وكما كان في ماضيه ، الرجل المستقل الذي
لا يتخذه منصب ولا مال .»

ولم تكتم التيمس غرض السياسة الجديدة من هذا التعيين فقال مراسلها
في القاهرة « إن الناظر الجديد الذي كانت له منزلة ممتازة في المحاماة والقضاء

هو من شيعة المرحوم محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب ، وهم الذين ساهم اللورد كرومر فريق الجيروندي في النهضة الوطنية المصرية — إشارة إلى الحزب الجيروندي في الثورة الفرنسية — وهو مصري عريق في وطنيته أجمع الناس على اكرامه والاعجاب به نظراً لما اشتهر عنه من الاستقامة والاستقلال . اما تعيينه لمنصبه الحالي فسوف يعزز مركز الوزارة المصرية وهي تجربة جمعت بين الاقدام والتوسع ، ومن شأنها ان قد تدحض الانتقادات التي ترمى بها الحكومة من أنها مهمة للتعليم .»

وقال الماركيز زتلاند Zetland الذي ألف كتاباً في تاريخ اللورد كرومر بصدد هذا التعيين .

«ان كرومر نفسه قد خطا في سبيل صبغ الحكومة بالصبغة الشعبية المحبوبة خطوة الى الامام قليل رحيله من مصر حين أوصى بتعيين مصري معروف بنزغته الوطنية وزيراً للمعارف ونعني به سعد زغلول ، وقد أوصى بهذا التعيين على أن يكون تجربة تلاحظ بالدقة الواجبة قبل تكرارها .»

فما تقدم نرى ان تعيين سعد وزيراً للمعارف انما كان تسليماً من الاحتلال للوطنية المصرية ولم يكن تسليماً من الوطنية المصرية للاحتلال كما زعم خصوم سعد بعد ذلك في لجاج العداوة الحزبية المشوبة بالترات الشخصية .

وأنه لمن لغو القول ان يعزى تعيينه الى مصاهرة رئيس الوزراء وهو الرجل الذي يعتد بنفسه ويعتد به الناس هذا الاعتداد ، ولم يشتهر بشيء في حياته كلها كما اشتهر بالشخصية المستقلة والارادة الحديدية ، فمثل هذا الرجل لا يقع عليه الاختيار حين يكون المقصود رعاية غيره أو ارضاء صهره ، وانما يقع على رجل مأمعة لا خطره ولا يذكر الا بالاضافة الى أقربائه .

وقد كان منصبه يرشحه للوزارة بغير محاباة بعد أن أصبح في طليعة المستشارين بمحكمة الاستئناف ، تضاف الى ذلك مزاياه الشخصية ، وتقدمه

بين شيعة الشيخ محمد عبده إمام المصلحين ، وتاريخه الماضي في الحركة الوطنية ، وانتقاده سياسة التعليم قبيل عرض الوزارة عليه ، والرغبة في ترشيح وزير من عنصر الفلاحين يكون اتقاؤة ترضية متفقاً عليها للنهضة الوطنية ، فكل أولئك يخصصه ويكاد يسميه تسمية ولا يجعل له مزاحماً واحداً بين زملائه ، عند البحث عن الوزير الذي يفتح بوزارته عهد السياسة الجديدة .

وكل أولئك يدل على أن جلوس سعد على كرسي الوزارة كجلوسه بعد ذلك على كرسي الرئاسة إنما كان ترشيحاً « قومياً » يراد به وجه الأمة المصرية ، وإنما كان خطوة لازمة لم يجد الانجليز محيصاً عن السير فيها ، إذعائاً لمجرى الحوادث واعترافاً بمشيئة الأمة .

ذلك إجماع الحوادث والآراء السياسية من كل جانب على استحقاق سعد لذلك الاختيار والتميز ، وعلى مطابقة تعيينه لجميع الدواعي والمناسبات في تلك الأيام . وما يلحق بهذا الباب أن نضيف إلى الإجماع المتقدم إجماع القضاة والمحامين الذين احتفلوا بتوديعه يوم ترك القضاء لولاية الوزارة فالمسيو « دي هولتز » الذي ناب عن المستشارين لأنه أكبرهم سناً يقول : « سألتزم الاختصار لأن المحكمة متنورة وهي تعلم مقدماً ما سأقول ، لأنها في هذا الموضوع متفقة معي في الرأي والشعور ، ولا أطيل عليك يا عزيزي سعد في تفصيل ما أنت عليه من صفات الكمال القلبية والعقلية . بل اكتفى بأن أقول : إنه ربما خطر ببالك عند ما تركت المحاماة إلى القضاء إن ذلك كان شرفاً لك . نعم إنه كان شرفاً ولكنه شرف لنا معشر القضاة . شعرنا به عقب وجودك بيننا إذ تمكنا من أن ننظر عن كثب إلى أخلاقك ومعارفك فنقدرك قدرك . إنك من بعض الوجوه قد تربيت في حجر حكمة الاستئناف ، فهي تنظر اليك الآن وقد تركتها ودخلت في عمل جديد

نظر آسفة على فراقك ، آمنة عليك ، لأنها على يقين من نجاحك فيه كل النجاح .
ومن المصادفات الطريفة أن القاضي الذي شهد له هذه الشهادة العالية
هو القاضي الذي حكم له بالبراءة في شبابه على ما يذكرك القراء .

أما المحامون فقد قال كبيرهم الأستاذ عمر لطفي بك بلسانهم «.... نحن
معشر المحامين قد تلقينا هذا النبأ بمزيد الفرح والسرور وبغير استغراب .
لأننا عرفناك محامياً وخبرناك قاضياً ، فكنت في كلتا الحالتين محل ثقتنا
واحترامنا وإعجابنا ، وكل منا يعتقد أنك أهل لأن تسند إليك المناصب
السامية التي يصح أن يتولاها من امتاز بالفضل مثلكم . ولا حاجة بنا أيها
الزملاء الى أن نشرح مآثر المحتفل به لما كان محامياً فانكم تعلمون — أو يعلم
أكثركم كيف كان يدافع عن الحق بقدرة ونزاهة واستقلال ، مع ما كان
يلاقيه المحامي الشريف من الصعوبات للذود عن مصالح موكله ، في عصر
لم يكن نظام المحاكم الجديدة فيه مألوفاً لدى القضاة والمتقاضين .

«.... وقد خبرناك ياسعادة « الناظر » قاضياً فكان لك من الخدمات
النافعة مثل ما كان لك في المحاماة أو أكثر . وقد شهد بفضلك زملاؤك
القضاة يوم احتفالهم بك فلم يتركوا لنا مجالاً للقول ، إلا أننا لانستطيع أن
نغفل ما كان لك من الصبر والجلد في جلسات المحاكم ، استقراراً للحقيقة
وحباً للعدل ، ولا ما كان لك من المشاركة في تكوين الأحكام ذات
المبادئ القانونية الجليلة التي تشرف اليوم القضاء الاهلي ... »

وهو كلام موزون تدل عباراته على أن قائله يعني ما يقول ولا يرسل
القول على عواهنه ، فإذا أردنا أن نلثفت إلى مزاعم الخصوم بعد ما تقدم
فإنما نلثفت إليها لأنها تستحق الالتفات لما فيها من العبرة التي هي أنفس
ما يستفاد من تراجم العظماء ، والعبرة هنا أن لا يحاول أحد من العاملين اتقاء
مزاعم الخصوم ، لأن الخصوم يجدون ما يقال حتى في رجل اجتمعت
له كل هذه الشهادات ، وحتى في تعيين اجتمعت له كل هذه المناسبات

سعد الوزير

من الواضح أن الواجب الأول على سعد حين دعي الى الوزارة أن يقبلها ولا يتردد في قبولها ، لأنه يطلب اصلاح التعليم وهذه فرصة سانحة لاصلاحه بيديه . ولأن المصريين يريدون ان يقرروا كفاهتهم لتدبير شؤونهم ولا وسيلة لهم الى ذلك غير الاضطلاع باعباء المناصب .

الا ان المعارضين لسعد بعد ولايته الوزارة وجدوا لهم سبيلاً كان يقضي عليه برفض الوزارة فيما زعموا ، وقالوا إنه تخلى عن اتمام الجامعة المصرية حباً للوظيفة ، وأن تخليه عنها كان وشيكاً أن يميت الفكرة في مهدها ، وأوغلوا في الظن السيئ حتى اشاعوا أن الانجليز وسعداً تواطؤوا على اهمال «المشروع» وصرف الانظار عنه ، ولم يتخرجوا من دعوة الناس الى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة ، واتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها ، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد مشروع الجامعة وهو وزير للمعارف ، ولعله لم يكن مستطيعاً أن يخدمها هذه الخدمة أو غيرها لو لم يقبل الوزارة .

ولما كثر الغضب في هذه الفرية المحجفة تعمدت أن أسأل سعداً عنها ليسمع الناس جوابه فيها . فقصدت اليه في شهر مايو من سنة ١٩٠٨ يوم كنت أكتب في صحيفة الدستور . وسألته عن شأن الجامعة وبعض الشؤون الأخرى فقال :

« إننا لم نبحث إذ ذاك في التفصيلات ولكن الذي كنا نرمي اليه من إنشاء الجامعة وأعلناه للأمة أنها تعلم التلاميذ ما لا يتعلمونه في المدارس العالية ، وآداب اللغتين الانجليزية والفرنسية مما يدخل في هذا الباب . ولكن لجنة الجامعة لا تكتفي بذلك إلا في أول الامر ، وقد أشرت عليها

بإضافة آداب اللغة العربية إلى هاتين المادتين ، وهي تتناقش في ذلك الآن،
» وقد علمت أن حضرات أعضاء اللجنة يسذلون كل الجهد في ابلاغ
هذه الجامعة أقصى ما تبلغ إليه . وكل من يعلم من هم أعضاء هذه اللجنة يثق
ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم ، وأن من الغريب أن يكون في الناس
من يثبط همم العاملين والمكتبيين لهذا العمل الجليل .

» أن الهمم فائرة من طبيعتها فليست هي في حاجة إلى من يثبطها ولكن
هذه الأقوال ربما دفعت الحُجُول الذي تحمله الغيرة على الاقتداء بأمثاله
إلى قبض يده عن الاكتتاب ، فإن فيها مسوغاً يبرر عمله ويظهره في أعين
الناس بمظهر الوطني الغيور على مصلحة بلاده .

» يقولون أن الجامعة وقعت في أيدي الموظفين فانتشلوها منهم، ولكن
ألا يتدرون في عاقبة ذلك ؟ من يقوم مقام رشدي باشا وزكي بك وعلوي
باشا والمسويبيرو من غير الموظفين إذا عولنا على إنقاذ الجامعة من يد
هؤلاء وتسليمها إلى غيرهم ؟ لست أنكر أن الجامعة كما هي الآن ليست
كجامعات أوروبا ولكن الحالة الحاضرة تقضي علينا بالابتداء بالبداية لا بالغاية ،
فاذا كانت لنا اليوم جامعة صغيرة فغداً تكون كبيرة ، ولا يبعثنا كونها
كذلك على احتقارها ونفض أيدينا منها ، لأن في ذلك جناية كبرى ونحن
في حاجة إلى ما هو دون الجامعة بكثير .

» أذكر أنه لما انشئت الجمعية الخيرية الإسلامية قام بعضهم واستضعف
شأنها لأنها نشأت صغيرة كما ستنشأ الجامعة ، فما هي الا سنوات قلائل حتى
اتسعت دائرتها وأخصب مواردها وكثر عدد مدرستها حتى بلغ ماتراه . ولو
أن القائمين بها جبنوا أمام الانتقادات لقبرت في المهدي ولم تبلغ ما بلغت الآن .
» وفضلاً عن ذلك ان المال الذي جمع الآن لا يفي بالحاجة ، لأن ستة
وعشرين ألف جنيه لا تكفي لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا . هذا لو

دفع كل مكتتب ما تبرع به ولم يقتصر الأمر على العشرة الآلاف التي دفعت حتى الآن . ولو قدرنا ما ينتجه هذا المبلغ بأجمعه في السنة لما زاد عن ألف جنيه مصرى وهو مالا يكفي للاتفاق على الجامعة في حالتها الحاضرة . كل هذا والذين يريدون إخراج الجامعة من قبضة الحكومة قد يجهلون أنها دفعت مرة واحدة خمسة أضعاف مادفعه المتبرعون في أنحاء القطر المصري بأجمعه ، وليس هذا كل ما أمدت به الحكومة هذه الجامعة فان اعتبارها لها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية ينشط الناس إلى الإقبال عليها اقبالا لا تظفر بمثله إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل ، وربما لا ننسى أن بعض هؤلاء كان يطلب من الحكومة اعانة المشروع مادياً . فرفضهم الآن إشرافها عليه بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها يعد من الغرابة بمكان ، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه .

« وهب أن اشراف الحكومة على الجامعة مضر بها كما يقولون أفهذا يحملنا على حض الناس على عدم الاكتاب واسترداد ما تبرعوا به ؟ لا أظن ذلك . لأن انقاذها من يد الموظفين وتوسيع نطاقها عما هي عليه الآن من امکانات وليس من المستحيلات ، وانما يكون ممكناً بكثرة المال والمتبرعين ، فهي في هذه الحالة أحوج إلى المال منها وهي بعيدة من الحكومة ، ومهما يكن من مخامرة اليأس للنفوس فلن يبلغ إلى درجة يجزم معها بأن الجامعة لن تفلت من يد الحكومة إلى الأبد . فمن العبث على كل حال العمل على اسقاطها وحرمان البلاد منها .

« أقول هذا وأنا على يقين أن الحكومة لا تقصد سوءاً بهذه الجامعة ولم تفكر في اعاقه سيرها ، وان مراقبتها لها على هذه الصورة تقيدها فائدة قد لا تيسر بغير ذلك . وأود لو نفيت كل ريبة بشأنها ، فانها (على أي صورة ظهرت معهد علمي يفيد البلاد ظهوره بقدر ما يضرها احتجاجه .»

هذا جواب سعد عن المسألة الوحيدة التي قال المعارضون إنها كانت

تقضي عليه برفض الوزارة . وأبلغ منه في الاقتناع جواب الحوادث الواقعة كما ظهرت في ذلك العهد ثم ظهرت في السنوات التالية . فان الجامعة لم تمت بعمله وانما كانت تموت لو أحجمت الحكومة والشعب عن التبرع لها كما كانوا يريدون ، وأن الحكومة المصرية لم تخسر بولاية سعد فتنصب الوزارة فيها بل كانت وزارته أول خطوة عملية في طريق استقلالها وإثبات وجودها بعد انفراد المستشارين والمفتشين الانجليز بتصرف شؤونها وتوجيه سياستها . وفيما يلي بيان وجيز لما عمله سعد في هذا السيل :

كانت الشرعة التي شرعها الاحتلال في سياسة الحكومة المصرية ، وجرى عليها بالعمل ، وأعلنها اللورد كرومر بالقول الصريح أن الانجليزي رئيس ولو كان مرؤساً ، وان المشورة منه أمر نافذ وان جاءت في قالب النصيحة .

وكان كل شيء في ذلك العهد يتفق — بل يتآمر — على اعتبار الحكومة المصرية « كما هملاً » وآلة مسخرة ، بلا استثناء الحكومة نفسها ولا الذين تقع عليهم قبل غيرهم مسبة الاهمال والسخرة .

وكانت وزارة المعارف خاصة عنوان « النكّم المهمل » والآلة المسخرة في وزارات الحكومة المصرية ، فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها بل كانت ذيلًا ملحقًا بوزارة الأشغال العمومية يحضر اليها الوزير مرتين في الأسبوع ، يوم الاثنين ويوم الخميس ، لتوقيع الأوامر والمنشورات المجهزة التي يعرضها عليه المستشار في خلال ساعة أو أقل من ساعة فيمضيها بغير مراجعة ولا مناقشة ، فأصبح هذا المستشار سيد الديوان بغير منازع ، وكان رجلاً عنيداً ضيق الذهن شديد التعصب من أثر البيئة التي نشأ فيها ، لا يعرف من النظام إلا نظام الآلات ولا يرضى من المردوس إلا بالاسراع إلى الطاعة والتنفيذ ، ولا قيمة للتعليم عند — على قلة قيمته في ذلك العهد — إلى جانب النظام على الوجه الذي يفهمه ويرضاه ، والوجه الذي يفهمه ويرضاه ينحصر في سرعة

الحركة واتخاذ الطاعة العسكرية قدوة في التفكير والسلوك . والاستعداد الدائم لظهار الموافقة والأذعان بلا كلام ولا تريث . وكلها أمور لا تعدو عنده الظواهر ، ولا عبرة فيها بالنتيجة بل العبرة كلها بالحركة المتعجلة والنشاط العقيم والنظافة السطحية !

زار مدرسة أسوان — وأنا بعد تليذ بها — فها هو إلا أن نُمي إلى المدرسة خبر قدومه حتى تأهب الناظر والمدرسون والفراشون غاية الأبهة ونشطوا لاستكمال كل نقص واستبعاد كل نقد ، وملاحظة كل ما يخافون أن يلاحظه المستشار المرهوب . فما تركوا زاوية في المدرسة ولا في الحديقة إلا تعقبوها يوماً بعد يوم بالتنظيف والتنظيم ، ثم وصل المستشار بعد طول الانتظار . فزار الفصول في خلال الدروس وسمع الأساتذة والتلاميذ ، وأبدى ملاحظاته وتعليماته فماذا لاحظ وماذا علم ؟ في الزيارة الأولى لاحظ موطيء القدم في مكتب أحد التلاميذ يعلوه غبار خفيف لمسح المستشار بأصبعه فعلمت به مسحة منه وفي الزيارة الثانية لاحظ أن الخيط الذي يمسك الخرائط الجغرافية لم يمنعها أن تنحرف بعض الانحراف وكان الوقت شتاء والهواء يتخلل الغرفة ، ولا بد أن يتخللها . وإلا حاق بالمدرسة سوء الجزاء !

جلس سعد في كرسي وزارة المعارف وهي في يدي هذا المستشار وفي أيدي أعوانه من الانجليز والفرنسيين ، ثم في أيدي صائغ له من المصريين شبوا في كنفه وانطبعوا على غراره ، وهابوه على القرب والبعد لأنهم علموا أنه يعزل من يشاء بكلمة ، ويرقي من يشاء بكلمة ، ويقضي في الديوان وفروعه بما يشاء ولا راد عندهم لقضائه .

ومن لم يكن منهم صنعة له فهو لا يرى أمامه سابقة واحدة توسوس له بأن ينضوي إلى « الوزير » ولا ينضوي إلى المستشار ، بل يرى أمامه

سابقة لا تنسى ولا تحتاج إلى إعادة ، وهي أن أمير البلاد يومئذ خالف قائد الجيش ونقد النظام في بعض الفرق فأوشك أن يفقد عرشه واضطر إلى أن يرجع في كلامه ويسجل اعتذاره قبل أن يعود إلى عاصمة ملكه .

ومن الموظفين المصريين من كان يسوءه أن يؤتى للوزارة التي نشأوا فيها وترقوا على درجاتها برجل غريب عنها . وانهم لاحق عند أنفسهم بالترقي إلى مكانه ، وأكفاً لاصلاحها من قاض لم يكابد صناعة التعليم في حياته !

وعمل الموظفون الانجليز كل ما في وسعهم لاقامة العراقيين حول الوزير الجديد وتأليب العناصر المتفرقة عليه ، ومن ورأهم دار الوكالة البريطانية تحميمهم وترحب ولا شك بفشل هذه « التجربة » وقيام الدليل من جديد على قصور الطبيعة المصرية وضرورة الوصاية البريطانية ، بعد ما كشف الساسة البريطانيون عن حسن نياتهم وسماحة نفوسهم واستعدادهم لاعانة المصريين على ولاية شئونهم !!

وانكأ من هذا أن الوزراء الآخرين تقوموا من سعد أن يكون معقد الرجاء ومثار الضجة وهم حاملون مزويون في مكاتب الدواوين ، وأحسوا أن هذا الظاريء الجديد يقتضيهم عتأً ويكلفهم ما لا يطيقون عمله ولا يطيقون تركه .

فعزيز عليهم أن يستكينوا وينهم زميل أصغر منهم يحفظ حقه ويبرم أمره ويسيطر على ديوانه .

وعزيز عليهم أن يتمردوا ولا قدرة لهم على التمرد ، وقديماً ألفوا الاستكانة ووطنوا ضمائرهم على الاغضاء والمجاراة ، وليس من اليسير على وزير أن يستغني عن مؤازرة زملائه ويشعر بخذلانهم لأعماله وآرائه . فكان كل شيء في يد المستشار العتيق ، ولم يكن شيء قط في يد الوزير الجديد .

ومع هذا لم يمض اسبوعان حتى كانت كل ورقة من أوراق الوزارة الهامة

تعرض على الوزير ، وكل أمر من أمورها يظل معلقاً حتى يؤخذ فيه رأي الوزير . وكل موظف يعلم أن عهداً انتهى وعهداً بدأ ، وأن الوزير هو رئيس الديوان ، وأن المستشار مستشار يقول ما يعنّ له والرأي الأعلى في قوله لرئيسه .

هذا يسير في الكلام ولكنه في العمل والالتزام جد عسير .

وما عمد سعد في إنفاذه إلا إلى وسيلة بسيطة قريبة . ولكنها على بساطتها وقربها لا تفلح وحدها ولا غنى لها عن المهابة الشخصية والعارضة القوية لتفعل فعلها وتوحى إلى المعنيين بها أنهم أمام حتم مطاع لا بد من نفاذه ، وأن من يعصيه يقع في مخالفة صريحة لا يسوغها أحد ، ولا يحميه المستشار من مغبتها كائناً ما كان سلطانه وعناده ، ولا سيما وهو كما أسلفنا صاحب النظام وفارض الطاعة العمياء للأصول .

ذاك أن الناظر الجديد كان يستدعي إليه الموظف الصغير ، أو الكبير ، فيلقي إليه بالأمر في سكتة الرئيس الذي لا ينتظر غير الطاعة ولا يشك فيها ... فإذا الموظف أطاع فذاك . وإن لم يطع فالعقاب أو الانذار بالعقاب في حدود السلطان المخول للوزير بحكم القانون ، وكثيراً ما اعتمد في العقوبة ما يهون ضرره ويشد ألمه وتشيع العبرة به في وقته ، كالنقل أو تغيير العمل تغييراً يفيد معنى التأخير والفض من المكانة ، ولا يمتد أذاه إلى الرزق والمعيشة

ومن أمثلة ذلك أنه كان في وزارة المعارف رجل فرنسي اسمه « برنار » منوط بتحصير الميزانية وتقييد « تعليمات » المستشار عن أبوابها وأقسامها في خلال السنة ، وهو عمل جليل متغلغل في جميع أعمال الوزارة ترتبط به الترقية والعلاوة والعقوبة والمثوبة ، ويجري في الخفاء والسكران فلا يطلع عليه أحد غير المستشار ومن يرتضيه ، حتى يقر الرأي على طبع الميزانية وتوزيعها فيعلم بها الوزير بعد ذلك كما يعلم بها أصغر صغير !

فدعا سعد مسيو « برنار » هـذا وأمره أن يوافيه بجميع ما عنده من بيانات الميزانية وحساباتها ، وصرفه دون أن يزيد على ذلك كلمة .

وخرج برنار وهو يعجب لهـذا الأمر الذي لم يسمعه من أحد غير دنلوب ! ومضت أيام ولم يرجع للوزير بالبيانات والحسابات ، فأرسل اليه سعد ولم يمهل حتى يتكلم بل فاجأه بلمحة حازمة يقول له :

— انني أمرتك يا مسيو برنار أن توافيني بالبيانات والحسابات التي عندك من الميزانية ، فلماذا لم تصدع بالأمر ؟

فتلعثم الرجل ولم يدر بماذا يجيب انه في محضر مهيب ، وبين يدي رئيس لا يستهان بكلامه ولا يجترأ على غضبه ، ومهما يكن من الأمر فليس في وسعه أن يقول لمثل هذا الرئيس أن رغبته لا تطاع وأنه يطلب شيئاً لا يحق له طلبه ، فخار هنية ثم استمهل سعداً إلى أجل قريب . فلم يغير سعد لهجته في خطابه وقال له بذلك الحزم الصارم :

— حسناً . اني أمهلك إلى ذلك الأجل ، ولكي أعاقبك إن تأخرت عنه وخرج مسيو برنار مرة أخرى وهو لا يصدق أذنيه ، وذهب تواء إلى المستشار فقص عليه ما سمع في الأولى والثانية ، وانتظر ما يقول المستشار فاذا به لا يمنعه أن يطيع ولا يطعمه في حماية ، وإذا بالمسيو برنار يتسلل من الحجرة إلى مكتبه ثم يعود إلى سعد في الأجل المضروب بجميع البيانات والحسابات ويقول في ضراعة واعجاب .

« إليك يا مولاي ما طلبت ، واني من الساعة رهين أمرك ، أعلم أن في الديوان وزيراً مطاعاً بين مرؤوسيه ، فان لم أكن علمت ذلك قبل اليوم فليس الذنب ذنبي ، وقد يكون لي بعض المذرة »

وعلى هذه الوتيرة سار سعد في تقرير وجوده وتدعيم نفوذه واقناع الموظفين بتغير العهد وتحول الأحوال ، سواء كانوا من الوجاهين المستسلين

أو من المتصلفين المكابرين ، فهو لا يطلب من احدهم إلا ما يحق له طلبه ويجب على الموظف تنفيذه . ومن ركب رأسه جهلاً أو عناداً أو استخفافاً برئيسه إلا كبر فهو لا يفضي عن استخفافه ولا يعامله إلا بما في يده من حقوق الرئاسة المسطورة في قوانين الوظائف : تعززها الهبة الفطرية والثقة بالنفس والمعرفة بأنجع الوسائل في التنفيذ والتطوير ، ولا نجاح لمن يأبى منهم أن يشعر بالتغير أو يروض نفسه على أدب العهد الجديد ، فانه ملاق جزاءه لا محالة ، ومكره على قبول الجزاء بقدر ما في خلده من التحدي والثقة بالحماية والنجاة من القصاص .

حدث أن سيدة انجليزية كانت ناظرة لمدرسة البنات السنية ، خطر لها أن تتحدى هذا الوزير المصري الذي يأبى أن « يلزم حدوده » فأصرت على فصل تلميذة لم تستحق الفصل ولم يرَ الوزير بعد البحث في شكواها أنها استوجبت هذه العقوبة . فلما أمر بإعادتها إلى المدرسة رفضتها الناظرة ثم أعادتها مع حرمانها من دخول الفصول مع التلميذات ، وأمرت بحجزها في حجرة قريبة من باب المدرسة . تتناول فيها طعامها وتقرأ فيها دروسها ولا تخرج منها إلا بأذنها ، واتصل الخبر بالصحف المصرية فكتبت إحداها مقالا بعنوان (النفوذ الوهمي في نظار المعارف) شرحت فيه هذه المعاملة ودعت الوزير إلى التحقق منها ليعلم — إن كان لا يعلم — أن أوامره لا تنفذ في مدارس القاهرة على مقربة من ديوان الوزارة ١١ فبكر سعد في اليوم التالي بالذهاب إلى المدرسة ، ورأى بنفسه صدق ما كتبت الصحيفة في جميع تفصيلاته . فأمر بوقف الناظرة وإحالتها إلى مجلس التأديب ، وأدخل التلميذة في الحال إلى الفصل مع سائر التلميذات .

وعلم « الترف كلوب » نادي الموظفين الأنجليز بالقصة فشارت ثائرة أعضائه ونسوا أن المسألة مسألة رئيس على الحق ومروسة مستخفة بحقه علانية ولم يذكروا إلا أنها مسألة رجل صارم وسيدة من الجنس اللطيف . . .

وأخذت الصحف الانجليزية المحلية تحمل على الوزير ومن ورائها الجالية الانجليزية كلها تتوعد وتتألب وتسعى هنا وهناك لإلغاء الأمر بأحوال الناظرة إلى مجلس التأديب ، وكان لابد لسعد من تنفيذ أمره أو الاستقالة ، فان لم يكن هذا ولا ذلك فالبقاء في المنصب كالرسم المعطل لا يملك رجوع تلميذة إلى مدرستها وهي لا تستحق الفصل ولا العقاب .

والتفتت مصر كلها تنظر ماذا يكون من وراء هذا الصراع الغريب الذي لم يسبق له مثيل ، وخيل إلى « الترف كلوب » أنه روع هذا الوزير المجازف وجفله واضطره إلى الاحجام والتردد ، ولكنه لم يبرح ولم يتجفل ومضى في قراره فأعلن موعد المحاكمة وانعقد المجلس واتفق على الادانة . ولكن الضجة التي لم ترع سعدا راعت المجلس وضاعفت عناد الموظفين الانجليز — ومنهم كثرة الأعضاء — فصدر الحكم على الناظرة بجزاء طفيف لا يعدو لفت النظر والتحذير ، وهو جزاء على خفته كان فيه مخرج كاف من الورطة لوزير آخر ، أو كانت فيه ذريعة إلى طي هذه المسألة والاستراحة من وضائنها ، ولكن الوزير المجازف كما كانوا يسمونه لم يشأ أن يختمها هذا الختام وأعقب ذلك الحكم الضعيف بنقل الناظرة من المدرسة السنية إلى مدرسة المعلميات الأولية في بولاق ، وهو أيضاً حق من حقوقه لاشك فيه . فكأنما صب النفط على شعلة الغضب الانجليزية في جميع الدواوين ، وسرى هذا الغضب إلى لندن فسأل أحد النواب في البرلمان « عن الاجراءات التي اتخذت ضد الوزير المصري الذي أهان الناظرة الانجليزية » . فلم يغن شيء من ذلك عن الناظرة المعاقبة ، لأن الوزير أصر على إبقائها في المدرسة التي نقلت إليها حتى اعتزلت خدمة الحكومة المصرية .

وكان لدار الكتب الاميرية مدير ألماني له شأن خاص في العلاقات الدولية التي تدور حول مناصب الأجانب في الحكومة ، لأن الانجليز أحبوا أن يزدلفوا إلى بعض الدول على أثر الاحتلال باحتكار بعض المناصب

المصرية لأبنائها . فتفاهموا على أن يحفظوا رئاسة دار الكتب للألمان ،
وشاءت سياسة الامبراطور غليوم أن يعظم من شأن هذا المنصب . في عاصمة
الشرق العربي فاختار له عالماً من صحبه المقربين الذين كان يعتمد عليهم في
ترويج الثقافة الألمانية بين العرب والمسلمين .

ولم يكن عجيباً من رجل كهذا أن يعتز بشأنه ، ولا كان عسيراً عليه ان
يغلو في ذلك الاعتزاز الذي لا يكلفه مشقة ولا يعرضه لحسارة . فلما أراد
سعد أن يوجهه إلى نظام جديد في دار الكتب تهاون برأيه وأسرف في تهاونه
وتجاهل وجود هذا الوزير كما كان يتجاهل من قبله ، فلم يزد سعد على أن أمر
ادارة المستخدمين بارسال « إنذار » اليه كالنذر التي ترسل إلى صغار
الموظفين ، وهو يعلم أن الانذار سيقبضه ويقعده ويبلغ من نفسه ما يبلغه
العقاب الجسم .

وقد قام الرجل فعلاً وقعد ، وقامت معه وقعدت دار الوكالة البريطانية ،
نشاطت سعاداً فيه ورجت منه أن يردف الانذار بخطاب يححو أثره
ويفسره على وجه يسوغ مذاقه ، فكان جواب سعد ان التفسير الوحيد الذي
عندي هو « أتيتي أنذرت هذا الموظف لأتيتي أنذرتة » وعليه هو أن يصدع
بالأمر أو يستقيل .

وكان الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب رجلاً لا يقل في الصلف
والاندفاع عن مستردنلوب المستشار . فدخل يوماً على سعد دون أن
يستأذن ، فأبى سعد أن يصغي اليه فيما حضر من أجله قبل أن ينهيه إلى خطئه
ووجوب الاعتذار منه ، فلم يجد الرجل مناصاً من الاعتذار لأنه واجب
يفرضه عليه أدب اللياقة وأدب الوظيفة ، ولم يعد الى ذلك الخطأ مرة أخرى
ومن أعاجيب الدكتور كيتنج هذا ، بل من الدلائل على الغطرسة التي
كان يفرضها بعض الموظفين الانكليز يومئذ على الحكومة المصرية ، أنه كتب
تقريراً يسجل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية .. !

لأن سعدا اقترح أن يوفد إلى أوروبا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر بدلاً من الأساتذة الأجانب ... وقد أراد من سعد أن يعدل عن اقتراحه عملاً بذلك التقرير ... فقال له سعد : ألم يخطر لك يادكتور كبتنج أن تبحث عن وزير « غير مصري » يسجل على أبناء جلده هذا العجز السرمدي ١٤ ، وبلغت المسألة إلى اللورد كرومر فلم يسعه إلا أن يوافق سعداً ويعترف بأنها غلطة !

وكما كان سعد يعتمد في تقرير وجوده على حقوق سلطته القانونية كذلك كان يعتمد فيما يطلبه أو يأمر به على نصوص الحجة ، والشجاعة في ابداء تلك الحجة لمن يخالفه كائناً ما كان شأنه . فمن ذاك أنه بحث في تحسين مرتبات الموظفين المصريين فلم تسعفه الميزانية في مبدأ الأمر ، فظل يتربص الفرصة حتى أذنت وزارة المالية لوزارة المعارف باعتماد يبلغ ألفاً وأربعمائة جنيه أو نحو ذلك ، فخصص منها أربعمائة للزيادة المطلوبة وأبى دنلوب أن تبيح الزيادة لموظف في الوزارة من غير طريقه . ! فهرول إلى دار العميد يبائع في وصف العواقب الوخيمة التي تنذر الوزارة من مغامرات سعد في شئونها المالية . وقال اللورد كرومر لسعد في أول لقاء بعد هذه الشكاية : « إنك ياسعد باشا تعرف القانون ولكنك لا تعرف الشؤون الاقتصادية ... ! فأتى أعرف من هذه الشؤون ما يكفي للتصرف فيما نحن بصدد . أنني أعرف انني إذا ملكت ثلاثة جنيهات وصرفت واحداً منها فأنا أول المقتصدين في العالم . وأعرف أن وزارة المالية لا يحق لها أن تدخل في حسابي إلا إذا طلبتها بمال من عندها . أما إذا هي قررت لي ألفاً وأربعمائة فصرفت منها أربعمائة فقط فلا حساب لها عندي . »

قال لورد كرومر : أو هذه هي المسألة ؟ قال نعم . فقال اللورد : أنت على صواب ، وقد أخطأ دنلوب .

وبهذه الحجة الحاضرة وأمثالها كان يلتقي مخالفه فلا يجدون لهم مناصاً من موافقته أو من تكليفه أن يعمل الخطأ وهو عالم بخطئه ، وذلك ما لا

يستطيعه رجل مذهب يخاطب رجلاً مثل سعد في صراحته وشجاعته واقتداره على توضيح رأيه .

وبما يدل على مصدر نفوذه في وزارته وأنه كان يعتمد فيه على نفسه لا على صداقته للورد كرومر أو غيره أنه احتفظ بهذا النفوذ بعد أيام كرومر في عهد السيرالدون غورست الذي كان يجري على سياسة الوفاق مع الخديو عباس الثاني ، ولا يجهل أن سعداً لم يكن من أصحاب الخطوة عند سموه . ففي عهد غورست كان سعد مستقل برأيه حتى في تعيين الموظفين الذين توصي بهم دار العميد ويوصي بهم غورست نفسه : كان في مصلحة المباني مفتش انجليزي لا يحسن الاشراف عليها ، وكانت المباني الحكومية تهدم أحياناً قبل استلامها . فاردوا إقصاء ذلك المفتش عنها والتخلص منه بنقله إلى وظيفة أخرى . فطلبوا من وزارة المعارف أن تعينه أستاذاً في مدرسة الهندسة فرفض سعد . وتحدث غورست إليه في هذه المسألة فقال له سعد : اننا نريد أناساً يعلمون الطلاب البناء ، ولا نريد أناساً يعلمونهم الهدم ! ومدرسة الهندسة مهجورة منسية . فليس من دواعي التشجيع على انتظام الطلاب فيها أن يعلمهم أستاذ كهذا الأستاذ .

قال غورست : ولكنه رجل طيب .

فسأله سعد : لو كنت أنت في مركزي هل تعينه !

فلم يسع غورست إلا أن يقول « لا » ... ويعدل عن طلبه .

وعلى هذا النحو استقامت لسعد السلطة التي تليق بوزير في ديوانه ، وشعر دنلوب أن العراق في هذا الميدان ليس بالسهل ولا بالمفيد . فأنحرف بالخلاف معه من الصراع إلى المراوغة ، ولجأ إلى خطة جديدة في تنفيذ مايريده ويرفضه سعد أو يتوقع منه رفضه . وهي الانتظار إلى أن يسافر سعد بالأجازة الصيفية في أواخر السنة الدراسية ، وعندئذ يسرع إلى مطالبه المطوية

فيظهرها وإلى الوظائف التي يرشح لها أعوانه فيشغلها ، ويعود سعد وهو لا يملك تغييراً لما حدث ، إلا بعد جهد جهيد وانتظار قد يطول إلى زمن بعيد . وقد تمت في زمن هذه الفترات مكيدة من المكائد التي كانت لها ضجة في ذلك الحين استغلها خصوم سعد في الحملة عليه وهم يعلمون أنه لم يحضرها ولم يكن يجيزها لو حدثت في حضوره . فقد سافر سعد للاصطياف في شهر مايو سنة ١٩٠٧ وناب عنه محمد عباني باشا وزير الحرية ، فما هو إلا أن غادر الديوان حتى عمد دنلوب إلى ناظر مدرسة الحقوق الفرنسي الأستاذ لامبير — فتعنت في مضايقته بالأعيب صيانية لا تخفى فيها نية الإحراج والنكاية . ثم ألغى أجازته بعد الترخيص له بها وأمره بالبقاء في المدرسة إلى أن تصدر له أوامر أخرى فعز على الرجل أن يخضع لهذا الإحراج فاستقال وغادر البلاد .

وكان دنلوب ينتظر هذه الاستقالة بفارغ الصبر فبادر إلى قبولها وتعيين مستر هـلّ الإنجليزي في مكانه ، ومن هنا ثارت الضجة التي أشرنا إليها واشتركت فيها الصحافة الفرنسية والمصرية بلسان واحد ١ لأن مستر هـلّ لا يحمل من الشهادات غير شهادة الليسانس التي يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة ، ولأنه أول ناظر إنجليزي لمدرسة تنتظم فيها الدراسة على أصول القوانين الفرنسية ، وتم ذلك كله في غياب سعد كما يتم السكينة المختلطة في جنح الظلام .

هذه الحادثة التي استغلها بعض الخصوم ليس فيها ما يعاب على سعد أو ينقص من قدره ، بل هي تدل على أن الرجل قد أوفى على الغاية من القيام بواجبه والاحتفاظ بحقه ، ولم يدع للمستشار صاحب الحول والطول في الوزارات الأخرى إلا أن يتحين الفرص ويتربص أوقات غيابه ليعمل ما هو عاجز عنه في حضوره . وأي شهادة للوزير المصري أكبر من هذه الشهادة ؟ وأي دليل على قدرته الشخصية أكبر من بلوغه هذه القدرة وهو

يحارب المستشار الأنجليزي بغير سند من الحاشية الخديوية ؛ ولامن الصحافة التي تحمل عليه بالباطل ؟

إننا اذ نقول انه أدرك ما أدرك من تلك المكائنة في ديوانه بحسن التصرف وقوة الحججة لا تفسر السر كله بهذه الكلمة ، فهي لا تفسر إلا الظواهر العرضية ، وانما تحيلنا الى قسدرة كبرى لا يغني حسن التصرف ولا قوة الحججة بغيرها . وهي القوة الكامنة التي يلوذ بها الرجل العظيم في طوية نفسه . فالأسلوب الذي توسل به سعد إلى غرضه هو من أسهل الأساليب على المتصرف القادر عليه ؛ ولكنه من أصعبها وأعظمها على غير أهله ، فاذا أقدم عليه رجل مستباح الهيبة قليل الدراية فقد يتعثر به في بداية الطريق أو يتراجع به دون الغاية .

ثم لا تكفي الهيبة والدراية وحدهما لضمان النجاح في مثل ذلك التصرف ؛ إذ لا بد معهما من شجاعة على احتمال التبعة ، وقلة المبالاة بما تجر اليه ، وفي مقدمته إعتزال المنصب .

ثم لا تكفي الشجاعة أيضاً حتى يكون الرجل الذي يشغل المنصب ذا قدرة يحسب حسابها ويتخشى عواقبها إذا هو انتقل من الحكومة إلى الحياة العامة ، وينبغي أن يكون اعتزال المنصب خطراً يخشاه محرجوه أكثر مما يخشاه هو على نفسه ، وهذه هي القدرة التي إعتصم بها سعد وتغلب بها على عقبات شتى ودسائس لا تحصى .

أقام سعد في وزارة المعارف أربع سنوات عمل فيها كل مافي الطاقة عمله مع هذه الممارك الدائمة التي كان لا يفرغ منها لتوطيد سلطته الوزارية ، بل لا اختراع سلطة لا وجود لها من قبله . وكان عليه أن يدبر المال والمال في وزارة أخرى بيد المستشار المالي الذي يقول وقوله الفصل في جميع المصروفات ، وأن يدبر الانصار وهم قليلون في ديوانه وفي الدواوين الأخرى وفي قصر الأمير

وفي دار العميد وفي الصحافة بل قليلون حتى بين الموظفين الذين كان يخدمهم ويسهر على مصالحهم ويناضل الأقوياء جميعاً لانصافهم وتحسين أحوالهم فن عمله بين تلك المعارك والمحاولات انه وجه عنايته إلى تعليم الإخصائيين وتعليم الشعب في وقت واحد . فأعان الجامعة المصرية بما استطاع من مال وتضحية . ورأى أن انتظار ثمراتها يطول قبل أن تنتفع البلاد منها بتخريج الإخصائيين المطلوبين في فروع الدراسة العالية ، فاستأنف إرسال البعثات إلى المعاهد الأوربية ، وأشرف بنفسه على إنتقاء الطلبة النجباء متحرراً في ذلك الأخلاق كما كان يتحرى الذكاء والكفاءة . . . ومن ملاحظاته في هذا الصدد أنه استعرض الطلبة المرشحين لأحدى البعثات يوماً فسأل أحدهم — وقد استكبر سنه — هل تزوجت ؟

قال الطالب : نعم

قال : وكيف تصنع بزوجتك وأنت مقدم على سفر قد يعتاقك في أوروبا بضع سنوات ؟

قال الطالب : إنني طلقها ياسعادة الباشا !

فأمر بحذف اسمه وقال : مثل هذا لا يؤتمن على تعليم .

أما تعليم الشعب لمحاربة الأمية — أو الوصمة الرائنة على سمعة مصر كما كان يسميها — فقد اتخذ عدة له بالاكتثار من المكاتب في القرى الصغيرة ، وتولى بنفسه الطواف بالوجهين البحري والقبلي للحض على انشائها وتوسيعها وتشجيع الفقهاء والمعلمين على خدمتها ، وقد رفع الاعانة المخصصة لها إلى أكثر من ضعفها ، وزاد عدد المدارس التي يتخرج منها معلمو المكاتب لسد الحاجة إلى المعلمين المدرسين الذين يستلزمهم شيوع هذا النوع من التعليم ، ولم يسمع برجل له همة ماضية في نشر هذه المكاتب إلا قربه وكافأه ولو كان في وزارة أخرى . فنقل القاضي عبد الرحيم احمد بك من وزارة الحفانية إلى وزارة المعارف ، واتصل بالمديرين في الأقاليم يحضهم على تشجيع الفقهاء

والوجهاء على إنشاء المكاتب ويوصيهم أن يحتفلوا بتوزيع جوائزها احتفالاً
يغرى الطامعين في جاه الحكومة والزلفى إليها . وعني بإنشاء الأقسام الليلية
للذين جاوزوا سن التعليم في المكاتب والمدارس ، ليحارب الأمية بين
السكبار كما يحاربها بين الصغار بالمكاتب النهارية .

وكان في بعض طوفاته بمكاتب الصعيد إذ التفت إلى تلميذ صغير حسن
الاجابة بين الذكاء ، فأمر لساعته بنقله إلى المدرسة الأميرية بغير
مصرفات ... وهنا قامت القيامة في ديوان الوزارة وغضب مستر دنلوب
غضبه العسكرية لمخالفة القوانين . ماذا ؟ أتلميذ بغير مصروفات وليس في
الميزانية باب للمجانبة ؟ إن النظام إذن لني أشد الأخطار . وماذا يصنع مستر
دنلوب في الديوان إلا أن يحافظ على النظام ويضيق التعليم ؟ ... فلما عاد سعد
إلى القاهرة كان مستر دنلوب قد نفخ في المشكلة حتى أوشكت أن تنقلب إلى
أزمة وزارية ، وسمع لورد كرومر بالخلاف المستحكم فسأل سعداً فيه وقال
له : ألا تعترف أن تعليم هذا التلميذ بالمجان مخالف لنظام الوزارة ؟ فقال سعد
نعم هو مخالف ، ولكنه ليس بالمخالفة الوحيدة التي اقترفتها الوزارة فيما
سبق . وسرد له مسائل كثيرة كلها مخالف للقوانين وكلها في غير مصلحة
التعليم . ثم قال : فلماذا لا نخالف القوانين مرة واحدة في مصلحة التعليم ؟

وأصر سعد على بقاء التلميذ في مكانه ، وسوغ بقاءه بما كان في أبواب
الميزانية من « الأوقاف » المحبوسة على تعليم الفقراء وقد أضيفت إلى وزارة
المعارف منذ عهد طويل ، ثم أصر على فتح باب المجانية ليكون تعليم الفقراء
بغير مصروفات مطابقاً للقوانين . وفتح باب المجانية فعلاً في المدارس الثانوية
فأصاب به غرضين : أحدهما تسهيل الدراسة على الفقير ، وثانيهما ترغيب
الطلاب في دخول مدرسة المعلمين ، لأنه اشترط على التلميذ الذي يتعلم
بالمجان في المدارس الثانوية أن يشتغل بالتدريس بضع سنوات .

ومن المآثر التي تلحق بهذا الباب ولا يجوز « لأسواني » أن ينساها
في ترجمة سعد أنه استكثر المصروفات المدرسية على أهل الصعيد الأعلى

فأمر بتنزيلها الى ثلاث جنبات في المدارس الابتدائية باسنا وادفو واسوان



ومن أجل الأعمال التي قام بها ساعد في وزارة المعارف وجازف من أجلها بمنصبه وبحسن العلاقة بينه وبين الأقوياء عملان : أحدهما كان مغضباً للانجليز ، والآخر كان مغضباً للخديو وأتباعه من الشيوخ الأزهريين .

نقل التعليم من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية فأغضب الانجليز أشد الغضب ، واحتاج إلى تذليل عقبات أخرى غير عقبات المقاومة السياسية ، وهي تحضير الكتب وتحضير المدرسين وتهيئة الجو للتدرج من نظام متغلغل متشعب مضت عليه خمس وعشرون سنة إلى نظام طاري لا يزال في دور التهيد ، محتاجاً إلى المعدات والمنقذين .

وأنشأ مدرسة القضاء الشرعي وهي تغضب الخديو واناساً يتبعونه من شيوخ الأزهر الذين كانوا يكرهون الإصلاح في معهدهم ويحبون في الوقت نفسه أن يستأثروا وحدهم بمناصب القضاء الشرعي والمحاماة الشرعية وما إليها من المناصب . وكان إصلاح المحاكم الشرعية أمراً لا يدخل في برنامج وزارة المعارف العمومية ، فلا موجب لاهتمام سعد به ومغاضبة الخديو من أجله إلا اهتمامه بالإصلاح حيثما استطاع وجهد ما استطاع .

كان الخديو حريصاً على استبقاء الأزهر في قبضته لاطلاق يديه في اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسينية وما يعهد إليها من محاسبه الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف ، ولكنه كان يعارض في إصلاح الأزهر وتمكينه من اعداد القضاة والمعلمين والمحامين على الوجه المطلوب . وقد تعب الشيخ محمد عبده في علاج هذا الإصلاح العسير حتى نفذ يديه آخر الأمر واضطر إلى اعتزال منصبه في مجلس الأزهر الأعلى . فلما تصدى سعد لهذه المعضلة العصية هاجته الأغراض والسعايات والعراقيل من كل جانب ، فعزم عزيمته و « نكب عن ذكر العواقب جانباً » كعادته

حين يتصدى لأمر هو على يقين من صلاحه ومن وجه الحق فيه ، وجاء إلى مجلس الوزراء الذي سينظر في المشروع وهو معول على أمر من أمرين : إما مدرسة القضاء ، وإما الاستقالة وهو غير آسف .

قال سعد في بعض أحاديثه لنا عما جرى في تلك الجلسة بينه وبين الخديو : أن الأقاويل اختلفت في المناقشة التي دارت بيني وبين الخديو في ذلك اليوم . فقال أناس إنني ضربت على المنضدة بيدي وقلت في وجه الخديو : دعني أدافع عن مشروعي ! وأن الخديوي أجابني حينذاك ساخراً : يظهر أن الباشا لم ينس بعد صناعته القديمة ... يعني المحاماة ، وقال أناس غير ذلك بما يجري مجراه ، والصحيح أنني لم أضرب على المنضدة بيدي ولم يعرض الخديو بسابق عملي في المحاماة . وإنما شاهدت من سموه في تلك الجلسة ميلاً ظاهراً إلى رفض المشروع بعد ما شجعتني على المضي فيه ، ورأيت يأبى علي المناقشة والشرح أمام زملائي الوزراء

قال رحمه الله بفكاهته المبهودة : وكنت قد انتقلت من القضاء إلى الوزارة « بعيل » . قد أبت على الشرح والاستدلال وقلت : أنني أفهم أن المناقشة حرة ، وأود أن أعرف المانع من تنفيذ المشروع ولا أدري أن هذا الكلام يغضب الخديو ويثقل وقعه على سمعه . فاحمر وجهه كلون طربوشه ، وسمع أصحابنا الوزراء مني هذه اللهجة فأيقنوا أنني لا أقدم عليها إلا وأنا مؤيد بقوة خفية ، وهموا أن لورد كرومر يريد إنشاء المدرسة على الرغم من جميع العقبات ، فأجازوا المشروع بالاجماع وبقي الخديو وحده معارضاً فيه ! والحقيقة أن لورد كرومر لم يفتأ يفتأ في المسألة إلا بعد أن سمع بما دار بيني وبين الخديو من المستشار المالي ، وقد كان يحضر جلسات مجلس الوزراء .

وهكذا نشأت المدرسة التي قامت في طريقها كل هذه العراقيل ، مدرسة لا ضرر فيها على أحد من الأزهريين الراغبين في ولاية القضاء أو الاشتغال

بالمحاماة لأنها تختار منهم طلابها وخر يجيها ، وكل ما فيها أنها تعين على الاصلاح حين لم يكن في الأزهر سبيل إلى الاصلاح ، وأنها تجمع بين علوم الدين واللغة والعلوم العصرية ، ولا تخل بالمأثورات الصالحة ، فينتفع بها القضاء الشرعي وتنتفع بها الثقافة الشرقية .

ولقد نظر سعد إلى موظفي الديوان كما نظر الى المدارس والتعليم ، فأوسع للصريين صدور الوظائف في التفتيش والادارة ، واختار منهم وكلاء للدارس الثانوية تمهيداً لترقيتهم الى وظائف النظارة وما فوقها . بعد أن كانت محرمة عليهم موقوفة على الانجليز دون غيرهم الا فيما ندر ، وأعانهم على الظهور والعمل في مختلف النواحي كلها وجد موضعا لأعانة .

ونعتقد أن الفائدة التي أفادها الترية الوطنية بالقسودة الشخصية كانت لا تقل عن فائدته بأعماله وخططه ومشروعاته ، لأنه قد أشع حوله نوراً من الصراحة والاستقامة ، كان له أثر ناجع في جلاء النفوس التي ران عليها النفاق وسوء الطوية ، وفتح أبوابه للوظفين والطلاب يتقبلهم جميعاً ويستمع اليهم جميعاً ولا يتوانى عن إنصاف ذي حق ولو كان غريمه من أكبر الرؤساء ، وقد تطف السير الدون غورست مرة فأحب أن ينه من طرف خفي إلى وجوب المداواة في الانصاف لكلا يجتري الصغار على الكبار فقال له سعد : « انه مامن موظف يظلم آخر الا وهو رئيسه وأكبر منه . فتى نجهر بانصاف المظلوم إذن ؟ ولماذا نسهل الظلم على الظالم ليتماذى فيه ولا نسهل الانصاف على المظلوم ليجتريه على طلبه وحفظ حقه ؟ »

جاءته يوماً شكوى صارخة من ظلم فادح أصاب موظفاً صغيراً في الوزارة ، فراحه ماقرأ فيها واستدعى صاحبها فقال له : « انك أزجعتني بشكواك . وقبل أن أشرع في تحقيقها أحب أن أفهمك انني سأنصفك من كائن من كان إذا تبين لي صدقك . ولكني غير معفيك من الجزاء الصارم إذا تبين لي غير ذلك . فهل أنت على استعداد ؟ قال الرجل نعم . أنا راض

بحكم وزير اليوم قاضي الأمس .. فلما أسفر التحقيق عن صدق الرجل انصفه لساعته ، وقال له وهو يبلغه أمره بقبول شكواه وإنصافه : «إحذر الله ! إني ما كنت لأدعك تزعجني ذلك الأزعاج بمثل تلك الشكوى الصارخة ثم تنجو من العقوبة لو كنت على باطل.»

وكان يجب النظام والمحافظة عليه ولكنه يجب أن يحسب حساباً للعواطف الانسانية النبيلة ولا يفرضه نظاماً آلياً على آلات لا تفكر ولا تشعر . فلما خرج الطلاب من المدارس العليا والثانوية في صبيحة اليوم الذي شيعت فيه جنازة مصطفى باشا كامل ومشوا فيها باعلام مدارسهم في طليعة المشيعين غضب دنلوب غضباً شديداً واقترح إلغاء الامتحانات تلك السنة وفصل بعض الطلاب الكبار مع حرمانهم من جميع الامتحانات المقبلة . فوقف له سعد وقفة لا يترشح عنها ، وقال : «إنها غاشية حزن أملت بالامة بأسرها ، فلا يعقل أن ينأى عنها شبان مصريون لمجرد كونهم طلاباً في مدارس أميرية.»

وإذا ذكرنا أن سعداً كان أول وزير مصري تحدث إلى الصحف ، وأول وزير مصري خرج من ديوانه للطواف في الأقاليم ، وأول وزير أبطل التحية العسكرية التي كان يقابل بها الوزراء على أبواب الدواوين . وأول وزير مصري قرر إقفال المدارس للاحتفال برأس السنة الهجرية ، علمنا أنه قد أفاد التربية الوطنية حقاً بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والأعمال . فان لكل عمل خطير بداية صغيرة ، وان لبعض المراسم أثراً في تبديل العادات الشعبية والايحاء إلى الضمائر لا يقل عن أثر الدساتير المكتوبة والحقوق المكسوبة ، ولا شك أن اتصال سعد بالرأي العام كان أول اعتراف بسلطة الأمة وحق الرأي العام في الرقابة على الحكومة ، وأن خطوته الأولى التي خطاها في اثبات وجود الوزير واخلاء الوظائف الكبيرة لأبناء البلاد كانت بداية استقلال الموظف المصري في جميع الوزارات.

وزير الحقانية

في أواخر سنة ١٩٠٨ استقالت الوزارة الفهمية خلفتها الوزارة البطرسية... وفي أوائل سنة ١٩١٠ قتل بطرس غالي باشا فاتفق الخديو والسير الدون غورست على دعوة محمد سعيد باشا وزير الداخلية لرئاسة الوزارة الجديدة ، ولم يُدع لها سعد مع أنه أقدم عهداً بالمنصب الوزاري من محمد سعيد ، لأنه لم يكن من أصحاب الخطوة عند الأمير ولا عند العميد ، وإنما كانا يَحْتَمِلان بقاءه في الحكم احتمالاً ، لأنه أهون الأضرار .

وكانت وزارة الحقانية من نصيب سعد في الوزارة الجديدة ، وكان اختياره لها في ظاهر الأمر من قبيل الترقية والترضية ، لأنها إحدى الوزارات الثلاث التي جرى العرف على اعتبارها وزارات الدرجة الأولى : وهي وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الحقانية ، ولما كانت وزارة الداخلية ورئاسة الوزارة عملاً واحداً كما جرى العرف الغالب في مصر ولا يزال جارياً إلى الآن — فالوزارة التالية لها التي تصلح لرجل نشأ في المحاماة والقضاء هي وزارة الحقانية .

هذا في الظاهر . أما في حقيقة الأمر فقد كان الغرض من إسناد الحقانية إلى سعد تقييده واثقاء صدماته ، لأن الحقانية هي وزارة التشريع والقضاء ، والتشريع كما لا يخفى من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل وزير الحقانية وحده ، والقضاء عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للوزير إلا الرقابة من بعيد . فوجود سعد في هذا المنصب هو أسلم الحلول في تلك الحالة : أسلم من رئاسته للوزارة ، وأسلم من خروجه ، وأسلم من بقاءه في وزارة المعارف العمومية .

وفي وسعنا بعد ما قدمناه من تاريخ سعد أن نعرف ماذا هو صانع في

وزارته الجديدة ، بل في وسعنا أن نعرف ماذا هو صانع في كل مجال إذا نحن عرفنا ذلك المجال وعرفنا أعماله وحدوده ، فليست هذه الشخصية من الشخصيات الغامضة التي يكثر فيها التخمين والاستكشاف ، أو تكثر فيها الاغوار والسراديب ، ولكنها شخصية يصح أن توصف « بالحساية » لأنها لا تدور الا على أمور معلومة المقادير مرسومة الغايات ... فأينما كانت فهناك كرامة واصلاح وإنصاف مظلومين ، ولا يبقى عليك الا أن تعرف الاعمال التي تتناولها هذه المقاصد الثلاثة لتعرف ما يعمل فيها .

كرامة له وكرامة لغيره ، وذلك أول شرط من شروط الكرامة النبيلة أو الكرامة التي تقوم في أساسها على قوة صحيحة . فان النفس الكريمة حقاً ليؤذيها أن ترى الذل والصغار في غيرها لأنهما وضر تنفر منه الطبيعة القوية . أما أولئك المتكلمون الذين يقيسون عزتهم بالقدرة على إذلال غيرهم فأولئك لا يعافون منظر الذل ومنهم من لا يشعرون بحقيقة العزة ، وإنما يعيشون في عالم من ظواهر مصطنعة زائفة تروج في أرخص الأسواق .

علينا بما تقدم أن سعداً كان يأبى على وزارة الحقانية وهو قاض أن تحاسب القضاة على أخطائهم بالمشورات العلنية، وأنها عدلت بعض العدول عن هذه العادة إلى كتمان أسماء القضاة في المشورات العلنية والاكتفاء بتوجيه النقد إلى القاضي المقصود في رسالة خاصة ، فلما تولى وزارة الحقانية كان العمل فيها جارياً على تنبيه القضاة إلى أخطائهم بكتاب يطلع عليه من يرسلونه من الوزارة ومن يتلقونه من الموظفين في المحاكم . وكان شفيق الوزارة في هذا المسلك أن أخطاء القضاة إنما تظهر على يدي لجنة المراقبة بعد اطلاعها على تقرير المفتش الذي تناط به مراجعة الأحكام والتعقيب عليها ، ولجنة المراقبة مؤلفة من المستشارين الملكيين ووكيل الوزارة والنائب العام ومفتشى الديوان القضائيين ، وكلهم من جهابذة القانون وأصحاب الرئاسة على مئات الموظفين . فاذا صدر منهم تنبيه إلى

بعض القضاة فذلك أمر لا غرابة فيه ولا مخالفة لنظام الاعمال في الدواوين.

فلما عرض على سعد أول تنبيه من هذا القليل أنكره وشعر بما فيه من الغضاضة على القاضي الذي سيرسل اليه ، وقال فيما رواه أمين سره الأستاذ فؤاد كمال بك : « أنه يرى كفتي الميزان في هذا التصرف غير متعادلتين ، فهو من الجهة الواحدة يرى أن الطرف الملوم هو قاض مثقل بأعباء العمل مكدود الذهن مشغول الوقت ، يمضي حكمه في قضية من بين مئات القضايا التي يحكم فيها . ويرى من الجهة الأخرى الطرف اللائم هو أولاً مفتش الحفانية وثانياً أعضاء لجنة المراقبة ، وكلهم من أساطين القانون وجهاذة الفقه يتناولون هذا الحكم الذي أصدره القاضي في زحمة العمل فيجعلونه محل البحث الدقيق في فسحة من الوقت وصفاء البال وتمكن من الرجوع الى مختلف المراجع والمطولات . فاذا فرض جدلاً أن القاضي كان حقيقة قد أساء التصرف أو أخطأ وجه الصواب ، فان له من الظروف المحيطة به شفيعاً للمعذرة ، وان لم يكن بد من لومه فلا يجوز بحال ما أن يوجه اليه اللوم في خطاب رسمي يمر على رؤسياه ويشهر أمره في المحكمة ، فيلحق بهيبة القاضي من الأذى مالا تحمد عقباه . هذا على فرض أن القاضي كان في الواقع مخطئاً ولكن قد يتفق — وهو أمر سهل الاحتمال — أن تكون المسألة مجرد خلاف في وجهة النظر بين القاضي واللجنة ، كما قد يتفق أن يكون القاضي متأثراً في حكمه باعتبارات داخلية لم يرأ ولم يستطع تفصيلها في حكمه ، ولكنه إذا أبانها جعلت الحق في جانبه . فكيف يصح إذن لومه قبل أن يسمع دفاعه ؟ »

قال الأستاذ كمال : « لهذه الاعتبارات كلها رفض سعد باشا أن يتبع ما كان يتبعه أسلافه وقال : أما أن أمضي خطاباً كهذا فلا ، ولكني أدرس المسألة فاذا اقتنعت برأي اللجنة فاني مع ذلك لا أسارع الى لوم القاضي ولا أعرضه للأهانة على مشهدين رؤسياه ، ولكني بصفتي شيخ القضاة أستدعيه الى مكنتي وأسمع دفاعه ، فاذا أقنعتني بضحة رأيه أعطيته الحق ، وإلا وجهت

اليه من اللوم الشفاهي ما يكون أبلغ وقعاً ألف مرة من كل لوم كتابي مع اتقاء محذوره ، وجرى الباشا فعلاً على هذه الطريقة . وقد اتفق أن يظهر له الحق في جانب القاضي فانصفه .^(١)

ومن هذا المثل تبدو تلك الكرامة الحقيقية التي قلنا أنها لا توجد إلا في خلائق الرجل الكريم الحق ، فانه يغار عليها في غيره كما يغار عليها في نفسه ، ويسوءه أن يتعرض الآخرون لغضاضة مهينة كما يسوءه أن يتعرض هو لتلك الغضاضة ، ويعاف الذل حيث كان ولو لم يمسه في كبريائه ، وذلك هو الفرق بين الكرامة المحموده والغطرسة الذميمة ، فان الغطرسة الذميمة هي التي تستريح الى اذلال الآخرين ولا تغار على كرامة إنسان ، وهي التي لا تميز بين الكبرياء بحق والكبرياء ياطل ، ولا تلوم الناس لأنهم اعتدوا عليها مبطلين بل تلومهم لأنهم عرفوا لأنفسهم كرامة ولو كانت صادقة وعلى صواب ، ولهذا يستخذي المتعطرس حين تصدمه القوة في سواء ، ولا يزداد الكريم إلا انتصاراً لكرامته حين يمسه من يتناول عليه ، لأنه يقرن أنانيته بالحق ولا ينقاد للانانية العمياء .

واهتم سعد بكرامة المحامين كما اهتم بكرامة القضاة ، فأسس لهم نقابة تحميهم وتصور حقوقهم ، وتجمعهم إلى هيئة واحدة يناط بها الدفاع عن سمعتهم وشرف صناعتهم ، ويشترك أناس منها في محاكمتهم وحاسبتهم ، بعد أن كان أمرهم موكولاً في جميع ذلك إلى غيرهم ، وكانوا لا يملكون لأنفسهم نصفه من قاض أو رئيس يعتدي عليهم ، وفارق الوزارة وهذه النقابة على وشك التمام .

إلا أن غيرته على القضاء أو المحاماة فضيلة لا تحتاج منه إلى غير خلائقه الشريفة وفطرته المستقيمة ، ولا تكلفه خصومة لأحد من الأقوياء غير الجهد الذي لا بد منه لاقتناع معارضيه في رأيه . فلو اكتفى بها لكان فضله

(١) راجع مقتطف مدارس سنة ١٩٢٨

فيها فضل النية الصالحة والخلق الشريف والجهد المأمون العواقب ، وهو على ذلك فضل ليس بقليل .

لكنه لم يكتف بانصاف القضاة وانصاف المحاماة ، بل شغل نفسه بانصاف آخر يدخل في أعمال وزارة الحقانية ولا يقدم عليه كل وزير ، لأنه انصاف يصدم الأقوياء من أصحاب الجاه والثراء ، وهو انصاف القصر والمحجور عليهم من طغيان القيمين والأوصياء .

أخذ نفسه بانصاف كل مظلوم مهضوم الحق من هؤلاء القصر والمحجور عليهم الذين تعرض حساباتهم على المجالس الحسنية ، فلم يتراجع ولم يقف عند حد الحذر والمجاملة حينما عرضته قضية من قضاياها لمصادمة مرهوبة جمعت عليه كل قوة في البلاد المصرية ، لأنها مصادمة المال ومصادمة اللورد كتشنر ومصادمة الأمير عباس الثاني ، وهما قابضان على زمام كل قوة فعلية أو شرعية في الحكومة .

وموجز القضية أن أميرة مصرية تزوجت من روسي مسيحي فصدر الأمر الخديوي بحو اسمها من الأسرة وإحالة ملكها إلى قيم يديره ويقدم حسابها إلى وزارة الحقانية . وكان هذا القيم من رجال الخديو بطبيعة الحال وصديقا للورد كتشنر يصاحبه في رحلاته وزياراته ويعينه على بعض شأنه . ويقال ان كتشنر كان يحسبه من عيونه على الخديو وان الخديو كان يحسبه من عيونه على كتشنر ، فهذا وذاك يحظى بالرضى من الجانبين .

فلما راجع سعد حسابها لاحظ عليه خللاً مستفيضاً وأشار بعزله من القوام . فلبس الرجل إلى كتشنر يشكو اليه ، وعز على كتشنر أن تجتريء الوزارة على صديق من خاصة عشرائه ، وأن يقال انه عجز عن حماية الرجل الذي يرى أبداً معه في غدواته وروحاته . فطلب إلى سعد أن يبرز الوثائق من أوراق « الدائرة » مع بقاء القيم مسيطراً عليها يحميه كتشنر من جانب

ولا يخذله الخديو من الجانب الآخر . وإنما كان كتشتر في الحقيقة يتمحل
الأسباب للخلاص من سعد باشا ويحسب أنه قادر على المجازاة بأقصائه عن
الحكومة ، لأنه رجل عسكري تعود الطاعة والزلفى ولم يتعود من الوزراء
المصريين ولا من المرؤسين الانجليز أن يقابلوه بارادة كارادته وكرامة
لا تنحني أمام هيئته . فاتخذ من مسألة القم المطعون فيه سبباً لاجراج سعد
واعناته ، وكتب إلى حكومته بلندن يطلمها على مانواه وينتظر اقرارها
لرأيه . وفيما هو ينتظر الرد وقعت بينه وبين سعد في دار الوكالة مشادة
عنيفة فخرج سعد مغضباً وكتب استقالته لأنه لم يستطع التوفيق بين ضميره
والسلطة الفعلية ، وكان من اليسير عليه أن يتحامى هذه المصادمة لو كان
في استطاعته الأغضاء عن باطل ، وهو مفتوح العينين .

قالت دائرة المعارف البريطانية وهي تشير إلى هذه القضية : « لم تكن
أدلة زغلول كافية ولكنها ، كما وقر في الاذهان ... صحيحة في أساسها »

ومن الواضح أن هذه القضية الكبيرة ليست على كل حال بالقضية الفريدة
التي نصر فيها قاصراً مظلوماً على وصي مقصر أو مجحف ، ولكنها هي القضية
الفريدة التي انتهت بتلك النهاية . وهي بعدد واحدة من قضايا كثيرة صمد فيها
للظالمين كأنهم يظلمونه في ماله ، وغار فيها على الضعفاء كأنه يغار على نفسه
وأهله . وانك لتعجب ما هذا الشغل الشاغل بحماية الضعيف ولو ساقته
حمايته إلى أخطر المتاعب والخصومات . أي وراثه ؟ أي قوة ؟ أي رحمة ؟
هي ولا شك وراثه . لأننا لم نعرف من أسلاف سعد الا من كان
يقامر بحياته وماله لرعاية ضعيف أو فقير مغلوب .

وهي ولا شك قوة . لأن الرجل الذي ينهض لكفاح الغاصبين لا يفعل
ذلك الا وفي أطوائه شعور بالقوة وانف من تسليم الخائف الجبان .

وهي ولا شك رحمة . لأن الرجل قد يكون قوياً ثم يجرب قوته في

شيء غير نصره الضعفاء ورد الحقوق ، وربما جربها في ظلم أولئك الضعفاء
واغتصاب تلك الحقوق .

إن المناصب لتجور على المناقب الانسانية في كثير من الوزراء ، وإن
أيامها لتحسب أحياناً من أفقر الأيام في تواريخ العظماء ، فن فضيلة سعد في
المناصب أنه خرج بها عن تلك السنة فجعلها من أعمار أيامه وأجمل صفحاته ،
ولا نحسب أنه كان يقضي تلك الفترة من تاريخه في خير مما قضاه في سنواته
الست بين الوزارتين .

ملاحظات على سعد في وزارتي المعارف والحقانية

لكل عامل في الحياة السياسية صفحة من الحسنات و صفحة من السيئات
وليس الوزير الصالح هو الذي تخلو حياته السياسية من السيئات فهذا
غير موجود ولن يوجد ، ولكنه هو الوزير الذي تربى حسناته على سيئاته
وترجح فضائله على عيوبه . فاذا ثبت مع هذا أنه مختار في صوابه مضطر في
خطئه ، وان له عذراً سائغاً فيما أخطأ وما أساء فليس هو من الوزراء
الصالحين وحسب ، بل هو من أصلح الوزراء الذين يرجون في عالم السياسة
وقد كانت أخطاء سعد المحسوبة عليه من هذا القليل ، ولا سيما الخطأ
الذي نسبوه اليه في صدور قانون المطبوعات .

لم يبرأ سعد من أخطائه هذه ولا حاول أن يسترها ، بل اعترف بها
اعتراف الرجولة الجرئية والصراحة الواثقة غير مضطر ولا مسوق إلى
الاعتراف . فقال في إحدى خطبه بالجمعية التشريعية : « اعترف اني —
وأنا وزير — قد عملت بحسن نية و إخلاص عملاً لو عرض علي اليوم
لكنت أول المعارضين فيه . فقد عرض علي قانون المطبوعات فعارضت
فيه أولاً ثم لم ألبث ان وافقت عليه واشتركت في تطبيقه لظروف بررتها
في ذلك الوقت أمام نفسي ، وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس . »

وقال أيضاً : « كنت قاضياً وكنت وزيراً ، وها أنا اليوم عضو بينكم
في الجمعية التشريعية وأحس في نفسي بأن شعوري كأن يختلف باختلاف تلك
المراكز جميعها ، واني ربما كنت أرى الرأي في حالة ثم أرى غيره في حالة
أخرى . ومع ذلك كنت حسن النية في جميع الحالات ، فلا تهولنكم أشخاص

الوزراء ولا الفضل الذي تعرفونه فيهم ، فقد تغلب عليهم مرا كزهم فيعملون بحسنة ما يظنون أن فيه فائدة للأمة وليس هو كذلك »

وعلىنا نحن الذين نترجم لسعد أن نعرف له حقه أو نعرف ما له وما عليه من أخطائه ، ففي مسألة قانون المطبوعات يحسن بنا أن نذكر « أولاً » أنه كان وزيراً للمعارف ولم يكن وزيراً للحقانية عند صدور القانون ، فلم تكن له يد في تحضيره وابتعائه ، وإنما كان الأمر محصوراً في ياديء الأمر بين الحكومة الانجليزية والحديد ورئيس الوزارة ، ثم اتصل بحسين رشدي باشا ووزير الحقانية ومحمد سعيد باشا وزير الداخلية ومنهما اتصل بسعد باشا لأول مرة

ويحسن بنا أن نذكر « ثانياً » أن سعد باشا رفض الموافقة على القانون عند ما علم بنية إصداره . وقال ان الانجليز يعلنون أنهم تركوا لأمير البلاد الأمر في سياسة حكومته بعد عزل كرومر ، فإذا افتتحنا هذا العهد بتقييد الحرية قالوا إننا لا نطبق الحكومة الحرة ولا نصلح لها : . . ولا مسوغ - بعدئ - لهذا الاهتمام بالمشاغبين فهم فئة قليلة ليس يسمع لها صوت .

وأن نذكر « ثالثاً » أن سعداً لم يعدل عن الرفض الا بشرط واحد لم يتحول عنه : وهو تعديل القانون وتلطيف بعض قيوده وأحكامه ، وقد تم هذا التعديل بعد معارضة من الأمير ومن الانجليز .

وأن نذكر « رابعاً » أن الصحف كانت تكتب بعد صدور القانون بحرية أوسع جداً من الحرية التي كانت تتمناها في بعض العهود الدستورية الحديثة ، وهي العهود التي تولاها خصوم سعد أو قابلوها بالتأييد والتأمين .

وأن نذكر « خامساً » أن سعداً في تبريره لعمله لم يكن يعول على الأسباب التي يقبلها الوزير في المنصب ولا يقبلها الرجل المستقل البعيد من غوايات المناصب ومحظوراتها... فنحن من ألد أعداء الرقابة الادارية على الصحف ولا نعرف لأحد حقاً في مراقبتها غير القضاء النزيه . ولكننا نعلم أن أناساً

كثيرين تتبعوا الاسباب التي أوجبت صدور قانون المطبوعات في تلك الفترة فعلوا أن تبررها أمام الضمير أمر غير عسير على طلاب الحرية خارج المناصب . فضلاً عن الوزير الذي يريد لنفسه الحرية في عمل الخير كما يريد الكاتب حرية الانتقاد .

سألت سعداً في مسألة قانون المطبوعات لاستوضح ما قاله بالجمعية التشريعية لا لأتني أرى لهذه المسألة خطراً يطول التفكير فيه . فقال لي : « اتني من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز . أما الكتابة التي كانت حاصلة فعلاً في تلك الأيام فغير الجائز في نظري وفي نظر غيري هو تركها تندهور في الهاوية التي كانت تندفع اليها . »

وكل من رجع إلى الكتابة التي كانت « حاصلة » في تلك الأيام جزم بأن سعداً كان على حق في حكمه عليها من وجهة نظره ومن وجهة أنظار كثيرة . ولا نبعد بعيداً في نقل الأمثلة العديدة ، بل نقصر القول على موقف تلك الصحافة من الأمثلة التي نحن بصدددها في تاريخ سعد نفسه ، لأن الحكم عليها أيسر من شرح المسائل البعيدة التي لا يستحضرها القاري . ولا تدخل فيما رويناه . لما انشئت مدرسة القضاء الشرعي كان الشيخ عبد العزيز جاويز مفتشاً بوزارة المعارف العمومية وكان يطمع في نظارتها . فاخلف سعد رجاءه وأسندها إلى زميل له في التفتيش هو عاطف بركات بك . فحقق الشيخ جاويز وأسرّها في نفسه ، إلى أن فوتح في تحرير صحيفة اللواء بعد موت مصطفى كامل فخرج وهو لا يفكر في شيء غير التشهير بسعد والحملة عليه .

ولم ينتظر طويلاً حتى بدأ هذه الحملة المريبة التي لا تستند إلى شيء من الحقيقة ولا شيء من المروءة . ففي الوقت الذي كان سعد فيه يناضل دنلوب وأعوانه ونفوذ الاحتلال من ورائه لتحطيم القيود التي يقيد بها أيدي الوزراء المصريين كان الشيخ جاويز ينسى أدب الصحفي الشريف وما يقتضيه من تأييد هذه التجربة التي يتوقف عليها مصير الاستقلال ، ولا يبالي أن يفترى

الأكاذيب وهو عالم باقراؤها ، ويزعم أن وزير المعارف آله في يد الانجليز
يسخرونه التسخير الأعمى بلا معارضة منه ولا سؤال ، وبلغ من سخفه في
تلفيق المزاعم أنه زعم أن دنلوب كان يكتب الخطاب لسعد باللغة الانجليزية
وأنه هو — الشيخ جاويش — كان يندب مع غيره لترجمتها إلى العربية..
ثم يلقيها سعد باسمه وهو صاغر مغمض العينين . . . كأن هذه الترجمة لا تعينه
كما يعاب الالتقاء ، وكأنما خطيب الشرق الذي لم يشهد خصومه بمقدرة فائقة كما
شهدوا له بمقدرة الفصاحة ومضاء الحجة وقوة المعارضة كان في حاجة إلى
خطبة يكتبها له مستشار لم يكن يحسن الكلام .

ولما كان عاطف بركات ابناً لاخت سعد زغلول حاول الشيخ جاويش
أن يصرف هذا الاختيار إلى غرض واحد وهو إثارة القراية على الكفاءة .
وهو يعلم أن كفاءة عاطف قد نوهت به كثيراً قبل وزارة خاله ، ولو كان
سعد من أصحاب ذلك العدل الرخيص المزيف لظلم عاطفاً مخافة على سمعته
من أن يقال إنه ظالم . . . ولكن عدل الرجل كان أصح وأكبر من أن يتقي
التهمة السكاذبة بالجنائية على كفاءة عاملة . فاختر عاطفاً وأنصف باختياره
إنصافاً مضاعفاً . لأن مدرسة القضاء الشرعي قد صارت على يديه في طليعة
المدارس العليا لإدارة وتعليماً وعناية بالثقافة والأخلاق ، وكانت قدرة عاطف
على إحياء الملكات وغرس الاستقلال في الضمائر قدرة مشهودة لا يجادل
فيها معاند . ولو أن سعداً أسند نظارة المدرسة إلى الشيخ جاويش لفشلت
كما فشلت جميع أعماله في التعليم والسياسة ، ولا يستحق سعد الثناء من لسانه
وقلبه ، ولكنه كان يستحق الملام من جميع المنصفين .

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن طريق سعد وجاويش في الوطنية طريقان
لا تلتقيان ولا تتجاوزان . فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدي المصريين
لتكون مصر للبصريين ، أما جاويش فتونسي مشمول بالحماية الفرنسية لم

يزل يستمسك بها إلى يوم محاكمته في قضية « الكاملين » .. وهو من دعاة الخلافة العثمانية لا يريد لمصر إلا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع ، وقد كان من آماله في الحرب العظمى أن يتقلد فيها مشيخة الاسلام بعد فتحها على أيدي الجنود التركية . فشقي بدعوته هذه ذلك الرجل النبيل الكريم محمد فريد رئيس الحزب الوطني . فانه كان معه في الاستانة وكان يدعو إلى استقلال مصر ويتخذ له شعاراً « مصر للبصريين » . . . فكان لا يلقى من جاويز إلا المكيدة والسعاية والتآمر عليه مع ضباط « تركيا الفتاة » الذين يستكثرون على مصر أن يعترفوا لها بالاستقلال ، وينوون إدخالها في حوزة الدولة العثمانية ، بولاية الصدر الأعظم سعيد حليم . ولعلنا نتم سيرة الحملة بما انتهت اليه في أعقاب الحرب العظمى ، فقد وصل إلى مصر خلسة بوسيلة مربية . وكان وصوله إليها في إبان الحركة الانتخابية للحملة على سعد وأصحابه من جديد ، ثم اتجهت اليه شبهة في حادث الاعتداء على سعد لم تقم عليها الأدلة القاطعة فأخلي سبيله ، ثم شملت الرعاية فانتظم في خدمة الحكومة ، وقضى بقية أيامه موظفاً بوزارة المعارف كسائر الموظفين ، لا يمتاز بقدرة ولا بفضيلة استقلال . . . والمستور بعد ذلك من أحواله أكثر من المشهور .

خرج هذا الرجل من وظيفته بوزارة المعارف لينتقم لمطامعه ويقود حملة الصحافة على وتيرة واحدة من التشهير والتلفيق ، فاذا استطاع سعد أن يرر أمام ضميره تقييد كتابة كهذه الكتابة فهو لا يتعسف كثيراً ولا يحتاج إلى غواية المنصب ليهتدي إلى ذلك التبرير .

* * *

وليس من أخطاء سعد التي يهول بها خصومه بعد مسألة قانون المطبوعات إلا مسألة واحدة يذكرونها بين مساوئه الكبار وهي عندنا من أجل ما أثره

في الوزارة ، إن لم تكن أجملها كلها في حسن الأيثار وبراعة الحيلة . ونعني بها موقفه من مسألة قناة السويس ، وهذا تلخيص ذلك الموقف كما يعرفه ناقدوه ومحبذوه :

طلبت شركة قناة السويس الى الحكومة المصرية أن تمد لها أجل الامتياز أربعين سنة بعد مدته التي تنتهى في « ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ » على أن تقسم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة ، وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة مليونات من الجنيهات على أربعة أقساط تبتدي من سنة ١٩١٠ وتنتهي في سنة ١٩١٣ وتتجاوز الحكومة من أجل ذلك عن خمسة عشر في المائة من أرباحها ابتداء من الأجل الجديد .

فهذه الصفقة كانت خاسرة في رأي فريق كبير من الأمة ورايحة في رأي فريق آخر ، ولا زال أناس يعتقد برأيهم يعتقدون أن رفضها كان من الخطأ والتعجل ، لأنه من المحتمل أن تطلق الحرية لجميع السفن في عبور القناة بغير رسم ولا ضريبة ، بعد أمد غير بعيد .

فلما عُرِض هذا الطلب على الوزارة البطرسية احتاجت إلى من يدافع عنه أمام « الجمعية العمومية » فلم يجد بين أعضائها من هو أقدر من سعد على هذه المهمة ، فلم يقبل الدفاع عنه إلا على شرط تتعهد به الحكومة ، وهو تحويل الجمعية العمومية الرأي القاطع في هذه المسألة تجيزها إن شئت وترفضها إن شئت دون أن تخالفها الحكومة في قرارها ، فقبلت الوزارة شرطه ونظرت الجمعية العمومية في المسألة فقررت رفض الطلب ، ونفذ القرار ، ولم تجدد الشركة طلبها بعد ذلك :

فاذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الأخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة فهو في اعتقادنا ضرب من الفداء قلما ترتقي اليه همم الفدائيين ، لأن الفدائي يخسر الراحة والمصلحة ولا يخسر العطف وحسن الاحدثة ، فأما

أن يعرض نفسه للنفور والتشهير ليوء غيره بالعطف وحسن الأحذوة -
فذلك فءاء لا يطيقه إلا الأفءاء من عطاء الرجال .

ولهذا الشرط الذي اشترط سعد فضيلة أخرى في ميدان الحركة
الدستورية ، اءكان تخويل الجمعية العمومية رأياً قاطعاً في هذه المسألة الخطيرة
أول خطوة ثابتة في طريق الدستور الصحيح والرقابة القوية القومية ، فكان
من المتعذر بعد ذلك أن تنازع الأمة في استحقاق الدستور .

فاذا كان موقف سعد في مسألة القناة خطأ فهو خطأ لم تقع خسارته
على أحد غيره ، وأما المكسب كله فيها فقد كان من حظ الأمة وحظ
الجمعية العمومية .

الحركة الدستورية

بدأت الحركة الدستورية في مصر على عهد الخديو اسماعيل . وكان اسماعيل يشجعها ويحرض عليها ، لأنه كان في ضيق شديد من الرقابة الأوربية على خزانة الدولة بعد ما تورط فيه من الديون الكثيرة . فكان يرجو أن يستعيد لنفسه بعض السيطرة على الحكومة من طريق المجلس النيابي والوزارة الدستورية ، ثقة منه بأن المصريين يبغضون الرقابة الأجنبية ويساعدونه على تخليص البلاد من أوهاقها .

وتجددت الحركة الدستورية بعد الاحتلال البريطاني في أيام الخديو عباس الثاني ، وكان للخديو ضلع في هذه الحركة أيضاً . لأنه كان يشكو من رقابة اللورد كرومر وطغيان نفوذه في جميع أنحاء الحكومة . بحيث لم يترك له من الأمر الا الشكل الرسمي والعنوان الظاهر . فرحب بالحركة الدستورية وحض عليها لأنها تنقص من نفوذ كرومر ولا تنقص من نفوذه شيئاً يحرص على بقاءه . ولعله كان يرجو كما رجا اسماعيل من قبله أن تفك عنه بعض القيود وتهيء له أسباب المداخلة بين قوة الاحتلال وقوة الأمة .

وكان بعض أعوان الخديو عباس ظاهرين في هذه الحركة ، وقد أيقن الانجليز أن الخديو كان يوعز الى مصطفى كامل باشا صاحب اللواء والشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بانتقاد الاحتلال وكبار رجاله وشن الغارة على اللورد كرومر وأساليب حكمه . وسمع الانجليز كذلك أنه أعان مصطفى كاملاً بالمال لاصدار الصحف الأفرنجية ونشر الدعاية في البلدان الأوربية ، فحيل إليهم من الحركة الأولى والحركة الأخيرة أن المطالبة بالدستور في مصر ليست إلا مناروة خديوية ينساق اليها الشعب بغير شعور منه بالحاجة إلى النظام النيابي والرقابة على الحكومة ، وانهم اذا وافقوا عباساً على بعض

ميوله ورغباته قضوا على هذه الحركة وأمنوا انتشارها وامتدادها ولم يسمعوا للامة المصرية مطلباً بعد القضاء على البواغ التي تدفع بها الى المطالبة .

هذه الموافقة هي التي سموها يومئذ بسياسة الوفاق ، وهي التي لجأوا اليها بعد اقالة اللورد كرومر عسى أن تضعف الدعوة الوطنية ، أو تقسم الامة والأمير إلى معسكرين متنازعين بدلاً من معسكر واحد متفق في الوسيلة والغاية . فقوم سياسة الوفاق إذن هو توحيد قوى الحكومة وتشيت قوى الامة .

فارق اللورد كرومر دار الوكالة البريطانية في شهر مايو سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون غورست الذي شغل في مصر منصب المستشار الداخلي والمستشار المالي بعد أن اشتغل بوظائف الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٩٠ .

وكانت «فكرة» غورست عن دعوة مصر الوطنية هي فكرة الموظفين الانجليز المحليين . ومنهم فريق يغلون في محاربة الدعوات الوطنية جميعاً لأنهم يعتبرون المطالبة بالاستقلال والمطالبة بالدستور إفتيائاً على سلطانهم وعلى مصالحهم فضلاً عن سلطان الدولة البريطانية ومصالحها وينظرون إلى مطالب المصريين من وراء هذه الميول والأغراض فلا يرونها إلا مشوهة منحرفة ، ويعتقدون أن الشرق لا يستحق من أساليب الحكم إلا تلك الأساليب التي إصطلحوا على تسميتها بالأساليب الشرقية ، ويعنون بها المراوغة والتلفيق ... فجاء السير الدون غورست بهذه العقيدة وهو ينوي أن يستخدم «الأساليب الشرقية» في تهدئة الخديو وتهدئة الامة في وقت واحد .

على أن الحقيقة أن مطالبة المصريين أو فريق منهم بالدستور ليست بالمناورة الخفية ولا بالدعوة المصطنعة ، لأن المطالبين به قد طلبوه وهو معارض لأهواء الخديوين كما طلبوه وهو موافق لأهوائهم . فلم يكن الخديو توفيق موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعائه ، ولكن الحركة الدستورية في أيامه كانت على أشد ما عرفت به في تاريخها كله . ولم يكن الخديو عباس موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعائه بعد عزل اللورد كرومر وإعلان سياسته الوفاق . ولكن الحركة

الدستورية اشتدت ولم تخمد بعد إعلان هذه السياسة ، وبلغت العرائض المقدمة إلى الخديو بطلب الدستور أضعاف أضعاف ما تقدم منها في عهد السياسة الكرومرية .

ولم يكن سكن الحركة الدستورية في السنوات الأولى بعد الاحتلال دليلاً على أنها مزيفة أو قريية الزوال . لأنها لم تسكن إلا من أثر الصدمة الأولى التي خيبت الآمال وبلبلت الأفكار ونفثت فيها نوافث الشك والخيرة عقب الثورة العراقية . ثم استمرت على سكنها لأن المصريين قد انصرفوا إلى مطالبة الإنجليز بالجلاء في أوائل أيام الاحتلال ، فلم يروا ضرورة للتعجيل بطلب الدستور مع انتظار الجلاء في أمد قريب ... ومن أجل هذا تضاعفت الحركة الدستورية بعد سنة ١٩٠٤ التي حدث فيها الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا على التراضي والتعاون في المسألتين المصرية والمراكشية ، فقد وضحت عزيمته الإنجليز على البقاء الدائم وضوحاً مسجلاً بالوثائق الرسمية ، وكان هذا الاتفاق الذي قصدوا به إطفاء جذوة الحمية الوطنية وتخيب رجاء المصريين في مساعدة الدول الأوروبية باعثاً قوياً من بواعث النشاط واليقظة في عقيدة المصريين ، وبداية لاجتماع الآراء العامة على رأي واحد ، وتسديد الخطى إلى غاية واحدة قلنا أن السير الدون غورست جاء بعد كرومر لتهدئة الحركة الوطنية وتهدئة الخديو في وقت واحد ... فأما صنعه لتهدئة الحركة الدستورية فذاك إنه فكر في إصلاح المجالس المحلية ومجالس المديريات التي كانت مهملة إلى ذلك الحين . فوسع من حقوقها وأباحها بعض الرقابة على المديرين ، فلم تقنع الأمة بهذا القسط اليسير من المشاركة في الحكم . لأنها إنما طلبت الدستور في الحقيقة لتكبح به الاحتلال لا لتكبح به مديري الأقاليم .

واتفق فيما حول ذلك من الوقت أن طرأ حادثان خارجيان كان لهما أثر عظيم في أذكاء الحمية الوطنية والدعوة الدستورية : أولهما - وقد بدأ قبل مجيء غورست - هو حرب اليابان وانتصارها وهي دولة شرقية مجهولة على دولة غربية

كبيرة ، فتجددت بذلك آمال النهضة العامة في قلوب الأمم الشرقية كافة .
والحادث الثاني هو فوز الشعوب العثمانية بالدستور في يوليو من سنة ١٩٠٨ ،
أي بعد وصول السير الدون غورست إلى مصر بأشهر قليلة ، فقد أنال هذا
الدستور جميع الأمم العربية الأخرى التي كانت تابعة للدولة العثمانية حقوق
الانتخاب والانابة عنها في مجلس المبعوثين ، وبقيت مصر وهي في طليعة هذه
الأمم محرومة هذه الحقوق لغير سبب وجيه في نظرها ؛ فزادها ذلك يقيناً
بصواب رأيها وعسف الاحتلال البريطاني المعارض لها في طلبها .

أماما صنعه غورست لارضاء الخديو عباس الثاني فانه بدأ باطلاق يده رويداً
رويداً في أعماله الخاصة ثم في أعمال الحكومة ، فاستقالت وزارة مصطفى فهمي
باشا (١٩٠٩) البغيضة الى عباس وقامت بعدها الوزارة البطرسية ، وسمح
الانجليز له بترشيح بعض أنصاره للوزارة وهم محمد سعيد بك وأحمد
حشمت باشا وحسين رشدي باشا ، فكانت أول وزارة استطاع أن يدخل
فها مثل هذا العدد من الأنصار .

ثم قتل بطرس باشا في فبراير سنة ١٩١٠ فجر مقتله إلى جدال وشقاق بين
القبط والمسلمين . شغل بهما المصريون فيما بينهم برهة عن المطالبة بالدستور ،
ولم تذكره دار الوكالة البريطانية هذا الشقاق المحزن لأنه يجري مع ما قصدته
بسياسة الوفاق من تشييت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة . وكانما كانت
تنتظره من ترشيح بطرس باشا لرئاسة الوزارة ، فلما فاتها اغضاب المسلمين
بتعيينه كما كانت تؤمل لم يسؤها ان يتفاقم الخلاف المحذور بعد الاعتداء عليه ،
ولا سيما وقد لغطت أبواق الاحتلال على أثر قضية دنشواي بتهمة التعصب
الديني وسوغت بها قسوة الأحكام في تلك القضية . ثم شرعت في استغلال
التهمة لا دعاء حماية المسيحيين من أجاناب ومصريين .

ولم تمض فترة وجيزة على السير الدون غورست في دار الوكالة حتى ظهرت الحيرة على مشوراته التي كان يدونها في تقاريراته السنوية، فجعل يوصي بالرأي وينقضه ويهم بالعمل ولا يجتد في انجازه ، وعنده على كل حال أن الحركة الدستورية ان هي إلا نوبة عارضة في الطبقات العالية تعالج بالانتظار والمصابرة إلى أن تزول ، أما في الطبقات الجامعة فلا حاجة إلى علاجها بأكثر من الرقابة الساهرة وتقييد الخطابة والكتابة .

ثم مرض السير الدون غورست ومات ولم تكذب تنقضي عليه في دار الوكالة ثلاث سنوات .

فاخلفته حكومته « في سبتمبر سنة ١٩١١ » باللورد كتشنر صاحب الأمانة القديمة التي وقعت بينه وبين الخديو عباس واشتهرت باسم أزمة الحدود . فكان مجرد تعيينه مؤذناً بتغيير جديد في السياسة واعتراف من جانب الساسة الانجليز بخطتهم في فهم الحركة الوطنية أو بخطتهم في عزوها كلها إلى مقاصد الخديو السابق وتحريضاته ، فبعد ان كان الغرض من تعيين السير الدون غورست ان يسترضي الخديو بالنزول له عن بعض النفوذ واطلاق يده هوناً ما في أعماله وأعمال الحكومة أصبح الغرض الظاهر من تعيين اللورد كتشنر ان يعاد الخديو إلى حيزه المحدود ، وأن تجس المشكلة الوطنية من غير هذه الناحية .

رأى اللورد كتشنر أن الحركة الدستورية حركة جديدة صادقة لا مفر من الاكتراث لها وملاقاتها بما يرضيها أو يخفف من حدتها . فليست هي في الطبقات المسيرة نوبة عارضة لا حاجة في علاجها إلى أكثر من الصبر عليها وليست هي في الطبقات الفقيرة صيحة جوفاء خلواً من كل معنى ، فالقلق بين صغار الفلاحين موجود لا شك فيه ، وغاية ما في الأمر أنه قد يرد إلى أسباب الازمة الزراعية وقد يسهل تسكينه كثيراً أو قليلاً بتلطيف وقع

الآزمة عليهم وتأمينهم على أقواتهم ، ومن هنا نشأ قانون « خمسة الافدنة »
محرمًا الحجز على هذا المقدار من الأرض أو مادونه في ممداد الديون .
وفكر اللورد كتشنر في إرضاء طلاب الدستور بإنشاء هيئة نيابية جديدة
غير مجلس الشورى والجمعية العمومية . فصدر القانون النظامي بإنشاء الجمعية
التشريعية في أول يوليو سنة ١٩١٣ مشتملاً على حقوق أوسع من حقوق
المجلسين السابقين ، وإن كانت في جملتها أقرب إلى القشور منها إلى اللباب .

الوزير المصري

في المعاش !

في البلاد الدستورية يخرج الوزير من ديوان الحكم ويعود اليه مرات في مدى حياته السياسية . وقد يخرج منه ويعود اليه أكثر من مرة واحدة في السنة الواحدة ، تبعاً لاختلاف الآراء العامة واختلاف مواقف الأحزاب بين الصداقة والخصومة والتألب والتفرق ، في المناوشات البرلمانية . وقد يكون نفوذه وهو معارض أكبر من نفوذه وهو في ديوانه ، مقيد بقيود الوظيفة ، مطالب برعاية المراسم الوزارية . فإذا اعتزل المنصب فترة من الزمن لم يزل مرجواً مخشياً محسوباً له حسابه ، ولم يئأس منه أصدقاؤه أو يستخف أعداؤه بشأنه . لأنه يظل حيث كان قادراً على عمل متأهباً لعودة قريته إلى الحكم ، مرجحاً لهذا الجانب أو لذاك في مواقف الأمة ومواقف النواب .

أما الوزير في مصر قبل خمس وعشرين سنة فقد كان بين حالتين ليس بينها حالة وسطى . فهو إما وزير أو لا شيء . . . فإذا خرج من الحكم فلا رجاء فيه ولا ضرر منه . ولا أمل في عودته إلى الحكومة أو مشاركته في الحياة السياسية ، لأنه كان يرتقي الوزارة بعد أن يتقلب في وظائف الحكومة من أصغرها إلى أكبرها ويستغرق في خلال ذلك ما يستغرق من وقت لا يقل عن أربعين أو ثلاثين سنة . فمن معاون إلى مأمور إلى وكيل مديرية إلى مدير في الدرجة الثالثة فالثانية فالأولى . إلى وكيل وزارة أو وزير يبلغ من العمر الخامسة والخمسين أو الستين ؛ لا يطلب منه عمل ولا يعتمد عليه في سياسة عامة ، ولا سيما بعد أن أصبحت الوزارة رسماً معطلاً في أيام الاحتلال ، وانتقل العمل والسياسة كلها إلى أيدي المستشارين البريطان ، ومن ورأيهم دار الوكالة البريطانية .

يقضي الوزير ما يشاء له الحظ في منصبه ثم يخرج منه الى داره وهو شيخ قد جاوز الستين وخطا إلى السبعين . فاذا يصنع في الأيام المعدودات الباقيات له من الحياة ؟ أنه لو كان شاباً لما استطاع أن يعمل شيئاً لأنه لم يخلق ليكون من أصحاب الأعمال . فاذا كان في تلك الشيخوخة الفانية فهو من باب أولى لا يقوى على عمل ولا يفكر فيه ، ولا يبقى منه ما يرجوه راج أو يخافه خائف . ان هو الا خارج من سجل الأحياء في الحقيقة لا من سجل الحياة الوزارية وحسب ، فهما لفظان مترادفان .

ومن عادة النفس الانسانية أن تتخذ من الضرورة فضيلة كما يقولون . فالرجل الذي يعز عليه الخوض في الحياة العامة يعتبر الخوض في هذه الحياة مهانة لا تجمل بقدره ، ويعتبر العزوف عنها واجباً مفروضاً عليه . والوزير المصري المحال إلى المعاش أقرب الناس إلى الايمان بهذا الوهم والتعزي بهذه الخديعة ، لانه بلغ من المناصب والألقاب أرفعها فكل عمل بعد ذلك هو حط من قدره وابتذال لمقامه . ويزداد عزوفه عن العمل وجوباً في تلك الأيام التي غلبت فيها أبهة المنصب ولم تنتشر فيها الآداب الشعبية أو الديمقراطية . فلا جرم تصبح البطالة أدباً من آداب الوزراء المعزولين ، ويعود الاحتفاظ بالوقار على هذا النحو وهو هو العزاء الوحيد لمن قضى عليه منهم بالدخول في عالم الفناء !

من هذا نستطيع أن نعلم أن المجازفة بالاستقالة أمر ليس بالهين في عرف الوزراء المصريين قبل خمس وعشرين سنة ، ونستطيع أن نعلم مقدار الضربة التي ظن خصوم سعد أنهم أنزلوها به والنقمة التي صبوها عليه ، وهو كهل متين الأسر لم يبلغ من الشيخوخة ما يبلغه الوزراء الذين يروضون أنفسهم على أدب العزلة أو أدب البطالة الفانية .

نعم إنهم تعودوا من الرجل أن يضع قواعده لنفسه ولا يجري على قاعدة يقاد اليها برغمه . لكن ماذا عساه أن يصنع وهو مستهدف للعداء من

جانب الاحتلال ومن جانب الأمير؟ أيلجأ إلى الرأي العام ويستأنف ماضيه القديم من الحياة السياسية !

نعم ذلك كان أمراً محتملاً قبل خمس سنوات ، أو قبل أن تقع الجفوة ثم العداوة اللدود بين سعد والصحفيين الذين كانوا يسيطرون على الرأي العام في تلك الأيام . أما الآن وقد مضت على الصحافة الرائجة سنوات وهي لا تكتب عن سعد إلا ما يمثله للناس آلة من آلات الانجليز وعدواً من أعداء الحرية . فماذا بقي له عند الرأي العام ؟ وماذا بقي له من الرجاء إذا هو استأنف الحياة السياسية ؟

لم يبق إلا الفشل المحقق والتسليم بالقضاء والازواء في « النرفانا » الوقور التي لا تهرب للنازليين بها صولة ولا تخاف لهم رجعة إلى عالم الدنيا .. وعلى هذا أوعز خصومه إلى بعض أتباعهم ليحملوا عليه في الصحف ويلغطوا في المجالس ويفتروا الأكاذيب عن أسباب استقالته ، غير عابئين بحقيقة ولا واقفين عند محذور ، ومم يحدرون والرجل الذي يهاجمونه بعيد من القوة الحكومية ، بعيد من رضى الأقوياء في الحكومة !

هنا صدموا بأول صدمة لم يتعودوها من ساكني « النرفانا » المستباحي الذمار ! وأيقنوا أنهم أمام معزول لا يشبه المعزولين . فان الرجل الذي ساقوه إلى لحده السياسي كما زعموا ، قد خرج عليهم بكلمة وجيزة لا لاجاجة فيها . كلمة الواثق بقدرته على كبح خصومه حين يريد وكما يريد : إنكم ياهؤلاء تنسون الحقيقة كأنكم لا تعرفونها . فان كنتم تجهلونها وتسركم معرفتها فما أنا ذا على استعداد ! ! أنسكتون إذن ؟ أم تقولون الحقيقة ؟ أم نسوقكم إلى حيث تقال ! وما هو إلا أن أذاعت الصحف هذا النذير حتى سكت السليط وتراجع المقدم ، واشتد الایعاز في طلب السكوت كما اشتد الایعاز قبل ذلك في طلب الكلام .

ثم شاع في أندية القاهرة أن سعداً يتحدث إلى صحبه بالعودة إلى المحاماة فوَقعت هذه الاشاعة موقع الاستغراب عند كثيرين . أيمكن هذا ؟ وزير سابق ينزل من مقامه الرفيع إلى زحام المحاماة ليكسب هذه القضية ويخسر تلك ، ويتلقى أمراً من هذا القاضي وملاحظة من ذاك ؟ غريب هذا لأنه بدعة لم تعرف قط في الحياة المصرية إلى ذلك الحين ، ولكن العارفين بسعد لم يستغربوه لأنه عمل معقول لا تنهض عليه حجة . وكل أمر معقول فليس من طبيعة الرجل أن يدين فيه لحجر أو لا كراه . ولو لم يكن فيه إلا تحديه للحجر والا كراه لكفى بذلك مغرياً له بفعله وحافزاً له إلى الإقدام عليه . فليس بالبعيد إذن أن يضاف إلى مكاتب المحامين بانحاء القاهرة مكتب جديد للمحامي سعد زغلول . . . ومع أن المحاماة عمل لاسلطان له على سياسة الدولة فقد ظل خصومه الأقوياء يتربصون ويتوجسون ، لأن المحامي سعد زغلول قد يخطر له أن يشترك في قضية من القضايا السياسية التي تكشف عن بعض أسرار الحكومة في ساحة القضاء ، أو يشترك في قضية من قضايا الأموال المهضومة التي تحوم فيها الشبهات على بعض الكبراء . وهذا وذاك مما لا يتقبله خصوم سعد بارتياح .

والواقع أن سعداً قد تحدث إلى بعض خاصته بالعودة إلى المحاماة ، فوافقه أناس وخالفه آخرون ، واتفق اعتزاله للوزارة على مقربة من فصل الصيف الذي تقف فيه الأعمال وتتعلل فيه الجلسات ، فارجأ البت في استئناف المحاماة إلى ما بعد الاجازات الصيفية . ثم تجاوزت الأندية العليا بمحدث القانون النظامي الجديد وقرب صدوره ، وانعقاد الهيئة النيابية التي يرجى بها ارضاء المصريين وإعطاؤهم قسطاً من الحكومة الدستورية ، فلاحث له فرصة لا تُضيع ، وعلم لأول وهلة ما ينبغي له أن يصنع ، وأجمع النية على ترشيح نفسه للهيئة الجديدة كائناً ما كان نصيبها القانوني من الرقابة الدستورية ، لأنه لا يجهل ما يستطيع عمله بالنقد الصحيح والمحاسبة الدقيقة ، ولو لم يكن من حقه

القول الفاصل في أمر من الأمور .

وعلى ما في اشتغاله بالمحاماة من الغرابة يظهر أن ترشيح نفسه للنيابة في هيئة كهيئة الجمعية التشريعية كان أغرب في رأى خصومه وأبعد عندهم من الحساب والتخمين ، فلم ينتظروا منه - فيما نظن - أن يفكر في انتهاز هذا الطريق ، ولم ينتظروا على الأقل أن ينجح في الانتخاب أو يجمع حوله أنصاراً كثيرين من أعضاء الجمعية ان ينجح فيه . ويدعونا إلى ترجيح هذا الظن انهم لم يفكروا في تقديم الوكيل المعين للجمعية على الوكيل المنتخب بشيء من الحقوق والمزايا ، كأنهم لم يحملوا بوصول سعد الى منزلة الوكالة في الجمعية حتى يحتاطوا له هذا الاحتياط ، ولذلك فوجئوا بمسألة الوكيلين مفاجأة لم تقع منهم على استعداد . لأنها قد أخلفت عندهم على ما يظهر كل تقدير .

وعندنا أن القائمين على الحكومة المصرية في ذلك العهد لم يخطئوا التقدير من وجهة شعورهم الذي يشعرونه وطبيعتهم التي جبلوا عليها . وهي طبيعة لم تخلق لزعامة شعبية ولم تعود أن تستطلع مكان القوة التي يلبسها من نفوس الشعب كل زعيم مقطور على قيادة الجماهير . فهم مصيبون من ناحية التقدير « القانوني » إذا اعتقدوا أن هيئة كالجمعية التشريعية لن تتسع لهمة سعد ونشاطه في الحياة السياسية ، وأنه لا ينال بها شيئاً يستحق عناءه وهي على ما هي عليه من ضعف النفوذ وضيق الحدود . ولو كان واحد منهم في مكانه لما خطر له أنه يصنع كثيراً ولا قليلاً بترشيح نفسه لهذه الهيئة الصورية . فهو مصيب إذا استخف بها وبما يصنعه فيها ، ومصيب إذا أخرجها من حساباته ولم يعول عليها قط في تحقيق آرائه ومناجزة أعدائه . ولكنه يخطيء إذا استخف بما يصنعه رجل من طبيعة سعد زغلول ، في هيئة تمثل الشعب والى جانبها الرأي العام ، ولو لم يملك فيها غير حق الانتقاد .

فاللورد كنتشر أو الخديو عباس لا يستطيعان العمل بغير وزارة ، والوزارة لا تملك الاستقلال بالرأي في هذه الحالة لأنها لم يوث بها

لمخالفة الذين أوجدوها في الحكومة بل أي بها للطاعة ومجاراة الرغبات الصريحة أو المفهومة . ولكنها مع هذا لا تريد أن تقول للناس إتني آلة مسخرة تعمل مايملى عليها ولا تدري كيف تدافع عن أعمالها ، فإذا لم يكن في وسع الانتقاد المعقول المنظم أن يسقطها في وسعه أن يكشف عن دخيلاتها وعن تناقض ظاهرها وباطنها ، وأن يضعها كرهاً أو طوعاً في موضوع مخجل يحرمها كل هبة ويشل فيها كل حركة . والمعول في وضع الوزارة هذا الموضع العسير إنما هو على اليد التي تدير دفة المعارضة وتتصدى لأقامة الحجة من هنا وتفنيدها من هناك ، فإن يدًا تملك هذه القدرة لتملك زمام الموقف كله ولا يعز عليها إحراج الحكومة إحراجاً لا تنفعها فيه القوة المطلقة التي تسندها .

وقد قال الشيخ المنفلوطي فيما أذ كر لسعد يوماً من أيام جهاده في الجمعية التشريعية : « ما الذي تستفيده يامولاي من إجهاد نفسك في شئون قلنا تنال فيها الأغلبية في الجمعية ؟ فأجابه جواب الرجل الذي يعرف أين هو من عمله ويعرف السلاح الذي يشحذه في نضاله : « سواء لدي نجحت أم لم أنجح فاني لا أخطب في الجمعية التشريعية وحدها بل في الأمة جميعها ، ولا أخطب الحاضر وحده بل أخطب المستقبل أيضاً . »

فهو لم يدخل الجمعية التشريعية ليغلب فيها الوزارة بعدد الأصوات ومناورات الكثرة والقلة ، ولكن الوزارة برمتها لم يكن لها من النفوذ في سياسة البلد بمقدار ما كان لسعد النائب في الجمعية التشريعية ، بغير كثرة عدديه ، وبغير حق كان إلا حق الانتقاد والمناقشة .

قال اللورد جورج لويد في الجزء الأول من كتابه « مصر منذ كرومر » عند الكلام على كتشنر والخديو :

« لو أن كتشنر عاد من إنجلترا في خريف سنة ١٩١٤ مفوضاً في إنذار الخديو أو خلعه عند الضرورة لبقى عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التي خلقها هو بيديه . فقد كان زغلول في تلك الجمعية ومن ورائه صف أتباعه المتين -

قوة لامناص من حسيان حسابها ، لأنهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة إن لم يجعلوه مستحيلاً ، وكان المرجح جداً أن يتنهي المسرح بعد فترة غير طويلة لمعركة بين زغلول وكتشنر تكون المسبر الدقيق للمقدرة السياسية في كلا الرجلين ، ولم يكن من المحتمل أن يقع الوفاق بين رجلين من هذا الطراز.»

ذلك رأي اللورد لويد فيما طواه الغيب ، وكان في وسعه أن يقول إن المعركة بدأت فعلاً ، وأنها لم تكن لتنتهي إلا بتعجيل الدستور الصحيح وانتصار سعد في نضاله ، لأن الغاء الهيئات النيابية الغاء تاماً مشكلة قد يلجأ إليها اللورد كتشنر إذا اضطر إليها ، ولكنه لا يحسب نفسه منتصراً في هذه الحال ، ولا يزيد على أن يحول النضال إلى ميدان آخر ، لن ينهزم فيه سعد زغلول .

في ميدان الانتخاب

صدر القانون النظامي الذي انشئت بموجبه الجمعية التشريعية في أول يوليو سنة ١٩١٣ وجاء في مقدمته ما يأتي :

« لما كانت رغبتنا هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقاً للأفكار النيرة وكافلاً لحسن الإدارة ولصيانة الحرية الشخصية وضامناً لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائماً لهذه البلاد بنوع خاص،

« ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها الا بتعاقد جميع الطبقات تعاقدًا مبنياً على الولاء، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجاً يؤدي الى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والترويح بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعياً الى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية واسعادها ،

« ولما كانت بغيتنا حينئذ هي تعديل القانون النظامي تعديلاً يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقاً وأكثر انطباقاً على الحكمة وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية وإلى تحويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وإلى ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح وضع القوانين لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذي قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية ... فقد أمرنا بما هوأت الخالخ »

وتألفت هذه الهيئة كما جاء في المادة الثانية من قانونها النظامي : « من

أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبيين وأعضاء معينين . والنظار أعضاء قانونيون . وعدد الأعضاء المنتخبين ستة وستون عضواً ينتخب أحدهم وكيلاً بمعرفة الجمعية ويكون انتخاب الأعضاء بالكيفية وبالشروط المقررة في قانون الانتخاب . وعدد الأعضاء المعيّنين سبعة عشر عضواً أحدهم رئيس والثاني وكيل والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التي لم تنل نصيباً من الانتخاب »

وكانت الشروط المالية غالبية على جميع الشروط الأخرى في ترشيح الأعضاء . فكان مشروطاً في العضو بعد السن التي لا تقل عن خمس وثلاثين سنة أن يكون « قد دفع منذ سنتين مال أطيان سنوي قدره خمسون جنيهاً أو عوائد مبانٍ قدرها عشرون جنيهاً في السنة أو خمسة وثلاثون جنيهاً مال أطيان وعوائد مبانٍ معاً وينقص المال السنوي إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من جهات القطر » وينتخب هؤلاء الأعضاء مندوبون خمسونيون يشترط فيهم أن لا يقل عمرهم عن الثلاثين .

فوظيفة الجمعية لما تقدم محصورة في الاستشارة ، والنواب محصورون . في نطاق ضيق من أصحاب الثروة والوجاهة ، والناخبون محدودون بالسن . وبقيد الانتخاب من درجتين .

وكانت في مصر ثلاثة أحزاب سياسية عند انشاء الجمعية التشريعية : الحزب الوطني وهو يطلب الاستقلال في ظل السيادة العثمانية ليستعين بحقوقها الشرعية على محاربة الاحتلال الغاصب ، ومعظم أعضائه من الطلبة والشبان وخريجي المدارس العليا ، وقليل منهم من وجهاء الأقاليم المقربين إلى الحاشية الخديوية .

وحزب الأمة ويطلب الاستقلال التام ويغض السيادة التركية ، ومعظم أعضائه مغضوب عليهم من الخديو عباس الثاني ورجاله ، فكانوا من أجل ذلك على صلة بدار الوكالة البريطانية .

وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية، واسمه يدل على غرضه، وهو
مدارة الاحتلال والاكتفاء بطلب التدرج على مبادئ الحكم النيابي، وإنما
كان يداري الاحتلال لأنه حزب القصر المعروف باتمائه الى المراجع الخديوية،
فلا يجب أن يجهر بناوأة الانجليز ويعطيهم حجة مكشوفة تمكنهم من مقابلة
العداء بالعداء.

وكانت هذه الاحزاب سياسية ولكنها لم تكن برلمانية مستعدة للتشريع
في ميدان الانتخاب، لأن الاحزاب البرلمانية التي لها فروع ولجان ودعاة
ومرشحون لا توجد إلا بعد وجود البرلمان وطول العهد بالمنافسات النيابية،
وإنما كانت أحزاب مصر في تلك الفترة بمثابة اندية سياسية يجتمع
فيها بعض الأصدقاء والزعماء المتعارفين، ولا تتعدى حدود القاهرة
والعواصم الكبرى.

ومن أسباب عجز الأحزاب عن خوض معركة الانتخاب أنها كانت
قد ضعفت واضمحلت لأسباب عارضة أصابت كلاً منها على حدة، فالحزب
الوطني تفرق بعد موت مصطفى كامل وسجن محمد فريد وهجرته من البلاد،
وحزب الأمة لم يقو على الثبات بعد رحيل كرومر وتتابع الضربات عليه في
أيام سياسة الوفاق، وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية لم يكن شيئاً
مذكوراً من البداية، ولم يبق له أثر بعد وفاة رئيسه الشيخ علي يوسف
صاحب المؤيد.

ومن أصعب الأشياء على أحزاب سياسية كاحزاب مصر في تلك الفترة
أن تجمع لها مرشحين في كل دائرة تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من أعضاء
الجمعية التشريعية.

لهذا لم يتقدم أحد ببرنامج سياسي على أساس المنافسات الحزبية في تلك
الانتخابات.

ولم يكن سعد عضواً في حزب من تلك الأحزاب ، ولكن أنصاره
المعجبين به من المثقفين في كل حزب غير قليلين .

فنزل في ميدان الانتخاب مستقلاً عن جميع الأحزاب ، وجعل برنامجهم
موافقاً لما يطلب من الجمعية التي يرشح نفسه للنيابة فيها ، وخلاصته كما أفضى
به إلى بعض سائليه :

« إذا شاء أهل وطني أن ينتخبوني نائباً عنهم فاني أعاهدكم على أن
أقف نفسي على خدمتهم وقضاء مصلحتهم والسعي في تحقيق أمانيتهم وإزالة
شكاواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية :

(١) قرأت في الجرائد مقالات وفصولاً متعددة في انتقاد قوانين المحاكم
المصرية من جنائية ومدنية وغيرها ، وما فيها من وجوه النقص وما يشكو
المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التطويل في سير القضايا
وما شاكل ذلك ، فاذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني نائباً عنهم فأنا أعدكم بأن
أجد في خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التي يشكون منها وجمع
الشواهد وإيراد الأدلة والحجج التي أتوسل بها إلى إقناع زملائي في المجلس
حتى يؤيدوني فيما أقترحه على الحكومة من التعديل والتغيير لخير الأمة وإلى
إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله والعمل به حبا بخير الأمة
وزوال شكوى الاهالي .

(٢) إنني اختبرت أحوال المدارس والدرس والتدريس زماناً طويلاً
وعرفت حاجات الأمة الكثيرة إلى المعارف فاذا انتخبت عضواً في الجمعية
التشريعية فاني أعاهد الأمة على افراغ الجهد في توسيع نطاق التعليم حتى يعم
جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كإبناء الأغنياء .

(٣) إنني لأزال مقيماً على رأيي المعلوم في إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة
نجاحها وارتقائها في خدمة الأمة . فاذا شاء أبناء وطني أن ينتخبوني فأنا أعاهدكم
أنني أدرس هذه المسألة درساً دقيقاً وأجمع الأدلة والحجج التي تقنع زملائي

وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى.

(٤) أقرأ في الجرائد عبارات الشكوى الدائمة من سكان العاصمة ولا سيما سكان الشوارع الوطنية ، تارة من قلة النور و تارة من قلة الكس والرش و تارة من قلة التنظيم والرصف فإذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني لا أدخر وسعاً في عمل ما أستطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحل الحكومة على إزالة شكوى الأهالي من هذا القليل .

(٥) إذا انتخبت في الجمعية التشريعية فاني أجعل حاجات معظم الأهالي نصب عيني وخصوصاً حاجات المزارعين فأسعى في تسهيل وسائل الزراعة والري ومد السكك الحديدية والزراعة في البلاد وأدرس أسعار القطن درساً دقيقاً وأبذل جهدي في اتخاذ الوسائل التي تحمي بها مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طمعاً للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه إياه محوًكاً ومنسوجاً بالثمن الغالي .

وهذه بعض الأمور التي أسعى فيها لخدمة بلادي وقضاء مصلحة أهل وطني وأعد أني لا أدخر في القيام بواجب الخدمة واستخدام الوسائل التي يبيحها لي قانون الجمعية التشريعية لاقناع الحكومة بعمل ما أرى عمله واجباً لخير الأمة .



هذه هي خلاصة الوعود التي تقدم بها سعد إلى ناخبيه ولم يتجاوزها إلى غيرها من وعود لا يملك إنجازها نائب في هيئة كالجمعية التشريعية .

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات بمصر سمعت الخطب الانتخابية وتقرب المرشحون إلى الناخبين ببيان الخطط التي ينوون اتباعها ، وجرى الانتخاب على النظام الحديث بعد أن كان لا يجري إلا على المساومات والشفاعات ، والتوسل بمجاه الحاكم تارة وبجاه العvisية تارات .

وانه ليكفي في الغالب أن يشترك الرجل « غير العادي » في الشئون العادية لتخرج الأمور عن مجراها الذي ألفه الناس منها ، وتستقيم على مجرى جسد لم يألوه ولم يكونوا يبالغيه إلا في السنين الطوال . وكذلك كان اشتراك سعد في الانتخابات كافياً لاقتناع طائفة صالحة من نخبة المثقفين بدخولها والصبر على عيوبها مما كان يزهدهم فيها . فتقدم في ميدان المنافسة العلماء وكبار الكتاب والمحامين ، وقلها كان يطرقة في عهد مجلس الشورى والجمعية العمومية أحد غير أتباع الحكومة من جهلاء العمدة والوجهاء .

وقد رشح سعد نفسه في دائرتين من دوائر العاصمة لا عن دائرة واحدة : أي عن نصف المدينة ، فنجح في الدائرتين نجاحاً قاق كل تقدير . ونعتقد نحن أن الغرابة كان لها شأن كبير في هذا النجاح ، لأن نزول وزير سابق كسعد زغلول في ميدان الانتخاب على غير المهود كان مفاجأة غيرت كل حساب ، وكأنا كان ماضيه في الحركة الوطنية وفي المحاماة والقضاء والوزارة مدخراً لهذا اليوم ، فاستعاد قوته كلها من أثر هذه المفاجأة وهزم كل ما أعدوه له من الموانع والعراقيل : هزم دعاية التشهير به خمس سنوات ، وهزم المقاومة الخفية التي تألبت فيها مساعي اللورد كتشنر ومساعي الأمير ومساعي الوزارة القائمة ، وهزم المال وغواية الرشوة والرجاء ، وبلغ من حماسة الجماهير لانتخاب سعد أن الرجل الفقير من المندوبين كان ينتخبه وهو لا يعرفه ويرفض الجنيهاً التي يعرضها عليه المنافسون المعروفون لديه ثمناً لصوته ، في تلك السنوات العصيبة التي أفقرت فيها الأسواق ونضبت المكاسب ولم يسمع سعد برجل من هؤلاء المندوبين إلا بادر بالسؤال عنه وذهب إليه في رهط من أصحابه البارزين ليعرب له عن شكره ويثني على أمانته وشممه ، ويحييه بين أبناء الحي الذين يجتمعون حول هؤلاء الزوار ، ويتحدثون بهذه الزيارة للكبار والصغار ، فكان مسلكه في الحملة الانتخابية مسلك الزعيم الديمقراطي من جميع الوجوه .

وظهرت نتيجة الانتخابات فظهرت من اللحظة الأولى قوة الحكومة وقوة المعارضة : كان للوزارة كثرة ظاهرة في الجمعية لأن الوزراء من أعضائها فضلاً عن الأعضاء المعيّنين والأعضاء الذين لا يصطبغون بصبغة سياسية ولا يعرفون لهم واجباً غير مناصرة القوة حيث تكون . ومع هذا جرى الانتخاب للوكالة في الجلسة الأولى فانتخب سعداً خمسة وستون من الأعضاء ، وشد خمسة عشر عضواً تفرقت أصواتهم بين خمسة من المرشحين فزعيم المعارضة هنا له مكان في معسكر الحكومة نفسه لا تؤمن عقباة !

ولم تكن الجمعية مقسومة في مناصرة الحكومة أو معارضتها على حسب الآراء الحزبية المعروفة في المجالس النيابية ، وإنما كانت قسمين اثنين : أحدهما قسم أولئك النواب الذين يشايعون القوة حيث كانت وهم من الطراز القديم طراز الشروط المالية والمزايا المحلية ، والقسم الثاني - وهم القلة - من المتعلمين الذين دخلوا الجمعية بفكرة سياسية ، وفيهم أعضاء من الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح ، وقد وضع منذ اللحظة الأولى أنهم جميعاً حزب سعد في داخل الجمعية ، كما وضع من الجهة الأخرى أنه قد تبوأ مركز الزعامة القومية من يوم قيام تلك الهيئة النيابية . لأنه كان زعيماً « للفكرة السياسية » حيث وجدت ، أو كان زعيماً لكل من ناب عن الأمة وله رأي سياسي مستقل بآبائه . . . فهذه المثابة نستطيع أن نصف الرجل الذي لا يؤيده أكثر من ثلث النواب بأنه كان مع هذا زعيماً للأمة بأسرها ، لأنه كان ولا شك خليقاً أن ينال تأييد الكثرة الغالبة لو لوحظت الفكرة السياسية في شروط الانتخاب ، ونستطيع أن نقول إن مستقبل الحركة الوطنية قد تقرر في ميدان الانتخاب ذلك العام ، على قلة ما توقعه الناس من خطره في تلك الأيام .

الجمعية التشريعية

في خمسة أشهر

انعقدت الجمعية التشريعية من الثاني والعشرين في يناير سنة ١٩١٤ إلى السابع عشر في يونيو من السنة بعينها - أي زهاء خمسة أشهر .

وقد نظرت خلالها في أعمال شتى انصرفت أول الأمر - ضرورة - إلى تنظيم لجانها ومناقشتها ، والتفاهم على قواعد المعاملة بين بعض الاعضاء وبعض من جهة ، وبين الاعضاء والحكومة من جهة أخرى .

ثم نظرت في قوانين مختلفة عن شركات التعاون الزراعية وردم المستنقعات وقانون خمسة الافدنة وإصلاح الامتحانات وتعديل بعض الأحكام القانونية وإنشاء مدرسة عالية للحاسبة والتجارية وغير ذلك من الأعمال العادية ، وكان لسعد وحزبه رأي نافع في جميع هذه الأعمال ، أخذت الحكومة ببعضه ، ورفضت ما رفضته وهي عاجزة عن تعليل رفضه .

وتحقق من جميع المناقشات أن الرأي الراجح في جميع المسائل كان رأي الطائفة المتعلبة لا رأي النواب الذين انتخبوا لمزاياهم المحلية وكفاءتهم المالية . حتى في مسائل الزرع والتجارة ومصالح الثروة التي يظن أنهم أبناء بجدتها وأصحاب القول فيها ، والتي يتعلل بها واضعو الدساتير الضيقة لكثارتها من القيود والشروط واقامة السدود المعتسفة في وجوه المتعلمين والاذكياء . وكل ما تحقق من فائدة هؤلاء الاعضاء أنهم كانوا مفيدون للوزارة في تأييدها بالحق وبالباطل كلما احتاجت الى تأييد ، حتى حين تحتاج إلى هذا التأييد في زيادة حقوقها ونقص حقوقهم وحقوق الجمعية ، فأما في مسائل الإصلاح التي تعنيهم خاصة فقلما سمعت لهم فيها آراء مفيدة أو مقترحات

سديدة ، وإنما كانوا يتركونها للتعللين ينتقون فيها ويرمون وينتظرون
هم ما يكون من رأي الحكومة فيتبعونه مغمضين .

لهذا انحصر زمام المناقشات كلها في يد سعد لأنه زعيم الطائفة المتعلبة ،
وهو في الوقت نفسه مبجل مرعي المكانة بين الآخرين .

ولسنا نقصد هنا أن نستقصي آراء سعد في جميع المناقشات والمساجلات
التي دارت بينه وبين الأعضاء أو بينه وبين الحكومة فلا ضرورة
لهذا فيما نحن بصده ، وإنما نجتزئ بالمهم من مواقفه ومناقشاته من الوجهة
السياسية أو البرلمانية ، وأهمها فيما نعتقد اصراره على عرض ميزانية الأوقاف
على الجمعية ، ومطالبته بحماية الشركات التعاونية من استبداد الحكومة ،
وتجريحه القاتل لقانون الخمسة الافدنة الذي كان اللورد كتشنر يعتز به
ويحسبه من حسناته على الفلاح وجهوده الموفقة في الإصلاح ، وأهم هذه
المواقف جميعاً من الوجهة البرلمانية موقفه في مسألة الوكيلين ، لأنه
الموقف الذي حفظ للجمعية حقها في وجه الحكومة ، وهي تملك الكثرة الغالبة
بغير نزاع .

استطاع في مسألة ميزانية الأوقاف أن يحصل من رئيس الوزارة
« حسين رشدي باشا » على وعد صريح « بأن يكون السير في نظرها مطابقاً
للسير في بحث ميزانية الحكومة » وهي رقابة طارئة كان الخديو عباس الثاني
يأبأها كل الإباء ، لاعتقاده أنه صاحب الحق المطلق فيما يرجع إلى الأوقاف
الإهلية والخيرية على السواء .

أما شركات التعاون فكان سعد باشا يقترح أن يحال النظر في حلها إلى
القضاء ولا يكتفى فيه برأي مجلس الوزراء . وحجته في ذلك أن التحقيق
« الإداري » خلو من الضمان اللازم لحماية هذه الشركات التي ترتبط بها
الاموال والمصالح العامة ، وأن تهديد الشركة بالحل لا يشجع أصحاب
الاموال على معاملتها بل يدعوهم إلى الحذر منها والشك في دوامها . فلم ينجح

فما أقترح لأنه لم يظفر بتأييد الكثرة من نواب « الفلاحين » ٠٠١ . وانتهت المناقشة بإضافة قيد إلى الأمور السياسية التي تميز حل الشركة ، فاشترط فيها أن تكون أمورا سياسية « من شأنها الاخلال بالأمن العام » .

أما قانون « خمسة الأفدنة » العزيز على اللورد كتشنر فقد جرحه سعد تجريحا قاتلا جعله من أبغض القوانين إلى الفلاحين الذين يسترضيهم به اللورد كتشنر ويظنه خدمة قيمة لصغارهم وحماية واقية لأرزاقهم . فقد أظهر سعد أن هذا القانون قد أضر بالفلاح الصغير بعد أن سلبه ثقة المقرضين . وإن المصلحة كل المصلحة فيه للمصارف الأجنبية دون الفلاحين المصريين سواء منهم الصغار والكبار . فالقانون يحرم الحجز على من يملك خمسة أفدنة أو مادونها ولكنه لا يحرم الحجز على الثروة الأرضية كلها إذا كانت فوق هذا المقدار . فنتيجة ذلك أن المصارف الأجنبية ضمنت ديونها كلها لأنها إنما تقرض كبار الفلاحين ولا تقرض الصغار الفقراء . أما هؤلاء الصغار الفقراء فالأغلب فيهم أنهم يستدينون من المصريين ولا يستدينون من أفراد الأجانب أو المصارف الأجنبية ، فاذا استوفى الدائن الأجنبي حقه فهو يحجز على كل ما يملكه الفلاح الكبير بغير استثناء ولا يترك له خمسة أفدنة ولا مادون ذلك ، وإذا استوفى الدائن المصري حقه حال القانون دون استنتاجه بتمامه ، وأصبح الدائن في حذر من أقراض من لا يكون نصاب السداد . فليس في القانون نفع للغني الذي يؤدي كل ملهم عليه ، ولا للفقير الذي عجز من جرائه عن الاستدانة لتصرف شئونه .

أما موقف سعد في مسألة الوكيلين فقد كان أول مواقفه وأهمها من الوجهة البرلمانية في الجمعية التشريعية ، لأنه الموقف الذي وزن قوة الحكومة بقوة المعارضة ، وحذر الحكومة من التهاون بالمعارضة ، وإن كانت لا تضمن في الجمعية إلا ثلث الاعضاء أو ما يزيد على الثلث بقليل .

فالظاهر كما أسلفنا أن الذين وضعوا القانون النظامي لم ينتظروا من رجل

كسعد ان يرشح نفسه للنيابة في مجلس ضئيل كالجمعية التشريعية ، ولم ينتظروا — من ثم — أن يجيئهم فيها وكيلاً منتخباً بمثل ذلك التفوق الذي يقارب الاجماع . فلما وقع ما لم ينتظروا اشفقوا أن يجلس مجلس الرئاسة عند غياب الرئيس المعين من الحكومة ولو جلسات قليلة . فاعزت الوزارة إلى أحد أنصارها أن يقترح - أثناء المناقشة في اللائحة الداخلية - البحث فيمن يتولى الرئاسة من الوكيلين إذا حضراً معاً عند غيبة الرئيس ، فأضيف ذلك الاقتراح إلى جدول الأعمال فجأة على غير الطريقة المتبعة في كتابة الجدول ، وقام رئيس الوزراء فقال : إن الحكومة تصرح بأن الرئاسة تكون حينئذ للوكيل المعين ، وتعتبر ذلك التصريح تفسيراً للقانون .

فاعترض سعد على إثبات الاقتراح بتلك الصيغة ، وسجبه صاحبه بعد أن صرحت الحكومة بما أرادته من اقتراحه .

وانتظر سعد حتى تم سحب الاقتراح ثم عقب على ذلك بقوله : « الآن وقد سحب الاقتراح أريد أن أعرف ما هي صفة كلام صاحب العطفة رئيس مجلس النظار ، أهو اقتراح أم ماذا ؟ وبعد أن أعرف هذه الصفة أحفظ لنفسي الحق في الكلام » .

فبنى رئيس النظار أولاً عليه بالاقتراح قبل تقديمه ، ثم قال : « أما من جهة الوكيلين فكلما نصريح برأي الحكومة ، إذ من الضروري وجود مادة في اللائحة الداخلية تبين من يكون له الرئاسة في غياب الرئيس . وبصرف النظر عن الأشخاص فالمسألة مسألة تفسير للقانون ، وروح القانون تدل على أن الرئاسة لو كـل الحكومة كما كان يحصل من ثلاثين سنة إلى الآن في مجلس الشورى . ولائحة مجلس شورى القوانين صريحة في ذلك . فان لم تجبوا وضع مادة في اللائحة بهذا الخصوص فليكن في علم الجمعية أن الحكومة متمسكة بذلك . وستنفذه قانوناً » .

فكان هذا البيان أو هذا الانذار في الحقيقة صدمة صريحة للجمعية

لاموجب لها ، ولم يكن على الحكومة ضير من تحاشيها ، ولسكنها تدل على « شعور الاعتزاز » الذي كانت تجري عليه الحكومة في مواجهة النواب ، وربما كان من المفيد في الدلالة على ذلك الشعور أن نذكر هنا أن عضواً من الأعضاء ناقش بعض الوزراء ، فعد الوزير اجترأه على مناقشته « وقاحة » وصاح بذلك في هيئة الجمعية ... وهو لا يحسب انه يخالف العرف أو يخرج عن حدوده الآن النيابة كانت من ضعف الشأن بالمنزلة التي تسول للوزير ذلك الترفع الشاخص وتلك اللهجة النابية .

فلما أدلى رئيس النظار ببيانه السابق قال سعد : « لقد سألت صاحب العطوفة رئيس النظار عن الصفة التي قدم بها كلامه : أبصفة اقتراح أم بصفة أخرى ؟ ففهمنا الآن أنه ليس باقتراح لأن عطوفته قال ان كلامه تصريح من الحكومة . ونحن لا نعهد أن الحكومة تلزمنا بتصريح منها ، وإنما يلزمنا القانون لا تصريحاتها . وإنما تكون لتصريحات الحكومة قيمة عندنا إذا تنازلت بها عن حق من حقوقها كما حصل بشأن المادة السادسة عشرة من القانون النظامي ، ولكنها لا تملك أن تسلب بتصريحاتها حقاً من حقوق الجمعية قضى به القانون ، وإذا أرادت شيئاً من ذلك فيجب أن تتبع الطرق القانونية بشأنه فتعدل في القانون كما تشاء ، وليس لي صاحب العطوفة أن أقول عن هذا التصريح انه لا قيمة له هنا ، وان عطوفته يتناقض في كلامه ، فقد قال انه يفسر القانون ثم عاد وطلب أن نضع نصاً في اللائحة الداخلية . مع أن اللائحة ليس موضوعها تفسير القانون النظامي بل هي لتنظيم الاحكام التي وردت فيه مطلقة . أما تفسير القانون النظامي فلا يرجع للحكومة وحدها بل لمحكمة منظمة بمقتضى القانون .

« ويقول عطوفة الرئيس : إن كنتم لا تضعون هذا النص فالحكومة تنفذه . فبأي كيفية ياترى تجري ؟ أبالقوة ؟ لقد أنكرها عطوفة الرئيس وقال لا نريد أن نلتجئ إلى القوة . إذن إلى أي شيء تريد أن تلجئ . يعطوفة

الرئيس ! نحن لا نسلم لك هذا الحق أبداً ولنا محكمة أعلى منا ومنكم تفصل في شأننا إن قام بيننا نزاع في تفسير القانون.

على أن المسألة ليست مسألة تفسير . فقد ترك هذا الحق للبيئات النيابية فمجلس الشورى قال ان الرئاسة للوكيل المعين ، والجمعية العمومية قالت ان هذا الحق لأقدم الوكيلين ولم تعترض الحكومة على ذلك مع أنها كانت جزءاً متمماً للجمعية العمومية ، بل اشتركت في المداولات وقبلت أن يكون الوكيل المنتخب رئيساً للجلسة إذا كان أقدم الوكيلين . ولكنها تأتي لنا اليوم بتفسير جديد فيجب على الجمعية أن تقول اني أنهم اختياري ولا أثق به مطلقاً بل أثق بمن تعينه الحكومة ، وهذا ما تريد الحكومة منكم .»

ثم قال : « وأرى أنه لا محل مطلقاً لأن ننظر في هذه المسألة الآن لأنها كما بينت لكم ليس لها فائدة عملية ، أما فيما يخص بسؤال الشيخ الدمرداش عمن يرأس الجلسة في غياب الرئيس فأقول اني اقبل - شخصياً - ان يرأسها سعادة عدلي يكن باشا . وهذا من شخصي لشخص عدلي باشا لا بصفة حق من حقوق الحكومة . بل هو علامة على الاتفاق بيني وبين زميلي وراحة الحاضرة الشيخ الدمرداش ولضمير الحكومة .»

انتهت المناقشة على هذا الحل في موضوع الوكيلين بجلسة ذلك اليوم « ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ » . وقال ناظر الحقانية : « يظهر ان الافكار الآن غير متجهة الى النظر في هذه المسئلة إلى ان تأتي مناسبة للبحث فيها عند غياب الرئيس ، حيث يضطر في هذه الحالة الى تفسير المادة ، ومادام الأمر كذلك فلا داعي للكلام في هذا الموضوع الآن .»

ثم تقرر العمل باللائحة الداخلية من ذلك اليوم .
ولكن الحكومة كانت على ما ظهر بعد ذلك مدفوعة إلى تقرير نص يقضي بإبعاد سعد من كرسي الرئاسة ، وكان اللورد كتشنر هو الموعز بذلك من غير شك ، لأن العضو صاحب الاقتراح الأول - وهو ابراهيم راجي بك

كان من ضباط الجيش المحليين إلى المعاش الذين اشتهروا بالتشجيع للانجليز والورد كتشنر خاصة ، لأنه ترقى في عهد قيادته للجيش المصري ، وهو الذي قال في الجمعية معتزاً بقوة الاحتلال : « إذا كانت الحكومة من حديد فالاحتلال من فولاذ » وكان تعيينه في الجمعية بوصاية من الوكالة البريطانية ، وكذلك كان الشيخ الدمرداش زميله في المناقشة مشهوراً بالزعة الانجليزية ، والتردد على الوكالة البريطانية حتى كان يحسب نفسه رجلاً من رجالها ، ويتقدم معهم لاستقبال المدعويين اليها .

ويؤكد لنا ان الايعاز انما صدر من جانب اللورد كتشنر ان الوزارة قنعت في الجلسة بما انتهت إليه المناقشة كما رآها القراء ، بل قنعت به في اللجنة التي تألفت لوضع اللائحة الداخلية قبل عرضها ، ولكنها عادت الى المسألة بعد الجلسة بثلاثة أسابيع ، فدفعت بعض أنصارها الى تقديم اقتراح موقع عليه من كثرة الجمعية ، يرمون به إلى تسجيل النصر المطلوب .

لجأت الوزارة الى توقيع الاقتراح من كثرة الجمعية لتبطل فيه كل مناقشة فيما وهمت ، وكأنها كانت مضطرة أشد الاضطرار الى اثبات سيطرتها على الجمعية ، أو نفي تهمة العجز عنها . وكأنها تشعر بأن بقاءها معلق على ما يكون من نتيجة الصراع بينها وبين المعارضة في مسألة الوكيلين ، ولاشك أنها عرفت اهتمام اللورد كتشنر بنتيجة هذا الصراع لأنه لم يكن يخفيه في أحاديثه مع الذين كانوا يلقونه في تلك الفترة ، حتى بلغ من ذلك انه قال لعديلي يكن باشا : إننا لانراك تتقدم لمعونة الوزارة في الحملات التي يشنها سعد باشا عليها . . . فقال له عديلي باشا : « إنني لم أعود ان أكون تبعاً للوزارة . »

وكيفما كان الأمر فقد تصرفت الوزارة في المسألة تصرف من يريد النجاح في امتحان خطير ولو بنقل الأجوبة كما يقولون بلغة المدارس . فعولت على أن تقهر المعارضة في مسألة الوكيلين قهراً يصح أن يسمى مادياً أو آلياً لأنه لا يدع مجالاً للمناقشة والافتناع بالرأي من الجانبين ، فتقدم بالاقتراح

ثمانية وثلاثون . وهم عدد كاف لتأييده ، واغتنموا أول فرصة لاثارة الضوضاء على المعارضين ، ثم أسرعوا الى اقفال باب المناقشة ، ثم الاقتراح على الاستعجال في نظر الاقتراح ، وسلكوا من بداية الأمر مسلك من يمضي الى غاية مرسومة ، فلا يكلف نفسه يائناً ولا يصغى الى بيان .

أحس سعد بالمنورة من اللحظة الاولى ، فتوسل بالوسائل القانونية للاعتراض على شكل الاقتراح ، وقال أولاً إن ادراجه في الجدول على الصفة التي هو بها غير مقبول شكلاً « لأنه مذكور به اقتراح من ٣٨ عضواً من غير ذكر الاسماء » فهذا ليس باقتراح .

فما شرع في كلامه حتى بدأت المقاطعة المنظمة ...

وصاح صائح من الأعضاء : إن الاسماء موجودة ، وقال منصور يوسف باشا — وهو من أعضاء الاسكندرية المعروفين بالاتصال الوثيق بمحمد سعيد باشا رئيس الوزارة الى ذلك الحين : « أنا وسعادة خالد لطفي باشا حضرنا وقدمنا الاقتراح لسعادة الرئيس . »

فطلب سعد حفظ النظام وقال : « ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون ، وحكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء . »

« أقول ان ادراج الاقتراح في جدول الأعمال باطل شكلاً لأنه أدرج بغير ذكر اسماء مقدميه . فنحن لا نعرف إلى الآن قانوناً من هم أو تلك الأعضاء الذين قدموه ، والقانون يقضي والمبايدي تقضي كذلك بأن الاقتراح يدرج في الجدول بأسماء مقدميه . فان سلّمنا جدلاً بأن الاقتراح ليس مرفوضاً شكلاً ، وانه مقبول ، فلا نسلم مطلقاً بتقديم هذا الاقتراح على مشروع اعادة النظر الذي بدأت المناقشة فيه ، ولو سلّمنا جدلاً - أيضاً - أن يقدم الاقتراح في جدول الأعمال فلا نسلم مطلقاً بأن يكون نظره مستعجلاً . »

ثم ناشد الأعضاء قائلاً : « لماذا يخشى إخواننا التأخير إن كانوا على حق

فما قدموا ؟ الحق حق اليوم وغداً وبعد غد ، وهم إن كانوا ثابتين في أنفسهم غير متزلزلة قلوبهم لا يخشون شيئاً فلماذا يطلبون الاستعجال في نظر هذا الموضوع ويظهرون بمظهر لا يرضي كل محب لهم وكل محب لبلاده ؟ »
ثم تجدد اللغط وتكلم بعض الأعضاء ، وطلب الحكوميون اقفال باب المناقشة ، وقال سعد « إن سعادة الرئيس له الحق — إذا رأى أن المناقشة وقيت — أن يعرض ذلك على الهيئة ، ولثلاثة من الأعضاء أن يعارضوا في استيفاء المناقشة ، وأنا أحدهم »

غير أن المناقشة أقلت بعد أن تكلم بعض الأعضاء كلاماً لا يغني في الموضوع . ثم معرض على الهيئة أخذ الرأي في الاستعجال ، وكان لابد من الموافقة عليه بهذا الأسلوب ، وبهذا تفتح في الجمعية سنة مشدومة تبطل الغرض من اجتماعها وتعري الحكومة باهمال وجودها ، والاكتفاء بتدبير أمثال هذه المناورات كلما رغبت في أمر تصر على تنفيذه .

وهذا سلاح لامناص للمعارضة من كسره أو تنبيه الحكومة إلى خطر استخدامه ، أو تنبيهها على الأقل إلى إمكان مقاومته وأنه لا يصلح للنزلة في كل حال ولا يمنع المعارضة أن تفلح وتكف من غربه في بعض الأحوال ، وإلا أصبحت الحكومة هي الجمعية ، وأصبحت الجمعية هي الحكومة ، بلا اكتراث لما يقال .

وسرعان ما ألقى سعد نظرة على الأعضاء الحاضرين فرأى أن عددهم لا يكفي لاثام الجمعية قانوناً إذا انسحب المعارضون ، فلم يتردد في اغتنام هذه الفرصة لحماية الجمعية من خطر التماذي في تلك المناورات ، ولإكراه الحكومة على التزام سبيل المناقشة والاقناع في تأييد المقترحات والمطالب ، بدلاً من أن تعول على الكثرة التي لا فضل لها فيها ، وتستنم إلى ذلك الأسلوب المادي أو الآلي . وتسترسل فيه ولا ريب إذا جربت نجاحه بغير كلفة ولا حرج

فانسحب سعد وانسحب معه المعارضون وعدتهم ثمانية وعشرون ، وفوجئت الوزارة بهذه الحركة لأنها كانت تظن الخطة التي اعتمدت عليها حين لجأت إلى تعبئة الكثرة على تلك الصورة خطة لا تقاوم . فلم تدر ما تصنع ، وحاولت أن تتم العزذ بالتوسل إلى هذا والتشبث بذلك فلم يجد ذلك نفعاً . وبطل إنعقاد الهيئة في ذلك اليوم فأرجئت إلى الغد ... وكان هذا الأرجاء أشبه بنهاية الدورة بين متصارعين دخل أحدهما إلى الحلقة بكل ما عنده من عدد الصراع وحيلة ، ولكنه أدرك في اللحظة الأخيرة أنه نسي حيلة واحدة يعتمدها خصمه فتمحو كل ما عنده من عدة وحيلة ، وأنه عول فوق ما ينبغي على أساليب القوة البدنية . وفاته أن في المصارعة أسلوباً لا يجدي فيه القوة مع رشاقة الحركة ١

أحسن المعارضون من الوجهة النظامية ومن الوجهة القومية بانسحابهم في ذلك اليوم .

لأن الجمعية لم يكن لها متسع من السلطات غير حرية المناقشة وإعلان الحججة ، فإذا حيل بينها وبين ذلك بتعبئة الكثرة في الاقتراح ، ثم تعبئتها في المقاطعة ثم تعبئتها في إقفال باب المناقشة ، ثم تعبئتها في جمع الأصوات ، فقد أصبح نظام الهيئة لغواً لا يتكفل بشيء غير الإذعان الأعلى لإرادة الحكومة وما يمكن وراء الحكومة من سيطرة الاحتلال ، وأصبح قانون الهيئة خلواً من معنى القانون ، لأنه قوة مادية لا تقول شيئاً ولا تصنع إلى سبب مقول .

وأحسن المعارضون من الوجهة القومية لأن المعارضة كانت هي المنفذ الوحيد الذي نفذت منه إرادة الأمة إلى هذه الهيئة النيابية ، بعد أن تخطت إليها السدود الكثيرة من شروط الترشيح والانتخاب . فكل ما يثبت وجود المعارضة ويصون حقها هو في الواقع إثبات لوجود الأمة وصيانة لحقها جهد ما تستطيع .

* *

ثم عاد المعارضون في الجلسة التالية لأنهم قصدوا القاء ذلك الدرس ولم يقصدوا تعطيل الجمعية أو منع القرار الذي تقدم به الاقتراح ، وقال سعد في مستهل الجلسة بعد أن تكلم بعض الأعضاء : « أردنا أن توضع في الاقتراح جميع المسائل التي دارت المناقشة فيها فحصل إباء ذلك علينا فأبنا أن هذه طريقة غير قانونية وانسحبنا ، ولنا الحق في ذلك .

« نحن نحترم الأغلبية وقراراتها ولا نقول في ذلك شيئاً . بل هذا هو أساس الهياآت النيابية ، ونحن لا قوة لنا إلا بالحق وباحترام القانون .

« ولكن كل أمر يخل بحرية آرائنا وكل أمر يكون مخالفاً للقانون في كيفية أخذ الآراء لا تقبله مهما كان مصدره عالياً ومهما كان الأمر فيه .

« نحن انسحبنا لمخالفة القانون . أما الآن فانا نخضع للقانون في أخذ الآراء على حسب الترتيب الطبيعي الذي طلبناه . وهو الذي أشار إليه سعادة الرئيس ، ولذلك لاجل اليوم للمناقشة في شيء انتهت المناقشة فيه بالأمس .» وعلى هذا سارت الجمعية في أعمالها على نظام مقبول وحدود مرعية بين الطرفين ، بقية الأيام المقدورة لها في عالم البقاء .

ولم يعسر على سعد — مع هذا الانقسام الحاسم بين الحكوميين والمعارضين — أن يجمع الكثرة حوله في مسائل شتى تناولتها الجمعية بالبحث واشتد عليها الخلاف بين الأعضاء ، لأنه كان يعارض بالحجة ويوافق بالحجة ، فلا يحجم عن تأييد الحكومة في مواد القوانين التي تعرضها إذا بدا له وجه الحق في تأييدها ، ولو جاء الاعتراض عليها من أقرب أنصاره ، ولا يحجم عن نقد الرأي ولو كان أصحابه من أعضاء المعارضة ، فتعود النواب أن يتخذوا من قوله في مواطن الخلاف قسطاً للسداد والتزهد عن الهوى ، وآل إليه الفصل في المواقف المعضلة الملتبسة ، فاجتمع له من الوجهة الرسمية نفوذ أدنى لا يقل عن نفوذه من الوجهة القومية .

ومن الطرائف المستملحة أن نورد هنا ما كانوا يتحدثون به في الجمعية يومئذ عن زعامة سعد وما كان سعد يرد به على تلك الأحاديث قبل خمس سنوات من ولايته الزعامة القومية باجماع النواب والأمة . فقد قال بعض الأعضاء المشايخين للوزارة أثناء البحث في شركات التعاون : « إنما يريد واحد منا أن يتولى زعامة مجموع ... » واستطرد إلى كلام ينم على غرضه . فكان جواب سعد عليه : « يا حضرة العضو المحترم . إنها فكرة يسهل على اللسان - مع الأسف ترددها - وقد تطوف ببعض الأذهان ، ولكني أقر لك أنها فكرة غير صحيحة وإني بعيد كل البعد عنها ، وها أنا موجود معك ومع غيرك في هذه الجمعية منذ زمن طويل ، فقل لي متى رجوتك مرة أن تنضم إلى رأيي ، ومتى حاولت التأثير عليك لأجعلك تحت زعامتي ؟ إنك إن شئت أن تعرف حقيقتي فاعلم أنني رجل قد وضعت تحت تصرف أممي عقلي واختياري وبياني ، فإن استفادت الأمة من عملي فذاك ما يجعلني سعيداً . وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسي فأنا أقوم به لأريح ضميري . أما الذي يسرني ويشرفني فهو أن أكون خادماً لكم لا زعيماً »

وكان هذا الأسلوب أسلوبه في الرد على من يسيئون إليه أو يفضون منه أو يعارضونه في رأيه ، لا يتجاوز الرد الذي يقوله العالم في مباحثة علمية بمعزل عن البواعث الشخصية ، ولا يزيد على الجواب المفيد في أناة تكبح جماح العادي وتكسر حدة الغاضب وتثني عزيمة المسيء ، وتعود بالمناقشة إلى الجدل الذي لا فضول فيه .

قال مرة في جلسة حمي فيها وطيس الجدل حول مسألة الوكيلين : « لست شتاماً بل أقر وأعترف أمامكم بأنني عاجز أمام كل شتيمة . ليس لي مطلقاً قوة في هذا الميدان تدفعني لأن أنازل فيه أضعف إنسان . »

قال هذا لأنه كان يخاطب الأعضاء الثمانية والثلاثين أصحاب الاقتراح الذي أشرنا إليه فجاءت في خطبته كلمة الشهوة إذ يقول : « خافوا على سمعة

الجمعية أكثر من الشهوة التي تدفعكم إلى هذه المسألة . . . فلم يفهم أحد الأعضاء معنى الكلمة وظنها تشير إلى معنى لا يليق بالشيوخ الشيب . فوقف وهو يمسك بشعره ويقول في حدة وغضب : « نحن أناس شابت رموسنا ! » فأجابه سعد بما تقدم على سبيل الاعتذار بعد أن قال : « زملائي . إني لم أرد أن أجرح خواطركم ، وكلمة شهوة إذا كانت لم تعجبكم فرادي بها رغبتكم ، والشهوة هي الرغبة الشديدة ، فلا تحتدوا لأن المسائل لا تحل بالحدة بل بالتعقل والحكمة . أمامكم زمن طويل جداً للحدة والشدّة ان رأيتم من صالحكم ومن الصالح العام استعمالها . ولكني أرجو أن لا تقولوا كلماتي بغير المراد منها . »

فهو يريد من الجمعية أن تدخر « الحدة والشدّة » لغرض آخر في زمن طويل جداً ينتظرها ولا تضيعها في مناقشات ومحاوراتها وما أشبه هذا بالنبوءات التي تلمح الغيب من وراء حجاب !

وكان يتكلم في أثناء عرض قانون التعاون ، فقاطعه رئيس الوزراء ، فجلس وهو يقول : « إذا كنتم تستمرون هكذا على مقاطعتي فاني لا أتكلم ، وبها أنا أجلس حتى يستتب النظام » وكان يقول دائماً ان المقاطعة متعبة للتكلم والسماع . فلما جلس وثب الشيخ عبد الرحيم الدمرداش — وهو مشهور بخفته ودعابته — يصيح : « أريد أن أسأل سؤالاً » . . . فقال سعد : « أنا لم أته من كلامي . وقد جلست حتى انتهت من مقاطعة صاحب العطوفة رئيس الوزراء ، فهل تريد حضرتك أن تزيد عليها مقاطعة أخرى ؟ »

فأجابه الشيخ بدعابته المعهودة : « إذا جلست سعادتك تقول لا تتكلموا وإذا وقفت تقول لا تتكلموا . فلا ندري متى تتكلم ؟ »

فقال سعد : لا لزوم لمثل هذا يا أستاذ ! وغاد الأستاذ يقول : أنا ما كنت أقصد المقاطعة ، ومع كل ما أحد « متعبنا » غير سعادتك ؟ »

فاقتصر سعد في جوابه على قوله : « إن كنت حقيقة تعتقد ما تقول فهذا

خيال قائم في ذهنك يا أستاذ . لآني آخر من يتعبكم ، بل أنا موجه كل عنايتي
وبجهوداتي إلى سبيل جلب الراحة اليكم » ... ثم عاد إلى الموضوع .
وبهذا الأسلوب من الجدل « العلمي » كان يرد على ملاحظات أصدقائه
كما يرد على من يقاطعونه من مخالفه .

أثنى على عبد العزيز فهمي « بك » مرة فوقف عبد العزيز بك يقول :
« لي الحق أن أطلب منع سعادة سعد باشا عن هذا الكلام لأنه يمس الشخصيات »
فلم يزد سعد باشا على أن قال وهو ماض في كلامه : « المنع يكون عند
الطعن الشخصي لا عند المدح . وليس الأمر توزيع مزايا بل يجب علينا أن
نكلف بالعمل من هو أكثر أهلية له ، ويجب أن نعطي لمن نكلفه بهذا العمل
حق التصرف ... »

وقد التزم سعد هذا الأسلوب الذي سميناه بأسلوب « الجدل العلمي » في
جميع مناقشاته بالجمعية التشريعية فلم يخرج عنه قط ولم يسترسل مرة مع فكاهته
التي جبل عليها وتعودناها منه في كثير من أحاديثه وخطبه ومساجلاته بعد
قيامه بالزعامة القومية وإنك لتبحث عبثاً عن تلك الفكاهات التي لا تنقطع في
مناسباتها فلا تعثر بواحدة منها ، وإن كان قد مر به من المواقف كما رأينا ما يغريه
بها ويدعوه إليها ... لم ؟ إن الفكاهة لم تفارقه بطبيعة الحال في أيام الجمعية
التشريعية ، وليست الطبائع الأصلية بالتي تتغير بين آونة وأخرى . فإذا كان
قد آثر أن يلتزم « الجدل العلمي » في مناقشات الجمعية ولم يؤثر ذلك في
خطب الزعامة ومساجلاتها فذلك بداهة من بداهات الزعامة التي تستلهم
المواقف ما ينبغي لها من أسلوب في كل معرض وفي كل لحظة ... ففي الجمعية
كان سعد « يوطد » للمعارضة هيئة مرعية وهي قلة لا تملك نفوذ الحكومة
ولا نفوذ القوة الفعلية ، فليس ألزم لها من الجدل وليس أخطر عليها من
انطلاق الفكاهة ورفع الكلفة ومقابلة المثل بالمثل بين أناس مستعدين للاجترار
على المعارضة والاستخفاف بها . أما الزعيم الذي تؤيده الأمة بأسرها فلا حاجة به

إلى شيء من ذلك ولا خطر عليه من إرسال النفس على السجية ، بل لعله يبلغ بسلاح الفكاهة ما لم يبلغه « بالجد العلي » الذي كان أحكم الأساليب وألزمها في أيام الجمعية الأولى.

هذه الدراية الفطرية وهذه اليقظة الفكرية ، وهذه البداهة الحاضرة. استقامت للمعارضة الصغيرة قوتها الكبيرة ، وأصبحت عاملاً من عوامل السياسة المصرية كأنها كثرة غالبية في برلمان معترف له بحق الرقابة. فاستطاعت في مدى شهرين من افتتاح الجمعية التشريعية أن تعجل بسقوط الوزارة السعيدية . إذ استقال محمد سعيد باشا ولم يشأ كتشنر أن يحميه لأنه في نظره « كان أداة تفرقة في داخل الوزارة لعكوفه على الدسائس الملتوية ، وكان قليل الكياسة في مسلكه مع الجمعية ... » كما قال اللورد جورج لويدي في كتابه عن مصر في عهد كرومر.

وبلغ من عناية كتشنر بارتضاء سعد ومبالاته باتقاء حملاته أنه أشار على الخديو باستدعاء مصطفى فهمي باشا لتأليف الوزارة على الرغم من شيخوخته واعتلال صحته ، لأنه حمو سعد باشا . وفي قيامه على رأس الوزارة إحراج لسعد باشا أو إسكات له سواء دخل الوزارة أو بقي في الجمعية التشريعية . ويقال إن الوزارة عرضت على سعد في أيامها فرفضها ، كما يقال إن اسمه جرى أمام الخديو في أثناء المفاوضة على ترشيح الوزراء فقال : « لا . دعوه في الجمعية فهو هناك قوة لا تعوض . »

ولما اعتذر مصطفى فهمي باشا من تأليف الوزارة لأنه لم يقبل من رشحهم اللورد كتشنر من أصدقائه لسوء ظنه بزاهتهم وعزوف نفسه عن مزاملتهم ، لوحظت صداقة الجمعية التشريعية أو صداقة سعد في اختيار الرئيس الجديد . فتألفت الوزارة برئاسة حسين رشدي باشا صديق المعارضين ، وكان أول ما جهر به من سياسته أنه قال بعد أن أقسم اليمين : « إن خير ما نفتتح به أعمالنا

أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة الوطن العزيز !
وإننا لعاقدون النية على العمل معكم على خطة الصراحة والتفاهم والوثام ، في
أداء تلك المهمة التي ندبتنا إليها ثقة مولانا الخديو المعظم .
أي على خطة غير خطة الوزارة المستقيلة !

انفضت جلسات الجمعية في السابع عشر من يونيو سنة ١٩٢٤ على أن تعود
إلى الانعقاد في أول نوفمبر بحسب القانون النظامي . ولكنها لم تتعقد في ذلك
الموعد ولا في موعد بعده ، لنشوب الحرب العظمى أثناء الصيف ، وظلت
تؤجل من تاريخ إلى تاريخ حتى صدر الأمر بتأجيل انعقادها إلى أجل غير
مسمى ، ثم حل محلها الدستور الجديد فلم يكتب لها من العمر أكثر من تلك
الأسهر الخمسة .

وجملة ما يقال من الرأي فيها أنها حققت ما ينتظر منها في حدودها ، وإن
الفترة الوجيزة التي قضتها تصلح للمقارنة بينها وبين فترات مثتها في سجلات المجالس
النيابية المعروفة . فانها خلال خمسة أشهر لا أكثر نظرت في تأسيس نظامها
وإدارة جلساتها ، ونظرت في الميزانية العامة ، ونظرت في القوانين المختلفة التي
عرضتها عليها الحكومة وبسطت فيها من النقد والتعقيب ما هو جدير بالاصغاء
أو جدير بالإجابة ، وليس هذا بقليل على تلك الفترة الوجيزة ، إذا صرفنا
النظر صرفاً باتناً عن المسكنة التي أثبتتها لنفسها في عالم السياسة المصرية ، بمحض
قوتها لا بقوة النصوص ولا بقوة التقاليد .

أما اللورد كتشنر منشيء الجمعية فقد كان رأيه فيها هو الرأي اللائق
بها المسوغ لوجودها . لأن المستبد الذي ينشيء مجلساً نيائياً ثم يرضى عنه كل
الرضى يشهد لذلك المجلس أسوأ الشهادة ، ويدل على أن وجوده وعدمه في
الرقابة على الحكومة سواء . ورأي اللورد كتشنر في الجمعية لم يعد أن يكون
مثلاً صادقاً لآراء جميع المستبدين ولا سيما العسكريين . فان من خصائص

المستبدين العسكريين أن يحاسبوا الناس بما لا يحاسبون به أنفسهم ، وأن يعيوا الشيء الواحد في أعمال غيرهم ولا يعيونه في أعمالهم . فإذا كان للورد كتشنر هوى نفس في مسألة الوكيلين فمن الجائز له أن يعطل أعمال الجمعية وأن يعيدها إلى موضوع تركته وطوته واستغنت عن الاطالة فيه ؛ ولاضير أن يحرك اللورد كتشنر وزارة محمد سعيد باشا وكثرة النواب لتحقيق هواه وارضاء نزواته . هذا كله جائز لا غبار عليه ... أما إذا خطب النواب في مسألة الوكيلين أو في غيرها فعندئذ تكون الخطب والمجادلات ثروة محامين وتكون الجمعية حقيقة بالتهديد والالغاء ؛ ويشعر اللورد كتشنر بخيبة الرجاء ونكران الجليل .

على أن اللورد كتشنر قد عدل قبل سفره عن التفكير في حل الجمعية أو الغاء قانونها كما كان يتوعد ويجهر بوعيده لمن لقيهم في أيام الخلاف على وكالة سعد باشا ، لأنه سافر إلى لندن وهو مشغول بما هو أهم وأخطر : وهو التفكير في خلع الخديو عباس الثاني ؛ ولعله من أجل هذا كان حريصاً على محاسنة الجمعية ومحاسنة سعد في أيامه الأخيرة ، لكي لا يقدم على انتزاع حقوق الامارة ، وحقوق الشعب في وقت واحد .

قبيل الحرب العظمى

سافر كتشنر في تلك السنة على عزيمة السعي الخيـث عند حكومته لاقناعها بخلع الخديو . وعلة هذه النعمة هي في الحقيقة بقايا تلك الحفيظة القديمة التي تركت الرجلين عدوين لا يتصافيان بعد أزمة الحدود . أما الللة الأخيرة ، أو العلة التي كان يتذرع بها لاقناع حكومته فهي سكة حديد مربوط وما كان يشاع يومئذ من المفاوضات بين الخديو وإحدى الشركات الايطالية لشرائها ومدها إلى الحدود الغربية .

وقد سمع الخديو من مصادر شتى أن صنيعته ورئيس وزرائه محمد سعيد باشا يمشي بالوشاية بينه وبين كتشنر في هذه المسألة . فحق عليه أشد الحق ، وتناسى في سبيل إحراجه ما كان بينه وبين سعد من جفوة أو فتور . وأرسل إليه من يسفر بينهما في المصالحة ، ويبلغه ثناءه على موقفه من الوزارة السعيدية في الجمعية التشريعية ، وعادت العلاقات بينهما إلى شيء من الاتصال .

وكأنما شعر الخديو بما اعتزمه كتشنر في سفرته تلك السنة فاستحسن أن يجعل رحلته الصيفية إلى الاستانة لا إلى أوروبا ، لأنه قدّر أن تسعى الحكومة البريطانية عند « الباب العالي » في مسألة خلعه إذا اقتنعت برأي مندوبها ، فأحب أن يكون على مقربة من الباب العالي ليستطلع الخبر ويحسن العلاقة بينه وبين رجال الحكومة التركية ، ويبدل ما في وسعه لاجباط سعى الانجليز ، وهو لا يجمل أنهم لا قون من الصدر الأعظم سعيد حليم أذنأ صاعية في تلك الآونة ، لأنه كان يطمع في الخديوية .

وأحب قبل سفره من مصر أن يقيم الدليل على ولاء الشعب له والتفاف السراة ورؤساء العشائر حوله ، فطاف الأقاليم البحرية وزار حواضرها وقراها ، واغتبط بما رآه من مظاهرات الشعب والموظفين ومن تسابق

الوجهاء والسواد إلى استقباله وإقامة الزينات في طريقه ، وكان عظيم الرغبة في نفي كل ما قيل عن الجفاء بينه وبين وكيل الجمعية التشريعية والبارزين من أعضائها ، فأرسل إلى سعد أنه يود لو يراه في بلدته إبيانه ، ثم لم ينس بعد وصوله إلى الاستانة أن يغتنم الفرصة الأولى للكتابة إليه بما يجدد الصلة ويكشف عن بعض النيات المقبلة ، فكتب إليه من برقية يعزیه بها في حمیه المرحوم مصطفى فهمي باشا أنه يرجو له طول البقاء : « ليعدم أميره وبلاده زمناً آخر طويلاً » .

ونشبت الحرب العظمى وسعد في « فيشي » ينتجع المياه المعدنية التي تعود أن يقصد إليها في معظم الأعوام ، فركب منها سيارة سريعة إلى مارسيليا لاذحام السكك الحديدية بالجنود والمسافرين ، وأدرك بشق النفس مكاناً له ولأسرته في الباخرة لوتس التي كانت تهم بالاقلاع إلى الاسكندرية . فوصل إليها قبل إعلان الأحكام العسكرية بنحو شهرين .

لم يسهل على السلطات الانجليزية عند اعلان أحكامها العسكرية أن تبت فيما تعامل به سعداً أثناء الحرب العظمى : أعتبره صديقاً ! إنه ليس بصديق وبينه وبين عميد الاحتلال وصاحب الكلمة النافذة في وزارة الحربية البريطانية إذ ذاك ما بينهما من صراع عنيف .

أم تعتبره عدواً تسمح مقتضيات الحرب باعتقائه والحجر على مقامه وانتقاله ؟ ذلك أدنى إلى هوى الانجليز في دار الوكالة البريطانية ، وإلى هوى كتشنر في وزارة الحربية . ولكن هل من المصلحة السياسية أن يسجل الانجليز على أنفسهم أن الاجراء الذي اتخذه في مصر يضطرهم إلى اعتقال رجل كهعد زغلول ؟ أو إلى اعتقال وكيل الهيئة النيابية وخلع الأمير في وقت واحد ؟ وهل من المصلحة السياسية أن يقطعوا بعداوة رجل مثله ولا يدعوا له إلا خطة واحدة بآرائهم وهي خطة العداء الصريح ؟ وهل من المصلحة أن يغضبوا السلطان الجديد وهم يعلمون أنه لا يجد المعونة

بين المصريين إن لم يجدها في الكبراء الذين كان بينهم وبين الخديو محاذرة
أو جفاء ؟

وبعد قليل من التردد أثرت السلطات الانجليزية أن تفتح بينها وبينه
باب المسألة والحيدة ، وأن تراقبه على البعد لتقيد عليه حركاته وسكناته
وتتأمل ما يكون ، فلا هو بصديق ولا عدو . ولكنه رجل يحسن انتظار
صداقته ، ولا يحسن دفعه إلى العداء .

في تلك السنة سافر من مصر الرجال الثلاثة الذين تقوم عليهم دعائم
السياسة المصرية ؛ وكل منهم يفكر في المستقبل القريب كما يريد له مقاصده
ويرسمه لنفسه : سافر كتشنر عميد الاحتلال وهو يفكر في خلع أمير البلاد
ليستأثر وحده بالحكم في أرض الفراعنة ، وسافر أمير البلاد وهو يفكر في
توطيد عرشه واتقاء حبائل عدوه ، وسافر سعد زغلول الوكيل المنتخب وهو
يفكر فيما يعمل بعد عودته إلى الجمعية التشريعية ، ولو ارتفع حجاب الغيب
خطوة واحدة لعلم كل منهم أن القدر سيغنيه عن التفكير فيما كان يفكر فيه ،
فلا كتشنر عاد إلى مصر ، ولا الأمير عاد إلى عرشه ، ولا الجمعية التشريعية
عادت إلى الانعقاد .

صدق المعري : وتقدرتون فتضحك الأقدار !

الحرب العظمى

نشبت الحرب العظمى في الرابع عشر من شهر يوليو ، ولم تدخلها بريطانيا العظمى إلا بعد ثلاثة أسابيع في الرابع من أغسطس ، وظلت تتردد في اعلان نياتها بمصر إلى أن أعلنت الأحكام العرفية بها في ثاني نوفمبر ، ثم أعلنت قطع علاقاتها بالدولة العثمانية ، وأرسلت دار الوكالة البريطانية إلى حسين رشدي باشا القائم مقام الحديو تبلغه « إن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام وإن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظارته .»

وظل الوزراء بمعزل عما تنويه الدولة البريطانية وعما تعمله بعد إعلان الأحكام العرفية ، وإنما خاطبوا في مسألة الحماية لما كان في نية الانجليز من خلع الحديو عباس بعد اعلانها واقامة عمه حسين كامل سلطاناً في مكانه . ولا استطاع اتمام ذلك والتمهيد له بغير اطلاع الوزارة .

وفي الثامن عشر من ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية ، ثم أعلن في غده قيام السلطان حسين كامل على العرش ، وخاطبته وزارة الخارجية البريطانية — على يد مستر شيتهايم — ببلاغ قالت فيه : —

« لما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في بلاد مصر ، أنها أخذت على عاتقها وعهدا مسؤولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية . لحكومة جلالته الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين الماضية .»

ثم قالت بلسان مستر شيتهم : «وإني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية في دفع أي تعد على الأراضي التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره ... وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذي لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين . أما فيما يخص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالاته أن المسؤولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المحادثات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالاته في مصر . وقد سبق لحكومة جلالاته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . ولكن من رأي حكومة جلالاته أن يؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب . وفيما يخص بادرارة البلاد الداخلية علي أن أذكر بسموكم أن حكومة جلالاته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجدل بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشتراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقي السياسي : وفي عزم حكومة جلالاته المحافظة على هذه التقاليد بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا في هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي.»

وتلقى السلطان حسين في اليوم الذي ارتقى فيه العرش برقية من ملك إنجلترا يقول فيها بعد التهنئة : « إني على يقين أنه بمعاونة وزارتك وبحمائية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر و برفاهية أهلها وحريةهم وسعادتهم.»

وقد وجه السلطان الى رئيس الوزراء يلدناً أوجز فيه ما كان . ثم قال :
« أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك
المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية » وكلفه بعد ذلك تأليف الوزارة
وعرض أسماء الوزراء للتصديق .

وينبغي أن نفهم وعد الحكومة البريطانية بالدفاع عن مصر على جليته
لنعم حقيقة أثره في نفوس المصريين ، فنقول ان الحكومة البريطانية لم
تبادر بإبلاغ المصريين هذا الوعد لانهم قوم يستقلون أعباء الدفاع عن
بلادهم ويفرحون بالقاء هذا الواجب على غيرهم ، ولكنها بادرت بإبلاغهم
إياه لانها دخلت في حرب مع خليفة المسلمين لمصلحتها السياسية ، فليس لها
أن توجب على المصريين معاوتها في حربها ، ونسيان شعورهم الديني لأجل
مصلحتها ، ولهذا يكون لاعفاء المصريين من الحرب معنى لا غضاضة فيه على
فضيلة الشجاعة ، ولا يفهم منه اغتباطهم ببشارة الحماية البريطانية .

وقد قبل السلطان حسين في بداية قيامه على العرش بالنفور الشديد
من جانب المصريين ، لأنهم حسبوه صنعة من صنائع الانجليز ، وآلة من
آلاتهم في إعلان حمايتهم على البلاد ، ولكنه لم يلبث أن كسب محبتهم
وإعجابهم بما بدا من أريحيته ونبله ونخوته في المحافظة على حقه وغيرته على
مصالح قومه ، وأنفته أن يدعن للقائمين بالأمر من القادة والمنسويين
الانجليز جهد ما في وسعه . وقد وقع الاعتداء على حياته مرتين فعفا عن
المعتدي في المرة الثانية واستبدل حكم السجن بحكم الاعدام ، لانه لم ير من
داع للشدة بعد استقرار ملكه وجلاء الغاشية الأولى عن مسلكه . فكانت
هذه الأريحية وما شابهها من سياحته وطيب طويته مما حبه إلى الناس وشملهم
بالحزن عليه يوم وفاته .

وخلف السلطان حسين أخوه السلطان أحمد فؤاد في التاسع من اكتوبر

سنة ١٩١٧ بتبلغ قالت فيه الحكومة البريطانية : « لما كان نظام الوارثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتم بعد طبقة البنين الوراث الشرعي المتعين تبعاً لوراثه العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتمكم تبوء هذا العرش السامي».

وانا قوبل بين السلطان الجديد وأخيه في الخصال العامة فأوجز ما يقال في المقابلة بينهما إن الصفات النفسية أرجح في حسين والصفات العقلية أرجح في فؤاد ، ومن دلائل بعد نظره ورجاحة عقله أنه اقترح عند أول قيامه على العرش إدخال سعد في الوزارة على سبيل الحيلة من موقعه المجهول في المستقبل . لأنه عرف سعداً في أيام اشتغالهما معاً بالجامعة المصرية ، وعرف أن رجلاً كهذا لا بد له من شأن مدخر في قضية بلاده ، فأحب أن يكون معه لاعليه ، وأن يكون قبوله الوزارة قبولاً منه للتبعية المشتركة في السياسة الحاضرة والمستظرة . فكره الانجليز العمل بذلك الاقتراح ولم يفتح سعد في الموضوع .

لم تمض أشهر قليلة بعد إعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية قد نقضت كل ما عاهدت عليه الامة المصرية ، فأطلقت أيديها في دواوين الحكومة جميعاً إلا ماهي في غنى عنه ولا قدرة لها على إدارته لقلّة الموظفين الانجليز في تلك الفترة ، وأمعنت من جهة في التضييق على أعداء الاحتلال واسترسلت من جهة أخرى في الثقة بمن يوالونه ويخدمونه . وهم قوم لا خلاق لهم ولا ترجى منهم عفة ولا كرامة ، فأساءوا السيرة وانبسطت أيديهم بالانتقام ممن يجرأون على الشكاية ، ثم احتاجت إلى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتي ألف من الفتيان الأشداء فرقهم في ميادين القتال وأهملتهم أسوأ إهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتقطع أخبارهم عن أهليهم فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة ، واحتاجت إلى الزاد والعلف

والماشية والدواب فأخذت منها ماشاءت أن تأخذ بلا اكتراث لحاجة الفلاح
الفقير الذي يعتمد عليها في الزرع والمؤنة ، ولبت الرؤساء الانجليز يدفعون
الموظفين الى جمع العمال والارزاق ثم يكافئونهم بالترقية والحظوة على
ماجمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم في
الاقاليم ويهتمون منهم المقصرين والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص
للحكومة القائمة ، ومن كان من أهل البلاد موسراً أو مشهوراً بالثراء فرضوا
عليه « اعانة » قسرية للصليب الأحمر أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق
عند الحكومة ، وأيسر ما يخشاه في ذلك الحين أن يعتقل زمناً طويلاً بلا
محاسبة ولا سؤال .

واستعان الانجليز بالجيش المصري في جزيرة العرب كما استباحوا أموال
الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم
الهدية ! وجعلوا ينفقون الملايين على حرب الترك ومدالسكة الحديد في صحراء
سينا ، وغير ذلك من التحضيرات الحربية التي تكفلوا بها عند إعلان
الاحكام العسكرية ، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه الذي
كان يرجوه لولا القيود الجبرية ، وهذا عدا اصابات الأفراد التي كانت
تتكاثر على السراة والسوقة من جنود المستعمرات ، وهم على شيء كثير من
الغلظة والشكاسة والتمرد . حتى شق على رئيس الشرطة الانجليزي في
القاهرة أن يكبحهم في بعض جمعاتهم بغير إطلاق النار .

وعلى الرغم من تكتم الاخبار وشدة الرقابة على الصحف والرسائل
تخللت مصر إشاعات مستفيضة عن إعلان استقلالها والاعتراف بسيادتها في
الاستانة . وترددت أنباء الحملة التركية على قناة السويس فذاع من أقصى
الشمال إلى أقصى الصعيد أن الحدي والسابق قادم وفي صحبته رهط من المصريين
على رأس جيش يطرد الانجليز ويعلن الاستقلال . أما الذي علمه الجمهور
بعد ذلك فهو أن شردمة من الجيش التركي همت أن تتجاز قناة السويس

واحدت بمدفعية هندية كانت عليه وأوشكت أن تفلح في محاولتها لولا ضابط مصري صغير تصدى لها بفرقة من الجيش المصري فأحبط هجمتها ، ثم وضوعفت الحراسة والمعاقل على القناة .

ولقد كان شعور المصريين في أثناء الحرب العظمى هو الشعور الطبيعي الذي لا غرابة فيه : استاءوا بطبيعة الحال من العسف الذي لحق بهم في استقلالهم وفي أنفسهم وفي أبنائهم وأموالهم وأرزاقهم ، ولم يشعروا بعزاء البذل في سبيل الاستقلال والحرية لأنهم لم يجدوا بين أيديهم غرضاً محققاً لهذه الضحايا والخسائر غير المصلحة البريطانية والمطامع الاستعمارية . ولقد كان في مقدور مصر أن تؤدي قسطها في الحرب العظمى دون أن تحق أو تشعر بالضم والمهانة . وذلك أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلالها بعد الغاء السيادة العثمانية عليها وتعتد معها محالفة دفاعية هجومية ترضاه الأمة والحكومة التي تنوب عنها ، فيرجع العمل في هذه الحالة إلى حكومة مستقلة تباشر التجنيد والتموين على الأساليب النظامية والقوانين المشروعة . فيقبلها المصريون كما تقبل الأمم الحرة اعباء الدفاع عن حوزتها في غير إكراه ولا مذلة . ولكن الدولة البريطانية لم تفعل ذلك . بل فجعت المصريين في استقلالهم وحريتهم ونزعت منهم كل نصيب تطمع فيه ولم تدع لهم إلا كل نصيب منبوذ لا تريده ولا تقدر على أخذه . ثم رجت منهم أن يحمدا لها ما صنعت كأن أحداً من الناس يحمدا هذا الصنيع غير المصريين ، أو كان أحداً من الناس ينتظر عليه الحمد إلا أن يكون جاهلاً بالطبائع الانسانية أو ذا أثره تحجب عنه الحقائق وهي نهار .

أما من كان من المصريين يرجو خيراً من الغزوة التركية فأنما كان يرجوه لأنه سمع باعتراف الدولة العثمانية باستقلال البلاد ، ولأن فتح مصر لم يكن على تقديره ليفضي إلى ضياع استقلالها ولولم تصح اشاعة الاعتراف به في الاستانة ، لأن الألمان لا يقدرّون على غضب مصر من الترك والترك

لا يقدرّون على قهرها بالقوة الدائمة . وقد كان قطع طريق الهند غرضاً كافياً لفتح مصر وتسليمها إلى أهلها ، والاستفادة منهم في أثناء الحرب بما يقدمونه من الجند والميرة والمال .

والإفنى المضحك أن يتوهم أحد أن المصريين ودوا يومئذ لو يخرج الانجليز ليحل الألمان في محلهم ويسيطروا وحدهم أو مع الترك على حكومة بلادهم . فتلك سخافة لا يعقلها عاقل ولا يقول بها قائل يزن كلامه . ولعل الفكاهة هنا تغني في بيان شعور المصريين من هذه الناحية ما لا يغييه الدليل والبرهان الذي لا حاجة إليه ... لقد كان الشاعر الظريف حافظ إبراهيم يقول متظاهراً بالفرع : « الألمان يحتلون مصر ؟ من ذا الذي يرضى بهذا الاحتلال ؟ إن هؤلاء الناس ليعرفون العربية ويقلقون القاف كما يقلقها الأزهري . فان جاءوا الينا فنأدرانا أنهم لا يملأون البلد بالمؤذنين والمأذونين والقضاة الشرعيين ؟ إن الانجليز لا ينظرون إلى غير وظائف الإدارة . أما الألمان فان لم يطعموا في مشيخة الأزهر واقاموا الديار المصرية فهم قانعون رحماء ! »

وقس على ذلك شعور سائر المصريين جادين أو متفكهين .

ومن المصادفات ما يخلق الاشاعات المتواترة التي تشبه الحقيقة وتسري مسراها ولكنها لا تقوى على احتمال سؤال واحد لو يتكلف سامعها مؤنة السؤال ... فكثيراً ما سمعنا أن سعد زغلول كان ممن يتوقعون دخول الألمان القاهرة وأنه لهذا بدأ في تعلم اللغة الألمانية واختار لإدارة بيته وصيفة ألمانية ... فأما إنه تعلم الألمانية واختار الوصيفة فذلك صحيح ، وأما غير الصحيح فهو أنه فعل ذلك توقعاً لدخول الألمان القاهرة بعد انتصارهم في الحرب العظمى ! فانه قد شرع في تعلم تلك اللغة « بكارلسباد » قبل الحرب بأربع سنوات ، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد في الأحاديث العامة حين يزور المصايف الألمانية في أجازته ، وكانت الأنسة المهذبة « فريدا » تشرف

على إدارة منزله منذ سنة ١٩١١ أي قبل الحرب بثلاث سنوات ، ولا تزال إلى اليوم في صحبة السيدة الجليلة صفيه زغلول .

لا . لم يمكن شعور المصريين أثناء الحرب العظمى الا الشعور الطبيعي الذي تشعر به كل أمة في موضعهم : استاءوا من الحماية البريطانية وانتظروا زوالها ولا غرابة في هذا الاستياء ولا في هذا الانتظار ، ولكنهم لم يستاءوا منها ليرحبوا بسيادة أخرى يضربها عليهم الترك أو يضربها عليهم الألمان . وإنما انتظروا مصير الحرب ليعرفوا مصيرهم ومصير حقوقهم ومن يطالبونه بتلك الحقوق . فاذا انتصرت إنجلترا طالبوها بالاستقلال ، وإذا لم تنتصر فليس بمعقول أن يقبلوا من الدول الأخرى ما لم يقبلوه من الدولة البريطانية .

تأليف الوفد المصري

ليست الحقيقة وحدها هي التي يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء .
فالعظمة أيضا كالحقيقة في هذه المزية . إذا صحت لإنسان أصبح كالحقائق
الخالدة التي لا تزيد المناقشة والمجادلة إلا ثبوتاً وتوكيداً ، أو أصبح كالمعالم
الطبيعية التي لا تقبل الإنكار ولا تزال شاخصة للعيان . فلا يفلح المنكرون
في طمسها وإخفائها ولو جهدوا لها كل جهد وأعدوا لها كل عدة . وقصارى
ما يفلحون فيه أن يماروا في نوع العظمة أو في أغراضها وبواعثها ، فيضعوها
في صف غير صفها ويعزوا إليها نيات غير نياتها ، ويقولوا عن صاحبها أنه
يبغي المنفعة لنفسه إذا كان يبغي المنفعة لقومه ، وأنه يصدر عن بواعث الأثرة
إذا كان يصدر عن بواعث العدل والنبيل والعزة . أما أن يجعلوه صغيراً وهو
عظيم أو يجبروا قدرته بحجاب المراوغة والمراء فذلك مستحيل .

أولك أن تقول إن العظمة « الحقيقة » هي التي تنتفع بجهود الأصدقاء
والأعداء . لأنها حقيقة عظيمة ففيها من الحقيقة هذه القدرة على الثبوت
والوضوح .

وما من شيء هو أحرى أن يبين لنا أن الاستعمار مرض وويل من تضليله
المستعمرين عن النظر إلى بعض الحقائق وأغرائهم بتحريفها وتشويهها ، حتى
لا يستطيعوا وصف عظيم من عظماء الأمم المغلوبة بوصفه المستقيم ، ولا يذكروا
خلقاً من أخلاق تلك الأمم إلا ليسوغوا به الغضب والاستغلال . فإذا قرأت
تعليقهم لأعمال عظماء الشرق وبواعث نهضاتهم خيل إليك أن كل شيء في
الدنيا مفهوم معقول إلا كراهة الاستعباد ومعارضة الاستعمار ، وإن كل
سبب لحركاتهم ووثباتهم هو السبب الصحيح إلا أنهم عظماء يعملون كما ينبغي
أن يعمل العظماء ... وماذا يصنع العظيم إذا خلق في أمة مغلوبة إلا أن

يحارب غالبيتها ويستنفر أبناءها لطلب الحرية ١٩ ذلك هو الشيء الوحيد المفهوم المعقول ... ولكنه مع ذلك هو الشيء الوحيد غير المفهوم وغير المعقول عند المستعمرين . فلم نعرف قط أنهم شهدوا لزعيم من زعماء النهضة الوطنية بفضيلة مشكورة أو بغرض نبيل يجمع حوله القلوب ويحوطه بالاعجاب والثقة بين أبناء أمتة فضلاً عن أبناء الأمم الغربية . وإنما يعمدون أول ما يعمدون إلى تشويه الأغراض وعكس الحقائق والبحث عن الريب والشبهات ليثبتوا بها مالا سبيل إلى ثبوته : وهو أن الاستعمار غير كريمة لذاته ! وأن الزعماء الذين يستنفرون أقوامهم لمحاربتهم لا يفعلون ذلك إلا لعلة مريية . ولهم في ذلك أعوان بين ضعفاء المغلوبين يجارونهم زلفاً إليهم أو حسداً للعظيم من بني جنسهم ، فيعيدون ماسمعوا غير متورعين ولا ضانين بكرامة يفقدونها ، أو نهضة يعوقونها . لانهم في الأغلب الأعم مسلوبو الكرامة سرّاً وعلانية بين الأمم التي يعيشون فيها وينتسبون إليها ، ولعلمهم ينقمون منها أنها تعزف عنهم ولا تثق بهم كما تثق بأولئك العظماء .

ومن حق سعد أن يتزود نصيبه من هذه القسمة المحتومة كما تزودها غيره ، فليس مما يشرف الزعيم الوطني أن يسلم من تهم المستعمرين ، لأنه لا يكون قد باع من مناوأة الاستعمار ما يستحق مشقة الاتهام !

فما هو إلا أن رفع الصوت بقضية قومه بعد الحرب العظمى حتى انطلقت الصحف الاستعمارية بالتهمة المعبودة والشكوك المرصودة ماذا يريد سعد زغلول ؟ أيريد الانصاف لقومه ؟ كلا . فلا حاجة بقومه إلى انصاف !! ولكنه رجل متور حائق على الاحتلال والدولة المحتلة . ولولا ذلك لما خطر له أن ينكر الحماية البريطانية ، لأن الحماية البريطانية شيء لا ينكره إلا المتورون الخائفون ... !!

وتجاوز الأمر كتابة الصحف إلى كتابة التاريخ . فقالت دائرة المعارف

البريطانية مامعناه إن سعداً أصبح عدوّاً ظاهر العداوة للاحتلال بعد نزاعه مع اللورد كتشنر في قضية القوامة المشهورة ، وقال السير فالتين شيرويل في كتاب تاريخ المؤرخين إن اللورد كتشنر نفر هذا الوطني المعتدل ليستميل إليه الخديو عباس

وليس هذا صحيحاً كما يعلم العارفون بتلك القضية . لأن النزاع كان مع كتشنر نفسه قبل أن يكون مع الخديو عباس . وقد تعرض له سعد وهو يعلم أنه ينازع كتشنر ويستهدف لعواقب نزاعه في سبيل النزاهة والواجب . وليس بصحيح أن كتشنر كان يستميل الخديو ويترضاه . بل الصحيح أنه كان يغازبه ويتحده ، ولهذا السبب وحده كان خليقاً أن يعارض الخديو ويؤيد سعداً في هذه القضية ، لولا أنه هو نفسه كان صاحب الهوى فيها ، وكان المؤيد للقيم ارضاء لهواه .

على أن هذه الأقاويل لو كانت صحيحة كلها على الوجه الذي قصده السير فالتين شيرويل ودائرة المعارف البريطانية لما كانت معناها إلا أن سعداً رجل عظيم قدير ، وأنه ليس بالمستوزر الذي يقبل الوزارة إلا كما يشاء فان المستوزر الذي لا عظمة عنده ولكنه يعظم بالمنصب ويعقد الرجاى كله عليه — لا ينازع اللورد كتشنر ولا يسمو إلى منزلة المنتقم منه ومن دولته وهي في ساعة الظفر والخيلاء . . . لأن المستوزرين من هذا الطراز لا يجهلون أن القول ماقاله كتشنر في الديار المصرية ، وأنه صاحب الحول والطول في الحكومة وفي خارج الحكومة : يؤيده جيش الاحتلال ويؤيده من وراء ذلك سلطان الدولة البريطانية التي تثق به وتنصره في صوابه وخطئه ولا تود له إلا المهابة والمكانة . فهو يقضي بما يريد ويرفع من الوزراء والوزارات من يريد : من رفعه فهو سعيد بهذه الخطوة ومن وضعه فهو عاثر الجدد خائب الرجاى ، لا حيلة له إلا أن ينزوي في عقر داره ويترب الساعه التي يستغفر فيها لذنبه ويلتمس الرضى والرحمة من السيد المستبد الغاضب عليه . ولن

يخطر له ببال أن يزج بنفسه في خصومة مع أمثال كتشنر أو من هو دونهم في السطوة والهيبة من أقطاب الاحتلال . فإذا ساقته الحوادث سوقاً إلى تلك الخصومة فلن يخطر له ببال أن يقابل الاساءة بالاساءة ويرفع السلاح في وجه السلاح . وإن خطر له ذلك في حق كتشنر فلن يخطر له ببال أن يصادم الدولة البريطانية حتى يكرهها على الاعتراف بوجوده والتكفير عن الاساءة اليه .

فأما أن يكون للرجل مندوحة واسعة عن خصومة كتشنر فيصر على منازعته واغضابه ، ثم يبرز له بروز الندلند غير حافل باسترضائه واتقاء عدائه ، ثم يبرز لدولته وهي في أوج العزة والنصر ليقول لها : « ها أنذا في ميدان الصراع أيتها الدولة المستخفة بما أستطيع » . . . ثم يصمد في هذا الميدان غير مأخوذ بالوعد والوعيد ولا مترجع حيث يتاح له الرجوع مع السلامة والقبوع — فإذا تسمي ذلك ان لم تسمه العظمة التي لا تقل عن عظمة الزعيم المجاهد في طلب الحرية ؟ . . وبماذا تصف ذلك الا بالقدرة التي ترى لها في الحياة شأناً غير شأن المنصب والوزارة ، وقيمة غير التي يمنحها كتشنر أو تمنحها الدولة البريطانية ، وبأساً هو بأسها المستمد منها وليس بالبأس المستعار من سيد مرهوب ، أو من جاه الحكومة ؟

فالكتاب الانجليز الذين يفسرون وثبة سعد على ذلك النحو من التفسير يثبتون له غاية ما في وسعهم من شهادة العظمة والزهد في الوظيفة المهينة ، ويثبتون له ، من ثم ، غاية ما في وسع المادح والمعجب من الاعتراف بعلو الهمة ونبل المقصد وشرف الغاية . إذ العيب كل العيب في الوظيفة التي يذل المرء لها ويستخذي في طلبها والحرص عليهما ، ولا عيب في الوظيفة التي تحفظ الكرامة ويقوم فيها الانسان بالواجب كما يجب . بل هي فرض محتوم يلام على اجتنابه ، ويشرف هو كما تشرف أمته بأدائه .

انما الحقيقة بعد كل هذه الأقاويل هي أن العمل الذي تصدى له سعد زغلول بعد إعلان الهدنة كان لا بد أن يعمل ، وأنه لم يكن في مصر من يعمل غير سعد زغلول

ولم يكن هناك وقت لعمله غير الوقت الذي اختارته الحوادث وهياكله المقدمات . بحيث يحق لنا أن نقول ان هذه التهمة في حياة سعد كانت هي التهمة الفنية التي يتخيلها المتخيل كما كانت هي التهمة التاريخية التي وررتها الحوادث وشهدتها الأنظار . فلو أن تاريخ سعد قصة مخترعة وليس بواقعة مشهودة لما استطاع مؤلفها أن يختم فصولها غير ذلك الختام ، إذ ليس في وسع العقل أن يتخيل رجلاً مثله يمر به موقف الهدنة بعد الحرب العظمى وهو ساكت لا يفكر في عمل . وليس في وسع العقل أن يتخيل له تصرفاً في عمله وجهاده غير التصرف الذي هداه اليه طبعه ومنطق تفكيره ، وإذا كانت زعامته الوطنية تنم عن منسوبة مع ماضيه من قبل الثورة العراقية فأعماله بعد الزعامة تنم عن منسوبة مع ذلك الماضي المنطقي المتفق الأوائل والأواخر . تعرفه من قبل كما تعرف من أساس البناء المرسوم كيف تكمل فيه الذروة وتعلو فيه الجدران .

لبث سعد في أيام الحرب العظمى يترقب ساعة العمل غير غافل ولا متعجل ، وكان من المفهوم عند الانجليز قبل غيرهم أنه لم يعترف بالحماية ولم يسكت الا في انتظار الفرصة التي يفيد فيها الكلام . ولو فهم الانجليز شيئاً غير ذلك لما سوفوا بعقد الجمعية التشريعية موعداً بعد موعد حتى اتفقوا على تأجيلها إلى موعد غير معلوم ، بل لأسرعوا بعقدتها ليسمعوا منها الاعتراف الذي يعدون بالظفر به من نواب مصر المنتخبين غاية ما يطمعون فيه من اقرار وتسجيل .

ولم يخف عليهم أن سعداً كان يستطيع أن يتكلم كما تكلم رئيس الجمعية التشريعية في المقابلات الرسمية ، فاذا أثر السكوت فانما يؤثره لأن له رأياً لا يقال ، ولا فائدة من أن يقال في تلك الأحوال .

وظلت مقادير الحرب تتراوح بين المتحاربين زهاء ثلاث سنوات ، وتشيل كفة النصر يوماً وتهبط يوماً في كل ميدان ، ولا يلوح من طوابع الحوادث في خلال ذلك ما يؤذن بانتهاء القتال وابتداء الهدنة والفصل في مصير

الشعوب . حتى شهرت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا ثم شهرتها على
النساء ثم تتابع وفود الجند منها فوجاً بعد فوج إلى الميادين الأوربية عند
أواخر سنة ١٩١٧ . ثم أذاع الرئيس ويلسون شروطه الأربعة عشر في
أوائل السنة التالية ومنها انصاف الضعفاء وإيلاهم حق تقرير المصير . ثم
انهزمت تركيا في الميادين المتاخمة لمصر وعولت على التسليم وتم التسليم في أواخر
أكتوبر سنة ١٩١٨ . فأيقن العارفون في تلك الأيام باقتراب النهاية ، وانكشف
العمل الذي تفرضه الحوادث على زعماء مصر أو أخذ يتكشف ويتجلى من
أواسط العام بعد أن كانوا لا يعرفون إلا أن هناك واجباً وطنياً ينبغي أن
ينهضوا به وإن هناك فرصة آتية لابد أن يفتنموها .

وكان من جلاء هذا الواجب أن خطر لأناس متفرقين في وقت واحد أو
أوقات متقاربة . فلم يبق لمصر محيص من المطالبة بحقوقها ولم يبق للحلفاء محيص
من تحقيق ما بشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية ، فالآن ينبغي
أن تنجز بريطانيا العظمى وعودها وتلغي حمايتها وتسأل الأمة المصرية عن
مصيرها ولا تساوم عليها مساومة السلعة التي تباع وتشترى . فذلك معاملة
للشعوب الضعيفة طالما كانت بريطانيا العظمى تنعاهما على الجرمان وتقول انها
حاربتهم من أجلها وحفزت العالم كله للقضاء عليها وتبديلها . فهل على المصريين
إذن إلا أن يطالبوها بالانجاز وينتظروا منها الوفاء ؟ وإذا عمدت الى اللي
والمطال أو الى الرفض والجحود فهل هناك حجة أو هن من حجتها وأظهر من
حجة المصريين عليها ؟ وإذا حالت بين المصريين وبين اشهاد العالم على قضيتهم
الواضحة فهل هناك دليل على سوء النية أصدق من هذا الدليل ؟ وهل يتاح لها
بعد ذلك أن تصور نفسها للناس في صورة القاضي العادل الأمين ، وتمثل
خصومها في صورة الجاني المستحق للعقاب ؟

هذا هو الواجب القومي الذي فرضته نهاية الحرب على الأمة المصرية ،
وهو واجب لابد له من هيئة تتولاه بالنيابة عن الأمة . فمن عسى أن تكون
تلك الهيئة ؟

لقد كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها ، فاتجهت النية إلى اختيار الهيئة التي تتولى الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، أو اختيار هيئة يزيها هؤلاء الأعضاء ويخولونها . صفة الوكالة العامة ، وفي هذا فكر سعد وأصحابه إلى ما قبل الهدنة بأيام قليلة . ونحني عن القول أن فكرة طبيعية كهذه الفكرة في قضية عامة كالقضية القومية لا يمكن أن تخطر لمصري واحد أو مصريين قلائل ، ففي سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد « بك » وعبد العزيز فهمي « بك » إلى مسجد وصيف للحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . فأجاب الدعوة محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، واعتذر عبد العزيز بك لمرضه .

ثم كاشفوا بنيتهم بعض أصحابهم من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم . ثم ذهب سعد إلى الاسكندرية في الثاني عشر من أكتوبر مدعواً إلى الوليمة التي أقامها رشدي باشا للاحتفال بعيد الجلوس . فقابل هناك الأمير عمر طوسن وسمع منه أنه يفكر في قيام طائفة من المصريين للبطالة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح فقال سعد كما كتب في مذكراته انها « فكرة جميلة قامت في بعض الروس من قبل » . وأفضى إلى الأمير بموافقته وارتياحه ، وتدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .

وعاد سعد إلى القاهرة فلاقى عدلي يكن باشا وتكلم معه في تلك المسألة ورأيا توسط قنصل أمريكا في تسهيل السفر للمندوبين المصريين ، وفتح رشدي باشا في ذلك ، فلم يجد عنده استعداداً لتأييد المسعى .

وفي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر ذهب سعد إلى الاسكندرية مرة أخرى مع كثير من الكبراء والوجهاء لحضور حفلة الشاي العمومية التي دعاهم إليها السير ريجنالد ونجت معتمد الدولة البريطانية ، فلاقى هناك « عدلي

ومدحت ورشدي ومحمد سعيد والأمير عمر وغيرهم « . . . قال سعد في مذكراته : « وشملت من عدلي رائحة أن المشروع الذي عرضه علينا رشدي لم يكن من بنات أفكار الاثنين . وأنه لابد أن يكون مشتملاً على سر تكشفه الأيام ».

ويغلب على ظننا أن السر الذي أشار اليه سعد هو رأي السلطان « أحمد فؤاد » في هذه المسألة . فان السلطان حسيناً كان قد أمر رشدي باشا بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة . ثم مرض السلطان حنين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة . فالذي يغلب على الظن أن السلطان فؤاد قد أرجأها إلى الوقت المناسب ، واختار تحريكها قبل الهدنة ، فأوزع إلى عدلي ورشدي باتباع الخطة التي تلائم الحوادث الأخيرة ، وفهم سعد مافهم من الإيحاء على سبيل الترجيح .

وفي يوم عقد الهدنة حضر الأمير عمر إلى مصر وزار سعداً في بيته وأبدى رغبته في عقد اجتماع « للبداكرة في حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن » فوافقه سعد واتفق مع سموه على صيغة الدعوة وأسماء المدعوين ومكان الاجتماع بقصر الأمير في شبرا . وسافر الأمير على أن يعود قبل الاجتماع بيومين . وسعدني كل ذلك يميل إلى تقديمه في هذا العمل ، لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير .

إلا أن المعارضة في رئاسة الأمير للوفد المطلوب كانت تقوى وتشدد في جهات كثيرة ، ومنها القصر الملكي والوزارة ، ومنها أصحاب سعد جميعاً بغير استثناء .

فقد كان السلطان فؤاد غير مستريح إلى ظهور الأمير على رأس هذه الحركة ودخول أعضاء البيت المال في مآزق سياسية تقضي مصلحتهم ومصلحة الملك أن يظلوا بمعزل عنها .

وكان رشدي باشا يتوجس من نفوذ محمد سعيد باشا صديق الأمير الحميم ويشفق من عواقب تديره ، ولا يحب أن يمله حتى يقبض بيديه على زمام الموقف ويتحول به إلى حيث تهديه الحيلة والأساليب المتلوية التي اشتهر بها . وكان أصحاب سعد يريدونها كما قالوا (حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة) ويعتقدون أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية إلى أن ينزل عنها الترك للبصريين في معاهدات الصلح ، وهو أمل مشكوك فيه .

لهذا أمرت الوزارة بالغاء الاجتماع الذي يدعو إليه . ولما حضر الأمير إلى مصر مستفسراً أبلغه أمين يحيى باشا أن عظمة السلطان يرى له أن يبتعد عن هذه الحركة ، وأن يبرح القاهرة إلى الإسكندرية في يومه . وقبل أن يتلقى هذا الأمر كان قد اجتمع بمحمد سعيد باشا واسماعيل صديقي باشا وبعض أعضاء الحزب الوطني وبحثوا في تأليف الوفد مستقلين للسفر إلى أوروبا . فاستحسنوا بعد طول المشاورة أن يشركوا سعداً ومن معه في هذه الهيئة ، وخاطب الأمير سعداً ليلقاه بفندق شبرد ، فاستأذن سعد أصحابه ليذهب إليه . وخشي هؤلاء الأصحاب إذا خوطب سعد في رئاسة الأمير للهيئة أن يقبلها كما علوا من رأيه السابق . فناشدوه بلسان محمد محمود باشا أن لا يقبل رئاسة بغير رأيهم ، لأنهم يختارونه هو للرئاسة ولا يقبلون رئاسة سواه .

ثم علم الأمير بأمر السلطان فؤاد فاطاعه وسافر إلى الإسكندرية ، وسرى نبأ الخلاف بين الوفدين إلى جبهة الشعب ، فأسفوا وتذمروا وبدت بوادر غضبهم في مطاردة الدعاة والرسل الذين كانوا يروجون لتوكيل الوفد الجديد . فآثر الأمير لهذه الأسباب جميعاً أن يعدل عن سعيه ، وآثر سعد وأصحابه أن يرأبوا الصدع بانتخاب بعض أنصار الأمير ، فاندجحت الهيئة في هيئة واحدة وانحسم الخلاف .

في أثناء هذا الخلاف بين الوفد وإشباع الأمير عمر طوسون بدرت الكلمة التي أطلقت على بيت سعد اسمه الذي ينبغي له بعد تأليف الوفد واجتماع نواب الأمة فيه : بدرت من لسان خصم لا من لسان صديق ، وفي معرض الحاجة لا في معرض التودد والتعظيم . فقد كانت المناقشات بين سعد وبعض الشبان تنوالى كل يوم عن أغراض الوفد وبرنامجه واختيار أعضائه ، فاحتد واحد منهم وتمادى في مخاشنة الحاضرين . فقال سعد . (عجباً ! أتكدرني وتكدر صحي في بيتي ؟) فقال الفتى : (ليس هو بيتك يا باشا . ولكنه بيت الأمة) فشاعت الكلمة وأطلق الاسم على البيت من ذلك الحين .

وقد وضع الوفد بعد تمام تكوينه قانوناً للسير عليه جاء في المادة الأولى منه : (تألف وفد باسم الوفد المصري من حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وإسماعيل صديقي باشا وسينوت حنا بك وحمد الباسل باشا ، وجورج خياط بك ومحمود أبو النصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك) .

وجاء في مادته الثانية أن (مهمة هذا الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً) . وفي المادة الثالثة أن (الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية) .

وفي المادة الخامسة (لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته : وهي استقلال مصر استقلالاً تاماً وما يتبع ذلك من التفاصيل) . وفي المادة الأخيرة : « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شؤنه » .

وفيما بين ذلك مواد أخرى في تفصيل نظامه وتقسيم أعماله بين ذوي الاختصاص فيه من رئيس أو كاتب سر أو أمين صندوق.

ومما تقدم على وجه الاجمال يتبين لنا كيف نشأت فكرة الوفد الأولى وكيف انتقلت في أطوارها المختلفة الى تمام تكوينه . ولا نحب أن نطيل البحث فيمن سبق ومن لحق من المفكرين . فان الفكرة كانت تخطر لكل عامل في السياسة المصرية ، وكان من المستحيل أن لا تخطر في أوانها . وانما الأمر الجدير بالملاحظة عندنا أن أحدا لم يفكر في تأليف وفد الا فكر معه في سعد زغلول ، سواء السلطان أو الأمير طوسن أو الوزراء أو أعضاء الجمعية التشريعية أو المتطرفون أو المعتدلون ، ومن السهل أن يفكر الانسان في تأليف وفد . ولكن ليس من السهل أن يكون معقد الأمل ومناط العمل باجماع المفكرين .

بدء العمل

كان الوفد المصرى يترب من يوم إلى يوم إعلان الهدنة لبدء عمله بأبلاغ الدولة البريطانية مطالب الأمة المصرية . فلما أعلنت الهدنة يوم الاثنين (الحادي عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨) بادر سعد وأصحابه إلى طلب المقابلة من السير ريجنالد ونجت معتمد الدولة البريطانية أو نائب الملك كما كانوا يسمونه في عهد الحماية . فضرب لهم موعداً للمقابلة قبيل الظهر من يوم الأربعاء التالي . فذهب إليه سعد وصاحبه علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ، ووقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أول من اشترك في الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية ، وفهم الكفاية لتمثيل الوفد برئاسة سعد وعضوين يمثلان الأعيان وذوي الأعمال الفكرية .

تلقاهم السير ريجنالد بعد التحية والتهنئة بعقد الهدنة بقوله :

« ان الصلح اقرب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمناً طويلاً ، وأن مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين ... » إلى آخر ما قال .

فرد عليه سعد قائلاً : « إن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره . وإنني أظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين » فوعد السير ريجنالد بالكتابة إلى حكومته في هذه المسألة بعد الاتفاق مع القائد العام ، وقال : « ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انكلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولكن لا يكون الأمر إلا خيراً » فقال سعد : « ان الهدنة قد عقدت والمصريون لهم

حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يتمتع الآن من أن يعرفوا
ماهو الخير الذي تريده انكثرا لهم.»

قال السير ريجنالد : « يجب أن لاتعجلوا وأن تكونوا متبصرين في
سلوككم .فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.»
فاستفسره سعد معنى كلامه قائلاً : « إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا
أفهم المراد منها.»

ففهم السير ريجنالد أن سعداً قد استاء لانه اعتقد أن الكلام موجه اليه
وأراد أن يقول إنه لايعني المصريين مثله وإنما يعني الرأي العام
فاستدرك قائلاً : « أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد
النظر » فأجابه سعد : « لا أستطيع الموافقة على ذلك . لآتي إن وافقت
أنكرت صفتي . فاني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام
القاهرة ، وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة
واللورد كتنشر في انتخابي . وكذلك كان الأمر مع زميلي علي شعراوي
باشا وعبد العزيز فهمي بك.»

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوي باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء
للانجليز صداقة الحرلحر لا العبد للسيد » ... فصاح السير ريجنالد دهشاً :
« إذن أتم تطلبون الاستقلال ؟ » . فأجابه سعد . « نعم . ونحن أهل له ،
وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة
طويلة في كفاءة مصر للاستقلال : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام
فاننا نعطيها ضمانه معقولة عن عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس
بمصلحة انكثرا . فنعطيها ضمانه في طريقها إلى الهند ، وهي قناة السويس ،
بأن نجعل لها دون غيرها حق اختلاها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها
ونقدم لها عند الاقتضاء ماتستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوي
باشا : « يبقى أمر آخر وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار

الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي » ثم قال سعد : « نحن نعرف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية، وأنا نعرف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت في مصر . فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وإتئاتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نساfer للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في انكلترا . ولا نلتجى هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية . ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فترث السير ريجنالد ونجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم . وإني أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حييه ، فإني لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد .»

وانتهى الحديث على هذا في تلك المقابلة ، وقد علم منه سعد وصاحبه رأي الحكومة البريطانية في المسألة المصرية على الرغم من قول السير ريجنالد أنه لا يعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . فهذه الحكومة لاتفكر في المسألة المصرية قبل عقد الصلح وفراغها من جميع المشكلات المتخلقة من الحرب العظمى ، وهي إذا فكرت فيها بعد ذلك فليس في نيها أن تلغي الحماية وتعترف بالاستقلال . لأن السير ريجنالد دهش حين فوجىء بكلمة الاستقلال كأنه يسمع التجديف ! فعلى مصر إذن أن تنتظر إلى غير أجل مسمى ، وليس لها بعد طول الانتظار أن تطمح إلى استقلال . فذلك عند الحكومة البريطانية خارج من كل حساب .

واننا لنذكر مقدار الدهش الذي دهشه المعتمد البريطاني من ذكر الاستقلال إذا علمنا حقيقة المركز الذي هياه المحتلون لمصر وتفاهمت عليه الجالية البريطانية قبل انتهاء الحرب بأكثر من عام . فقد صدر الأمر في شهر مارس سنة ١٩١٧ بتأليف لجنة تنظر في إصلاح القضاء بعد إلغاء الامتيازات

الاجنية ، فتقدم اليها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم ، توضع بها القوانين وترجم منها الى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعى الأمر الى ذلك ، واستلزموا أن يسن القانون الأهلي على سنة الأصول الانجليزية والقانون الجنائي بصفة خاصة ، وأن يجلس قاضي انجليزي الى جانب القاضي المصري للنظر في المسائل الأهلية .

أما قانون مصر النظامي الذي أعده المحتلون لتطبيقه بعد الحرب العظمى فقد وضعه السير ويليام برونيات وقضى فيه بإنشاء مجلسين أحدهما يسمى بمجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز من يساؤونهم في الرتبة ، ومن خمسة عشر أجنبيًا ينتخبهم الأجانب ، وثلاثين مصريًا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود والشروط ولا تجتمع منهم كثرة في المجلس على كل حال . ويسمى المجلس الآخر بمجلس النواب وليس له رأي قاطع في عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ، ويجوز أن تتخطاه الحكومة بارسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان . ثم لا تعتمد القوانين التي تصدر من هذا المجلس أو من ذاك إلا بعد اقرارها في وزارة الخارجية البريطانية .

ويكنى أن يلم القارىء بخلاصة هذا القانون ليجزم بأنه قانون لا يوضع إلا للأصقاع الهمجية التي لا يحفل لأهلها بوجود ولا برأي في تشريع أو سياسة . والغرض الأكبر منه إنما هو استدراج الأجانب الى الرضى بالغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها في يد العميد البريطاني ، ولا تكون مصر في خلال ذلك إلا مستعمرة بريطانية من مستعمرات المجهل السحيقة التي لا حضارة لها ولا رجاء في نوع من الاستقلال .

وإذا كان ذكر الاستقلال قد أدهش العميد البريطاني فهذا القانون النظامي قد أدهش جميع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التي

أعقبت الخير العظيم ، لأنه جمع المصريين كلهم حول راية الاستقلال ، وعصف بكل فارق بين التطرف في الوطنية والاعتدال .

ومن الطبيعي بعد أن قال العميد البريطاني لسعد وزميليه أنه لا يعرف شيئاً عن أفكار حكومته أن يتذرع النواب المصريون بذلك الى طلب السفر إلى العاصمة الانجليزية ، لاستطلاع أفكار تلك الحكومة والافصح لها وللرأي العام في بلادها عن أفكار الأمة المصرية . فكتب سعد وأصحابه الى رئاسة الجيش الانجليزي يطلبون جواز السفر في وقت قريب ، وجددوا الطلب بعد أسبوع فجاءهم الرد في الثامن والعشرين من نوفمبر بارجاء الاذن لهم الى أن يزول « الصعوبات التي تمنع سفرهم في الوقت الحاضر » فكتب سعد الى السير ريجنالد ونجت في اليوم نفسه يبدى له أنه : « من الضروري أن يكون الوفد بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، ويختم خطابه بقوله : « إنا معتمدون كثيراً على تقاليد بريطانيا العظمى التي مازالت تقدم للعالم كثيراً من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتماداً يجعل لنا ثقة في أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلاً . » لم يجبه السير ريجنالد بنفسه ولا باسم موظف كبير من مؤسسه في دار الحماية ، ولكنه أجابه باسم نائب كاتبه الخاص في خطاب يتحدث به عن رأي حكومته . فقال :

« كلفت من قبل نخامة المعتمد السامي البريطاني باحاطتكم علماً بوصول خطابكم المؤرخ في ٢٩ نوفمبر الماضي وبأخباركم بأن نخامة قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع . وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم في مصر مما لا يخرج عن الحطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى نخامة ، وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلن

شيتهم الذي أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر.»

فكان جواب سعد على هذا الخطاب الذي تشف عبارته واختيار كاتبه عن الاستخفاف وقلة الاكتراث « إنه ليس في وسعي ولا في وسع أي عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا ، وإني أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية ، وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال إلى الاجماع لولا تدخل الادارة في منع تداولها ومصادرتها.»

أما تقديم الاقتراحات إلى المندوب البريطاني فلم يسع الوفد قبوله لأنه لا يجدي شيئاً مع الشرط المتقدم ولا يجدي شيئاً إذا ألغى ذلك الشرط وأيسح الكلام في مسألة الاستقلال . وقد أبان سعد حجة الوفد في طلب السفر إلى إنجلترا فقال : « ان سفرنا إلى إنجلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي الذين لا شك في تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنغنى على الخصوص بان نجعل وجهتنا ذلك الرأي العام . ونحن واثقون بان نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التي امتاز بها الرأي العام الانجليزي . وتلاحظون سعادتك أنه في هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخبرات بسيطة تعمل في مصر وحسب ، فان القضية التي ندافع عنها يجب أن تعرض باديء ذي بدء على الرأي العام الانجليزي الذي لا شك في انه — للاستنارة فيها — في حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبدئها الا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها.»

وفي هذا الكلام بيان صريح للغرض من السفر إلى البلاد الانجليزية ،
فليس هو استجداء الحكومة هناك ولكنه الاقتناع والتأثير بالأساليب التي
تدعن لها الحكومة ورجالها الرعيون .

مر بالقاريء في خطاب سعداشارة إلى توكيلات الامة ومصادرة الادارة
للتوقيع عليها في الاقاليم . فهذه التوكيلات هي الوسيلة التي لجأ اليها الوفد
بعد تأليفه لتعزيز نيابته عن الامة في طلب الاستقلال ، بالإضافة إلى الصفة
المكتسبة من أعضاء الجمعية التشريعية الداخلين فيه .

فقد كان في الوفد كما كان بين مؤيديه رجال نابهون من غير أعضاء الجمعية
التشريعية ، وكان من الميسور للانجليز ان يقدحوا في وكالة الجمعية عن قضية
الاستقلال وما اليها من المطالب القومية ، لانها انتخبت قبل فرض الحماية ولم
يكن ملحوظاً في انتخابها أن تصدى لأمثال هذه المطالب . فمن سداد الرأي
أن يضيف الوفد دليلاً آخر على نيابته الصحيحة غير تأييد أعضائها . وإذا
تسنى له أن يحصل على توكيلات المصريين مباشرة في قضية الاستقلال بنصها
فلا محل إذن للاكتفاء بالوكالة المستمدة من انتخاب قديم ، في قضية ليست
بقضية الاستقلال .

أسرع الوفد بطبع هذه التوكيلات غير منتظر تمام تأليفه ، فامضاها
كل من عرضت عليه من ذوي الرأي والمكانة ، ولم يرفض امضاها إلا
أفراد معدودون لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة . وراحت الألوف منها
تتفرق في الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقعات ،
ثم فطن المستشار الداخلي مستر هينز لها بعد انتشارها فأصدر أمره
إلى الموظفين بمنعها ومصادرتها . فمنعوها ما استطاعوا واقتحموا بيوت
الوجهاء ومكاتب المحامين ييخثون عنها في كل مكان ، وينزعونها من حاملها
عنوة حينما وجدوها ، ويتعللون لذلك بأنها منشورات مخلة بالأمن والنظام

أراد الوفد أن يعرض مافاته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها .
لان إثبات ذلك يقوم مقام التوكيل ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز
في حق « تقرير المصير » وهم لا يفرغون من النداء به في كل مجال . فكتب
سعد إلى رئيس الوزارة المصرية محتج على هذا الحيف ويسجل هذه الوقائع ،
وقال في احتجاجه : « لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مباديء الحرية
والعدل التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ألفت مع جماعة من
ثقة الأمة ونوابها وأصحاب الرأي فيها وفداً لينوب عنها في التعبير عن
رأيها في مستقبلها تطبيقاً لتلك المباديء الأساسية .

لذلك شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص فوق ما للكثير منا
من النيابة العامة ، فأقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالاً عظيماً مع السكينة
والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأي الأمة في
مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن
امضاء هذه التوكيلات ، ونظراً إلى أن هذا التصرف يمنع ظهور الرأي العام في
مصر على حقيقته ، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل — التمس
من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحریتهم يتمون عملهم
المشروع ، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة إلى هذا المنع
فاني أكون سعيداً لو كتبتم إليّ بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد
الحكومة بما في وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات ... »

وقبل أن يتلقى الوفد رداً من الوزارة ، عاد فكتب إليها في اليوم التالي
— ٢٥ نوفمبر — يخبرها « ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع
على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ماتم التوقيع عليه » وشفع ذلك بما
يثبت هذه المصادرة .

وظاهر من صيغة الكتاب الأول أن الاحتجاج متفق عليه بين الوفد

والوزارة لاعطاء وزير الداخلية فرصة يثبت فيها المنع ويبريء الحكومة الوطنية من تبعاته ، فجاء الرد من الوزير يقول فيه : « إجابة على كتابكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري أتشرف باحاطتكم علماً أنه إن كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابكم المذكورين فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت عمادعو إلى الاخلال بالنظام العام ... » وفي هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر به من السلطة الانجليزية ، وإثبات للحجج على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأي في تلك الآونة ، لأن امضاء عريضة مطبوعة هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأي الأمة في مصيرها ، كما جاء في خطاب سعد إلى الوزارة .

فحول الوفد جهوده إلى الوسائل التي بقيت له بعد هذا الحجر المطبق على الأمة من كل ناحية ، وهي اشهار الاحتجاج في مصر كلها سنحت فرصة القول والخطابة في مجتمع من المجتمعات ، ومخاطبة الدول الأجنبية من طريق وكلائها أو من طريق الرسائل البرقية والبريدية إلى رؤسائها وكبرائها ، وهي على ذلك ليست بالوسائل الميسورة إلا على قدر محدود في المناسبات المتباعدة ، لاشتداد الرقابة على الصحف وعلى المراسلات والمجتمعات ، والحجج على الصحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى الخبر بتأليفه أو الإشارة إلى اسمه وغرضه .

ففي أوائل ديسمبر أرسل الوفد احتجاجاً إلى رئيس الوزارة البريطانية ونداء إلى وكلاء الدول في القاهرة يبلغهم فيه ما كان من عسف السلطة العسكرية ويحتج « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التي يهملها أمر مصر على الخطه

التي صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأي الأمة المصرية فيه .

وفي الرابع عشر من ديسمبر وصل الرئيس ويلسون إلى باريس فأرسل إليه سعد احتجاجاً على منع مصر من إسماع صوتها والافضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح يقول فيه : —

« نعم ان السلطات البريطانية طلبت الينا أن نبدي اقتراحات حكومية عن ادارة مصر بشرط أن لا تخرج عن دائرة الحماية التي رتبها ، وانها بذلك تطلب منا المحال . لأن مصر لم تقبل مطلقاً هذه الحماية التي ليست الا عملاً من الأعمال الحرية ، والتي مع كونها مناقضة لآمالنا في الاستقلال فهي مناقضة أيضاً للحقوق التي كسبناها من تركيا من زمان بعيد . فان هذه الحرب أبعد ما تكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق . بل على ضد ذلك توسع فيها إلى حد الاستقلال تطبيقاً للباديء الجديدة التي تقضى باحترام الجنسيات .» وأرسل اليه برقية ثانية عند وصوله إلى لندن في أواخر ديسمبر ، ثم أرسل اليه برقية أخرى يذكر فيها البرقيتين السابقتين فلم يتلق جواباً على واحدة منها !

وفي العاشر من يناير أذاع نداء إلى الأوربيين يقفهم فيه على حقيقة الحركة السلبية التي أخذ الانجليز يشوهونها ويصبغونها بصبغة العداوة الجنسية فقال في بيان مقاصد تلك الحركة : « نبغي أن نستقل بشؤون بلادنا في شكل حكومة دستورية حتى نصلح من حالنا الاجتماعية ما يفسده عادة حكم الأجنبي عمداً ومن غير عمد ، وحتى نبلغ ما يؤهلنا اليه استعدادنا من درجات الكمال ، نبغي أن نلهم ثقة الأجانب لنسألهم وسائل ما يزاوونونه من الأعمال التجارية والصناعية في بلادنا ونرعى ما لهم فيها من الامتيازات خير رعاية . نبغي أن نبقي كما كنا في الماضي عارفين رسوخ قدمهم في المدنية الحديثة مستعدين لأن نستقدم كبار الفنيين منهم ممن عسانا نحتاج اليهم للمساعدة في

الاعمال العامة . ولكن لا على أن يكون مناط الاختيار للاعتبارات الجنسية فقط كما هو حاصل الآن . بل الكفاءة حيثما وجدت بصرف النظر عن كل اعتبار آخر.»

وختم النداء بقوله : « فباسم الوفد المصري أعلن إلى كل أجنبي في مصر من ذوي المصالح أن هذا الوفد يقرن بسعيه للاستقلال احترام المصريين لحقوق الأجانب كل الاحترام . كما أنني اتهم هذه الفرصة لاشهد كل رجل حر على المعاملات المنافية للحرية التي عومل بها الوفد المكلف باسماع مؤتمر الصلح صوت مصر وعرض مطالب أهلها ، ولأعلن أن كل حكم في مستقبل المصريين من غير أن تسمع أقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التي جعلت أساساً لأحكام مؤتمر السلام »

وفي اليوم التالي أرسل إلى كليمنصو رئيس مؤتمر السلام رسالة برقية يقول فيها : « مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية فإن الحكم في مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء » ثم يقول « . . . باسم الانسانية التي تأبى أن تكره الامم على أن تنتقل من يد الى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع تناديك من وراء البحر ان لا تتخذ سكوتنا الا كراهي الذي هو النتيجة الطبيعية لحبسننا في حدود بلادنا دليلاً على رضانا بسيادة الغير علينا وأن لا تسمح بالحكم في مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا.»

واتفق في هذه الأثناء مرور الوفد السوري بمصر ذاهباً إلى فرنسا لتمثيل بعض البلاد السورية في المؤتمر فكتب سعد إلى السير ريجنالد ونجت يحدد احتجاجه لهذه المناسبة ، وكتب الى المستر لويد جورج في هذا المعنى قائلاً : « لاتزال الحال كما كانت حتى ان الأمة المصرية بأسرها من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم لايسمح لأحد بالخروج من هذا الحصار

الشديد» ثم أعقب ذلك بقوله : « انتفعت في هذه الحرب برجالها وأموالها — أي مصر — وصرحت في مواطن شتى بأن ذلك كان من أكبر العوامل في احراز النصر في الشرق ، فبينما مصر المساعدة تنتظر أن تعامل بما يتفق مع حالها إذا هي تراكم غداة الهدنة قد قلبتم لها ظهر المجن ، وحبستم أهلها بين حدودها على الذل والهوان . بل هبوا هذه الأمة لامتدنة ولا مساعدة فحلا عاملتموها بما اتفقتم عليه مع الدكتور ولسن ؟ ... مسموح — على المبادئ القديمة — لرجل السياسة أن يكون استعمارياً . غير أنه لا يسلم أحد الى اليوم أن حب الاستعمار أجاز لدولة حصر أمة ليس بينها وبينها حرب ، وإذا كان حب الاستعمار لا يبيح للمستعمرين والمحافظين مثل هذا التصرف فكيف بالأحرار؟»

ولم يزل الوفد يوالي احتجاجه عند رجال الدول كلها وصل وفد من وفودها الى المؤتمر ، ويكتب حيناً الى رئيس مجلس النواب في إنجلترا وحيناً الى ذوي الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصير هذه الرسائل .

ولم يخف على الوفد نصيب الأمم الضعيفة عند الساسة والوزراء الممثلين لحكوماتهم في مؤتمر الصلح . ولكنه اعتقد أن هذه النداءات كائناتاً ما كان مصيرها لها فضل محقق على الأقل وهو نفي الشبهة التي يسجلها على مصر السكوت في تلك الآونة ، وعساها لا تذهب عبثاً بين الدول المتنافسات على حل المشكلات وتوزيع المطامع . فان الانجليز لن يقدرُوا على التحكم في مشكلات الدول الأخرى باسم العدل والحرية وعندهم هذه المشكلة المصرية قائمة يصل إلى أسمع الوزارة والساسة خبر عنها ما بين آونة وأخرى . فلا بد لهم عاجلاً أو آجلاً أن يصغوا لها ويبالوا بها ، وقد يكون ذلك أسهل عليهم من مساومة الدول عليها وإعادة المساومة كلها تجدد خلاف بينهم وبين الدول أو بينهم وبين الأمة المصرية .

ثم عمد الوفد إلى الاجتماعات كلها تهيأ له سبلها ، ففي الثالث عشر من شهر يناير أقام حمد الباسل باشا « حفلة شاي » في بيته حضرها من استطاع حضورها من أعضاء الوفد والوجوه والفضلاء . فألقى فيها سعد خطابه الأول في أول اجتماع وطني أقيم بعد الحرب العظمى ، وبدأه بشكر صاحب البيت والحاضرين ثم استطرد إلى انكار الاحتلال وانكار الحماية التي « هي أيضاً أمر باطل بطلاناً أصلياً أمام القانون الدولي ، ومخالف مخالفته صريحة للباديء الجديدة التي خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة . فنحن أمام القانون الانساني أحرار من كل حكم أجنبي ، فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . »

ثم قال عن هذه المبادئ الجديدة : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه يمكن متى جد الدكتورولسن في تطبيقه بحزمه المعروف ، وأنه لجاد . بل ارتقى إلى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صححت نيات أكثرية الدول التي أقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألفت الانسان من الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الأخلاقية ، ثم هو متفق مع الأفق الذي وصلت إليه الإنسانية في تطورها الجديد . ألا ترون أن مبادئ الديمقراطية التي أوجدت هذا المذهب تنتشر على جميع صورها الممكنة في أرجاء البلاد المتقدمة بقوة هائلة وبسرعة لم يعهد لها نظير في تاريخ المبادئ الإنسانية . »

ثم قال : « إن إيماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا . وكفى بها عدة ، وإن اجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة ، ولا ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة ، ولكن سيصله ولو من بعيد : يصله فينصت إليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذي يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات . »

« هذا هو النحو الذي ننحوه في قضيتنا وأما خطة مصر المستقلة فهي :
أولاً — تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وان تراعي في
تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح ،
وان تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها
بذوي العلم من أهل البلاد الغربية . كما كانت تلك عاداتها فيما مضى .

ثانياً — تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ،
وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحويل اليق بمقتضيات الأحوال
فانها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم
البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها ، وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة
الصدر غاية في الاخلاص والمجاملة .

ثالثاً — تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للرقابة المالية لا تقل في
أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاق سنة
١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومي .»

رابعاً — تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات
مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس .

خامساً — تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف لوضع استقلالها تحت
ضمان جمعية الأمم ، وأن تشترك - بهذه المثابة - بقدر ما لديها من الوسائل
في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث .

وأن من الفضيلة أن نقرر بأن كل مانقوله عن مصر ينسحب على
السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل هو كما قال المستشار
المالي في تقريره سنة ١٩١٤ ألزم لمصر من الاسكندرية .

ثم اقترح في ختام الخطبة إرسال نداء من الأمة إلى الرئيس ولسن تعرض
فيه « قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطاً يأباه أهلها أجمعون » فوافق
الحاضرون بالإجماع .

ثم دعا سعد مئات من وجوه البلاد الى اجتماع يشهدونه في داره أصيل اليوم الحادي والثلاثين من شهر يناير ، فعلبت القيادة العسكرية بهذه الدعوة ومنعتها ، وأبلغ سعد أمر هذا المنع إلى رئيس الحكومة البريطانية وجدد الاحتجاج إلى رئيس المؤتمر وبعض رؤساء الوفود الدولية فيه .

وبينما كانت القيادة العسكرية تمنع كل اجتماع وطني يتصل بها خبره كان مستر برسيغال القاضي الانجليزي يوالى محاضراته في نادي « جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع » ليمهد الأذهان لابدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر بأحكام الدستور والشرعة ، ويشهر بالجمعية التشريعية وقلة صلاحها للتشريع أو لبحث القوانين ... وكان السابع من شهر فبراير موعد محاضرته الثانية ، فأراد سعد أن يستعير من دعاية الحماية دعاية للاستقلال واغتتم فرصة اجتماع السامعين من أعضاء تلك الجماعة ومدعوها — وهم نخبة من علية المصريين والأجانب — فذهب إلى ناديهما وابتدر المنبر بعد فراغ المستر برسيغال من محاضرته قائلاً : « إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة . وأيما بلد كبلدنا له حياة عريقة في القوانين والشرائع فمن الخطر أن يعتمد إلى تفسير كلي في شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدي إليه التجربة والاختبار » .

ثم قال : « وقد أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلاً في نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئاً . نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التي أنا رئيسها فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروفة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترد هذه البيانات .

« رأيت من واجبي أن أبدي لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات . ولكن هناك أمر آخر هو أهم مايجب التنبيه اليه . فقد تكلم حضرة المحاضر

عن الباب الثاني من الكتاب الثاني في المشروع وفي هذا الباب مايتعلق بحالة
سياسية لا وجود لها الآن .

إلى ان قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها
أو تقبلها الأمة المصرية . فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً . بل هي ضرورة
من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب
دقيقة واحدة » .

ولقد فوجيء الحاضرون بهذه الخطبة التي جاءتهم في غير مكانها وفي غير
أوانها لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة في تسجيل الحماية لا إلى
خطبة في انكار الحماية وعلان بطلانها ! فخرج بعض الموظفين الانجليز إلى
النور يريد أن يطفئه لفض الاجتماع ، ومنعه آخرون لأنه عمل لا يليق في
جمع كذلك الجمع ، وغادر أفراد مكان الاجتماع وبقي الا كثرون متشوفين
لما عسى أن يكون بعد هذه الصيحة الجريئة .

ترى ماذا يصنعون بالرجل الذي قام بين أساطين الاحتلال لينكر نظام
الحكم في وجهه بمثليه ؟ ماذا يصنعون به والبلاد لا تزال في قبضة القيادة
العسكرية ؟ والقيادة العسكرية تملؤها خيلاء النصر والثقة العمياء بتوطيد
آثاره ؟ أيعتقلونه ؟؟ أيتزكونه ؟ أمست الدوائر العليا وهذا التساؤل حديثها ،
وتسايرت الروايات في أنحاء القطر باخبار الخطبة ، فكان الناس يتناسخون
مايصل اليهم منها ، ويضمونه الى ما تلقفوه من الخطب والنداءات قبلها .
ويزدادون حرصاً على اقتنائه كلما ازداد الحرص على منعه . وقد كانوا
يستولون هذه الصيحات في وجه الحماية على قدر ما كان يهولهم من طغيان
القوة العسكرية وسهولة النفي والحجر والاعتقال والتعرض للبتاعب
والأخطار لأيسر شبهة .

الى هنا أصبح بادياً لرجال دار الحماية ورجال القيادة العليا أن الحالة مع الوفد قد وصلت الى درجة من الحرج تنذر بالتعب والمضايقة وتضطرم إلى علاج أنجع من علاج الحصر والاغضاء ، وان الاصطدام بينهم وبين الوفد آت لا ريب فيه ، وان سعداً لا ينوي أن يقصر جهده على الرسائل البرقية التي لا يجاب عليها ، والاجتماعات العامة التي يصدر الأمر بمنعها ، ولكنه ينوي أن يتابع خطاه وأن يقتحم الأبواب كلها أغلق في وجهه باب ، وأن يهجم حيث ينتظرون وحيث لا ينتظرون اذا كان لابد من الهجوم ، فلا مناص لهم من تركه يمضي الى حيث يعلون انه ماض لاحالة ، أو من معالجته بأسلوب في الردع والمحاورة غير الأسلوب الذي قنعوا به الى تلك اللحظة .

ولو كان هذا كل ما هنالك من الحرج لكان كافياً لمعاودة النظر في أساليب الردع والمحاورة . ولكنه قد وصل من جانب آخر إلى حده الأقصى في دواوين الحكومة ، فاستقالت الوزارة الرشدية وأصرت على الاستقالة ، وتعذر اقناع أحد من الساسة والمستوزرين بقبول الوزارة قبل السماح لنواب المصريين بالسفر الى مؤتمر السلام ، وتعطلت الأعمال الرسمية في العاصمة والجهات ، واعتبرت القيادة العسكرية أن الوفد المصري هو المسئول عن الازمة من البداية إلى النهاية .

ونعود قليلاً إلى ما بعد الهدنة لتتعقب أطوار هذه الازمة الوزارية ونستعرض أسبابها التي دفعت حسين رشدي باشا الى الاستقالة ، ثم الاصرار عليها ، ثم الى بقاء هذه الاستقالة معلقة بين الرضا والقبول ، وبقاء البلاد بغير رئيس وزارة أكثر من أربعة أشهر . إلى أن عاد حسين رشدي باشا نفسه إلى رئاسة الوزارة في التاسع من شهر ابريل .

فبعد زيارة سعد وصاحبيه لدار الحماية. ظن رشدي باشا أن الحكومة البريطانية لاترضى عليه بالسفر كما ضنت به على الوفد المصري ، ولاتأبى منه المحادثة في تنظيم الحماية كما أبت من سعد المحادثة في الاستقلال ، فرفع ملتسه

إلى صاحب العظمة السلطان مستأذناً في السفر مقترحاً أن يعهد عظمته اليه والى زميله عدلي باشا بهذه المهمة ، منياً عنه اسماعيل سري باشا في الرئاسة وعبدالحق ثروت باشا في الداخلية ، وأحمد زيور باشا عن عدلي باشا في وزارة المعارف .

ولكنه حين أبلغ طلبه هذا الى الحكومة البريطانية جاءه الرد بما فحواه انها غير مستعدة للقائه . لاشتغال الوزراء بمؤتمر الصلح وغياهم عن العاصمة وانه لا ينتظر أن تفرغ الحكومة للبحث في شؤون مصر الداخلية إلا بعد وقت « متأخر جداً » !

فلم يسعه أمام هذه الصدمة إلا أن يستقيل ، ورفع استقالته هو وزميله عدلي باشا في الثالث من ديسمبر . فلم يقبل عظمة السلطان الاستقالة ، وجدد السير ريجنال ونجحت سعيه في طلب الاذن من حكومته بسفر الوزيرين فأصرت على رفضها ، ثم توالى رفض الاذن للوفد المصري بالسفر إلى لندن أو مؤتمر الصلح بعد أن شايته الوزارة في طلب سفره ، فعاد رشدي باشا في الثالث والعشرين من ديسمبر إلى تأييد استقالته الأولى ، وقال في خطابه الثاني إلى عظمة السلطان « ... طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النياية السفر إلى لندرة للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتي فقط بل رفض سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته في الوقت الذي يسوى في مصيره نهائياً ».

لم يقبل عظمة السلطان هذه الاستقالة الثانية أيضاً ، ولبث الوزراء في دواوينهم ما عدا الوزيرين المستقيلين . ثم أكد رشدي باشا استقالته مرة ثالثة في الثلاثين من ديسمبر ، فجاء الاذن عندئذ بسفر الوزيرين مع الاصرار على رفض سفر الوفد أو بعض رجاله . فخار رشدي باشا فيما يصنع : إن سافر إلى لندن لتنظيم الحماية والوفد باق في مصر يطلب الاستقلال ولا يقنع بما

دونه فليس لمساعاه عند الحكومة البريطانية مصير غير الفشل المحتوم ، وإن غير طلبه الأول وارتقى إلى طلب الاستقلال بعد تصريحاته الحديثة والقديمة بحمد الحماية والقنوع بتنظيمها فليس له أمل في النجاح ، قتشبت بسفر الوفد معه ، واتخذ من رفض سفره ذريعة إلى التنحي والاعتزال . فتنحى ومعه جميع الوزراء ، ونشرت الوقائع المصرية في أول مارس الارادة السلطانية التي صدرت بقبول الاستقالة .

ماذا بقي بعد قبول الوزارة إلا أن تتألف وزارة جديدة ؟ وإذا تألفت وزارة جديدة الا يكون مجرد قيامها دليلاً على انها تأتي سفر الوفد ولا تأتي أن تطوى قضية الاستقلال ؟ لا بد إذن من احباط الوزارة المنظورة أو من قارعة تنوب عن سفر الوفد في اظهار شعور الأمة . ذلك كان رأي سعد الذي استقر عليه واضطلع به واسرع بالمضي فيه .

فيبدأ بابلاغ معتمدي الدول واحتجاجه على الحالة كلها والقاء التبعة على الانجليز المسؤولين عن أسبابها ، وطلب الاذن بلقاء صاحب العظمة السلطان في الثالث من شهر مارس . . . وقد كتب هو وزملاؤه عريضة إلى عظمته لخصوا فيها موقف الوزارة الرشدية ثم قالوا :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين — لاعتبارات عائلية — أن تقبلوا عرش أيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيك المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله . ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة ؛ رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرنا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلكم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد علي — أن تكونوا

العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ، فان همتمكم أرفع من أن تحدها الظروف . كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليها بالفشل ؟ « عفواً يامولانا . قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر ، وفي غير هذا الظرف ، غير لائقة . ولكن الأمر قد جل الآن على أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين .

» ان لمولانا أكبر مقام في البلاد . فعليه أكبر مسؤولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واتنالا نكذبه النصيحة اذا تضرعت اليه أن يتعرف رأي أمته قبل أن يتخذ قراراً نهائياً في أمر الأزمة الحالية . فانا تؤكد لسدته العلية انه لم يبق أحد من رعاياه من أفضى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيولة بين الأمة وبين طلبها مسؤولية لم يتحرر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة .

» لذلك دفعنا وأجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التي هي أشد ماتكون رجاء في استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار ، والتي تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ويقف في صفها فتنال بذلك غرضها ، وانه على ذلك تنير .

» وانا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم .

بهذا الرجاء الصارخ توجه سعد وأصحابه إلى ولي الأمر ليحول دون تأليف وزارة جديدة بعد استقالة الوزارة الرشدية ، وقيل انه رفع الى السلطان يعلم رشدي باشا وموافقه ، بل قيل إن رشدي باشا هو أول من أدلى بالرأي في وجوب كتابته ، ولا خلاف على كلتا الحالتين في أن سعداً هو المضطلع بالتبعة الأولى في كتابته وتقديمه .

ان الذين يكتبون ذلك الخطاب لم يكتبوه إلا وهم واثقون كل الثقة انهم غير متروكين الا ربما تتم التهديدات العاجلة لاعتقالهم أو محاكمتهم في وقت قريب . لأن القيادة العسكرية لا تريد أن يجيب عظمة السلطان هذا الطلب . فلا مندوحة لها إذن عن اعتقال الطالبين أو اعتقال ذوي النفوذ منهم وكفهم عن مواصلة العمل لاجباط قيام الوزارات ، وهذه هي « القارعة » التي كان يتمناها سعد لا بلاغ صوت مصر إلى إسماع العالم كله . مادام الانجليز قد يتوا أمرهم على خنق هذا الصوت وراء السدود والاعلاق .

ولقد هالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما انتظر سعد وأصحابه ، فأبرق السير ملن شيتهم إلى حكومته يشرح لها الحالة ويقترح نفي سعد الى جزيرة مالطة ، فجاء الرد السريع بالقبول .

وقد كان الانجليز يفضلون أن يعتقلوا سعدا أو يحاكموه بحجة أخرى غير حجة التردد على الأحكام العسكرية واجباط تأليف الوزارة . فطلبوا من صاحب العظمة السلطان أن يصرح بعصيان سعد وأصحابه وخروجهم على واجب الولاء لعرشه ، ثم تجري المحاكمة بعد هذا التصريح بهذه الحجة فيقال في انحاء العالم إن الانجليز يحاكمون أناساً خارجين على عرش بلادهم ، ولا يقال انهم يحاكمونهم لأنهم ينشدون حقوقهم ويستأذنون في السفر إلى حيث تسافر وفود العالم أجمع ! وحاولوا الحصول على هذا التصريح يومين فلم يفلحوا . لان السلطان نظر في العواقب فرفض ما طلبوا ، فعمد الانجليز إلى الوسيلة الأخرى التي تذرعوا بها إلى اعتقال سعد ونفيه ، وهي انذاره وهم يعلمون أنه لن يخضع للانذار ! فان خضع وكف عن الحركة والعمل فذاك عندهم خير من تنفيذ ما أوعدوه .

لا أجزم بصحة الرواية التي رويت لي عن طلب التصريح المشار اليه من السلطان ورفضه محاكمة الوفد أو اعتقاله بحجة العصيان والخروج على عرشه فإني لم أسمع هذه الرواية قط من سعد أو من أحد في حياته ، وإنما سمعتها بعد

موته من بعض أصدقائنا الكبار الذين لا أعهد فيهم الجزاف في القول ،
فرجحتها لمصدرها الوثيق ولاعتقادي أنها تشبه المعروف من أخلاق الانجليز
ومن أخلاق السلطان فؤاد في وقت واحد . فمن عادة الانجليز أن يحاكموا
طلاب الحرية باسم الخروج على أولياء البلاد الشرعيين لا باسم الخروج على
مطامع السياسة الانجليزية ، فلا عجب أن يفكروا في اتهم سعد وأصحابه
بعضيان السلطان والخروج على عرش البلاد ، بدلاً من اعتقالهم في تلك
الأيام لأنهم يحبرون بحقوق الأمة المصرية التي يقول الانجليز إنهم يرفعونها
كما يرفعون حقوق الأمم العزلاء .

أما السلطان فؤاد فمن أخص صفاته التي اشتهر بها بعد النظر وحسن
الموازنة بين الأمور . فلا جرم يرفض اقتراح القيادة البريطانية لان الرضا
مأمون العواقب موافق لما تقدم من سياسة السلطان فؤاد . . . أما قبول
الاقتراح فلا أمان فيه .

فغاية ما في رفض الاقتراح أنه يغضب القيادة البريطانية ، وماذا تصنع
القيادة البريطانية إذا غضبت في ذلك الموقف المشتبك الدقيق ؟ أتخلع سلطاناً
وتسقط وزارة وتعتقل نواب شعب وتقهر شعباً كاملاً لأنهم جميعاً متفقون
على المطالبة بحق تقرير المصير ؟

ذلك بعيد... ورفض الاقتراح إذن هو الرأي الذي تشير به الحكمة وحسن
الموازنة بين عواقب الأمور ، وأقل ما في تلك العواقب أن لا يحفظ
في سجلات العرش أنه أعلن عصيان أناس لأنهم يطلبون للبلد الاستقلال .
على أن السياسة التي سبقت من السلطان فؤاد قبل رفض الاقتراح
المعروض عليه هي سياسة تشجيع الوفد على السفر لا سياسة الوقوف في
طريقه ، لان العرش هو صاحب النصيب الأكبر فيما يسعى اليه الوفد من
طلب الاستقلال ، أيّاً كان ميل السلطان الشخصي إلى سعد وأصحابه . وقد ظن
سعد أن رشدي وعدلي لم يكونا مبتكرين لما عرضاه عليه من التفكير في

فتح باب القضية المصرية عند اعلان الهدنة وعرض المسائل القومية على مؤتمر الصلح ، وكأنه يشير تليخاً إلى سر هذه الفكرة ومحسبها من إيجاء السلطان فؤاد . . . ثم جاءت استقالة رشدي باشا مرحة لهذا الحسبان لأنها أعلنت أن التماسه السفر هو وعدلي باشا إنما كان باتفاق مع السلطان ، ثم جاء رفض السلطان الاستقالة مرتين زيادة في الترجيح والدلالة ، وأكثر من ذلك في الدلالة على الاتفاق بينه وبين رشدي باشا انه عكف على قصر البستان طوال المدة التي قضتها الوزارة الرشدية وهي مستقيلة ، فلم يحضر قط خلال هذه المدة الى قصر عابدين .

نعم ان السلطان فؤاد قبل استقالة رشدي باشا أخيراً واستعد على ما يظهر لتأليف وزارة جديدة ، ولكنه قبلها بعد ورودا لاذن من الحكومة البريطانية إلى رشدي باشا وعدلي باشا بالسفر الى العاصمة الانجليزية ، ومن السهل على السلطان أن يظهر امام القيادة البريطانية بتأييد وزارته الرسمية فيما طلبت من التحدث في حدود نظام الحكومة . ولكن ليس من السهل عليه أن يظهر أمامها بالاياعاز إلى هيئة « غير رسمية » بمحاربة تلك القيادة ، أو يظهر التضامن معها فيما تعده الدولة البريطانية خروجاً على النظام .

لهذا جميعه رجحنا صحة الرواية التي رويت لنا عن رفض تصريح العصيان ، وكيفما كانت الحقيقة في تلك الرواية فالثابت أن الانجليز قد اضطروا الى مواجهة الوفد بحجة غير تلك الحجة ، وهي أفضل لديهم لو وجدوا السبيل اليها .

ففي اليوم السادس من شهر مارس استدعى القائد العام الجنرال واطسون سعداً وتسعة من أصحابه إلى مركز القيادة العامة بفندق سفواي ، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر خرج لهم من مكتبه ، وفي يده ورقة مكتوبة قرأ عليهم منها انذاراً باللغة الانجليزية يحذرهم فيه من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة و « إقامة العقوبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعي في منع

تشكيل وزارة جديدة » ويهددهم — إن أقدموا على مخالفة ذلك — « بالمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » ... ثم تليت عليهم ترجمة هذا الانذار بالفرنسية ، وأسرع القائد فقال : لا مناقشة ! وعاد من حيث أتى .

اجراء شكلي أو صيغة تنفيذية لا أكثر ولا أقل . فهما يكن من غرور العسكريين بقدرتهم على الارهاب والتخويف فلا نحسبهم كانوا يعتقدون جداً ان المسألة كلها تتوقف على انذار صارم ثم يختم الوفد اعماله ويفض جلساته ويحجم عن معارضة الحماية وطلب الاستقلال .

فالوفد الذي كتب ذلك الخطاب وصدّم به القيادة العسكرية تلك الصدمة لم يكتبه ليخشى التهديد ويرتعد فرقاً من تقطيب القائد العام وصرامته في القاء النذير وقطع المناقشة ... ولكنه كتبه وهو يتحدى التهديد ويخرج للقائه قبل أن يأتي اليه ...

وليس من المعقول ولا من المنتظر أن يقنع الوفد بشيء بعد تلك الخطوة الجريئة غير اجابة مطلبه البديهي العادل وهو السفر إلى حيث يشاء ، فاما الانذار على تلك الصورة فليس من الجد في شيء ، وانما هو دور من أدوار التمثيل أو صيغة تنفيذية لا يرااد بها إلا شكلها المحفوظ كما أسلفنا .

في اللحظة التي فرغ فيها القائد العام من تهديده ، طلب سعد نسخة من الانذار للرد عليه . ولم تنقض إلا ساعات قلائل — وهي المدة الكافية لكتابة الرد وترجمته — حتى كان جوابه على الانذار عند رئيس الوزارة البريطانية ، يبلغه فيه ان الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة ، ولا يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك ، ويلقي التبعة في بقاء البلاد بلا وزارة « على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم »

ولبت يتربح ما تهدده به القيادة العليا ... وما يتمناه !

القارعة

لا بد لنا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددها سعد في الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه ، لأنه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازماً بأن الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطيء وقوعها ، لأن المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعج بالجيش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات . والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى وبنادق الصيد . والخطب متنوعة والصحف مراقبة والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا تعذرت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير لازم أن تثور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة العزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازماً بأن الثورة آتية ، ولكنه كان جازماً بأنها اذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب في الأمة الوادعة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد إذن لها ، وليعمل ما في وسعه ، وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعداً لو كان جازماً بالثورة جزمًا لا تردد فيه لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون هذا النصيب ، لأنه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب الثورة يحميه . فأما أن يقدم وهو لا ييالي أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب قتلك هي البطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليمشي في الطريقة لحظة ثم يعود إليه ، ففي مساء اليوم التالي لارساله البرقية إلى رئيس الوزارة لا، تدلني عضواً من أعضاء الوفد في تلك الطريقة فقال له : إن الجماعة لم يأتوا بعد . أترام لا يأتون ؟ ثم قال : هذا ليس بنافع . انهم أما أن يدعونا نساfer أو يقبضوا علينا ، وإلا فهم يتركوننا نموت في مواضعنا .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لأن « الجماعة » المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالي أي في اليوم الثامن من شهر أغسطس . فجاء إلى بيت الأمة — عند الساعة الخامسة — ضابط بريطاني برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصري ، ووقف على جانبي الباب الخارجي جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل إلى بيت الأمة قبيل مجيئهم مهرولاً فأبلغ الأستاذ فؤاد القصبي (١) الذي كان يعمل يومئذ في قلم الكتاب والمترجمين الملحق بالوفد المصري أنه رأى ضابطاً بريطانياً يستوقف محمد محمود باشا في طريقه إلى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزي . فخرج الأستاذ فؤاد ليخبر سعد بما أبلغه الطالب ، واذابه أمام الضابط البريطاني على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره قائلاً بالانجليزية : « اني أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه الأستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضل فانتظر في حجرة الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار إلى حجرة الاستقبال . فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا في الحجرة التي أشار إليها ، وعاد يقول : هل سعد باشا هنا في الحجرة ؟ فقال الأستاذ فؤاد : لا . وإنما أنا ذاهب لإبلاغه . فنظر إليه الضابط نظرة فاحصة وقال له : بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك ، فاعتذر الأستاذ وهتف به في شيء من الاستغراب : إن العرف هنا لا يبيح الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! ... قال الضابط متهمكاً : « في هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم في

(١) اعتمدنا على رواية الأستاذ فؤاد في تفصيلات ما حدث بيت الأمة في حضوره .

وقت واحد ا « والتفت إلى الأستاذ فؤاد فرآه واضعاً يده اليمنى في جيبه
نخيل إليه أنه يخرج منه سلاحاً فناداه في لهجة عسكرية : « ارفع يديك » .
وأسرع الضابط الثاني إلى مسدسه يستعد لتجريدته .

وكان سعد في مكتبه قد شعر بما يجري على حجرة الاستقبال فخرج الى
باب المكتب ، ولحقه الأستاذ فؤاد والضابط هناك في وقت واحد . فقال
الأستاذ للضابط : هاهو سعد باشا . فتركه الضابط واتجه إلى الباشا وهو يحياه
التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط ملياً ثم دعاه الى المكتب ، فرفع قبعته ودخل معه ،
ثم خرجا والباشا يتقدمه في ثباته المعهود إلى درج السلم حيث وقف وقال له
بالفرنسية : « لست أذهب معك على قديمي . سأرسل في احضار مركبة »
فلم يفهم الضابط قصد الباشا وردد قوله : « لدي أمر بالقبض على سعادتك »
قال الباشا وهو يتبسم : « فهمت ذلك جيداً . ولكنني أريد احضار مركبة »
فقمهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة
العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الأمة
« تشجعوا » ... قالها بالفرنسية وكررها مرات .

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا في هذه الفترة
وسأل أين اسماعيل صديقي باشا ؟ وكان صديقي باشا مع الواقفين فقال : أنا
هو ؟ فقال الضابط : تفضل بالجيء معي ! فاجابه « حسناً . ولكن تسمح
لي بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال :
« لا . إني أخشى أن تذهب ! » قال صديقي باشا : لو كنت أريد الهرب لما
أظهرت لك نفسي » ثم أفلت من يده ومضى إلى المكتب . فانتظره الضابط
إلى أن عاد ... ثم سأل : أين منزل حمد الباسل باشا ؟ فلم يجبه أحد ، وبعد
هنية أشار أحد الواقفين إلى المنزل ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لي الأستاذ فؤاد قصبجي فيم كانت عودة صديقي باشا الى المكتب

تلك اللحظة ، ولكنني علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقصي بعض الأوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش .

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمي بك والاضطراب باد عليه وقال بالفرنسية : « إذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكمي أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » ... واضطر إلى أن يكرر عبارته مرة أو مرتين لأن الضابط لم يفهمها لأول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » ... ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الأمة حمد الباسل باشا ، وكان قد علم بما حدث فخطب مركز القيادة العليا بفندق سفواي سائلاً : الى أين تريدوني أن آتيكم ؟ فأحالوه إلى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور على الأثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه في الثكنة كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء .

وقضوا الليلة في الثكنة يتساملون عن مصيرهم ، وفي الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، إذا شاء .

وفي اليوم الثالث سئلوا : هل أتم على استعداد للمسير ؟ فأجابوا . على أتم استعداد . ونزلوا مع الحراس إلى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الاتباع والحقائب .

وخرجت السيارات بسرعة إلى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطاً انجليزياً ومعهم محمود صدقي باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم إلى الرصيف الذي يقف عليه قطار بورسعيد ، وأدخلوهم جميعاً إلى ديوان واحد في القطار ، ومعهم واحد من الضباط .

لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التي يتجهون اليها ، فكانوا عند

خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون إلى معسكر المعادي ... فلما اتجهت السيارة يساراً وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون إلى رفح أو إلى السويس ، ثم وصلوا إلى بور سعيد ووجدوا هناك ضابطاً بريطانياً بالانتظار . فأركبهم معه سيارة إلى الميناء ، وأصعدهم إلى نقالة بريطانية تقل الفين من الجنود الانجليز في طريقهم إلى بلادهم ، وأخذ البحارة في تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالألغام كثيراً في بحر الروم .

علموا أنهم منقولون إلى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والألمان ، ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضباط النقالة إلا بعد الخروج من الميناء . فقبل لهم في عرض البحر إنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة ، ووصلوا إليها بعد ثلاثة أيام .

تساءل الكثيرون : على أي قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيارها أصحاب سعد الثلاثة في هذا الاعتقال ؟ وتعليل ذلك على ما نرى ان القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية في اختيار كبار الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه . فاسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئاً متناقضاً في اليوم الأول ، لأن القيادة العسكرية حظرت على الصحف نشره والتلويح اليه ، فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه في يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا في اليوم التالي لأنهم يجتمعون في أمكنة متقاربة وينتمي بعضهم إلى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحياء القاهرة شيئاً فشيئاً ، وانتقل منها إلى الأقاليم بمثل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله إلا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا في صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقي الدروس ، وخرجوا من مدارسهم في مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق في ابداء مشيئتها ، وهي تسمع كل يوم دعوة الأمم كافة إلى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوزية في اليوم الحادي عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة في معظم أنحاء المدينة إلا الدكاكين الأوربية ، وتجددت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور ، فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك في المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد اعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة في قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل واضطربت وقعتها بدلاً من أن تهدأ . وطاش صواب الحراس العسكريين

من جراء هذه المفاجأة فأصبحوا لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطبقون النظر إلى حشد من الناس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد الحسيني قتلت منهم بضمة عشر وجرحت خلقاً كثيرين ، ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا إلى التظاهر ، ولكنهم كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة يحمل كل شيء إلا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقوبلت بمثل ما قوبلت به في القاهرة ، وشاع خبر القتل واطلاق الرصاص في أنحاء الأقاليم ، فانفجر كمين السخط الذي طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .

من الخطأ أن يقال إن المظاهرات كانت هي سبب الثورة الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فأنما كانت المظاهرات كالشرر الأول يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهيم بالانفجار ، فمن شهد تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعاً يدل على عمق مسك منها وتأجيج وقودها أيقن أنها قوة لا تحبس طويلاً ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمناً على مظالم الحرب ومضانكها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الحمية ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف السنوات الماضية ، وزاد في نكايتهم أنهم يعانون هذا الكظم كله في الوقت الذي تملو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمراً يسيراً هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن البلاد ، ثم يستنكرون هذا الغت الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولا يراد منهم إلا أن يخنقوا وهم صامتون .
فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت أخبار الموتى

والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسلمين ، طغى الغضب بعد أن طم
وظهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على نمط واحد في جميع البلاد بغير تمييز
ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة واحدة ، وتناول
التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتلفون وقضبان السكة الحديد حيثما
وصلت إليها أيدي الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمد الثائرون بتدمير مقصود ، وهو
تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالّة عن الطواف بالمدن والقرى لجمع
السلاح وتفتيش المنازل وايداء الناس في أثناء ذلك التفتيش ، فقد أمعنت
السلطة العسكرية في جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت المدى الكبيرة
والعصي الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر
الثورة بعد اعتقال الزعماء فعادت إلى حملة أخرى من حملات التفتيش ،
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شراً ، فخطر لبعضهم أن يعوقوها
بقطع المواصلات .

إلا أن الباعث الأكبر إلى التحطيم والتخريب كان اندفاعاً جامحاً بغير
قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط ... كأنما هو في
هذه الفورة الجائحة صريع مكوم محبوس في بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا
ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة في كل مكان
لأن هذه العوارض هي كل ما استطاع في تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم
العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وإبلاغ الصوت إلى العالم
لاتجه الثائرون إلى نهب خزائن الحكومة وأموال الأغنياء والمصارف ، وهو
مالم يحدث قط في بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين في فهم شعور هذه الأمة يفسرون أعمالها
بأسباب المصالح ولا ينظرون إلى بواعثها النفسية ، كأنما البواعث النفسية عامل

لا يحسب له حساب في حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق إلا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لأنهم أبلغوا حكومتهم في لندن أن الأمة هادئة فاترة ، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتقاض .

وان أناساً كثيرين — ومنهم بعض المصريين — ليعجبون إذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الإطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة .

لكنها هي الحقيقة التي تؤكدتها بعد استقراءها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأياً يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثوا إلى « بيت الأمة » أفراداً منهم يستفسرون ويعودون إليهم بما يقر عليه رأي الأعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمي بك » فأفضوا إليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم للخروج والظواهر في أحياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ . واتهرم انتهاراً شديداً وهو يقول لهم مامعناه : « ان المسألة ليست لعب أطفال . . دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالاً عند القوم . »

فتركوه وهموا بالانصراف متذمرين مغتمين ، وإذا بالاستاذين محمود أبي النصر وعبد اللطيف المكباتي يلحقان بهم ليخفقا عنهم أثر الكدر الذي خامرهم من تأنيب عبد العزيز بك ، فتلطفا في التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملائهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبطأوهم وتهيأوا بما سمعوا من كلام خطبائهم

واستثارة دعائهم فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الأولى على هذا المنوال .

أما حوادث الأقاليم فقد تمت بغير إحياء ولا تدبير ، إذ لم يكن للوفد في ذلك الحين لجان يحوز أن يقال إنها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة في جميع الأقاليم ، ولم يكن خبر السكة التي قطعت بين طنطا وتلا قد شاع في القطر حتى يقال إنه جاء في طليعة الحوادث بمثابة الإحياء والقدرة على عمد أو على غير عمد ، وإنما نجمت الثورة من بديهة الأمة كلها لأنها كانت كلها على اتفاق في الغضب المكظوم والتأفف الذي بلغ مداه .

ولقد أخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به إلى البطش والارهاب ، وتدفعهم إلى نقيض ما تريد من الخوف والطاعة ، وتثير النفوس إلى التحدي والمعاندة بدلاً من الاذعان والسكينة : بالغت في قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأندرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رمياً بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية في اليوم التالي وخروجهم من مصانعهم متظاهرين ، ثم اندفع الناس في قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترئين للعاقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة إلى استخدام الجنود الانجليز في تسيير القطر وتنظيم المواصلات ، وبعد أن كانت تتوعد القرى التي تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت إلى نشر انذار تقول فيه إن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التي هي أقرب من سواها من مكان التدمير » ... واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات في اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة إلى « تدمير العمارات وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم في النصح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجمهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا في بعض البلدان على مراكز الشرطة فانتزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لا يصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت في اثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد أعداؤها والناقون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما ظهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والأريحية الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الأفراد في ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات لا تظهر في سوررات الغضب الحيواني حين ينطلق على غير هدى وفي غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة إعراباً عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى السكال . وقد كانت الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومي على كل عصرية وكل علاقة وكل فارق : مشى فيها علماء الأزهر يحملون بساط الرحمة في تشييع جنازات الشهداء ، ويرفعون الأعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام القسوس في المساجد يخطبون المسلمين ويؤدون ما يؤدى لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والأوانس من الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والأخطار ويستهدفن للجنود مسلحين متأهين كأنهم في ميدان قتال . وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ، فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدرسة الحرية يسرون الى جانب الطلاب في كل مدرسة ، وكانوا جميعاً ينادون باسم مصر ولا يذكرون إلا أنهم مصريون .

وتجلت بساله التضحية على مثال رائع نبيل كأبل ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء في وثبات الأمم . فأت أناس يحملون العلم أنفأ من الفرار أمام نيران المدافع وهم عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيأدرون الى رفع العلم ليستقبلوا مصرعاً كهصرعهم طائعين متنافسين ، في لحظة يطبقون فيها رؤية الجثث المطروحة لقي ولا يطبقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الأيام موغرات كثيرة من فتك وإرهاب وخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع للناس لو طغت بهم مرارة النعمة وجمحت بهم لواجم الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقتربوا سقطة واحدة تشين صاحبها في غضبه أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة في أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللبني للثورة المصرية بهذا الأدب في الكتاب الأبيض حيث قال بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق ، وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مخبأً فزقت الأحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية » . . . ولو ثبتت هذه الحادثة كل الثبوت لما كانت شيئاً يذكر لأنها لن تكون إلا النذرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت مقصودة بالاعتداء والإساءة . . . والا فما الذي كان يحمي سيدة منفردة لا تحمل معها الا مظلة من عدوان العشرات والمئات الذين يقصدونها بالأيذاء ؟ ان افراد هذا الحادث في جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعاً عن المساس بالسيدات والأطفال ، ومنها حادثة « بهيج » المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف الاستعمار بترفع الثوار المصريين عن هذه السقطات المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبريء أمة نائرة على المستعمرين ، وفي وسعها أن تافق عليها التهم وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفراداً من الألمان أطلقوا الرصاص على المتظاهرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم إلا بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة فحسب بعض الأجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة

والحقيقة أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن شعور العصبية أو
العداوة للأمم الأجنبية ، وإنما كان استنكاراً لفتحها في أيام الاضراب ،
واحساساً من الغوغاء بأن أصحابها يجبهون شعور الأمة ويستخفون بمطالبها
ويرفعون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي اتفق فتحها في تلك
الآونة كما أصابوا دكاكين الأجانب . ورجحت كفة الأجانب في الخسارة لأن
متاجرهم أكثر عدداً في الأحياء الأفريقية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع
هذا لم ينس الطلبة أن يعتذروا إلى «الضيوف» من عمل الغوغاء في بيان نشره
في الصحف العربية والأفريقية ، وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا
باتقاء تكراره في المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادثاً يستغلونه في التشهير والتشويه غير
حادث ديروط أو دير مواس الذي قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف
الضباط الإنجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر إلى جانب الفظائع التي
نزلت بالمصريين في أثناء حملات التأديب والتفتيش ، ومنها فظائع العزيزية
والدرشين والشبانات التي ترك تفصيلها إلى غير هذا المقام . وسنضرب عنها
صفحة في هذا الكتاب . ولا نذكر من فظائع قمع الثورة إلا مثلاً صغيراً يعني
بالدلالة عن الشرح والأسباب ، وهذه خلاصته بعد التجاوز والتلطيف .

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت إلينا الأنباء البرقية من لندن أن جندياً
إنجليزياً سبق إلى المحاكمة لاتهامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التي تشفع
بها إلى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا
مناسبة أنه كان صولاً بالجيش البريطاني بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من
المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصرطاً آخر ،
ثم عمل في شركة للسيارات رئيساً للمهندسين وعمل في خدمة أمير مصري
أربع سنوات . وقد لخص القاضي الدعوى فقال : « إنه مهما يكن ما فعل
تافني — اسم الرجل — فان رؤسائه يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندي من قامعي الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة !
وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من
عشرات الألوف لا يسألون عن قتلوا ولا يحتاجون إذا سئلوا إلى عذر
أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من التصور
وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين في ثورتهم
أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود
كلهم مسلحون ، ولا يعلم أحدكم قتلوا قبل أن يتكاثروا عليهم الجمهور الأعزل
من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ كانت هذه الزوبعة الدامية
ضرورة لا محيد عنها ؟ كانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة
ولامصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقق كل ما سال فيها من
دما . ويصان كل ما يخرّب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الأخطاء
المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة الاستعمارية ، لقلة اكترائها للعواقب ،
والقاء اعتمادها كله على العدد الحرية وأنها تضمن لها قمع الأمم الضعاف
إذا ضاقت الصدور عن الاحتمال .

فهي أخطأت في البداية باعلان الحماية واغتصاب أرزاق المصريين
وأدوات معيشتهم في ابان الحرب العظمى . وكان في مقدورها أن تتفادى
من كل ذلك بأن ترد إلى المصريين استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بانفسهم
مايعينهم من أمرالمعاونة في الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا كان
يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجيء النظر في تفصيل قواعده إلى ما بعد
الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت في حرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث في مستقبلهم ،
مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدروهم في مخاطبة رجالها هنا أو في
انجلترا أثر من التحدي والاعنات .

ثم وقعت الأزمة الوزارية التي لا بد من وقوعها فالقت على الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد الزعماء من قبيل التراشق بالتهم والمجاوبة على الادعاء بمثله ، ولكنه كان هو الحقيقة بعينها في نظر المنصفين الواقفين على الحيدة لا في نظر الوفد المصري وحده ... فالمسئول عن الأزمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد « أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنينهم » .

وإلا فماذا يقول الوزير المصري لأبناء وطنه إذا فرضنا أنه أراد فعلاً أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل بمصير وطنه ؟ أيقول لهم اني خائن لأبالي بغير الوصول إلى المنصب ؟ أم يقول لهم لاني أتولى المنصب لأحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر إلى حيث تشترون في تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقول لهم ذلك في الوقت الذي ينادي فيه ساسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك في تقرير مصيرها ؟

فاحجام الساسة المصريين عن قبول الوزارة حتم لاحيلة لأحد فيه ، اذ ليس يوجد في مصر ولا في غير مصر مرشح للوزارة يشتري المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لأنها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن يتحلل الأعداء ، مادامت الأمة تطلب حقها والوزارة التي أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادي بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففي هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء على حياته السياسية إن لم يكن فيه قضاء على الحياة .

لكن القيادة العسكرية شامت مع هذا أن تلقي التبعة على الوفد في هذا الموقف الذي لاحيلة فيه للوفد ولا لأحد من المصريين . فأخطأت خطأها العاشم واعتقلت رؤساءه جزاء على السيئة التي أساءتها هي ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الأخطاء في بطاشها الدموي بمن غضبوا لذلك العسف المبين

عزلاً من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادي به اقطاب الحلفاء في مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاؤون لما خرجت الثورة من طور الدعاية إلى طور التخريب والتحطيم .

وأكبر اخطاء السياسة الاستعمارية جميعاً ، بل هو الخطأ الذي يطوي فيه جميع الأخطاء — انها أساءت تقدير الموقف وأساءت تقدير العواقب وأساءت تقدير الشعور الذي كان يسور ويشور في نفوس المصريين قاطبة على تفاوت الطبقات والمشارب ، فليس في وسع انسان سياسي أو غير سياسي أن يجمل هذه الأمور كلها كما جهلها نائب المندوب البريطاني — السير ميلن شيتهم — قبل الثورة بأقل ثلاثة اسابيع ... فانه كتب إلى حكومته في الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين رشدي وعدي فقدوا الشهرة الموقوتة التي عادت عليهما من الاستقالة ، وأن زغولاً لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقاً يسيراً بين أفراد الطبقة العليا الذين يطعمون في تعظيم مكاتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن « الحالة لا تختلف في لبابها من الحالة التي طرأت في سنة ١٩١٤ عند ما رفض الأمير حسين وكبار الوزراء طويلاً أن يقبلوا الحماية مالم تكن مشفوعة ببعض المنح التي لم يكن على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتضارعية حركة مصطفى كامل أو بالتالي يصح أن تؤثر في قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والوضع الذي توضع فيه الحماية : » ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسي النادر ما يداري به غفلته وعجزه عن سبر غور الحركة الوطنية إلا أن يعزوها إلى أسباب أجنبية غير وطنية ... فأبرق في التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية تتجه إلى تخريب الأسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة . » وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر لجاء

فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة باحكام » وما يستحق الملاحظة أن الخطة التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الألمان والترك للغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي أفضى به إلى السلطات المصرية الجاسوس الألماني مورس المقبوض عليه في الاسكندرية وإذا حسبنا كل حساب للحالة العقلية أو لدواعي التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار اليها آنفاً فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه أصبح الألمان .

إي والله ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها الترك والألمان في الخارج أو في الداخل ولا تعثر فيها السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري أيضحك أم يحزن من هذا التفكير العجيب الذي يعلل ثورة مصرية تنفجر في شهر مارس بأنها دسياسة أجنبية دبرتها حكومات منهاره مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة بينهم وبين أتباعهم عدة شهور وادعى من هذا إلى الحيرة بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد !!

ولا نظن أن الغفلة وحدها هي سر هذه التعليقات المضحكة المبكية التي تعلقت بها السياسة الاستعمارية في تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلامها قد وقعوا في الجهل الذي لارجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال في استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والألمان ، ووجدت أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع الحلفاء والأمة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون في فهم الحركة وسبر أغوارها حتى بعد عمومها

واتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم
فلا تنجذب الغشاوة عن أبصارهم ، ومن ذلك اعتقادهم بعد شوب الثورة في
البلاد أنها ضرب من الشعب الذي يفرقون فيه بين طائفة من الأمة وطائفة
أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق تارة بين الباشوات ولايبي الجلايلب
الزرقاء ، وتارة بين الشيوخ والشبان ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب
المصالح الحقيقية ، وتارة بين المسلمين والمسيحيين ... فألقى اللورد كرزون
بعد انفجار الثورة بنحو اسبوعين بياناً يثني فيه على الموظفين المصريين لأنهم
ثابروا على أعمالهم في إبان الهياج الذي غمر البلاد ، ويقول فيه انهم صفوة
المتعلمين من المصريين « فسلحكم هذا يدل على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا
في الحركة الأخيرة .. » فكان جواب هذا الثناء المزري أن أجمع الموظفون
في الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلاناً للتآزر بينهم وبين طبقات
الأمة في المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة
السلطان ، وأبلغوها الحكومة الانجليزية .

لم تنقطع هذه الأخطاء ولا جرائرها في أيام الثورة الباقية ولا بعد
انتهائها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها . ومن ذا الذي
يحاسب الأقوياء حين يخطئون في حق الضعفاء ؟ ولماذا يشتهي الانسان القوة
ان لم تسول له الخطأ في كل حين ؟ !

وهكذا يليق الخطأ ويليقي التماذي فيه بالأقوياء لأنهم في غنى عن حسابان
العواقب والمبالاة بالجرائر ! ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جاهدوا في
اجتناب الاخطاء ، لأنهم ضعفاء !

من القاهرة الى مالطة

الى باريس

جلس سعد وأصحابه الثلاثة في طريقهم إلى المنى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعي يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجري فيها بعد اقضائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية على كظم النفوس طويلاً بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاء . ولكنها اذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتاسم النفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . وقريب من هذا رأي اسماعيل صديقي الى نزعة من شكوك الرجل الحديث . أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأي الطبيعي لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصية في الصعيد . فأخشيء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تثور لأجله ولا تأخذ بثأره ، وكذلك صاحب العصية في الصعيد ، فانفقاً على ترجيح الثورة وان لم يتفقا على النتيجة .

ويظهر أنهم — سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يحزم بوقوعها العاجل — قد وطنوا النفس على البقاء زمناً ليس بالقصير في جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره وفكر في استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ، لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير المنزل برعاية الزوجة الروم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في ذلك لأنهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النقالة ثلاثة أيام . وقد كان سعد متعباً من مشقة الانتقال والدوار . وكان بين الشاطيء ومعتقل « بلفورستا » الذي اختاره حاكم الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا إلا مركبة صغيرة يجرها حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراه على الأقدام ، ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة ومكاناً للحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استئنافاً لعمله في القاهرة ، وتحدياً للنبي والارهاب ، واستمراراً في المطالبة بالاستقلال وإنكار الحماية . فلم يكده يستريح من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية إلى رئيس الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها الى هذه الجزيرة : « إن شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصريحات الرسمية التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون إلا وقتياً وأعلن غلادستون عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن كرامة بلاده وشرف الأمة الانجليزية الحرة فاني أطلب جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي أعلنتها حكومتكم على بلادنا قسراً لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانية عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التي ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ، وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر إن سياسة العنف والارهاب التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة إلا تمسكاً بمطالبنا ، وثباتاً في

موقفنا ، وإنه خير لانكثرا أن تكون لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً بأن نضون مصالحكم ونزوج تجارتكم في بلادنا.»

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها - أن لا تفيد من ذلك إلا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الأسرى على خلاف السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم بالخروج للرياضة في الحلاء إلا مرتين كل أسبوع بعد التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا ولا يساعدوا أحداً على الهرب ولا يعطوا أحداً نقوداً ولا يعملوا شيئاً فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . . . وبعد كل هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من ما لهم إلا بمقدار ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا مصر وليس معهم من النقد إلا قليل ، فأرسلوا - بواسطة السلطة - يطلبون مالاً من ذويهم في مصر ، فجاءهم خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد ومحمد محمود ، ومائة جنيه لاسماعيل صديقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباحت لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام طاهي ألماني وابقاء التور الكهربائي الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون .

ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن ثورتها إلا حين زارهم اللورد مشوين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرضاً : «أشعلتم النار في مصر وجئتم الى هنا ١١» . فعلوا أن في مصر احداثاً خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس اليهم بعض القصاصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قبساً من

مظاهرات الطلبة وثورة البدو في الفيوم ، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلمهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مألظة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم في القاهرة بالسفر إلى حيث يشاءون ، وانهم مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليدونيا » التي تقل أولئك الزملاء ، وستصل إلى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لنصف ابريل .

فكان لذلك النبأ في نفوسهم وقع عظيم ، لأنه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعي في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسعون في قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفألوا بالافراج عنهم خيراً ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكد العزيمة . أضعاف فرحهم بالطلاق من الاعتقال ، وباتوا على شوق إلى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء أولئك الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء وليسمعوا منهم تفصيل الحوادث التي لمحوا بصيصاً منها في شذرات الصحف الانجليزية ، وهي لاتصل اليهم إلا بعد لاي في خلصة من الرقباء .

ثم أذنت السلطة لهم بزيارة الأسرى من أبناء وطنهم و من الترك والألمان ، فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات الأخرى ، فاستقبلهم الأسرى الأجانب معجبين ، واستقبلهم الأسرى المصريون غفورين ، وكان بعض القادة الترك يقولون لأصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد أحببنا بلادكم وأحببنا زعماءكم » ورحب بهم الأمير هوهزلرن ابن عم غليوم ، ورفع لهم بعض الألمان راية بيضاء مكتوباً عليها بالمداد الأحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عند ما طمعوا في احتلالها للمرة الأولى ، وكان الأسرى الألمان قد أقاموا معرضاً فنياً لمصنوعاتهم التي استطاعوا أن يصنعوها بما لديهم من الأدوات القليلة تزجية لأوقات الفراغ ، فقدم أحدهم إلى سعد تمثالاً عسكرياً بالعدة

الحرية الكاملة للإمبراطور غليوم ، مصنوعاً من الورق المقصود الذي تغلف به صناديق التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « إنه لتمثال عظيم يمثل عظيماً » ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحرب ، وأما نحن أمة سلام . »

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » في ميناء مالطة ضحى يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفي السيد بك ، وجورج خياط بك ، والدكتور حافظ عفيفي ، وحسين واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمي بك ، وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شعراوي باشا ، ومحمد علي بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ، ومنهم الأستاذ ويصا واصف الذي انتخب عضواً في الوفد بعد وصولهم إلى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الأعضاء فيها قدوم اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول إلى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعداً وأصحابه إلى الشاطئ . بالحقائب ومؤنة السفر ، وماهي إلا هنيهة حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشي معهم ضابط انجليزي وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقاهم إلا عند صعودهم إلى السفينة ، فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت في لقاءهم معاني شتى من الشوق والايأس ، وشعور الظفر والثقة والأمل في النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية في مصر من الحجر الشديد إلى السماح للوفد بالسفر حيث شاء بخلاصة القول فيه أنه تحول ضروري قضت به الثورة فلم يسع السلطة إلا أن تنقاد لحكمة في النهاية ، لأنها عجزت عن تسيير الأمور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية تقبل الحكم والوفد محبوس عن السفر ، فلم تجد بداً من اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئاً من حرج

الموقف وتمحو شيئاً من الحفيظة التي أفعمت قلوب المصريين وزادتها الفظائع في إبان الثورة ألباً على ألب .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الأولى أنها أخطأت في التقدير وانتهت باعتقال الزعماء إلى عكس ما تريد ، لأن اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود وإنما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطاً وراء شوطه ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وإن أول من دعا إلى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء وأول من هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلقاؤه المتروكون في القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد . . . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو إلا أن علمت بما حدث في غيابها حتى كان أول ماخطر لها أن أرسلت إلى شعراوي باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها إلى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الأولى في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها . فقرر الأعضاء أن يلبوا رجاها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطوة التي تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الأعضاء بعد الاعتقال شعور فرح وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لا اعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والأثر ، وشعور رغبة في إفهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذي من أجله اعتقلت سعداً وأصحابه . فكتب

شعراوي باشا احتجاجاً الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه ان الوفد مثابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالي خطاباً الى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة لمعارض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فأنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذي كرامة لا يمكنه — حقيقة — أن يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستبين بمشيئة بلاده . » وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة — وأتم تتبواون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسؤولية فيها — نرفع باسم الامة أمر هذا التصرف القاسي ، فان شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة. »

أما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تئس المصريين من كل أمل في اللين والهودة ، فعينت الماريشال اللبي مندوباً سامياً بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلاً من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضاً آخر هو اרהاب المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . واذاغت في الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية وفي اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحاً لاعادة النظام واحترام القوانين ... مع تثبيت حماية جلاله الملك في مصر على أساس متين. »

وقد بدأ الماريشال اللبي عمله بعد قدومه الى القاهرة باستدعاء الكبراء والسراة قائلاً لهم انه جاء الى مصر لينهي الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية ، ويزيل منها ما يقضي العدل بازالته ، وطلب اليهم أن ينصحوا للناس بالهدوء والسكينة .

فكررت هذه النصائح التي يوعز بها الانجليز في غير جدوى ، ولم يزل

متعذراً على « المستوزرين » أن يجتروا على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية في البلاد من أصعب الأمور .

ولجأ المارشال النبي إلى أعضاء الوفد المصري ، فاستدعاهم إليه في السادس والعشرين من مارس وطلب اليهم أن يبسطوا أسباب الشكاية في تقرير يكتبونه ، فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلة السياسية من بداية اعلان الحماية . وقالوا في ختامه : « غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى في يوم ١٦ الجاري وأعلنت إلينا أننا مسؤولون عن هذا الاضطراب ، وانا مسؤولون عن ازالته ، ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نتناقش أمر المسؤولية ، فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ، ونصحنا بأن أنجح الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية ، انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضي الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم باعباء الظرف الحاضر » .

هذا رأي أعضاء الوفد الباقيين بمصر في الثورة ، وهذا رأيهم في تفرجح الأزيمة ، وهو رأي اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الأزهر وبطريق القبط الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروا . وكتب به هؤلاء جميعاً خطاباً إلى القائد العام في الرابع والعشرين من شهر مارس ، أي قبل استدعاء أعضاء الوفد إلى اللورد النبي بيومين ، وكان تقديرهم أن الوزارة التي تواف تعمل لهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفاً لهذه الهدئة مفرجاً عن معتقلين أو سماحاً لأحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفي اليوم التالي وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع أن تقضي على هذه الحركة

المخيفة التي تخشى عواقبها المجهولة ، فاظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم ، والاضطراب يأخذ نسباً واشكالا ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشئ الميسور»

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس في البلاد وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال اللني مخرجاً من هذه الورطة إلا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة العسكرية ، فأصدر بلاغاً بذلك في أول ابريل ، ولكنه حل مشكلة وأثار مشاكل . فان هذا التحدي ألهم في النفوس جذوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار إلى اغلاق حوانيتهم وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا مضرين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ، وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة الأزهر وكثرت اجتماعاته حتى لجأت السلطة العسكرية إلى مخاطبة شيخ الأزهر في اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء باغلاقه في غير أوقات الصلاة فأى ، واعتذر بأن الله ينهى المسلم عن اقفال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من عظمة السلطان يقول فيه : « اني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري في الوقت الذي أخذت تتوارد إلى فيه ملتزمات الأمانى القوية نحو مستقبل البلاد واني بالطبع لا أعني بالبلاد إلا بلادنا المباركة : لا أعني بالبلاد إلا وطننا العزيز : هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه . وفي ختامه طالب عظمة السلطان « أبناء المصريين بماله من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات . »

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت في كل تجربة لم يسعها

إلا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التي اقترحها المصريون من اللحظة الأولى ، وهي إطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فإن الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى ، وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللبى في أسايىع من الشهر بلاغاً يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على السفرو أن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلاً من سعد زغلول باشا واسماعيل صديق باشا وحمد الباسل وباشا محمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

فسرت نشوة الظفر والرجاء في نفوس الأمة قاطبة ، وقامت مظاهرات الابتهاج في مكان مظاهرات الغضب والهياج ، واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة النفوس ففسى المجرم اجرامه والموصوم وصمته ، وشوهدت جموع النسوة الشقيات المتبدلات على مركبات النقل يحيين وطنهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذي تثيره أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات . وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها في ذلك اللجب اللاجب ، نخلت محاضر الأقسام من حوادث الطرارين واللصوص التي لم تكن تتمتع ساعة في أيام الشح والضيق ووفرة المال في جانب وندرتة في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها العالم الهرم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم ينقص هذه المظاهرات إلا اعتداء بعض الأرمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المهتللين في غير عدا ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان مبلغ ماوصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد

كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرح التي أعقبت الافراج عن الزعماء لأنها قد تلتطف سورة الحنق والعداء وتتهيأ جو السياسة للوفاق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الأمر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللبي إلى الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بيان يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم إلى انكلترا ليعرضوا شكواهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لأبناء انكلترا بالاحتفال بأي نصر سياسي ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر ولذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرًا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالاً غير موجه ضد سلطنتنا . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود إلى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة في الأتفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . وما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضعف صعوبة مركزنا عشر مرات . »

بقي سفر الوفد فعلاً بعد السماح بالسفر قولاً .
والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى . . . لأنها تعللت بقلّة البواخر وزعمت أن الأماكن فيها محجوزة سلفاً وأن الأماكن المطلوبة لا تيسر قبل ثلاثة أشهر . . . وعلم الوفد أن الانتظار إلى ذلك الموعد مضيق لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول إلى باريس في أبان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام

الوزارة الرشدية التي يعلمون من سياستها الأولى أنها تشايح الوفد في طلب السفر الى أوروبا ، ورأوا أن وصول الوفد المصري الى أوروبا على اليخت السلطاني يخوله « مظهراً رسمياً » يتقونه ولا يجبون دلالاته الواضحة عند أمم العالم . فدبروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ، وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها في الباخرة « كاليدونيا » ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من خصوم الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة في الساعة الثامنة من صباح يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء الدين والسروات الذين رغبوا في توديع الوفد على المحطة ، فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكباً واحداً للحفاوة بالوفد وتأييده وإظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون بالسفر في يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك البرق في بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار المزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التي كتبها المودعون في محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به في لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتقين . ولما وصل القطار الى بور سعيد خرجت المدينة تستقبله وترحب به وتصحبه الى الباخرة التي بات فيها ليلته ، وأضاءت بور سعيد كلها في المساء وحفت بالباخرة عشرات الزوارق المضاءة الصادرة بالموسيقى والتهنئات الوطنية طول الليل ، واتثالت الرسائل البرقية من المدينة ومن أنحاء كثيرة في القطر تشييع الأعضاء بالرجاء والتأييد .

وفي اليوم الذي أقلعت فيه الباخرة — وهو اليوم التالي — تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم .

تأليف الوفد الأول

الذين دخلوا الوفد غير من ذكرنا كثيرون ، والذين خرجوا منه كثيرون ، وليس من غرضنا في هذا الكتاب أن تتبع أسماء أعضائه جميعاً في دخولهم وخروجهم إلا بمقدار ما يتصل ذلك بسياق الترجمة التي ندونها أو سياق الحوادث العامة التي نحن بصددھا . ونقتصر في هذا الباب على القاء نظرة مجملة في تكوين الوفد كما تألف في أوائل وجوده ، ليتسنى لنا أن نفهم نصيب سعد من الاختيار في تكوينه . وأن نعلم من أين نشأت العواقب المحزنة التي سيق إليها الوفد من جراء الحوادث أو من جراء ضعف الأعضاء .

لا يحتاج الانسان إلى انعام النظر طويلاً في بنية الوفد الأول ليعلم أن تأليفه لم يخل من ضرورة بل ضرورات شتى لوحظت في اختيار الأعضاء وتقرير البرنامج السياسي واتخاذ الخطة المثلى في تلك الأحوال التي كانت مقعمة بالموانع والعراقيل ومخاوف التردد والقنوط .

ومن البديهي أن سعداً لم يكن في موقف الرجل الذي يتقي أعضاء الوفد كما يحب ويتمنى . فيأخذ من يشاء ويدع من يشاء ، ويستجمع شروط المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه الوفود الوطنية ، وهو في غفلة عن الرقباء والمعارضين .

ولكنه كان يعمل لأنه لا بد أن يعمل ، ثم كانت تعترضه إلى جانب ذلك رغبات شركائه في العمل ، وأحوال الحرب ، وأطوار الحوادث الداخلية والخارجية التي لا حيلة له في منعها ولا قدرة له ولا لأحد من الناس على اجتنابها .

فأول ما يلاحظ على تأليف الوفد المصري كما كان في بداية نشأته ان العدد الاكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المفطورين على القيادة

القومية في الازمات ، الذين يفتنون بالالهام لبواعث حركات الامم ويوحون اليها من روح الاعجاب والثقة ما يذكي الحمية ويستجيش العزيمة ، ومن كان منهم قدوقف على طرف من آراء جوستاف لوبون فكأنما وقف عليها ليوم الجماهير ويعطيها درجات عليية في الفهم والتفكير ، لا ليستعين بأخلاقيها وطبائعها على العمل والجهد كما يستعين الملاح القادر على خوض البحار بما يعلم من مهاب الريح ودوافع المد والجزر وطواريء الأمواج والاعوار ، فبينما كان سعد الناشي في مهد الثورة العرابية يتلف على قارعة تبثت كوامن الأمة الواحدة كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويحفلون من كل خلجة تختلج بها طوائفه الفتية ، وبلغ من جهل هؤلاء بأسرار القيادة القومية أن عبد العزيز فهمي «بك» زجر الطلاب زجراً عنيفاً حين أفضوا اليه بما يضطرم في نفوسهم من سخط و ما يهمون به من احتجاج ، وأن أصحابه الآخرين شاركوه في هذا الشعور وان لم يشاركوه في الزجر والهياج ، وكل ما كانوا يتوقون اليه خلوة لا يكدرها ضجيج المتظاهرين ولا سورة الناقين . كأنما المسألة كلها مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبوب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة في معزل عن الأصوات والاصداء ، ولو جرت الحركة الوطنية على هدى أمثال هؤلاء لكان حظهم هم النبي واللاحق بالمنفيين الآخرين ، ولكانت مصر الآن مستعمرة بريطانية لا فرق بينها وبين المستعمرات الهمجية في أعماق القارة السوداء .

وقد رأينا قصارى ما طلبه الوفد بعد سفر سعد إلى مالطة يوم دعاه القائد العام ثم اللورد اللبي لشرح مطالبه وبيان علاجه لتسكين الحركة « الخيفة » كما وصفوها . فقصارى ما حسبوا أنهم مستفيدوه من تلك الحركة التي برزت فيها مصر بأقصى ما في وسعها من مقاومة - ان تألف وزارة يمنحها الانجليز بعض « الترضيات » ١١٠٠ وأن يسعى الوزراء إلى دار الحماية ليعرضوا عليها استعدادهم لتأليف الوزارة على هذا الاساس .

ولسنا نقول إن سعداً كان دائماً في جانب التشدد وان الأعضاء كانوا دائماً في جانب التسهل على هذا المنوال ، ولكننا نريد أن نقول إنهم حيناً انفردوا لم يكونوا يشعرون بالقوة التي يشعرون بها وسعد في وسطهم وزمام المناقشة في يديه لافي أيديهم ، فانهم ليستمدون من وجوده بينهم قوة تسري فيهم حتى حين يكونون هم المتشددون ويكون هو في جانب الهوادة واللين . لان الثقة قرينة القوة حيث كانت ، وهم لا يثقون بعضهم ببعض كما كانوا يثقون بسعد شاعرين أو غير شاعرين .

ويلاحظ على تأليف الوفد أيضاً أن الكثيرين من أعضائه كانوا من أصحاب مزاج الدعة الذين لا يتجشمون المشقة ولا يفهمون العناد والمثابرة في تذليل الصعوبة ، وأصحاب هذا المزاج يحسبون الدعة والوجاهة حقاً لهم على الأمة ينتظرونه ويحاسبونها عليه ان أخلت بشروطه ، وعندهم في قرارة نفوسهم أن الأمة تعمل كل شيء وتكفل بكل شيء ، فإذا عملت ونهضت باعباء الكفالة فهي أمة مستحقة لما تطلب وما تنال ، وإذا لم تعمل فما ذنبهم هم وقيم يحسبون أنفسهم العناء من أجل أمة لا تكفل لهم بالدعة والوجاهة ؟ .. انهم اذن في حل من ابتغاء الدعة والوجاهة من طريق غير هذه الطريق ، ولن يدرك أصحاب هذا المزاج أبداً ان انتظار ما تصنعه الأمة لا يصح أن يكون واجباً على الأفراد الاغمار فضلاً عن الزعماء البارزين ، لأن المرجع هنا إلى مزاجهم لا إلى رأيهم وتفكيرهم ، وكيف يكون المزاج مزاج راحة ووجاهة وتكون العقيدة بعد ذلك عقيدة كفاح ومجازفة في محنة الفداء والحرمان ؟

وربما لحق بهذه الملاحظات أن معظم أعضاء الوفد كانوا لا يدركون معنى «المبدأ» الذي تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ، ولا يصدقون

في دخيلة أذهانهم أنه عدة حقيقية في وجه القوة الغالبة والمصلحة الشخصية ،
فهذا في رأيهم كلام جميل توصي به مكارم الاخلاق ، ولكنه لا يليق بالشيوخ
المحنكين والرجال العاملين .

وقد يسمعون بأناس من قادة الثورات وزعماء الدعوات صبروا على
الشدائد سنوات بعد سنوات لأنهم يريدون شيئاً لا يعدلون عنه إلى سواء ،
فغاية ما يفهمونه من شأن هؤلاء أنهم أناس نظريون أو مثاليون يصلحون
لضرب الأمثال في الكتب ولا يصلحون لتدبير الأعمال في الحياة ، ويعسر
عليهم جداً أن يفهموا أن « المبدأ » عند أولئك القادة والدعاة إنما كان
« عنواناً » أو تلخيصاً للأعمال المنتظرة ولم يكن خيلاً في الفضاء أو أملاً
مثالياً من أحلام البطالة ، رسموه وقدروه وعولوا في تقديره على الممكنات
التي تتحقق بعد مغالبة الصعوبات ، إذ ليست الممكنات التي تتحقق بغير
صعوبات في حاجة إلى مبدأ أو ميثاق ، لأنها تأتي وحدها ولا يتجاوز عمل
الإنسان فيها أن يترقبها مع الأيام .

وقد كانت أكبر آفات هذا الفريق من أعضاء الوفد أنهم كانوا إذا
شعروا بالنقائص التي تعتور الثورة المصرية حسبوا أنها نقائص موقوفة
عليها وحدها وقد دخلت منها الثورات الأخرى التي يقرأون عنها . ولم يخطر لهم أن
الثورات على البعد جميلة خلافة لا تبدو فيها إلا آيات البطولة ومفاخر الأقدام
والإثارة ، ولكنها على القرب مشحونة بالحماقات والشهوات على شبه واحد
بين جميع الأمم في هذه السمات ، وما جاءتهم هذه الآفة إلا من قلة درس
التاريخ النفسي للجماعات والأبطال ، ومن قلة الخيال الذي يترجم المقروءات
ويصورها للذهن كوقائع العيان ، أو الخيال الذي يقرب ما بين عالم التصور وعالم
الشهادة لأنه يعرف كيف تكون الصور المكتوبة حين تقع في البيئة الإنسانية
ويعرف كيف تكتب الوقائع حين تتجرد من التفاصيل وتنطوي في حيز
الاختصار والاجمال . وهنا يبدو لنا كيف أن ملكة « الخيال » ملكة عملية

لاغنى عنها لأصحاب المجهودات الواقعية ، لأن صاحبها أقدر الناس على تصور الممكن فيما مضى والممكن فيما سيأتي مع الأيام ، فلا يخذعه الواقع المحسوس فينسى الشبه بينه وبين التاريخ الموصوف ، ولا يخذعه التاريخ الموصوف فيحسب أنه مخالف للواقع المحسوس .

ومع هذه العيوب في معظم أعضاء الوفد لم يكن بد من اختيارهم أو اختيار من يماثلهم في هذه الصفات .

لأن سعداً كان مقيداً بالصيغة الرسمية في تمثيل الأمة ، فكان لا يسهل عليه الاستغناء عن شركاء من « الجمعية التشريعية » أو من الذين تؤيدهم هذه الجمعية ، وضاعف هذه الضرورة أن الحالة في بدايتها كانت تستلزم العلاقة الحسنة بين الوفد والوزارة المصرية . حتى يتأتى لهذه أن تعترف بالوفد أمام الانجليز وتسكلم عنه باللغة الحكومية التي يتكلم بها الرجال الرسميون .

وقد نشأت فكرة الوفد في إبان الحرب العظمى يوم كانت الرقابة البصارمة مفروضة على المقابلات والمشاورات السياسية ، فلم يكن من الميسور أن يتسع أفق الاختيار والمشاورة بين المرشحين لتمثيل الأمة في جميع أنحاء البلاد .

ونحن نعلم الآن موضع هذه الصعوبة حين نعلم أن كثيراً من الأعضاء كانوا يسكنون في شارع سعد أو في الحي الذي يسكن فيه ، فليس بين منزله ومنازل حمد الباسل باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك وعلي شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وبعض الأعضاء الآخرين غير دقائق معدودات .

ولهذه العجلة في تأليف الوفد صدرت التوكيلات الأولى وليس عليها من أسماء أعضائه غير سبعة أسماء ، ولم يتفق أن يكون بينها أحد من الممثلين للطائفة القبطية كما هو المقرر بين أعضائه ، فلاحظ ذلك وجهاء القبط وفضلاؤهم في نادي رمسيس ، وأوفدوا الأستاذ ويصا واصف ومعه عضوان من أعضاء النادي لمناقشة سعد في هذا الموضوع . وظنوا أن الوفد لم يفكر في ضم أحد من يمثلون الطائفة القبطية إليه . وظن سعد حين فاتحوه في الأمر أنهم يرشحون الأستاذ ويصا لهذه

الوكالة فرحب باختياره وأثنى عليه ، ولكن الأستاذ ويصا تنحى معذراً
واقترح أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالي باشا سليل البيت المكيين في
الطائفة القبطية ، فقبله سعد على الرحب والسعة .

ولم تكن هذه أول مرة خطر له فيها تمثيل الطائفة في الوفد المصري الممثل
لجميع الأمة ، ولكنه وزملاءه كانوا حريصين أول الأمر على اختيار
الأعضاء من الجمعية التشريعية ، وكان جميع أعضائها القبط من المعينين لامن
المنتخبين ، والمعينون لم تعينهم الحكومة بطبيعة الحال إلا لأنهم من أنصار
الاحتلال أو أنصار الوزارة السعيدية التي تم في عهدهما تعيين الأعضاء .
فأما أنصار الاحتلال فلا يصلحون لتمثيل الأمة في هذه المهمة ، وأما أنصار
الوزارة السعيدية فكانوا يميلون الى الوفد الآخر الذي كان يسعى محمد سعيد في
تأليفه كما تقدم . وسرعان ما علم سعيد أن سينوت حنا بك يقبل الانضمام اليه
حتى دعاها الى وفده ، وتوسعوا بعد ذلك في التمثيل غير متقيدين بالجمعية التشريعية
أو غيرها من الهيئات النيابية ، ونحسب أن واصف غالي باشا لو كان يومئذ
في مصر ولم يكن في باريس لانتحلت هذه المشكلة من البداية .

ومن المسائل التي لم يكن في الطاقة أن يتجاهلها مؤلف الوفد مسألة
التبرعات المالية ، فهي ضرورة لا بد منها لهذا العمل الكبير في مصر وأوربا
وسائر الأقطار التي قد تدعو الحاجة الى زيارتها ونشر الدعوة بين شعوبها ،
فأصحاب الثروة — كائناً ما كان نصيبهم من الرأي — عنصر لامناص من
تمثيله في الهيئة التي يتبرعون لها بالهبات الجسام .

ولعل اختيار أناس من « المعتدلين » كان ضرورة أخرى لا يحيد عنها ،
لأن اشتراكهم في الوفد دليل على إجماع الأمة واتفاق كلمتها على المطلب
والخطة ، وقد ينزع اشتراكهم فيه دعوى الانجليز الذين تعودوا أن يفرقوا
بين معتدلين من الأمة ومتطرفين ، كلما واجههم المصريون بطلب الاستقلال .
وفي هذا الاشتراك اتقاء للشر الذي ينجم عن ترك هؤلاء المعتدلين وراء

الصفوف بين الأمة والانجليز ، منفصلين عن الحركة أو خارجين عليها . وقد طالما زعم الانجليز انهم يستنكرون الآمال المصرية لأنهم لا يدعون لمطلب يجيئهم من طريق اللدد والعناد . فاذا جاءتهم مطالب مصر من هيئة لم يستأثر بها المتطرفون ، فقد يميلون الى اجابتها وذلك خير ، وقد يعرضون عنها كما أعرضوا من قبل وذلك خير أيضا . لأنهم يطلعون الأمة على نياتهم ويدلون بها على أنهم يرفضون الاصغاء اليها لأنهم ينكرون حقوق جميع المصريين لا لأنهم ينكرون وسيلة حزب من الأحزاب .

ومن العوامل التي كان لها شأن في تأليف الوفد الرغبة القوية في التوفيق بين الوفد الذي تألف برئاسة سعد في القاهرة والوفد الذي تألف برئاسة الأمير عمر طوسن في الاسكندرية ، فان سفر وفدين إلى أوروبا لتمثيل الأمة المصرية كان خطراً على القضية المصرية ، يجب اتقاؤه بكل ما يستطاع . لأنه ينم على انقسام في صفوف الأمة ، ويفتح باب الدسائس وانكار حق الفريقين على السواء .

ولم يشأ أصحاب الرأي في تأليف الوفد أن يجعلوه مقصوراً على «المعتدلين» أو من يسميهم الانجليز بالمعتدلين ، فكان اختيار مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي ومحمد علي بك وعبد اللطيف أفندي المكباتي مقصوداً به تمثيل الحزب الوطني وعنصر الشبان العاملين في القضية الوطنية ، لأن هؤلاء الأعضاء كانوا من رجال ذلك الحزب أو من المعروفين بالميل اليه .

على أن الذين لاموا سعداً يومئذ على اختيار العنصر المعتدل في الوفد لا يستطيعون أن يلوموه على ذلك اليوم ، فلأنه ملك الاختيار وحده وكانت له السيطرة القاهرة على الحوادث والناس فلم يدخل في الوفد إلا المتطرفين لما ضمن بذلك شدتهم في الحق وثباتهم على الطلب ، لأن المتطرفين كما نراهم الآن قبلوا كل ما قبله المعتدلون من المطالب المنقوصة ،

(١٧)

وسابقوهم في اغتنام الفرصة والاغترار بفتنة الوظائف ، وأسفّ بعضهم إلى استحقاق المكافأة من شر الوزارات وأعنفها في ارهاق الأمة المصرية والجلور على حقوقها الدستورية ، حتى ذلك الفتى الذي كان يتوقد بالحماسة في خطاب سعد ولا يرضيه إلا أن يكون الأعضاء كلهم من الحزب الوطني قد عاد فقبل الوظيفة من وزارة قاطعتها جميع البلاد . وانفض المتطرفون بعد ذلك من حول سعد كما انفض المعتدلون ، فلم يبق معه منهم إلا مصطفى النحاس الذي خلفه على رئاسة الوفد بعد وفاته ، وهو لم يكن مع هذا عضواً في الحزب الوطني وإنما كان من أنصار مبادئه ومطالبه العامة ، والاسينوت حنا بك وهو لم يدخل الوفد ممثلاً للحزب الوطني بل ممثلاً لوفد الأمير عمر طوسن وللطائفة القبطية كما تقدم ، فكانت عصمة الوفد الكبرى رئاسة سعد عليه وتأيد الأمة له ولثقاته ، وتلك ذخيرة استمد منها زاد الأنصار والأعوان كلما احتاج اليهم فلم تبخل عليه بالمدد ، ولا نخال أحداً يعرف ذخيرة أنفع منها للشعوب في جهاد الحرية .

فتقلب الأفراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسي ولا دعوة إنسانية ، وزعامة قوية وعقيدة قومية هما العصمة الكبرى من شر هذه الآفة ، فاذا اجتمعتا كانت كل منهما للأخرى حافزة ومشجعة لها ورقية عليها ، فتبث الزعامة من روحها في الأمة وثبتت الأمة من روحها في الزعامة ، وفيهما الكفاية .

موقف الوزارة الرشدية

كانت للوزارة الرشدية علاقة وثيقة برئيس الوفد وأعضائه . فمن اللازم الآن أن نجمل الكلام عن حالتها وحقيقة موقفها كما أجملناه عن حالة الوفد أثناء تأليفه الى اطلاق سبيله وسفره .

فما لاشك فيه أن الوزارة الرشدية نفعت الوفد نفعا كبيرا بطلب سفره الى أوروبا واصرارها على الطلب عند رفضه ، ولكن هذا النفع — مهما يبلغ من أثره في بداية الحركة — لم يكن من شأنه أن يرفع من طريق الوفد تلك العقبات الجسام التي أقامتها أمامه وأمام الشعب المصري بما سلف من مسلكها في أوائل الحرب العظمى . فان هذا المسلك الذي خلا من الاقدام والحنكة قد أقنع الانجليز بسهولة الاغضاء عن مطالب المصريين العادلة ولا سيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية ، وأقنعهم بسهولة سوق المصريين الى الحرب في غير مجاملة ولا مكافأة . وهو مسلك ضعيف هزيل أفرط في الضعف والهزال حتى عابه بعض الانجليز كما عابه جميع المصريين : فقال الكولنل الجود في كتابه الموجز عن التاريخ المصري : « لقد كانت لحظة محيرة لرشدي باشا رئيس الوزارة . فقد كان الحديو في الآستانة وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقضي بالحيدة ومصلحة بريطانيا تقضي بالاشتراك في الحرب . فانضوى رشدي باشا أمام تهديد المندوب البريطاني الى الثانية لا الى الأولى . ولو أن وزيرا أقوى من رشدي باشا في مكانه لعمد الى المساومة . ولكنه لم يشترط شيئا وحاق العاقبة بمصر من جراء هذا الاهمال ، وليس في وسع رشدي أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه » .

قبل رشدي وأصحابه الحماية وقطع العلاقات بالدول الوسطى دون وعد

ولا شرط ولا مساومة ، ولم يكتفوا بهذا حتى يقال انهم أذعنوا للحماية مكرهين في انتظار التغيير أو الالغاء عند سنوح الفرصة . بل تجاوزوه الى التطوع بالأحاديث والتصريحات التي هللوها فيها للحماية واعتبروها أمنية من الأمانى طال اشتياقهم الى تحقيقها . فقال رئيسهم رشدي باشا في حديث له مع مراسل الديلي كرونيكل عقب اعلان الحماية :

«... مادامت قناة السويس حلقة اتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية ، وطريقاً لازماً لانجلترا ، فن الطبيعي أن نتعقد بين بريطانيا العظمى ومصر صلات الود المتينة ، وزد على ذلك اننا أمة ضعيفة نحتاج إلى صديق قوي يصون بلادنا من كل اعتداء ويكون على جانب من الحرية والارتقاء ليتيسر لنا أن نسير بارشاده في معارج الحرية إلى ذلك المقام الذي يليق بنا في مصاف الدول . وهذه الشروط متوافرة في انجلترا ، فان لديها من القوة ما يمكنها من الدفاع عن قطرنا ، ولها من معاملة البلاد التي تماثل القطر المصري تقاليد عطف وحرية ا »

الى أن قال : «... على أن مصر لا تنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة في وقت قصير بل تؤمل السير خطوة خطوة .. »

. وتحدث في الثامن من شهر يناير سنة ١٩١٥ إلى مراسل التيمس فقال : « لقد حقق هذا التغيير ما أملت طويلاً . إذ كان من رأي دائماً أن مصر كبيرة الشأن بالنظر إلى موقعها الجغرافي ، وانها تثير المطامع عند الدول الأخرى وهي ضعيفة لا يتأتى لها الدفاع عن نفسها ، فلكي تحافظ على وجودها ينبغي أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة وهي تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلي ، والأمة الوحيدة التي يتوافر فيها الشرطان اللذان هي بريطانيا العظمى ، لأنها قادرة على حماية مصر ، وتقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا . أما استقلال مصر الداخلي الذي لا أظن بلوغه ممكناً الآن فأرى انه قد يتسنى البدء فيه بتحويل المصريين رأياً نافذاً في المسائل المصرية البحتة التي لا علاقة

لها بمصالح الأجانب : مثل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية . الخ واستمر على هذه النعمة الهزيلة حتى بعد انتهاء الحرب العظمى وتحفز البلاد للمطالبة بالاستقلال ، فحصر الغرض من سفره إلى إنجلترا في تنظيم الحماية وذكر ذلك في كتاب استقالته حين قال : « وفي ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض هيئاتنا النيابية السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر ، فلم تهمل مشورتى فقط بل رُفض سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية .. »

وبما لاخلاف فيه أن مسلماً كهذا لم يكن من شأنه أن يقنع الانجليز بالاكتراث لمطالب الاستقلال والخلاص من « نعمة الحماية المشتهة » ... وإنما كان أثره الطبيعي أن يحنج بهم إلى اهمال المطالب الوطنية واتهام أنصار الاستقلال بالغلو والشطط والاجترار الذي لا يستحق من الدولة المسيطرة على البلاد أن تقابله بغير الاعراض والقمع الحاسم . فالوزارة الرشدية والموظفون الانجليز الجاهلون بحقيقة الحركة الوطنية مشتركون على السواء في تشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذي وقفته بازاء الشعب كله . ثم تشبثت به بعد نشوب الثورة بسنوات ، ولا تزال البلاد إلى هذه الساعة تعاني ماتعاني من جرائره وبقاياها .

لقد أدخلت أحاديث رشدي باشا في روع الانجليز أنهم خلقاء أن يرفضوا الاستقلال ويرفضوا الغاء الحماية ، وهم على ثقة من وجود مصريين يرضون بما دون ذلك ويحسبونه غناً مقبولاً ، ويجدون فيه تسوية لمسلكتهم السابق وتكفيراً عن أخطائهم الأولى وتحقيقاً للرأي والمصلحة في وقت واحد ، إذ يكونون هم ولاية الحكم وأصحاب الوزارة عند تنفيذ السياسة القائمة على دوام الحماية .

نعم قد نزلت الوزارة الرشدية عن ولاية الحكم حين رفض الانجليز سفرها وسفر الوفد ، ولكن هل كان لها بد من ذلك بعد ما لحقها من الاهانة

وخيبة الأمل بمنع سفرها وإغفال شأنها مع ما أسلفت من خدمة وأظهرت من قنوع باليسير ؟ وهل كان صدوفها عن الحكم إلا كصدوف المستوزرين الآخرين عنه في تلك الحالة ؟ فلو أنها قبلت الحكم وبقيت في المناصب لما كانت نهايتها إلا كنهاية الوزارات التي قامت على الرغم من اجماع الأمة فلم يقبل منها الانجليز ولا المصريون أن تبحث في القضية المصرية ، حتى اضطرت إلى انتحال وصف الوزارات « الادارية » لتبريء نفسها من شبهة الاشتغال بالقضية السياسية في تلك « الظروف »

ونحن نعتقد أن حسين رشدي باشا كان رجلاً نزيهاً حسن المقصد فيما قال وعمل ، وكذلك كان زميله عدلي يكن باشا الذي كان موضع سره ومرجع رأيه . ولكن الآفة قد تخامرتهما من حيث يشعران ولا يشعران ، لأنها آفة الضعف وقلة المراس على الجهاد في دعوات الشعوب... فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشعبية ، ولا الروح الشعبية تمتزج بها ، ولعلمهما ينظران بعين الخوف والتوجس إلى وثبات الأمم واعتلاج صدورها بالقلق ودوافع الحياة . لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لا يملك أن يحضره ، وإذا حضر لا يملك أن توجيهه ولا صرفه .

فليس الرجلان زعيمين قوميين ، ولكنهما من رجال الديوان وعشاق الانتظام في الأعمال على الطريقة « الديوانية » التي تجمعهما مع الانجليز الحاكمين بجامعة النظام « وتوطيد الأمن العام »... وربما نظرا في دخيلة نفسيهما فلم يشعرا هنالك بالغضاضة الأليمة من بقاء المصريين محكومين لدولة أجنبية ، لأنهما قد نبتا في بيئة الحكم ولم ينبتا في بيئة الشعب المحكوم ، ولا يشعران كذلك بغضبة الإهانة المثيرة للنفوس إذا قيل إن المصريين لا يصلحون للحكومة المستقلة ، فانهما قد يتعزيان عن هذه التهمة بأنهما من سلالة جنس غير الجنس المصري الصميم ، وهي السلالة التركية القديمة فليس لهما من طبيعة الثورة ولا من طينة الكفاح والجهاد ولا من غلبة

المرء لطافته و لجنسه ما يضرم الشوق إلى الاستقلال ويهون المشقة عليهما في نشدانه ، وانهما لمخلصان في الهوادة والتسليم ولكن لا عذر لهما من ذلك إلا أنهما عاجزان عن الاخلاص في الغضب والمثابة واليقين . . . وليس من يضعف وهو مخلص كمن يقوى وهو مخلص في زعامة الشعوب .

ومن ثم كان مسلكهما في الدعوة الوطنية إلى جانب سعد زغلول المكافح بطبعه المصري في ضميمة ، كمسلك المحامي الذي يؤدي أمانة الصنعة إلى جانب صاحب القضية الذي يشعر بالاهانة في ذات نفسه ويشعر بالخسارة في ماله وحياته .

اننا لانبغ أن نبخس ما صنعته الوزارة في خدمة الوفد وتذليل عقباته . ولكننا نقرر الحقيقة حين نقول ان الوفد كان وشيكاً أن يفتح طريقه إلى أوروبا بغير هذه الخدمة ، فان الأمة قد ثارت لاعتقال سعد لا لاستقالة الوزارة الرشدية ، وكانت ثورتها هي مفتاح الطريق إلى أوروبا بعد إبعاد الانجليز إياه اغتراراً بمسلك الوزارة الرشدية وترجيها بالحماية ، واستمرارها على طلب المفاوضة في تنظيم تلك الحماية ، ولولا اغترار الانجليز بهذا المسلك المعيب لما كانت هناك صعوبة كبيرة في الاذن للوفد بالسفر إلى حيث أراد . ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننظر إلى الباعث الأكبر الذي حدا بالوزارة إلى السير في وجهة الحركة الوطنية وتذليل ما ذلت من العقبات في طريق تلك الحركة . فقد كان رشدي باشا وعدلي باشا ينظران أبداً إلى ما يعمله سعد وما ينوي أن يعمله وما هو قادر على عمله ، وكانا يحسبان حساباً لليوم الذي يتولى فيه قيادة الأمة والوثوب بها إلى مقاومة الحماية ، ولهذا رجحاً بما اقترحه السلطان فؤاد من اشراكه في الوزارة قبل انتهاء الحرب العظمى بأكثر من سنة ، عسى أن يشترك معهما في التبعة ويمضي معهما على خطة واحدة ، ولهذا رفضا السفر إلى إنجلترا حتى يسافر سعد فيقبل ما يقبلان أو يعجز عما يعجزان عنه ، ولهذا عادا بعد ذلك يقولان في حديثهما مع اللورد

ملنر إن إلغاء الحماية شرط لا بد منه للدخول في المفاوضة وهما اللذان قبلا
الحماية على أنها بركة ونعمة موموقة ، وما تغير من الأمر في هذه الأثناء إلا
أنهما يحسبان حساب سعد وما يقبله أو يرفضه في المفاوضة المصرية الانجليزية
بل لهذا أيضاً رفض عدلي بعد سنتين مقترحات اللورد كرزون وعرض
عليه في الوقت نفسه أن ينفذها من جانب الانجليز بغير موافقة من جانب
الوزارة كأنه يرضى تنفيذ تلك المقترحات ولكنه لا يجسر على توقيع
اتفاق دون الذي يرضى سعد بتوقيعه .

وليس بنا أن نعرض لهذه الصفحة من تاريخ الثورة لولا أننا نتابع طريق
المطالب الوطنية في تقلباتها إلى غاياتها . ولا يسعنا أن نتابع هذه الطريق
على هدى من خطوات السالكين فيها ما لم نقف على دخائل أعمالهم والمقاصد
التي تحيك في نفوسهم ، وعلى أسبابهم في مخالفة سعد ، وأسباب سعد في
مخالفتهم ، فهي صفحة لا بد منها لدراسة صفحات ، وليس من مصلحة التاريخ
ولا من مصلحة الأمة المصرية أن تطوى لمصلحة أفراد .

برنامج الوفد والامتيازات

تلك خلاصة الظروف والموانع التي قيدت ارادة سعد في اختياره لأعضاء الوفد وموقفه من الوزارة . وما كانت حريته في هذه الظروف بأكبر من حريته في اختيار السياسة التي رسمتها لانيانته وخطبه الأولى . فما يستوقف النظر في تلك البيانات والخطب أنه لم يحجر فيها بما يفيد الرغبة في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وهي سد يحول دون الاستقلال كما يحول دون الاحتلال . فلماذا اختار هذه الخطة ولم يعول على طلب الغائها منذ اللحظة الأولى ؟

إذا أردنا أن نعرف السبب فلنسأل : هل كان في وسعه أن يختار الخطة الأخرى وهي المطالبة العاجلة بالإنهاء ؟ وإذا اختارها فماذا يستفيد لبلاده ؟ وماذا يصيب القضية التي نهض بأمانة الدفاع عنها بين الأمم الأوروبية في إبان انعقاد المؤتمر ؟

إنه لن يصل إلى إلغاء الامتيازات وإلغاء الحماية في وقت واحد . ولن يستفيد شيئاً للقضية المصرية من الأوروبيين ولا من الانجليز ، وكل ما هنالك أنه كان يجعل الأوروبيين والانجليز صفاً واحداً في مقاومة الأمة المصرية ، وكان يمهّد يديه دليلاً للانجليز يحاولون أن يثبتوا به مازعموه من أن القضية المصرية إن هي إلا نزعة تعصب ولجاجة في كراهة الحضارة الأوروبية وإنه لخير لسعد ولو فده أن يلبثوا في مصر من أن يواجهوا الدول الأوروبية بهذه العقيدة ، وهم شاخصون اليها ليعتمدوا على إقناعها وحسن عطفها في الخصومة بين مصر والدولة البريطانية .

ومن الأمور المحتملة أن يستنكر الأوروبيون فرض الحماية البريطانية على

مصر إذا وثقوا من ضمان امتيازاتهم فيها . ولكن من المستحيل أن يستنكروا الحماية ويستنكروا امتيازاتهم في وقت واحد بغير ضمان . وقد كان المؤتمر يوم ذاك يفرض على الأوربيين المهزومين نوعاً من الامتيازات أو نوعاً من القيود والشروط . فمن غير المعقول أن ينزل المنتصرون عن امتيازاتهم بيننا طائعين ، ومن غير المعقول ولا المفيد أن نرغمهم على النزول عنها . كأنما نملي عليهم وعلى الدولة البريطانية شروط المنتصرين .

لقد كان أمل الانجليز من عهد كرومر وكتشنر إلى عهد المفاوضات مع ملنر وكيرزون أن يلغوا الامتيازات ويحصلوا من الدول على اعتراف لهم بحماية المصالح الأوربية بيننا ، فكل ما توقعه باثارة المسألة في أيام الصلح أن نهيهم لهم أمراً من أمرين : أما ابقاء الامتيازات وهم أصحاب الفضل في ابقائها أمام الدول الأوربية ونحن المتهمون بالعداء والمعارضة . وأما إلغاء الامتيازات واحلال بريطانيا العظمى محل الدول في حماية الأجانب أجمعين ... وإذا أفلحت السياسة الانجليزية في هذا المسعى فذلك تسجيل للحماية على الرغم منا ، وليست هذه هي الغاية التي من أجلها تألف الوفد ، وسافر إلى باريس .

أما إذا نجحت الدعوة إلى إلغاء الحماية البريطانية فان تعديل الامتيازات أو إلغاءها بالمساومة والحزم ليس بالمطلب العسير على السياسة المصرية ، فقد استطاعت تركيا وفارس والصين أن تعدل امتيازات الدول فيها أو تلغيها وهي ليست بالأمم القوية في العدد الحرية ، ولو كانت قوية لما استطاعت أن تعتمد على قوتها في حرب الدول الكبرى والصغرى مجتمعات ، فاذا عاجلنا نحن مسألة الامتيازات بمثل الوسائل التي عاجلتها بها ، بلغنا ما نريد مع الزمن ولم نفتح للاستعمار البريطاني باب الدسيسة بيننا وبين أصحاب الامتيازات .

هذا أهم ما يلاحظ على المطالب الوطنية كما جاءت في برنامج الوفد المصري .
أما خطة السير في المطالبة وهي مواجهة العميد البريطاني فرجال الدولة
البريطانية فالرأي العام في البلاد الانجليزية وفي بلاد العالم أجمع . فقد الفينا
أناساً من الخصوم الحزبين يعيونها ولكننا لا نرى رجلاً منصفاً يوافقهم أو
ينصح برأي أحق منها بالاتباع . فن الطبعي أن تطلب إلغاء الحماية أول الأمر
من فرض الحماية وإن تسبر استعداد الدولة البريطانية قبل أن تقيم الحجة عليها ،
فإن كان استعداداً حسناً على أضعف احتمال فقد اختصرت الطريق ، وإن
كان سيئاً فلا خسارة عليك ، بل أنت تمنعها بعد ذلك أن تزعم انها أحبت أن
تجيبك وترضيك لولا أنك أغفلتها وأهنتها بالتشهير بها والقصد إلى غيرها .
وهذه هي الخطة التي توخاها الوفد المصري وأحسن فيها : أبلغ العميد
البريطاني أن الأمة تطلب إلغاء الحماية ، ولما علم أن الحكومة البريطانية
لا تنظر بعد في طلب الاستقلال أبي أن يخاطبها في مطلب دونه ، واعتزم
أن يكون كلامه هذا إلى الرأي العام « حيثما وجد إليه سبيلاً » وقد كان
أقرب السبل إليه أن يبدأ دعايته إلى جانب مؤتمر الصلح قبل إرضاضه ،
وإلى شعوب العالم الحرة من حيثما اتصل بها نداؤه ، وهذه خطة لا غبار
عليها ولا يشير الخصوم الحزبيون بأصلح منها .

الوفد في أوروبا

عند ما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادئ الحرية والانصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا ان يخرج بنو الانسان من تلك الأهوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلون من آلامها...

ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لأن الدعوة لا توافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بني الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الانسان صادقاً في شيء غير المصالح القريية والشهوات الحيوانية . والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من احاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير مادام نظام رأس المال هو النظام القائم في المعاملات ، وهو الخافز الى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن سعد مستعمرًا رجعيًا ولا يائسًا من بني الانسان ولا اشتراكيًا ولا قارئًا متبعًا لأراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلاً مطبوعاً على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده في هذه العاطفة ، وكان قانونياً يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه في التوسل بالتشريع وحقوق المعاهدات لفض المشاكل واصلاح الآفات .

لذلك رحب بالدعوة الولسنية ولم يستبعد تحقيقها كما قال في خطابه بمنزل حمد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل

من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المراحة على البقاء والمغالبة على المنافع ...
نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه يمكن متى جد الدكتور ويلسون في تطبيقه بحزمه
المعروف . وأنه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات
أكثرية الدول التي اقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما
الف الانسان في الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق
مع الاتفاق الذي وصلت اليه الانسانية في تطورها الجديد ... »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، وأقل
ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة في إبان الصلح عونا للاقوياء
على الضعفاء وعقبة في وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة
وصول الباخرة « كلدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون
يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري المطالب بحقوق الامة
المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن يخطر
على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية
على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر ابريل أي بعد وصول الوفد
المصري الى مارسيليا يوم واحد !

يحار الانسان ولا يدري كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل
ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأساً على عقب ،
واستباحة الفصل في قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ؛ ولكن ساسة
الانجليز على ما نظن قد ادخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته
وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الاجنبية ، وأن كلمة منه
تحقن الدماء وتعيد الأمن الى قراره وتصون ارواح الاوربيين ومرافق
العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى
حرب كالحروب التي كان يتقيا ويبشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية
أصون للسلام وأمنى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا
الى السكينة واستعدوا للاصغاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الاميركية ، فاذاغت دار المنسوبة البريطاني بلاغاً جاءها من همسون جاري وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أشرف بأن أقول إن حكومتي أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصري وهي الحماية التي بسطتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذي يقتضيه هذا الأمر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي . ولكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الاماني بالتجاء الى العنف.»

وأن صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن المسعى الذي سعته الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقناعه بوجوبه . . . فباسم الامن وكرامه العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسطاً آخر من الاستقلال الداخلي ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبادرت الى اذاعته في مصر وأوروبا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوروبا ليفت الخبر في عضده ويزعزع ملحمته من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسعى في معارضة القوة البريطانية حيث ذهب فكان تديرها في الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدير السجان الذي يطلق أسيره ويرصده على أبواب السجن من يدممه ويغتاله ، ليحيق به الكيد في ساعة الفرح والاستبشار .

لم تبالغ السياسة البريطانية كثيراً في وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقترابه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وإن تركيز العمل في مصر

أجدى وألزم . ولم يكن هذا ضعفاً ولا نكوصاً عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز في مصر تحت الأحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطروا عضل من مقاومتهم في أوروبا على العاملين الجادين في المقاومة ... ولكنه كان رأياً رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين في خطواته الأولى بالبلاد الأوربية.

وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه فاذا هو أفدح وأقدح . ففهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب في سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن في قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هوائتها أن تحشى بعض المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الأخرى في مؤتمر الصلح فتغلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فاذا بمؤتمر الصلح في قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاوره الأمم المغصوبة في تقرير مصيرها فمن البين إذن في رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال في صفوف الوفد والأمة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » ترجع فيها ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصري للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التي يتسع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد في سمعته وعزيمته أن لم يصبه في تكوينه ووحدة رأيه : فاذا عاد بعض رجاله الى مصر وبقي بعضهم في أوروبا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته هي ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، واذا بقي الوفد كله في أوروبا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال

المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذي يدعي الوكالة عنهم ... فتلقي وكالته وتلقي درسها الصادع على الوكيل ومن أكلوه . وأي درس تشتهيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين انجم وأوجع من أن تضرب الوفد المصري وتعاقبه هذه العقوبة القاصمة بيد الامة المصرية ؟ ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقى السخرية اشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجيعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ، ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو أنها ابطأت برهة ولم يكن فيها معنى السكين المدبر والمهزم المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشماتة المضحكة ، وهما في الطبيعة المصرية قوة تعتصم بها في أخرج الأوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخطر الأول أن أعادوا النظر في الأمر كله فوجدوا إن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التي اقامتها الامة لتمكين الوفد من السفر هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تئس الامة من رجائها وتشككها في دعائها ، وتعمل بالفرقة بين صفوفها .

ووجدوا كذلك ان البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الاوربية . وقد تنفع الدعاية الاوربية في تنبيه عزيمة الامة كلها احتاجت الى تنبيه .

ومن بداية الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقوداً على الحكومات والوسائل

الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا الباب فذاك خير واقرب سبيلاً ، وإن لم يجي . فالشعوب من وراء الحكومات والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعباته . وهو القائل ان الشعب فوق الحكومة ، وهو الذي أتى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطاني والوزراء البريطانيين احتفاظاً بالجانب الأهم منها « لاستنارة » الرأي العام البريطاني الذي يخضع له المندوب والوزراء . وهو الذي عرف ان النائب في « الجمعية التشريعية » التي لاحقوق لها ولانفوذ لاحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدبارة . فاذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء في مؤتمر الصلح وفي ويلسون وفي لويد جورج ؟ حسن . إن وراء هذه الاسماع أسماء ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوروبية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج ... ومن يدري ؟ فلعل شعب ويلسون قائل غير ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالع في احراج السياسة البريطانية مالم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة .

يقول نيتشة : « كل مالم يقتلني يزيدني قوة » وهذه مقولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة في توطيد النفس على بعد الشقة .

قال : لويد جورج . في كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة إلا في اقناع زغلول اقناعاً جلياً بأن العراك خليف أن يجري الى مداه في الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى أتباعه بمشجعات موهة (١٩) ولكنها أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الانصار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح الذي يصيبه رجاله . »

وقد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصري على اعتباره غريباً عن الأجناس الأوروبية قد استطاع غاية ما استطاع من نشر الدعاية الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب إلى المؤتمر يطلب استدعاه لسماع أقواله لأن « الغاء السيادة التركية يقتضي حتماً تغييراً في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ، وأقام المآدب للسانسة والكتاب والصحفيين الأوربيين والأمريكيين ، لشرح لهم الحوادث التي كانت تبهمها الصحف ويرىهم صور المظاهرات التي اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الأعلام وعليها الصليب إلى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفادته الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يحملونه ولا يعرفون خبراً عنه .

وأقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم في قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مارجريت وأناطول فرانس ، فأصدر الأول رسالة في موضوع القضية المصرية وقدمها الثاني بكلمات وجيزة على سبيل التزكية . واجتهد الوفد في اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين البريطانيين أن يتهموه كفاعلو من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب القومية والاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من سويسرة ، لما كان معروفاً من مقام فريد بك في ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعاية وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه وصعوباته .

ولانسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ، لأن التفصيل لا يزيد القاري شيئاً على ماهو مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول إن الوفد لم يدع في باريس ولا في مراكز الدعاية السياسية أحداً يؤبه

له إلا أبلغه مظلة مصر ، وأوجز له الحالة التي مرت بالقاري. في صفحات هذا الكتاب .

وكان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ، يعاونون الوفد كما عاونوه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية . فطبعوا الألوف من الرسائل وقابلوا النواب واستعانوا بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذراعاً فدمر الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الأوراق التي فيه وظنوا أنهم قضوا عليها ، وكانوا سيقضون عليها فعلاً ، لولا أن الطلاب أخذوا بالحيلة فأعادوا طبع الأوراق بما كان مدخراً عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد المصري ماوسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان حنقهم في بعض الأمور التي تقضي بها اللياقة ، فلم يأت منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته للستر لويدي جورج كإرادة بعض وزراء الدول الأخرى ، وتجاوزوا ذلك إلى عمل فيه من الصديانة ما ليس يليق بكبار الرجال . فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري أنهم أرسلوا مرة « مذكرة إلى الوفد البريطاني في مؤتمر السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : مثل هذه الأقوال لا تستحق الرد ... » (١)

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحماية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد إلى نشر الدعاية في الولايات المتحدة وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوي النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة . . . حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الأمة الامريكية رأساً ليشير في هيئاتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي فاته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر . فان أقصى ما صادفه

(١) البلاغ ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد علي علوبة باشا .

الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية أنه تلقى منه ردّاً على خطاب كتبه سعديطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة ١١ وكان الوفد قد فهم أن استشارة « الرأي العام » في الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الاخبار التي بحث بها المراسلون إلى صحف أمريكا ، وزاده أملاً في المزيد من الاهتمام أنه كان قد استخدم بعض الايرلنديات والامريكيين في أعماله الكتابية، فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا إلى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة في تشديد النكير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة الارلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعده .

وقد جرى الوفد المصري من قبل على سنة ارسال البيانات والاحتجاجات إلى المجالس النيابية مع ارسالها إلى الوزراء وممثلي الحكومات ، فوجدت بياناته واجتماعاته في مجلس الشيوخ الامريكي صدى أقوى وأصرح مما وجدته في المجالس النيابية الأوربية .

ففي جلسة الحادى والعشرين من شهر يونية اقترح الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الارلندية فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية . وقال إن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الأمم الشرقية والأوربية التي اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت هذه الحملة رجاء الوفد في تحريك قضيته من جانب الأمة الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه و يبلغه « إن المصريين ليعتمدون اعتماداً تاماً على مساعدة الشعب الامريكي لمحبة الحرية في تحقيق الآمال القوية لشعب حكم عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه . »

وعاد المجلس إلى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش » واتهم الوفد

الأمريكي في مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذي غامر الأمر يكون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إذا أرادت أن تدلا على حسن النية فيجب عليهما أن تترك جزائر الفليبين لأهل الفليبين وأرلندة للارلنديين ، وهنا قام مستر « مكس كورك » وقال إن مصر أيضا يجب أن تكون لأبنائها ، وأيده مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويغض عن أرلندة ولا يصغي إلى كوريا ومصر كما أصغى لغيرها ؟ فقال مستر شرمان « إن معاهدة الصلح إنما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » كانت هذه الأقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فأما المستعمرون فقد أوجسوا من عواقبها في الولايات المتحدة وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعاية واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر السياسية الأمريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعاية في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع اشهارها وترويجها ولا يتركها للصادقة والمناسبات العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » إلى توكيل مستر جوزيف فولك في نشر الدعاية هناك ، وكان الاختيار موقفاً لأن الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج المشكلات ، فهو ذو منزلة مرغية بين النواب والرؤساء ، وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة .

وأوشكت الدعاية الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسعد أن يسافر إليها مع بعض الأعضاء . ثم استقر الرأي على إيفاد محمد محمود باشا في هذه المهمة لمعرفة الانجليزية ، وتردد الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي إلى سفر اثنين من الأعضاء إلى البلاد الانجليزية يدافعان عن مطالب المصريين ويسلطان ما أصابهم من المظالم إما بالخطب أو بالنشرات إذا احجمت الصحافة عن

اذاعة ما يكتبان ، ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ، ويعولان على الدعاية الشعبية دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية التي اعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تحيي المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال إن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناساً من سراة الأجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بلفور الوزير الفيلسوف الانجليزي المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر إلى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل إلى أمريكا إلا في منتصف أكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل إلا بمساعدة مستر فولك وبعض الأصدقاء الأوربيين .

وقد كان مستر فولك في هذه الاثناء يوالي الكتابة إلى الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الأمور . وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرحت فيه لجنة الشؤون الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسي والأطوار التي مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التي أصابت أهلها في أثناء الحرب وبعد الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ولا سيما تصريح لجنة الشؤون الخارجية ، فان خبره لم يصل إلى مصر الا من رسالة برقية أرسلها سعد من باريس إلى لجنة الوفد المركزية

في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز ، وقد سعت المراجع الانجليزية سعيها حتى حملت الوكالة الأمريكية بالقاهرة على إذاعة تكذيب مبهم تقول فيه إن الخبر خطأ ولا تعقبه بتصحيح من جانبها ١١

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعاية المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والأشياء ، فاضطر مستر رونالد لندسي القائم بأعمال السفارة في واشنطن — وقد كان بمصر أثناء الحرب العظمى — إلى مقابلة تلك الدعاية بكثير من المساعي الخفية والعنيفة ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه إلى إحدى الصحف يغض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « إن الحكومة البريطانية قد عنت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية ، وأن الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزي ، ولا ترفع الراية البريطانية إلا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو أني أردت أن أجيبك على سؤالك جواباً لا يخرج عن مدلول الألفاظ المحدودة لقلت إنه لم ينضو جندي مصري تحت الألوية البريطانية ، ولكنه يكون يباناً ناقصاً ولا مرا ، إذ أنه في فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي أدارت مدافعها بمهارة وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . ولم تشترك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الأدوار الأخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سينا بينما كان الجنرال اللنبي يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت يبلاد الحجاز في وقت من الأوقات ، لكن هذه

القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال . وفضلاً عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين إلى فرقة العمال والنقل الملحقة بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالأعمال اليدوية التي لا تستدعي خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة لأنهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليزية أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ولكنهم بلغوا في بعض الأوقات من ثمانين إلى تسعين ألفاً ، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر . وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنني أعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفاً وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الأربع .»

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان يرى القاري أنه قابل لمخالفة الواقع في عدة مواضع ، لأن وصول العدد في الفوج الواحد من العمال إلى تسعين ألفاً لا يمنع أنهم يبلغون المليون ويتجاوزونه في جميع الأفواج ، ولأن إحصاء القتلى والجرحى بألف وخمسمائة على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبلوغهم أضعاف ذلك على وجه التحقيق .

إلا أن مستر فولك لم يتوان في الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد في باريس ، فكتب إلى وزير الخارجية بواشنطن خطاباً يلفت فيه النظر إلى العبارة التي وردت في سياق كلام المستر رونالد لندسي عن تحاشي المساس بالسيادة المصرية لكي لا يهتق على الحكومة الأمريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح في مجلس الأمة ، وكتب إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية خطاباً آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه « أن مليوناً ومائتي ألف مصري جندوا لفرقة العمال وأن الجيش المصري نفسه

قاتل على قناة السويس وفي شبه جزيرة سيناء وفي الحجاز وحارب على ابن دينار في السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الأخص من قتل الأمراض .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب تأكيد الاخلاص في المقصود منها بتصريح رسمي من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء وتفوض الى عصبة الأمم — بعد تأليفها — تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة في تمثيل الدولة المصرية عند الدول الأجنبية ، وعن كل معارضة في سفر وكلاء الأمة المصرية إلى الولايات المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على ألسنة الأعضاء في مجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب المعارضة حتى التفت اليها كثيرون ممن كانوا لا يسمعون بها ، ووجدت الصحف مسوغاً لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة فيها ، وأيقنت الحكومة البريطانية أن اطراد الدعاية على هذا المنوال كاف لاقلاقها وتوقع المتاعب التي قد تضر بمصالحها كما تمس سمعتها ، وإن لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف الحكومة الأمريكية .

أما الدعاية في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتتصل حيناً ، ويثار الوفد في أكثر الأحيان على خطة الدعاية الشعبية . لأنه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح في مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرسل المجالس النيابية وأقطاب الساسة وكبار الأدباء ويكتب إلى الصحف ويلقى من ذوي الكلمة المسموعة من يتسر له لقاءه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير ذلك ، فجري ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من مجلس من المجالس الأوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة ماجرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه أفاق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها

من التماذي فيه إلى أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام الإدراك . ولعل أكبر ما حدث من دعاية الوفد في خلال هذه الفترة وليمة في ثاني أغسطس في فندق كلاريج بباريس ، وهي الوليمة التي خطب فيها وزير سابق للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مرجريت ، وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة إليها عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة .

هذه الحركة التي كانت تؤذن بالاستفاضة والانتقان على تعاقب الأيام قد أفهمت الساسة الانجليز أن « التجاهل » سياسة لا تفيد إلى زمن بعيد ، وأنه لا بد من « شيء » تعمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البال ، ولكنها لم تقصد إلى ارضاء المصريين بمقدار ما قصدت إلى التخلص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بإيفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملتر إلى القطر المصري لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذي يحكمون به في ظل الحماية ، ودعاها إلى التعجيل بإرسالها غير ما تقدم سيان آخران : « أحدهما » ان رؤساء الوفد في القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها إذا هي حضرت في تلك الظروف ، لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية وتستفي البلاد وهي في قبضة الأحكام العرفية ، وتدعي لحكومتها الحق في نظر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا — رئيس الوزارة يومئذ — باجماع الأمة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللبي بارجاء ارسالها انتظاراً للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسي من حيث علاقتها بالدولة البريطانية ، فلم يشأ اللورد اللبي أن يصغي إلى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة العامة من اللجان الوفدية . والسبب الآخر الذي دعا إلى تعجيل الحكومة البريطانية بإيفاد اللجنة

في تلك الآونة أنها علمت يواذر التفكك التي أصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلاً بعض هؤلاء الأعضاء الى الاسكندرية في الثاني عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقي باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك ، واذاغت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن علي شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة باذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والأمة أو لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجع عندها هذا الحسبان أنها علمت بما شاع عن آراء الأعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعاية الأجنبية وإيثارهم أن تكون الدعاية في إنجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت في توسيع مسافة الخلاف ، وبث الغواية من طريق اللجنة الملنزية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب ، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد الى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي أحسن لها النصيحة في قبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللبني فاتح القدس لأنها حسبت أنها تروع المصريين بهيته العسكرية ، وهو خطأ غريب في تقدير الحالة وجود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى . لأن مظاهر الهية العسكرية والسطوة الحرية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزي الا المدافع والديابات والجنود تغدو وتروح في الحواضر والقرى بنشرات الآلاف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على اعقاب انتصار الدولة البريطانية في الحرب العظمى فما كانت الثورة اذن لأنهم كانوا في حاجة إلى مذكر بالهية العسكرية والسطوة الحرية ، وما كان اسم المارشال اللبني عندهم إلا كاسم كل قائد في الميادين البعيدة أو القرية ، بل هم كانوا يسمعون بغيره من قادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به في غزوة فلسطين .

جاء المارشال اللبني إلى مصر وهو يقدر أن الرهبة من اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لاخوف اذن من اتهامه بالضعف إذا هو تواضع إلى سماع الشكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخاطب المصريين باسم الشيوخ ورجال الدين كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضي به ولاية الأمور ، فلم يكن لها من أثر كبير ولا صغير ، لأن الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون في اخلاصهم إن لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية وأحوال الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد إلى أوروبا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التاسع من إبريل ، ولكنها لم تلبث قليلاً حتى استقالت لأنها شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة اليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيراً مما جر إلى ازهاق الأرواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجاً بالافراج عن الزعماء .

وَألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضواً لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع أبطال الأحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى إلى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة انتظاراً لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينقض عليها اسبوعان ، لتعذر التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد انذر القائد العام الموظفين بالفصل إن لم يعودوا إلى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية إن حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدود وفي الحادي والعشرين من إبريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لندوبي الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي . . . وليست لها صبغة سياسية لأن المسألة المصرية لم يبت

فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وأنها ستجتهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الأحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلاً داهياً يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعيد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معاً ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد كما تقدم أن يجمع وفداً ثانياً إلى جانب الوفد السعودي لينازعه قيادة الأمة والدفاع عن القضية ، معتمداً في بداية الأمر على الأمير عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطني . ثم أحس نفور الأمة من هذا المسعى وصدود الأمير عمر عن متابعته فترجع وظل يرقب الأحوال إلى أن عرضت عليه الوزارة . فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الإدارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية إلى ما بعد عقد الصلح وإبرام معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصاً من جميع الجوانب .

فهو — بهذه الحيلة — يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الأمة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقي دعوة الحزب الوطني إلى وقت الحاجة لأنه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدافع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة إلى أقصى أمد ميسور ، حتى إذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظوراً بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الأمر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونقضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للأمة . . . وحزب وطني لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفره لحربه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للأمة هزيمته وإخفاقه .

وأقبل سعيد — بمثل هذا الدهاء — على علاج المشكلات التي خلفتها

الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في إقناع الانجليز بتجويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، فاقنعوا لأنهم يضمنون من صداقته لهم وإخلاصه في النصيح أنه على الأقل عدو الوفد المصري ورئيسه .

وتشفع في تخفيف بعض الأحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئاً من الضغط عن الصحافة والخطابة ، واستمال إليه الموظفين باغداق العلاوات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثلها .

غير أن الناس كانوا يستريون بنيانه وينظرون إلى هذه الأعمال كأنها مخدرات ترمي إلى تهدئة النفوس وإضعاف الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما جذبته اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضى بالحالة القائمة . فثار بعضهم عليه ورماه أحدهم بقنبلة لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل أنه ذهب إلى المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعتدي عليه لأنه إنما اجتراح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللبي على وفاق إلى أن اختلفا في مسألة لجنة ملئر ذلك الاختلاف النموذجي لكل اختلاف بين تفكير العسكري وتفكير الوزير المحنك من المدرسة التركية . فالورد اللبي يرى أن امتعاض المصريين من قدوم اللجنة إلى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها !! وإن اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لا حساب لها ولا أكثراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء اللجنة التي كانت مهمتها الأولى إرضاء تلك العواطف والبحث عن تلك المطالب ! فاكره الناس على قبول الأوامر هو المهم في السياسة العسكرية سواء نجحت اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك العفاء . ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية . . . وهو رأي له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له إلى جانب الأوامر

العسكرية ١..... وقد اختلف القائد والوزير فلا يحصى اذن من أن يستقيل الوزير.

استقال سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في الحادي والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية » التي استنها سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفاً معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطنع من المنبذين وطلاب المنافع الذين لاخلاق لهم ، أسماه الحزب المستقل الحر وأعدّه للقاء اللجنة ومداواة المقاطعة الاجماعية التي ستلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما بذل فيها من المصروفات السرية والغوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تقاوم حولها هذا الخلاف فقد وصلت في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة من رجال قديرين مشهود لهم بمعرفة الشؤون المصرية والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنز وزير المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في أوائل الحرب العظمى ، والسير اوين توماس الخبير بمسائل الري ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير سسل هرست الحجة في القانون الدولي ، ومعظمهم ممن عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهرة بما توالى على الناس من دواعي الكراهية والنفور ، ووظيفة رئيسهم توجي إلى الناس أنه سيجعل مصر إحدى المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضي على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين سرى في مصر نبأ القرار الذي اعتمده نواب الولايات المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون . فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما كان يريد محمد سعيد ، جاءت والولايات المتحدة — وهي قبلة أنظار العالم

في ذلك العهد — تنقضها وتفتح الرجاء لإبطالها وتحقيق آمال الشعوب
المخدولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحست أنها في حصار محكم من المقاطعة
الاجتماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد يجديها لقاءه ؛ ورأى اللورد ملنر
من روح الوطنية المصرية غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال
لبعض أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر غرض
اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية ويحتجب
في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين واخصها ذكر الحماية ، فنشر
على الناس في التاسع والعشرين من ديسمبر بياناً قال فيه :

« أدعش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو
حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الإطلاق
لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان
البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا
العظمى في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب
القاطنين في البلاد . ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض
مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون
العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب
الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شؤون
البلاد في ظل أنظمة دستورية « Self Governing Institutionns » وتنفيذاً
لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات
نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأي
بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أي
فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلاً منه عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلاً عن
معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هي متنازلة بسماحها . وبغير الصراحة

التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاقية»
ويلاحظ القاريء أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self Governing
بالأنظمة الدستورية وهي ترجمة غير دقيقة ، صححتها في صحيفة الأهرام يومئذ
بترجمتها الحرفية وهي أنظمة « حكم ذاتي ».

ولوحظ هذا الاختلاف في الترجمة فكان له شأن في اختلاف
الرأي بين خطة سعد وخطة عدلي وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلي
في خطاب له الى سعد مكتوب في التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل
عمل أي شيء أن نجعل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير في
قراركم الذي اتخذتموه . وهذه النقطة هي ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق
الغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي) بما
جعلكم تعتقدون أنه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها
فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر
مناقشة في هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الانكليزي ليس معناه الحكم
الذاتي الذي يعبر عنه : Self Government بل معناه الحكومة الدستورية
وان الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان ان الحكومة الانكليزية
لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك
كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ، ولولا هذا لكانت أحاديثنا
مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه »
والقرار الذي اتخذته سعد وأشار اليه عدلي في الخطاب المتقدم هو
قراره الذي نشره في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال
فيه مانصه : —

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا
قوة ويزيدوكم ضعفاً ، فلا تتخذوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ،
وابتروا على التمسك بحكمكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم

وأقوى حجة لكم ، فإن لم تفعلوا — وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالاً لذلك — خذاتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأممكم ذلاً لا يرفع منه عز ، وإن تفعلوا — كما هو أكبر ظني في عظيم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتهم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلووا وإن قهرتم ، ولا تخشوا وإن ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتحقق باذن الآله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغاً في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملتر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوي الشأن والرأي وفي مقدمتهم الأمراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة — لجنة ملتر — أن لارجاء في الاتصال بينها وبين الأمة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لأن هذا البيان لم يغير من الأمر شيئاً ، ولأن الأمة لا ترى لها مصلحة في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة في هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الأمة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سرة المصريين في القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملترية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف ، ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الملح والطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم

الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء اللجنة الذين اختلفوا الى الأقاليم قد صادفوا شيئاً من هذه الأجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ماهو أدل وأجلى مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أن أناساً من الداعين الى مقاطعة اللجنة قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعاً على نية الامة في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن مهانة التجاهل الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان من اتخذوا المقاطعة اناس اتخذوها احباطاً لكل مفاوضة يجرىها الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم لم كانوا يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطمعون في استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون التعصيب وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال الرسميين لا يلقون اعتمادهم كله على الثقة القومية والمبادئ السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ، ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد — وهم رشدي وعدلي وثروت — فقد أخذوا بالحيلة فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابع من يناير خطاباً إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة اللورد ملنر بعد الوعود التي أفضى بها اليهم

ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملر يحصر الغرض من المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفناه من تفسير كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية وقالوا إن اللورد ملر لا يرى مانعاً من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام المفاوضة أن يحسن « للرأي العام الانجليزي » قبول ما ليس يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه في بيان رد به على التقرير الذي جاءه من لجنة الوفد المركزية مع علي ماهر بك ، وفيه يقول « بتاريخ الحادي والعشرين من يناير :

« . . . إتنا لم نجد في بلاغ ملر شيئاً يخالف التصريحات السابقة عليه إلا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه . أما في الجوهر فقد وجدناه متفقاً معها تمام الاتفاق إذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانكلترا ، ولجنة ملر لجنة تحقيق : موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول إلى وضع نظام حكومي في دائرة الحكم الذاتي . ونحن لا نعترف بشيء من ذلك ، فلا تبعية لانكلترا علينا ولا نعترف لهذه اللجنة سلطة التحقيق في بلادنا ، والغاية التي نسعى إليها هي التمتع بجميع حقنا في الاستقلال التام . نعم إن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ، وبذلك هدم يد ما بناه باليد الأخرى ، وزاد إن اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع لحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذي لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد إلا شيئاً واحداً وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة . وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا لها هذه المأمورية . وأكبر ما تعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم

و ضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيداً لوصولها وشكلت
وزارة لم يرض الرأي العام بها .

» ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا
للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانكليز لا يتأخرون ان يتخذوا منها
حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيراً من الأقوال التي ينشرونها لتضليل
الرأي العام في أوروبا عموماً وانكلترا خصوصاً . ربما كان يسهل علينا أن
تعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء في
مقابلته وعداً صريحاً يصح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن
توهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع
بجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نعشم أن نقنعهم بالبرهان
الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب
حتى في ذلك البلاغ الذي نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل
بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضي بسماع الشهود بعد الحكم في
الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكناً على البلاغ المذكور لا تكون إلا
عبثاً مقروناً بالخفة والمخاطرة . ويصح للانكليز وغيرهم أن يقولوا إنه كفى
أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية في أن تغير الأمة
المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها إلى المفاوضة معها
كلا ! إننا لم نبلغ إلى هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير
من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . إننا نقبل العودة
للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في حقوق المناقشة وطرفين كل
منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن
لمصر استقلالها التام ولا تبتلعها مصالحها التي لا تتعارض مع هذا
الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة
الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسمياً هنالك لا تتأخر عن العودة

لمباشرة المفاوضات متى ألغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عند ما نريد . أما المفاوضات في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في حدود التفويض لنا ، فإذا كان الانسكيز يرغبون حقيقة في ودنا وفي بناء علاقتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع إحدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها إلى درجة لا تركز معنا إلى الأقوال ولا تعتمد فيها إلا على الأعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بديلاً . نعم إن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه فيها ، وقد لا يعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتاً حياً ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعي للحصول عليه ، وإذا لم يكن في الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة إلينا في شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غداً المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدوً والعدو حليفاً . ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية في العالم عموماً وفيها خصوصاً ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوماً فيوماً كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها في هذه الأيام . كل هذا يجعلنا أن لانغامر بحقنا وأن نبقى متشددين في التمسك به ومقاطعين للجنة التي حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة فتعلم الأمة الانجليزية ويعلم العالم أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام ، وإن إرادتها على ما تذكره مخالف لشرف الوعود التي بذلتها انكثرتا ومناقض للعمود التي

سجلتها وغير منطبق على المبادئ التي قبلتها ومكدر على الدوام لسلسها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هي أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائماً للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها ... »

هذا بيان مفصل برأي سعد في احتمالات الحالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأي الوزراء — الأصدقاء — في العودة إلى القاهرة لمفاوضة ملنر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة إذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة في بلاد رعاياها ، فضلاً عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصري ، وهي لاتجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء — الأصدقاء — لم يكونوا لينتظروا لهم « دوراً » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها إلى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أقدموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معاً وفشلوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل امام الأمة وامام الانجليز ، فهم لم يخطئوا في تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لا بد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ، ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور إلى مصر أولاً يفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لأنه اقترح أقل ما فيه أن يدل اللجنة الملنرية على تهافت المصريين وتراهمهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذي استنفد موارده الأخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغري اللجنة

بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضاً لما تعرضه أياً كان الحل المعروض ، فلما تريت سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء إلى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتهديد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت مناقشة بين عدلي وسعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الأنظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادي عشر من فبراير الى عدلي باشا إذ يقول : « . . . نعم ان ترجمكم عبارة « Self Governing Institution » بالحكومة الدستورية هي الاصح ولكن صحة هذه الترجمة في نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لأن هناك أسباباً أخرى غيرها ، ولان ايرادها في المكان الذي وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع في الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذي فهمناه . والقول بأن القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانكازية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري — لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا .»

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعداً لم يأخذ بالتفسير كما جاء في حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من مجازاة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهّد به لانشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان جاء الدستور فذاك ، وإن لم يجيء لسبب من الأسباب فظهور ذلك السبب خير من كتمانها والمواربة فيه .

قال سعد في خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخني عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر يبالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانكليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخصوصية . ثم عرض ماتنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النياية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا تردد نحن وزملائنا في العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعي في أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخلصتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى . »

وزاد الموضوع تفصيلاً بخطاب في اليوم التالي (١٢ فبراير) قال فيه : « إن الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي أن تجري مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة . وأن يصدق على ماتنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملنز يدل بها في محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة :

Sef Governing Institution التي أوردها في بلاغه . إن لم تكن هي بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم . وهي فوق ذلك ضرورية جداً حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعي الى هذه الغاية أول قصدها

وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همّتكم . وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام ، التي لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيهم وتسلطها عليه الا ترويحاً لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلاً لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى .

وقد أجاب عدلي بخطاب في الخامس والشرين من فبراير قال فيه : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمان القومي وثق بها الأمة في ذلك من أهم الأمور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي ننشدها . ولكننا نرى أيضاً أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعي للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانكليزية والأجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضاً من أعضاء الوزارة ، وبعضاً من أعضاء الوفد » .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلي انجلت سياسة سعد وسياسة الوزراء « الأصدقاء » مع لجنة ملنر . . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع

الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلبس النيات التي توجي الى كل فريق سياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلاً للقضية المصرية لامغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الأصدقاء » ماهو للوزراء ، ويبقى للزعامة ماهو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضات وعرض النتيجة على الأمة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام . لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقي الوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية الممثلة للأمة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقاً مع الوزارة ، لأن المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلي فهي قبول الوزارة مع التزام الخطة التي جرى عليها هو وزملاؤه من بداية الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعة حذراً من رقابته وتعقيبه إذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى إلى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعداً حراً في عمل واحد ، ولا يعينهم إلا أن يشركوه معهم في التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لأنفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا إلى محاولة اقناعه لأنهم لا يخسرون شيئاً وإنما هو الخاسر عند الجمهور ان قبل !! بل لعلمهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية ، وأن الأمة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة - أكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود إلى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الأمة في

الألفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة المفاوضة ليدخلوه في التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة ، ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا إلا إذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية ، وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملنز وكرزون مطرد مع هذه النية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا سعداً في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ما وقعوا فيه ، وأن لا يتركوه حراً في فرصة من الفرص ليطلب فوق ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه . وهي خطة حافظ الوزراء « الأصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير تفاهم ومبالاة ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذي قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام .

وقفت مسألة الوزارة التي دار الكلام عليها في الرسائل السابقة لأن اللورد ملنز لم يستحسنها عند ما فاتحه عدلي فيها ، وتعلل بقوله « إن الفكرة لا بأس بها . ولكنني لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضائها — وهم الذين سيكون عليهم المعول في إدارة البلاد — يجب أن لا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد .

فقال عدلي : « لم يبق إذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد »

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها في مصر وأصدرت في السادس من شهر مارس بياناً رسمياً قالت فيه إنها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي إلى أن تجتمع بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها في رحلة إلى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد إلى الاسكندرية في السادس والعشرين ، وقفل منها إلى بلاده .

أما الحالة في الفترة التي قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها أنها أسفرت عن فشل السياسة البريطانية في التفرقة بين الوفد والأمة ، وعن نجاح الحركة الوطنية في زعزعة الحماية التي كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرماً لا يدفعه دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بزعتها الاستعمارية عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بداً من التفكير في إلغاء الحماية ، فصرح بعضها — ومنها الديلي ميل — بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الأمة المصرية قوة اجماعها يديها في أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة في ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصمدت على التفاؤل والاطمئنان إلى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الأعضاء الوفدين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعاً بالحماية ، وأعان المصريين على تحدي هذا الاجماع أنهم رأوا مؤتمراً كالمؤتمر الأمريكي يرفض معاهدة فرساي ، فشحروا بان اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذي يستعصي اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوماً بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات . وظل انصر مستحكماً بين الحكام العسكريين والأمة المصرية في ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا في اخلاص المصريين ان حضور اللجنة إلى هذا البلد لا يعني أن الدولة البريطانية تبالي بشعورهم وتكثر لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد

وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وإرهاب . ولولا قليل من الحرية في نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجوارح كفهراً لجأج حكومة السودان في مشروعات الري والزراعة وهي المشروعات التي ترمي إلى بناء خزان على النيل الأزرق وخزان آخر على النيل الأبيض واستدراج الحكومة المصرية إلى القيام بتكاليف هذه المشروعات ، ليستفيد منها أصحاب الأموال في إنجلترا ، ويستعينوا بها على إصلاح الأرضين الواسعة وزرع القطن الذي يزاحم قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان . فبلغ الحق من هذه المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد في هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال الهندسة والري — وهما حسين سري باشا ومحمد شفيق باشا — للخطر من جراء البحث فيها ، إذ ألقى بعض الشبان على كل منهما قبلة في طريقه ، واتفقت الحادثتان معاً في أثناء زيارة اللجنة الملترية ، فدلنا على كفهراً الجوارح أثناء زيارتها أيما كفهراً .

المفاوضة في لندن

بعدأ خذ ورد قبل عدلي باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس إجابة لطلب سعد في العشرين من شهر مارس .

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة في لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم في تلك الأيام . فقد كان ملز في الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملاً أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الأسبوع ، قبل ذهاب عدلي الى باريس على أي تقدير .

وانما دعاه سعد لأنه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأي الحاسم في مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون .

وهنا بدرت من عدلي بادرة جديدة من البوادر التي لا تقي تدل على نيات الوزراء « الأصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلي يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلي الأول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة .. فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيداً لو تسلم خطاباً تفصيلياً منكم » وليس هذا مسلك تعاون خالص ولكنه مسلك تقييد بالأسانيد المكتوبة قد يكون فيه مصلحة لعدلي ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للساعي المنتظرة في المستقبل . فان القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على خوى الحالة كلها من محادثة عدلي والموازنة بين المعلومات الأخرى .

لقد كان عدلي ينتظر من الوفد خطاباً « مفصلاً » يكشف فيه نياته نحو

اللجنة ونحو مستقبل المفاوضة ان كانت هناك مفاوضة . فأبي مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطه مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك الا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم .

وغني عن القول أن سعداً لم يجب هذا الطلب الغريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلي بالاسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبرج الاسكندرية في السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس في الثاني والعشرين منه ، وفي هذا دليل على أن الغرض الأول من دعوته لم يكن هو السعي في تدبير مقابلة أو تدبير مصادقة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة الملترية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وانما كان الغرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التي ينبي عليها رسم الخطوة التالية بعد تجربة اللجنة في البلاد المصرية .

أما اللورد ملزفقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا يحيص منه قبل تقرير النظام الذي يوصي الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه اذا فرض نظامه فرضاً على الأمة المصرية قابلته لاحالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التي لعله يوصي بها هدرًا في تيار هذه المقاومة ، فلا هو احتفظ بها للساومة والاخذ والعطاء ولا هو أرضى الأمة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصير التي يهم الدولة البريطانية أن تجري عليها بعد شيوعها على الالسنه في أثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادي الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الأمم الجديدة بما لها من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من العلاقات بين الدول القويه والأمم التي لا تملك استقلالها وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على أساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج بها من حساب

المقايسات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين الشعوب العزلاء المطالبة بحقوق الحرية .

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصري كل الإهمال ومضى في وضع تقريره بغير اكتراث به ولا رجوع اليه لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الأمة أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في أعضائه « المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم أحد - بعد إهمالهم أجمعين - لترويج المقترحات المعروضة على الأمة وجلب الأنصار إليها ، ولو وافقته تلك المقترحات .

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتي فيها الأمة ؟ أيولفها الانجليز من المنبوذين الذين لامطمع لهم في أنصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك إلى مجافاة « الوزراء الأصدقاء » أيضا والجائهم مختارين أو غير مختارين إلى مسaire الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض . أما إن كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلي ورشدي وأصحابهما فهل يرجو اللورد ملنر منهما أن يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطعما في تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ لانهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه منهما أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الأعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الأعضاء .

فكل عمل كان يعمل ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث .

عبث أن يلقي إلى الأمة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين .

وعبث أن يسلم المقترحات إلى وزارة منبوضة تجنى عليها من البداية .
وعبث أن يطمع في قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد
من أعضائه على أحد .

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذي لا طريق غيره ، وعلى هذه
العزيمة عاد ملتر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة
الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملتر الى مفاوضة الوفد على
غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقذون سعداً من الورطات كلما احتاج
الأمر الى وساطة او كياسة !

غير أن اللورد ملتر يعلم أن سعداً يرفض المفاوضة مع لجنة يقال انها
لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية ، ولكنه
يفاضها على اعتباره وكيلاً عن الأمة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى
في الغاء الحماية . فلا بد من تمهيد يصحح الأمور وينبئ عن المفاوضة صبغة
الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة
البريطانية إلى أحد النواب أن يلقي سؤالاً في نحو منتصف شهر مايو يقول
فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملتر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية
البريطانية عليها ومن أجل ذلك كان معقولاً أن يجفل المصريون منها ؟ »
فأجابه مستر بونارلو قائلاً : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة
قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد . »

وفي تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثي سؤالاً في هذا الموضوع فقال
مستر بونارلو جواباً عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للنقاش
في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة
السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعد بريطانيا العظمى باحترام
استقلال مصر لكانوا اغتتموا فرصة بلاغ اللورد ملتر الذي نص على اطلاق
حدود المناقشة . »

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأي هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اتني على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التي تنتظر من ورائها . »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية على شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر في هذه التصريحات . اذ يجب أن لا يعزب عن الذهن ان إنجلترا عدلت أخيراً بمحض ارادتها وبغير استشارتنا نظام وراثته العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلدين بأواصر الثقة والمودة وانما تكسب مودة المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض لخاصة شئونهم . »

ثم قال سعد : « إنه لا يوافق مستر بونارلو على قوله إن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملتر » وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملتر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله المراسل : هل هو على استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضمانات المعقولة لمصالح إنجلترا في قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية إذا هي وفّت بعهودها ؟ فقال : « انا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية إذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة . »

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء

ملتر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة في لندن للنقاش في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد — كما جاء في رسالة سعد الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة — أن ينيب عنه محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلي ماهر بك في السفر الى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر قبل الانتقال بهيئته السكاملة الى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الاعضاء اللورد ملتر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للأمة اعتزام السفر في الخامس من شهر يونيه عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضي « مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء ».

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطیعاً أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيئ للمعرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهولو رفض المفاوضة مكتفياً بنشر الدعوة بين الشعوب الأوربية لم يعد هنالك من يلقى عليه اللوم ويبري، بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها ١١ وفي وسعه أن يعود إلى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ، وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقنع الناس جميعاً بفشل المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة أن تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ودّ لو

رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الأصدقاء » حين زينوا له
مفاوضة اللجنة المنيرية قبل رجوعها الى بلادها ، فاذا رفض مفاوضاتها في
هذه المرة وأغلق باب المفاوضة اغلاقاً لا رجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام
يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه بالخوف من المناقشة
لاظهار حقهم واثبات مطالبهم . فاذا كان مقدوراً للوفد أن يختلف لامناس
تغير للأمة المصرية أن يختلف بعد المفاوضة من أن يختلف قبلها ، لأن
الخلاف يؤمئذ يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات
والدعاوى ويسهل الدفاع عنها ويبان وجه القوة والضعف في جانبيها ، ولكن
الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقبلونها وتسقط به حجة من
يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الراضين بالعبث والتعنّت واهمال
الوسائل المعروضة ، لأسباب مبهمّة أو لغير سبب على الإطلاق .

وقد وازن سعد بين جميع الدواعي والموانع فاستقر رأيه على اجابة الدعوة
واعتزم السفر ووصل الى لندن في مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .
فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت المقابلة الاولى بينهم
وبين لجنة ملنر في اليوم السابع فقام بالتعريف بين الفريقين عدلي باشا الذي
كان قد سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت المفاوضة في اليوم
التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض الحكومة البريطانية منها وهو عقد اتفاق
ودي بين الأمتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر وتطمئن
به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الأجانب واستقرار النظام
والسكينة ، ومن هذه الضمانات إقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الخبراء
وابداء الرأي في التشريع الذي يمس الأجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى
عن امتيازاتهم التي تعوق استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية
ينص عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التي تلحق بها ، وكان وكلاء الوفد في جلسات المناقشة رئيسه ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، ووكلاء اللجنة الملمرية رئيسها ومستر رنل رود ، ويحضر عدلي باشا الاجتماعات برضى من الطرفين .

ولانطيل في سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت مذكرة اللجنة الملمرية على ما يأتي :

« استبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولاً » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية .

« ثانياً » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة سياسية مامع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى .

« ثالثاً » نظراً للتبعة التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في المادة السابقة ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانيء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الاملاك . أما الموضع أو الموضع التي تعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة .

« رابعاً » توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب في استشارته فيه .

« خامساً » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الأجانب في مصر . وأن تساعد في إقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصري على المصريين والأجانب على حد سواء .

« سادساً » نظراً لتخلي الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب المشروعة ستحترم مع هذا ؛ تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أي قانون يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتقدمة . وإذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات أن حق التدخل هذا استخدم استخداماً لا ينطبق على العقل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم .

« سابعاً » يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أي نظام آخر مساوٍ له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التي تمس الأجانب في مصر .

« ثامناً » توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحفائية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطة تكفي لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلاً فيما له مساس بالأجانب

« تاسعاً » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر في أية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ، ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو إلى أية دولة غير بريطانيا العظمى .

« عاشراً » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطاني في مصر صفة خاصة ؛ وأنه باعتباره يمثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين .

« حادي عشر » يسوى مركز من عدا المذكور في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والأجانب باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية يعد جزءاً من الاتفاق الذي يعقد بينهما.

**

وظاهر من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ما تريده بريطانيا العظمى بحذايره الى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال إنه كان موضع تفاهم واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى.

أما مذكرة الوفد التي أرسلها بعد وصول هذه المذكرة اليه يوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها . وقد صدرها سعد بكتاب قال فيه :

« إني أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا مشروع اتفاق يحوي النقط التي جرت المناقشة بشأنها في أحاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لي أنكم تقبلونها »

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع — بالصفة التي هو عليها — من شأنه أن يرضي الطرفين . فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانجليزي والمصري . ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد » ثم قال : « ولي الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليت رئاستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهي قريباً بحيث يتيسر لي السفر إلى شاتل وفيشي قبل فصل الخريف للاستشفاء الذي لا بد منه لصحتي على ما يظهر . »

وأُتبع ذلك بالمذكرة وهذه ترجمتها :

« أولاً » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكري البريطاني . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستوري .

« ثانياً » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأرض المصرية في مدة . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية .

« ثالثاً » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها في الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة لبوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الأحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام — يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضاً إضافياً مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم في بحرسته من نفاذ هذه المعاهدة .

« رابعاً » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين إلغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة الآتية :

« آ » تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى .

« ب » جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسري الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات إلا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . إلا إذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة

لوزير الخارجية المصرية في مدة من نشر القرار في الجريدة الرسمية .
ولا تكون المعارضة إلا فيما يحتويه القانون من أمور لا مثل لها في أي
تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو إذا كان القانون خاصاً
بضرائب وكان في هذه الضرائب لجفاف بالأجانب دون الوطنيين .

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر
أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للبت فيها .

« خامساً » في حالة إلغاء محاكم القنصليات وحالة النظر في الجرائم والجنح
التي يرتكبها الأجانب إلى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال
القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة .

« سادساً » تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع
الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة إبطال تقييد سيادة الحكومة
المصرية الداخلية الناشيء من الامتيازات التشريعية والقضائية التي للأجانب
وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة
الأمم بعد مضي المدة المتقدمة .

« سابعاً » في حالة إلغاء لجنة الدين العمومي تعيين مصر موظفاً سامياً
تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي للجنة الدين .
ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل
الاستشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية .

« ثامناً » للحكومة البريطانية — إذا رأت ضرورة — أن تنشئ على
نفقها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع
أي اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد
بواسطة لجنة من خبراء حريين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه أن
اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا أي حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن
أن يمس بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة

التي تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما أن اقامة النقطة لا يقيد السلطات التي اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصاً ببحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما إذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضروري ، وما إذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولي حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على عصبة الأمم .

« تاسعاً » في حالة ما إذا لم تجد مصر التي لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها — ضرورة لتعيين ممثل سياسي مصري في أي بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى ممثل بريطانيا العظمى الذي يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية .

« عاشراً » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالي مخالفة دفاعية للغايات التالية : —

« أ » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية .

« ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر — ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة — بأن تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة .

« حادي عشر » تتعهد مصر أيضاً بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى .

« ثاني عشر » هذه المخالفة معقودة لمدة ثلاثين عاماً يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدها .

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للواد الحالية والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن.

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة الأمم لتسجيلها بها. وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الأمم دولة حرة مستقلة .

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين . ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على أثر إقرارها بواسطة جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصري الجديد»

* *

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه في مذكرته ، وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يحدون في طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالألفاظ في التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التي لا تفرضها على مصر وعلى العالم إلا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضروري الذي لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأقل منه ، فن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة إلا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والمواقفة الودية فوق مالها من قوة السلاح والسطوة ، وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر ... وإنما المعقول المفهوم أن يكون ماقبله الوفد أقل مايسعه قبوله مادام المرجع فيه إلى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطي بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحريويو . — والأمة المصرية معه — بكل مساويء الاكراه ، ومع هذا استغربوا في انجلترا « جرأته » كما سموها

وقالوا إن سعداً يحسب أنه هزم الدولة البريطانية ويملي عليها شروطه لملاءم
الظافر في ميدان القتال ١



توقفت المفاوضات . وقيل إنها تنقطع أو انقطعت لأن الوفد رفض
مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلي يكن باشا في
الامر . فاضطر سعد إلى أرجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن
حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد
للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على
جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء
الأعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم إلى القبول . واقترح بعضهم عرض
المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد
واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك .

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزياً في منشئه ، أوحاه إلى اللجنة ما كانت
تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الأمة وتعذر الخروج عن حدود
هذه الوكالة ، لأن الأمة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لاحالة ولو قبله
الأعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برناجكم أتم وفي أيديكم أن
ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ما تعرضونه على الأمة
التي أوكلتكم ، وكان من الطبيعي أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع إلى الأمة
تخلصاً في هذا الاعتذار ، وسعياً وراء الخلاف ان لم يكن سعياً وراء الاقتناع .

فتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى
بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد فآثر أن يتداركها وأن
يرجي ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأي الأمة على معالجة
تلك البوادر أملاً في رأب الصدع وتوحيد الصفوف . فتقرر إيفاد أربعة من

الاعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المسكباني وعلي ماهر ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعاً مع اللجنة الملغرية ، وان كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصي به اللجنة وتطمح في اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك في اقرارها لبعض مآفيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن في السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء في اليوم التالي وتبعهم عدلي في اليوم الذي بعده ، وهذه صيغة المذكرة التي تم الاتفاق على استطلاع رأي الامة فيها :

قواعد الاتفاق

(١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد .

(٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومات البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتياز . وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الآتية :

(٣) أولاً: تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،

ولتأمينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانياً : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . وتعهد مصر أنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكام للأغراض الآتية :

أولاً : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني ، وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانياً : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية . وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوي ما يستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لا استشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها .

رابعاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة

الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الأمن العام .
خامساً : نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الأجانب .
صيغة أخرى لهذه الفقرة .

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً جائراً في مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .
سادساً : نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعاً : الضباط والموظفون الإداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال

سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للوظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالي . وفي حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس .

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامي جديد تسيير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ، ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضي بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر .

(٨) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات .

وتشمل أيضاً أحكاماً تقضي بما يأتي : -

أولاً : لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أي دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانياً : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين .

ثالثاً : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا .

رابعاً : المعاهدات أو الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً : تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر .

سادساً : تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية .

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضي باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

(١٠) تقضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه

المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأوروبية الأجنبية ، وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول في جمعية الأمم .

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الأرض المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل .

وقد بين الأعضاء المندوبون مهمتهم في هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :

« أما مهمة أعضاء الوفد المندوبين فيا أنها لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملز إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساس التي بنيت عليها - رأى الوفد أخذاً بالأحوط واستمسكاً برأي الوكالة على إطلاقه - أن لا يبت في الموضوع برفضه أو قبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الأمر على البلاد . فإذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الأعلى في الأمر ولها دون غيرها الكلمة الأخيرة في الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها أو رفضها . »

وقد رأى سعد أن يحنل رأيه في المشروع للأساتذة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي لأنهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية

كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوروبا . فكتب اليهم في الثاني والعشرين من أغسطس ما يأتي :

« أهديكم أطيب تحياتي . وبعد فانكم تجدون طي هذا بلاغاً لنواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه اني لست من رأي المشروع الذي ستعرضونه على الأمة أتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه - وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . فقيه من خصائص الحماية وميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل في التشريع للأجانب وفي القضاء المختص بهم والتدخل في المالية وفي الحقاينة بواسطة موظفين انكليز . وجعل المعتمد الانكليزي ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات وفي اختيار وكلائها السياسيين وفي التجاء هؤلاء لممثلي انكلترا وتولي انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى . فضلاً عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرينات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة بجعل الفوائد التي تعود منه على المصريين وهمية . إذ قد يتقضي الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم . ولكن . إخواني لا يرون فيه رأي ، ولم أريد أن أظهر الخلاف بيني وبينهم حرصاً على الوحدة التي هي قوتنا ، ولكي لا يشتت الأعداء بنا . ولو أن اخواني أصغوا إلى قولي أولولم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة في يوم ٢٢ يونيه الماضي وهو اليوم الذي وردنا فيه خطاب من اللورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمي إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثاني جاء أبلغ في باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه

على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأفتتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ؛ واني اعترف بأهمية هذه الأسباب ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقنا للمطالبة ببطلانه وما ضحت الأمة في سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصالحين به في كل صقع وناد على أن تتحول إلى تأييد ماهو بعيد عنه في الواقع وان كان قريباً منه في الظاهر ، أما إذا قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكري حتى تكونوا في مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم إذا استحسنتم من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكي لا يجد خصومكم سبيلاً للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملزوم على المشروعات الثلاثة التي ورد في البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهكم الوقوف عليها في هذا الشأن . واني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، واني مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيئكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون في عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور » .

وبديه أن هذا الخطاب لم يعلن للأمة ولا لأحد غير الأعضاء الذين

خوطفوا به وأصدقائهم المقربين . ولكن الرئيس مهد لتقديم المذكرة إلى الأمة بيان منه وصف به المشروع الوصف الذي ينبغي في هذا المقام . فقال فيه : « » وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بني عليها وأنه يلزم أما أخذه كله أو رده كله . لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن انكثرا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكاً في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه — نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها — رأى إخواننا معنا خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبيت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أتم نواب الأمة المسؤولين وأصحاب الرأي فيها . »

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد . »

* *

وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطیعاً أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره أنه محقق لإلغاء الحماية وإقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطیعاً أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول

في البيان غير ماقال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانبي المزايا والنقصاء مع اطلاق الرأي لمن يشاء فيما يشاء .

ووصل الأعضاء المندوبون الى الاسكندرية في اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان يومين ، فاحتق بهم الشعب في الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، وأجمعت الطوائف في جلستها — ما عدا أنصار « الوزراء الأصدقاء » — على وجوب التعديل والتنقيح في بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز المندوب البريطاني « بمركز استثنائي » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الآكثرون تعيين حدوده المبهمة ومواعيده المرسله ، وإخلاءه من كل لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية ، وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، وذهب كثيرون إلى رفضه بتاتا وفي مقدمتهم فريق من الأمراء نشروا على الملأ قالوا فيه « إننا لا نبرر عقد أي اتفاق ينافي أو ينقض استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط . » ثم فوضوا الأمر إلى الأمة صاحبة الرأي الأعلى .

وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس اكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التي خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل في مصيره »

وفي هذه العبارة مالا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهي نتيجة يعتبرونها تمهيدا للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل .

في مصر أثناء المفاوضة

استقالت وزارة محمد سعيد باشا الادارية .

وقد رأينا أن الرأي العام في مصر كان ينفر من قيام الوزارات المصرية في ظل الحماية والأحكام العسكرية، ويأبى التعاون على تثبيت هذا النوع من الحكومة ويعتبره تسليلاً للسيطرة الأجنبية وتمكيناً لها من المضي في طريقها وقلة الاكتراث بمعارضة الأمة ، ولهذا شدد النكير على الوزارة الرشدية حتى استقالت وبرم بالوزارة السعيدية حين جاءت تنتحل الأعذار لقبولها الحكم في هذه الحالة ، ولم يشفع لها ما وعدت به من اجتناب المساس بالقضية الوطنية وما سمعت إليه من تحويل بعض القضايا المنظورة أمام المحاكم الانجليزية إلى المحاكم الوطنية .

فلما اضطر محمد سعيد إلى الاستقالة كان المنظور أن المرشحين لمنصب الرئاسة يرفضونه في هذه الحالة التي استعصى معها بقاء وزارة كالوزارة السعيدية ، ولكن عضواً من أعضائها — وهو يوسف وهبة باشا — رضي تأليف الوزارة دون أن يعلن رأياً في سبب قبولها ، وكان الرجل من الطراز العتيق لا يؤمن بشيء يسمى الديمقراطية ولا يحسب تدخل الناس في قيام الحكومات وسقوطها إلا فضولاً غير حميد ، وبدعة من بدع الزمن الحديث الذي يأتي بكل غريب معيب ، وبخاصة إذا كانت هذه الغرائب بما يقف في طريق الانسان إلى الرئاسة والألقاب ! ومن قال أن سعد باشا يستطيع أن يأبى الوزارة ويستطيع أن يفرض على الآخرين إياها حين يدعون إليها ؟ أليس هؤلاء الآخرون « باشوات » قد استحقوا الوزارة والرئاسة كما يستحقها سائر الباشوات الموقرين ؟ فلماذا تتغير الدنيا إذن ليصبح هناك باشوات أعلى من باشوات بحكم الجمهور الذي لا شأن له في هذه الأمور ؟ فما هو إلا أن استقال سعيد باشا حتى خلفه يوسف وهبة باشا دون أن يتقدم

إلى الجمهور بإيضاح أو اعتذار ، وأمعن في تجاهل الأمة حتى أوصد بابه في وجوه الكبراء الذين ذهبوا إليه يسألونه عما ينويه ويبتغون شيئاً من الطمأنينة والتفسير ، وزاد على ذلك قترك للسلطة العسكرية أن تعتقل من تشاء من ذوي الرأي وتقضي من تشاء منهم إلى قرى الريف ، وتحظر عليهم الاشتغال بالسياسة وتستعيد إليها ذلك القسط القليل من الحق الذي نزلت عنه للحاكم المصرية في عهد الوزارة السعيدية ، فأصبحت الوزارة المصرية في أيامه لغواً لا وجود لها بمعزل عن السلطة العسكرية ، ولو من قبيل الإدارة والتمويه .

وأكبر الظن أن الانجليز توقعوا من اختيار يوسف وهبة باشا — وهو مسيحي قبطي — أن يجر ذلك إلى إفساد المودة بين القبط والمسلمين وأثارة الملاحاة والجدل بين الفريقين ، أثارة تفتح الثغرة بينهما للدسيسة وتسويغ الدعاوى التي يدعيها الاستعمار للدخول بين أبناء البلد الواحد واجباط المطالب القومية التي يتفقون عليها ، فوقع في إلهام الأمة أن تقابل هذه المسكيدة بما يبطئها وأجابت عليها باختيار رئيس لجنة الوفد المركزية ونقيب المحامين من أبناء الطائفة القبطية ، ولما اعتدى أحد الشبان من طلاب مدرسة الطب على رئيس الوزارة بالقاء القنبلة عليه في طريقه إلى الديوان كان من مصادفات الأقدار أن هذا الطالب لم يكن مسلماً بل كان مسيحياً قبطياً لا يؤول عمله بالتعصب الديني أو الخصومة بين عنصري الأمة ، كما كان وشيكاً أن يقال لو جرت المصادفة بغير ذلك .

وقد خاب أمل الانجليز في هذه الوزارة فصبروا عليها إلى ما بعد سفر اللجنة المنلرية ، وبالغوا في اهمالها ثم تركوها تستقيل ولما تجاوز في الحكم ستة شهور ، واختارت لاستقالتها السبب الوحيد الذي يليق بمثلها وهو طلب الراحة ١

وقامت بعدها وزارة محمد توفيق نسيم باشا والانجليز يعلمون إنه كان ثاني

الاثنين الذين سخطا على حركة التوكيلات للوفد المصري وامتنعا من توقيعها دون غيرهما بين رجال القضاء الأعلى في القطر كله . وقد كان هو أيضاً عضواً في الوزارة السعيدية وعضواً في الوزارة الوهية ثم قبل تأليف الوزارة لأنه لا يأخذ نفسه بيدعة البراجج الوزارية التي تعوق الانسان عن ولاية المناصب . . . وكان كسلفه في النظر إلى الديمقراطية وفي إثارة الصمت والعزلة « الفاخرة » كما يقولون في لغة السياسة الانجليزية . ولكنه أقدر واعلم بشأن الجمهور في سياسة الوزارات . وقد أصابه من الاعتداء ما أصاب سلفه فاشتدت حفيظته على الدعوة الوطنية ، لأنه يحسب أنه لولاها لما نجحت حوادث الاعتداء على الوزراء .

وفي عهد هذه الوزارة جرت محاكمة طائفة من الشبان الذين اتهموا بمحوادث القتل السياسي ومعهم عبد الرحمن فهمي بك كاتب السر في لجنة الوفد المركزية بالقاهرة . ومن عجب أمر هذه القضية أنها كانت تماشي أطوار المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر كما أنها صلة مقصودة بينها وبين تلك المفاوضات . ففي أوائل مايو قبضت السلطة العسكرية على أولئك الشبان وحظرت على الصحف نشر الخبر أياماً ، فلبثوا معتقلين زهاء شهر ونصف شهر بغير محاكمة . ثم صدر الأمر بالافراج عنهم في أواسط شهر يونيو بعد اضرابهم عن الطعام ثلاثة أيام طلباً للتعجيل بالمحاكمة أو الافراج ثم قبض عليهم مرة أخرى في أوائل يوليو ومعهم عبد الرحمن بك في هذه المرة ، واستمرت محاكمتهم إلى أكتوبر وكل يوم تبرز للعيان تلفيقات بعض الشهود ووجود أسمائهم في سجل الخدمة السرية . ثم لبث المتهمون بعد انتهاء المحاكمة ينتظرون الحكم إلى أواخر فبراير ، وهو الوقت الذي استحكم فيه الشقاق بين أعضاء الوفد وقر فيه القرار على السياسة الجديدة في أمر المفاوضات الرسمية .

أما مسلك السلطة العسكرية خلال هذه المدة فهو مسلك القهر والعنت

الذي التزمته من اللحظة الأولى ، والأمر الجدير بالملاحظة لدلالته البعيدة المدى أن الانجليز المحليين الذين كانوا بمصر يومئذ لم يعملوا عملاً واحداً للتقريب بين الـأمتين ، وهم مطالبون قبل غيرهم باتباع سياسة التقريب والتماس الوسائل إليها لو كانوا يحبونها ويرغبون فيها . ولكنهم لا يحبونها ولا يرغبون فيها بل يكرهونها ويرغبون في احباطها ، ويصعب على الباحث أن يتخيل عملاً واحداً كانوا يقدرون عليه لاحباط سياسة التقريب بين الـأمتين فلم يعملوه وسبب ذلك ظاهر لا يحتاج الى بحث طويل . فان حرية مصر لا تضير أحداً كما كانت تضير أصحاب النفوذ من أولئك الانجليز المحليين ، وقصارى أملهم أن يدوم لهم ذلك النفوذ الذي لا ينعم أكبر الانجليز في بلادهم بمثله ، إذ هم في أمان من الرقابة الدستورية من جانب الأمة الانجليزية والأمة المصرية على السواء ، وهم يعملون في بلاد لا تربطهم بها غيرة وطنية ولا محبة متبادلة تقاوم أغراء المصلحة الشخصية . مع أن الوزراء والزعماء من أبناء قومهم الذين هم أكبر منهم شأنًا وأرفع منهم قدرًا يعملون لمصلحة وطنهم فلا يتركون بغير رقابة نياية أو رقابة شعبية في صميم بلادهم . فشعور أولئك الانجليز المحليين كلما رأوا المصريين يطالبون بحقوقهم ويتطلعون الى حكم أنفسهم إنما هو شعور الغضب والغيط والخوف على المصلحة والنفوذ ، وكل ما في وسعهم أن يعملوه لابقاء نفوذهم في صعود وابقاء نفوذ الأمة في هبوط فالعهود فيهم أنهم يعملونه بغير تردد ولا هوادة . ولا سيما وهم مرجع الرأي في عرف حكومتهم لأنهم رجال المكان " The men on The spot " كما يقال عنهم . . . ففي أيديهم محاربة كل سياسي مصري لا يحبونه واحباط كل سياسة مصرية لا يريدونها . وقد أطاعوا هذا الشعور لأنه شعور لا يمنعهم أن يتبادوا فيه مانع من ارادتهم ولا من ارادة رؤسائهم ، فجعلوا ديدنهم أن يجرحوا الأمة في عزتها ويخلقوا الأسباب للتشنج منها كلما خالجتها أريحية ظفر أو عزة أو رجاء في بلوغ الحرية ، وتذرعوا بالقمع والنكاية تارة

وبتحضير القضايا التي يقحمون فيها اسم سعد وأصحابه تارة أخرى لأجباط
كل سعي يلوح فيه الأصغاء الى المطالب الوطنية أو اجابة شيء منها ، وكان
هذا موقفهم الطبيعي الذي صمدوا عليه في أثناء المفاوضات وابتدأوه
باستعجال قدوم اللجنة الملترية ، لا شيء إلا أن إرجاءها يعد نجاحاً للبصريين
الذين أعلنوا النية على مقاطعتها .

بعد عودة الاعضاء

عاد أعضاء الوفد المندوبون لاستفتاء الأمة الى باريس سابع اكتوبر وهم معولون على « انهاء الحالة » بكل ماوسعهم من حيلة . فشكروا مازهر من « رشد الشعب و من تقديره لجميع الظروف السياسية التي تحيط بالفصل في مصيره » ووصفوا تعليقات المعلقين على المشروع « بالرغبات » تسهلاً لاغفالها أو تأجيل النظر فيها . وأصبح الخلاف الجديد بين سعد وأصحاب هذا الرأي هل هذه التعليقات رغبات يستوي تقديمها وتأجيلها أو هي تحفظات يجب النظر فيها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأولها التحفظ الخاص بالغاء الحماية وحذف الاشارة اليها في المعاهدات الدولية .

ولكي لايقال إن سعداً يتعنت في هذا الخلاف لم يشترط الغاء الحماية توتراً قبل اجراء المفاوضات ، بل اكتفى بالوعد بالغائها في المعاهدة التي تسفر عنها المفاوضات بعد اجرائها . ولم يكن في وسعه أن يقبل مادون ذلك إلا إذا قبل أن تذهب الثورة المصرية كلها وتذهب ويلات الحرب من قبلها في سيل الفاظ وعناوين لم تقدم ولم تؤخر في حقيقة الحماية ، ولم تنل منها الأمة حتى الغاء اسم الحماية في الشكل والصيغة .

وأرسل اللورد ملنر الى الوفد بعد عودة أعضائه من القاهرة رسولاً يدعوهم الى لندن للنظر في نتيجة الاستفتاء . فسافر عدلي وتبعه سعد في الحادي والعشرين من شهر اكتوبر ومعه ثلاثة من زملائه ، ثم لحق بهم بقية الأعضاء بعد بضعة أيام .

وقد تبين من المقابلات الأولى مع اللورد ملنر أنه يأبى البحث في التحفظات والرغبات ويتشبث بقبول المشروع كله أو رفضه كله ، ويعارض

معارضة شديدة في تضمين المعاهدة نصاً يقرر إلغاء الحماية . ثم رضي باثبات هذا النص في المعاهدة ولكنه تشبث ببقاء الحالة على ما هي عليه في العلاقات الدولية . أي انه رضي بأن تكون الحماية ملغاة في نظر مصر وحدها قائمة في نظر الدول الأخرى . لحقت الريبة وبطل الشك وامتنعت المغالطة في حقيقة المشروع ، وثبت أن الحماية باقية لم تتبدل وان المسألة كلها الفاظ في الفاظ ، وان الأمة لا تكسب بهذا المشروع إلا تصحيح مركز الانجليز في وادي النيل وانقاذ الاحتلال من حرج كان يعانيه ، وفي وسعها أن تنبذ المشروع كل النبد دون أن تعد خاسرة ، أو تكون خسارتها في الرفض أكبر من خسارتها في القبول .

واختلف الأعضاء فكانت القلة في جانب سعد والكثرة في جانب عدلي ... وتعلل الأكثرون بفتور الثورة وانصراف النفوس عن القضية واستبعدوا أن تنال مصر أكثر مما نالته فجنحوا إلى التساهل والتسليم ، وخالفهم سعد وصحبه الأقلون مستكبرين أن يقنعوا من الثورة بهذا النصيب وهي فرصة لا تعود في كل جيل . فتمسكوا بإلغاء الحماية فعلاً ورسمياً وهم يعتقدون أن لا خسارة على مصر بهذا التمسك ولو ضعفت فيها المقاومة وقر فيها الاستعداد للثأر . وأقل ما هنالك أن لا تسجل التفريط المحقق على نفسها وأن لا تترك إلى قعود الحية بعد انبعاث الرجاء ، ولا تزال متربصة لاستئناف الجهاد كلما قدرت عليه .

والفرق بين الفريقين انما هو الفرق بين فئة يقودها زعيم مطبوع على قيادة الشعوب ، وفئة يقودها موظف لاشأن له بحياة الجماعات ، ولعله لا يكره أن تثبت الأيام صدق نظره وحسن تقديره يوم أن قبل الحماية ولم يعول على ثورة الجماعات ... فهذه ثورة مصر قد مضت في طريقها واجبات بغاية ما عندها ولم تنته الى خير مما انتهى اليه بلا ثورة ولا زعامة ، ولا اعتماد على شيء غير الهوادة والمرونة .

وإذا لاحظنا أن أعضاء الوفد تحولوا من الرفض بالاجماع في شهر يونيو الى التردد أو القبول في شهر أغسطس والمشروع واحد والحالة واحدة لم يصعب علينا أن نفهم ماذا كان من أثر الوساطة التي قام بها عدلي في خلال هذه الفترة وأوجبت عند الانجليز أن يكون هو المعتمد في اجراء المفاوضات المقبلة .

وربما كان أخرج المواقف في هذه الفترة المرهقة هو موقف اللورد ملنر صاحب المشروع الحريص على انجازه المشفق من الهزيمة بين معارضيه من الانجليز ومعارضيه من المصريين . فقد كان بعض زملائه في الوزارة - وعلى رأسهم اللورد كرزون - يستكثرون المشروع على المصريين ويزعمون أنهم قادرون على اقناعهم بما دون ذلك مع الحزم والمطالبة والتدويح . وكان ملنر نفسه قد وصل الى أقصى ما يريد وأقصى ما يستطيع ، فليس في وسعه أن يطلب من الوزارة البريطانية مزيداً فوق ما طلبت ولا في وسعه أن طلب المزيد أن يطمع في الإجابة . . ولكن الفشل مع هذا مرير ثقيل ولا سيما في اخريات الحياة وأخريات السيرة الوزارية . فالتى الرجل كل اعتماده على اعتدال عدلي وأصحابه ، ونجاحهم في اقناع زملائهم واقناع الأمة بعد ذلك بتأجيل الرغبات والتحفظات الى المفاوضات الرسمية ، وهي كفيلة بفضل « الاعتدال » ان تفض المشكلة على الوجه الذي يرضاه .

وسرعان ما ظهر أن عدلي وملنر يعتبران أنهما صف واحد في مراس العناد الذي يبدو من سعد زغلول ، وأن التفاهم بينهما على ذلك ينطلق مع فلتات اللسان بغير احتراس ولا مداراة في بعض الاحيان ، فبينما كان سعد معهما في احدى الجلسات الاخيرة اذا بملنر يلتفت الى عدلي ويقول له بالانجليزية . « الا يكف هذا الرجل عن عناده ؟ » أو قال ماهو أقصى من ذلك في العبارة . . فرد عليه عدلي بالانجليزية أيضاً قائلاً : « لا فائدة ! » ونسيا أنها بمحضر من رجل ثالث وأن هذا الرجل الثالث هو موضوع الكلام ، وموضوع « التفاهم » قبل الكلام !

ومهما يكن من معنى هذا التفاهم فإن « الدور » الذي قام به عدلي في هذه المرحلة هو الدور الذي كان لازماً للسياسة البريطانية بغير مراعاة فقد كان يعوزها رجل تتغلب به على نفوذ سعد زغلول أو على عناده وقوة مراسه وتستعين به على فض الكثير أو القليل من انصاره . وليقل القائلون ماشاءوا في نيات عدلي وأعماله فليس في مقدورهم أن يزعموا أنه كان يعمل وهو مغمض العينين مسوق الى الغاية التي ساقه اليها الموقف بغير قصده واعتماده ولا أنه كان يجهل الغاية التي عمل لها من البداية ، وتأهب لها من يوم أن طالب سعداً بخطاب مفصل يتمسك به عليه ، قبل أن يقطع تذكرة السفر الى باريس . ولا نظن سعداً كان يجهل ما في طوايا هذا (الدور) من الاحتمالات والمحاولات أو كان يسترسل مع حسن الظن على الرغم من جميع الظنون والشبهات ، ولكنه على ما نرجح كان يأمل أن تتألف الوزارة العدلية لاجراء المفاوضات الرسمية مع بقاء الوفد محفظاً بوحده للانتخابات ، منتظراً اليوم الذي يدخل فيه الجمعية الوطنية للنظر في نتيجة المفاوضات ، وكان هذا خيراً من شق الوفد على نفسه وخيراً من محاولة عدلي وأصحابه الخلط بين أعمال الوزارة وأعمال الرعاية والسيطرة على الرأي العام .

• وما عثم الفريقان — الفريق المصري والفريق الانجليزي — ان فهماً معاً بعد قليل . من المحاولة أن الاطالة في البحث لا تفضي الى كبير طائل . فاتفقا على المقابلة الأخيرة بين الوفد واللجنة ، وحانت هذه المقابلة في تاسع نوفمبر فذهب الوفد بجملته الى مكان الاجتماع ، وحضر اللورد ملتر وهو بادي الاضطراب فحيا الحاضرين وتناول ورقة تلا منها ما يأتي وهو لا يملك صوته : « تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحاً للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل . »

الى أن قال : « إن اللجنة بجمعة رأيها على أنه لا فائدة من زيادة المناقشة

في مسائل تفصيلية في الدور الحاضر » واستطرد قائلاً : « أما ما يتعلق ببلادنا نحن فانتا نرجو ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون باتمامه في أقرب ما يستطاع سيكون من وراء تقديمه الوصول الى هذه الغاية ، ولكن من المهم أيضاً ان يحدث مثل هذا الأثر في مصر بفضل مساعيكم . وانا نعترف بما قدمتم به من العمل في هذا السيل ونحمدكم عليه . ولكن من البديهي انه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها . إذ يوجد بين المصريين عدد عظيم لم يشربوا روح الاتفاق يكرهون — لسبب ما — حسن التفاهم بين انجلترا ومصر . هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ، ولا يقدرّون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها على استعداد حسن لقبول مطالب الشعب المصري . فأتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ، ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن — تكونون قد قطعتم في سبيل التسوية التي يشغف بها كلانا ، شوطاً لا يقطع بوسيلة أخرى . »

فرد عليه سعد بكلمة مرتجلة قال فيها: « انه راغب — ك رغبة اللجنة — في إيجاد حالة موافقة للتسوية . ولكن مساعيه في هذا السيل تضعف جداً إذ لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات التي طلبوها . وخاصة اذا هو عجز عن التصريح لهم بأن بريطانيا العظمى ألغت الحماية الغلّة نهائياً . ثم طلب نسخة من الخطبة التي القاها اللورد ملنر ليرد عليها كتابة ، فرد عليها بما لا يخرج في خواه عما تقدم وأضاف اليها كلمة عن القوانين الاستثنائية التي لم تزل نافذة في البلاد فقال : « إن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عدة . وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التي لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في القاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها . . . »

وأرسل سعد في تلك الأيام خطاباً إلى أحد أخصائه (١) مؤرخاً في
سابع نوفمبر يقول فيه : « ... انا نعاني اليوم صعوبات كثيرة في عرض آماني
الامة التي اعتبرناها تحفظات رغم ما وصفت به عندكم ، ويراد عدم فتح
باب المناقشة فيها واحالتها على المفاوضات الرسمية توهما بأن الامة تقبل
المشروع بدونها وأن الحكومة التي ستولى أمر هذه المفاوضات تتمكن من
اقناعها بوسائل التأثير المعروفة بقبول المشروع ، ولكنني مصمم كل التصميم
على عدم النزول عن التحفظات المهمة لأن المشروع بدونها لا يكون لإلحاحية
في ثوب الاستقلال أو استقلالاً في معنى الحماية ... »

وغادر الوفد لندن إلى باريس في عاشر نوفمبر فأرسل منها نداء إلى الامة
قال فيه ... « جاءت نتيجة الاستنارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن
الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى . بل أتم تريدون
استقلالاً حقيقياً خليقاً بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غداً أشعة الوضاعة
على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية
والايمان بانفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقاً »

وظاهر أن أعضاء الوفد المخالفين وافقوا سعداً في موقفه من اللجنة
الملترية مكرهين وسكتوا عن خطته هذه لأنهم أيقنوا بانتهاء المناقشة في هذا
الدور واقتراب المفاوضات الرسمية التي ستجرى على أيدي الوزارة العدلية ،
فتركوا سعداً يمضي في خطته لئلا يكشفوا تساهلهم وقلة ثباتهم فيضيعوا
رجاءهم في ضم الامة اليهم وينهبوها إلى الحذر منهم . ومن يدري ؟ فلعل
اللورد ملنر كان يتوهم — وهو يفتح الباب لمناقشة أخرى بين الوفد ولجنته —
أن الأعضاء المخالفين قادرون على انتزاع القيادة من سعد أو اخضاعه هو
لمشيتهم ، وقد يلوح أن الأعضاء أنفسهم كانوا ينوون هذه النية ويحاولون

(١) طاهر افندي الورزى الخطاب منقول من رسالة « اذكروا سعداً » للاستاذ عبدالقادر حمزه صاحب.

صحيفة البلاغ مع الخطابات التالية .

هذه المحاولة . فكثرت الخلافات بينهم وبين سعد بعد عودتهم إلى باريس وتعذر الاتفاق على الصغائر التي كانت لا تستحق الخلاف لولا تشعب الرأي في المسألة الكبرى ، وطفقوا يحاسبونه على رسائله وبياناته ويتشددون في احراجهم ومراجعة أعماله . وهو يصف ذلك ويذكر عزم المخالفين على مغادرة باريس والعودة إلى القاهرة في خطابين أحدهما قبل سفر الأعضاء مؤرخ في الثامن عشر من يناير سنة ١٩٢١ والثاني في آخر يناير من تلك السنة ، وفي الخطاب الأول يقول : « . . . يسوؤني أن أخبرك بأن الخلاف اشتد في الوفد اشتداداً تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيعت من حق وضحية من شعور . ونقطة الخلاف الأخيرة تنحصر في أن المخالفين يريدون تأييد عدلي في خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرّة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب على اتباعها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال . وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعيانهم الجهد في حلي على اعلان الثقة بعدلي ، وذلك لكي يقوموا هم بهذا التأييد علناً ان مكنتهم أحوال الأمة منه أو سراً إذا لم تساعد هذه الأحوال . أما أنا فثابت في موقف مصر على البقاء فيه ولو تخلى غني جميع قومي ، لأنه خير لي أن يتخلوا غني من أن أخونهم بالجرى على خطة أراها مضرّة كل الضرر بهم ، وعلى الله اتكالي ومنه أستمد معوتي . »

والخطاب الآخر أصرح من هذا وأكثر تفصيلاً وفيه يقول : « . . . اعتز المخالفون بعددكم ، وأعجبتمكم كثرتهم ، فشتمت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فضموه ، فنقضوا في اجتماع خاص بهم ما كان قرره الوفد في اجتماع عام باشتراكهم : رفضوا مبلغاً اذناً بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم تأذن بها ، وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مدة غيابهم مبلغاً لم يأخذوا في تقديره رأينا مكنتين بتقديرهم . كأنهم من أمرائنا وكائناتنا من أتباعهم : قرروا عودتهم

بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة المركزية من عندهم ، وأعلنوا بذلك للدلا انقسامنا وخلافهم . ظنوا الأمة هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت الاستسلام ، فسارعوا اليها لالكي يقوّموا ضعفها بل ليستميلوها إلى الثقة بمن شكت في اخلاصه ليحسن تسليمها ، وإلى الشك فيمن وثقت بهم . ليمتنعوا عن عونها . متوهمين أنها ستحشد الحشود للقائم وترفع البنود للاحتفاء بهم ، فلم يكن من الكثير إلا أن أمسكوا عن مقابلتهم ، ومن غيرهم إلا أن واجهوهم بما يكرهون وطالبوهم أن يعلنوا في الخلاف رأيهم فلم يسعهم إلا أن نشروه . معترفين بما أنكروه ومنكرين ما أعلنوه . ولا أدري إن كانت نفوس القوم طابت بما أعلنوه أو رضيت بما نشروا مع سكوتي عن موافقتهم . ولكن يظهر أنها لم ترض به تمام الرضاء لأن بعضهم طلب مني أن أنشر بلاغاً أنني فيه ذلك الخلاف وأؤكد تمام الاتفاق وعدم انقطاعه فلم استحسن طلبهم لأن فيه تغريراً بالأمة ومناقضة للحقيقة التي عمل المخالفون انفسهم على اعلانها وأيدوها بقولهم وفعلهم حتى تغنت بها الجرائد الانجليزية وتغنت بهم وباعتدالهم . ولأن هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتمال له ويرجى زواله ولا يضر خفاؤه ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في نظرهم . وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم والمشروع عندهم يهدي مصر استقلالاً ويوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا ييوي. من المراكز الا أتعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ ولو كان أمره منحصرأ بيننا ولم يشعر به خصمنا لتساحتنا ما أمكننا . لكنه علم به على وجه يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة ، ومتى انعدمت الثقة بين جماعة تعذر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب الاورد مانر خطاباً لبعض أصدقائه ويبدنا نسخة منه جاء فيه مانصه : ه إن أصحاب زغلول باشا بمن يطلبون نفس

مطالبه قد بذلوا آخر ما في وسعهم لاقناعه بالقبول فلم يقتنع . . فمن أين علم لورد ملنر هذا المسعى ؟ انه لم يكن مني بالطبيعة . ولا شك عندي في أن علم اللورد ملنر بهذا الخلاف على هذا الوجه كان له تأثير كبير جداً فيها أداه من التشدد معنا خصوصاً فيما يتعلق بقبول التحفظات .

« تعلمون أن عدلي باشا قبل المشروع وسعى بواسطة أصدقائه في الوفد وخارجه في ترويجه وحمل الأمانة على قبوله . ومع ذلك اراد أصحابه في الوفد أخيراً أن أعلن للأمة ثقتي به واعتمادى عليه في المفاوضات الرسمية ليحصل على قبول التحفظات فرفضت رفضاً باتاً . اذ كيف يمكن لي أن أثق بهذه الثقة بعد كل ما عندي من المعلومات ، وأن أعول على رجل في تعديل مشروع هو يراه مقبولاً بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد ؟ . . ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلبوا المثل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه وبمساعدة من تعرفون لا يسمحون لي أن أرسل تلغرافاً أو كتاباً يحمل شكراً على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادي بمثل هذا العمل جارحاً لهم وماساً بكرامتهم . حتى كان منهم أن أرسلوا لي خطاباً يحتجون به على هذا الانفراد في عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع . . . أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركو في عمل ويمكن أن يقدروا لهذا العمل نجاح ؟ كلا ! انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتفاقاً سخط الأمانة وتلطيفاً لغضبها ، وإلا فانهم سيعملون في السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوة الى تأييد سيدهم الذي رأوا فيه المعين على الوصول الى غايتهم التي ينشدونها كما تعلمون . ولقد رأيناهم يقابلون بوجهه هشة بسامة كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للاخبار التي تدل على قوة روحها وكال يقينها في حسن الاستقبال . إن نفوساً هذه حالها يضر وجودها في الافراد فما بالك في القواد ؟

« اني كثيراً ما ضغطت شعوري الشخصي ، وتساحت في حقوقي الذاتية .

بل لم أحسب حساباً لهذه الحقوق . ولكني لا أملك أن أتساهل في حق عام عاهدت الأمة على الاحتفاظ به ، فلا أستطيع أن أفرط فيه لعدو ولا لولي ولكني أسكت اذا لم يضر السكوت به أما اذا رأيت منه خطراً فواجبي يدفعني الى الجهر بالحق . والله ولي العاقبة .

« لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتي بك كان من بين العائدين ولكنه لم يعد . أنه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافراً معهم . بل في عزمه اللحاق بهم وإنما كتبوا اسمه مع اسمائهم تفخياً لشأنهم . لكي يعتزوا بإضافة لون آخر الى لونهم ؛ حتى لا يقال إن حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته . ان الله لا يصالح عمل المفسدين .»

وقد تسربت أنباء الخلاف إلى مجالس القاهرة ، وأخذ أنصار عدلي — أو أنصار الوزارة المقبلة — يروجون لفكرتهم في حذر وتكتم تمهيداً لقيام الوزارة ومقابلة الأمة بإياها بالتأييد والتفاؤل ، وعلم الخاصة والعامة أن الوفد لم يكن على رأي واحد في مسألة التحفظات ولا على خطة واحدة في موضوع المفاوضات الرسمية ، وازدادوا علماً بذلك من رسالة برقية أرسلها سعد قبل وصول الأعضاء العائدين إلى القاهرة ونشرت في صحيفة الأخبار ذكر فيها ما صرح به للجنة الملنرية من أنه « لا يمكنه ولا يمكن أي انسان للأمة ثقة به أن يدخل المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات .» ثم قال : « غير أن فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمي إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضات على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه . وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها إلا إفساد خطة الوفد نفسه . لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات إما أن يكون في اشتراطه مصلحة أولاً . فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد

من يخالفه . وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطة وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ، ولا هو متفق مع مبادئه . لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني أنني لا أوافق على هذه الفكرة أصلاً وأحذرهم منها ومن تصديق أي قول لم يصدر مني بقبولها ، أو تعديل الخطة التي كررت بيانها للأمة ، وهي أنني لا أدخل في أي مفاوضة على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصي ومهما كانت ثقتي به .»

جاء هذا البيان قرينة جديدة على وجود الخلاف وإيماء موجزاً إلى موضوعه ودواعيه فلما عاد من عاد من أعضاء الوفد عقيب هذا البيان — وهم محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك ولطفي السيد بك — خامرت الناس الظنون فيما يقصدون ووقر في الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التي نبتت في بعض النفوس . . . وسارع اليهم من يسألهم عن الحقيقة فكاشفوا بعض السائلين وكتبوا الأمر عن الآخرين ، وأحسوا بعد قليل من مقامهم في مصر أن التيار أقوى من المصادمة والمجازفة فلجأوا الى التقية ورضوا أن يكتبوا إلى سعد مع بقية أعضاء الوفد المقيمين في القاهرة رسالة برقية يعربون فيها عن الثقة به « وتأييده في خطته الوطنية الحكيمة .»

واستمرت مساعي التوفيق على هذا النحو ولكن على غير جدوى - لأن النفور قد استحکم حتى أو شك أن يمنع الألفة النفسية ولو اتفقت الآراء والأغراض - فكيف بها وهي على أبعد خلاف ؟ وساعدت الحوادث سعداً فازداد مخالفوه أحجاماً وحذراً من الظهور وازدادوا بغضاً ونقمة مع شعورهم بتعاضم نفوذهم وخوفهم من الهجوم عليه

فقد استقال ملتر وقام في مكانه مستر شرشل المعروف بالغلو في مطامع الاستعمار ، ولم تمض عليه أيام في وزارة المستعمرات حتى خطب في مأدبة لتوديع حاكم الهند فأدخل مصر « في دائرة الامبراطورية المرة » ... وأثار بذلك نائرة المصريين فرأى « المعتدلون » أنهم مطالبون قبل الآخرين بانكار هذه السياسة التي يظن في مصر أن الحكومة الانجليزية تعتمد عليهم في تنفيذها وترويض الشعب المصري لقبولها . إذ لم يكن معقولا أنها تعتمد على « المتطرفين » الذين لم يقبلوا ملتر وهو أهون من شرشل على كل حال . فكتب حسين رشدي وعديلي يكن وبضعة من رؤساء الدين والوزراء احتجاجا على كلام شرشل أعلنوا فيه أنهم « يرون من الواجب أن يؤكدوا أن الحل الصحيح للسألة المصرية لا يكون إلا باتفاق رضاه الأمة المصرية ، أساسه محالفة لاتدع محلا للشك في استقلال مصر. »

وقد لاح من استقالة ملتر وحسدها أنها دليل على استعظام الانجليز ما « منحه » المصريين من شروط في مشروعه المرفوض من الجانبين . فاذا كانت الوزارة البريطانية لا ترضى بمشروع ملتر فكيف ترضى بما هو فوقه ؟ وإذا كانت هذه تصريحات خليفته فكيف يرجى منه انصاف أو سماحة في التفاهم على مواضع النزاع ؟ وماذا بقي للمعتدلين المصريين غير الجبوت ؟ وماذا بقي للأمة غير الحذر من عواقب هذا الاعتدال ؟ وزاد الطين بلة أن اللورد ملتر كان قد تحدث في رابع فبراير حديثا جهر فيه باعتماده على المعتدلين وقال انه « لا يظن أن قوى الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الكثرة بين العناصر المعسودة في مصر ، وهو مقتنع بأن المعتدلين يدركون ما للعلاقات الجديدة المقترحة بين بريطانيا العظمى ومصر من القيمة والشأن من وجهة الوطنية المصرية. »

وليس من طبيعة المعتدلين - بحكم كونهم معتدلين - أن يقتحموا مثل هذه العقبات أو يستهينوا بمثل هذه العوارض . فوجب تذليل الصعاب في طريقهم

قبل أن يجتروا على خطوة أخرى في سبيل المفاوضات الرسمية ، وقد أراد اللورد اللبني أن يذلل الصعاب أمامهم ويقدم لهم المعونة اللازمة بتصريح يعد فيه باسم حكومته أنها تستبدل علاقة أخرى بعلاقة الحماية . فأبلغ « صاحب العظمة » السلطان قرار حكومته الذي جاء فيه أنها « تستنتج أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالتهم تصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنرفانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصري »

وهذا قرار قد خلا من كل وعد قاطع ترتبط به الحكومة البريطانية ، وقيد الوعد المبهم الذي فيه بالامكان وبانتظار التوفيق بين العلاقة الجديدة - التي لا يعرف أحدهما هي - وبين مصالح بريطانيا العظمى ومصالح الدول الأجنبية كما تراها السياسة البريطانية ، ولكنه مع هذا قد سهل مهمة الوزارة المنتظرة وقابله الوفد في باريس بالتزام الحيدة ومراقبة الأحوال ريثما يتم التمهيد الضروري للمفاوضات الرسمية ، وأرسل سعد في طلب الأعضاء المقيمين بمصر لموافاته في باريس ، فاجتمعوا وانفقوا على السفر بعد أسبوع .

وانهم لم ياتوا لانتظار الحوادث اذا بالوزارة النسيمية التي كانت يومئذ في الحكم تستقيل واذا بعدي باشا يدعى إلى تأليف الوزارة . فعدل الأعضاء عن السفر ونمت إلى سعد أبناء من القاهرة عدلت به هو أيضا عن البقاء في باريس ، فاعتزم الاياب الى مصر على عجل ، وقال لمندوب شركة روتر إنه يعود للمباحثة في التعاون مع الوزارة في المفاوضات الرسمية على أثر التصريحات البريطانية والمصرية الحديثة ، وانه عازم على الوصول بالبرنامج الوطني الى نتيجة مقرونة بالنجاح . وكذلك التحفظات التي طلبها المصريون في مشروع الاتفاق بين الوفد واللجنة الملنرية .»

الوزارة العدلية

في ظاهر الأمر كانت الوزارة العدلية هي الوزارة المراقبة دون غيرها لاجراء المفاوضات الرسمية أو حل القضية المصرية . ولكن السياسة في مصر لا تستقر على شيء محقق إلى زمن طويل . ففي الوقت الذي كان فيه المطلعون على الشؤون الوزارية يترقبون وزارة عدلي بعد استقالة الوزارة النسيمة كانت البواطن وشيكة أن تكذب الظواهر بين آونة وأخرى ، وكان الانجليز كعادتهم يتركون الباب مفتوحاً لتجربة أخرى من تجاربهم الكثيرة التي لا يسمونها ، وكانوا يترددون في اختيار عدلي دون غيره . وبخاصة لأن الأعضاء الوفدين لم يجهروا بانشقاقهم على سعد كما كان الأمل في مساعيه .

قال اللورد جورج لويد في أوائل الجزء الثاني من كتابه مصر منذ عهد كرومر : « أصبح عدلي باشا في هذه الآونة وهو محور كل تركية ملائمة ، وألقى عليه البريطانيون رجاءهم على وجه الخصوص ، فقد كان الزعيم المعتدل الوحيد الذي كان على صلة حميمة برؤساء الزغلوليين وكان له النفوذ الأعم بين الطوائف المختلفة من غير الزغلوليين . وهناك رئيس الوزارة لابد أن يعطى منزلته وتضامن له كرامته ، وهناك محمد سعيد باشا وأصدقاؤه الأقوياء من أمراء البيت المالك ، وهناك رشدي باشا وثروت باشا ومظلوم باشا الذين لا ينبغي اغفالهم والتهاون بأمرهم ، وهناك بعد ذلك كله جماعة المستقبل النيابية التي لابد من ضمان موافقتها على نحو من الانحاء . أما زغلول فالشائع أنه لا يقبل الخدمة وأن زملاءه لن يغادروه كائناً ما كان الاشتراك بينهم وبين عدلي باشا في الفكرة وقد تنحى مظلوم باشا الذي أراده السلطان رئيساً لوفد المفاوضات فوجب من ثم ان ترسم خطة جديدة . وكانت النتيجة قيام الوزارة العدلية »

ثم قال : « إن عدلي باشا لم يكن يقبل العمل برئاسة توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة يومذاك ، ولم يكن السلطان يرضى أن يتبوأ عدلي مكانة كبرى . ومن مشيريه في ذلك محمد سعيد باشا الذي كان مفهوماً أنه يعارض سياسة المعاهدة برمتها ولا يني يدس الدسائس لأجباطها . ولم يسع المندوب السامي في نهاية الأمر إلا أن يتدخل لوقف هذه الدسائس العقيمة ، فقامت الوزارة العدلية والسلطان لا يودها ولكنها على كل حال خير ما يتسنى الوصول إليه لهذه الغاية. »

وهكذا قامت الوزارة العدلية والجمهور لا يعلم شيئاً عن دخائل الأحوال التي أحاطت بقيامها من ناحية الوفد أو من ناحية الانجليز أو من ناحية السلطان . فاستقبلتها الأمة بشيء من الترحيب لم تستقبل به وزارة قبلها بعد الحرب العظمى ، وكان معظم المحتفلين بها أنصار الحكومات وطلاب المصالح عندها ممن كانوا يتحاشون تأييد الوزارات المكروهة مخافة سوء السمعة . فلما وجدوا وزارة لا حرج من تأييدها تفاوتوا عليها وشجعهم ما رأوه من حفاوة أصدقائها الوفديين ووقوف زملائهم الآخرين منها موقفاً لا عداً فيه ولا مهاجمة ، وتوالت عليها وفود المهنيين ورسائل التهئة من مجالس المديرية والمجالس المحلية وسائر الهيئات التمثيلية . أما الجمهور فكان معظم ترحيبه بها في الحقيقة ترحيباً بزوال الوزارة النسيمية التي اشتد بغضه إياها لما أصابه في عهدها من جور السلطة العسكرية ومغاشم الأحكام الاستثنائية ، وكان قريب عهد بصدور الأحكام الصارمة في قضية عبد الرحمن فهمي بك وأصحابه وهو كاتم السر في لجنة الوفد المركزية ، والجمهور يعتقد أن توفيق نسيم باشا كان ينطوي له على ضغن خاص لأسباب سياسية وغير سياسية ، وبما كان يذكره الجمهور لنسيم باشا أنه كان أحد رجلين اثنين في محكمة استئناف رفضاً التوقيع على توكيلات الوفد الأولى ، وأضاف إلى

رفضه أنه حمد الله على برئه من حى الوطنية ١ فلما انتهت وزارته شعر
الجمهور بالفرج وتفاؤل بقرب انتهاء القضايا والمصادرات والتهم السياسية
ومظالم السعاية والجاوسية . ونهيات الفرصة من جهات شتى للوزارة
العدلية فنشأت في جورائق وطمعت في مساعفة الآمال .

وعديلي يكن رجل مشهور النزاهة موفور الكرامة يقصد الخير ويؤمن
فيما ارتضى لمصر من مصير بأن ليس في الامكان خير مما كان . ولكنه
إذا أصبحت المسألة مسألة جماهير وطبقة حاكمة فهو ولا ريب في جانب
الطبقة الحاكمة بسليقته وموروثاته ونشأته الهادئة ونفوره من الحركات
الشعبية ولاسيما إذا كانت من شعب لا يمتزج به امتزاج الدم والسلالة .
ولعل فاصل الطبقة أوسع من فاصل الجنس والسلالة في هذه المسألة . فلو
كان عدلي باشا في البلاد التركية — لا في مصر — لما اطمأنت نفسه إلى
حركات الجماهير هناك ولا نسي الفارق بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة
ولو امتلأت جوانحه بالنخوة الوطنية والنصرة الجنسية ، وهو عدا ذلك قليل
الطموح قليل الجلد على الكفاح ، فلا جرم يقنع بأيسر الأمور ولا يشعر
مع ذلك بأن ما قنع به شيء يسير بالقياس إلى جماهير المصريين .

وفي وسعنا أن نعرف من خطابه إلى السلطان القصد الذي يرمي اليه
بتأليف الوزارة بعهد الخلاف بين أصحابه وأصحاب سعد من الأعضاء
الوفديين . فهو يقول في ذلك الخطاب بتاريخ السابع عشر من شهر مارس
ان الوزارة « ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد
العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل
محلاً للشك في استقلال مصر . وستجزي في هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه
البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه
سعد زغلول باشا إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض . وبما يوجب
الارتياح أن تصریح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجري على أساس

الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة . فان ذلك التصريح الذي يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التي ستحصل بهذه الروح ستفضي إلى اتفاق يحقق للأمازي الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها في الجمعية الوطنية القول الفصل في هذا الاتفاق . « وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للباديء الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأي الأمة تمثيلاً صحيحاً .

« وفي هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع في الرجوع إلى النظام العادي وبأنها ستتمكن — بفضل نفوذ عظمتكم — من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة في القريب العاجل . وإنا نعتمد على حكمة الأمة في تسهيل هذا العمل الذي يحقق نجاحه أعز أماني الوزارة »

هذا هو البرنامج السياسي الذي أثبتته عدلي باشا في خطابه إلى السلطان . وفي وسعنا كما قلنا أن نعرف وسيلته إلى تحقيق هذا البرنامج مع الاستعانة بالوفد لأنها لا تحتل أكثر من وجه واحد : يدعو الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات ، وتصل الدعوة إلى الوفد والكثرة فيه من أنصار الوزارة العدلية وطلاب « إنهاء الحالة » بكل حيلة ، ويجري البحث بين أعضاء الوفد في اختيار من يمثلهم في المفاوضات الرسمية فيقع الاختيار على اثنين أو ثلاثة من أنصار الوزارة وموافقها في الخطة والغاية ، وهم قلة في الوفد الوزاري الذي يتولى المفاوضات الرسمية لا يقدمون ولا يؤخرون ، ولكنهم لو كانوا كثرة لما عاقوا الوزارة عن خطتها وغايتها لأنهم جميعاً على تفاهم في السياسة منذ تمت المفاوضات المللرية . ويسافر الوفد الوزاري لامضاء المعاهدة.

كائنة ما كانت والتبعة فيما من نصيب زغلول والحل فيها من شأن عدلي وهو المستفيد من اشتراك الوفد — الذي يرأسه سعد زغلول باشا — في التبعة والمفاوضة والامضاء .

يجري هذا وسعد في باريس ، والجو في مصر خال للوزارة تهوؤ لقبول ما تأتي به من العاصمة الانجليزية ، والاقبال على الانتخابات والترشيحات يتيح لها كسب الاعوان والاتباع والمرشحين والناخبين ، ويساعدها على نجاح هذا التدبير كله أنها تعمل ولا منازع لها في الظاهر ولا حاربة بينها وبين الوفد تيسر له أن يأخذ لنفسه العدة وأن يتيق هذه الغارة الخفية ، فلا يشعر سعد إلا وهو والامة معه في قبضة الوزارة العدلية تملي عليه ماتشاء ، فيستوي منه الاذعان والاباء .

إن سكن سعد إلى هذا التدبير فذاك ، وإن تبرم به فالكثرة من أنصاره يخذلونه ، وجاه هؤلاء الأنصار في البلاد وجاه الوزارة يتعاونان على إخضاعه وفض الاشياء والمعجبين من حوله . ويكمل الأمر كله يوم يعود الوفد الرسمي بالغاء الحماية في يد والمعاهدة في اليد الأخرى ، ولا معارض هناك ولا من يحفل بالمعارضة بين سواد المصريين ونخبة الساسة المتألمين .

وتكاد تبدو هذه النية من خلال ذلك الخطاب الذي وعدت فيه الوزارة بدعوة الوفد إلى المعاونة . ففيه تقول الوزارة عن الانتخابات الدستورية : « وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً .. فما الحاجة إلى وعد الوزارة باجتناّب الضغط في الانتخابات إذا كانت تضمر في نيتها بقاء الصداقة بينها وبين الوفد وجمهرة الأمة ؟

ما حاجة الوزارة إلى ذلك الوعد إذا كانت ستزل إلى ميدان الانتخابات وهي لا تحسب حساباً لمعارضة تخشاه وتوقع أن تجيئها في الجمعية التأسيسية

بكثرة تناوئها ؛ إنما هذا كلام من يبت التية على نزول الميدان لحسابه ، وتوقع المعارضة القوية من غيره ، وإنما تنطق البديهة هنا من وراء اللسان .

ترامت الأنباء تترى إلى سعد في باريس ، وسمع من قبلها بأسماء الوزراء وفيهم من بينهم وبينه جفاء شديد ولاأمان لهم في علاج القضايا الوطنية ، ولم يكن عدلي قد أطلعهم على الأسماء ولو من قبيل المجاملة والابلاغ . فعلم سعد أن الحالة تستدعي المراقبة عن كشب ، وأزمع المبادرة بالعود الى البلاد .

العودة

ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصوله الى شاطيء الاسكندرية ، وثبت في عالم العيان لمن كان في شك من الامر ان هذا الرجل أقوى قوة في سياسة مصر القومية ، وان كل اتفاق بين مصر وانجلترا يتم على الرغم من هذا الرجل أو مع اغفال شأنه وتهوين خطره مستحيل .

لقد كان اليوم الرابع من ابريل — يوم وصوله الى الاسكندرية — يوم الجليل بأسره في العالم بأسره ، ولك أن تقول وأنت آمن من الغلو ان استقبال سعد في ذلك اليوم وفي اليوم الذي بعده كان أنخم استقبال لرجل من الرجال في أوائل القرن العشرين . فقد انتظمت مصر موكباً واحداً للحفاوة به من شاطيء البحر، بل من مدخل الميناء : الى عاصمة الديار المصرية . وارتفعت الزينات وأقواس النصر من سلم الباخرة الى حجرته في فندق « كلار دج » الذي نزل فيه ، وكان الناظر لا يرى في كل مكان إلا صورة سعد ولا يسمع إلا الهتاف باسمه وأناشييد المترنمين بذكره . وانقضى أسبوع قبل وصوله والوفود تتزاحم على الاسكندرية من أقصى القطر الى أقصاه ، حتى تعذر المبيت في الفنادق ولجأ الناس الى البيوت يسألون أصحابها أن يؤوهم الى مكان يسكنون اليه ريثما يحين اليوم الموعود . ولم تبق شرفة في الطريق إلا غالى المستأجرون بثمن الوقفة فيها بضع ساعات حتى نيفت أجرة الشرفة على أجرة البيت ، وضائق الطرقات عن مسير المركبات وأوشكت أن تضيق عن مسير الأقدام من مجاز الى مجاز ، ولما استقل القطار من الاسكندرية الى القاهرة تلاحقت الجموع على طول الطريق ثأى إلا أن تستوقفه مرات في غير مواضع الوقوف ، ومنهم من كانوا يترامون على القضبان في بعض القرى الصغيرة ليغنموا لحظة

من الوقت يقف فيها القطار ويطل فيها الزعيم على المستقبلين . وخرج كل
مستطيع الخروج في مدينة القاهرة الى الطريق ما بين باب الحديد الى بيت
الامة يترقبون من الصباح ساعة قدوم الرئيس في نحو الخامسة من المساء .
فلما لاح لهم في سيارته نسوا أنفسهم أفراداً وذكروا أنفسهم قوماً واحداً
لا اختلاف فيه بين صوت وصوت ولا بين دعاء ودعاء ، وبلغ من نسيان
النفس وغلبة الوجدان على الارادة أن أناساً كانوا يتسلقون الأشجار والأسوار
أرسلوا أيديهم ليصفقوا وهم لا يدرون أنهم معتصمون بتلك الأيدي من
خطر الوقوع . . . ولا خطر في الحقيقة من الوقوع ، حيث لا أرض في طول
الطريق الا وقد غشاها ألوف الواقفين .

وتمشت السيارة الهويناء وهي تكاد تزحف من بطء المشية بين الصفوف ،
وسعد واقف عليها بقامته المديدة وطلعته الميية ومحضره المأنوس يحني المحيئين
بكلتا يديه وتسترسل الدموع من عينيه . وتلك طبيعة فيه إذا جاشت نفسه
بالشعور واهتزت أريجته بهزة الجمهور .

ولا نطيل في سرد أسماء المستقبلين ووصف معالم الاستقبال فانما أردنا
الآثر الطبيعي المفاجيء الذي كان لاستقبال سعد في ضمير الأمة مما له دلالة
قومية . ولم نرد المراسم والأشكال التي قد تتكرر في كل يوم بغير دلالة . ويكفي
أن نقول إن مصر لم تمثل تمثلاً في موكب الاحتفال بعودة زعيمها الراجع
إليها ولكنها كانت كلها موكب احتفال واحد لم يتخلف عنه مصري واحد
قادر على حضوره أو المشاركة فيه ، وانقضى يوم الوصول الى الاسكندرية
ويوم الوصول الى القاهرة ولم يحدث في المدينتين الحافلتين بألوف الألوف
من أهلها والوافدين اليهما ولا في طول الطريق بينهما حادث واحد مما يسجله
الموكلون بالأمن في سائر الأيام . كما غاب الأفراد في غمار « أمة واحدة »
فلم يبق بينهم ما يكون بين الأفراد من نزاع واعتداء .

وعند الساعة المترفعين والحكام الذين يتخذون باحتقار الجماهير ماذا

يكون ذلك كله الا « زقة » كبيرة تتفرق في ساعات كما تجمعت في ساعات ثم لا أثر بعد ذلك لتفرق ولا اجتماع ؟ لكن الخطأ في هذا التقدير إنما هو خطأ السياسة المترفعين والحكام المتحذلقين . فليس كل اجتماع للجماهير زقة تستحق التأفف والتحقير ، وان اجتماع ذينك اليومين لعلى وجه التخصيص لم يكن فيه ما يترفع عنه السائس الحقيق بشرف السياسة ولا الحكيم الحقيق بمعنى الحكمة . فلم يخرج الشعب لفرجة ولا كان ذلك الرجل المائل أمام عينيه موضوع تلك الفرجة ، ولكنها قوة أحسها الشعب فانبعث بها إلى حيث تتلاقى أفواجه وتزخر أمواجه ، وذلك الرجل هو عنوان تلك القوة أو لسان تلك القوة أو مناط الأمل المرجو من تلك القوة ، وإذا وجدت الشعوب نفوسها واهتدت الى سريرتها فأنما تجدها وتهتدى اليها في لحظة من لحظات النشوة الوطنية كتلك اللحظة التي استثارها فيها حب الزعيم والشوق إلى مرآه . فزعامة سـعد حقيقة لا طلاء ، وتأيد الشعب لتلك الزعامة حقيقة لا طلاء . وأين يكون الزيف أو البهرج في ذلك الشعور المتجاوب الذي التقت فيه قوة الشعب وقوة الزعيم ؟ ومتى يكون اجتماع الجماهير معدناً قوياً لا بهرج فيه إن لم يكن ذاك الاجتماع الذي أنشأته الطبيعة من قراراتها وأخلته من كل اصطناع يعيبها ؟ للشعوب لا شك ساعة اشراق تنكشف لها فيها أغوارها وما طراً عليها من جديد أطوارها ، كاشراق الصوفي في يقظة الروح وإشراق الطفل في يقظة الشباب ، وذلك الاجتماع ولا شك كان من خير يقظات الاشراق في الشعوب .

ومن حفاوة الجماهير ما هو عادة تخرج إلى حد البلادة . ولكن الذين شهدوا تلك الحفاوة ما شعروا قط أنهم يشهدون شيئاً مرسوماً بتدبير أو بارادة الجماهير ، وإنما شعروا أنهم بين يدي مفاجأة لدنية كل من فيها مدفوع إلى مجال لم يألفه قبل ذاك ، ولم يكن حديث الجماهير صباح يوم الاستقبال تعالوا نرى كيت وكيت واهلها نسمع كيت وكيت مما هو محفوظ وموعود

في حفاوات العرف والعادة والتدبير، وإنما كانوا يرتجلون كل شيء، ويستقبلون في كل شيء مصادفة الارتجال : ارتجال شعورهم، وارتجال مسيرهم، وارتجال وقوفهم وعبورهم، وارتجال زهوهم وسرورهم، وارتجال ما هتفوا وما سمعوا وما أبصروا وما انتظروا، لأنهم لم يحضروا يوماً كذلك اليوم ولم يعلموا إلا أنه سيكون يوماً معدوداً في الأيام لأنه غريب بين هذه الأيام، وهذا سر التكوف له والتشوف إليه.

ومن المحقق أن تسعين في كل مائة ممن حضروا ذلك الاستقبال لم يروا سعداً قبل ذلك رأي العين ولم يتعودوا أن يجالسوه في المنازل أو في الحفول ولم يعرفوا ملامحه إلا من الصور الشمسية ومعظمها قديم، لأنه لم يخاطب الجميع يوم كان في الوزارة ولم يخاطبهم يوم كان في الجمعية التشريعية، ولم يكذب يشرع في مخاطبتهم بعد الهدنة حتى حيل بينه وبينهم بالاعتقال العاجل، وقد مضت ثماني سنوات على رؤية من رأوه في إبان الانتخاب للجمعية التشريعية وهم غير كثيرين. فالذين أقبلوا للحفاوة به يوم عودته إليهم أقبلوا كالذين يتشوفون إلى ذات من ذوات الغيب تتجلى لهم فجأة في عالم الشهادة. وقد لبثوا يأملون في الحرية ويمزجون أملهم بحب سعد زغلول، ويتوقون إلى النجاح ويمزجون توقانهم بحب سعد زغلول، ويفضون لحرمانهم ويمزجون غضبهم بحب سعد زغلول، ويفرحون بالنصر ويمزجون فرحهم بحب سعد زغلول، ويحزنون على شهادتهم ويمزجون حزنهم بحب سعد زغلول، وها هو ذا سعد زغلول حاضر بينهم لمن يراه ويسمعه فهم إذن يبصرون كل ما خامر نفوسهم من خوالج الحياة القومية مائلاً للعيان، أو هم ناظرون يستعيدون ما أحسوه جميعاً ويعبرونه صورة حية كصورة المعاني التي لا تزال في حاجة إلى عنوان شاخص، وإذا العنوان الشاخص بطل من الأبطال ملء النفس والبصر، لارمز صامت ولا تمثال. وليس الشعب على خطأ فيما أولى سعداً من حفاوة واعجاب بميزان الفكر والتقدير ودع عنك ميزان الوجدان والشعور، فانه قد أوفى بشرط

الزعامة وأدى أمانة القيادة . وأين هي الأمة المغلوبة التي لا تشرفها زعامة كزعامة سعد في سماته أو في مناقبه أو في أعماله ؟ وماذا تأمل الأمة المغلوبة من قائدها أكثر من أن ينال لها اعتراف الخصم بوجودها واعترافه بحقها ؟ وهذه الحماية التي كان المعتدلون يحسبونها قضاء مبرماً لا كلام فيه ولا رجاء في الغائه أو الوعد بالغائه لم تصدق فيها عزيمة سعد وتكذب فيها روية « الاعتدال » ومرونة المعتدلين ؟ فإذا كان هنالك استقلال لم يتحقق بعد هذا الوعد فالرجاء فيه معقود بعزيمة سعد والخوف عليه محذور من أولئك المعتدلين .

وبينما كان الشعب يستقبل زعيمه ذلك الاستقبال كان للبعثات الرسمية دورها الذي لا بد أن يجري في مجراه . فقد كان أول من استقبل سعداً في ميناء الاسكندرية صاحبه القديم محمد سعيد الذي ذهب يحدد المودة له لأن مزاحمته الحاضرة لعدلي ورشدي وثروت أشد من جفائه السالف للزميل القديم ، وكان أول سؤال القاه عليه : ماذا أنت صانع بزيارة السلطان ؟ فذكر له سعد دسائس المغرضين الذين نقلوا إلى القصر السلطاني أنه يطمع في رئاسة الجمهورية ويتحدث بما زعموه في هذا الصدد من حديث مكذوب . ثم قال إنه سيذهب لزيارة القصر وتقييد اسمه في سجل التشريفات ، ولكنه يرجو أن يسبق ذلك دليل من السلطان على الرضى والاعراض عن دسائس المغرضين ، وأن زيارته لتقديم واجب الولاء لا تقابل بالعزوف والاهمال . فأسرع سعيد باشا إلى التليفون يخاطب ديوان التشريفات ويرجو أن يذهب من لدنه من يلقى سعداً عند وصوله إلى محطة العاصمة ، ولم يتكشف للناس بما حدث بعد ذلك الا أن سعداً لم يذهب إلى ديوان التشريفات .

أما دار الحماية فلم يزرها كما جرى العرف بين الوزراء والساسة المصريين في ذلك الحين ، لأنه لم يشأ أن يعترف بالحماية وهو نادمض لالغاء الحماية ، وأما الوزراء فقد قابله منهم عدلي يكن باشا ورشدي باشا على المحطة مقابلة الأصدقاء ، ولكنها كانت كصالحه الانداد قبل بداية الصراع .

الخلاف على المفاوضة

استهل سعد جهوده في مصر بيلاغ شكر فيه الأمة على ثقتها وحفاوتها وأقسم فيه أن لا يدخر شيئاً من وسعه لتحقيق هذه الثقة الغالية وأن لا يتحول لحظة واحدة عن الغرض الذي وضعه نصب عينه . ثم قال : « إننا لم نعد إلا لنقوي بعزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ونشد ازربنا باتحادهم المتين ، وتمتع بمرآهم بعد طول هذه الغيبة ، وتناكد من أن الاشتراك في المفاوضات الرسمية الذي دعنتا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادي التي وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها ، ومع الخطة التي رسمتها وتعهدها بمتابعتها ، ولا شيء أحب إلى قلوبنا من أن نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لأن تسترشد بإرادة الأمة ، وعاملة على تحقيق غايتها السياسية .»

وهو كلام فيه مافيه من وعد وحذر وتأهب للحوادث .

ولم يلبث أياماً في القاهرة حتى ثبت له أن الوزارة تريد أن تستعين به ولا تريد أن تعينه ، وإن غاية ما عندها من الرغبة في معاونته أن تنال منه كل ما لديه من التأييد وتلقى عليه كل ما اضطلع به من التبعة ، دون أن تكون له في المفاوضة الرسمية مشاركة راجحة .

وفي أبان الولايم التي كانت تقيمها طوائف الأمة طائفة بعد طائفة تأييداً له وإعلاناً للثقة برأيه وعمله كان البحث يجري بينه وبين الوزارة بغير انقطاع في شروط المفاوضة وتأليف الوفد الرسمي الذي يتولاها . ولما انكثر اللغط في هذه الشروط وتضاربت فيها أقاويل الوزراء والسعديين صرح سعد في حديث له مع أحد الصحفيين بأن الوزارة والوفد لم يتفقا بعد على شرط العمل المشترك بينهما ، وفصل هذه الشروط التي ينبغي النص عليها في المرسوم السلطاني وهي : أولاً — الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاء تاماً صريحاً أي إلغاء الحماية

التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتي وردت في معاهدة
فرساي ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها .

ثانياً — الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دولياً عاماً سواء كان في
الداخل أم في الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات المدخلة
على مشروع اللورد ملتر عند ما عرض عليها قبل الدخول في المفاوضات .

ثالثاً — إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول في
المفاوضات .

رابعاً — أن تكون « غالبية » المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون
رئاسة المفاوضات من الوفد .

ثم أضاف إلى ذلك : أما أن الوزارة قبلت هذه الشروط ما عدا
الشرط الأخير منها فهو قول في غير محله .

وكان قد شاع على لسان الوزاريين أن الوزارة تأبى السماح بالشرط
الأخير لأن التقاليد المصطلح عليها في المفاوضات الدولية تقضي بأن يتولى رئيس
الحكومة رئاسة المفاوضات . وهو قول تناقضه الحقيقة كما هو معلوم ...
فقال سعد في بيان وجهة نظره في هذه المسألة : « ان الوفد يرى أهمية كبرى
لرئاسة المفوضين . لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها
ويجب حتماً أن تكون يده ادارتها حتى يتصرف فيها بأبداء كل ما يراه صالحاً
ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ، ولا يمكن أن يتمكن من ذلك إذا كانت
الرئاسة بيد غيره . أما القول بأن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرعية فأبي
تقاليد يريدون ؟ أن لكل بلد تقاليده الخاصة به ، ولم يقع لمصر حادث
كالحادث الذي نحن بصددده حتى يكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها
ويقال بالتمسك بها. »

إلى أن قال : « ان حادثتنا نادرة في بابها ، ولصاحب السلطان أن يجري
فيها طبقاً لما تقتضيه المصلحة . وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان

والامة فما هو المانع الذي يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن كملت ثقة الامة به ؟ فاذا منحها عظمة السلطان للوفد فن ذا الذي يتضرر من ذلك وينتقده ؟ أهم الانجليز وليس لهم في ذلك شأن كما صرحوا ؟ أم هي الامة المصرية وهي تود بل تحتم أن تكون الرئاسة في الوفد لنائبها ومحل ثقتها ؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق في الشكوى ؟

وقال : « اني لم أسع ولن أسعى في أن أكون مفاوضاً ولكن الحكومة رأت ضرورة اشتراك الوفد في المفاوضات فرأى أنه لا يمكنه قبول الاشتراك بدون تلك الشروط »

وختم حديثه قائلاً : « أما مسلك الوفد بازاء الوزارة إذا انفردت بتولي المفاوضات - أي إذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد وبعبارة أخرى بغير مرسوم سلطاني تعين فيه مهمتها تعييناً دقيقاً كما بينت ذلك فيما تقدم - فان الوفد لا يؤيدها . بل لا يمكنه تأييدها أيضاً إذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزاً لثقة الامة حيازة تامة »

أما الوزارة فقد قالت عن الغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية إنها صرحت في برنامجها « أن ذلك من أعز أمانها . وهي قد مضت في تحقيق هذه الأمانة ومهدت السيل للرجوع إلى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام . وقالت عن رئاسة المفاوضات : « إن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده »

وكلام الوزارة في هذا الصدد قد يصح إذا كان واجباً محتوماً أن يشترك رئيس الحكومة في وفد المفاوضات ؛ ولكن الوزارة كان فيها نائب رئيس هو حسين رشدي باشا وكان من الجائز أن يشترك هو في الوفد دون رئيسها . وكان من الجائز أيضاً أن ينوب سعد عن الحكومة المصرية في هذه المهمة . إلا إذا كانت الحكومة تراه صالحاً للتأييد واحتمال التبعة ولا تراه صالحاً للاعتماد عليه في المفاوضات !

وكيفما كان الأمر ففي رأي المنصفين أن سعداً لم يعد حقه في رفض ما عرضته عليه الوزارة ، لأنها كانت تريد ونداً رسمياً تكون لها رئاسته وكثرة أعضائه ولا يكون فيه من الوفد المصري إلا قلة معروفة من شيعتها الذين يمالئونها ويقصدون قصدها . وماذا يملك سعد من الرأي بهذه المشاركة ؟ وماذا يضيره أو يضير الأمة إذا هو رفضها ؟ وأي تبعة أعظم من تبعته في قبول هذه المفاوضات ؟ وأي حق أقل من حقه في توجيهها والإشراف عليها ؟

قد يقال إنه كان عليه أن يقبل المفاوضات ثم يعتزل الوفد الرسمي إذا رضي بمعاودة لا يرتضيها . ولكن ماذا يفيد القضية من ذلك إلا تأجيل الخلاف شهراً أو شهرين بعد بذل التأييد للوزارة في غير حيلة ولا دراية ؟ وإذا بقي سعد مؤيداً للوزارة إلى أن تعرض المعاهدة على الهيئة النائية المنظورة أفلا نرجع إذن إلى الرفض والخلاف وكل ما جناه سعد من الانتظار أن يضعف قدرته على الرفض والخلاف ؟

الحقيقة أن الانجليز لم ينصروا عدلي يكن ولم يحتّموا قيام وزارته إلا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد زغلول . وليس من واجب سعد أن يذلل الطريق لهذا المقصد المريب .

أما إن كان الانجليز يسمحون لعدلي بما لا يسمحون به لسعد فهم لا يفعلون ذلك إلا ليلقوا على الأمة المصرية درساً تتعظ بعقباه ، وهو أنها اعتمدت على رجل من رجالها في مناوأة الانجليز ولن يفوز رجل يناوئ الانجليز من أجل حقوق المصريين ..

ومتى ذكرنا أن سعداً لم يشاكس الانجليز في المطالبة ولم يقصر في مجاملتهم عند عرض المطالب المصرية بعد يوم الهدنة وأثناء المفاوضات المنثرية فقد علمنا أن الذنب الذي يحسبه الانجليز على الزعماء الوطنيين هو طلب الحق بأية وسيلة ، وأن الدرس الذي يملونه عليهم هو وجوب التسليم والمجاراة

والتماس الخطوة والزلفى ، وهو درس لا يحمل أن يعمل به سعد ولا يحمل أن يعمل به المصريون .

وندع الوجهة العامة وننظر إلى الوجهة الشخصية الخاصة ، فنرى ثمة غضاضة لا تعدلها على النفس غضاضة وإن كانت من نفوس الأنبياء والقديسين . فلو أن سعداً خضع لماساموه وتنحى يوم نحوه لصدق عليه قول الترك : « إن الفلاح » لا يصلح إلا للخدمة والتسخير ! وإنما للسادة « الترك » بعد ذلك شرف الظفر واجتناء الثمار وهم قاعدون وادعون . فلعلدي ورشدي أن يخدم الحماية ولهما أيضاً أن يحنيا ثمار الاستقلال حين يتصدى لغرسها فلاح من الفلاحين !!! إن الفطرة الانسانية كلها لشور في وجه هذه المهانة التي لا يدين لها طالب حرية ، وهو عندما يثور عليها لا يكون ثائراً لكرامته بمقدار ما يكون ثائراً لكرامة وطنه وكرامة العدل بين بني الانسان .

ومع هذا هل كان سعد زغلول ينازع عدلي يكن في الوزارة ؟ الانجليز أنفسهم يقولون إنه لم يكن يطلب الوزارة أو لم يكن « يقبل الخدمة » ... إنما كان يطلب رئاسة المفاوضات لأنه كان يطلب ضمان التبعة التي تصدى لها واضطلع بامانة الوكالة من أجلها . ولا نكران لهذا الحق ولا ملام عليه .

ولم ينحصر الخلاف على الرئاسة وحدها بل تعداها الى الاحكام العرفية والرقابة الصحفية ، فان هذه الاحكام قد بقيت في مصر ولا معنى لبقائها الا كراه المعارضين على قبول مالا يقبلونه أو كراههم على السكوت وإضعافهم عن المقاومة ، وفيما حدث قبل المفاوضات العدلية وفي أثنائها وبعد اخفاقها دليل على المقصود ببقاء هذه الاحكام .

وأدهى من ذلك أن الوزارة لم تكن خالصة النية فيما وعدت من سعيها في إلغاء الرقابة الصحفية . فاللورد جورج لويد يقول في الجزء الثاني من كتابه بعد ايمائه الى مفاتحة عدلي للمندوب البريطاني بصدر الاحكام العرفية : « أليس ثمة شيء يتيسر عمله لموافقة بعض مطالب زغلول عن الاحكام العرفية ؟ كلا

لسوء الحظ . فان قانون التضمينات ضروري ولا يجدي قانون كهذا ما لم تنته
المفاوضات ويتقرر الدستور الجديد . ألا يستطيع إلغاء الرقابة على الصحافة ؟؟
نعم يستطيع اذا كان عدلي يستغني عنه وهو لا يستغني ! »

فبقاء الرقابة على الصحافة المصرية كان اذن بموافقة من الوزارة العلية ،
وسلوك هذه الوزارة والوزارة الثروتية من بعدها في اغلاق الصحف والحجر
عليها كان سلوك الراغب في دوام هذا السلاح المفرط في شحذه واستخدامه ،
وسيرى القاري أن الوزارة قد استفادت على الأقل من بقاء الأحكام العسكرية
وامعانها في التشكيل والتشهير ، ونقول على الأقل لأن كثيراً من الناس -
والحوادث تؤيدهم - يقولون إن بعض الوزراء قد هياؤا لتلك الأحكام
حجة البقاء بما جرى من مذابح الاسكندرية التي حدثت قبل سفر الوفد
الرسمي الى العاصمة الانجليزية .

القطيعة بين سعد والوزارة

وقع الخلاف المتوقع . وتمت القطيعة بين سعد والوزارة على أثر مقابلة عاصفة بين رشدي وسعد اشتد فيها رشدي كدأبه في الغضب وجابه سعداً بجابهة غليظة ثم تركه وهو يقول : « هذا آخر ما عندنا . فاصنع ما أنت صانع ! »

وذهب سعد ليخطب في حفل أقيم لتكريمه في ضاحية شبرا فجهر بحقيقة هذا الموقف بينه وبين الوزارة ونادى هناك بكلمته المشهورة : إن المفاوضات على يد وفد تعينه الوزارة وحدها في بلد خاضع للحماية والأحكام العرفية معناها أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . وقال في هذا المعنى : إذا طلبنا الرئاسة فأنما نطلبها ليكون الرئيس حراً مرتكراً على قوة لانتهاج شيئاً في المطالبة بحقوقها وهي قوة الأمة . لا أن يكون مرتكراً على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه ... أي بين الحكومة الانكليزية والحكومة الانكليزية أيضاً . وليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن لكم ولكنني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانكليزية . فقلت للجنة ملنر في جلسة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ : من ذا الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ! فقلت إذن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .»

وقد اختلف أعضاء الوفد المصري على مسألة الرئاسة ، فمنهم من أيد سعداً ومنهم من استقال ومنهم من أعلن الثقة بالوزارة العدلية . فأعلن سعد أنه سيمضي ومن معه في طريقه . وعيب عليه ذلك لأنه - كما قيل يومئذ - مخالف للروح الدستوري الذي يقضي بتغليب رأي الكثرة ، ولكن دستور الوفد

الواقع هو نصوص الوكالة التي لا يجوز الخروج عليها ، والروح الدستوري — بعد — لا يمنع القلة في لجنة من اللجان أو هيئة من الهيئات أن تعمل وحدها على حسب رأيها إذا انفصلت عن الكثرة أو انفصلت الكثرة عنها ، ولو كان الوفد مجلساً نيابياً وأجمع على رأي من الآراء لجازحله لاستفتاء الأمة والأتين بمجلس نيابي في مكانه ، وفتوى الأمة يومئذ هي تغليب رأي سعد وتجديد الوكالة له على مبادئ التوكيل التي لم يخرج عنها ، وكانت هذه الفتوى أظهر من أن تحتاج إلى اظهار ، أو كانت على الأقل تسمح له بالعمل وحده والاعتماد في العمل على من يشايعه ويطمئن اليه .

وقد تطوع كثيرون للوساطة بين الوزارة وسعد من جهة وبين سعد وأعضاء الوفد المنشقين من جهة أخرى فلم تسفر الوساطة عن فائدة ، وكان معظم هذه الوساطات في دخيلتها من قبيل النكايه والزام الحجة ، يقوم بها اناس يبدون الرغبة في الصلح والوثام ويظنون كراهة هذا الفريق أو ذاك . ومثال ذلك اقترح الصلح الذي اقترحه بعض رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية ، وخفواه أن ينتظر سعد وعدلي حتى يصدر المرسوم السلطاني بتعيين رئيس المفاوضات فن صدر باسمه المرسوم فهو الرئيس ولا اعتراض عليه .. وهذا كلام يراد به الاحراج والزام الحجة ولا يراد به فض الاشكال وعلاج الخلاف ، وأصحابه لا يجهلون كيف كان تعيين عدلي باشا رئيساً للوزارة بغير ارادة السلطان ، وكيف يكون تعيينه رئيساً لو وفد المفاوضات على هذا المنوال . وقد كان عدلي باشا يبين أن يستقيل أو يعجل باجراء المفاوضات ليخرج من هذا المأزق على حالة من الحالات .

فأما الأمل في نتيجة المفاوضات فضعيف ، لأن الانجليز لا يجهلون أن معاهدة يمضيها عدلي قلبا تظفر من الأمة بالامضاء ، ولأن كبرزون الذي كان سيتولى المفاوضات من الجانب الانجليزي معروف باستعظام مشروع ملتر على المصريين والسعي الحثيث لاتنقاصه والحد من أطرافه ، ولأن الانجليز

أنفسهم كانوا يستعملون الوزارة المصرية في تلك الآونة ويفضلون ارجاء الأمر كله الى فرصة أخرى . ولكن الوزارة رأت أن الخروج من المأزق بغير اجراء المفاوضة أمر عسير . فهي اذا استقالت فتلك هزيمة واعتراف لزغلول بالغلبة ، ولكنها اذا استقالت بعد الفشل في المفاوضة فقد تجمع في ذلك بين الخروج من المأزق وادحاض ماترمي به من التساهل والضعف والتفريط ، لانها رفضت المعاهدة التي رفضها زغلول . وربما كان الانجليز يطلبون تسوية مركزهم بالصورة الشرعية ولا يشترطون في المعاهدة أكثر من أن توقعا حكومة لهم مظاهر التأييد القومي كائناً ما كان حظها من تأييد الأمة في الحقيقة ، ففي هذه الحالة تستطيع الوزارة أن تسخر أعوانها من حكام الأقاليم في جمع التوقيعات بمن يريدون ولا يريدون ، ويستطيع أنصارها من أعضاء الوفد المنشقين ووجهاء الريف والحضر الذين ينضون في الغالب الى كل وزارة قائمة أن يجمعوا توقيعات الأشياء والخدم والأتباع ، فيقال إن وكالة الوزارة نسخت وكالة سعد ومشايخه ، ويعتمد الانجليز على ذلك وعلى الانتخابات النيابية التي تجري بامثال هذه الوسائل ، فيعقدون المعاهدة المنشودة ويعود عدلي ووفده الرسمي من العاصمة الانجليزية وهم لا يخافون حرجاً من المعارضين .

ولقد بدأت التوقيعات المصطنعة فعلاً قبل انتهاء المفاوضة ، فكانت وصمة من أشنع الوصمات في تاريخ الادارة الحكومية ، لأنها رفعت شأن المزورين المجرمين المستخفين بالقوانين والحقوق من الموظفين وحكام الأقاليم وانزلت العقاب بالامناء المجدين الذين انفوا من تزوير الأوراق والعدوان على الابرياء وسادت العبرة بعد ذلك فاصبحت النذالة نعمة على الموظف الفاجر أو على صاحب الخائن الوضيع من غير الموظفين ، وأصبحت الأمانة نكبة على الموظف الصادق الأمين أو صاحب الخلق المتين . وراجت سوق الضمائر والمنافع وشاعت المصروفات السرية بين الكتاب والدعاة ، فابتليت مصر بلية لا يعوضها منها استقلال ولا دستور ، إلا بعد جهد جهيد .

وانفجرت المظاهرات فقمعتها الوزارة باقسي مافي طاقتها من القسوة والصرامة . وسالت الدماء في طنطا بعد صلاة الجمعة فقتل ثلاثة وجرح كثيرون ، وأخذت الضراوة ضابطاً مصرياً من صنائع الانجليز فجعل يعدو بجواده في طرقات القاهرة ويلحق المتظاهرين وغير المتظاهرين في البيوت ، ويطلق رصاصه على الكبير والصغير والجالس في القهوة والمطل من نافذة المنزل ، ويقود المقبوض عليهم مربوطين الى أذنان الخيل ، ويأمر رجاله بأن يطعنوا بالحرا ب كل من صادفوه من «التلاميذ» وهم راكضون على غير هدى في أحياء العاصمة ، كأنما هي نقمة مجنون أو ثورة وحش مسعور ، وقد اصطنعه بعض رؤساء الانجليز واعتدوا جرائمه التي تظاهروا بالسخط عليها والتأفف منها فضيلة له تضمن له دوام الرزق وتحميه من العدل والعقاب ، وظل مكفول المعيشة في كنفهم حتى فصلته الحكومة الدستورية بعد سنوات ، فأخذوه بعد ذلك الى السودان في وظيفة من الوظائف العالية لئلا يندم رجل مثله على ذلك الصنيع ! وأخبت ما جرى في تلك الفترة المشثومة مذابح الاسكندرية التي قتل فيها ثلاثون مصرياً وجرح مائة وثلاثون ، وقتل من الأجانب أربعة عشر وجرح ستة وتسعون .

وحدثت هذه المذابح عقب زيارات ومقابلات حامت حولها الشبهات وأومات اليها الصحف في ذلك الحين . ولا نحب أن نقول فيها كل ما قيل يومئذ على ألسنة المطلعين وغير المطلعين ، ولكننا نلاحظ أن مظاهرات المصريين واجتماعاتهم لم تلوث قط بسفك الدم مالم يتعرض لها المدسوسون من الشرطة الظاهرين أو المستورين ، وإن أحداً من شرار الأجانب الذين عاثوا في هذه المظاهرات لم يحكم عليه في المحاكم العسكرية الانجليزية التي حكمت على عشرات من المصريين بالموت والسجن وهي باسم السلطات العسكرية تستطيع أن تدين الأجانب كما تدين الوطنيين ، وإن أحداً من المسؤولين عن الأمن لم ينزل به العقاب بعد هذه الحوادث كأن اتخذ الحيلة لمنعها كان من المستحيل أو كأنها لا تدخل في أعمالهم التي يستحقون عليها المكافأة والعقاب ،

وان الحكوميين في مصر وانجلترا معاً لم يقصروا في الاستفادة من هذه المذايح جهد ماوسعهم من فائدة . فاعتذروا بها لتأجيل الغاء الأحكام العسكرية ا واعتذروا بها لبقاء الاحتلال الانجليزي وحماية المصالح الاجنية ا واعتذروا بها لبقاء الامتيازات والمحاكم المختلطة الى أن تخلفها محاكم أخرى غير المحاكم المصرية ، وليس من المصادفات أن لا تحصل هذه المذايح إلا في الوقت الذي يستفيد منها فيه من يطعمون في حقوق البلاد ... كما حدثت مذبحة الاسكندرية المشهورة قبل الاحتلال وكوفيء « رجال الأمن » في عهدها أجل المكافآت ا

بين هذه الزوابع التي لا تفاؤل فيها ألف عدلي باشا وفده الرسمي للسفر الى العاصمة الانجليزية من حسين رشدي باشا نائب الرئيس في مجلس الوزراء واسماعيل صدقي باشا وزير المالية ، ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ، ويوسف سليمان باشا الوزير السابق . يعاونهم مستشارون فنيون وكتاب يعينهم مجلس الوزراء . أما الوفد المصري فلم يشترك أحد منه في هذا الوفد وقال عدلي باشا في خطابه الى عظمة السلطان : « . . . الواقع أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه — لا إلى اختلاف معها — بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافي الثقة بعمل الوزارة مادامت هي ترمي الى تحقيق ارادة الأمة . »

وسافر الوفد الرسمي تحميه الحراب البريطانية ، لاستخلاص الحقوق المصرية من البريطان ولم يفت المنهكين من المصريين أن يشيعوه في سفره بهذه السخرية وهم مطبوعون على التهكم ، ولكنهم تهكم تمازجه مرارة أليمة ومقت شديد .

ولقد كانت الوزارة ترجو أن تفض الأمة من حول سعد فاذا هي كل يوم تفقد الانصار من حيث يكسب هو الانصار ، واذا بانصاره كل يوم يزدادون حباً له وإيماناً بحقه ، وإذا بانصارها كل يوم يتخاذلون من ورائها وبحارون في الدفاع عنها واقناع الناس بصوابها .

فشل المفاوضات الرسمية

انصرفت هموم الوزارة كلها بعد سفر الوفد الرسمي الى غرض واحد هو تزييف الثقة بالوزارة ونزع الثقة قهراً من سعد زغلول . وتكفل بهذا الأمر عبدالحالق ثروت باشا وزير الداخلية الذي تركن اليه الوزارة في أمثال هذه الأعمال ، وهو رجل شعاره « إن كل مفعول جائز » مع التستر بالحجج والظواهر : حذر ولكنه اذا اعتمد على قوة تسنده ذهب في الصلف الى أقصى حدوده ، وما كر ولكنه صاحب مكر أقرب الى الكيد منه الى اصالة الرأي وسعة الحيلة . وقد تمادى في تزييف الثقة حتى خرج بها من الجدالى الهزل ومن النفع الى الانتقام . سأل نائب من العمال الانجليز وزير الخارجية البريطانية قائلاً : —

« هل يعلم وزير الخارجية أن مليونين وربع مليون من سكان القطر المصري وثلاثة آلاف ومائة وستة وخمسين من أعضاء الهيئات العامة التي يبلغ عددها ثلاثة آلاف واربعمائة وستين قد وقعوا عرائض التأييد لسعد زغلول باشا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تصر الحكومة على مفاوضة الوفد الذي يرؤسه عدلي باشا ؟ »

فاجابه وكيل الوزارة بأنه لم يتلق معلومات من هذا القبيل ، وانه يعلم أن عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية قد نشر في الصحف المصرية انه على حين أن سكان القطر المصري لا يزيدون على أربعة عشر مليوناً فان عدد الذين قيل انهم وقعوا التأييد لهذا الفريق أو ذاك قد بلغ سبعة عشر مليوناً من المذكور ! »

وقد يكون هذا البيان فكاهة مقصودة ولكنه فكاهة لا تبعد كثيراً من

الواقع . فقد كان إرسال الوفود وكتابة العرائض مقياس الكفاءة التي يتطلع بها الموظف الى الترقى وزيادة المرتب ، وكان بعض الموظفين يسابقون بعضهم في الاكثار من أسماء المؤيدين ، فيكتبون أسماء الأطفال أو الموتى أو الأسماء الملققة التي ليس لأصحابها وجود ، واستمر هذا أشهراً بلا كلل ولا انقطاع . فليس بعجيب أن يربى عدد المؤيدين المزعومين على عدد المصريين أجمعين ...

ومن هؤلاء المؤيدين من كان يؤيد الوزارة باختياره ورأيه : بعضهم . عن اعتقاد في صواب الوزارة ونفع الخطة التي سارت عليها ، وبعضهم عن رغبة في جلاء الوزارة ومنافعها وطمع في النيابة حين يأتي دور الانتخاب على الأسلوب الذي تجتمع به أسماء المؤيدين المزعومين ! ومتى كان هذا هو أسلوب الانتخاب — كما هو ظاهر — فالنجاح فيه بغير ارضاء الوزارة مطلب عسير .

وكان هؤلاء وهؤلاء بين مخلص وطالب منفعة ينتمون إلى طبقة واحدة هي الطبقة التي تشملها العلاقات الحكومية بين وظيفة أو شفاعنة أو نيابة أو صداقة شخصية أو آصرة من أواصر القرابة ، وهم أناس لهم خطرهم في الشؤون الحكومية وما يتصل بها من المرافق اليومية . ولكنهم جميعاً قلباً يقدمون أو يؤخرون في توجيه أمة أو خلق زعامة أو اقتحام خطة قومية ، وهم أضعف ما يكونون عن ذلك في إبان الفورات الاجتماعية التي تعمل فيها هيئة الزعيم القدير أضعاف ما تعمل المصالح المحدودة بين طائفة معدودة ، وهي لا تصمد للتيار الزاخر ولا ترغب في الصمود على نضال .

وقد غالى ثروت باشا بجمع العرائض والتوقعات لأنه ظن أن الحكومة البريطانية تريد « حجة » تسوغ بها اتفاقها كيفما كان الاتفاق ولا تحسب حساباً لما وراء ذلك من التقلبات ، وانخدع في هذا الظن بما كان يراه من تشجيع الانجليز المحليين واملائهم له في خطله العقيم . وفاته أن يضع نفسه في موضع الحكومة البريطانية ليرى أنها تخشى أن تعطي « الوفد الرسمي » قليلاً

فتعطى زغولاً الحجة التي يتعاطم بها نفوذها ، وتحشى أن تعطي « الوفد الرسمي » كثيراً فيصبح ما أعطته هو الحد الأدنى الذي يقبله المصريون ، ثم تعود المطالبة على أيدي المتطرفين فلا يقتنعون إلا بالزيادة ، ولا يقبلون ذلك الحد الأدنى ولو كانوا قابلين .

ولكنه اندفع واندفع ولم يترفق أو يتورع ، وانحى على قوة المعارضة في مصر قبل أن يأخذ شيئاً من الانجليز ، وأطمع هؤلاء في ضرب المصريين بعضهم ببعض ، وأفسد الوظائف والاخلاق في غير مصلحة مضمونة ولا عاقبة مأمونة ، وهو لو كان وزيراً انجليزياً لما استطاع أن يصنع أكثر مما صنع في مصلحة السياسة الانجليزية ، فليس هذا الدور الذي تطوع له بالدور الذي يؤديه الوزراء المصريون . وليست الخسارة في تركه على مصر بل هي خسارة على خصومها بغير مراء .

ومن الطبيعي أن يقابل سعد هذه الخطوة بما ينقضها ويهتم باظهار الحالة في مصر على حقيقتها ، لكي لا يدع لاحد عذراً من جهل هذه الحقيقة أو الاغترار بما يشاع عنها في انجلترا وفي البلاد الأوروبية ، وليفسد كل مؤامرة سياسية تؤدي الى حل القضية المصرية بالتزييف والتضليل .

ومن وسائله الى ذلك نشر الدعاية في انجلترا والسعي في استقدام لجنة من نواب حزب العمال والاحرار الانجليز لزيارة مصر ووصف ما يشهدون بين أهلها من حقيقة شعورهم ودخيلة الدعاوى التي تدعيها عليهم صحف الاستعمار أو أصحاب المآرب من أجاناب ومصريين . وقد حضرت هذه اللجنة إلى مصر فكان مجرد حضورها وطوافها ببعض الإقليم كافياً لاستطلاع الحالة من أول وهلة . فان عقيدة المصريين في زعامة سعد كانت أظهر من أن تحتاج في إظهارها إلى انتظار طويل .

ومن وسائله في اظهار حالة مصر على حقيقتها أنه قام برحلة نيلية من القاهرة إلى أسوان ، فاستباحث فيها الادارة الانجليزية المصرية كل ما عندها من أساليب الاباحية السياسية في محاربة الخصوم . فكان مدير الامن العام

والمفتش الانجليزي يطوفان الاقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة
لسعد على المقاومة والاستعداد للمهاجمة . وفي أسبوط أعدت « الادارة »
مئات من الخفراء لابسين الملابس الاهلية مزودين بسلح الحكومة ، وارسدت
في دار على مقربة من مرسى السفينة أناساً من أتباع السراة المنشقين عن الوفد
المصري يتبعونهم للخدمة والعصية لا للرأي السياسي والعقيدة . ومن هؤلاء
الخفراء المتكبرين واحد قتل في أثناء الملحمة التي اشتبك فيها جمهور
الأسبوطيين وهذه الشراذم المسلحة ، ثم تقدم قاتله إلى المحقق معترفاً على نفسه
بالقتل طالباً سماع الشهود من الفريقين فأنى المحقق أن يثبت كلامه وجاهد في
طي « المحضر » و « حفظ » الأوراق .

وبينما كانت جماهير القرى تلقي بأنفسها في غمار النيل وتستهدف للضرب
والقتل والفرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعداً هتافها ودعاءها كان المديرون
والموظفون في كل مكان يحولون بين سعد والنزول إلى البر مخافة من الجماهير
ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين ١

ولم لا ؟ ؟ ؟ فلعل عدواً من هؤلاء الأعداء كان مستعداً في غمار المجتمعين
باسبوط لاطلاق الرصاص على سعد والنجاة بحياته بين الخفراء المشغولين
بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها ! أو المذهولة من
هول الحادث الشنيع . وكان هذا أيسر شيء يخطر على البال بين ذلك الخليط
المائج من المستقبلين لولا أن فرقة الجيش المصري التي كانت معسكرة على
الشاطئ حولت مرسى السفينة إلى اتجاه المعسكر فتعذر على المتجمهرين
الاقتراب ؛ ولولا أن الألوف التي كانت في استقبال السفينة كانت أكثر
عدداً وأرهب حماسة من أن يطمع المجرم في الافلات من بينها ناجياً بحياته ،
ولولا أن الباعث الذي كان عسياً أن يبعث ذلك المجرم المنتظر على اقتراف
جريمته ضعيف لا يعدو الطمع في ارضاء سيد أو رئيس ، وقد يكون في
قرارة ضميره من السعديين .

ولم ير سعد وسيلة لتسجيل هذه الحوادث أبلغ من رفع الأمر إلى صاحب العظمة السلطان الذي تجب الشكاية إليه في هذه الحالة دون الوزارة ودار الحماية . فكتب إلى عظمته عريضة يقول فيها وصفاً لما حدث في أسبوط : « لهذا عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل وأشرها سلباً للطمانينة وضرراً بالنظام . ذلك أنها أباحت لبعض المتتمين للوزارة أن يستأجر بعض الأشرار ويأويهم بأسلحتهم وعصيهم في أسبوط لاجداث الشغب عند قدومنا . وفعلاً أحدثوه بأن هدموا الزينات التي كانت منصوبة ، وضربوا المحتفلين وأغرقوا بعضهم . وأسألوا دم الآخرين ، وتأكدنا أن الإشارة التي أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين أمر مراقب الامن العام بمنعي من النزول إلى المدينة ، وكتب إلي بذلك . ولم أرد معارضته منعاً للفتنة وضناً بأيام ملككم أن تخضب بالدماء فبارحنا أسبوط إلى جرجا . غير أننا علمنا في أثناء الطريق من مصادر موثوق بها أن مدير جرجا أخبر مراقب الامن العام بأنه سيحدث في سوهاج عند قدومنا إليها أشد مما حدث في أسبوط ، وأنه أمر مأموري المراكز أن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية وأكثر خفرائها في زي الأهالي وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عدداً من الأنفار ببنائيتهم ، وتنقل في المراكز أمس وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتي لمدينة سوهاج . »

وليس ما جاء في هذه العريضة إلا تلخيصاً بجملا هو دون ما حدث في تلك الرحلة بكثير . فان المؤامرة تلاحقت على هذا النمط من القاهرة إلى اسوان حتى عاد سعد في أواخر أكتوبر . وكل ذلك والمفاوضات تجري لحل القضية الوطنية برأي الأمة المصرية !

هذا في مصر . أما في أوروبا وانجلترا فقد ظهر نفور المصريين من الوفد

الرسمي كما ظهر في البلاد المصرية . فنذ سافر الوفد الرسمي من الاسكندرية في أول يوليو إلى أن نزل بالعاصمة الانجليزية في الحادي عشر منه وهو لا يمر بمدينة في الطريق لإقابلة الطلبة المصريين فيها هاتفين لسعد صائحين في وجه الوفد بصيحات العداء والاستنكار . ولم يبق له من أمل في باطن الأمر عند الانجليز إلا أن يتشفع اليهم بما لقيه في سبيل معاهدتهم من سخط المصريين وارتياهم في نياته ونيات رجاله ، وهي شفاعاة لا تنفق عند اللورد كرزون وأمثاله إلا إذا عرفوا أن الوزارة تساعد على نجاحهم وليست هي المحتاجة في كل شيء إلى مساعدتهم على نجاحها . وهذا ما لم يعرفه كرزون وزملاؤه من غلاة المستعمرين . فتجهج للوفد وأساء معاملته واسترسل في الغطرسة والصلف حتى قال له رشدي باشا مرة وهو نائرا الأعصاب محتدم الغيظ : « ان جوك يخونني » ... ورائت الخيبة على الرجل وهو الذي قبل الحماية البريطانية ورحب بها وحسب أن الانجليز يدخرون له هذا الصنيع وينصرونه على خصومه في معترك الخصومة ، فقلج ولزم الفراش أسابيع .

وكان عدلي يستنجد بأنصاره في القاهرة ليثبت للانجليز مكانته بين ذوي الرأي وتأيدهم إياه في مفاوضاته ، فوافقه معظم أعضاء الجمعية التشريعية وهم نحو الأربعين . وكتبوا إلى سعد يصفون سياسته بعد عودته من أوروبا « بأنها سلسلة أغلاط سياسية » ويعربون عن ثقتهم بالوفد الرسمي واعتقادهم المصلحة في تأييده . وسأل مندوب روتر سعداً في ذلك فقال : « ان هؤلاء لا يعدون أعضاء بالجمعية التشريعية الآن لانتهاء مدة انتخابهم ، ولو عملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم ».

وما هو إلا قليل حتى ازداد عدلي شعوراً بالمأزق الحرج الذي دفعته الحوادث اليه : كرزون ينقص من مشروع ملز والامة المصرية لا تقنع بهذا المشروع على أحسن أوضاعه ، ويوشك أن لا تقنع بالتحفظات التي أضيفت اليها لما اضرم نفوسها من الغيظ والألم بعد سفك الدماء وطول

التحدي والازدراء ، وخنق الحرية واللجاجة في انكار وكلائها واتخاذ الوكلاء عنها على الرغم منها ، فاندفعت إلى حالة من العناد تقابل فيه التحدي بمثله وتعز فيها مصالحتها بالكثير الحق فضلاً عن القليل الباطل . فإذا يصنع عدلي بين هذين النقيضين ؟ أطال التأجيل والتسويق على غير طائل ، ثم قطع المفاوضات في التاسع عشر من نوفمبر بعد لقاء وجيز مع اللورد كرزون وهو يتساءل : لماذا لا تعطي الحكومة البريطانية ماتريد اعطاه بغير معاهدة أو اقرار من المصريين ؟؟ وهنا ظهر مرة أخرى أن عدلي باشا يقنع بمادون المطلب الذي يطلبه سعد زغلول ، ولعله يرى المصلحة في هذا النوع . ولكنه يرفض ما يرفضه لأنه يحسب حساباً للمعارضة من قبل سعد ، ويرسم خطاه وهو يصادقه أو يعاديه

ثم عاد عدلي إلى القاهرة فاستقبله على المحطة مندوب من قبل صاحب العظمة السلطان ، وجمع من أنصاره الموظفين وغير الموظفين . أما سواد الشعب فقد احتجب في المنازل اضرباً عن المشاركة في هذا الاستقبال أو هذا الاحتفال .

وعرف من اللحظة الأولى أن عدلي باشا ينوي الاستقالة عقب وصوله فاخذ الناس يتساملون عما ينويه الانجليز بعد اخفاق هذه التجربة الجديدة . ولكن الجو السياسي كله كان يوجي إلى الخاطر أن السياسة المقبلة ستكون سياسة تهديد واعتساف وتكشير عن الأناب . وقبل أن يطول التساؤل عن المستقبل بادرت الحكومة البريطانية إلى إبراز « تجربتها المقبلة » في خطاب وجهته إلى صاحب العظمة السلطان على يدي نائب الملك — اللورد اللبي — قالت فيه بعد استهلال وجيز : « أنها — أي الحكومة البريطانية — تعتبر اقتراحاتها هذه سخية في جوهرها واسعة النطاق في نتائجها ، وأنها لا يمكنها أن تبقى محلاً لأي أمل في إعادة النظر في المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات . »

ثم خلصت من ذلك الى الوقيعة بين عظمة السلطان ومن سمتهم المتطرفين في الحركة الوطنية فقالت : « هناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين في الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية في الهوة التي لم يطل العهد على انقاذها منها » وهي تعني الحركة العرابية التي سبقت الإشارة اليها في هذا التبليغ .

وقالت عن السياسة التي تتبعها في الحاضر أنها « لا يمكنها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها . ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل نوع ولاسيما في الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم - المفاوضات مع الدول الاجنبية لأجل الغاء الامتيازات لكي يكون موقف الدول جلياً عندما يحين وقت اصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكري تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية . وهي تسر برفع الاحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمنات ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية في مصر ».

ثم خلصت من ذلك الى التهديد الصريح فقالت : « اذا كان الشعب المصري يستسلم الى امانية الوطنية مهما كانت هذه الاماني صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكثر اكرثاً كافياً للحقائق التي تستحكم في الحياة الدولية - فان تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الاسمى لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامم من الواجبات وتعظيم مالها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الأثر في مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية في مصالحها

وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير في مسير
المفاوضات نداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم . وأن حكومة
جلالة الملك لا تعتبر أنها تستخدم مصالح مصر بتساهلها إزاء تهيج من هذا القبيل
ولن يمكن مصر أن تسير في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسؤولون من
الحزم والعزيمة ما يكفل قمع هذا التهيج . لأن العالم يتألم الآن من جهات
عديدة من الاندفاع في نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، وحكومة جلالة
الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها ،
وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود
الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها .
« وإذ الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك - مراعاة لمصلحة مصر
ومصلحتها الخاصة أيضاً - ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة
لمصر وأمانة على مصالحها .»

وهذا كلام يبدو لقائله معقولاً جداً ويخيل إليه أن فيه من المنطق ما يكفي
لاقناع المصريين بالسيادة الأجنبية . ولكنه ليس بأقرب إلى العقل .
والمنطق من نصيحة القاصر بالبقاء في كنف الطفولة لأنها أسعد من الرجولة .
وأهون أعباء من تكاليف الرشد وتجارب الأيام ، وكفى أن تكون كذلك
لتكون خلواً من المنطق والعقل كأخلى ما يكون الكلام !

ومن الزعماء المتطرفون المقصودون في هذا التبليغ ؟ ... انهم معروفون
لا يخفى أمرهم على أحد من الكاتبين ولا المخاطبين . فإهم غير زعيم واحد هو
سعد زغلول . وقد سمع هذا الزعيم ما قصدوه به من التهديد فكان جوابه وهو
يقراه : « أيهددوننا بنصب المشائق ؟ ليكن ... نحن مستعدون ! » ... ونشر
نداء ناشد فيه الأمة وهو يتكلم بلسانها : —

« نزع إلى اتحادنا فنقويه ، وإلى صفوفنا فتجمعها ، وإلى قوائنا فنوجهها
جميعاً إلى دفع ذلك الخطر العظيم . نزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ونستل

الأحقاد الممقوتة من صدورنا ، وتتجرد عن الهوى وتكون الكلمة السواء
بيننا ألا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام
ولا نعتبر خصماً لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا ، ونحصر همنا في دفع بلائهم
وإحباط أعمالهم.»

وختم النداء بهذه الكلمة التي حفظها كثيرون عن ظهر قلب : « إنكم
أنبل الوارثين لأقدم مدنية في العالم ، وقد حلفت أن تعيشوا أحراراً أو تموتوا
كراماً . فلا تدعوا التاريخ يقول يوماً فيكم : أقسموا ولم يبروا بالقسم .
فلتلق إذا بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملها استبشار بالاستقلال التام
أو الموت الزؤام.»

النفى

أكثر ما كان يوغر المندوبين البريطان على سعد انما كان يرجع إلى أسباب
« شخصية » لا علاقة لها بالسياسة العامة

وأكثر هذه الأسباب الشخصية انما يرجع إلى استعلاء هؤلاء المندوبين
على أبناء البلاد الشرقية التي « يحكمونها » حكم الملوك المنفردين بالطغيان ،
ولا يطبقون أن يروا فيها رجلاً يقابلهم مقابلة الند الند ، ويعاملهم معاملة
المثيل للمثيل .

تعودوا أن ينظروا إلى الكبراء من طبقة الوزراء نظرهم إلى أناس من
طلاب « الوظائف » يتزلفون إليهم ويتبعون الرضى منهم ومن أصحاب الخطوة
عندهم ، ويتمنون أن يظفروا على أبواب صاحب الأمر والنهي في قصر الدوارة
بكلمة أو إشارة تدل على ارتياح وتبشر برجاء . وتعودوا أن تتجه الأنظار
إلى قبلتهم دون كل قبلة ، وأن يوصدوا على الطامحين كل مجاز للأمل غير هذا
المجاز . فإذا بدا لهم فوق الغمار رجل « شرقي » من هذه الطبقة له رأس فوق
تلك الروس وطموح فوق تلك الطموح ومجاز غير ذلك المجاز فهو شذوذ
في أنماط النظام المألوف يصدمهم في كبرياتهم صدمة العدوان ولا عدوان
هناك أو صدمة الاهانة ولا اهانة إلا فيما توهّموه .

وإذا علموا بالمراس أن شذوذ ذلك الرجل حق وليس بدعوى وقوة وليس
بمظهر ، وشيء يحسونه في أعماق ضمائرهم ومجامع شعورهم فوق أحساسهم
به في مجال السياسة ومعاملات الوظيفة فهو اذن عبء لا يطاق وعقبة
لا يستريحون أو يجلوها عن الطريق . لأن الهوادة في أمرها انما هي نزول
عن الكبرياء مع فرد واحد يتبعه النزول عن الكبرياء مع أفراد آخرين .
وقد يتغاضى المندوب البريطاني عن عظيم وطني من طراز غاندي في

الهند لأن عظمة القداسة الروحية شيء لا يدعيه الحكام والمندوبون ، ولكنه لا يتغاضى عن عظمة تصدمه في دعواه وتنافس في ميدانه ، وتساوله مصاولة الأنداد والنظراء . وقد يشعر هو في قرارة نفسه أنهم أكبر من الأنداد والنظراء وأكثر ما كان ينقمه المندوبون البريطان على سعد إنما هو هذا « الشذوذ » عما ألفوه بين طبقة الوزراء والكبراء ، فاللورد كتشنر كان يتمتع من طريقة سعد في مخاطبته ويستكثر منه أن يضع رجلاً على رجل وهو جالس في حضرته ! واللورد اللنبي كان لا يفهم كيف يرجع سعد من أوروبا دون أن يزوره في دار الحماية ! وقد أرسل إليه من ينبهه إلى هذه « الهفوة » من طرف خفي وهو يذكره بتخلفه عن زيارة القصر السلطاني بعد رجوعه ... فقال سعد لرسوله : « لك أن تبلغ اللورد إذا شئت انني أعلم واجباتي نحو القصر . واتي ان فاتني شيء منها لا أحب أن أتعلمه من دار الحماية ! » فكانت هذه « الهفوة » بعد « هفوة » الاحجام عن الزيارة فوق ما تتسع له صدور الغفران !

ان اللورد اللنبي قد تمحل الأسباب لنفي سعد بعد فشل المفاوضات الرسمية وعودة عدلي إلى القاهرة . ولكنه في الحقيقة كان ينوي هذا النفي قبل سفر الوفد الرسمي وقبل البدء في المفاوضات . ويلوح ذلك جلياً من البرقية التي أرسلها إلى اللورد كرزون في ثامن ابريل يقول فيها : « انني أعتقد أن زغولاً الآن في حالة من الزهو والترفع لا يبعد عليه معها أن يهم بضربة كضربة عرابي باشا. »

وهذه مقدمة لا شك فيما وراءها ولا خفاء بالنية التي دفعت إليها . وقد ظلت كامنة في ذهن اللورد اللنبي إلى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر حين ألقى القبض على سعد وأصحابه وكتب إلى اللورد كرزون يقترح عليه إبعاده هو وشركاؤه ويقول : « ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابي . فن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً. »

ولقد تعلل اللورد اللبني لضرورة التني بما يعانیه من مشقة في تأليف وزارة بعد الوزارة العدلية . ولكنه لولتي السهولة بدل المشقة في هذا المسعى لتعلل بتذليل العقبات وإخلاء الجو للوزارة المأمولة أو التجربة الجديدة . إذ كان المقصود هو إنجاز « التني » على كل حال وإرضاء الكبرياء التي تنبغي لحاكم وادي النيل من شاطي. بحر الروم إلى أقاصي السودان .

وكان على اللورد اللبني أن ينتحل المناسبة الموقوتة التي يتذرع بها إلى التني المقصود . وليس أصلح لذلك من أمر يعلم أنه لا يطاع ثم القاء القبض على أثر الامتناع . فكتب هذا الأمر في الثاني والعشرين من ديسمبر بلسان مستشار الداخلية . وهذه ترجمته الرسمية :

إلى صاحب المعالي سعد زغلول باشا بالقاهرة .

أتشرف بأن أبلغكم أي تلقيت من الفيلد مارشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر التالي وهو :

« يحظر على سعد زغلول باشا بموجب الحكم العرفي أن يخاطب في الناس أو أن يشهد اجتماعاً عمومياً أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ويقيم في منزله في الريف تحت مراقبة المدير (١) .
وأتشرف بأن أكون خادماً معاليكم المطيع .

وكانما كان اللورد اللبني يملئ جواب هذا الخطاب حين كتبه بهذه

(١) قال اللورد اللبني في برقية المؤرخة (٢٥ ديسمبر) إلى المركز كرزون :

(هذا يان لا يمكنه الموجود بها التهمة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية)

(ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس على باخرة نقل في ٢١ ديسمبر .

وثلاثة هم « صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر نظري أطاعوا أمري وهم تحت مراقبة البوليس »

أما الستة الآخرون فهم سعد وأصحابه فتح الله بركات بلما وعاطف بركات « بك » ومصطفى التحاس

(بك) وسينوت حنا بك والاستاذ مكرم عيد .

الصيغة إلى سعد زغلول ، فما هي إلا ساعات حتى عاد إليه الرد في
الصيغة الآتية :

جناب الجنرال كليتن مستشار وزارة الداخلية :

أتشرف بإخباركم اني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبلغونني فيه
امر جناب الفيلد مارشال اللبني بمنعي من الاشتغال بالسياسة والزاي بالسفر
إلى عرتي بلا تأخير للقيام بها تحت مراقبة المدير . وهو أمر ظالم أحتج عليه
بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره .

وبما اني موكل من قبل الأمة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة
تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس

لهذا سأتقي في مركزي مخلصاً لواجبي . وللقوة أن تفعل بنا ما نشاء أفراداً
وجاعات ، فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هاديء علماً
بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق
أمانها في الاستقلال التام»

سعد زغلول

رئيس الوفد المصري

قال الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب صحيفة « البلاغ » وكان حاضراً
المجلس الذي كتب فيه رد سعد على هذا الانذار :

(ولم يحدث بعد هذا غير أنني استوقفت الرئيس عند قوله : « وهو أمر
ظالم أحتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره » وسألت : ألا يحسن
الاستغناء عن كلمة ظالم اكتفاء بالكلمات التي تليها ؟ فنظر الرئيس وقال بشمم :
كلا . وأيده كل الحاضرين في إجابته .)

وما كان سعد ليشك هنية فيما سيحدث بعد هذا الاحتجاج ، لأنه كان

يتحدث إلى زوجه الكريمة بأن النفي بعد هذا أقرب قريب ، وكان جوابه لكل من سألوه من أقربائه أنه يعتقد أن الانذار إنما هو المقدمة التي يتبعها النفي لا محالة في يوم أو يومين .

والنفي شيء هين عند قتي في مقتبل العمر قد يطمع في العودة إلى وطنه بعد جلاء الغاشية وهدوء القلاقل وفراغ الحكومة البريطانية مما تسعى إليه ، ولكنه هو الموت بعينه يواجهه الشيخ وهو عامد عالم بما يلقاه ، بل هو الموت والعذاب للشيخ الذي تثقله سقام كالتى كانت تثقل سعداً في تلك الأيام ، ومنها الربو ومرض السكر وتصلب الشرايين . فاذا هو نسي نفسه وشيخوخته وسقامه ومصيره في تلك اللحظة فذلك هو المثل الأعلى في عرفان الواجب والكرامة ، وتقرير ما ينبغي أن يكون دون المبالاة بالعواقب التي تناله في صحته وحياته ، ما دامت هذه العواقب مأمونة على مصير البلاد .

سويغات قليلة وطار الخبر في أحياء القاهرة كل مطار . فاجت المدينة بجموع من هنا وهناك كانت تتلاقى على غير اتفاق سابق ولا غرض معلوم ، وكانت تتجه بوحى البداهة إلى « بيت الأمة » فتطاردها الشرطة وتتعبها باطلاق الرصاص على غير هدى وفي غير حساب . وقد سقط جريحان على مقربة من البيت فحملهما الناس إلى فئانه وخرجت السيدة الجليلة قرينة سعد تضمد الجروح وتبادر الى الاسعاف ، ثم تكاثر الجرحى في شارع سعد زغلول وسعد في مكتبه يسمع طلقات الرصاص ويسأل عن المصابين ويأسف لما يسمعه ويراه : مصريون يمعنون في قتل مصريين لتحقيق ما آرب الانجليز ؛ قال سعد لمن حوله : « رأيتم إلى أي شيء أدت الخطبة التي اتبعتها الوزارة في الأشهر الماضية ؟ لقد كنا حتى اليوم وجهاً لوجه مع أعدائنا الانجليز . فكان هؤلاء هم الذين يصادموننا ونصادمهم . أما اليوم فالانجليز يعملون وجنود من المصريين هم الذين يسفكون دماء المصريين .

حقاً إن هذا فوز للسياسة الانجليزية لا يسأل عنه إلا الذين مهدوا له
السييل» (١)

وأُمسّت المدينة في تلك الليلة وهي في ظلام دامس لتحطيم المصاييح
واغلاق المساهر والملاهي في أكثر الأحياء . ورابط مئآت من الشبان في
شارع سعد زغلول وفي الشوارع التي حوله من وراء المتاريس يترقبون أن
يدفعوا عن سعد بأرواحهم وأبدانهم ما عسى أن يناله في تلك الليلة من أيدي
الانجليز . وقد خيل إليهم في تلك الرجة العصية الجاحدة أنهم قادرون على
الوقوف في وجه المدافع والدبابات . وهم عزل من كل سلاح خطير .

وقضى سعد سهرته إلى منتصف الليل يتحدث إلى زائريه ويؤكد لهم
إيمانه بغلبة الحق على الباطل واستعداده للقاء كل ماتضمنه له القوة من إرهاب
أو انتقام ، وكان يتبسط في أحاديثه كعادته في بعض الأحيان حين يتحدث به
الخطوب ، كما نما الفكاهة في نفسه الكبيرة فيض القوة التي يتدفع بها لكل
خطب يغشاه . فمن رآه ثمة قد ينسى أنه في موقف وداع مجهول اللقاء ، وأنه
لا يدري متى يرى هذا الزعيم في جلسته تلك مرة أخرى ، وقد لا تمضي
ساعات حتى يكون في غير ذلك المكان ، ولا تمضي أيام حتى يكون في بلد
غير البلد وقارة غير القارة ، ويحال بين ديار مصر والرجل الذي آثرته على
كل إنسان .

ثم صعد سعد إلى حجرته لينام عند منتصف الليل . فلم يلبث أن تهاى
للنوم حتى قيل له إن فناء الدار قد امتلأ بالشبان يريدون المبيت هناك إلى الصباح
في حراسة الرئيس . فنزل إليهم يرجوهم أن ينصرفوا إلى بيوتهم وأن يدعوه
في حراسة الرئيس . فلم ينصرفوا ولم يهتموا بالانصراف . فأقسم لبيتهم معهم
حيث هم قائمون تحت سماء الشتاء المكفهرة إن لم يستمعوا لقوله . فانصرفوا
مكرهين .

(١) من رسالة أذكروا سعداً ، للأستاذ عبد القادر حمزة .

وأصبح الصباح في اليوم التالي غائماً مطيراً فارس الهواء من تلك الأيام التي توحى الى النفس الوجوم والانقباض ولولم يكن ثمة داع للوجوم والانقباض ، وتندر بالشر ولولم يكن ثمة نذير معروف .

واستيقظت السيدة الجليلة قرينة سعد قيل الساعة السابعة فايظظنه وسألته هل يريد أن ينهض من فراشه ؟ فقال إنه يفضل الاستراحة هنيئة ولا موجب للاستعجال . ولم تكن الساعة الثامنة حتى جاءت الخادمة تنبئها أن ضابطين انجليزيين يقفان عند باب الحرم وأن الجند يحيطون بالبيت من كل جانب فأسرعت الى سعد وهي تقول في لهجة التهكم التي تعودت أن تسمعها من زوجها العظيم في أمثال هذه الساعات :

« ان الذين تنتظرهم قد جاؤك » وذهبت الى غرفتها ترتدي ثيابها وتنهأ لمصاحبتة الى حيث ينوون أن يأخذوه كما اتفقاً منذ تلقى الانذار وأرسل جوابه عليه . فوجدت عند أعلى السلم وعند أسفله جنديين شاهرين سلاحهما يحميان الطريق ، ونزلت الى الحديقة فوجدت فيها بضعة عشر جندياً يهزلون ويضحكون . ثم تقدم اليها انجليزي في الملابس المدنية يسألها بالفرنسية : أين سعد باشا ؟ فقالت أنه يلبس وسينزل . وسأكون أنا في صحبته حيث سار : فقال : لا أدري هل تسمح القيادة العليا بذلك أولاً تسمح . فطلبت اليه أن يسأل رؤسائه . وذهب ضابط يرافقه الى التليفون ثم عاد يقول : ليس في وسعنا أن نجيبك الى طلبك : وعاد يسأل وهو يتأفف : لقد أبطأ سعد باشا . فلماذا لم ينزل الى الآن ؟

ولم ينتظر غير لحظة واندفع الى السلم ومعه ضابط آخر الى حجرة الرئيس ففتحها عليه وأرادا أن يأخذه قبل أن يفرغ من لبس ثيابه ، فأبى في غضب واشتمزاز . وكان عند الضابطين من الأدب ما يكفي لاحترام هذا الشعور المعقول . فتمهلاً قليلاً حتى فرغ من ثيابه ونزل الى الحديقة ، فأحاط الجند به وبالسيدة التي سارت الى جانبه لتركب معه السيارة العسكرية حيث كانت واقفة

على الباب . فلما بلغتْه أنبأها الضابط أنه لا يستطيع السماح لها بالركوب ، فاصرت في سورة الحزن والغضب على أن تركب ، وهم بعض الجند أن يمنحها بالقوة ، فالتفت اليها سعد وهو يقول : يا صافية ! أرجوك ! أرجوك ! « ماتهدلنيش » ... فقالت : لا عاش من « يهدلك » ياسعد . وثابت الى عزيمتها المعهودة في لمحة عين ، ووقفت حيث هي لا يبدو عليها جزع ولا بكاء . بل التفتت إلى الباكين من حولها تزجرهم وتوصيهم بالجلد والسكون .

وهنا ندع للأستاذ عبد القادر حمزة وصف ماشاهده في ذلك الصباح ، فقد رآه بعينه ووصفه وصفاً دقيقاً في رسالته التي كتبها قبل سفر الرئيس من البلاد بعنوان اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين :

« سرت فلم أمش غير خطوات أوصلتني إلى ميدان الأزهار ، ثم ثار الجو وانهمل المطر كما فواه القرب ودوى الرعد ولمع البرق فالتجأت إلى قهوة هناك أحتمي فيها ، وإذا انقطع المطر عاودت المسير فما هو إلا أن انخرطت في شارع الفلسكي حتى لاح لي عن بعد شيخ أصفر يسد الطريق عند بيت الامة ، فرصدته بنظري أتبينه كلما دنوت منه فبان لي صليب كبير على جانبه ، ثم وضع جميعه فاذا هو اتوميل بجانبها ضابط بريطاني .

« هنا تكشف لي الأمر كله ، ولم يبق عندي ريب في حقيقة ما هو واقع ... نعم لم يبق ريب في أن ما كان منتظراً منذ الامس يقع في هذه الساعة ، وإن انجلترا ذات القوة التي لا تدانيها قوة في العالم ، أرسلت جنودها لا ليحاربوا سعداً في معركة ولكن ليأخذوه في « جنح » الصباح من بيته بعد أن انهزمت أمامه في معركة الحق وأعيته الحيلة في مغالبته .

« واصلت المسير فوصلت إلى الاوتوميل في شارع الداخلية فرأيت خلفها اثنتين مثلها ، والضابط يروح ويغدو ، والجنود من حوله يترقبون رافعين البنادق . وفي كل اتوميل سائقها جالس ويده على المفتاح . كأنهم جميعاً لا ينتظرون غير أن تقع الغنيمة في أيديهم ليأخذوها ويطيروا .

« وكان هناك جماعة قليلون من عامة الشعب فهموا أن أباهم سعداً سيؤخذ فوققوا . ولولا أنهم رجال وانهم يرون خصمهم أمامهم ويكرهون أن يشمت فيهم لأرسلوا الدموع . ولم تكن بي حاجة لأن أجرب دخول بيت الامة ، لأن الجنود كانوا يضربون نطاقاً حوله ونطاقاً على بابه ونطاقاً في حديقته ، وفي أيديهم البنادق كأنهم يتأهبون لمعركة حامية .

« وما مضت دقيقتان أو ثلاث حتى ضج لجأة كل الذين حولي فنظرت فاذا سعد مقبل وأمامه ضابطان ومن خلفه حاجبه وخادم . وهم جميعاً يمشون في نطاق من الجنود . رأيته يمشي بعد أن نزع من أهله وبيته وأحيط بالجند والسلاح وفتح أمامه باب التضحية على مصراعيه مجهول الأول مجهول الآخر فأقسم مارأيت فيه وفي مشيته إلا بطلاً عالي الرأس مطمئن النظرات . ولوددت أن رآه معي في تلك الساعة كل أبناء مصر . إذن لرأوا سعدهم أسداً هو أثبت مايكون حين تنازله الحادثات .

« كان يمشي هادئاً منبسط الجبين ليس في خطوه إسراع ولا تهاقل . ولا في نظراته ولا في حركات جسمه أثر واحد يدل على قلق أو اضطراب . ويده اليسرى في جيب معطفه ويده اليمنى تحرك عصاه حركة عادية منتظمة كأنه لا يرى لكل ما هو واقع ولا لكل الذين هم محتاطون به وجوداً أكثر من العدم .

« وما رأيته تلفت يميناً أو شمالاً ، ولا وقفت عينه عند واحد من الذين يرافقونه مسلحين ، ولكنه لما رآنا نحن واقفين مد نظره إلينا وسرحه فينا وحينئذ لم يملك بعضنا أنفسهم وسمعت في الحال قائلاً يقول والبكاء يغالبه : « إلى أين ياسعد ؟ إلى أين ؟ إلى أين ؟ » ثم غلبه البكاء فاتحج واتحج الكل معه .

« إنتحبوا وضجوا لأن تصبرهم كان قد بلغ الغاية وزيادة . ولقد كانوا إلى ما قبل هذه اللحظة حائقين يابون أن يرى الخصم فيهم ضعفاً ولكنهم لما

شاهدوا باعينهم سعدهم يؤخذ هذا الأخذ إلى حيث لا يعلم ولا يعلمون تهم
عزمهم كله ولم يبق فيهم جلد .

« وما كان انتخاب هؤلاء المنتحين بأبلغ من عمل صية رأوا بأعينهم
مارأوا ومع ذلك صمموا على أن يخاطروا بأنفسهم بجفروا خلف سعد عشرين
أو ثلاثين كأنهم يهجمون صفاً متسانداً في معركة منظمة . فلما رآهم الجند
حولوا وجوههم إليهم وصوبوا البنادق نحوهم يهددونهم بالموت إن هم تقدموا
ومازال الجنود كذلك وهم يمشون بظهورهم ، حتى وصلوا إلى الاتومييلات
وركبوا .

« ركب سعد وركب الضابطان وركب الجنود كلهم . ثم تحركت
الاتومييلات ، فلا والله ما رأيت في حياتي ساعة كتلك هلعت فيها القلوب
وارتجفت الأقدام ، واشتد البكاء وعلت الأصوات تنادي وتقطعها الزفرات
« سعد . ياسعد . . . إلى أين ياسعد ؟ » وامتدت الأيدي نحو الاتومييلات
كأنها تستعطفها وتسألها أن تقف ، ولكن الاتومييلات كأنها البرق الخاطف
لم تطلقته وتركت الناس في مكانهم يصيحون ويكون .»

ذلك وصف الأستاذ عبد القادر لما رآه . وندع لسعد أن يقص لنا رحلة
المنفى كما وصفها في خطبه ورسائله من حيث تركناها هنا إلى حيث استقر به
المقام في جزائر سيشل . ولا ضير أن نسبق الحوادث بعض السبق إلى ما بعد
المرحلة التي انتهينا إليها من تاريخ الزعيم .

قال في خطبة ألقاها في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣
بعد عودته من جبل طارق :

« . . . في مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة في عنفها على
الحق في مأمنه . أحاطت منزلي من كل جوانبه بعساكر مدججين بالسلاح ،

وأدخلت جانباً منهم فيه فملأوا قاعاته وطبقاته وأقاموا منهم أربطة على أبوابه
ومناقذه ، وصعد بعضهم إلى مخدعي فازعجوني من نومي ، وأرادوا أن يقبضوا
علي قبل أن ألبس ثيابي فلم أمكنهم حتى لبستها . ثم أنزلوني وهم يحيطون بي
وحرمني من خلتي تريد مزاملتي فمنعوها ، وأركبوني في عربة من عربات
الأسعاف تتقدمها سيارات أخرى يملأها جماعة من الضباط والعساكر
وبأيديهم البنادق مصوبة من خلفنا لاطلاقها على كل من يتبع خطواتنا :
فعلوا ذلك بغير حكم أعلنوه ولا قرار تلوه ولا كتابة أطلعوني عليها ولا تعيين
للجهة التي وجهوني إليها . وساروا بنا إلى السويس في طريق غير ممد بلا ماء
ولا زاد إلا قليلاً من الخبز تكرم علينا بعض الضباط بقطعة منه علي شيء
من الجبن فتبلغت بها ، وما زال السير يجد بنا في هذا الطريق العائري يحطنا تارة
ويرفنا تارة أخرى من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الخامسة بعد الظهر
حيث أدخلوني إلى معسكر الهنود ، وتلقاني بعض الضباط وأنزلي في خيمة
تعصف الرياح من خروجها بعد أن قدموا لي شيئاً من الطعام ، فأكلت ونمت
بملاسي إذ لم يسمحوا لي بأخذ شيء معي . ولكنني بحمد الله لم أشعر بتعب
مع أنني كنت أتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المعبد . فقد
أمدني الله بقرته وجعلني أتحمّل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها .
وفي الليلة التالية اتصل بي صحبي الذين قبضوا عليهم من بعدي فأنست بلقائهم
وسرني ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة
والنفوس المطمئنة ، ومكثنا في هذا المعسكر إلى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا في
آخر العشاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة
وانصرف كل منا يحزم متاعه . ثم أركبونا في سيارة مغلقة إلى المرفأ وكانت
السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء فأنزلونا إلى زورق فيه بعض الوطنيين
الذين بكوا للقائنا في تلك الساعة بكاء مرّاً فكنا نظمن خواطرهم بالإشارة
تارة وبالكلمات تارة أخرى .

« وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود الهندية ، ونزل كل منا في الحجرة المعدة له ، وعلينا حينئذ بأن وجهتنا عدن التي وصلناها في مساء يوم الأربعاء ٤ يناير . ثم بعد أن أقمنا بها إلى ٢٨ فبراير نقلونا إلى سيشل ثم نقلوني إلى جبل طارق حيث أقيمت من ٣ سبتمبر إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ثم أفرج عني في ذلك التاريخ . . . »

هذا ماجاء في الخطبة عن طريق سعد إلى المنفى . ويتممه ما كتبه فتح الله باشا عن سفرهم من عدن إلى سيشل كما جاء في مذكراته وهو كما يأتي :

* * *

« الأربعاء أول مارس سنة ١٩٢٢

« تأخرنا في تناول طعام الافطار على خلاف العادة ، وبينما نحن نتناوله في الساعة ٩ صباحاً إذ حضر الكبتن استل ومعه المايجور رايلي المساعد الاول للقيم في عدن فسلم وجلس بجانب الرئيس ، وتكلم بالانجليزية داعياً إياه لتناول الافطار ، فشكره ، وقال إنه أفطر قبل أن يحضر ، فقال الرئيس بالانجليزية أيضاً :

— إننا متأخرون في الافطار اليوم على خلاف العادة ، فان عادتنا أن نتناوله في منتصف الساعة التاسعة .

« فدهش الرجل لكلام الرئيس بالانجليزية وقال :

— إني لما جئت في المرة الاولى كنت لا تستطيع الكلام بالانجليزية فأجابه الرئيس ضاحكاً :

— إن الفضل في ذلك السجن . . .

قال المايجور عقب ذلك :

— جئت لأتفق معك على ترتيب السفر .

« فسأل الرئيس : « ومتى يكون السفر ؟ » فقال : « اليوم . . »

« وهنا تكلم بالفرنسية ، واستمر قائلاً :
— إن بارجة حرية منتظرة في الميناء لأخذك إلى سيشل ، دامارفاك ،
فيلحقون بك في السفينة القادمة . .
» فسأله الرئيس :

— ولماذا الفصل بيننا ؟ الأولى أن نكون معاً !!
— يظهر أن السبب عدم توافر المحال للجميع في السفينة القادمة ، وإنه
لذلك عمل الترتيب لتسافر اليوم على البارجة الحرية ، ومعك خادمك . .
» فقلت : — أنسافر معاً على البارجة الحرية ؟
» فقال : — إنها صغيرة ، وليس فيها محال . . .
» فقلنا : — أن توافر المحال لايهمنا ، فلنسافر معاً ويكفي أن يكون
بها المحل الخاص بالرئيس . وأما نحن فتسافر معه على أية حال ، وأتأ مستعدون
جميعاً لأن تنام على ظهر الباخرة أو في أي مكان آخر . .
» فقال الماجور رايلي : — إن الأمر صـدر لنا صباح اليوم بهذا
الترتيب من مصر ، ولست إلا منفذاً . .

» فقال الرئيس : — نعلم أنك منفذ وأن الأمر صدر من السلطة
المختصة وأنا موضوع هذا الأمر . ولذلك فاني أبدي لك ملاحظتي لتبلغها
إلى السلطة التي أمرت ، فاتنا كنا أبلغنا أن السفر في ١١ مارس . ولذلك لم نأخذ
إستعداداتنا ، فالأمر بالسفر اليوم مفاجأة ، والسفر على بارجة حرية من شأنه
أن يتعجبني خصوصاً وإني لا أرى موجباً للتفريق بيني وبين أصحابي . .
» فقال : — إني سأبلغ طلبكم ، ولكنني أخشى ألا يكون من السفر
مفر . .

فقال الرئيس بشجاعة تفوق الوصف :
— إن لم يكن بد من السفر فاني مستعد له من الآن ، سواء أكان إلى
سيشل أم إلى أسوأ منها ، ومتى يكون القيام ؟

قال : — سيكون الرفاص جاهزاً هنا في منتصف الساعة ١١ . وأما
البارجة فتسافر بعد الظهر

» قال الرئيس : — حسن .

» أما نحن فقد بلغ التأثير منا مبلغه وقلنا » إن الرئيس كبير السن ضعيف
الصحة وبعيد عن حرمه ، ونحن جميعاً نخدّمه ، وهو في حاجة لعنايتنا ، ولا
نفهم معنى لهذه المعاملة إلا إذا كان المراد تعذيبه تعذيباً أليماً .»

» ومع اعتراضاتنا الشديدة المتكررة ، فإن الرجل لم يخرج عن الجواب
بوعده أن يبلغ عن رغبتنا جميعاً . ثم نهض الرئيس إلى غرفته ليرتدي ملابسه
بينما عبد الله يرتب العفش ويحزمه . وانصرف الماجور رايلي والكبتن استل
إلى الدور الأسفل ، وبقينا نحن في غليان ، ثم أجمعنا أمرنا نحن الخمسة على
أن نطلب ثانياً من الميجر رايلي بكل تحديد وإيضاح أن نسافر اليوم مع
الرئيس في البارجة . ولا عبرة بتوافر محال لنا فيها أو عدم توافرها ، بل
نقضي السفر على ظهر السفينة أو في الصالون أو في أية حجرة . . وفي الحال
استدعينا الماجور وأخبرناه بما قر عليه رأينا ، وأن ذلك مراعاة لصحة
الرئيس وخشية عليه من هذا السفر وحده ، فقد يقع عليه تأثير في صحته وهو
بعيد عنا وعن حرمه لدرجة لا تحمد عقباها ، ولا يمكننا أن نفهم أن الحكومة
الانجليزية ، وهي خصمه السياسي ، تقصد هذا السوء به ، وأعدنا له أن هذه
المعاملة لا تخرج عن كونها من نوع التعذيب ، فقال إنه سيلبّغ ما طلبنا إلى
جهة الاختصاص ، ثم سأل :

وماذا يكون الحال إذا سمح بأن يرافقه البعض كواحد أو اثنين أو ثلاثة ؟
» فقلنا :

إذا صبح السماح للبعض ، فلا معنى لعدم السماح للآخرين . ومع ذلك

فهذه رغبتنا ، فان لم يجب إلا بعضها ، فغير من عدم اجابتها كلها ، وليس لنا إلا الرضوخ للقوة .

« وأفهمناه أننا على استعداد لمرافقة الرئيس في نفس الساعة المحددة له وهي عشرة ونصف صباحاً . فقال انه سيلغ الامر ، ويخبرنا بالنتيجة ، وانصرف .

« وما أسرع ما وجدنا الرئيس بيننا مرتدياً ملابسه ومستعداً للرحيل ، وهو ثابت الجأش قوي الجنان . . وحدثنا بثباته المدهش في هذه الظروف العصيبة فقال إنه مسافر إلى سيشل هاديء البال ، وأنه يظن أننا سنسافر إلى مصر فنقريء عائلته واخواننا المصريين جميعاً السلام ونوصيهم بالثبات ، وأنه معتقد بأنه سيلحق بنا قريباً ان شاء الله ، وأخذ هو يسلي حزننا . ذلك الذي كان المفهوم أن يكون هو في حاجة لأن نسليه نحن ، ولكن هو الرجل العظيم وكفى . .

« انسحبنا بعيداً واتفقنا أن نحرر خطاب احتجاج على هذه المعاملة ، وهذا التعذيب . ونضمته معنى ما قلناه شفياً للهاجور رايلي ، ونسلمه للضابط قبل قيام الرئيس ، وفعلنا أخذ مكرم في تحريره باللغة الانجليزية ، وبينما يحضره أخطنا الرئيس علماً بقصدنا ، فعارض فيه معارضة شديدة مسيئاً معارضته على أن هذا الاحتجاج ليس من حقنا ولا فائدة فيه وربما جلب علينا ضرراً . أما كونه ليس من حقنا فلا أننا منفيون جميعاً ولم نكن معه لخدمته ولا للعناية بصحته . وأما كونه لا فائدة فيه فلا أنه لا يترتب عليه تغيير القوم القرار الذي اتخذوه . بازائه . وأما كونه ربما يجلب علينا ضرراً : فلا أنه يعتقد عودتنا الى مصر ، وربما يعيق الاحتجاج عودتنا . ولم يقبل سماع صيغة الاحتجاج وشدد في منعنا عن هذا الاحتجاج الكتابي تشديداً بلغ حد الغضب وأفهمنا أن في احتجاجنا الشفهي الكفاية .

« ولكننا خالفناه ولم تتبع مشورته ، لأننا اعتقدنا أن أساس معارضته

الاشفاق علينا ، ثم اقررنا الاحتجاج وأمضيناه وحفظناه لتسليمه للضابط
الذي يحضر لأخذ الرئيس ونصه :

« عدن في أول مارس سنة ١٩٢٢

» الى سعادة المقيم بعدن :

« سيدي . نحن أصحاب حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا وكيل
الشعب المصري وأنصاره الأمانة : نرجو أن تتكرموا بأن تبلغوا السلطات
المختصة أشد احتجاجنا على التصرف الأخير الذي أجري ضد معاليه ، فاننا
نعتبر أن نقله بدوننا وبغير امهال وبلا مراعاة لشيخوخته وضعف صحته
إنما هو - فضلاً عن قسوته - عمل من أعمال التعذيب في القرون الوسطى ،
ويظهر أن فهم النبي على هذه الصورة مقصور على حالتنا وحدها ، إذ لا يمكننا
أن نعقل لماذا نمنع من السفر معه في سفينة واحدة كما طلبنا ذلك المرة بعد المرة .

« وعلى أى حال فليكن معلوماً علماً نهائياً أنه مهما اتخذ من الاجراءات
القاسية التي لا مبرر لها ، فان ذلك لا يضعف من ايمانه ولا من ايماننا بعدالة
قضيتنا - قضية مصر المستقلة . وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا .

« سينوت حنا . مصطفى النحاس . مكرم عبيد . عاطف بركات . فتح الله

بركات .»

« ثم بقينا منتظرين حضور الضابط ، وأخذ الرئيس يلاطفنا ويهون
علينا بما أسال عبراتنا وأدى أفئدتنا ، فقد ظهر بمظهره الحقيقي : مظهر
العظمة والجلال ، مظهر الشجاعة القوية الهادئة التي يعرفها عنه أخوانه في
ساعات الخطر ، كنا باكين وهو مطمئن ، جزعين وهو ثابت ، محتجين
وهو قانع . وما أروع تلك الكلمات الحكيمة التي أظهرت لنا قلب سعد في
أجل مظاهره .

« حقاً أن الشجاع الحقيقي هو الذي يحذر الخطر قبل وقوعه . فاذا

ما وقع لا يخشاه بل يقتحمه مرفوع الرأس ثابت الجنان قوي الايمان وهكذا كان سعد .

فقد اعتقد كما اعتقدنا — أنه قد اختص بالنفي إلى سيشل ، وأنه سيحرم من مرافقتنا التي كانت أكبر سلوى له . وان بقاءه وحيداً في سيشل سيؤلمه في أقدم مشاعره وأقربها إلى قلبه ، فان زوجته لم يبق بعيداً عنه وهي عالمة بوحدته ووحشته كان في ذلك جزع لقلبها ، وان أتت إليه ورافقه في مصيبتة كان في ذلك جرح لقلبه ، كل ذلك كان يحول بخاطره وبخاطرنا ، ولكنه كعادته ضجى براحة الشخصية فكان يوصينا ويكرر علينا الوصية أن نهم بتطمين زوجته وتعزيتها حتى لا تأتي إليه وتتحمل آلام المنفى في تلك البلاد القصية الموحشة ، ثم انتقل إلى حالنا وطيب خاطرنا قائلاً إن غيابه قد لا يطول ، وأن مصر ستنتفع على أي حال من مجيئنا نحن في أثناء غيابه ، وان وصيته الوحيدة لنا أن نقول لمصر : « اثبي واثبي ، ولا تكلي من الثبات ... » وأن إيمانه في استقلال مصر لم يتزعزع ، بل على العكس من ذلك . فقد زاده ذلك التصرف الأخير إيماناً بأن مصر ستحصل على استقلالها ان لم يكن عاجلاً فآجلاً ، ثم أخذ في تطمين كل منا على حدة باسمه ضاحكاً شفوفاً رموفاً ، فكنا نرد عليه بأصوات متهدجة ، فاذا تحتم البكاء تركناه لننفرد بأحزاننا ونفرد الحزن بنا .

« وليس في امكاننا أن نذكر أو نصف ذلك الموقف الذي ودع الرئيس أنصاره ، والقائد جنوده ، والولد أولاده من منفاه إلى منفى أشقى وأبعد ، فالوصف يقصر عن تصوير ما كنا فيه ، وما كان في نفوسنا ، ولم نجد حيلة إلا البكاء للتفريج عن وطنيتنا المجرحة ، وصادقتنا التي اتهموها بحرمتها . أما سعد ، فكان فصيحاً ثراً ونظماً ، لفظاً وقلماً — بارك الله فيه وفي حياته وقوة جنانه وإيمانه .

« وقبل حلول الميعاد أحضرنا إليه نقوداً دفعاً للحاجة في أثناء نفية (مبلغ

ماتني جنه) . وفي الساعة العاشرة والنصف حضر الضابط استل ومعه الشيا لول .
فقلوا الصناديق ، ونزلنا مع الرئيس بعد الاستئذان والتصريح لنا إلى مرسى
الرفاص البخاري بعد أن سلنا الاحتجاج إلى الضابط استل ، وكان الرئيس
في الطريق لا ينفك عن تعزيتنا وتسليتنا وتوصيتنا بمصر وأهلها ، وقال :
— لا تيأسوا ولا تهنوا :

فقد يجمع الله الشيتين بعد ما يظنان كل الظن ألاّ تلاقيا
» ثم اقترنا إلى الرفاص وجاءت ساعة الوداع المشئومة ، فاستودعنا الله
مقبلين يده باكين ، وكان هو يقبل كلاً منا في خده مكرراً كلمات الوداع
والتشجيع . واستقل الرفاص ، وكانت آخر كلماته :

« لتحي مصر ! »

» فرددنا صدى ذلك النداء المقدس . . ودعونا له ولها بالحياة قائلين :

« ليحي سعد ! لتحي مصر ! لتحي التضحية . »

وكان وداعاً حاراً ممزجاً بدموعنا الحارة .

» ثم سار المركب يقل الرئيس ومعه خادمه (عبده) الذي ودعناه وداع
الزميل ، وصاحفناه مصافحة الصديق ، وكان يلوح لنا بمنديله ونحن نفعل كذلك
إلى أن غاب عن أنظارنا ولم يغب عن قلوبنا ، ورجعنا كاسفين حزائي دون
أن ينبس أحدهمنا بينت شفة . وبقينا في هم وجزع طول اليوم نذكر الرئيس
في كل مجال طالبين له السعادة والحياة ، ففي حياته حياة مصر وأبنائها ، فليحي
سعد ، ولتحي مصر . . .

» وفي حوالي الساعة الثانية بعد الظهر جاءنا الضابط « النابتشي » وأخبرنا
أن الكبتن استل قد كله بالتلفون ليخبرنا أن الرئيس قد وصل إلى المركب
بخير ، ولقي فيه ضابطين كانا قابلاه في السويس ، وأن الما جور رايلي قد بلغ
رغباتنا إلى مصر بالتلغراف .

« وعند الساعة السادسة حضر استل مظهراً الأسف ، وطمأننا على صحة الرئيس وأبلغنا سلامه ، وإنه لم يكن مهتماً بأمر نفسه كاهتمامه بمصيرنا ، وسأله عنا ، فأكد له أننا سنلحق به في سيشل ، ثم قال إن طلبنا بمرافقته قد أرسل بالتلغراف المستعجل بعد أن فتحت له خطوط التلغراف ، وإن البارجة لن تبارح عدن حتى يصل الرد ، وزاد على ذلك أنه إن بقيت البارجة للصباح فسيستأذن لنا في مقابلة الرئيس ، ويفيدنا تليفونياً حول الساعة السادسة صباحاً ، ثم قال : إنه دفع إلى الرئيس مبلغ ٩٥ جنيهاً كانت قد وردت من مصر لدفع أثمان بعض المشتريات . ولما سأله عما إذا كان الرئيس سيسافر حقيقة إلى سيشل ، وعن سبب فصله عنا أجاب بتأكيد سفره إلى سيشل ، وإنه شخصياً يرى أن سبب فصله عمل سياسي ، فسرنا هذا التأكيد الذي من شأنه أن يجمعنا به في منفاه فلا نعود قبله إلى مصر ، ثم انتظرنا إلى ظهر اليوم التالي ولم يصلنا أي خبر من استل فاعتقدنا أن البارجة سافرت ، فانه قال إن ميعاد سفرها في الساعة الرابعة بعد نصف الليل ، وإن طلبنا لم يجب .

« بهذا قضت الأيام ما بين أهلها فآونة قرب وآونة بُعد »

انتهى ما كتبه فتح الله باشا في مذكراته .

وقد وصف سعد منفاه بجزيرة سيشل في خطاب كتبه من جبل طارق في الخامس من سبتمبر إلى الدكتور حامد محمود بالعاصمة الانجليزية . وهو من الوثائق التاريخية التي تثبت هنا لأنها تغني ما لا تغنيه وثيقة أخرى في وصف تلك الجزائر ووصف عودته منها إلى جبل طارق . قال بعد دياجة وجيزة :

« هي جزيرة ملتوية صاعدة نازلة ، ومساكنها ضيقة خالية من الترتيب والنظام وأسباب الراحة ومفروشاتها غير وثيرة خصوصاً الأسرة ولوازمها ، ما كولاتها محدودة فالغنم لا وجود لها والبقر نادر ، ولكن الفراخ كثيرة ،

وأكثر منها السمك . ولكن أغلب أنواعه غير جيد . أما الفواكه فقليلة ، وأقل منها الخضروات التي مع قليلها لا طعم لها في الغالب .

« ليس بسيشلز سوق للبأ كولات وإنما تباع مفرقة على يد أفراد يطوفون بها من حين لآخر ، وأغلب ما يحتاج إليه الانسان من الأقمشة والأغطية غير موجود وإنما يجلب إليها من الخارج بحسب الطلب تقريباً ، ولا وجود لأكثر الصناعات بها فلا تجد فيها مثلاً دكاناً للنظارات ولا للساعات ولا حداً ولا خياطاً . وليس بجزائر سيشلز كلها الا طبيب واحد حامل لشهادة قانونية وأصله جراح ولكنه يتعاطى الطب الباطني أيضاً يساعده اثنان لاشهادة عندهما فيما يقال . وليس بهما أطباء للعيون أصلاً وكل من ابتلى بمرض فيها لزمه أن يرحل عنها للاستشفاء خارجاً منها أن كان غنياً ، والا فأمره الى الله كما أنه ليس بها اختصاصي في طب الأسنان بل فيها موظف في البوستان أضيف إليه أخيراً وظيفة قاضي صلح يتعاطى معالجة الأسنان لاعن علم بل « بالعافية ! » « احتاج الأستاذ مكرم لحشو سنة من أسنانه فحشاها له بالاسمنت ولم تلبث قليلاً حتى سقط حشوها ، وانكسرت سنة في طقم أسنان عاطف بك فصنع له أخرى ولكنها سقطت بعد قليل ، وحاول أن يصنع لهذا اليك طقم أسنان آخر فتعذر الأمر عليه وتركته مرتبكاً فيه .

« فتح الله باشا بركات مصاب بمرض في اللثة يشتد به أحياناً حتى لينعه عن الأكل وكل من يحنه من الأطباء قبل سيشل رأى خلع أسنانه لخطر بقائها ولكنه لم يمكنه بعد تلك الأمثلة أن يعرض نفسه على ذلك المتطبيب ليخلعها له ويبدلها بغيرها وتركته وهو في أشد أحوال الألم .

« لا بد أن تكون علمت بما أصاب الأستاذ مكرم في عدن من حمى الملاريا . . . هذه الحمى اضعفته كثيراً وولدت عنده ضعفاً في القلب والامعاء . فكثيراً ما تعتوره نوبة اسهال وخفقان ودوخة ويعالجه رئيس الأطباء ، ولكنني تركته بدون أن تظهر نتيجة لهذه المعالجة .

« بعيون مصطفى بك النحاس حجب يحتاج للمس ولا من يعرف في سيشل طريقة المس فاكتفى بأن يمس له الطبيب الجراح .

« بسينوت بك حنا ضعف في الامعاء والمعدة فالشهية عنده ضعيفة في أغلب الأحيان ويعتريه كثيراً الاسهال والامساك ويعالجه ذلك الطبيب بدون فائدة ظاهرة لغاية سفري .

« ليس بسيشلر صيدلي قانوني ولكن الطبيب الأول هو الذي يباشر في الأغلب تحضير الأدوية ، وبعض ما هو ضروري منها كالأسبرين لا يوجد إلا نادراً .

« لما اشتد الحال بنا من الجو ودرأته وعدم توفر اللوازم الطبية والأطباء واعتلت صحتي خصوصاً كبر الامر على اخواني فكتبوا من غير اشتراكى خطاباً شرحوا فيه سوء حالتنا وطلبوا نقلنا الى جهة أخرى تتوفر فيها اللوازم الصحية ولا تكون حياتنا معرضة فيها للخطر كما طلبوا أن يبلغ طلبهم بالتلغراف الى جهة الاختصاص . وكان ذلك في ٩ يونيو . فكتب الحاكم اليهم جواباً بأنه سيبلغ ذلك الى مصر ولندن .

« وكتبوا اليك تلغرافاً بهذا المضمون ولكن الحاكم لم يسمح بارساله اذ المراسلات في سيشلر لم تكن حرة بل تحت المراقبة . فالجوابات والتلغرافات التي تصدر منا يجب تسليمها لشخص معين وهو يتصرف فيها تحت اشراف الحاكم بما يراه من حجز أو تعديل أو إرسال ، والتي ترد الينا لا تسلم إلا بهذه الطريقة . ولهذا كانت التلغرافات التي تصل باسمنا لا تسلم الينا الا بعد زمان من يوم أو يومين فصاعداً ، ولا أذكر أن تلغرافاً تسلم الينا يوم وصوله إلا مرة أو مرتين بالاكث . وكثير من الجوابات التي تصدر منا لم تكن تصل الى جهاتها وأكثر العوائق كانت فيما يختص بالمراسلات التي تشتمل على الكلام في الجو والصحة والنقود . وقد بلغ من أمرهم أن كتب الحاكم الينا ينهانا عن الطعن في الجو ويشير إلى أنه يرسل من أخبار الصحة ما يراه موافقاً .

«تطبيقاً لهذا رفض أن يرسل تلغرافاً أعددناه جواباً لسؤالهم عن صحتنا وورغب أن نعدل فيه بعض النقط فلم نقبل لمخالفة التعديل المطالب للحقيقة ثم حررنا صورة أخرى وأرسلناها إليه وقيل لنا بعد ذلك إن إحدى الصورتين أرسلت ولكن لا ندري إلى الآن ماهي هذه الصورة .

«تخصص لكل واحد من إخواني في الشهر «ثلاثين» جنيهاً تقريباً ولى خمسون . فلاحظت قلة ذلك بالنسبة لما يناسب حالتنا فأكدوا لي المرة بعد المرة أنهم يصرفون لي من مالي كل مبلغ طلبته زيادة عن هذا المخصص . ولكنني لما احتجت إلى مبلغ «مائتين» جنيه أبوا أن يصرفوا منه إلا خمسين متعللين بأن مصر لم ترسل لهم نقوداً . وبعد شهرين سمحوا أن يصرفوا إلي مبلغ مائة جنيه .

«وصلت سيدسلز في ٩ مارس وما وجدت مسكناً معداً لاقامتنا فأنزلوني بجزيرة تدعى جزيرة لونج بعيدة عن العاصمة ، وأخبروني بأن المسكن الذي أعد لي به بعض تصليحات تنتهي بعد قليل ، فطلبت أن أراه وأرى المفروشات التي أعدت لي فلم يسمحوا لي إلا بعد بضعة أيام . أخيراً سمحوا لي بزيارته فوجدته يبعد عن المدينة خمسة أميال تقريباً ولا يمكن أن ينتهي تصليحه قبل شهر من الزمان إذا بذلت عناية كبرى ، وهو مع ذلك ضيق وغرفة صغيرة ولا يسع اثنين يسكنان فيه إلا بكل ضيق . فلاحظت ذلك لمن تعين لمصاحبتني وأخبرته بعدم إمكان السكن فيه خصوصاً لشدة حاجتنا إلى الأطباء الذين يسكنون بالبعد عنه بعدة أميال وليس هناك عربات ولا أوتوموبيلات ، وأضفت إلى ذلك أنه إذا كانت الحكومة ارتبطت لمالك هذا المنزل بشيء فانتا مستعدون لتعويضه . ورغبت من ذلك الشخص أن يعرض هذه الملاحظات على الحاكم فعرضها عليه فطلب مقابلي وانهى الحال بالعدول عن هذا المنزل وسكنانا في منزلين آخرين بالمدينة . ولكنهم لم يسمحوا لي برؤية المفروشات إلا في يوم ١٨ مارس فرأيت كلها قديماً وأغلبها بال

وكثير منها لا نفع فيه . فاخبرونا بأن هذا كل ما أمكن الحصول عليه في سيشل كما أخبرونا بأن الحكومة خصصت مبلغاً للتأثيث ولكنهم لم يعرفونا إلى الآن بمقدار هذا المبلغ . ومن عهد العدول عن المنزل الأول لم يذكروا لنا عنه شيئاً لافياً يختص بإيجاره ولا بمدة إيجاره ولا مقدار أجرته ولا غير ذلك مما يتعلق به . بل تناسوه الى ما قبل حضوري بقليل حيث طلبوا منا أجرته مدة خمسة أشهر وخصموها فعلاً من مرتباتنا يوم سفري .

« وبالجمله كانت المعاملة في سيشل غير مناسبة ، ومع اضافتها لحالة الجو لا يستغرب أن يترتب عليها ضعف الصحة .

« ولقد كنا نتظر من المساعي الجلية التي بذلت في مصر وفي لندن بقصد تغيير هذه الحالة نقلنا جميعاً إلى جهة أوفق بالصحة ، ولكن خاب انتظارنا بالنسبة لبقية إخواني ، إذ ورد عليّ في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ خطاب من الحاكم العام بـسيشل يخبرني فيه بأنه تقرر نقلي لجهة أخرى على سفينة حرية تصل غداً فيلزمني الاستعداد للسفر الذي ستكون مدته حوالي ثلاثة أسابيع وأن يكون معي خادمي . وأن هذا النقل نظراً لصحتي . فطلب إخواني أن يصحبوني كلهم أو بعضهم نظراً لمرضي واحتياجي لعنايتهم فلم يجب طلبهم إلا بالرفض وتصرح فقط للطباخ بالسفر معي وأبوا أن يُعرفوني بالجهة التي تقرر نقلي إليها زاعمين أنهم غير عالمين بها .

« قبل يوم ١٧ أغسطس المذكور بثلاثة أو أربعة أيام تقرر وضع جميع المراسلات الخاصة بـسيشل تحت المراقبة ، وذاعت الاشاعة بأن ذلك بسببنا ولكننا لم نكن نصدق ذلك حتى تأكدناه من بعض الأفواه الرسمية ، واستنتجنا منه أن الغرض من هذه المراقبة منع وصول خبر نقلنا إلى مصر ، وأن النقل هو إلى جهة بعد قنال السويس . ولم ينقلونا للسفينة الحرية إلا ليلاً الساعة ٩ من مساء يوم ١٨ أغسطس ، ولم يؤذن لأحد من إخواني بمصاحبتني إليها . وكانت أمتعتي سبق إرسالها ولم يسلموها للسفينة إلا بعد تفتيشها ، كما فتشوا

خادمي الذي كان معنا تفتيشاً دقيقاً . ولما وصلت إلى السفينة استقبلني كوموندانها على السلم استقبالاً حسناً وسألني عما إذا كان معي خطابات فأجبت بالنفي طبعاً . وقدم الى ضابطاً يصحبني الى القمرة التي أعدت لي فوصلها ووجدتها لا بأس بها وإن لم تكن من أحسن قمرات السفينة .

« وهناك قتشني هذا الضابط وسلمني ورقة بها تعليمات تتضمن اني لا أجلس إلا في قريتي أو في المحل الخاص الذي عين على ظهر السفينة الأعلى للجلوسي به وأن أزم القمره عند مسيس الحاجة ، وألا أكل إلا في أحد هذين المكانين وأن آخذ الحمام ما بين الساعة السادسة والسادسة والنصف ، وأن صف ضابط تعين لخدمتي وأمر بعدم مفارقتي وألا أرسله بعيداً عني ، كما تعين واحد يلاحظ الأكل ، وألا اتصل بأي واحد من السفينة غير من تعين للملاحظة ، وألا أستعمل أداة للكتابة إلا باذن الكومندان وأن أسلمه كل شيء . أكتبه وأن أبلغ إليه طلباتي بواسطة الضابط المعين ، وأنه يمكن تعديل هذه التعليمات بعد مضي القسم الأول من السفر

« تسلمت إلى هذه التعليمات مكتوبة وطلب مني امضاؤها فكتبت بالعربية عليها اني علمت مضمونها وأمضيت ما كتبت . أما هذه التعليمات فقد تنفذت بكل دقة . وما كان الحارس الذي كان يتغير في كل حصه من الزمن يفارقتي لحظة حتى عند قضاء الحاجة ويمضي الليل كله ساهراً بباب القمره .

« بعد يومين من سفرنا سألت القمندان عن جهة قصدنا قال أخبرك بها بعد مفارقة عدن . فارقناها وسألته فقال بعد مفارقة مصر ، وكان يتلطف معي في كثير من الأحيان ويخبرني أنه يبذل كل جهده في راحتي . أما الحكيم ورتبته كما قيل لي في السفينة مساوية لرتبة القمندان ، فكان يزورني صبيحة كل يوم ويجتهد في ارضائي ، وحلل البول مرتين عقب القيام من سيشل مرة ومرة قبل الوصول إلى هنا . وقبل الوصول إلى السويس يوم خفضت السفينة من سيرها فنقص من ١٤ عقدة في الساعة إلى احدى عشرة . وكان

الأكل في السفينة رديئاً وكله من المحفوظ ولا وجود للخضارات فيها فتكلمت في هذا الشأن مع القمندان فأرسل بالتلغراف اللاسلكي الى السويس لمقابلتنا باللائم منها . ولما صرنا من هذه المدينة على بعد ساعة قابلتنا مدمرة حربية حاملة للجانب عظيم من هذه الأشياء ، ثم سارت السفينة فوصلت الى القنال في الساعة ٥ ونصف تقريباً مساء . وقبيل الوصول أمرت بملازمة القمرة بعد أن قفلت نوافذها زجاجاً وحديداً ، ووضع الحرس على اتباعي ومنعوا من الحركة في السفينة . ومرت هذه في القنال بسرعة بلغت في كثير من الأماكن عشرين عقدة في الساعة حتى لم تستغرق في اجتيازها إلا ثمانى ساعات تقريباً . ولم تقف الباخرة لا على السويس ولا على بورسعيد .

« بعد اجتيازها في الساعة الحادية عشر ، أخبرني القمندان باني منقول إلى هنا ولم يعدل من تلك التعليمات شيئاً ولكنه سمح لي بأن أجلس على ظهر السفينة الأدنى الذي كان يجلس الضباط فيه أغلب الأوقات .

« لما رست السفينة هنا صبيحة يوم الأحد ٣ الجاري استقبلني بها كل من سكرتير الحاكم العام والحكيم ورئيس أركان حرب وبلغوني سلام الحاكم . « انفراد الأول بي فبلغني أنهم أعدوا منزلاً لسكنائي ويتعشم أن أجده موافقاً لي وانهم أعدوا كل ما يلزم لضياقتي وإني أعتبر نفسي ضيفاً لاسجينة . وكانوا قد أعدوا اتوموبيلين لي وللاتباع . وعند ما نزلت من السفينة ودعني القمندان والحكيم وبقية الضباط في مدخل السلم وداعاً حسناً ، وركبت الاتوموبيل وعلى يساري السكرتير وأمامنا رئيس أركان حرب ، وصرنا الى المنزل فوجدته في وسط الحارة الانجليزية وهو منزل واسع وغرفته كبيرة وبه حديقة ويظهر انه كان مهجوراً من مدة ثم أعدوه أخيراً . وكانت رائحة البوية تتطاير منه .

« ورأيت فيه رئيس البوليس الذي شرع في الحال أن يسلمني القرار المرفق بهذا . فأخذ السكرتير ووضعني الى جانبه وقال إن هذا أمر شكلي

لأهمية له وأنت حربي هذه الجهة ولك أن تتحرك كيف تشاء وتذهب حيث تريد ما دمت لا تخرج عن الأرض الانجليزية . وبعد يومين أخبرني السكرتير بأن المنزل وأنواره وحديقته على مصاريف الحكومة والباقي على مصاريفك وأنه ترتب لي في الشهر خمسون جنيهًا فاستقلت هذا المبلغ الذي كان مرتبًا مثله لي في سيشل لأن العيشة هنا أغلا منها هناك بكثير جدًا وكنا ستة أشخاص في معيشة واحدة . وكان مع ذلك مأذونًا لي في أن أصرف ما يلزمني زيادة عن ذلك المرتب من أموالي . ففهمت منه أن هذا المبلغ تقدر لي باعتبار كونه أكثر مما كان مرتبًا في سيشل فافهمته أنه إذا كان مأذونًا لي باستجلاب نقود من مصر فاني لا أطلب زيادة المرتب المذكور . فصرح بأني حر في استجلاب ما أريد من أموال من غير أن تعارض حكومة هنا في أي مبلغ يرد منها .

« يزورني كل يوم طبيب من الحكومة ويصرف وقتًا ليس بقليل في الاستفهام عن الأحوال الصحية والوقوف على حقيقتها ووجدت فيه رجلاً مهذباً وديعاً هشاً ذا خبرة فيما يظهر لمثلي . وقد حلل البول مرتين فكانت النتيجة في الأولى ٩ جرام في الألف والأخرى ١٢ جرام في الألف ولكنها لم تكن من محصول ٢٤ ساعة كالأولى بل محصول مرة واحدة . وستحلل غداً وفي كل أسبوع . وظهر في التحليل أثر خفيف للزلال ولكن هذا ليس حديثاً إذ كان يوجد شيء منه في مصر . وقد كنت أتناول على الأكل بيرة استوت فاستحسن استبدالها بقليل من الوسكي واستحضر من لندن عيشاً ودقيقاً لأن أتناول منه وسأبدأ في التعاطي من الليلة .

« أشعر الآن بشيء من القوة واعتدال الصحة وجودة الشهية وأخذت أنام أحسن من ذي قبل .

« المراسلات حرة والتلغرافات ترد إلي وتصدر عني في أوقاتها ولا يستغرق الصادر منها والوارد إلا مسافة الطريق . وأيد هذه الحرية عندي وصول خطابي إليك .

« أنا حر في الذهاب والمجيء على الأرض الانجليزية ولكن على باب المنزل حرس من البوليس السري ليلاً ونهاراً يتبعني من بعيد حيثما سرت .
« كنت أحسب أن زيارتي غير ممنوعة ولكنني قرأت في الجرائد اليوم أن الجنرال اللهي نشر في مصر ما يفيد منعها إلا باذن من الحكومة الانجليزية لا تعطيه إلا في أحوال استثنائية ؛ ومن هنا فهمت مقدار الصعوبات التي تلاقوها في سبيل الحصول على هذا الاذن ، وإذا لم توفق للحصول عليه مع توفر هذه الأحوال الاستثنائية بالنسبة لمرضي ولكونكم من الحكماء الذين سبقت لهم معالجاتي فلا أمل في أن يحصل عليه غيركم . واني أستقبل هذه الشدائد بكل صبر واثقاً بالله في حسن العاقبة . أرجوكم كلما وقفت على شيء في الجرائد الانجليزية يختص بي أو بمصر أن ترسلوا قطعة إلي .
« وفي الختام اشكركم على جميل مستأجكم العامة والخاصة وارجوكم أن تبلغوا فائق تحياتي الى جميع اخوانكم المصريين . »



كذلك أجمال سعد أحوال المعيشة التي لقيها في منفاه بجزائر سيشل إجمالاً يغني عن المزيد . ولم يتجاوز أن ترك الوقائع تتكلم في غير هوى ولا مرارة كما يتكلم العالم المحقق الذي يراقب الأمور للدرس والتدوين ولا تغنيه منها شكاية أو نكايه . وإلى جانب هذه الأحوال أمور شتى لم يعرض لها في خطابه لأنها لا تنظم في موضوع هذا الخطاب ، ونحن مشيرون إليها بالابحاز على مقدار ما يقتضيه المقام

نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن فلم يلبثوا قليلاً حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية فاستأذن في لقاء سعد على انفراد وخرج معه في مركبة للرياضة ، وافتتح معه حديثاً وجيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بمحدثه السابق قائلا : « ستكون ملكاً على مصر . . . » فدهش سعد لهذه المفاجأة

وأجابه في حدة واستغراب : ما لنا ولهذا ؟ وما شأني أنا والملك ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ فعاد الرجل الى الكلمة يكررها وأضاف اليها : « أنك زعيم الأمة الذي لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الانكليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد . فاختصر سعد هذه المحادثة وقال للرجل : « انني افضل أن أكون فرداً من الافراد في أمة مستقلة على أن أكون ملكاً لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية » . . . ولزم الصمت في عودته الى القلعة بعد أن قال له على ما أذكر : « انني احسب انني لم أسمع شيئاً مما تقول ، ولا أود أن اسمعه مرة أخرى منك أو من سواك » .

هذه حادثة محققة لاشك فيها برواية سعد نفسه . اما قصد السياسة الانجليزية منها فلا ندرية على التحقيق . فقد تكون المسألة جداً وقد تكون احدى المناورات ، ولم نسمع من سعد ما يدل على رأيه في ترجيح أحد الوجهين .

وقد لبث سعد وأصحابه في عدن الى أن تم الاتفاق على مشروع ٢٨ فبراير الذي سيأتي الكلام عنه في الفصل التالي . ثم صدر الأمر بنقله الى جزائر سيشل ، ثم كان الاحتجاج الذي أسفر عن الاذن بسفر واحد من رفاقه معه وهو الاستاذ مكرم عبيد لانه أصغرهم سناً ويعرف اللغة الانكليزية . قال سعد في وصف الرحلة من عدن الى سيشل من خطبة له بعد رجوعه الى مصر : « جاءوا في الساعة التاسعة وكنا في قلعة عدن مسجونين وقالوا : يجب أن تنزل في الساعة العاشرة والنصف في مركب حربي تنتظرك ليتوجه بك الى سيشل وأمامك نصف ساعة تحزم متاعك فيها وتركوني وتولينا حزم متاعنا في هذا الوقت القصير . ونزلنا في مركب حربي حولته ٩٠٠ طن كزورق ولكننا لم نساfer في هذا اليوم الاربعاء بل مكثنا فيه الأربعاء والخميس وسافرنا يوم الجمعة مساء .

« انزلنا في يوم الأربعاء لكي نساfer الى سيشل ، ولكننا لم نساfer إلا يوم الجمعة لاجل ان يقال أن زغلولاً نزل في البحر وهو في طريقه الى سيشل .

فعلوا ذلك في اليوم الذي اعلنوا فيه تصريح ٢٨ فبراير وان مصر استقلت
والغيت الحماية التي ضربت عليها .

« أخذونا في ذلك اليوم وقد كان في المقرر ان نسافر جميعاً
بعد خمسة أو ستة أيام ولكنهم ما انتظروا بنا حتى يأتي هذا اليوم ، وما انتظروا
بل عجلوا بسفري مع مكرم ومع خادمي وسرنا في هذه السفينة مسافة ستة
أيام كدت أشرف فيها على الهلاك .

« أخيراً وصلنا إلى جزيرة سيشل ولا أحدثك عن حرارتها ورطوبتها
وبعدها وكانوا يشددون علينا تشديداً كبيراً الى حد أنهم حرموا
علينا أن نتكلم في الصحة وان نكتب في الهواء وحجروا علينا هذا فكان لا ينبغي
لنا ان نقول بان صحتنا غير جيدة ولا يصح لنا أن نقول ان هواء سيشل غير
مناسب ، لأنه معتبر ان هذا التكلم في الصحة ضد النظام !! »

ولا حاجة الى الخيال الواسع في ادراك الحالة التي يكون عليها شيخ
مصاب بالربو في جزيرة معرضة للحرارة والرطوبة ومختلف التيارات الهوائية
في وقت واحد . فقد كان هذا الجو يثقل عليه حتى يصاب بالاختناق في بعض
الأيام ويعجز عن الكلام الا بالايما . وساءت حاله وهو كما تقدم ممنوع من
الاشارة الى هذا الوصب الذي يعاينه .

واحتال سعد على علاج الوقت وازجاء الفراغ بتعلم اللغة الانجليزية
على الاستاذين مكرم عبيد وعاطف بركات ، فكان يقضي في اليوم ساعات في
القراءة والدراسة واستظهار الكلمات : يستيقظ نحو السادسة فيرتدي
ثيابه ويجلس في شرفة الدار لبدأ القراءة في الصباح الباكر الى ان يوافيه أحد
الاستاذين فيقرأ عليه ما يحتاج الى مدراسة ومساعدة ، وقد يواصل الدرس
وهو في فراشه بعد الغداء وقبل الرقاد في المساء ، وكان قليل الخروج من الدار
لأنه كان يكره النظر الى الحراس ويلقى كثيراً من التعب في الصعود والنزول ،
ولا يألف الرياضة هناك إلا على شاطئ البحر حيث يروق الجو ويطيب

الهواء . وقد يلعب « السيجة » باصداف البحر مع بعض الزملاء على رمال الشاطئ . البيضاء ، وهي اللعبة الريفية التي يخذقها الفلاحون ويشعر زعيم مصر وهو يلعبها انه فلاح ابن فلاح قبل كل شيء ، وكان أحب القراءات اليه بعد دراسة اللغة الانجليزية قصائد البارودي التي قالها في منفاه : يقرأها ويرتلها على سبيل التأسي أو الإعجاب ، ويستطرد من ذكرها أحياناً إلى ذكريات الثورة العرابية وأحاديث زعمائها في الأدب والسياسة ، ومنهم البارودي ومحمد عبده وعبدالله النديم ، ويمزج أحاديثه في تاريخ هذه الثورة ببعض الفكاهات والأغاليط التي كان أناس من زعماء الثورة يقعون فيها عن جهل أو اضطرار ولما برح سيشل اتفقوا على طريقة للتفاهم يتحللون بها قليلاً من قيود الرقابة ، وهي اتخاذ « صفر » من الأسماء التي ترد في الرسائل البرقية حسب المجهود في كل واحد من أصحابها . فاذا أرسلت بتوقيع « سبنوت حنا » فعنها إنهم في حاجة إلى النقود لاشتغال سبنوت بك بالمسائل المالية ، ، إذا أرسلت بعنوان « مصطفى النحاس » فعنها إن الحماسة في مصر شديدة لاستحساس مزاجه ، وإذا كانت بعنوان مكرم عبيد « فعنها إن الدعاية في إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية قبل ذلك ، وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية أو بتوقيع « سعد » فذلك بشير الافراج .

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر البرقية الآتية إلى الفيكونت اللنبي كما جاء نص ترجمتها في الكتاب الأبيض :-

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغولاً وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر . والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فإن في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغي الأبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الأبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين ».

فاستطير الفيكونت اللنبي فرحاً بهذه الموافقة كما بدا من برقيته التي بادر بارسالها لشكر المركز كرزون كثيراً وانتظر إبعاد زغول وأصحابه إلى سيلان ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل مرجو لهؤلاء القوم المبعدين في عالم السياسة المصرية . ولأمر ما — لا يعنيننا بحثه هنا — تغير المنفى واستبدلت جزائر سيشل بحزيرة سيلان ، ولبت سعد وأصحابه في انتظار النقل إلى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح ٢٨ فبراير في مصر فكان يوم إعلانه — إعلان الاستقلال ! — هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن إلى منفاهم السحيق .

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي منه ومن أنصاره لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، لكان رجاء النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الأحلام التي يحلم بها الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال .

فان النبي ليصلح عنواناً لكل شيء، إلا أن يكون عنواناً للحرية والاستقلال
ودليلاً على أن البلاد قد ظفرت بحكم نفسها وتحقيق مشيئتها ، وإن بدأ
يضيق بزعمائه في يوم إعلان حريته واستقلاله لأعجوبة من أعاجيب النقائض
والأضداد . وما كان بدعاً من المصريين أن يتشاءموا بتصريح يمهده ذلك
التمهيد ، ولا أن يسمعوا في يوم واحد بنبي سعد إلى سيشل وباستقلالهم هم
في وطنهم بما يرومون ومن يرومون فلا يستطيعون التوفيق بين الأمرين
ولا يجدون بداً من الشك في إحدى الروايتين . وإنما البدع أن تؤكد لهم
النبي والاستقلال في وقت واحد وأن لا تتركهم ينسون نبأ النبي في ذلك اليوم
خاصة ثم تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما أيقنوه ، وتريد
على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي يليه .

ولو كان التصريح استقلالاً حقاً لما عيب على المصريين أن يتشاءموا به
ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعااته ومروجيه ، لأن نسيان الأعداء
المنكوبين والانتصار لخصومهم الظافرين اغتباطاً بغنيمة سياسية أو منفعة
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب المساومات والمعاملات ،
ولكن النخوة في الشعوب أولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والغنائم
التي تنطوي في النظم والديساتير ، لانك إذا بحثت عن النخوة في سواد الأمة
فوجدتها عندهم فليس يضيرك أن لا تجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، وإذا
بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف
الذي لا تغني فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات .

ان المصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغي أن يكون شعورهم
به سواء في ذلك من حمدوه ومن انكروه ومن دقوا له الطبول ومن حشوا
على وجه التراب .. واظرف ما يروى في هذا الباب ما رواه البارون « فان
دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلاً عن مذكراته التي
وصف بها الاحتفال بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف

خطبوا يوم ذاك وكيف هلّوا بالعهد الجديد . ثم قال : « إلا أن رجلاً قصيراً على رأسه طربوشه المنحرف تقدم في مشية إبليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم نادى : ليحي الاستقلال التام ! فبهطت كلماته في وسط سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لأحد يصدق أنه الاستقلال حتى المتهجين يوم
الاستقلال !!

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللّبي وأصدقاؤه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية : وهي الخلاص من زغلول والغلبة عليه . وهي غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية . وقيل ان بعض أولئك الوزراء قد لجأت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعداهم بتهمة الثورة والخيانة العظمى ، وقيل ان الفيكونت اللّبي لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية ، وأنها هي التي ساومت في الصفقة المعروضة الى ان قنع من الاعدام بالابعاد !

وبما يعزز أن اللورد اللّبي نفسه طلب لزعماء الوفد جميعاً الإعدام في هذه المناسبة أو غيرها مارواه السفير الأمريكي الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللّبي ومستر أسكويث بعيد مقتل السردار حيث قال في كتابه مصر « ماضياً وحاضراً ومستقبلاً » : « عند ما لقيته قدمني الى مستر أسكويث وكنا جميعاً واجمين واللورد اللّبي بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الأطباء الآن يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الإصابة قاتلة . ثم قال إن زغلولاً باشا رئيس الوزراء حضر قبيل ذلك ليحرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعاً من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله : انني قد أردت أن أشتق جميع هؤلاء الناس في وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة ، وكأنه يعني كما فهمت

ساعتئذ أنه لو أجيب إلى طلبه وترك لأيه لما وقعت هذه الفاجعة». فالانتقام من زغول ومن — هؤلاء الناس — كان إذن غرضاً يراود لذاته أو كان هو الغرض الأول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفي زغول يعين على نسيانه وإهماله .

وبعد الفراغ من هذا الغرض الأول تفرغ للورد اللبني والوزراء المصريون أصدقاؤه لما بقي لهم من الغرض الآخر الذي لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغول والغض من مكائده وكبريائه ، ونعني بالغرض الآخر إرضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين وإجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثاً باطلاً وجهداً ضائعاً من حيث تحقيق هذا الغرض الآخر ... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التي كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ؛ وهي خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصري المظاهرات والهياج وسلسلة من حوادث القتل السياسي لم تكن معروفة قبل ذلك في تاريخ الثورة المصرية ، لأن الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير إنما كانوا يصابون في أثناء المظاهرات أو في أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعاً من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها أناس يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام .

وانقلب العداء إلى عناد والعناد إلى مناجزة يبذل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر وإجباط مسعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التي تهتف بحياة سعد زغول نابت عنها الاغاني الشعبية في الشوارع والأزقة والخواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد ، وإذا حظرت الحكومة على الصحف أن تذكر سعداً أو تشير إلى اسمه أو اسم الجزيرة التي هو مني فيها استورد الناس الآنية الخزفية

من أوربا وعليها رسمه ، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت تتداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، وإذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم يعرضون أنفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ماظفر به التصريح من «التقريب» و «تسوية» العلاقات بين البلدين.

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبي إلى لندن أيام المفاوضات في التصريح — كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية — أن الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه غنيمة لا ينبغي لها أن تطمح إليها . وراق الوزراء المصريين أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال إلا بالدهاء «والمرونة» ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل راقهم وراق اتباعهم أن يحسبوا أنفسهم خادعين ويحسبوا الفيكونت اللنبي ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ماوهبه من قدرة على طرق الأبواب وتذليل الصعاب ، ومن الطبيعي ان يكون هذا رأيهم أو زعمهم في تعظيم ماعملوه وتسويغ مافعلوه ، ومن الطبيعي كذلك أن تمنع الحكومة البريطانية في المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع أن تمنع وتساهم وتعطي بالثمن الكبير ماهي خليفة أن تعطيه بالجمان ، ولكن الحقيقة أن الدولة البريطانية كانت وشيكة أن تفرض ذلك التصريح أو ماشابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللنبي ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لأنها اتبعت هذه السنة في كل أمة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادي. الولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المبادي. والدعوات الصالحة للاستغلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك وألقابه وحقوق الدول والعروش دون أن يزعم زاعم ان وزيراً بارعاً أو غير بارع

ضحك من عقول الانجليز هناك فساقمم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التي لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تتخذ من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيراً ولا قليلاً بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ما تبغيه وفوق ما تبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لأنها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الولسنيسية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلاً من الاتفاق بينهم على السيطرة الأجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود في يوم من الأيام فتتخذ من سوء الإدارة الذي لا بد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت إرضاء الاغرار وذوي الاغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحاً أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فاقتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الاقطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر في كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فإذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها

الحكومة البريطانية فالذي يبقى من الاستقلال لا يساوي عناءه ، والذي يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعني القوم شيء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الأمثال : هو ناقة البدوي التي تباع بمائة درهم وتباع التيمة التي في رقبتها ألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التيمة . . . فما أملحها من صفقة « لولا الملعونة في رقبتها » ١١

من المنفى الى الوزارة

كان عدلي هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون .

وكان سعد هو الذى نفي إلى سيشل بعد قطع هذه المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللبني حريصاً على بقاء الوزارة الغدلية في الحكم ، ولما استقالت وأكدت استقالتها مرة أخرى كان حريصاً على « اقناع أعضاء من حزب عدلي بالانضمام إلى الحكومة » لأنه يشعر كما قال في برقية العشرين من ديسمبر الى حكومته « بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له إلا أنهم يعتقدون ان المعارضة التي أحبطت المفاوضات هي معارضة زغول وان ماعداها إنما هو معارضة « المظاهر » والمراسم ومقتضيات الأحوال .

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر بعد نفي زغول وأصحابه في صف واحد ، فاجترفت كل ماذبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها في كل ما قدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزون في كتابه إلى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين والأطباء ، و « حزب » عدلي كما يسميه اللورد اللبني وسائر الأحزاب التي تنضوي الى هذا الجانب أو ذاك ، أو تقف بين يمين في انتظار الطواريء والتقلبات .

استقال عدلي وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال سعد وأصحابه لكي لا ينسب إليه الاشتراك في هذا التصرف ، وأسرع إلى اللورد اللبني « يؤكد له أنه شخصياً سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام » أي

للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها هي القوى التي تدعي حفظ القانون والنظام فيما عدا حكومة السلطان ١

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الاجتماعية من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون في كتابه .

وبعد مفاوضات بين ثروت والنبي أعلن في الثامن والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ لأن أحداً لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لافترق بين أنصاره المرشحين به ، وخصومه المعارضين عليه ١

تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت وزارة الخارجية المنشأة حديثاً منشوراً في منتصف شهر مارس إلى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكي المعلن استقلال مصر واتخاذ ولي الأمر فيها لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي رسمتها لاستقلالها تنتظر إليها بريطانيا العظمى كأنها عمل من أعمال العداء .

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد النبي صاحب السلطان الأكبر في مصر المستقلة ١ . وبمقتضى هذه الأحكام العسكرية كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد إعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشوراً فيه إغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أي ضد الاستقلال ١ فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد إذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا أن يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها

(١) الستة الآخرون هم : مرص حنا بك وواصف غالي بك وعلوي الجزار بك ومراد الشربيني بك والاستاذ وبصا واصف .

قولهم : « لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحكموا . نحن لا نعرف مهيماً علينا غير ضمايرنا وتوكيل الأمة التي شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا فهما تكن العقوبة التي يروكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد. »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم عدل الحكم إلى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم وأبلغوا حكم الاعدام أولاً فتهنأوا « لتحي مصر » قبل أن يسمعوا ما وراء ذلك . ثم تليت عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهمس لمصر بالحياة .

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد إليه بعض أعضائه المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب عدلي » كما سماه اللورد اللبني ، فرجعوا إلى تأييد هذه السياسة .

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشوراً مفصلاً ببرنامج المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز في الحكومة وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا فأصدروا منشوراً حضوا فيه الأمة على بذل ما في الطاقة لاعادة سعد وأصحابه من منقاهم ، فقبض عليهم في الرابع والعشرين من شهر يوليو وحوكوا في التاسع من شهر أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ، لأن الأعضاء رفضوا بتاناً أن يجيبوا على أي سؤال .

أما الوزارة الثروتية فأهم مصادفها من العقبات — غير مقاومة الأمة — احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة الجرائم السياسية التي كانت تقع على

الموظفين وغير الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهراً في أعمار الأحياء بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية في احتجاجها :

« إن عدم الاهتمام إلى مرتكبي تلك الجرائم وبقاؤهم بعيداً عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التي اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع به اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما إذا كان التعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية كافياً أو غير كاف .»

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين الانجليز والوزارة الثروتية علاقة مودة وتأيد متبادل ، وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة إنما هي الخلاف المتعاضم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور .

وخلاصة المسألة الدستورية أن الوزارة أنشأت برأيها ورأي أصدقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضواً برئاسة « حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ، تمهيداً لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو ثلاثة من الوفد المصري إلى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحاً يقويها ويضعفه ويفل سلاحه ، ولأنه كان من ناحية أخرى يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأي نواب البلاد لا برأي الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقاً لسياسة عدم التعاون التي أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه .

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا وأصدقاؤه ويطمئنون إلى جريان الأمور في مجراها إلى الغاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد الدستورية فسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقاؤه من « حزب عدلي » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازلهم بمعونة الحكومة وما عندها من وسائل الترهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات ، بدلاً من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد .

فاستفاد الدستور كثيراً من حيلة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص .

لكن الملك فؤاداً كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، وبجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثروتية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤاداً يترقب الفرصة التي يتلخص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للانجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت

هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبري « بك » المجامي عن الحديوي السابق ، وخفواه أن الحديوي يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ماله من المسائل المالية . . . وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة أنه دعي للصلاة مع الملك في الجامع الازهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشهد من ولي الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيري ».

فجاءه الأمر الملكي بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر .

وفي اليوم التالي قامت الوزارة النسيمية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضائه بما يمنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الانجليز وجهاً للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار .

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي والى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب رداً على مذكرة اللورد اللبني التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسي قال فيه إن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعي عواطف الأثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسؤولة ، كما يوجد لسوء

الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي كان يؤمل فيها الوصول إلى اتفاق ودي بين لسان حال تلك الاكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة . مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلي الاكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أو لأنها بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيراً بسبب التدابير التي صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تخرجاً والعواطف تألماً مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة .»

يبد أن هذا التقرب إلى « الاكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلاً في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذي يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعية الوزارية . فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو تستمع فيها إلى رأي أحد ، وزادها يقظة وحذراً أن الوزارة لم تصنع شيئاً في مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظراً منها ، ولم تصنع شيئاً لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان الذي كان منعقداً للنظر في مسائل الشرق وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدول التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر ، فاذاع الوفد المصري بياناً في العشرين من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر في مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ولا ألغيت الأحكام العرفية ولا احترمت حق الأمة في أن يكون الدستور وليد إرادتها ، ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ، وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم قال : « والاختبار متواترة أيضاً على وقوع أمور خطيرة بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذاً ورداً بين

الوزارة والانكليز متعلقين بالنص الخاص بالسودان ، وإن الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلاً جديداً على نص المشروع يقضي بزيادة عدد الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسؤولية الوزارة أمامه»
واتبع هذا البيان بيانات أخرى في معناه .

ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها ووجهوا الى الملك انذاراً يطلبون فيه حذف النص الخاص بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر » بدلاً « من ملك مصر والسودان » . . . فقبل نسيم باشا هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه .

وهنا يجب أن نلخص الحالة كلها من حيث المناورات الوزارية لفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لأنه موقف في حاجة إلى التوضيح .

وذلك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون لرئاسة الوزارة ان رشدي وعدلي وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية ، تألبوا حزباً واحداً على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقاً آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز ، وأصبح في مصر على هذا التقسيم فريق وزاري يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلي وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد وأصحابه .

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاماً على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب إليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلي واصحابه .

وهذا سر الصداقة التي كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعاً يحاربونه أو لا يتقدمون إلى مساعدته بعمل من الأعمال . فسعى محمد سعيد في إنشاء وفد غير الوفد السعدي ، وأبى توفيق

نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبت احمد مظلوم على صداقته للاثنين.
فلما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ،
وأتبع سياسة التقرب إلى الوفد ، وكتب مذكرته يطالب فيها الاعتراف
بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتنكشف أغراضه الخفية
بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد من مجرى الحوادث ووسائل
الاستقصاء الوافية فكتب إليه البرقية التي يقول فيها «انكم بعملكم الشريف
المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن.» ونظر الى الموقف في جملته
بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه
الموازنة المجملية ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته
الجديدة انه كان صهرآله اذ كانت شقيقة نسيم زوجاً لشقيق سعد المرحوم
احمد فتحي زغلول .

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فانتا لا نسوغه الآن كما لم نسوغه
في حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الأسباب التي باعدت بين حكم سعد على
الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه .

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلي يكن باشا
لاستئناف الخطة التي اقتضت على ثروت باشا قبل تمامها . وكان عدلي باشا
قد أنشأ حزباً ينزل به الى ميدان الانتخاب وسماه من أجل ذلك حزب
«الاحرار الدستوريين.»

ولكن الملك كان لا يرغب في استيزاره ولا يزال يرجو أن تقوم
وزارة من رجاله تعيد النظر في الدستور على المباديء التي يريدتها ، وتعاضمت
المصاعب أمام عدلي بين مقاومة الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم
السياسية في أيام ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذي وقعت فيه الوزارة
النسيمية وانجاز الوعود التي لم تنجزها ، فاعتذر من تأليف الوزارة وأصر

على اعتذاره ، وأتتهى الأمر في منتصف شهر مارس (١٩٢٣) باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيراً أن يتم تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الحشية قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « إن كان الناس قد تكلموا كثيراً عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما إذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسيمية فتصدره الدستور كما عدلته أم ترجعه إلى أصله كما وضعتة اللجنة فإن ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق . »

وهذا كلام ليس فيه من نفي التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاستراحت الاحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصري بياناً يقول فيه : « أن ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وإيهام . . . في الدستور لم تكن سيادة الأمة وارادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اغتصاب حق الأمة في وضعه ورفع الأحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، واصدار قانون التضمينات بالقيود التي يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية أبنائها قضاء محتوم لا يرجو فيه كما قال سوى لطف نخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه . »

واحتج حزب الأحرار الدستوريين على التعديلات التي قيل إنها أدخلت على الدستور في عهد الوزارة النسيمية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لأنه أيقن أن بمجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الأحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملاً شاملاً للبيادى التي قررتها لجنة الدستور .

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمي بك خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزارة

سرد له فيه المبادئ التي لا يستغنى عنها في الدستور وقيل إنها مست بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وهي سلطة الأمة ، واشترك الوزارة في الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشترك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ماهي عليه .

أمام هذا الاجماع من الأحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وأفضى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث إلى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على أن الأمة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « أؤكد لكم أننا قبل أن نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة إلى عددهم ، لأن اللجنة الاستشارية لفتت نظرنا إليها ولم تزل هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل .»

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر إلى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة أن الملك فؤاداً هو المعطل لصدور الدستور ، وسأندتها صحف أخرى من صحف الأحرار والمحافظين ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة فثبت للوزارة أن التعديل على المبادئ التي يريدتها القصر عسير غير مأمون العواقب ، وصدر الدستور بغير تعديل ذي بال في التاسع عشر من شهر ابريل .

وفي خامس يوليو صدر قانون التضمينات ، وهو وقانون تعويضات الموظفين الاجانب اهم ما أصدرته الوزارة الابراهيمية بعد الدستور ، وقد أفرغ في قالب اتفاق بين مصر وانجلترا ليمتنع تعديله على البرلمان ، واعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها الحكومة

البريطانية ، وعهد بالأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية إلى لجنة يسود فيها رأي الانجليز دون رأي المصريين ، ولم تقبل الحكومة الانجليزية فيه أن تحمل التبعة فيما اتخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل اكتفت بوعدهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح العدل والانصاف » إذا حدثت حالة من الأحوال التي تعود فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية. وبصدور هذا القانون تم التهديد لالغاء الأحكام العرفية الانجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على مباشرة الحقوق التي خولتها إياها الاعلانات المختصة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها »

ومن القوانين التي أصدرتها الوزارة ابراهيمية ولا تقل عن هذا القانون في الخطورة قانون تعويضات الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر بموجبها بأداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمناً لحريتها في الاستغناء عنهم واختيار غيرهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه الحرية !

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة أشهر أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوربا ضروريان لصحة الباشا . ولهذا الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الأسباب الصحية في الواقع من أقوى الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن الدكتور موريسون الذي زار

سعداً في الثاني والعشرين من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتها مقلقة معرضة لل مفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثراً للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفادياً من ازعاجه .

وكان في النية التعجيل بالافراج عنه عقيب ذلك ، ولكن اللورد اللبني ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بونارلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ! حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللبني على الأثر . »

إلا أن الأسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث الى شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الأسباب الأخرى اقتناعها بفشل اللورد اللبني في المقاصد التي كان يرمي إليها باعتقاله وتأيد ثروت وأشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز أشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الأوقات ، وتعاقت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصوداً بسياسة أخرى في بلد من البلدان .

ولما سقط ثروت وأخفق عدلي في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البراجج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها — أو بايعاز منها — صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التي سار عليها اللورد اللبني

فانحلت باللائمة عليه ، واجتمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء .

ومن الأسباب التي دعت إلى الافراج عن سعد تلك القضية التي رفعها وكيل سعد في إنجلترا طالباً الحكم فيها بيطلاق أمر اعتقاله لأنه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة .

نعم ان الحكم من المجلس الأعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر إلا بعد جهد شديد من النائب العام السير دجلال هوج « اللورد هيلشام الآن » لاقناع الأعضاء باجتناح هذه السابقة الخطيرة في معاملة الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء المحكمة كانوا يفهمون بالايحاء أن الافراج حاصل عما قريب فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل الحاصل . وقد نمت إلى بعض المطلعين أن الوزارة البريطانية قررت الافراج في أول فبراير وارجائه إلى أن ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل فعلها في تقرير الافراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت بها واهتمت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن مثيلاتها ، لئلا يقال إن الحكم هو الذي أكرهها على اتخاذ ذلك القرار .

وربما كان أهم الأسباب جميعاً — إلى جانب سبب الصحة — تلك الحركة التي أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن وصمة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين في وجوب الافراج ، وأجمعوا آخر الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع والعشرين من شهر مارس وأذيع الأمر بالافراج بعدها يومين .

يضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وإن الأحكام العسكرية ستلغى ، وإن الانتخابات ستجري ، ولا بد أن تسفر عن انتخاب نواب بمجمعين على المطالبة بعودة سعد إلى بلاده ، لأن خصومه وأصدقائه كانوا يعلمون علم اليقين أن رضا الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الأحكام العسكرية في مصر وإجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام العسكرية في منفاه .

ولقد كان الرجاء قوياً في تحضير الانتخابات على الوجه الذي يهواه اللورد اللبني أيام ثروت وأشياعه ، ولكن أي رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وإحجام عدلي عن تأليف الوزارة وصعوبة المضي في هذه السياسة من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية متعدد الأسباب غير محصور في سبب واحد . وإنما كانت المسئلة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه الأسباب .

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج عنه إلى طولون ومعها السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف الصحة والحاجة الى حسن الرعاية .

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا وسويسرا حضروا خصيصاً لتحيته وتحييد عهده . وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجياً أن ينسوه في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لا يزالون يرسفون في قيود السجن والاعتقال . ثم قال : إن مصدر قوتي هو أنني لست إلا معبراً عن شعور الأمة وآرائها معرباً عن تصميمها على أن تعيش حرة مستقلة .»

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فأفراج أولاً عن أعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم أفراج في الرابع عشر من شهر مايو عن

المعتقلين في صحراء الماظة وهم حمد الباسل باشا وأصحابه الذين كتبوا منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد الى وطنه ، ثم افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغاً في العشرين من شهر يوليو صرحت فيه «بامكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد باشا لانه كان الى ما قبل صدور قانون التضمينات ممنوعاً من العودة الى بلاده .

وفي الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليا فوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي قوبل بها في العودة الأولى ، وزاد عليها في هذه المرة اشتراك الأجانب في الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من الأزهار والرياحين بأيدي السيدات والأطفال ، حتى امتلأت بها السيارة .

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية في هذه المرة لأن القصر الملكي لم يعد مقاطعاً الوفد كما كان في العودة الأولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب .

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدي توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم ، فتمت المقابلة الأولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقيق النجاح للوفدين فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعداً لا يشكل الوزارة وانه قد يعهد بها الى توفيق نسيم أو احمد مظلوم على الأرجح أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا ييوح بنياته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، والى ذلك أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن سعداً لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشجرة » . . ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظاً في مساعي التوفيق .

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين من سبتمبر لأن الانتخاب كان على درجتين لاعلى درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس

النواب في الثاني عشر من يناير (١٩٢٤) فاسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائباً وفدياً من مائتين وأربعة عشر عدة الأعضاء في مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضياً نزيهاً في مباشرة الانتخاب كما كان قاضياً نزيهاً في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيدة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الانتخابات في عهده كانت انزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد أخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان يبتغيها .

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : « اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقبل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخابات . »

وبدا من هذا جلياً أن سعداً زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى ابراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام .

وقبل اعلان قبولها يومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجياً ان يقبل سعد رئاسة الوزارة اذا عرضت عليه ، فهض سعد وتلا خطاباً مكتوباً لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجاً وزارياً يسير عليه .

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الابراهيمية دعي سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع

المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة وإسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذانه : —
مولاي صاحب الجلالة :

إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلاللتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب عليّ والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضي باحترام ارادتها ، وار تكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا أنتحى عن مسؤولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي شامت جلاللتكم تكليفي بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برئاسته .

« إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وأنقصت من حقوق البلاد ، وحددت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقاً على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسؤولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافي ما هناك من الاضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد

ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن .

« ولقد لبثت الأمة زمناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصماً قديراً يدبر السكيد لها لا وكيلاً أميناً يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في ادارة البلاد وعاقب كثيراً من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسماً من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه . » هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقاً لما أراه وتريده الأمة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلاً . ولكنني أعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالي البلاد ونزلائها .

« فأرجو إذا صادف استحسان جلالته أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، وأحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف ، ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات ، ومحمد نجيب الغرابي أفندي لوزارة الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ، وحسن حسيب باشا لوزارة الحرية والبحرية

ومر قص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف بطرس غالي أفندي
لوزارة الخارجية .

« وإني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »
ومن الملاحظات التي وردت على هذا البيان ما لوحظ في القصر الملكي
وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي قابل بها جلالة الملك ثقة
الأمة ونواياها » فجعل الأصل في ولاية الوزارة ثقة الناهيين .
وإنه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل كما جرت العادة
« عبدكم الخاضع أو خادمكم المطيع »

ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الأستاذ الغرابي لوزارة الحفانية
وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين من رجال القانون ، وقد كان
لهذه الملاحظة صداها فنقل الأستاذ إلى وزارة الأوقاف ، كما لوحظ في
الصحف والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ، وهو رئيس
وزارة قديم وهي من الوزارات التي لا تعد في الصف الأول بين وزارات
الحكومة ، وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة
إنما كان في مقابلة الدور الذي داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب
بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتيه ، وليس اشتراكهم فيها عن
تجانس أصيل في الميول والأفكار .

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدین أن دخول سعد في ميدان الانتخاب
يعد اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير الذي أنكره واحتج عليه ، وهي ملاحظة
لا محل لها من الاعتبار ، لأن تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ،
فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سبباً داعياً لصاحب الحق إلى النزول عنه
وإسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى
ما كان منها منكرآ للفتاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا
موجب إذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك

من نتيجة إلاتمكن خصومه من ادعاء النيابة عن الأمة ، وأن يبرموا باسمها ما يآباه الوفد وآأباه .

ولاحظ بعض الناقدين ان سعداً قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه ، لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز مالا يجيزه الزعيم الوطني في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون إذا تطلب الأمر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتئاب سعد رئاسة الوزارة عقب الأتخابات الأولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتئاب . إنما ينبغي للزعيم الوطني أن يتنحي عن الأتخاب أو يتنحي عن رئاسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافترضه في ذلك الحين ، ولو كان يعلم الغيب العلم القاطع الذي لا مراة فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تتحمل الجدل .

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط أن ننظر الى الخطة التي تناقضا ونذهب معها الى جميع نتائجها لكي نوازن بين النتائج في الحالتين ، وليس في نتائج رفض الأتخاب ورفض الوزارة في ذلك الحين ما هو أجدى وأحق بالاطمئنان من نتائج القبول على أسوأ الفروض .

ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعداً أصاب في قبول الوزارة هذه المرة وأنه كان يخطئ لو رفضه بعذر من تلك الأعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة .

في أثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوي أن يجعل نصف مجلس

الشيوخ من المعينين وأن يكل إلى هذا المجلس حق النظر في الثقة بالوزارة .
وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين الى القصر واحداً
بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة التي ينال بها من السلطان النيابي مالم ينله
بنصوص الدستور .

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ
وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة كان من رأي الملك
بداهة أن يتولى هو حق اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة إلا التنفيذ ،
وهكذا نجم أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد في عهد الدستور ، وانحسم
الخلاف في حينه بتقرير المبدأ الذي يخول الوزارة حق الاختيار ، واجابة
الرغبة الملكية في ترشيح فئة من الأعضاء .

ثم جاءت أزمة أخرى من أزمات المراسم والأشكال ، ولكنها تلس
الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم المبادئ الأصلية ، ساقها التقويم
السني في ركابه ولم يسقها أحد باختياره .

وذاك أن اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب والحكومة القائمة
وفدية والبرلمان وفدي وتصريح ٢٨ فبراير نظام بغض لجميع هؤلاء . فكيف
يحتفلون بهذا اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لأنه عيد الاستقلال ،
والرأي الغالب بين المصريين أن الاستقلال لم يترتب ولن يترتب على ذلك
التصريح ، فهل يحتفلون به هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع ما يرتبط
به من تبليغات مصر الى الدول واعلان لقب صاحب الجلالة ؟ مشكلة بحق
من مشاكل الأيام . وقد حلها سعد باختيار ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا
تعطلت فيه دواوين الحكومة فلن شاء أن يفهم انها تعطل احتفالاً بعيد
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الأولى في البلاد !

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب الملك يفتتحان البرلمان

الأول ، وتلاحمت الجماهير والجند بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيى سعد » وهي كلمة لم تسمع قبل ذلك في أنحاء وادي النيل ، إذ كان الحجاب كشيءاً بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك إلى أن عاد سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته أن يجيبهم قائلاً بل نادوا : « لتحي مصر . وليحي الملك » فكانوا يجيبون عليه موقفين بين الأمرين : « يعيش الملك ويحيى سعد » ... وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه البدعة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان .

في رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول إذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وأزماتها ومعضلاتها : « أن عيننا الآن كبر في تلك الوزارة أننا أخذناها جداً وصدقنا أننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لاشك فيه ، لأن الذي كان مطلوباً من سعد — على ما يظهر — هو أن يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدي ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلها كان للسياسة البريطانية مطلب تبغيه ، وهو شأنه بعد ذلك في تمثيل هذا الدور ذي الوجهين .

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذي وجهين في رواية طويلة كرواية الاستقلال ، فاكتمل تمثيل الدور من جانب واحد وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى في وزارته كما يمضي كل رئيس حكومة في أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح أو تعلن أغراضها الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هي بتمثيل الدور ذي الوجهين .

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين وألغى نفقات جيش الاحتلال الانجليزي التي كانت تدرج في الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز إلى حدودهم القانونية التي ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهي صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجبون بما يعلنون ، ويتركون الرأي الأخير للوزير المسئول .

وأصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد أن كانت إرادتهم وحدها هي القانون . فلما ظهر الخلل في أعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات أمر بتحقيق التهم المنسوبة إليهم وقدم واحداً منهم إلى مجلس التأديب ، وأصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب . وكان على الحكومة المصرية أن تتلقى الأوامر من كل إنجليزي له مصلحة أو هوى في السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل — مثلاً — في تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها وإغلاقها حين يشاء ولمن يشاء ولا يبالي بما تقرر مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والإغلاق . وكل حقه في المقبرة أنه رجل مرخص له في التنقيب عن الآثار بالشروط التي تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة إلى خطئه لم يكتثر لها وأرسل إلى سعد باشا برقية ينذره فيها « بأفعال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » . . . وهو ينتظر في هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهي إليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن المرجع في الوزارات لمستشار أو مفتش إنجليزي ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا إلى الخوف والأذعان ، فلما وصل الإنذار إلى سعد كتب إليه يقول : « لكم الحرية في أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، وأما ما يتعلق بإغلاق المدفن كما تقولون ، فإنه يشق علي أن اضطر إلى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكاً لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم بأقدامكم مع زملائكم — من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلنية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم إهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضاً . »

إنه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قوبل بالاستياء بين الجالية الإنجليزية . لأنه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف .

ولما نهي إلى سعد أن السودان سيمثل رسمياً في معرض « ويمبلي » مع المستعمرات البريطانية كتب إلى حاكم السودان يسأله : « على أي قاعدة دعي السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشاركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاء الرد من دار المندوب البريطاني بأن حاكم السودان أبلغه نبأ تلك البرقية وأنه كتب إلى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب إلى الحكومة المصرية بفحوى جوابها .

فكتب سعد مرة أخرى إلى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « إن المسائل التي كلفتموها من شأنكم دون سواكم تتعلقها بأعمال هي من خصائصكم . وإني مازلت في إنتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى . »

وأبرق إلى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير إذن من تلك الحكومة ، وفي كلا الأمرين إعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية .

وقد جاء الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير لأنه أبلغ المعلومات المطلوبة إلى المندوب السامي الذي هو الطريق المعتاد للخطابة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملاً بالاجراءات المتبعة .

وجاء الرد بهذا المعنى من اللورد اللني مشفوعاً ببيان عن دعوة السودان إلى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجاري شبيه بهذا يعقد في مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية

معارضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعارضات السودان في المكتب المصري للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠. ومن جهة أخرى فإن معرض ويمبلي ليس وقفاً على الامبراطورية البريطانية بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات تياجرا ومعرض من التبت ، والسودان موصوف في الخرائط والفهارس المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزي المصري ، ولذلك لا محل لتسائل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد أجاب سعد ب خطاب الى اللورد اللني يقول فيه : « يتضح جلياً من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور — اتفاق سنة ١٨٩٩ — أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه يكون الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلاً كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ... »

ثم قال : « أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ويمبلي فقد بينت انه بالنظر إلى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أي اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعي أو تجاري بحت ، وليس هذا حال معرض ويمبلي ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرني ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض الا في نفس الموضع الذي وضع فيه تمثيل العجم والولايات

المتحدة وتليت في المعرض المذكور . ولست في حاجة لأن أزيد على ما تقدم
اني آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة
السودان كلها سيدور البحث عليها بيني وبين المستر مكدونالد ولكن من
واجبي أن أحتج على كل عمل أعتبره مأساً بحقوق مصر .»

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق
الأول الذي بنى عليه المفاوضات وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظاً
بعد ذلك في كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفي ذلك يقول
مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذي صدر في سابع أكتوبر :
« أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا
ما هي التعديلات التي لا يرى بدمناً ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر . فإذا
كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

أولاً — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانياً — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثاً — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في
العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذاكرة التي أرسلتها
الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان
الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر
عمالاً غير ودي .

رابعاً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب
والأقليات في مصر .

خامساً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها لاشتراك أية طريقة
كانت في حماية قناة السويس .

أما في شأن السودان فاتي لفت النظر إلى بعض البيانات التي فاه بها

زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو. ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال: « إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابدأ مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السري ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضاً في هذا المركز .

« ولم يفتني أيضاً انه قد نقل لي أن زغلولاً باشا اوعى لمصر في شهر يونيو الماضي حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة » فلما حدثت زغلول باشا في ذلك قال لي: إن الأقوال السابقة التي قالها لم يكن مردداً فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط ، بل رأي الأمة المصرية أيضاً . . . »

وبعد العودة من المفاوضات أوشكت مدة المستشار القضائي أن تنتهي فرفض سعد إبقاء هذه الوظيفة وأبى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك في الثاني عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لأنه لم يذهب إلى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها أن يعود متطوعاً لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قانعاً من قضيته بطلبات لا تحجب.

لا جرم صدق سعد أننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان في وسعه أن لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز — فضلاً عن المصريين — أن يمثل الدور على وجهين ؟

إن الكثيرين ليفهمون أنه لم يفعل بمسلكه هذا في الوزارة إلا ما ينبغي لزعم ينادي بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا إلى الموقف من جميع جوانبه

لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغي للسياسي اللبق الذي يلبس الواقع ويحذر العواقب ، ولا يفرط في شيء قل أو أكثر من أجل « لاشيء » .

ولا حاجة إلى القول بأن سعداً لم يكن يطمع من المفاوضات في الوصول إلى كل ما جاء في الكتاب الأبيض من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها . ولكنه كان مسؤولاً أن يقر الأمور في نصابها ويضع القضية المصرية في موضعها . وليس في استطاعته أن يأمل النجاح من مفاوضة يكون الأساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وإنما الأساس الصالح للمفاوضة أن مصر هي صاحبة الحق في بلادها . وانها إذا قبلت أن تراعي بعض المصالح البريطانية فذلك من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سأل مستر مكدونالد سعداً في بداية المفاوضة : ماذا تطلبون ؟ فكان الجواب الطبيعي أننا لا نطلب من انجلترا سخاء ولا مبرة . وإنما شأن البلاد المستقلة أن تكون على الصفة التي تقدمت في الكتاب الأبيض : لا احتلال ولا سيطرة على الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة في الوفاق.

هذا من جهة . ومن جهة أخرى يعلم سعد أن الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له في الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم أدخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكف من غيرته وشأنه ، فيسمعوا من سعد الخاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه . فيقال لهم إن الزعامة الوطنية ليست إلا جعجعة في الخلاء يلفظ بها غير المسؤولين طمعاً في المناصب ومنافسة على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب عنا الأهم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع سعد وازدادت وضوحاً في أيام الحكم وبعد تلك الأيام — لم يقتصر الأمر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بها اللورد اللبني فعلاً في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ، حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقين على تلك الوزارة : لقد وضعت زغلولاً في قفص ! وسرى كيف يخرج منه أو يبقى فيه ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل في روع مرؤسيه إنه لم ينهزم ولم يكن رجوع زغلول إلى مصر ثم إلى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب رأيه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ما ينويه ، وينويه معه رجال دوننج ستريت .

ولا شك أن مستر مكدونالد كان يود — بل كان يتمنى — أن ينجح في حل القضية المصرية وإبرام الاتفاق بصدها مع سعد زغلول ، إلا أنه كان يود ذلك لنجاحه هو في توطيد وزارته المتداعية وإرضاء المحافظين والأحرار عن بقائه ، والحل الذي يرضي المحافظين عن وزارة عمال متداعية يريدون إسقاطها لن يكون نجاحاً لسعد ولا نجاحاً للقضية المصرية .

ولقد دلت الطوالع من أحاديث مكدونالد وتصريحاته على العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فان مكدونالد كان يعلم أن سعداً لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وان هذا التصريح لم يتيسر إعلانه في مصر إلا بعد أن يمهّد بنفيه إلى سيشل ، وإنه إذا جرت مفاوضات مع سعد فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح . ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن التصريح هو أساس ما يدعو إليه من مفاوضات ، وأن السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولاً من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان ييسر للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس . فكأنما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلاً إلى الاعتراف بما لم يكن

يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه منها أن ينقض موقفه يديه وأن يقيم الحجة عليه لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل المناصب الحكومية بين النقيض إلى النقيض .

وما جاءت هذه المفاوضات إلا بعد مطاولة في المواعيد وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر والسودان ، وعزي في أثناء ذلك إلى مستر مكدونالد حديث جاء فيه انه «حدثت في الوقت نفسه حوادث يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد ان القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين .»

ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه انه «لا يمكن بحال ماأن يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي أن أقول إننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارئ» . فاغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلي اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر في يوم ١٧ سبتمبر — وكان يومئذ في باريس — ثم قال : إنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة .»

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزى اليه قائلاً : « إنه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي إليه ... ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة » !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلاً : « إنه يرغب رغبة شديدة في

الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسروراً لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر .

وعلى ذلك سافر سعد إلى لندن ، فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذي استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين المستقبلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافاً لاستقلال وادي النيل ، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وفارس فجعلوا يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعم الشرق الكبير ، وكذبوا بذلك ما يقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث حصلت إلا بتدبير وتحضير .

أنذرت الظواهر بالفشل من أول لقاء ، وكان مستر مكدونالد لم يكفه ما هنالك من النذر والعلامات فعمد الى « مناورة » صيانية لا خير فيها غير التكدير والاساءة والاغراء بالتشام والحناء . فبعد أن استقبل سعداً في حجرة بيته معتذراً بالمرض والاعياء ، جاءت رسالة على حين غرة فوثب مهرولاً الى الديوان ونسي مرضه وإعياءه ، وخرج يعتذر في غير اكثر من اثنى عشر دقيقة : هناك مسائل لحجرة البيت ومسائل للديوان ١١ ولعله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد . فأراد أن يريه بهذه المناورة الصيانية مبلغ ما تستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفال والاهتمام . وانقطعت المفاوضات في أوائل اكتوبر ولم تكد تستغرق الأسبوع . وقال سعد لمراسلي الصحف الانجليزية : « ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد تترجم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط وقال لي مستر مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد للمناقشة وإيائي ، ولسكني أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

ولا يظن ظانّ أتيت إلى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس حقوق مصر !
فمن ظن هذا وقع في الخطأ . إتي أتيت لا أكسب لا لأخسر . فإذا كنت لم
أكسب شيئاً فإني لم أخسر شيئاً .»

وقال في حديث مع المساتان بعد عودته من باريس : « إن المحادثات
فشلت نظراً للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس . . . وإنما إذا
كانت حماية القطر المصري للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن
يضعوا القناة تحت حماية عصبة الأمم . وإن مصر لا يسعها أن تتخلى عن
السودان .»

وقال في حديث مع البتي باريزيان : إني قبل الدخول في المحادثة
اشتريت أن الشروع في المباحثات لا يمكن على أي وجه من الوجوه أن يمس
حقوق مصر أو يضرّ بها . ثم إن هناك أمراً تم التسليم به ، وهوانه إذا أفضت
المحادثات الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجري على حد المساواة التامة ،
أو تكون مفاوضة الند للند .»

فيرى من جميع ما تقدم أن سعداً الزعيم لم يسلك في الوزارة إلا كما ينبغي
أن يسلك الوزير المحنك الخبير بعواقب الأمور . إنهم كانوا يسوقونه الى
شرك لا مفر له من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة واختار
لها آمن طريق ، وليس في مقدور ناقد أن يدلّه على طريق آمن ولا أجدي
عليه وعلى القضية الوطنية بما توخاه .

نعم كان في الوسع تأجيل المفاوضات إلى موعد آخر . ولكن ماذا عسى
أن يفيد هذا التأجيل ؟ إن مستر مكدونالد إذا سقط فليس الذي يليه بأسهل
قياداً منه ولا أقرب إلى إجابة المصريين ، فالدخول في المحادثات كان ضربة
لازب . وكان ضربة لازب أن تفشل ، وكان ضربة لازب مع هذا التقدير

أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ،
وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسي الخبير .

* *

على ان المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الأولى ولا سيما
في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال
التام لمصر والسودان حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا
العظمى الى جلالة الملك مباشرة — في عهد الوزارة النسيمية — لاشتغال
الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن
يستهدف لازمة أخرى من ذلك القليل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق
الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الأمان القومي بالنسبة
لمصر والسودان » .

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بسعد الى الاستقالة ، حين تعرض
النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد اتبعها في بعض أحاديثه بتفسير
يقول فيه إن الآمال القومية هي الاستقلال التام .

وما زالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنّت من
خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن
ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركاً مردياً ، وكلاهما يريد أن يرى كيف
يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة
وكرامة القضية .

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية السودان كما كانت
تعرض على مجلس الشورى ، وهي أخرى أن تعرض على أول برلمان .
والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الأذئاب والاتباع ليعلموا
ولا هم للحكومة البريطانية دون غيرها ، واستمسا بهم بالتبعية والاخلاص
لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضاً بحكومة المصريين .

وإذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادي النيل حل بهم البطش الشديد وحق بهم العذاب الأليم .

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في إحراجه بزيادة البطش والتعذيب وخصومه المصريون يمعنون في إحراجه بطلب الافراج عن المعاقين وتعجيل الحساب والعقاب للوظفين المسؤولين ، وكان من هذا وذلك أنه استقال ولم يكده يمضي على الوزارة ثلاثة أشهر .

استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية — حكومة العمال — « بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأي معنى كان » .

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي النواب والشيوخ جاء فيه : —

« إتي بالنيابة عن الشعب المصري جميعه ، وفي حضر تكلم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ... إن حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب إنني أريد أن أمتنع بها دون أصحابها نعم أيها السادة لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كيانتنا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً »

وربما ظنت الحكومة البريطانية أنها تبيع نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه ، لأنه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويفضي عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتاً قبل أن يسلم به مقالاً ، فكانت اجابته على التصريح بمثله حتماً ، وكان حتماً معها أن يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيداً له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض

الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب إن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية .

لم يكن المقصود إذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنسوب بغير ما عالج به من ثبات ومراس ، هما في وقت واحد إقدام الزعامة وحيلة السياسة ، وإخلاص المجاهد وحيلة الأريب .

ولقد أصيبت وزارة سعد بالأجرام كما أصيبت بالاحراج ، ف وقعت في عهدها جنايتان وييلتان ، احدهما موجهة إلى حياته والأخرى موجهة إلى وزارته ، وكلتاهما لها مساس بالمفاوضات ، وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد . أما الجناية الأولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينوي السفر إلى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤) .

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لأنها في رأيهم تصد الأمانة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في التحقيق انه تعتمد ارهاب سعد لأنه يرغب في المفاوضة ، ولأنه قال إن الانجليز خصوم شرفاء معقولون .

وقد أصابته الرصاصة في الساعد الأيمن ثم في صدره ، وحاول الجاني أن يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ، وهموا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين أحاطوا به فأنقذوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء أن المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم يعثر له على أثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني انه رأى ضابطاً انجليزياً من ضباط الشرطة يخفيه في جيبيه ، وأنكر الضابط ذلك واعترف بأنه أخفى شيئاً في جيبيه ولكنه كان مقبض المنشة التي كان يحملها وانكسرت في الزحام .

وأشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على الاشراف عليه حسن
نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل
الجاني إلى الكشف الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الأطباء العقلين انه
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدي الوحيد على الوزراء
الذي صار إلى هذا المصير .

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شذائد السجن والنفي والاضطهاد
كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى
الأقوياء . ففي هذه الجنائية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح ظهورها كثيراً
في حياة الأبطال المجاهدين بسلاح الحجّة والایمان لا بسلاح النار والحديد ،
وتلك هي شجاعة الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد
نفذت الرصاصة إلى صدره وهو مصاب بشقي الامراض التي لا تؤمن معها
الجراح إذا نجا صاحبها من الموت بفتك الرصاص ، فما جرم ولا تردد ولا
فكر لحظة فيما أصابه ، ولبث كأنه ينظر إلى مصاب أحد لا يعنيه ، والبقت
إلى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا .. ولا تبتسوا ... إذا مات
سعد فبدأ سعد باق لا يموت اعمالوا من بعدي وثابروا على تحقيق سعيي . »
ولما قال بعض الوزراء . إن الله أرحم بمصر من أن تصاب بسوء ، عاد
يقول : وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون . فلنمت نحن وليحي الوطن .

ونظر إلى جماهير الطلبة والشبان وهي تتدفق على باب الحجره التي نقل
إليها ، فوثب على قدميه وجرحه لا يزال يئزف ، وناداهم بصوت جهر
يضمم الحمية في النفوس « لا تسكتبوا ولا تهتموا . إلى الامام . دائماً إلى
الامام ! ثم قالها بالفرنسية En Avant ...! En Avant .

أما الجناية الثانية — وهي التي اعتبرها سعد موجهة « ضده » كما قال عند
سماع خبرها — فهي حادثة الاعتداء على « السردار » لي ستاك باشا بعد عودته
من المفاوضة بنحو شهر واحد .

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين في محاربتة بالشغب تارة والدسياسة تارة أخرى ، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقعة عند الأزهرين لأنهم يعلبون دن ماضي سعد انه هو صاحب الرأي قديماً في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي تخرج القضاة الشرعيين ، وأن الأزهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما إليها من وظائف التعليم الديني وتعليم اللغة العربية قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين أحوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستثارهم خصومه مدخلين في روعهم أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهديدن متوعددين ، ونسوا أو نسي صغارهم ان أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأي الفصل في التأخير او في الرفض والقبول .

ثم تعاقبت أمثال هذه الدساس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لا اعتقادهم أن الملك فؤاداً من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة السعدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين .

وكان يساعد على سريان التذمر بين طبقة الموظفين أن الوزارة فكرت في إصلاح نظام الدرجات والترقية والتعيين ، نخشي جمهرة منهم أن يتبع ذلك نقص المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف بعلاقاته بالقصر الملكي فكان هذا وأشباهه من دواعي الظن بقرب أيام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاسامة اليها .

وهكذا توالى الأزمات والمشكلات والمساغي الظاهرة والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم استقالته إلى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبيناً لجلالته الأسباب الصريحة التي تدعوه إلى الاستقالة ، وفيها أن أناساً من كبار الموظفين المنسوبين إلى القصر يستخدمون اسم جلالة لمحاربة الوزارة في الخفاء . . . فقال له جلالة انه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع .

فقال الملك لنبق المسألة إذن إلى عد . وحدث في هذه الاثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا إلى جلالة الملك من يتوسل إليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا إلى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيراً أن يستعفي من الاستعفاء كما قال ، ولكنه طلب إلى جلالة الملك تأكيداً للثقة وقطعاً لدسائس الدسائسين أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلبة من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الايام الأخيرة .

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسؤولاً حقاً عن الإصلاح لا ليخرجه المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمداً مبالغة في الاحراج ، وهم يتظاهرون بصدقة الأزهريين .

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتماهى الوزراء المقوضون والسفراء في إحراجها مع الدول — كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان — وهم آمنون ما يستحقون من جزاء .

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين لأنه طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف فنقل إلى القصر وجاء على أثر ذلك إلى شرفات مجاس النواب وهو يتشبح بالوشاح الاكبر من نوط النيل ، وقد أنعم به عليه بغير رأي الوزارة .

فأجاب الملك سعداً إلى هذه الطلبات ، ووعده أن تضاف إلى صلبه الدستور ، وأن يشرع في ذلك عقب رد الاستقالة إذا شاء .

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ أنه « تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلس الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة ، وإنه أمام هذا الاجماع لايسعه قبول استعفاء الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لظفت من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم يربداً من سحب الاستقالة والعود إلى العمل في حدود صحته .»

سبق إلى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها إلى العمل لتفرغ لشئون الإصلاح التي شغلتها عنها الأزمات السياسية ، ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لي ستاك باشا » وهو خارج من وزارة الحرية ، ولسوء الحظ كان الرجل على نية السفر إلى السودان قبل ذلك يوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة أقيمت له في القاهرة ، فصادفته المنية على أيدي أولئك الجناة .

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت في العاصمة الانجليزية — وهي قتل المارشال ولسون — فلم يقل أحد إنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير في حفظ الأمن والنظام .

ولو شاءت لعلمت أن سعداً خليف أن يكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين .

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة إلى إصابة حاكم السودان .
ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصري ولا مانع

يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل بنفسه ، وفي البلاد « إدارة أوربية » للأمن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير .

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئاً من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ماشاءته أنها اغتتمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهي قد كانت حقاً في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من إزعاج .

قال اللورد جورج لويدي في الجزء الثاني من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :
« تخلت وزارة مستر رامزي مكدونالد عن الحكم في نهاية أكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شميرلن وزارة الخارجية . وكان مستر مكدونالد يفكر — بمعاونة المندوب البريطاني — في توجيه تبليغ إلى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التي خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر شميرلن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ ، وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسرم . إيموس الذي كان يشغلها إذ ذاك . »

سنحت الفرصة إذن فينبغي أن لا تضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة إخفاء النية المبيتة وراءها ، فجاء في الانذار البريطاني أنهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ماتقتضيه الحاجة » . . . وجاء في ملحق الانذار « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية

وتأديهم وخروجهم من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية » وإنه « إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وإمتهما كما نص عليهما عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه. »

أما الطلبات الأخرى فمنها الاعتذار الوافي السكافي ، وقع كل مظاهرة شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون جنيه ، وإصدار الأوامر برفع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة . . . ومهد لهذه الطلبات بعبارة جاء فيها ان حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال — الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن إلى إزدراء الشعوب المتمدينة — هو النتيجة الطبيعية لحمة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان » وعلم اللورد اللنبي أن أمنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ماشاء بمظاهر التخويف والتشفي والارهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملي الرماح إلى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلح الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة اليمه ، وقال واللورد اللنبي يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟ »

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء أثر الجناة ومنع المظاهرات الخلة بالنظام ، ولم تقبل ماعدا ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بسبب الانذار ، فها هي إلا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللنبي بأنه أمر

حكومة السودان أن تسرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وانه سيتخذ ماشاء لحماية الأجانب ، وأنه سيعتزل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع .

وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت إلى جلالته عريضة تقول فيها انها « ازاء هذه التعديلات المتتالية المضرة بالبلاد لايسع الوزارة إلا أن تلج على جلالته بأن تفضل بالأسراع في قبول الاستقالة ، لانه ربما كان في هذه الاستقالة وفي ثبوتها ما يقي شر الأضرار المتوالية » فقبل جلالته الاستقالة وأعلن سعد في المجلسين قبولها ، وعقب على ذلك بقوله : « كذلك أصرح اسكم أنا وزملائي بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه كل وزارة تشغل لمصلحة البلاد ، ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة » وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد ، وان لم يتم لها ما هو أفضل لديها من الاستقالة العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه بعد حين .

ولأن الانسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من الفواجع المحذورة !
فقتل غردون في الخرطوم — وإنما قتل لأن الانجليز القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا إلى إنقاذه — قد أ كسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا تنال الدول مثله إلا بسفك دماء العشرات من القواد وعشرات الألوف من الجنود .

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ أنها لا تشارك مصرأ في السودان

لأنها تدعي حقاً في ملكه أو السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلاً بها إلى منع سريان الامتيازات الأجنبية عليه ، وهي تسري على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد الحرية المصريين في حكمه ... وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال .

وباسم مصر وحققها احتجت إنجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشوده لأن التعليمات قد صدرت « بتوطيد الساطة المصرية على ذلك الاقليم . »

وباسم مصر وحققها دفعت الخزانة المصرية أكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز في موارده . ثم جاء مقتل لي ستاك بعد مقتل غردون بنحو أربعين سنة فضيع على مصر كل ما بذلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالاً زلاً لآسائناً إلى أيدي السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة إلى زرع ما تشاء من الأرض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصري كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين ألف جنيه للدفاع عن السودان ! إن السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من البلاء المحذور !

ونعود إلى مصاعب الوزارة السعدية فنقول إن الشواغل والأزمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية الانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية لم تقم في الحكم أياماً حتى قابلتها مشكلة عسيرة مع الحكومة الايطالية ، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئيين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسليني تأبى أن تقنع بما دون

التسليم ، واثارت نائرة الامة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقتربوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظاً من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كما تهاجم الواترون وإيطاليا هي الموتورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان .

والطرابلسيون بعد جيران المصريين وأخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر إلا بهذا الشعور ولا يحمل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم يديها أولئك الغرباء المساكين للبوت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصررت على الرفض كل الإصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية تفاقماً يجر إلى دخول الحكومة البريطانية في القضية . . . لأنها مسئولة — كما تدعي — عن حماية الأجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بجل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وإن كان لا يرضي المصريين كل الرضا ، واكتفى بإطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر إلى حيث يشاءون .

ولم ينته الخلاف مع إيطاليا بهذه المشكلة بل نشبت بعدها مشكلة أخرى لا كراه الحكومة المصرية على ضم واحة جغبوب إلى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة الإيطالية حتى بدر إلى ظنهم أنها مغرأة بذلك من أناس يتصلون بها ويجوز أن يجرضوها على خلق الأزمات لإخراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الأخذ والرد في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم ومنسندوب الحكومة الإيطالية على حد موقوف بين مصر وطرابلس تدخل به جغبوب

والسلوم في الأرض المصرية ، وسرعان ما عادت الحكومة الإيطالية وحدها الى تغيير هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الأول التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الأولى أن تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان أن يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون عن قانون الدرجتين .

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟ كلا ! فقد كانت لآبي الديمقراطية المصرية صعوباته ومساجلاته أيضاً مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ ، وكان يحتاج أحياناً إلى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نغني المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدة الأعضاء ، ولكننا نغني الأعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وأبناءؤه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التي اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد في خطابه لأعضائها من مجلس النواب : «النظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى يجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التي قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها واختيار النظام الذي تسيرون عليه فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وأنتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ليمكن أن يكون سير الحكومة منظماً .»

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة في أمور

أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال .

أودعت الحكومة القوانين التي صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور في حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون في غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجاً بجدول الأعمال ، وقرر الغاءه الغاء باتاً بلا تقييد ولا تعديل ... فجاء سعد في الجلسة التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في غيبة الحكومة المصرية قائلاً : « المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع انه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابتداء الرأي فيه . »

فقال أحد الأعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذ لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا . فيجب أن نقرر أولاً أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائماً في المجلس لتتوق مثل هذه المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يحذر به أن يخطر للحكومة من باب المجاملة ... »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . إني لا أقبل المجاملة في هذا ! ومحل ذلك في المسائل الشخصية . ولكنني اعرض المسألة الآن رسمياً ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الأعمال ، فله أن يعترض وأولى بالحكومة ان تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفاً مهماً » ... وان مصلحة المجلس تقضي باعلانها ، لانها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالتزام . »

واحتدت المناقشة طويلاً ثم اصرت الحكومة على رأيها وأصر المجلس

على رأيه ، وغاية ماسمح به ان تنتظر الحكومة الفرصة التي تسنح عند اعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا اغاده الى مجلس النواب ، او تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، اما الالغاء فلا رجوع فيه .

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستنهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بصدد التیار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ماتكون بين خصمين متناجزين ، ثم سأل رئيس المجلس : ماهو رأي الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : إن الحكومة لاتزال عند رأيها .

وأخذت الأصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن في مصر نواباً وشيوخاً لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الأحيان ، فاصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معاً فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لأنه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الأمانى القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه احد المصارف انتظاراً للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ، ورأى المجلس غير ذلك ثم تاب إلى رأي سعد في ختام المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة في هذه الجلسة .

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه في قانون

الاجتماعات يدلي برأيه ويصني إلى رأي النواب والشيخ، ويعمل بما يقرون .

* *

وبعد هذه الشواغل جميعها لا عجب اذا كان وقت الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الإصلاح التي كانت في نيتها وفي مقدورها . وهي لم تلبث في الحكم الا تسعة شهور تحسب منها أيام البطالة و أيام السفر و أيام الاستشفاء والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين في أوسع الحدود : فقد كان المصري يستمتع في عهد الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزي ولا الفرنسي بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون في هذه الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد علم ان الحرية المنشودة لا تتسع في بلد في البلدان لا كبر من هذه الحقوق في النقد والمعارضة ، بل في المهاجمة والتجريح .

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع في إصلاح ميناء السويس وفي مد السكك الحديد بالوجه البري والتهديد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان وفي إنشاء الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وان تشرع في تعميم التعليم الاجباري حسبما تنهأ له موارد الدولة ، ولم تحجم عن تشييد الجامعة المصرية إلا لأنها كانت تفهم من معنى الجامعة ان تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عند ما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « إن الذي أفهمه أن الجامعة — بمعنى اجتماع المدارس العليا — موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعني أن الجامعة التي يريد انشاءها — وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف — هي الجامعة التي تعلم الطلاب

الاستقلال بالبحث والتوسع في الاختصاص ، ولا تكتفي بالبرامج المعهودة في المدارس العالية قبل إنشائها .

ترى ماذا كان شعور سعد بسultan الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الأعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكيات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم في بادئ الأمر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعتة أوارتفع هو لها بين سائلها والمتطلعين اليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً فإذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه إلى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرايح في الرهان ، لاشعور الكسب أو المنعة بالعطاء ، ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقلالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعويين ، وكانت الطرقات حول « بيت الأمة » تموج بالهاتفين والمهتئين ، وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصاراً على الخصوم ونجاحاً فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث الى الحكم ومتاعب الحكماء الدستوريين والمستبدين على السواء فقال رحمه الله وهو يزم شفتيه في امتعاض وأسف : إن أردتم الحقيقة ... أنا غير المذوذ ! وهكذا حوافز الحياة : أقوى ما فيها من عزاء للأقوياء العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على احتمال صدماتها وعقاييلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، اما سرورها فبها لا فرق فيه بين الأقوياء العاملين والضعفاء الحالمين.

الملك فؤاد وسعد

كان ميدان السياسة المصرية من لدن استقالة سعد الى عودة الحياة النيابية بعد أكثر من عام ميدان الملك احمد فؤاد وحده ، يعمل برأيه في توجيه السياسة العليا وتدير المسائل العامة دون مشارك من أحد ، إلا ما اقتضى تدخلا في بعض المسائل من ناحية الانجليز .

والملك فؤاد أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد علي الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة نافذ التفكير في شئون السياسة ، تولى الملك وهو في أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعاً لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت أو هذا الانتظار وحسبوه ضعفاً وخمولاً وقناعة بما وصل اليه من الملك بعد أن كان الوصول اليه في رأيه ورأي الآخرين حلماً من الأحلام .

لكنه في الحقيقة لم يكن ضعفاً ولا خمولاً وإنما كان تديراً مقدرآ وتأهباً مدخراً الى حين ، لأن السنوات الست أو السبع الأول من حكمه كانت بين حرب عظمى يترقب نهايتها إلى أي حال تصير ، وبين صراع قائم على القضية المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصادمة مع هذا الفريق أو ذاك ، قبل أن تنجلي الغاشية وتطمئن الأمور .

فلبث الملك احمد فؤاد يترقب ويتأهب في هذه السنوات ، ووفق يجمع المعلومات ويستميل الانصار في فترة سكونه الطويل ، فلم تنقض تلك السنوات حتى كان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومة ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون ويخافون ، وعرف

من هو صالح منهم للاستعانة به وفي أي مناسبة من المناسبات تجدي معونته
وتستجاب الإشارة إليه ، فلما أعلن الاستقلال وجاء دور الدستور ، أصبحت
هناك « سلطة » يريد لها من وراء ذلك الصراع الذي لم يجهر بالاشتراك فيه ،
وأصبح كامل الأهبة لاغتنام تلك السلطة بما جمع من معلومات واستمال من
أنصار ، فقلب الوزارة الثروتية بتلك الضربة الماضية وهي تمهيداً للحياة النيابية
وتحضر للقبض على ناصية السياسة المصرية بتعديل الدستور وتقريب الكثرة
وتوجيه الانتخابات الى حيث يريد . فحال بينه وبين ذلك أن الكثرة لم تستدرج
على حسب المرام ، وإن الانجليز لم ينسوا له الاقدام على اسقاط الوزارة الثروتية .
وهي وزارة التصريح وما يرتبط به من مجرى السياسة المقبلة الى تمام الغرض
المقصود . فعملوا بأزمة الوزارة النسيجية وأفهموه جيداً أنهم لا يريدون له
السلطة المطلقة ولا يزالون يستمسكون بقيود الدستور ، كراهة منهم للزحاجة
في النفوذ لا حباً للشعب المصري وحقوقه ، وأمثلاً منهم في أن يجدوا من
البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ، ومن العرش قوة يقابلون
بها قوة البرلمان . فعاد الى سكونه الأول يترقب الفرصة الى أن تحين .

والآن قد حانت الفرصة واستقال سعد وهو الرجل الوحيد الذي
يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور ، واتفقت رغبته ورغبة الدولة
البريطانية ورغبة اللورد اللبني في صد هذه القوة الكبيرة التي تشق طريقها
بارادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضي فيما مضى الاتباع ،
فقبض الملك فراد يديه على أعنة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار
بسلطان الحكومة ، وتحقيق الغاية التي تأهب لها منذ سنوات .

ولكن ما العمل في الدستور ؟ إن الشعب يقدسه ، ولم يزل سيئات
تسول له الزهد فيه ، وإن الانجليز يأبون الغاءه ولا يسمحون للملك بالسلطان
المطلق في الحكومة . فما العمل إذن في هذا الدستور ؟ وما العمل مع بقاءه
في البرلمان والوزارة المسئولة أمام الشيوخ والنواب ؟

يبقى الدستور حتى لا يتدمر الشعب ولا يتنمر الانجليز ، ويكون النواب والشيوخ من أتباع الحاشية المختارين ، ومن أجل ذلك ينشأ في البلاد حزب اسمه حزب الاتحاد ، يدخل فيه كل من يريد الخطوة والجاه ويخشى الغضب والاعراض .

ولم حزب الاتحاد ؟ لم يسمى بهذا الاسم دون سائر الأسماء ؟ نعم . لأن « الاتحاد » يجمع الأحزاب والهيئات المتفرقات ، فالمقصود إذن أن تبنى في حزب الاتحاد جميع الأحزاب المصرية ، ولا يعود في البرلمان بعد فترة قصيرة أو طويلة نواب أو شيوخ من غير الاتحاديين المقربين ، ولا بأس في هذه الحالة بأن يدوم الدستور وأن تتسع حقوق مجلس الوزراء ويتقرر نظام التبعية الوزارية أمام البرلمان !

وأخذ حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي يعمل مع الوزارة الجديدة ، على هذه الوتيرة . فلم تمض أسابيع حتى اضطرت عشرات من النواب والشيوخ المقيدون بمصالح الحكومة الى اعتزال الوفد توطئة لدخول الحزب الجديد لأنهم كما كانوا يقولون يخلصون للعرش ويتهمون اخلاص سعد للسدة الملكية ، وانهاالت على الوفد دعاية . التنفير والتشهير بكل ما في وسع الصحافة والخطابة والصنائع والاتباع .

وكان أناس يتسائلون فيم كل هذه الكراهية لسعد زغلول وهو صاحب اليد التي لا تنكسر في تحسين مركز البلاد ومركز العرش كائناً ما كان مدى ذلك التحسين ؟ وفيم كل هذه الكراهية وهو أول رجل عود الجماهير أن تهتف باسم الملك فؤاد ؟

لا يقول الانصار طبعاً إن هذا الرجل مكروه لأنه يمثل قوة الدستور ، ولكنهم يقولون تارة إنه طامع في الجمهورية ، وتارة أخرى إنه على صلة بالخدو عباس ، إلى أشباه ذلك من الأسباب .

فأما إن سعداً كان طامعاً في الجمهورية ، فذلك مالم يظهر منه بكلام ولا

ايحاء إلى أحد من المصريين أو الانجليز ، ثم لماذا يكون طمع سعد في الجمهورية مسوغاً للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل في حياة سعد وبعد مماته بسنوات ؟

وأما إن سعداً كان على صلة بالخديو السابق ، فالعلاقة بين الرجلين لا تسمح بهذا الفرض ولو من باب التخمين ، وما مصلحة سعد في تحويل الملك من فؤاد الى عباس وهو تحويل لاهوى له ولا فائدة فيه ؟ لقد عرض عليه الاتصال بالخديو السابق مرات ، فكان جوابه ما يعلمه أعضاء الوفد والوسطاء والمطلعون من لا يزالون على قيد الحياة .

ولسنا نعتمد هنا على النفي القاطع الذي سمعناه من سعد وحسب وفيه الكفاية كل الكفاية ، ولكننا نعتمد على لسان الحال الذي هو كما قيل أصدق من لسان المقال .

فكثيراً ما كنا نشاهد الاستغراب من سعد كلما سمع نبأ من أبناء الكراهية التي تنصب عليه وعلى أتباعه ، ومن ذاك أنه قال يوماً وقد بدا عليه الاستغراب الشديد : لعل مولانا يكرهني بالتوكيل لا بالاصالة ! وهو يعني بذلك أن الكراهية الأصلية إنما هي من حق الانجليز والانسان لا يستغرب هذا الاستغراب أن يبنى بالكراهية إذا كان قد أسلف من الاساءة ما يستحق العداء والبغضاء .

على أن سعداً لم يكن منفرداً بالكراهية والغضب عند الملك فؤاد ولكنه كان صاحب النصيب الأوفى منه على قدر نصيبه من تمثيل قوة الدستور ، ولكل رجل غيره من رجال السياسة المصرية الذين يوافقون سياسة الملك فؤاد نصيب على قدره من الجفاء والاعراض ، فعدي ورشدي وثروت ومحمد محمود وزكي أبو السعود وغيرهم من الوزراء والكبراء لم يكونوا محبوبين ولا مقربين في كثير من الأحيان ، لأنهم ليسوا من الرجال الذين يعتمد عليهم في توجيه الدستور وتحريك دواليب الحكومة الى حيث يريد .

والحق أن رجلين قويين عنيدين كفؤاد وسعد ما كان من الميسور أن يعيشا في عصر واحد ويحتكما في ميدان واحد دون أن ينشب بينهما النزاع على نحو من الأنحاء ، ولوجاء فؤاد الى الملك بعد توطيد الدستور لكان من الجائز أن يحتمل الزعماء الأقوياء والوزراء المقتدرين العاملين معه في نطاق الحكومة النيابية . ولكنه جاء قبل استقرار الدستور بل قبل إنشائه فكان من العسير عليه النزول عن سلطانه ، وهو ما هو من دراية وكفاءة واعتداد بالنفس واستعلاء على من لا يساوونه — في رأيه — في حق القدرة أو حق السلطان . روى أميل لدفع في كتابه عن أحاديث موسليني انه قال للملك فؤاد مرة إن الدكتاتورين يخافون . أما الملوك فيحبون .

فأسرع الملك فؤاد قائلا : لكم وددت أن أكون الدكتاتور !

وحدثني أميل لدفع حين لقيته في القاهرة بعد لقائه للملك فؤاد ، فسألني مارأيك فيمن يغلب غداً على مسرح السياسة المصرية ؟ قلت المستقبل للحرية بعد عراق طويل . قال : أرجو أن يكون ذلك ، وما أظن لكم خيراً عند هندرسون . أما الملك فؤاد فهو بحكم تربيته وماضيه لا يستريح إلى قيود الدستور .

وقيل إن شعار الملك فؤاد كان كلمة « الصبر » يضعها أمامه في اطار جميل مكتوبة وحدها بغير تعقيب ولا زيادة .

وانها في الواقع لعنوان طبيعته كلها ، وأن أول معانيها هو الصبر على من يكره وما يكره وعلاجهم بالمجاملة والمداراة مع الدأب واتهياز الفرص والعرفان بمواضع التجارب والمجاولات ومواقع الاقدام والاحجام .

ونحن إذ نعرف ما عنده من القدرة والعزيمة ، والرغبة في الحكم ، والصبر على تحقيق الغاية لانتحاج الى مشقة كبيرة في تعليل الجفاء الذي كان بينه وبين سعد زغلول .

* * *

لم يكن طموح فؤاد مقصوراً على ميدان السياسة المصرية في حدودها الداخلية ، بل كان يطمح الى إنشاء دولة كبرى تمتد الى الأقطار العربية ويحمل وهو على عرشها لقب الخلافة الاسلامية ، ويعتقد أن الانجليز لا ينفرون من قيام الخلافة في دولة كالدولة المصرية . لأنهم يحالفونها وتحالفهم على سياسة شرقية فيها النفع والمبادلة الصالحة للفريقين .

ولو طال عمره لمضى في تحقيق هذا الأمل الى شوط بعيد ، ولعله كان يطمح أول الامر في الجاء بعض الممالك العربية التي تستمد العون من أموال مصر وخيراتها الى مبايعته بالخلافة والاعتراف له بها قبل الآخرين ، ويأتي بعدهم من الممالك من تقنعه الدولة البريطانية باتباع هذا السبيل .

لهذه المطامح كلها جمع المال واستكثر منه وبلغت ثروته بضعة عشر مليوناً من الجنيهات ، وقبلما يعنى هذه العناية بجمع المال من خلا ذهنه من طموح بعيد إلا أن الحساب الذي كان يحتلّ أبداً في ميزان الملك فؤاد الدقيق انما هو حساب العاطفة ومالها من الأثر القهار في أطوار الجماعات والأفراد ، فلو كانت العلاقات السياسية والدوافع الشعبية قائمة كلها على العقول والمصالح والمساومات لما اختلف حساب الملك فؤاد قيد شعرة في جليل ولا دقيق من الأمور ، ولكن العقول والمصالح والمساومات ليست كل شيء في كل ما يجري على مسرح السياسة وإن كان شاغلوه من الشيوخ المحنكين والعقلاء المدبرين ... ولهذا طرأ الاختلاف على بعض التقديرات التي عول عليها الملك فؤاداً كبر تعويله . وكأنما كان الملك الراحل طياراً ماهراً يحسب حساب الآلات والوقت والمسافة أدق حساب ، ولكنه لا يعطي عوارض الأجواء حقها من الحساب والاهتمام ، فتقف به الطيارة دون الغاية كلما تغيرت الأجواء والآهواء .

كان أناس يزعمون أن الملك فؤاداً كان يمضي مع نفوذ هذا ، ويتأثر بدسيسة ذاك ، وهم فيما زعموا مخطئون جد مخطئين ، لأن هؤلاء الذين كانوا يذكرونهم بأسمائهم لم يكونوا مع الملك فؤاد إلا كالتلاميذ المقتدين الذين يتدربون على يديه ويستفيدون من ارشاده ، وأقصى ما يذهبون اليه أن يفهموا

بعض المرامي البعيدة التي كان يرمي اليها الأستاذ الكبير ، وإن ما يحيط به هو في يوم واحد لا يحيطون به هم في سنين .

والفضل في هذه القدرة العقلية البالغة هو قبل كل شيء فضل الملكة المطبوعة والفطرة الموروثة ، ثم يضاف اليها تعليم جيد ودراسة واسعة وتجربة سياسية وافية ، تارة في مصر وتارة في تركيا وتارة في إيطاليا والنمسا ، وهي تجربة شملت البيئات الشعبية كما شملت بيئات الملك والامارة ، وانتفعت بمعارف العسكريين كما انتفعت بمعارف الوزراء .

وقد جاء وقت كان سعد يعتقد فيه أنه كسب المودة من قلب فؤاد وازال ما بنفسه من الموجدة عليه ، وذلك في الاسابيع القليلة بعد قيامه في الوزارة . وكان يغتبط بطول الجلسات التي يقضيها في الحديث معه بقصر عابدين ، وأخرج الساعة مرة وهو عائد من هناك فقال : لقد طال الحديث خمسين دقيقة !

في تلك الأيام كان الملك فؤاد ينزل من قصر القبة خصيصاً إلى قصر عابدين لثلا يجشم سعداً مشقة الصعود بقدميه حيث لا مصعد هناك ، وأمر بإنشاء مصعد في القصر لتخفيف هذه المشقة عليه . ثم عاد سعد بعد تلك الأيام يقول : « لقد طواني الرجل ! ومانه لقديراً »

ومن الصعب أن نحكم على طبيعة العلاقات بين الملك فؤاد وسعد من النظر إلى المواقف الرسمية أو المواقف الشخصية على انفراد . فانهما ليتناقضان أشد التناقض في الآونة الواحدة ، فيبلغ من وئام المواقف الرسمية أن يقول الملك فؤاد في رسالته البرقية إلى سعد عقب الاعتداء عليه : « ان صحتك أعز شيء في الدولة » ويبلغ من جفاء المواقف الشخصية أن يشاع أن الملك فؤادا أمر بوقف التشريعات في العيد بعد حادث الاعتداء اذا عاش سعد . وأمر باجرائها حسب المعتاد إذا مات .

وأوجز ما يقال أن العلاقات بينهما على السواء في أيام المقاطعة وأيام المجاملة كانت علاقات ضرورة لا اختيار فيها لواحد من الاثنين .

من رئاسة الوزراء

إلى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تبليغاً للمجلس باستقالة الوزارة : « أنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشغل لمصلحة البلاد. »

وأعلن مثل ذلك في ندائه إلى الأمة باعتباره رئيساً للوفد ، وفي خطاب ألقاه على الجمع الذين وفدوا إلى بيت الأمة بعد استقالته حيث قال : « انني مستعد لتأييد كل وزارة تأتي وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق أمان البلاد ، فان الموقف دقيق جداً وأنا واثق من أنني وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تفوز الأمة في النهاية إن شاء الله. »

ولكن الغرض الأكبر في تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل إلى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور .

وقد احتج البرلمان بمجلسيه إلى عصبة الأمم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار في اهتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصري ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين أعضاء العصبة الامندوبي إيران والسويد وارغواي الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بان الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لأن الوزارة السعدية كانت قد استقالت

والوزارة الزبورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلاً مستطاعاً عندها الا الاذعان لما طلبوه .

واذعنت الوزارة الزبورية فعلاً لجميع المطالب البريطانية ، وأرسلت من مصر رسولاً إلى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلاء والعودة إلى بلادهم ، لأنهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام أمره باسم الحكومة البريطانية ، وردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الأمر من الوزارة مع رسول في طيارة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والأعلام ، غير محفورين بالجنود الانجليزية في طريقهم إلى الحدود .

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأي له ولا برنامج ولا إرادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالصحراء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليها بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال في كل ما أراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الأمر على مجلس النواب ، وجعلت شكوى النواب من عدوانها على الدستور والقانون وتفريطها في حقوق البلاد ذريعة إلى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل أن تتقدم إليه .

ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية إلا التوسع في زراعة القطن بالسودان ، لأنه المطلب الذي فضح المناورة الاستعمارية وأحست الحكومة البريطانية أن اللورد اللبني أخطأ خطأ فاحشاً في تضمينه انذاره النهائي إلى سعد زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللبني بعد ذلك بشهور ،

فاهتمت بمداراته واصلاحه وأوعزت إلى أحمد زيور باشا بالمراجعة فيه ،
ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة أو استدراك ، لأنه رجل أشهر ما اشتهر
به قلة الاكثراث وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام . فما
كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة أو الموالية ، وأعجب من ذلك أنه
لم يكلف نفسه قراءة الدستور . . . فاذا عرضت عليه حملة في إحدى الصحف
على الوزارة قال : اغلقوها : اغلقوها . ونسي أن الدستور يمنع اغلاق
الصحف بالوسائل الادارية ، وأن اغلاقها بهذه الوسائل مما تضيق عنه دائرة
الاحتيايل على النصوص ويعرض الحكومة للبطالة بالتعويضات ، وكلما
كرروا له التنبيه كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب الاتحاد » قد
ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست
من أمواله على كل حال . وأصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد
الأعضاء الذين ينضمون على أيديهم إلى حزب الاتحاد وينفضون من الهيئة
الوفدية ، وأيسح لهم في ذلك كل ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعاية
لهذا الحزب ولغيره تمادياً يزرى بشرف الانسان فضلاً عن شرف الموظف
الأمين ، ومن أمثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين فظائع الدقهلية التي
عرفت بفظائع اخطاب وضجت منها أرجاء البلاد وألهبت في صدور المصريين
كافة ذحولا لا ينطفيء لها أوار ولا يرجى معها فلاح الحكومة من الحكومات ،
وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء
له على ما ثبت من جنائياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب إليه ، ومنه اجهاض
الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحجير ، واكراههم على التسمي
بأسماء النساء ، واهراق الماء على الأرض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل
الذي صنعوه .

أما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا يتجاوز الشهرين
على حسب نص الدستور ، وأن يعقد المجلس الجديد في خلال الايام العشرة

التالية ليوم الانتخاب ، ولكن الوزارة تعللت بتعديل قانون الانتخاب وتنقيح الجداول للدطاولة في هذه المدة ، فلم تحصل الانتخابات إلا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم ينعقد المجلس إلا في الثالث والعشرين منه ، ويكني ليان الأساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد زغول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة عشر صوتاً يجعله مندوباً ثلاثينياً في الحلي الذي هو فيه ١١ وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر حسبما يروق مرشحها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات ليصدوا أناساً عن الصناديق ويدفعوا اليها بأناس آخرين ، وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة وأحد عشر صوتاً في اليوم الأول ولا تزال في الدوائر بقية لم تظهر لها نتيجة . ثم أدب النواب السعديون مأدبة لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر نائباً واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة .

إلا أن الوزارة زعمت أنها هي الفائزة بالكثرة المطلقة وحسبت من أصواتها أصوات جميع الأحزاب الأخرى وهي حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني مضافاً إليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون فريقاً على فريق إلا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى من جميع الأحزاب وفاقلاًما ظهر لها من نتيجة الانتخاب ، وقال زيور باشا في خطابه إلى جلالة الملك : « لما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فإن الوزارة ستعلن خطتها السياسية عند تقديمها إليه . واني أنشرف بأن أعرض على سدتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاويتي في هذه المهمة محتفظاً لنفسني بمنصب وزارة الخارجية ، وهم يحيى إبراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ، وعبد العزيز فهمي بك لوزارة الحفانية وتوفيق

دوس بك لوزارة الزراعة ، واسماعيل سري باشا لوزارة الأشغال العمومية
ويوسف قطاوي باشا لوزارة المواصلات وعلي ماهر بك لوزارة المعارف
العمومية ومحمد علي بك لوزارة الأوقاف .»

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الأحرار الدستوريين ، وأربعة من
الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية
خلافًا للعرف الذي أطرد بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليلاً
على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطاً بمهمة خاصة في
الإشراف على الانتخابات ، وتسخير الإدارة في ضم الأنصار وتشيت
الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى .
وألحت الوزارة في دعواها إلى أن كان يوم انعقاد البرلمان وانتخاب
رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا
بأكثر من خمسة وثمانين صوتاً وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين
صوتاً عدا صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس .

وتأجلت الجلسة إلى المساء لاتمام انتخاب المكتب والوزارة في هذه
الأيام تعد المرسوم بحل مجلس النواب ، للسبب الأول الذي حلته من
أجله في السنة الماضية وهو الإصرار على تلك السياسة التي كانت سبباً لتلك
النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها ١١ . وهو مناقض لنص الدستور
الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد .

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجنود وقرأ المرسوم
وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته إلى منصة الرئاسة ليرى سعداً عليها وينعم
هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلاً من المنصة بعد انتصار الصباح ،
ولكنه كان قد سمع بالمناورة قبل إنجازها بوضع دقائق فترك المنصة إلى حجرة
الرئاسة ولم يعد إلا في أثناء تلاوة المرسوم .

غاية ما يقال في تلخيص الحرب الانتخابية في هذه المرة أنها كانت حرباً

بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة
بجذافيرها ، فلا جرم أن تكون الأمة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه
ولا يعقل أن تنحاز إلى غيره . ومن خطأ اللورد اللني وحلفائه أنهم قدروا
للانتخابات المصرية ما لا غير هذا المآل .

ويظهر أن إقالة اللورد اللني عقب الخطأ الفاحش الذي ارتكبه في
الانذار النهائي كانت أمراً مبنوياً فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه في
الوزارة البريطانية ريثما تنجلي المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفاً على
أصدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الإقالة أو
الاستقالة ، وأملًا في الظفر من وراء الانتخابات بمجلس نيابي يساعده ويتوج
سياسة التصريح — تصريح ٢٨ فبراير — بالنجاح . ولكن الانتخابات
أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض لسياسة الرجل لا أمل بعده في الترميم
والتفريق . فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالاته وهو ينفى في القاهرة
ويوعز إلى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ،
فأبلغها اللورد اللني إلى جلالة الملك في التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر
البلاد بعد أيام .

* * *

إن السياسة المصرية — على التخصيص بين السياسات العالمية — لا تتغير
لسبب واحد . ولكننا إذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر في جميع
التغيرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون في التغيير كلما انحصر نفوذ
في ناحية واحدة سواء أ كانت ناحية القصر أم ناحية الأمة . وعلى هذا غيروا
سياسة الوفاق بعد ما تبين لهم في عهد السير الدون غورست أن نفوذ
الحديوي عباس ينسبط في أنحاء الأمة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم
الدستوري بعد ما تبين لهم أنه يقوي سعداً ولا يضعفه كما كانوا يقدررون .
وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون أنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر

ونفوذ الأحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعاً يسلطون نفوذهم على سعد زغلول . فلا يرجع جانب على جانب من نفوذ الأمة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة . . . فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهياً له أن يستبقه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء إنشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات . . . ان الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثاني فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لأنهم سيوحدون فيهم جميع الأحزاب . ١١

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم . فكانت أوامره تصدر إلى المأمورين في المراكز مباشرة بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت أوامر الوزراء تلغى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك أن أفضى إلى الاحتكاك بين الأحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيراً للخلاص من الدستوريين بضربة واحدة ترمي إلى هدفين . فقد ألف الأستاذ علي عبدالرزاق — وهو عالم ديني من أبناء بيوتهم الكبيرة — رسالة في الاسلام وأصول الحكم أدهش بها القول القائل بوجوب الخلافة في الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لأن تجريده يرضي القصر بما يقتض من رجل يعوق مسعاه إلى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يخرج الأحرار الدستوريين ويضطرهم إلى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجريد واستقال الوزراء من الأحرار الدستوريين ، واستعبد الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين .

فلما وصل السير — اللورد جورج لويدي خلف اللورد اللبني — إلى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية

يجب ان تعود ، ولكن هل تعود الحياة النياية ليعود سعد زغلول إلى نفوذه الحكومي القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النياية في برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ في يد واحدة من أيدي المصريين ...

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة البريطانية تتجه إلى هذا الاتجاه كانت الأحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعاً وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الأعضاء على الاجتماع مدعوين . أو غير مدعوين ، وأعلنت الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو ألفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتنتال وباتوا من أجل ذلك في الفندق لكي لا يحال بينهم وبين دخوله في الصباح . ومن ظرائف زيور باشا أنه — وهو يسكن ذلك الفندق — لم يدر بما كان يجري فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتحت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيساً ثم أصدر المجلسان قراراً بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها الأعضاء .»

ثم ندب الحاضرون وفداً من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندي لرفع القرار إلى جلالة الملك وتبليغه إلى الوزارة .

أما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع أنها كتبت إلى

مفتش الجيش العام تلقته إلى مسلك الضباط والجند الذين أدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الأمة إلى فندق الكنتتال . !

وقد اجتمع أصحاب السمو الأمراء بعد اجتماع البرلمان وانفقوا على كتابة عريضة إلى جلالة الملك يؤيدون فيها إعادة الحياة النيابية اجابة اقرار الشيوخ والنواب .

وبين هذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور أو بغير الدستور بل راحت تشرع القوانين لفض الأحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب ، وعندها أنها بخير ما دامت لا تسمع من الانجليز شرراً ولا تحس منهم نفوراً ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لأنهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الأخيرة وهي تسليم جغوب الى الحكومة الايطالية ، فسلتها ووقعت المعاهدة في سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدرك أنها قد ختمت يديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة -

ففي اليوم السادس أمضيت المعاهدة وفي اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب إلى جلالاته اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعاً بما حام حول اسمه من الأقاويل في قضية مقتل السردار ، فأجيب إلى طلبه بعد ممانعة قصيرة الأجل ، وأقصى نشأت باشا إلى وظيفة في السلك السياسي لم تكن مما يرتضيه .

وقد استمر التحدي والنضال بين الوزارة والحزاب فاجمعت الأحزاب على تجاهل قوانينها وأضرب العمدة عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين أحيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الأوامر . وازداد التقارب بين الأحزاب بهذه الوحدة بينها في محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها

مأدبة النادي السعدي التي أديها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف أحزابهم
« ليتيم التعارف بينهم ويزول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء
ويحل مكانهما ما تقضي به روح التسامح من عطف وولاء.»

ثم أعلنت الأحزاب في أوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجتماعها على
مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذي تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى
في سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الأمة ورد لهم سعد الزيارة في بيوتهم ،
واتفقوا على الدعوة إلى مؤتمر وطني يجمع الوزراء السابقين والشيوخ
والنواب ورجال الأحزاب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر
الجماعات التمثيلية في القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة
الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة
طالب الأحزاب (في ١٨ فبراير) وبلغته إلى المؤتمرين ، وقالت في بلاغها إنه
« توخياً لخطوة الاتفاق التي سلكتها الحكومة الحاضرة في أعمالها على الدوام
وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء في مساء هذا اليوم أن
يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على
إيقاف العمل بقانون الانتخابات الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وأجراء
الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤.»

أما المؤتمر الوطني فقد التأم في اليوم التالي بمنزل محمد محمود باشا، وجلس
سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلي وعلى يساره ثروت . ثم تكلم في الحالة
العامة فلخصها تلخيصاً سريعاً منذ استقالت وزارته إلى قبول الوزارة الزبورية
قانون الانتخاب المباشر الذي يرضاه الوفديون ولا يرضاه الأحزاب الأخرى...
وأشار إلى أن الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الأحزاب قبل انعقاد
المؤتمر ، فقال في ختام خطابه ليقضي على رجائها هذا : « اذاعوا بأن الانتخاب
على أساس ذلك القانون أريد به إيقاع الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة لتتحل

رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون في زعمهم لأن الاتحاد متين بين هذه الأحزاب.»

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتماداً على أن المجلس القديم قائم والحل باطل ، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلي عليهم اقتراح فحواه المطالبة بإقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لتنفيذ القرارات وبحث المقترحات .

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمر على استقالتها لعلهم يعجزوا عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ... وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان ١

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحداً من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفدياً وتسعة وعشرين حرّاً دستورياً وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ ...

* * *

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهي لم تعان من قبل ذلك موعداً لانعقاد البرلمان ... فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوعزوا إليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويدي في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توّاً فاستمهل به بضعة أيام ريثما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلي يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة

الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الأثناء فسأله جورج لويد : هل ينضم عدلي إلى وزارتك إذا ألفتها ؟ قال سعد . أعتقد ذلك . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذي عندي لا يسمح لي بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعداً هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل إلى منعه بمشيئة حكومة اجنبية أن يلي الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل إلى ذلك لو جرت الأمور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية إذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلاً بالأمس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها .

أصدرت محكمة الجنايات حكماً في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود أفندي عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتور احمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني ، وعبد الحليم البيلي بك براءتهم من التهمة التي نسبت إليهم وبالإفراج عنهم فوراً إلا إذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى . »

وعلى ذلك يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلاً بحكم القضاء كما بطل من قبل ذلك اتهامه بتدبير مقتل السردار ، لأن الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين كانا بين المتهمين — وهما الأستاذان ماهر والنقراشي — قد برئا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه القضايا على جميع الاعتبارات .

إلا أن ما يبطل بحكم العقل أو يبطل بحكم القضاء قد تشاء السياسة أن لا تبطله فيكون لها الحكم النافذ متى كان من ورائها الجيوش والأساطيل . فبعد أسبوع من صدور الحكم — أي بعد قيام مشكلة الوزارة —

كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين كانوا في محكمة الجنايات خطاباً إلى وزير الحقانية استهله بقوله :

« آسف لاضطراري إلى إبلاغ معاليكم أنني — بعد مداولة مع زميلي دامت خمسة أيام — أجدني لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر في قضية محمد فهمي علي وآخرين إلا فيما يتعلق بمحمد فهمي علي المحكوم بإعدامه ، ومحمود فهمي النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلي المحكوم ببراءته . فان الأدلة على الاثنين الآخرين كانت غير كافية ، أما باقي الحكم فهو لزميلي وعندني أن حكم البراءة في تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله واحمد ماهر وحسن كامل الشيشيني يناقض وزن الأدلة إلى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة هذا الاخلال في رأيي وخطورة النتائج التي تنجم عنه حداً جعلني أعتبر أن من واجبي الخروج في هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب السامي فأطلعت غفامته على رأيي باعتباره حامياً للأجانب .»

ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف أمانة القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصري لأشأن له بدعوى المندوب السامي في المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأي الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ماعداه لغو لا يجوز الاستناد إليه . فكتب اللورد جورج لويد إلى زيور باشا بلاغاً يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة إليها في الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلاً على براءة الأربعة المذكورين كائنه ما كانت الأسباب التي بناه عليها القاضيان المصريان .»

وسيلة صالحة — سواء كانت حسنة أو غير حسنة — لاستغلال القضايا في الأزمات السياسية . فإذا أُلّف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات وإكراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لأنه قد يؤدي إلى قبض

السلطة البريطانية على « الأربعة المذكورين » وإغاثات الحكومة الجديدة
إعنائاً لاحيلة فيه إلا أن تطلق أولئك السجناء وهي لاقوة لها على إطلاقهم ،
أو تستقيل .

هذا إذا ألف سعد الوزارة . أما إذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل
من الأعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة ؛ !

وهكذا كان . فان سعداً تنحى عن الوزارة وعدلي يكن ألفها ، فلم يسمع
أحد بعد ذلك بخبر لذلك البلاغ ، أو ذلك الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال
سياسة الاستعمار نفعها السريع في إقصاء سعد زغلول عن الحكومة .

والواقع أن سعداً لم يكن يأبى أن يتولى عدلي تأليف الوزارة ، وأنه
صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد
الأنباء التي نشرتها الصحف الانجليزية وصحف القصر في مصر بأنه مرغم
على ذلك وأنه لن يتولى الوزارة أبد الآبدن لأن حزبه متهم في مقتل السردار
وغيره من الانجليز أحب أن يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ، ولا سيما
وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنقراشي من كل تهمة . فاذا شاء
الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من
مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعلات .

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع
إلى الرأي الذي ارتضاه أولاً وصارح به أصحابه وهو إسناد الوزارة إلى
عدلي باشا واختيار أعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين .

والرأي عندنا في موقف سعد من تأليف الوزارة في هذه المرحلة أن
ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على
المصالح الوطنية لولا تلك الأزمة التي خلقها اللورد جورج لويد في آخر لحظة ،
وعلى هذا لا ملامة عليه في طلبها ولا في التنحي عنها

*
*
*

أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الآتي :

عدي يكن باشا للرئاسة والداخلية . وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية
ومحمد فتح بركات باشا للزراعة ، ومحمد الغرابي باشا للاوقاف وأحمد محمد خشبة بك
للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكي أبو السعود
باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلي الشمسي أفندي للمعارف
العمومية ، وعثمان محرم بك للأشغال العمومية .

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التساهل الذي ارتضاه سعد
لرعاية الائتلاف ، إذ لم يكن في هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال
صحيح بالوفد ، والباقيون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة إلى
أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب .

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة « اندماج » Amalgamation
لا وزارة ائتلاف Coalition . كما شاع اسمها في الصحف وأروقة البرلمان ،
فدل بذلك على نظره البعيد وتفريقه الدقيق بين الأوضاع البرلمانية ، فان وزارة
الائتلاف قد أقيمت اقالة بعد بضعة عشر شهراً لخروج حزب القلة منها ؛
وليس خروج القلة بالعدر الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في
حزب الكثرة النيابية .

رأيت سعداً في أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية ، فما أعرف
وقتا تسرب فيه السأم والتعب إلى بنيته وإلى نفسه كما كان يتسرب أحياناً
خلال الفترة من مقتل السردار إلى عودة الحياة النيابية .

كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأمًا وتعباً ،
وكان قصارى ما اهتمدى إليه خصومه من محاربه أن يحاصروه في بيت الأمة
بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس إليه ، فكان يراقب الحالة على بعد
ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده . . . وكان يؤلمه في الوقت نفسه أن

يستطيع الموظفون الإداريون كل ما اجتروه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذي يستحقونه ، وفي أكثر الأيام كان يسأل : ما الذي يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذي يبغضهم في إيام الوزارة الشعبية ؟ وقد قلت له يوماً أنهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلاهم مأمورون ولاهم أمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحبونها تدوم قال لا يبعد أن يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء في الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غير وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ما تعودوه .

وذات ليلة كان يسأل : ما الذي يبعث القوة في الشعب ؟ وكنا ثلاثة على مائدته : محامياً معروفاً والأستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامي وظن أنه يرضيه بما قال :
يا باباشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبث فيه الحياة الفتية ... واسترسل في مثل هذا الكلام .

فنظر اليه سعد هنيئة ثم قال : ما هذا ؟ أتريد أن تخطب ؟ أتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع . وكانت نفسه برمة جداً بمن يعشون بهذا الموضوع لأنه كان مهموماً به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيراً ما سمعته يتضجر في تلك الأيام من حب النكتة في الطبيعة المصرية ويقول : لولا أن المصريين يضحكون من زبور وغرائبه لما احتملوه هذا الزمن الطويل .

وفي أوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس » وكان يأوي إليه أحياناً أيام الشتاء . فرأيت كثيراً التفكير كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة : وسألني وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : ماذا يقولون ؟

قلت : وماذا غير قولتهم المعهودة ! إن سعداً ترك الميدان واستقال !!
قال لو بقيت في الحكم لقالوا إنه يخرب البلد تشبثاً بالمنصب
هؤلاء لا يعتمد لهم بكلام .

ثم نشط كماداته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال بينه وبين خصومه
ومضى يقول : وهذه الصحف الانجليزية ما بالها تسمي وتصبح وهي تلغظ
بزغلول ؟ ... إن زغلولا يدبر ... ١٠٠٠ إن زغلولا يتربص ... زغلول .
زغلول . نعم ياهؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول .

وهكذا كان في هذه الفترة يسأم ويتعب ويخيل الى من رآه انه يهم بأن
ينفص يديه . ثم يتحداه متحدا هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح
منه الخصوم .

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الأول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح أن يقال ان الجلسات — مالم يحضرها رئيس الوزارة أو تستخدم فيها المناقشة لأمر يشغل النواب — كانت مقسومة بين لغط الرئيس بدق الجرس ولغط النواب بالكلام .

وأذكر أن زميلنا الأستاذ محمود عزمي حرّمه مجلس النواب تذكرته التي يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر أخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقبته يوماً بمجلس الشيوخ وسأله أن يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة . . . فيذكر لنا ما يجري الساعة في المجلس الآخر ، فهام بنظره قليلاً كأنما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس . . . قلنا جميعاً : آمنا لك بالمكاشفة . . . ما في ذلك جدال !

ففي عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس في العهدين ان الجرس قد أصبح من الأدوات النيابية الملغاة . وكان الأجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين .

ولم يكن سعد يستعين في حفظ النظام بنصوص القانون ولا بحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الأعضاء يقول قولاً سديداً أو يصمت . لأنه يخشى إذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو نكتة لا ذعة من منصة الرئاسة .

حدث لما ذهب ثروت باشا إلى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية أن عضواً من الأعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً إلى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة احراجاً لا تملك الجواب فيه، لأن المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا وإنما كانت بغية متفقاً عليها بين ولاة الأمر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الأحوال . فاذا قالت الوزارة — رداً على الاستجواب — إنها ستفاوض أو أنها لا تفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه .

وألح كثير من الأعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغي استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح إلى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطالبة والمرافعة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد . وجاء الموعد المحدود وتلي الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذب تيهياً لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحرية — باتفاق سابق مع سعد — قائلاً : إن هذا الاستجواب موجه إلى شخص غير موجود .

وقال سعد : ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟ في الواقع أنه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس الوزراء ، فسأل صاحب الاستجواب : أيؤخذ من ذلك أن الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ فقال سعد : ليست المسألة مسألة ارادة أو عدم ارادة . وإنما ألقت حضرة العضو فضلاً عما ذكرته الى أن الاستجواب يحتاج إلى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفياً بجميع الشروط ، والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو المحترم أن تأجيله أولى ؟

أما سر الغلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى القاري، انه كان موجهاً
إلى « نائب رئيس الوزراء » ولم يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمي
بإنبابة أحد عنه في رئاسة الوزارة ! اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية
أقدم الوزراء الموجودين عهداً بالمناصب الوزارية .

قال صاحبنا : كيف ؟ أليس هنا فلان باشا ؟

فقال سعد : نعم . ولكنه ليس بنائب رئيس الوزراء !

فتردد صاحبنا وصاح مذهولاً : إذن من نسال ؟

قال سعد : إسال محامياً !

وقعد الرجل بين القهوة والضجيج ، وتأجل الاستجواب الى موعد غير

مسمى بموافقة العضو المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الأقطان ، وفيه عقوبة مفروضة على من

يخلطون صنفاً منها بصنف . فنهض أحد الأعضاء وقال :

ولكن ألا يتفق أن يسهو أحد فيحصل الخلط على غير قصد منه ؟

فضحك سعد سحكتة المعروفة وقال .: نعم يا حضرة العضو المحترم !

يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول لنا : كم كيساً من القطن تملأه

وأنت ساه عن نفسك ؟ !

وبهذه الأجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان يحفظ النظام في

المجلس ويحفظ الألسنة في الأفواه فلا تنطق إلا بما يفيد .

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع

الهيئات ، ويفصل بين الأعضاء من أنصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس

والوزارة ، ويفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر

والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لسل حسبما تتجه الحوادث ، وتبديل

الأحوال .

ومن أخطر الأزمات التي وقعت في أثناء رئاسته لمجلس النواب وعالجها بماله من النفوذ والحسكة أزمة الوزارة العدلية ، وأزمة ميزانية الأزهر ، والمخصصات الملكية ، وأزمة الجيش التي أثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة التي حمها عليه مجلس النواب .

فأما أزمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح اقترحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك مصر ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح إن الشكر غير لازم لأنه من قبيل تحصيل الحاصل . فاغتم عدلي باشا هذه المناسبة واستقال لأنه كان على ضجر وامتعاض من مطالب اللورد جورج لويد التي لا تجري على قانون ولا اتفاق ، وفي مقدمتها مطالبة الدائمة بتعيين موظفين من الانجليز .

وبذل سعد باشا زغلول جهده في اقامة وزارة أخرى — هي الوزارة الثروتية — قبل أن يتسع الافق للدسائس والمناورات التي لا تنقطع في السياسة المصرية .

والذي نعتقده نحن أن أزمة الوزارة العدلية وافقت رضى من سعد في تلك الآونة لأنه لم يستحسن من عدلي تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه في مسألة كتاب « الشعر الجاهلي » للدكتور طه حسين ولم يكل اليه الرأي كله في هذا التصرف . وقد كان علي الشمسي باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رأيه كراي عدلي باشا في هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان نصيبه أيضاً من المجلس تجريح قوانينه التي عرضها لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولودخل في حماية رئيس الوزراء وحسب له حساباً قبل حسابه لرعيه .

وسلك سعد في مسألة ميزانية الأزهر ومسألة المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلاحون في وجوب عرض الميزانية الازهرية على المجلس وكان المجلس يكاد أن

يتخذ قراراً بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون . فالاقترح سابق لأوانه قبل وضع ذلك القانون . وفي مسألة المخصصات الملكية كان بعض الأعضاء ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو مالا يجوز لأنه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للأعضاء بالمناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفي بتوجيه المجلس إلى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصبع احترام النصوص التي لا يحصى عنها بصيغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهي أعجب الأزمات وأدناها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من الأعياب السياسية البريطانية حيث تعتمد الى خلق الأزمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الأزمة أن لجنة الحرية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقترح قديم عرضه سبنكس باشا نفسه في عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

إلا أن المندوب السامي كان متوراً من المجلس ومن الشعب لأنهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته في الأقاليم واستقباله الأعيان والوجهاء والموظفين كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار لأن سكوته عنه أمر غير مفهوم إلا على معنى الاقرار والتفريط في أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذراً لأحد في معارضة أهوائه وبدوائه ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونواباً وشعباً ومتطرفين ومعتدلين - إلا أن يذعنوا لتلك الأهواء والبدوات ... فكظمها في صدره حتى سنحت مناسبة كأنها لا مناسبة على الإطلاق ... وراح يطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتاتبية ، ويطلب منها مالا طاقة للحكومة في الدنيا بقبوله وهو

هد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق وتحويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين واتصاله المباشر بجلالة الملك وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز : وغير ذلك من المطالب التي أفلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل : فان خضعت الحكومة لهذا والا فالبورج البريطانية على شواطئ الاسكندرية . وأرواح الأجانب في خطر داهم وأن قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في أمان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان .

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الازمة « أن أنظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت إلى الجيش منذ زمن وهم يرمون «أولاً» إلى زيادة الجيش الحالي ، و «ثانياً» إلى اتخاذه سلاحاً في يد - ب سياسي . ولا ريب أن هذه المساعي من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لأن الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الأجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا .

الى أن قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توتاً في فتح باب المفاوضات للوصول إلى هذه الغاية - وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ولكن علينا الى أن يتم ذلك الاتفاق أن نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على أنها فعالة » . نعم ... وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه الأزمات حتى يساقوا سوقاً إلى المفاوضات !

وبعد محال وجدال استقر الرأي على اجابة بعض المطالب وهي ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين وكيل له ، وانتهت أزمة من تلك الأزمات التي تخلق منها الهباء ويضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا يسلمون بعدها من اللوم والانتهاام بالتقصير في أعمال الانشاء والاصلاح : وقد بذل سعد من الجهد في تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواء، وكان

موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره - ومنهم كاتب هذه السطور - أنه يشترى الدستور بأعلى من ثمنه ويطيل المسألة حيث لا يرجي أن تقابل بمثلها أو يكف عن العدوان .

وكنيت في أمثال هذه المناسبات أقول وأكتب في تأكيد هذا المعنى كما قلت في أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال في صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والغاء الدستور وما عهد كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه إلا التبعات الجسام ، ولا يجنون منه إلا الأباطيل والأوهام . فأما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه وإما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذي يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لا شيء على الإطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعاً بالفرقة والانقسام .»

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها وحجته في ردها ، فقد كنت إذا حدثته فيما يلاحظ من فرط الحرص على الدستور أمام التهديد والوعيد يقول لي : « ليذهب الدستور حيث يذهب هذا حسن . ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضيق جهودنا كلها في طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ماسلف من جهود . يافلان ! إن في صلب الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزي في دار المسدوب .»

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ان تضيق الدستور من أجلها عجلة لا تقضي بها الضرورة . ومتى كان القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من ارجاء الخلاف كله بضعة أشهر الى أن تتفق على قرار أو يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول .

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والأزمات المصطنعة قد اتسع المجال لأعمال شتى ومقترحات صالحة كإلغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك من مطالب الإصلاح الاجتماعية .

غير أننا لا نريد هنا أن نسرد سجلاً للأعمال والمقترحات التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب ، فإن هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهودة في الرؤساء عامة . إلا أن الغاية التي مابعدھا غاية في هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الأعلى في الرئاسة هو الرئيس الذي يملك القدرة على القصد في أوقات المجلس والقصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه ، ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى أكبر ما يستطيعون من عوآب وأقل ما يتعرضون له من خطأ ، ويكون مع صيآاته لحقوق مجلسه قائماً بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الأخرى ، مانعاً للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فهذه القدرة استحققت رئاسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالام بعام أو عامين من حياته .

زعامته وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد إن المعجزة الكبرى لنبي من الأنبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الأمة المبعوث فيها . فوسى بعث بالعصا الساحرة في أمة السحر والكهانة ، وعيسى بعث بآية الشفاء في أمة المصابين والضعفاء ، ومحمد بعث بالقرآن في أمة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم معجزة تطابق أحوال قومه وتستمد الاقتاع من معدنه وأصله .

فما أصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من سير الزعماء ! فغاندي كان خير زعيم في الهند لأنه ناسك من أمة النساء ، ومصطفى كمال باشا كان خير زعيم في الترك لأنه جندي من أمة الجنود ، وسعد كان خير زعيم في مصر لأنه فلاح من أمة الفلاحين . وحسبك أن تعتمد الى نموذج الفلاح المصري فتضاعف ما فيه من خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى أمامك سعداً مائلاً في عظمته المصرية ، قائماً على مرتقى المثل الأعلى لتلك الخصائص القومية ، وليست آية أفصح من هذه الآية على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الأمور .

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقاته العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين ، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الأخيرة في هذه الأمة .

فهو لأنه كان فلاحاً من أصحاب المراتب العالية قد استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين ، وهم قوام الأمة المصرية . ولأنه كان صديقاً لقاسم أمين على رأيه في تهذيب المرأة قد استطاع أن يقود النهضة الأولى التي اشترك فيها الرجال والنساء وشملت الأمة كلها لأنها شملت البيت كله .

ولأنه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصية المذهبية في الحركة الوطنية ، لأن المسيحيين والاسرائيليين قد علموا أنهم شركاء في دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين في حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لأنهم مسلمون ، وإنما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لأنهم مصريون .

ولأنه كان حاضر الفتوة وافر الحماسة في الشباب والكهولة والشيخوخة قد استطاع أن يقود الشبان المتلهبين كما يقود الشيوخ المخنكين ، أو استطاع أن يجمع الجليلين في ثورة واحدة ، وقلبا يجتمعان .

قالت صحيفة التيمس في رثائه : « بما عهد في الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم الغربيين . إلا زغولوا ، فانه احتفظ بنشاطه الغزير الى النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين في التاريخ الا عدد قليل بقيت له عقيدته السياسية في شدتها وعنفوانها بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان على الجماهير عند ما ناهز الستين ، وكأما كان تقدمه في السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ، على أن مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه في تحصيل العلم بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزمته وفصاحته وما كان من الأثر على تربية ذهنه لأناس بينهم من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة الاسلامية واللورد كرومر — كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الغربية على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومغناطيسية شخصية تجذب اليه الآلاف من التابعين . »

وقد أدى البحث في أصل سعد الى اختلاف الأقاويل بين قائل يزعم أنه من البدو وقائل يزعم أنه من المغاربة وقائل يزعم أنه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والأخلاق ، فليختلفوا ماشاءوا وليعزز كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير

أن صفات سعد التي لاشك فيها هي أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصري الذي ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيل بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررت له الأحداث والتوفيقات فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيمية ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وإنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الأصول .

كان ساحراً للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم أفاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكي إلا لحادث يصيبه في آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالي أبكي ؟ أمات أبي ؟ أمات أمي ؟ أغرقت مراكي ؟ أجدب زرعي ؟ وما لهذا الرجل يبكي ؟ أساخر هو ؟ أفاتن هو ؟ والله لا أدري !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليفة أن تسيل الدموع من عينيه .

وسمعه مصري من أبناء البلد يخاطب في نادي « سيروس » ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : يا سلام يا باشا ! ضحكك حلوة . حلوة جداً ، الله ! الله ! فماترك سعد هذا التعقيب « البلدي » على ضحكته الساخرة أو الساخرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : سَمْع . سَمْع . هس !

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم إلا تياراً

جاركاً ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى
عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة انهم وهذا الزعيم من موطن واحد
في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ،
غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر لهم وهم من ورائه تابعون .

والزعامة إذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة — بل
فرصة آلهية — لا تفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو
كان ديدنها التفريط . لأن الأمر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير .
وقد يكون في الأمة عشرات أو مئات يقاربون ذلك الزعيم في جملة
الصفات أو يفوقونه في بعض الصفات ، لكنهم لا يغنون عنه ولا يعوضونه
وهو واحد وهم عشرات أو مئات . لأن الفضل في الزعامة للدرجة والنوع
لا للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن في درجات الجمال . لو اجتمع ألف
وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها في الأثر والفتنة ما يبلغه الوجه
الواحد الفائق في حسنه ، ولالوم على القلوب إذا هي آثرت أن تفتن بذلك
الوجه الواحد أضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الكثيرة ، ولالوم على الشعوب
إذا هي آثرت أن تفتن بتلك الزعامة الواحدة أضعاف ما تفتنها تلك الزعامات
الشتى ، لأن الطبيعة لا تحس إلا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها أن تنحرف
عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة مطبوعة نافعه في ايقاظ قوى
الأفراد وقوى الشعوب ، ومتى كان سبب التأثير طبيعياً فالتأثير لا جرم
طبيعي لا اصطناع فيه ، وإنما الآفة الكبرى أن تكون الزعامة من توليد
الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الغش والمغالطة والانتفاع ،
فإنها تكون حينئذ كالصحة التي تصطنعها المخدرات ليست من الصحة وليست
من الشفاء ، ولكنها من السقام .

لما نهض سعد بالدعوى الوطنية لم تكن مصر خالية بطبيعة الحال من
أولئك المحكمين الأزلين أو أولئك المتحدلقين أحلاس القهوات الذين

يخطئون كل عمل ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأي ولا يحسبون
الأمور في الدنيا تجري أبداً إلا على خلاف ما يحكمون ويستحسنون ... ثم
لا يعرفون بعد ذلك انهم هم المخطئون .

كان هؤلاء المحكمون الأزليون يرون كل إنسان في مصر صالحاً للزعامة
الا الزعيم القائم بها في حينها . لأن أصول الصناعة تقضي بذلك ، وإلا لم
تكن هناك صناعة ولم تكن هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون .

أما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لأنه مقرب من الانجليز ؟ أمّا
كان عمرو أولى بحلها لأنه مشهور بالمرونة ؟ أمّا كان فلان أولى منهم جميعاً
لأنه خليفة فلان . ولعلمهم لو طولوا بالاتفاق فيما بينهم لما اتفقا إلى اتفاق ،
لأن الثروة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وإنما كانت وتكون أبداً وسيلة
المحال والشقاق .

وأوجز ما يوصف به هؤلاء - على أحسن الظنون بهم - انهم كسماسة
الزواج : كل خطيب عندهم غير أهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير أهل
لخطيبها . الا ان يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليّة . وعندئذ يكون
كل خطيب وخطيبة في الدنيا على ما يرام .

وإذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر أن يصيبوا من
حيث يخطيء الأزواج والاصهار . فهذا القى الممقوت خير من جميع الفتيان
لأنه يملك المستقبل وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميمة السقيمة خير من
جميع الفتيات لأنها تدخل إلى بيت قرينها والوظيفة معها بجاه أيها أو ذويها ،
وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لأنه غداً يموت ، وهذه المرأة النصف
لا تضارع في بيت القرين لأنها تغنيه ولا تحاسبه على ما يقيقه ويفنيه : نصائح
نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ، ولكن النصائح التي هي
أنفع منها وأعلى هي النصائح التي يستمع إليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة

الصغيرة بالهامها ، لأنها هي النصائح التي توجي بها الفطرة الخالدة وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الأحياء .

وهذا الإلهام هو الذي استمعت اليه الأمة المصرية ولم تستمع إلى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد إلى ندائه سيلاً إلى المنافع أو سيلاً إلى الوظائف أو سيلاً إلى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على نقيض ذلك مضية للمنفعة والوظيفة مجلبة للحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناشئ والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعه في بعض الأحياء من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء ألف مرة من يصم عنها أذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وإن كان خطؤه لا يظهر له ولا للآخرين . لأن الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، أو لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام .

وإذا ظفرت الأمة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الإلهام فتلك هي الزعامة التي تنتظر الأجيال بعد الأجيال ، وتلك هي الفرصة التي يُخشى عليها الضياع . لأن الزعامة التي تكون طاعتها من قبيل الاهتمام بحكمة السماسرة وأحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، إذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل زمان .

هذا الإلهام الفطري هو الأثر الأكبر لزعامة سعد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الإحصاء والأرقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة أو مصلحة يدركها الإحصاء وتحصرها الأرقام .

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدقتر الذي يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهماً إلا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، إن الرجل الذي لا تظهر مآثره إلا بهذا الحساب هو أنقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه أذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس إليه ، وإنما

يحاسب الزعيم حساب الشمس التي تشرق على الحقول أو حساب النهر الذي يجري بين الأعشاب والأشجار . لا يضرب كلاهما فأساً ولا يغرس جذراً ولا يخطط سطراً بهندسة ولا يبني جداراً على حوض أو خزان ، ولكن الضاريين بالفؤس جميعاً والغارسين للجذور جميعاً والعاملين في الهندسة والبناء جميعاً لا يثبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء .

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يثبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم . وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة فقيه سهم لا ينكر لزعامه سعد زغلول .

هذه الزعامه هي التي التقي حولها المصريون فعملوا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الايام التي نسي فيها اللص انه سارق ولم يذكر إلا انه مصري من المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع مهين ولم تذكر إلا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى هؤلاء أن هنالك معنى من معاني الرفعة الانسانية يسمى الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبث فيها المثات والألوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا يقبلون المراء في العقيدة ، ويخبرون بين منفعة النفس ومنفعة الأمة التي يدينون بها فيختارون منفعة الأمة ولا يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الآل والبنين . وتلك غنيمة قومية لا تدخل في حساب الأرقام ، ولكن الأمة التي تهملها وتبخس قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب .

وسرى قبس من روح الوحدة المصرية إلى كل أمة في الشرق تعلم أن شأنها في طلب الحرية كشأن المصريين ، وأن حاجتها إلى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقاً ولا رغبة في وفاق ، وأصبح سعد زغلول علماً للنهضة الشرقية بأسرها وللنهضة المصرية وحدها ، ورمزاً لدعوة الوحدة في كل بلد ممزق بين العصابات الداخلية والمطامع الأجنبية .

روى موظف مصري أنه لقي المهاتما غاندى في لندن حين زارها لحضور المؤتمر الهندي فيها فجرى الحديث بينهما عن القضية المصرية واستطرد إلى ذكر سعد فقال المهاتما : « انني تتبععت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، ولا يزال له في نفسي أثر عظيم ، وأنا أعده قدوة وأراه بمثابة أستاذ » قال الموظف المصري : ذلك تواضع منك ولا ريب . إن الأمة المصرية أربعة عشر مليوناً وأنت قد شملت حركتك ثلثمائة وخمسين مليوناً من الناس . قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب الفضل في السبق والابتداء . ثقت أن الحركة الهندية سارت على أعقاب الحركة المصرية . إني اقتديت بسعد في إعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ، فلا تعتقل طبقة منهم إلا لحق بها خلفاؤها على الأثر ، وعن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكني لم أنجح بعد كما نجح فيه ان سعداً ليس لكم وحدكم ولكنه لنا أجمعين . »

وأيّاً كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي لا تحتاج إلى إثبات ولا استشهاد هي أن الوحدة المصرية سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وأن الوحدة المصرية مدينة لسعد بمزاياه التي توافرت له أو توافرت حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع المصريين . لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهية من الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الأمور بالروية والنظر البعيد ولكنه لا يعول على التقدير

والتيدير بعض تعويله على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا استعصاء ، وعنده أن العناية الإلهية تعمل في هذه البدايات المرتجلة ما ليس يخطر على بال : ومن ثم كانت كلمته التي يرددها كلما اتجهت الحوادث في غير اتجاهها المنظور أو انفرجت الأزمات من غير مظنة الفرج المقدور : انها العناية ! انها العناية ! ويرفع بصره إلى السماء ولا يزيد .

أذكر في الأيام التي أعقبت عودته من المفاوضات مع مستر مكدونالد أننا زرناه وعنده الأستاذ حامد جودة المحامي يقترح عليه بعض الآراء .

فقال سعد بدعابته المعهودة : يا حامد . أنا ختمت العلم ! فهاتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بي إلى اقتراح .

ثم قال : ماذا تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟

قال أحد الحاضرين : الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد .

فسأل الباشا : وهل يقع هذا الاضراب ؟

فقال بعض الحاضرين يقع عاماً وقال غيرهم يقع في بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا يُنتظر ولا يطول .

قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلاً إن وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتي إلا عفواً . وقالها بالفرنسية « Spontanément » وعند ما يكون الجو مهيئاً لن تختلفوا فيها بل تجميعوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه .

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه كثيراً بهموم المستقبل ولا يزيد على أن يعطيها حقها من التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة أو للبداهة أو العناية كما يقول . واطمئنانه إلى المستقبل من هذه الناحية كاطمئنانه التاجر الغني الوطيد المسكان الذي يعمل عمل الرجاء ولا يضيره أن تفاجئه السوق

بالهبوط أو الكساد ، لأنها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده إلا على استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن إلى المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، أما هو فالثروة التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم أن يكرب نفسه طويلاً بالوساوس والهموم .

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ، وكانا كالشحنتين السكر بائيتين كلتاهما بمفردها في سكون . ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع على انفراد .

ولم يكن أقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن بوحى البداهة فبالكلام الذي يبلغ مبلغ البداهة من اخلاص سامعيه .

كان خصومه يدسون عليه في بيت الأمة أناساً من المشاغين الذين لا خلاق لهم ليلغطوا في مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار في تأديب هؤلاء لأنه لا يدري هل يتركهم فيفوته حظ السماع أو يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوماً فضاقت الجمهور به ذرعاً وأخذوا بتلايينه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب أو يرسلونه فيعود ويحتريء أمثاله السلطاء على مثل عمله وكخطف البرق تبدر الكلمة من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : لا يضرب في بيتي ! ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون .

كتب سعد وهو في نحو العشرين من عمره في الوقائع المصرية — صحيفة الحكومة — يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبي عليه السلام : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن

يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « إن شريعتنا شريعة سمحة تأتى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً . ذلك هو الحق والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل. »

ويروى عن السيد جمال الدين الأفغاني أنه أمر تلاميذه بالكتابة في موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ سنّاً أحسنهم كتابة في هذا الموضوع . فقال السيد : ان من علامة نشأة الحرية في هذه الأمة أن لا يجيد الكتابة فيها إلا ناشيء كهذا الفتى !

وحضرته أثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ العمريّة فما استعاد ولا صفق فيها لأبيات كما استعاد أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال إليه محمد محمود باشا يداعبه قائلاً : معلوم !... وكيل الجمعية التشريعية !

فكراهة الاستبداد في طبعه .

وقيادة الشعوب في طبعه .

ولولم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ولا يرى فيه رأي الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع . ويقضون لأنفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب إلى صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ، فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة والاضطلاع بهذه الأمانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية التفكير على تقديمه لهذا الأمر الكبير .

لقد وجدت الأمة المصرية نفسها على يدي سعد . ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا الزعيم ، وهذا أثر لزعامته لاشك فيه ! وهذا وحده في عالم السياسة أثر يعلو على جميع الآثار .

سعد وخصومه

من غير النادر أن يلام الزعيم على النقيضين في وقت واحد ومسألة واحدة : على التشدد والتسهيل ، وعلى الاقدام والأحجام ، فيحسبه قوم مضيقاً للمصلحة لأنه تشدد وغلا ويحسبه آخرون مضيقاً للمصلحة لأنه تساهل وتهاون ... وغالباً ما يكون الزعيم الوطني هو الواقف في مفترق الصواب والخطأ عند ما يتناقض الخصمان .

وكان نصيب سعد من ضريبة الزعامة في هذه الخصلة كنصيب أكثر الزعماء ، فوهم المعتدلون انه متشدد تعوزه المرونة ، ووهم المتطرفون انه لين تعوزه الصلابة . والصواب انه لو تساهل كما أراد أولئك أو تشدد كما أراد هؤلاء « لتلاشى » بينهم في الوسط ولم يكن له عمله اللازم في الزعامة الوطنية ، وانما عليه أن يعمل عمله ولغيره أن يصف ذلك العمل بما يشاء فلا ضير في اختلاف الصفات إذا تحققت الأعمال .

كان المعتدلون يطلبون منه المرونة لأنها هي وحدها سبيل الخلاص ، ولقد كانوا مرنين يوم قبلوا الحماية ، وكانوا مرنين يوم رحبوا بها أحسن ترحيب ، وكانوا مرنين يوم قبلوا مشروع ملنر وروجوا له في الصحافة والأندية الخاصة ، وكان هو على خلاف ما كانوا عليه لأنه اشترط إلغاء الحماية الغاء صريحاً بين مصر وإنجلترا وبين مصر والدول . فاذا حكمنا « الواقع الحاصل » وهو الحكم الذي يحلو للمعتدلين أن يحكموه في جميع القضايا فهو المصيب وهم المخطئون ... لأن الحماية قد ألغيت وما كانوا يظنونها تلغى ، ولأنه لم يكتف حين اكتفوا فسادوا يطلبون مثل ما طلب ، وانحرفوا عن طريق المرونة كارهين .

أما المتطرفون أعداء المفاوضات - ومنهم الفتي الذي أطلق الرصاص عليه - فهم قد حسبوا عليه مجرد قبوله الدخول في المفاوضة مع الانجليز تفریطاً في حقوق البلاد ، لأن القضية المصرية قضية دولية لا تنفرد بريطانيا العظمى فيها بصفة خاصة فلا يصح أن تحل بالاتفاق معها وحدها ، ولأن المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد وتعلق آمال الشعب بالحوال ، فيركن إلى أمل لا يفيد . إذ كان من غير المعقول أن ينزل الانجليز عن منافعهم في مصر باختيارهم من أجل المفاوضات .

لكن الصحيح أن اعتمادنا على الصفة الدولية للقضية المصرية يضيعنا بل قد ضيعنا قبل ضياع المفاوضات... فلم تبسط القضية المصرية قط للبحث بين الدول بعد الحرب العظمى إلا اعترفت فيها الدول جميعاً بدعوى الانجليز . سواء في مؤتمرات السلام أو في غيرها من المجالس الدولية .

أما ان المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد فالحقيقة أنها لا تخلق الضعف ان لم يكن موجوداً ولا تمنع الشعب أن يرفض تناجحها إذا كان قوياً لا يرضى بالقليل . ومن الجائز أن يؤمن بنبذ المفاوضات إذا جرب الفشل فيها مرات عديدة . ولكن ليس من الجائز أن يؤمن بنبذها ويجمع على هذا الايمان قبل تجربتها ، ومن هنا ينشب الخلاف والضعف الويل .

نعم ان المفاوضة لا يليق أن تكون هي وسيلة الشعب الوحيدة إلى الحرية ، ولكن لا يليق كذلك أن تكون محرمة ذلك التحريم البات في جميع الأحوال والمناسبات ، وليس من الضروري أن ننظر إلى المرحلة الأخيرة والمكسب الحاسم أو الجلاء التام حتى ندخل في مفاوضة مع الانجليز . فقد تكون المفاوضة لازمة لتصفية المكاسب الصغيرة كما تكون لازمة لتصفية المكاسب الكبيرة والأخيرة ، والمعول في ذلك على مناسبات الأحوال وعلى اختبار الزعماء والسياسة ، الذين يجب أن يعملوا كما يعمل أصحاب الإرادة والتفكير لا كما تعمل الآلات تحرم الشيء وتصمد على تحريمه في جميع الأوقات بغير تفرقة بين المناسبات والأحوال .

ولقد خالف سعد خصومه المعتدلين كما خالف خصومه المتطرفين ، فلم يثبت انه مفتقر إلى المرونة ولا ثبت انه مفتقر إلى الصلابة ، ولكن ثبت من مخالفته اياهم انه زعيم يصلح للقيادة ويمضي في طريقه المستقيم أمامه ، لأنه يعمل ما يوحيه اليه وحي الساعة وان أغضب أصحاب الآراء من الجانبين .

في بعض أحاديث سعد كان يقول إن العمل للمصلحة العامة « جذبة » تستولي على الانسان كجذبة الدراويش ، وانه لو شاور الفكر وحده لما اشتغل بالمصلحة العامة ولفضل عليها الاشتغال لنفسه ولذويه .

والحقيقة أن المداورين النفعيين الذين يفكرون في أنفسهم ولا تملكهم تلك « الجذبة » للمصلحة العامة جديرون بالغبطة والتهنئة حتى من وجهة النظر إلى النتائج التاريخية والاعتبارات العامة التي ينالونها ، فانهم يفكرون في مصالحهم ولا يفكرون في غيرها إلا بمقدار ما يدارون أغراضهم ويدفعون التهمة عنهم ، وإذا وجدوا في بلد مصاب بالسيطرة الأجنبية عرفوا كيف يرضون القوة ويستقبلون قبلتها في كل حالة ويرتقون على يديها إلى المناصب ويقدرّون بجاه المناصب على كسب الأشياء والاتباع . فيقال إنهم مصلحون وأنهم غيرون صادقون ! ولا ينالهم من الجزاء على خدمة القوة واغتنام الفرصة إلا غضب الرأي العام ونفور الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال إنهم قوم ممتازون ارتفعوا عن شأو الجمهور فغضب عليهم الجمهور ، وانهم ليسوا من قادة العامة والدماء ولكنهم من الخاصة والعلية المنتقاة . فإذا بالعقوبة الوحيدة التي تعرضوا لها من أجل خدمة أنفسهم وقد انقلبت شرفاً لهم وسبب : أسباب التعظيم .

وهناك من الطرف الآخر الزعماء أصحاب « الجذبة » يفضيئون القوة فتقف لهم بالمرصاد وتسلط عليهم أشياء واتباعها من المداورين والنفعيين وتتعهد القوة أن لا تعطيهم مطالبهم ومطالب أقوامهم إذا انهزمت أمامهم

بل تعطىها المداورين النفعيين لتزيدهم قدرة على خدمتها ومحاربة خصومها .
فيقال إنهم هم الذين بلغوا تلك المطالب وما بأيديهم من حول ولا حيلة
يلغون بها مطلباً لولا معارضة الزعماء المناضلين .

يفعل هؤلاء الزعماء المناضلون ذلك فلا ينالهم من الجزاء إلا إعجاب
الرأي العام وولاء الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال إنهم قوم من
قادة الجماهير التي تتبع كل ناعق . فاذا بالشيء الوحيد الذي نالوه وقد انقلب
خسارة في ميزان التاريخ ، أو ميزان بعض التواريخ . وأقل ما هنالك أنهم
يتساوون هم وجماعة المداورين في بعض الموازين .

والعجيب أن في فطرة الناس جميعاً أن يحسبوا المطامع على العظماء
ولا يحسبوها على الصغار أو الأوساط . كأنما هؤلاء الصغار والأوساط
قديسون لا يعملون إلا للآخرين ، أو كأنهم مباح لهم أن يطعموا وينتفعوا
لمجرد كونهم صغاراً وأوساطاً ينالون مطامعهم بالوسائل التي يقدر عليها جميع
الناس ، ولا يحشمون من يقتدي بهم أن يكون على امتياز خارق في القدرة
والخلاق ! !

أليست المداورة إذن « رأياً سديداً » الى جانب جذبة المخدوعين ؟

لقد وجد خصوم سعد ما يقولون عنه لقيادته الجماهير واضطلاعه بالهمم
الكبار ، لأنهم لا بد أن يقولوا ، لا لأن ما يقولونه يصدر عن عقيدة منهم
أو يستحق مؤونة الاصغاء .

فالرجل قاد الجماهير لأنه لا يستطيع أن يقاوم دولة أجنبية وهو بمعزل
عن جماهير قومه ، وإنما تعاب هذه القيادة إذا كان صاحبها لا يحسن ما هو أرقى
منها وأحوج الى الكفاءة ، وتعاب إذا كان صاحبها يقود الجماهير بالغرائز
الدينية والغواية الأثيمة ، ولا يقودهم بالحكمة والأريحية ليقدموا على التضحية
والمشقة ، وتعاب إذا هبط اليهم الزعيم وتخلق بأخلاقهم ليملك مقاديرهم
ويزدلف اليهم ، وتعاب إذا كان ممدوحاً محموداً من الجماهير أن تسكن وتستكين

وفي بلادها قضية بينهم وبين غاصبيهم . أما إذا كان صاحب القيادة مبعلاً متحلياً بالصفات التي يعجب بها العلية والسواد ، وكان متزن الكلام لا ينطق بكلمة واحدة تستهوي العقول السخيفة ولا تقبلها العقول الراجحة الحصيفة ، وكان جانبه جانب التضحية والمشقة والمثل الأعلى ، ولم يكن جانب الغنائم والمآرب والاسفاف الى الغوايات الوضيعة ، وكان واجباً على الجماهير أن تهتم وتقلق وتشرب إلى أفق الرجاء وتنقاد لمن يحسن أن يقودها ، فهناك يكون قائد الجماهير هبة من هبات السماء ، وتكون قيادة الجماهير واجباً تنحني أمامه رموس الجماهير وغير الجماهير .

ومع هذا ظن بعض الصغار والأوساط أنهم يسامون الرجل لأنهم عاجزون عن هذه القيادة ، كأنهم استطاعوها وزهدوا فيها ، أو كأنما وجود الحقراء من قادة الجماهير ينفي أن للأمم قواداً في الذروة العليا من المقدرة والكرامة .



وتعود الناس في خلافات الأحزاب السياسية أن يسمعوها التهمة الواحدة تقال وتعاد من الجانبين أو من الجوانب الكثيرة . فكل حزب هو الحزب المخلص العامل النافع الرشيد ، وكل من عداه هو الحزب المغرض المتواكل الذي لا ينفع ولا يهتدي الى صواب . وإذا كانت الآونة من آونات الثورة واشتعال الخصومة وغلجان الحقوق فالحيانة والاجرام وسوء الدخيلة وقبح الصنيع تهمة أو تهمة لا يسلم منها انسان مشترك في السياسة : يقولها هذا الفريق كما يقولها ذلك الفريق ، ويعلم أناس من المطلعين بطلانها أو صدقها في حينها ثم يتراخى الزمن ويقدم العهد ويحيى اليوم الذي يحار فيه التاريخ بين الأقاويل المتضاربة والنقائص المتراكبة ، فيفصل فيها على طريقة الفصل بين المرأة الصادقة والمرأة الكاذبة في ادعاء الأمومة ، وهي شطار الحقيقة نصفين شطراً لهذا وشطراً لذلك . فكلاهما مصيب وكلاهما معيب ، لأن الشأن في

كل سائس وكل زعيم أن يقول في خصومه وأن يقال فيه ، فلا حاجة إذن بالمؤرخين الى الفصل والانصاف ، ولا موجب إذن للتدقيق والتحقيق .
لكن هذا الحكم لو أخذ على إطلاقه لظلم فيه أناس كثيرون ، ونجما من العقاب العدل أناس كثيرون — وليس هذا هو المقصود من عبر الحوادث ودراسة العظماء والزعماء ، بل المقصود أن يعطى كل إنسان حقه وأن لا يتساوى المصلحون والمفسدون .

إذ ليس من البعيد أن يصل الى الحكم في أيام القلاقل والمنازعات الدامية رجال محتالون ما كرون نفعيون يدارون ظواهرهم وهم في باطن الأمر على أخبث ما يكون الحاكمون . بل الشأن في إبان القلاقل والمنازعات الدامية أن يكثر هذا الطراز من طلاب المغنم ورواد الفرص والعارفون باستغلال النقائص الانسانية والذائل الخلقية في الشعوب المبتلاة بالنزاع والطغيان . ومتى وصل واحد من هؤلاء الى منصة الأحكام واستولى في يديه على أزمة النفع والضرر والتقريب والاقصاء والوعد والوعيد فاي شيء أيسر لديه من خلق المادحين والقادحين ؟ يمدحونه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويقدحون في خصومه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويغالون في الكذب والصفاقة وهم يعلمون أنهم آمنون كاسبون ، وأن المستقبل كفيل بطمس المعالم وتبديل الظواهر والبراطن ، والمساواة بين التهم من هنا والتهم من هناك ، فلا فرق بين أنصار المبدأ والمصلحة العامة وبين أنصار النذالة والمنافع القريبة . بل يرجح هؤلاء بالمنفعة التي غنموها ويبقى نصيبهم من الحمد والقدح كنصيب الآخرين .

ومن يضمن العواقب ؟؟ فلعل أنصار المبدأ والمصلحة العامة يعجزون عن تحقيق آمالهم وتصديق وعودهم فينقلب الأمر عليهم وتسأم الأسماع الإصغاء إلى مبادئهم ودعائهم ، فاذا هم هم الخاسرون في الرأي والخاسرون في فرص الحياة ، وإذا بالعبرة الخالصة من هذه المعمة الخاسرة أن المبادي والفضائل لغو وعبث وضياح ، وإن الضعة والأثرة العمياء حكمة وجد وغنيمة ، وبئس

ما يكون التاريخ وكتابة التاريخ ان كان هذا خلاصة العناية به والبحث فيه .
من الواجب عند النظر في سيرة كل زعيم وطني أن نذكر هذه الحقائق
ولا نسبو عنها كلها نصبنا الميزان بينه وبين خصومه في عمل من الأعمال أو
أو زعم من المزايم أو مصائر فشل أو بواذر نجاح . ولا نقول إننا يجب أن
نصدق حربه في كل دعواه وأن نكذب ما يقال فيه بلا استثناء ، وإنما نقول
إن الظلم البين في هذه الحالة هو شطر الحقيقة شطرين والخروج من القضية
بين بين ، لأننا لن نربح في ذلك إلا أن نقتل الحقيقة ونقتل العظمة ونحیی الحسة
والخبط والمصانة ، إذ نلحقها بالعظمة ونسوي بينها وبين الرفعة والطهارة
والشجاعة في تقدير بني الانسان .

فالسيف الذي يقطع الحقيقة نصفين لا يجدى في انصاف سعد من
خصومه كما أجدى في الانصاف بين المرأتين على طريقة سليمان الحكيم ،
ولا بد هنا من التفرقة بينه وبين خصومه على نمط غير هذا النمط وتقدير غير
هذا التقدير .

لا ريب أن أناساً خاصموا سعداً للرأي والعقيدة ، ولم يخاصموه للنبعة
والضعفة ، ولكننا يجب أن نعلم أن حقوق الناس في العقيدة لا تتساوى ولا
تتماثل ، ولا سيما إذا كانوا طلاب زعامة أو كانوا وزراء وساسة يعملون في
مصائر الشعوب .

فأنا أعتقد وأنت تعتقد وكل إنسان يعتقد ، ولكن الرجل الذي يعتقد
وهو قادر قدرة الزعيم هو أولى بالاعتقاد وأحق به ممن يتافسونه ويناقضونه
ولو كانوا مخلصين مؤمنين بما يعملون .

ورشدي وعدلي حين خالفا سعداً لم يخالفاه الا وهما يعتقدان انهما على
صواب فيما رأياه وأن سعداً على خطأ فيما رآه ، ولكن ليس معنى ذلك ان
الناس مطالبون بالتسوية بين الحزبين لأن الحزبين يعتقدان ما يدعوان اليه ،
وإنما الناس مطالبون بأن يعرفوا صاحب الزعامة الذي هو بها حقيق وعليها

قدير ، ولا يلامون بعد ذلك إذا فضلوا اعتقاداً أعلى اعتقادوا إخلاصاً على إخلاص .
وقد نال سعد من خصومه كما نال منه خصومه ، وقد تمادى كما تمادوا
مع اللدد في الخصومة ، ولكن العذر في جانبه أظهر من العذر في جانب غيره
وكثيراً ما كان الابتداء منهم والرد على ذلك الابتداء ضرورة لا طاقة
بدفعها لانسان .

ولست أذكر من تماديه في اللدد ما هو أولى بالنقد والمؤاخذة من مثلين
يحضر انني الآن ، وتلخص فيهما كل مثل آخر على قلة هذه الأمثال .

فلما كان عدلي في لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية جرى حديث بين
سعد ومندوب شركة روتر قال فيه :

« لا أعرف عن المفاوضات شيئاً غير ما أراه في الصحف ، ولكنني
أعتقد من ظواهر الأمور أن كثيراً من الخداع يجري الآن ، وإن هناك
محاولة لإظهار عدلي باشا في مظهر الرجل القوي الذي يقاوم فكرة الانجليز
في بقاء جيش بأنحاء مختلفة من القطر المصري ، وأنه يشدد في أن يكون مقر
هذا الجيش أما في منطقة القناة أو فيما يجاورها . وهذا خداع . لأن نقطة
البحث الحقيقية ليست تنحصر في المكان الذي تعسكر فيه الجنود البريطانية
ولكن في هل تقبل وجودهم عندنا على الإطلاق ، وفوق ذلك لا حق لبريطانيا
العظمى في وضع جنود بمنطقة القناة بمقتضى معاهدة الحياد . وقد اقترحت
يوماً ما أن تعسكر الجنود البريطانية شرق القناة ، وأن يعطى شبه جزيرة
سيناء لبريطانيا العظمى عدداً من السنين ، ولكن الأمة لم تقبل هذا الرأي ،
وأنا طبعاً أوافقها على رأيها . »

وهذا كلام لا يقوله القائل إلا ذهاباً مع اللدد والنكايه ، لأن مفاوضات
عدلي اذا أسفرت عن جلاء الجيش البريطاني عن القطر كله وبقائه الى أجل في
ناحية من القناة لا تستحق الرفض والاحباط ، ولا يصح ان تنتظر الامه
المصرية في المفاوضات على يد عدلي أو على يد غيره مطلباً أكبر من هذا

المطلب الذي يوشك ان تتفق عليه الآراء . ولكن الرجل السياسي اذا قال مثل هذا المقال في عناد الخصومة لا يأتي بعمل عجيب من الانسان ، ولا سيما اذا كان القتل والارهاق والمكابرة وتضييق الخناق وانتزاع ثمر الاعمال عنوة وقسراً وانتهاك الحرمات والامعان في النكاية « واصنع ماشئت » ... بعض ما كان يستهدف له في تلك الآونة من أولئك الخصوم .

والمثل الآخر ان سعداً كان يظهر الحانقين على الاستاذ علي عبد الرازق حين تعرض للتجريد من لقب العالمية لانه ألف كتاباً في الاسلام وأصول الحكم يخالف به بعض العلماء ، وكان سعد يسوغ ذلك التجريد بكل ما أوتي من قوة المنطق والبرهان . قال يوماً وكنت اناقشه في ذلك : أوليس من حق كل طائفة من الناس ان تقبل فيها من تشاء وتقضي عنها من تشاء ؟ هب هؤلاء العلماء جماعة انشأوا لهم نادياً وحكموا في يوم من الايام على واحد من حظيرتهم بالاقصاء من هذه الحظيرة . أترأه يحق له ان يبقى بينهم على الرغم منهم ولو كان مصيغاً وكانوا هم المخطئين ؟ قلت يا باشا : ليس من حق جماعة ان تحرم واحداً منها حقوقه المصرية . لأن وظيفة القضاء التي يليها الاستاذ علي عبد الرازق حق من حقوقه الوطنية التي لاسلطان عليها لغير القانون . ولو كان قصارى الأمر أن يخرج الرجل من ناد أو زمرة لا تريده لما استوجب الخلاف ، ولكنه بمجرد من وظيفة القضاء بعد التجريد من لقب العالمية ، وليس هذا بحق لهم يستأثرون فيه بالمنع والاعطاء ، فضلاً عما فيه من مصادرة الحرية والخرج على التفكير .

فوافق كعادته حين تتضح له الحجة ، وقال : أما ان كان الأمر هكذا فقد اختلف على هذا الوجه

ولكنه ظل مع هذا يود لو تم التجريد ويستريح الى اخباره ولو لم يجادل فيه من وجهة الحق والشرعية ، لانه كان يقدر من ورائه شقاقاً بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الدستوريين القائمين بالوزارة ، فسقوطاً للوزارة بعد

ذلك ، فعودة الى الدستور والحياة النيابية ، وفي انتظار هذه النتيجة كان رجاؤه في تحقيقها أغلب على نفسه من نصرة مظلوم يرى أنه هو وحزبه ظالمون من غير هذا الطريق . . . ولا ازال أقول ان سعداً كان بغير هذا المسلك أجدر وأحرى ، ولسكني أقول كذلك انه مسلك ان لم تظهر فيه بطولته فقد ظهرت فيه انسانيته التي لا تستغرب من انسان ، أو كما قلت حين هنأته باعتزال وزارة الحقانية أيام الخديو عباس :

ولئن هفوت فما اخالك مخطئاً الا لتني عصمة الانسان
ويلحق بهذين المثليين ما كان يجري احياناً في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ
من قبول طعون في الانتخاب لا يصح أن تقبل أو رفض طعون أخرى لا يصح
ان ترفض ، وكنت اشفق ان يقع ذلك ، فاقترحت ان يكون الفصل في
الطعون من عمل القضاء لا من عمل المجلسين ، اتقاء لطغيان الاحزاب وغلبة
الاهواء ، ولكن سعداً آثر ان يستقي هذا الحق للمجلسين ، وهو لم يشترك في
قبول ما قبل أو رفض ما رفض من طعون ، ولكنه كان لا ينكر ما حدث
ولا يمنع بمجهود .

على انه كان يسامح خصومه اكثر مما سامحوه ، ويحاملهم اكثر مما جاملوه ،
مع انهم لم يجتمع عليهم من العداوات مثل ما اجتمع عليه ، ولم يصبهم من الذحول
والترات مثل ما اصابه ، ولم ينهضوا بمثل ما نهض به من النقائص والتبعات .
وكان لا يالو جهداً في نزع ما بصدورهم من غل وتقريب ما بينه وبينهم من
قطيعة . فلما عاد من باريس بعد النبي الاول ذهب الى منزل صديقه علي شعراوي
باشا يزوره ويصل ما انقطع من صداقته وولائه . وكانا قد افترقا في باريس
على جفوه . فلم ينسه استقبال الأمة برمتها أن يخف هو الى استقبال ذلك الصديق
القديم ، ولم يكن به من حاجة الى استرضائه وإزالة ما بنفسه غير الواجب
وابراء الضمير . وكذلك اغتئم فرصة الائتلاف في سنة ١٩٢٦ وقام يوم
الاحتفال بالثالث عشر من نوفمبر يثني على عبد العزيز فهمي « بك » ثالث

الثلاثة الذين ذهبوا الى دار الحماية في فجر الثورة ، وهم سعد وشعراوي وعبد العزيز ، وقال حين أثنى عليه انه هو أولى منه بفضل ذلك اليوم ، وما كانت به من حاجة سياسية الى استرضاء عبدالعزيز (بك) وقد رجعت الأمة بجميع أحزابها اليه واعتزل عبد العزيز بك السياسة يومئذ وخرج من مضمارها لا ينصر هذا ولا يتخذل ذاك . وكثيرا ما كان يهم بهذا التقرب او هذه المجاملة كلما وقعت النبوة بينه وبين صديق او زميل ، فيثنية عنها ما لقي قلبها من سوء اللقاء ورد المحاسنة بالجفاء .

وما حسبه عليه جوابه على عبد الخالق ثروت باشا بعد أن دعاه الى الاحتكام الى الامراء والوزراء فيما كان بينهما من عدااء وثروت باشا رجل من طراز غير طراز رشدي وعدلي ، وخصومته لسعد غير تلك الخصومة واغراضه من الحكم غير تلك الاغراض ، وجوابه نفسه الى سعد دليل على طريقته في الكيد مع اصطناع الطيبة والبراءة .

فقد كتب اليه بعد عودته من المنفى يقول : « غير أنه وقد رفع الامراء صوتهم عالياً لضم الصفوف وتوحيد الكلمة رأيت ان مما يعين على تحقيق ما دعوا الأمة اليه تمحيص الحق واماطة اللسان عن واقع الحال والاعمال السياسية التي تمت على يدي . سواء ما كان منها سابقاً على تشكيل الوزارة مما أفضى الى تصريح ٢٨ فبراير أو جرى في عهدها كسياستها في رضع الدستور وموقفها في أمر تعويضات الموظفين الأجانب وتمثيل مصر في مؤتمر لوزان وقانون التضمينات ، وذلك بان نحتكم كلانا في أوجه الخلاف بيننا الى مجلس من الامراء يضمون اليهم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء الهيئات النيابية وغيرهم من أولي الرأي في البلاد ، يدلي فيه كل منا بحجته ويبسط ما لديه من الأدلة والمستندات . واني لأرجو وأنتم لا تريدون إلا خير البلاد أن لا تجدوا ما يمنعكم من قبول هذا الاقتراح الذي يمهّد سبيل الوفاق والوئام ان شاء الله والسلام » .

كتب ثروت هذا فكل ما فهمه « الطييون الأبرياء » أنه رجل وديع سموح يعني ما يقول ويطلب السلام والوثام ... لم يحن على سعد شيئاً وإنما سعد جنى عليه في شرعة المنصفين ، وها هو ذا يحتكم الى الامراء والوزراء ويقبل حكم القضاة المنصفين ، وكل ما فهمه « الطييون الأبرياء » ان الاحتكام على هذا النحو الغريب أمر معقول ناجع في فض المشاكل بين الأحزاب : يدع سعد برلمانة وانصاره ويقبل مع ثروت الى عشرين أو ثلاثين من الامراء والوزراء يعرضان ما يعرضان من الشكايات ريبسطان الحوادث والاسانيد والاوراق ، ويقولان ويردان وينتظران فصل القضاء ، فلما خرج سعد نازلاً عن وكالة الأمة وعن البرلمان ، وإما خرج ثروت نازلاً عن تصريح ٢٨ فبراير وهو لا يملك النزول عن شيء في هذا المقام .

نعم . فهم الطييون الأبرياء ذلك أو شاءوا أن يفهموه ولم يشاءوا ان يفهموا الغرض الذي لاخفاء به على أحد يريد النظر ويحب ان يفتح عينيه ، وهو أن ثروت يوقع بين سعد والامراء والوزراء ليقول : انظروا اليه يرفض اليد المبسوطة اليه وترففع على قضاء المخلصين ، وانظروا الي انا الرجل الوديع الودود أسأله وأناجيهِ ولا اتق منه غير الاعراض والاحجام .

فهي مكيدة جديدة وليست بيد مبسوطة ولا مودة معروضة ، ولم يكن في وسع سعد أن يقابلها بغير ما صنع وان يجيب عليها بغير ما أجاب حين قال . « ... ما أنت بزعيم في الأمة ولا رئيس حزب منها ، حتى يكون هناك أهمية لخلافك أو وفاقك ، ولكنك فرد اختبرته السلطة الانجليزية فوجدت فيه آلة صالحة لترويج سياستها ضد بلاده ، فسلطته عليها فاذاقها عذاب الهون ، وسعى جهده في إسكات حركتها وبإخضاع نهضتها بوسائل من الارهاق بلغت حد الاعدام ، ومن الاضلال وصلت الى الكذب والبهتان ، وكاد يصل بها الى تلك الغاية السيئة لولا عناية من الله ادركتها ولقته من المليك اغاثتها فأقصته عن منصة الحكم وانقذت البلاد من ذلك الخطر العظيم . وأصبحت

بعد ذلك فرداً لا يهم منك الا التحذير من ماضيك والاعتبار بحاضرك والاحتياط لقابلك . امامك المنابر العامة فاعلمها بان وجدت سميعاً ، والجرائد السيارة فاكتب بها ان وجدت قارئاً ، والنوادي الخاصة فتحدث اليها ان وجدت نصيراً . اما التجاؤم الى الامراء فشرف ولكن لا يحوزه الا الاكفاء . ولخيرٌ لبني الانسان ألف مرة أن يكون الناس صرحاء على هذا الأسلوب من أن يكونوا طيبين على أسلوب ثروت في ذلك الخطاب .

* * *

ومن الحق أن نذكر أن خصومه كانوا يخاصمونه ومن ورائهم سطوة الدولة البريطانية وفي أيديهم سطوة الحكومة المصرية ، ولا شاغل لهم بالليل والنهار الا أن يدبروا الأحاييل وينصبوا الشباك ولا يدخروا من السطوتين وسعاً في سبيل تحطيمه واغتصاب سعيه واستثارتة إلى أقصى حدود الاستتارة فأغرب شيء بعد هذا أن يستغرب « المنصفون الطيبون » أن يحمل على خصومه وأن يقول عن بعضهم انهم « برادع الانجليز » وعن بعضهم أنهم مجرمون ، وما في هذه ولا تلك ما هو أشد من كلمة السيد المسيح حين خاطب الكتبة والفريسيين بقوله « يا أولاد الآفاعي » وهو هو مثال الصفيح والاحسان . لكن « المنصفين الطيبين » الذين لا يتحيزون لخصومه عليه - معاذ الله ١ - قد استغربوا ما ليس بغريب ولم يروا حرجاً فيما كان يصنعه الخصوم لأنهم صنعوه باسم الحكومة والنظام والقانون ، ورأوا حرجاً فيما كان يقوله لأنه لا يقوله باسم الحكومة والنظام والقانون ١ ترى ما ذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه أولئك مجرمين حقاً بدلاً من أن يقول عنهم إنهم مجرمون ؟ ترى ماذا يرون لو انه استطاع وهو في الوزارة أن يدينهم بسفك الدماء وتزوير الوثائق والتحريض على انتهاك القوانين وتعذيب الأبرياء وتلويت سمعة القضية الوطنية بالمذابح والآثام ؟ ماذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه المجرمين مجرمين قانوناً ورسمياً بدلاً من وصفهم بالاجرام بلفظ اللسان ؟ الا يكونون إذن مجرمين وتكون معاملتهم معاملة المجرمين

ونعتهم بنعوت المجرمين واجباً مفروضاً على المجتمع الانساني يخطيء من يقصر في أدائه ؟ وإذا كان لم يستطع أن يدينهم لأن السطوة البريطانية تحميهم أيكون ذلك شفاعة لهم تشرفهم وملامة عليه تعيه في نظر المنصفين الطيبين !
لخير لبي الانسان ألف مرة أن يدان الزعماء هذه الادانة من أن يظفروا عند المنصفين الطيبين بالثناء والاعجاب !

وقد رد سعد كثيراً من الأيدي التي انبسطت اليه ولكنه كان يرد النفاق والغفلة ولا يرد الصدق والاخلاص . حضرته مرة وعنده فتح الله بركات باشا يعالج إقناعه باستقبال أناس خرجوا عليه ثم عادوا اليه لما أقبلت عليه الدولة وصلحت الأمور .
قال يا فتح الله : إني لا أطيق أن يستغفني هؤلاء الناس .
قال فتح الله : إنهم يا باشا يستغفرون ولا يستغفلون ! وما زال به حتى رضي باستقبالهم على مضض ، ولو أصر على إقصائهم لأحسن غاية الاحسان .
وله في كراهة النفاق وتبكيك المنافقين كلما عرضت لذلك مناسبات الحديث نوادر من حضور البديهة وصراحة القول قلها نجامها مستحقو التبكيك .
سأله أديب كبير كان من الخارجين عليه ثم عاد إلى تمليقه حين صارت الدولة اليه : أحق يا باشا أنك كنت تقرأ صحيفة « كذا » في منفاك ! ويعني صحيفة كانت تهكم بأصحابه وتنحي على حزبه وتفحش في كثير من الأباطيل .
قال : نعم وخير ما كان يعجبني منها حديثها عن نادي المنافقين أو حزب المنافقين ! !

وكان من عادته على المائدة إذا كثر عدد الحاضرين أن يوكل بكل صف صديقاً يعني بمن يليه ، فسمع يوماً صديقاً من هؤلاء يسأل جاره على سبيل المداعبة أتأخذ مني أم تأخذ من فلان ؟ وكان ذلك الجار من أقرباء سعد الذين يقبلون عليه في دولته كما يقبلون على خصومه إذا تغيرت الحدود . فسرعان ما أجاب سعد : دعه فهو بارع في الأكل على الجنين !

فن هذا وأمثاله لم يكن المنافقون ليقاربوه الا وهم على حذر شديد .

ولم تعرف لسعد خصومة عنيفة قبل ولاية الوزارة . فقد كان في القضاء محبوباً مبعلاً بين زملائه وإخوانه ، وبين المحامين وأصحاب القضايا والموظفين الذين كانت تربطهم به روابط العمل : وكان بمجماً على الثقة به والاعجاب بفضلته وسجاياه بين عارفيه وصحابته حتى المتنازعين الذين لا يتفقون على شيء في مذاهب السياسة وتقدير الرجال . أما بعد ولاية الوزارة فقد انتقل إلى المجال الذي لا يسلم فيه من العداوة والأراجيف إلا رجل لا يفكر ولا يعمل ولا يستحق صداقة الأصدقاء . وقد كان هو أول وزير حرك بركة الوزارة الرائدة وأقلق الهاجعين عليها فيما كانوا مستغرقين فيه من سباب عميق . فجعل زملائه ومنافسوه من طبقة الوزراء يتهمونهم لأنهم لا يريدون أن يتهموا أنفسهم ، ووصفوا ما قدمه على ما يحجمون عنه بالطمع تارة وبالبلادة تارة أخرى . وطاب لهم أن يسموه «أبا طويلة» لأن هذا اللقب يطلق في البيئات البلدية على الطوال الذين يتهجمون لما يعوزهم من رصانة ودهاء . كأنما كان أولئك الضعفاء المهازلة يحجمون لأنهم حكيما لا لأنهم جبناء ، وكأنما كانوا قادرين على مثل سعيه ولكنهم يأبونه قياماً بواجب الرصانة والدهاء .

يرى الجبناء أن الجبن حزم وتلك خديعة الطبع اللئيم

فلا جرم تضطرب حوله الأهواء وتضطرم حوله العداوات والمنافسات ، وأحجى أن يكون ذلك في بلاد تعددت فيها مناحي السلطة وأغراض الحاكمين ودسائس طلاب الخطوة والغنيمة عند أصحاب السلطات المتفرقين المتنازعين وقتلاً عرفت لسعد — مع هذا — خصومة في هذه الفترة كان هو جانيها والباديء بالعدوان فيها ، ولو شاء أن يتجنب الخصومات ويحيد عن سبيلها لما استطاع لأنه إذا نسي أنه عظيم لم ينس زملائه ومنافسوه عظمتهم وضآلتهم بالقياس إليه ، وقد يغتفر بعضهم عداوة بعض لأنهم يملكون وسائل الغلب

وأسلحة الصراع فيما بينهم فلا يأس أحدهم من بلوغ ما قد بلغه سواء : إن كان حامل لقب فغداً يحمل مثل لقبه بسعي مثل سعيه ، وإن كان محسوداً على وظيفة فغداً يدركه في تلك الوظيفة مع مضي الزمن أو مؤاتاة الأسباب والشفاعات . اما المزية التي لا يدركونها ولا يطمعون في ادراكها فهي القوة التي من أجلها يُحسب لسعد حسابه وتعرض عليه من أجلها مودة الاقوياء الذين لا يحفلون بهم ولا ينتظرون منهم غير الخضوع والزلفى والاستعطاف ، وذنب سعد في ذلك ذنب كل عظيم ، أما فضيلته في محاسبة خصومه فليست مما نراه في كل عظيم ، لان كثيراً من العظماء لا يقنعون بما كان يقنع به من نقمة أو عقاب أو عتاب .

ومقطع الحكم في هذا الباب أن تسأل : كم زعيماً وطنياً في العالم كان أقل خصومة وارفق في الملاحاة من سعد زغلول ؟ فإن كان سعد من أقلهم خصومة وارفقهم ملاحاة فذلك حسبه من عذر وحسبه من ثناء . . . وإذا هو لم يكن بطلاً في كل خصومة فعذره الواضح بل حجته القائمة انه لم يكن دائماً في خصومة أبطال ، بل كان من خصومه من لا يستحقون صفح البطولة وسماحة الانفة ، ويرجع اللوم اليهم في ذلك وقلبا يرجع اليه .



في أوقات قليلة كان يجري الحديث بين سعد ويني في الشعر والادب والفنون : احادثه في ذلك اذا قصدت خدمة لأهل الفن استعين به على قضائها ، أو احادثه اذا فاتحنى في بعض ارأى عن الأدباء المعاصرين أو الأقدمين أو عن مقالاتي الأدبية التي كنت انشرها يوماً من كل أسبوع ولا أكتب يومها في السياسة . وكنت اشعر اذا انقضى الحديث ولم اتجه بالقول اليه انه كان يراقبني طويلاً ولا يلبث ان يقول بين الجد والفكاهة : « يا فلان ، ما أحسبك إلا تعجب منا ومن خصوماتنا وانت فوق سحابك بين الشعر والخيال ! » قلت له يوماً على اثر كلمة من هذه الكلمات : الحق اتى لا اعجب من هذا

يا باشا لأنه ليس بعجيب أن تكون للسياسة خصومات ، وأن يكون لهذه الخصومات أهلها والقادرون عليها . ولكن الحق أيضاً أنني لا أنصر رأياً على رأي رعاية للبرامج الحزبية أو المناوشات الموقوتة ، فأنها كما تقول يادولة الباشا لا تستغرق انساناً مشغلاً بالأدب والخيال . انما انصر الرأي على الرأي رعاية للقيم الانسانية العليا التي هي عندي أرفع من القيم الحزبية ، بل أرفع حتى من القيم الوطنية -

ولا أدري هل أعجبه ذلك أو لم يعجبه ، ولكنني اعلم ان الخصومات السياسية في عهد سعد لم تكن تعني الا لأنها كانت تمثل لي جانبيين في أحدهما القوة المستقيمة والدعوى الصحيحة وفي الجانب الآخر الحيلة الملتوية والدعوى الزائفة أو التقليدية على احسن ما توصف به من صفات .

ها هنا رجل قادر لم يكسب قدرته من المناصب والتقاليد وانما كسبها من خلقته وتكوينه وميراث آبائه واجداده ، وها هنا رجال يناضلونه ممن لا يعز وجودهم في كل زمان وممن يقضون الحياة في الزلفي الى السادة الغالبين ينالون منهم المظاهر والمراسم او ينالون المظاهر والمراسم لأنهم منسوبون الى هذه الأسرة أو تلك بين طبقات الموظفين . ثم يخيل اليهم انهم عملوا كل ما عليهم لا كتساب العظمة وتسخير التاريخ ، ويسائلون أنفسهم مخلصين أو غير مخلصين : ما هي العظمة الانسانية بعدما بلغناه وادركناه ؟ ومن هؤلاء أبطال الأمم وأصحاب القيادة فيها ونحن في الذروة العليا من المراتب والألقاب ؟ يتبيخ الدم في العروق حين يصطدم الانسان بدعوى هؤلاء الادعياء ، ويتبيخ الدم في العروق حين يصطدم باحتياهم ونجاحهم وما هو إلا نجاح في تزييف الحقائق الكبرى والقيم الخالدة وابرار للمساعي الانسانية في صورة كلها تمويه على تمويه .

ومتى نظر الانسان الى سعد وخصومه هذه النظرة فانه لينصره لأنه إنسان قبل ان ينصره لأنه من حزبه أو من وطنه ، فان القيم الانسانية هي الباقية الهادية من وراء ضلال المطامع والاضغان وحروب الاحزاب والأطان .

سعد في بيته

في ديسمبر سنة ١٨٩٥ خطب سعد شريكة حياته السيدة الجليلة أم المصريين صفية زغلول كريمة المرحوم مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين ، وفي شهر فبراير من السنة التالية احتفل بزواجه ، إذ كان يومئذ في السادسة والثلاثين .

والسادسة والثلاثون ليست بالسن المبكرة للزواج بين المصريين . فقد جرت العادة — ولا سيما في تلك الأيام — أن يفكر الآباء في تزويج أبنائهم وهم دون العشرين أو في العشرين على أقصى تقدير ، ولكن سعداً لم يكن ينظر الى الحياة نظرة الفتيان الذين يعيشون معيشتهم الدارجة من الدراسة الى الزواج الى التجارة أو الوظيفة على نظام رتيب لا يطرأ عليه تبدل ولا تغيير . بل كان فتي يتطلع الى المجد والمستقبل من بداية حياته ، وكان رجلاً له رأي في المرأة وفيما ينبغي أن تكون عليه شريكة الحياة يخالف رأي السواد الغالب في تلك الأوقات وفي جميع الأوقات ، وحسبه من ذلك أنه هو الذي أعاد قاسم أمين زميله وصديقه الحميم على إظهار كتابه في « تحرير المرأة » وتشجيعه على احتمال مآلتي في سبيله من سخط وعناء ، وكان فضلاً عن ذلك يتنمى يتصرف في أمر زواجه كما يشاء هو لا كما يشاء الآباء والأهلون . ولو عاش أبوه حتى بلغ سن الزواج في القرى لجاز أن يختلف تاريخ حياته من هذه الناحية بعض الاختلاف ، ولكنه ترك لنفسه في هذا الأمر فأصبح في حل من اختيار الزمن واختيار القرينة كما يريد ، وأصبح في حل من الانتظار الى أن يدرك الشأو الذي يتيح له أن يتطلع الى قرينة توافق في العقل والخلق وتجاريه في مضمار الحياة ، وقد كان فوق ذلك تلميذاً للسيد جمال الدين الذي عاش عيشة المتبتلين واستطاب حياة الانفراد والجهاد

فلم يكن غريباً عنده أن يبقى الرجل الى الثلاثين أو مابعد الثلاثين بغير زواج وكانت السيدة قرينته في الثامنة عشرة حين بنى بها ، أي في السن المألوفة لزواج البنات بين الأسر التركية والبيوت المهذبة الى الآن . وكان هذا الزواج من أسعد توفيقاته في جميع أدوار حياته ، لأنه وفق فيه الى قرينة هي نعم القرينة للرجل العظيم : كانت في سن بنته فتعلمت ماتعلمه البنات من الآباء ، واطاعته طاعة الصغير للكبير الموقر المحبوب ، ولكنها عاشت معه حتى رثمته وتكفلت به تكفل الامهات بالبنين الذين هم في حاجة الى العطف والعناية والتدبير . ولم يرزقا الابناء في قرانهما الطويل فاستحالت عاطفة الالفة الزوجية الى عاطفة الأمومة الحنون ، وامتزجتا أحسن امتزاج .

وكان من دلائل نبوغ سعد وامتيازه على الجيل الذي هو فيه انه أصهر الى بيت مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء . فقد كانت الأسر التركية جميعاً - فضلاً عن الأسر الرفيعة من تلك الطبقة - تترفع عن مصاهرة الفلاحين وسعد فلاح . وكانت تترفع عنه مصاهرة المحامين وسعد كان محامياً في العهد الذي لم تسم فيه صناعة المحاماة الى ذلك المقام . فصاهرته لمصطفى فهمي باشا تدل على سعة في تفكير ذلك الوزير الكبير وطيبة في سريره وسجاياه ، كما تدل على مكانة لسعد لم تكن لنظرائه في ذلك الجيل .

وقد وقع ذلك الزواج موقع الاستغراب عند كثيرين فزعموا أنه لم يكن ليوافق هذا التوفيق لولا وساطة الأميرة نازلي فاضل صديقة سعد وصاحبة المنزل الرفيعة عن الساسة المتقفين . لكن الحقيقة التي سمعناها من الثقة ان الأميرة لم تكن ترتاح الى هذا الزواج ولم تساعد على آتمامه ، بل لعلها ساعدت على نقضه وارجائه ، وانما كان قاسم أمين صديق سعد هو هاديه الى هذا التوفيق ، لما كان يعلم من شرط سعد في الزوجة الصالحة كلما تحدثنا في شأن المرأة والزواج ، وكثيراً ما كانا يتحدثان في هذا الموضوع .

وقد سئل سعد مرة — كما سمعت — في حقيقة ما يروى عن وساطة الأميرة نازلي في زواجه بالسيدة صفية . فابتسم وقال : لا . لم تكن الأميرة رحمها الله هي صاحبة هذا الفضل ولكنه كان قاسم أمين . . . ثم قال بعد صمت يسير : تلك أكبر مآثرة أذكرها لقاسم مدى الحياة .

ولم يرق زواج سعد بصفية كثيرين من «عذال» الزواج الملازمين لكل بيئة شرقية إلى هذه الأيام . فلا يكاد يشرع في زواج حتى تكثر الأقاويل من هنا وهناك عن الزوج والزوجة وعن الاصحار والآباء . فأشاعوا فيما أشاعوا أن سعداً تزوج في شبابه من إحدى بنات بلده وأن له منها ذرية في قيد الحياة ، وساعد على رواج هذه الاشاعة كبر سنه عن السن المألوفة لزواج الموسرين من أبناء الفلاحين . ولكنها أشاعة سمعت ما ينفيها نفياً قاطعاً ولم أسمع ما يؤيدها من أحد يعول له على كلام . وسألت العالم الفاضل المرحوم الشيخ محمد زيك بك الايباني فيها فاستبعدها جداً وقال : « إني أعتقد أنها غير صحيحة . » ويؤكد اعتقادي أن امانة قائمة على أسر ثلاث هي أسرة الزغاللة وأسرة زيد وأسرة حسام الدين ، فلو تزوج من بلدته لتزوج من إحدى هذه الأسر ولاشتهر ذلك . وبعيد جداً أن يتزوج من فتاة من المجهولات الأنساب لأنه كان عاراً شديداً بين أبناء الريف . وقد كان سعد مشغولاً بتحصيل دروسه حتى في أجازات الصيف . فغير بعيد أن يتحصن طويلاً أيام الشباب .»

وتظل هذه الاشاعة تتردد حتى بعد الزواج ، ويتفق أن يشتغل سعد بالتحضير لشهادة الحقوق ودراسة اللغة الفرنسية عقيب زواجه بوقت قصير وأن يعكف على الدراسة في حجرة لا يدخلها أحد الى السحر أو مطلع الفجر في بعض الاحيان ، ويزور السيدة صفية صديقاتها وصويحباتها أثناء تلك الليالي فلا يرين سعداً حيث ينبغي أن يرينه في تلك الأيام ، ويشاء الفضول أن تسألها بعضهن : أصبح أن قرينك له بيت آخر وقرينه أخرى كما يقال ؟

والسيدة صفة إن لم تكن متهمكة بطبعها فقد تعلت التهمك من ذلك الرجل الذي كان يتسلح بالفكاهة كما كان يتسلح بالجد في تزييف الاشاعات والاقاويل ... فتقول السيدة : نعم . له زوجة أخرى ولكنها في هذا البيت . انظرن ! سأريكن إياها وأسمعكن سرار سعد معها في هذه اللحظة . فيعجبن ويزداد بهن الاستطلاع والفضول والاستغراب من رضى السيدة بهذه المشاركة ، وينهضن معها الى حيث يكون سعد متكئاً على الأوراق يقرأها بصوت جهير على عادة الأزهرين ، والى جانبه سرير أعده للنوم إذا تأخر به الدرس الى هزيع الليل الأخير ، مخافة أن يزعج السيدة بعد هذا السهر الطويل .

— أسمعتن ؟

— نعم . ولكن أين الزوجة .

— الزوجة هي هذه الأوراق ، وهي هي الضرة التي سمعتن بها

فيما يقال .

وجد سعد بعد زواجه البيت الذي يحتاج اليه أمثاله ويأوي اليه قلبه وعقله والعهد برجال العمل والكفاح جميعاً أن ينشدوا الدعة والسكينة في البيوت لا فرق في ذلك بين ميدان الحرب وميدان العمل والطموح ، فالجنود وأبناء الأمم المتجندة عامة مشهورون بتوقير زوجاتهم ، والاطمئنان إلى تديرهن للنازل ، واستقلالهن بكل ما فيها من شئون .

اشتهر بذلك رجال الترك والفرس الاقدمين واليابان ، واشتهرت به عصور الفروسية في جميع الشعوب .

وسعد في بيته كان هو المناضل المكافح في ساعة السلام . لا يسمع له صوت ولا يعرض لشأن من شئون المنزل . حتى استغربت امرأة خائطة من الحائطات اللواتي يزرن بيت الأمة . وبنات هذه الطبقة يعجبن دائماً من الرجل بارتفاع صوته في الدار ، وعندهن أن صوت الرجل الجهير المسموع

الذي يرن بالزجر والنهر والدعاء والنداء هو نحر الزواج وهيبة البيوت ،
فقلت يوماً للسيدة الجليلة أم المصريين : أين هو الباشا ياسيدي ؟ ألا يسمع
له صوت ؟ ألا يحس له وجود ؟ فقلت لها : بلى يسمع صوته في كل مكان
إلا هذا المكان .

وبلغ من ذلك أن الخدم كانوا لا يرهبونه ولا يتقونه ، وكانت أم المصريين
تشكوهم اليه وتدعوه الى تخويفهم وزجرهم ، فكان يقول لها : هذا شانك ،
فاصنعي بهم ما بذاك ، وعاقبهم بما تشائين إلا قطع العيش . فدون ذلك
ويكفي العقاب والتأنيب .

وجرت معاملته الخدم على ذلك فلم يطرد من بيته أحداً دخل خدمته
إلا لسرقة أو وقاحة لا تطاق . أما من برىء من السرقة والوقاحة فهو في
أمان ولا يزال في أمان مدى الحياة . يتولاهم برة ويوصي ببرهم بعد مماته ،
وفي إحدى وصاياه يقول لأم المصريين : « إذا حم القضاء وأدركتني الوفاة
أرجو أن تصرفوا من تركتي مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعي وخمسمائة
الى محمد أحمد ومائة الى علي الفراش إذا كانوا في خدمتنا عند حلول الأجل . »
وأوصى للآنسة « فريدا » الوصيعة الألمانية بمبلغ خمسمائة جنيه ، كما أوصى
لآخرين بمبالغ تقل أو تزيد على حسب طول الخدمة وحسن السلوك .

وعرف الخدم منه هذا العطف وهذه السماحة فكانوا يحترثون عليه ولا
يتهيئون الصراحة في التحدث اليه : حدث مرة حين كان في قصر كارنافون
بانجلترا أن نظر تابعه الحاج أحمد الى تلك الدنيا العريضة والمجد الأثيل فوقع
في روع التابع الساذج أن الانجليز يسامون سعداً بكل هذا ليركن اليهم في
قضية البلاد . فصاح به وهو مشدوه : « ياباشا « اوع » الليلد ياباشا
هذا شي مهول » 11

قال سعد وهو يروي لنا هذه القصة . فضحكت وطمانت الحاج أحمد ،

وقلت في نفسي : إن قضية يخشى عليها هذه الخشية أمثال هذا الرجل الساذج
لهي في حرز حريز.»

وربما تبسط في ملاحظة الخدم في اخرج الاوقات ليدفع وحشتهم
ويسري عنهم همومهم وأوجالهم ويداعب جهلهم كما يداعب الأب جهل
الأطفال الصغار ، ومن نوادره في ذلك انه كان معهم عند نفيتهم الى جزيرة مالطة
خادم لخدم الباسل باشا اسمه حسن ، فلما وصلوا الى بورسعيد وايقن الخادم بالسفر
البعيد اضطرب اشفاقاً على ابنائه وتوجساً من هذه الغيبة المجهولة التي لا يعرف
مداها ولا يدري متى تقسم له الآوبة منها . فقال سعد لخدم : ضاعف له ولهم
أجرهم ليطمئن على رزقه ورزقهم ، ولما وصلوا الى مالطة والرجل لا يزال
في جزع واضطراب قال سعد : أما المرتب فقد زيد وبلغ حد الرضى فلم يبق
إلا القاب التكريم والتشريف ، ونحن هنا صالحون لتأليف مجلس وزراء
فهلوا نجتمع وننظر في أمر صاحبنا حسن بما يرضيه ! واجتمع المجلس
- مجلس الوزراء المعتقل - وقرر منح الخادم حسن رتبة البكوية السنية ! ،
وتعاهدوا من تلك اللحظة ان لا يتادوه إلا بما يحسن بك ولا يذكره إلا
باسم حسن بك . وسر الرجل بالمنحة واعتقد انها منحة رسمية ، وظل معترفاً
باللقب غيوراً عليه ، إلى أن مات .

وبهذه الملاحظة كسب قلوب الخدم واطمئناتهم إلى حله وقلة خشيتهم
منه واتقاهم لزجره وعقابه . وهكذا كان من عجائب الطبائع الانسانية ان
الرجل الذي كان يملأ صوته الدنيا لم يكن يسمع له صوت في بيته ، وان
الرجل الذي كان يهابه الكبراء والأمراء لم يكن يهابه الخدم والاتباع .

ومضت السنوات ولم يرزق سعد نعمة الذرية . فكأنما كان هذا الحرمان
يزيد عطف الزوجين كل منهما إلى الآخر ولا ينقص منه ولا يكدره بأسف
ظاهر ولا شجن دخيل ، فليس بين الأزواج الممتعين بالأبناء والأحفاد

من كان يحب زوجه أكثر من حب سعد لصفية أو من كانت تحب زوجها أكثر من حب صفية لسعد ، ولحده عليها وحرصه على سلامتها أثر السفر إلى أوروبا في الصيف الذي مات فيه محمد عبده رحمه الله . مع ولاته الشديد لذلك الصديق العظيم والأستاذ الكريم ، ووفاته المعروف الخاصة الصحب والاخوان ، لأن السيدة صفية كانت ذلك العام على حالة من المرض لا يؤمن فيها الإهمال ولا غنى فيها عن العناية والعلاج .

ولم يسمع عن سعد أنه كان يذكر الحرمان من البنين أمام أهله أو شريكة حياته . وإذا ذكره لها فأنما يذكره في معرض التهوين والمواساة ، فكان يقول لها : لقد فاتنا النسل فاصبحت هذه الأمة كلها من أبنائك وأبنائي . ونعم العوض الذي عوضنا الله .

ولدقة الحس في نفسه من هذه الناحية كان يؤثر أن لا يمسها بكلام أو إشارة على مسمع من الأزواج المحرومين : رأى يوماً إحدى قريباته تشتري تذكرة بريد عليها صورة طفل جميل . فقال لها : ما عساك أن تصنعي بها ؟ قالت أرسلها إلى فلانة وأتمنى لها أن يرزقها الله طفلاً مثله في صباحته وجماله . قال : وهل هناك ما يدعو الآن إلى ذلك الأمل ؟ إن كان فابعثي بها ، والا فخير أن لا تثيري في قلبها هذه الذكرى ، فلعلها لا تنظر بالولد فتقلب إلى حسرة وشقاء .

وإذا كان سعد لم ينعم بعطف الأبوة فقد كان عطفه على أهله وأقربائه مضرب الأمثال بين عارفهم وعارفيه . بل لقد كان هذا العطف يبلغ به أحياناً مبلغ الضعف والتسليم ، فكان لأخيه أحمد فتحي سلطان عليه عظيم ، وكان لابن أخته فتح الله باشا دالة عليه لا يتعذر معها رجاء . ولما مات أخوه أحمد فتحي ووقف لشكر المحتفلين بتأيينه أقم امام الجمع وهو الخطيب المنطوق ، ولبث هنيهة لا ينطق ولا يتحرك . ثم احتبس صوته وانفجرت عيناه بالدموع ولم يقو على الكلام ،

ولاحظ عليه بعض الصحف انه يعين أقرباءه في المناصب الكبيرة ،

وتحدث اليه بعض الصحفيين فقال : « إنهم يدهشون لأنني عينت في بعض المصالح رجالاً كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم اجراءات يقولون إنها جنائية وقد كان الواجب ألا يروا في عملي هذا غير انه أمر طبيعي ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه.»

قال الصحفي فقلت : ويلومونك أيضاً على انك عينت بعض أقاربك في وظائف عالية فقال : أو كد لك ان لي أقارب كثيرين ، كثيرين جداً في الغرية ، وفي مناطق عديدة من أقاليم القطر ، وأنا آسف جداً للأسف لأنهم ليسوا على معرفة ولا كفاءة ، والا لكنت عينتهم في كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلولية حقيقة اسماً ومعنى ودماً . ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

« لما نفوني نفوا معي اثنين من اقرب اقربائي اليّ، فهل نفيا لأنهما من دمي ؟ أو لأنهما كان يمثلان قوة حقيقية في خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فواجبي مرسوم يقضي بأن أضع هذين الرجلين الى جنبي ليقاسماني مسؤوليتي مادام قد قضي عليهما بان يكون حظهما من حظي . . . قل عني انني عند تساوي المعرفة والكفاءة أفضل قريبي على غيره لأنني بطبيعة الحال اثق بقريبي ثقة تامة في تنفيذ سياستي وجعل الحكم سائراً على وجهة نظري ، اليست عليّ جميع مسؤولية الحكومة والادارة ؟ فهل تكون مسؤولية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة في اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الادارة اذا كنت مضطراً للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيري ؟ لقد قلت لك ان انتقادات خصومي لم تؤثر فيّ ، وسأواصل المهمة التي بدأت بها .»

قال الصحفي : قلت ويذكرون ايضاً ان هناك سعديين مستائين .

فقال : قرأت هذا في جريدتك ولكن لم أصدقه !!

ودع أن سعداً لم يعد في كلامه الانصاف ، ودع أن الكفاءة التي شهد بها لأقربائه قد شهدت بها وزارات غير الوزارات السعدية ، ودع انه كان يستحق

اللوم — لا الثناء — لو تخطى الآكفاء من رجاله لأنهم أقرباء ، ودع ما في كلامه ذلك من التحدي والاغظة التي كان يتعمدها في أمثال هذه الأحاديث .

دع هذا كله ويبقى أن عطف سعد على أقربائه أمر مأثور مشهور ، وأنه كان لا ينسأهم حين ينبغي أن يذكرهم بالخير والمبرة . نعم وكان يذكرهم بما له كما يذكرهم بجاهه وسلطانه ، وقد ترك قليل ما بقي من ثروته لينفق منه بعد موته على الأقرباء الفقراء ، وكتب إلى الأستاذ محمد زيد بك رحمه الله عن الضياع التي كان يملكها سعد فقال ما يأتي بنصه :

« سلاماً وتعظيماً واحتراماً . وبعد فقد قلت لسيادتكم ان المغفور له سعد زغلول كان قد اشترى عزبتين بجوار دمنهور ثم باعهما . وازيد على هذا انه كان قد اشترى أيضا أرض المرحوم سيد احمد القاضي عمدة مطوبس بالاشتراك مع المرحوم سيد احمد بك زغلول ، ومساحة هذه الأرض أربعمئة فدان تقريباً وبيعت بالمزاد العلني لوفاء دين عليه (أي على العمدة) ولم يزل المرحوم سيد احمد بك زغلول يباشر ادارتها حتى توفي فانتقل نصيبه الى نجله سيد احمد بك زغلول الصغير وهي مملوكة له الآن . وقد باع المغفور له سعد باشا زغلول نصيبه إلى المغفور له عبد الله بك زغلول رغبة منه في ترقية أفراد الأسرة مادياً وأدبياً ، وأشيع في وقتها انه نزل له عن نصيبه كما نزل له عن الأطنان التي ورثها من والده في ابيانه . »

والذي سمعته من مصدر آخر أنه أعطى من ملكه ستين فداناً لابن أخيه عبد الله بك زغلول لانه توسم فيه النجاة كما قال ، ثم أعطاه الأربعمئة الفدان التي ذكرها الأستاذ زيد بك ، وأنه أوصى بالثلث من جميع الأموال التي يتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة الى كل من سعيد ورتيبة ولدي شقيقته . لكل منهما النصف أي نصف الثلث المذكور ، وذلك قبل ان يدرك الموت سعيداً في عنفوان صباه .

فالرجل كان يتخذ من ذوي قرابته أبناء شملهم بأجمل ما تشملهم به الأبوة

من معونة واشفاق ، وكان عطفه في حياته الخاصة مقسوماً بين آله وشريكه حياته ، وقد أخلف أناس من أقاربه ظنونه بما جزوه من عقوق وكنود ، فاما في بيته فقد جوزي على عطفه الكريم أوفى الجزاء .

نعم . نعتقد نحن كما يعتقد جميع العارفين بمناقب السيدة الجليلة أم المصريين أنه قد استفاد من عشرتها في حياته العامة كما استفاد من عشرتها في حياته الخاصة فهي قد مهدت له الدعة والهناء في البيت ، وهي قد مهدت له النصر والرجاء في معترك النضال . وكان قلبها الكبير يعرف الخنو على مجد سعد كما يعرف الخنو على شخص سعد ، فلم تكن تستسلم للجزع حين لا بد من الجلود والاقدام ولم تكن تضعف اشفاقاً على سلامة قرينها حين ينبغي ان تقوى اشفاقاً على مجده الباقي على السنين .

يوم جاءها سعد يقول لها في فجر الثورة : يا صفيه ؟ اني وضعت رأسي على يدي هذه . وبسط لها يمينه - كان جوابها : وضع رأسي هذه على يسراك ويوم جاءها الرسل ينقلون لها ما يعاينه سعد في منفاه بسيشل وبيالغون في سوء ما يعاينه ويسألونها أن تستعطفه على نفسه وعليها وترجوه أن يعتزل السياسة ليضمن العودة الى بلاده وبيته - كان جوابها : ان كانت حياة النهضة في بقاء سعد بمنفاه فبقاؤه في ذلك المنفى هو الذي آتمناه .

ويوم تحدثت إلى دار الحماية بعد نفيه إلى سيشل كانت تحدثهم باللغة العربية وتأبى أن تتكلم بغيرها وهي تحسن الفرنسية والانجليزية ، وكانت تتطلب اللحاق به إلى الجزائر السحيقة وهم لا يجيبون . ثم بدا لها انها استطاعت أن تخلف سعداً في إذكاء روح الأمة وشحن عزائمها فابت إلا البقاء بعد أن عادوا يأبون عليها البقاء ويسمحون لها بالذهاب إلى حيث تشاء ، وكانت يومئذ أكبر عطفاً على قرينها وأيقظ عيناً على مجده وخلوده مما كانت يوم استطارها الأشفاق إلى موافاته ، وأنساها ما يكون عليه بيت الأمة وتكون عليه الديار المصرية كلها بعد غيابها وغيابه .

ومواقفها من هذا القليل لا تحصى في هذا المقام . لكن موقفين اثنين منها
فيهما الكفاية للدلالة على المعين الغزير الذي كان يأوي اليه سعد من نبل نفسها
ورجاجة لبها وسرعة تصرفها في مقابلة كل حالة بما يناسبها ويستدعيها ، فهي
التي أنكرت أن يحمل سعد في نعش تناط به الأوسمة والأنواط وعلامات
المناصب الرفيعة ، وأبت إلا أن يدفن وهو «سعد زغلول» وحسب كما سيعيش
في ذكريات التاريخ وهو «سعد زغلول» .

ذلك موقف جليل من زوجة في ساعة الفراق الأخير .

وموقف آخر يشف عما عندها من روح الفكاهة في رد الاساءة بما
تستدعيه من سخر وتقرير . ذلك يوم أن تسوّر بعض المحققين دارها ولم
ينتظروا حتى يفتح لهم الباب بل هبطوا الدار على سلم جاءوا بها لهذه المفاجأة . . .
فقد أصرت بعد ذلك أن لا تفتح لهم الباب ليخرجوا ووقفت في حديقة
الدار تنظر اليهم وهم يصعدون على السلم متعثرين ، وتقول لهم : من جاء من
الحيطان فليذهب من الحيطان . أما الباب فأنما يفتح لمن يأتون البيوت
من الأبواب .

هذه اللباقة وتلك النبالة كانت ولا شك مصدر عون كبير في الحياة
العامة والحياة الخاصة للزعيم العظيم .

وان من دلائل العظمة في سعد — ولا شك — ان استحق الحب في
حياته وبعد مماته من هذه النفس الكريمة وهذه الفطنة الألمعية وهذا القلب
الكبير ، بل استحق الطاعة فيما لا طاعة فيه بين النساء العصريات حتى للزوج
المحجوب والاب الموقر ، وهو مخالفة الزي الشائع والعرف المصطلح عليه ،
فان للزي سلطاناً فوق كل سلطان وللزينة حكمة يصعب نقضه بغير مضاضة
واستكراه ، لأن نقضه لا يفيد ترك الزينة وحسب فهذا خطب يسير وخسار
لا يضير . ولكنه يفيد أحياناً معنى التعرض للزوجة في خصائص أمرها والمشاركة

لها في منظرها وملاح وجهها ، وهو شيء إذا فهمته الزوجة على هذا المعنى فسرعان ما تنكره وتتمرد عليه ، ومع هذا كانت السيدة صفية تعلم أن سعداً لا يرضى عن المساحيق التي كانت ولا تزال شائعة بين السيدات فأخذت نفسها باجتتاب هذه المساحيق طوال الحياة ، ولم تبال أن تظهر بغيرها بين صديقات وقرينات كلهن يجارين العرف ويلتزم من شعائر الأزياء .

وكانت تنسى في معيشتها الزوجية كل تفرقة في الحقوق والمعاملات التي كثيراً ما ينفصل فيها الأزواج والآباء والأبناء ، فكأنما كأنهما شخص واحد له مورد واحد وحساب واحد ، ولم ينفصل حسابها من حسابها إلا بعد ما تكررت حوادث النسي والمصادرة لأموال الوفد وأموال سعد ، وخيف من ضياع حقوقها وهي وحدها في مصر تحتاج إلى مال معروف لها ليس ينازعها فيه منازع أو يلتبس حسابها بحساب غيره ، ولو لذلك لنسيت مدى العمر أن لها وجوداً مستقلاً في المال كما نسيت أن لها وجوداً مستقلاً في العطف والعناية ولعله مما يستحق الإثبات في تاريخ سعد ، لانه قلبها يخطر على البال ، ان خزائنه لم تكن تحتوي يوم نفيه الأول أكثر من خمسين جنيهاً ويوم نفيه الثاني أكثر من جنيه واحد إلا أن سعداً لم يكن حريصاً على المال وليس الاشتغال به من شهوات نفسه وهموم فكره ، وقد أسلفنا أنه لم يقبل في قضية من قضايا أيام المحاماة أكثر من خمسمائة جنيه على كثرة المتنافسين على توكيله واستعداد معظمهم لارضائه ، وان غالى في الطلب والاشتراط .

ومما يذكر عن زهده في المال أنه لم يقاض في طلب حقوقه أحداً في مستأجري أرضه أو أرض حرمه والفقراء منهم بصفة خاصة . فاذا أبطأ أحدهم في سداد ما عليه وعلم أنه معذور أمهله زمناً وربما نزل له عن بعض حقه ، وقد يتجاوز عن ثلث الاجرة أو نصفها إذا كانت السنة من سنوات العسر والكساد ، وكان تصرفه هذا مع المستأجرين مثلاً اقتدى به أصحاب الحقوق راضين أو كارهين في سنة ١٩٢٦ .

ولم يتردد في بيع ضيعة كانت باقية له باقليم البحيرة في بداية الحركة الوطنية ، لأنه اراد ان ينفق على نفسه وعلى الاعمال التي يعملها باسمه في أيام جهاده ، ولا يكلف خزانة الوفد درهماً بما جمعه الوفد باسم القضية الوطنية . وكذلك اتفق مزاج الزوجين في قلة الاشتغال بالمال الا بالقدر الضروري المعقول .

وكانت السيدة صفية — وهي ربة البيت العامر بالخدم والاتباع — تأتي ان تكل شأننا من شئون سعد في بيته الى خادم أو خادمة ولو كان من اتفه الشئون ، فكانت لاتأنف من الاشراف على تنظيم الاثاث وطهو الطعام ولا سيما بعد أن أصيب بالاسقام التي تستدعي العناية الخاصة باعداد طعامه ، وجعلت همها الا كبر أن يجد البيت — في كل حين وفي كل حالة على النظام الذي يحبه والتدبير الذي يستريح إليه ، فلم يسأل هو قط عن عمل من أعمال المنزل ولم تغفل هي قط عن عمل من هذه الاعمال ، وبذلك كان الزواج لسعد « سكيناً » بالمعنى الرحيب الذي اراده القرآن الكريم ، وسهل على سعد ان يتعب في ميدان الكفاح لأنه قد سهل عليه ان يسهل في البيت .

ومن المشهور عنه انه كان لا يغير نظام معيشته في بيته أقل تغير على تعاقب السنين الا لطاريء غير منظور ، ففي نحو الساعة السادسة الى السادسة والنصف يستيقظ فيتناول القهوة ثم يستحم ويتناول طعام الافطار ، يأخذ بعد ذلك في حلاقة ذقنه يسهده وهو يستمع الى ما يقرأ له من الصحف والرسائل ، ثم يهبط الى مكتبه قريباً من الساعة العاشرة فيلبث به قليلاً ان كان على نية الرياضة أو يبقى فيه الى الساعة الواحدة ان كان على موعد من عمل أو مقابلة زائرين ، وفي اكثر الاحيان يركب سيارته مع صاحب من أصحابه أو مساعد من مساعديه الى الجيزة أو الزمالك أو حدائق القبة أو القناطر الخيرية للرياضة والترويح عن الخاطر ، وقد يتمشى هنالك نحو نصف

ساعة اذا صفا الجو واعتدل الهواء . ثم يعود الى البيت ليتناول الغداء فيما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية ، ولا يأكل على انفراد بل يرسل احياناً في طلب اناس من اصحابه ومعارفه ان لم يجد في بيت الأمة من يجالسه على المائدة ، وحديثه على الطعام من امتع ما يكون الحديث : بين ذكريات الماضي وحوادث الحاضر والتعليق على الأحوال والاشخاص ، فاذا فرغ من غددائه لبث على المائدة نحو نصف ساعة يشرب القهوة ويستطرد في الحديث ، وينام ساعة أو ساعة ونصفاً ثم يقرأ صحف المساء ورسائله ويهبط الى مكتبته حوالى الساعة الخامسة ، فيخرج للرياضة أو يبقى للعمل واستقبال الزائرين الى ما بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة ، اذ يتناول العشاء مع من يدعوه من الحاضرين ، ويقضي ساعة في العشاء والحديث . ثم يستريح لحظة ويأخذ في القراءة الى الساعة الواحدة وهي موعده نومه في اكثر الأوقات . ويكفيه في النوم من اربع الى خمس ساعات.

هذا في غير أيام الوظيفة ، أما أيام العمل في الوزارة أو القضاء فكان يلاحظ مواعيد الديوان قبل كل شيء . ثم ينظم أوقاته في غير تلك المواعيد على نحو ماتقدم ، وقد يأخذ نفسه بمواعيد العمل حتى حين يتطوع به في غير ذواوين الحكومة . فلما كان يتولى رقابة الجامعة قبل ان تلحق بالحكومة كان يثابر على الحضور والانصراف كل يوم في موعد محدود ، ويندر ان يغيره لقلة العمل في موسم الاجازات .

ولم تكن له صنوف خاصة من الطعام يجتنيها ويستكثر منها . لكنه كان كسائر المصريين يحب الملوخية الخضراء في أوانها ، وكان كسائر أبناء الاقليم الرشيدى يحب الارز ويميل الى الاقتنان في طبخه ، ومن خلائقه التي تدل على ملسكات نفسه اكثر من دلالتها على ذوق الطعام انه لم يقطع الارز والحلوى قط عن مائدته بعد أصابته بداء السكر ، وكان يلذ له ان يراها تؤكل وان لم يكن من الآكلين ، وتلك خصلة سعدية فيها مثال من قوة الارادة

المطبوعة بلا كلفة ، وفيها تفسير لمعنى الانانية أو الشخصية فيه ... لا ينسى ما يشتهي ولكن يكفيه من اشتهاه ان يستمتع به الآخرون بأذنه وعلى يديه .
وكان يحب العنب والبرتقال ، ولعله كان يحب كروم العنب ومروج البرتقال أكثر من حبه الفاكهة لمذاقها وغذائها . فإذا رأى تلك الكروم والمروج قال في لهجة الشاعر المغتبط بمنظر الوفر والجزالة : هذه بلاد غنية أو هذه تربة خصيبة ، وسره أن يلبح الخصوبة ممثلة في دوالي العنب وأشجار البرتقال .

ومن عنايته بضيوفه انه كان يأكل من الأصناف التي تطبخ لهم وان لم تكن به رغبة فيها . أذكر انه لحظ يوماً أن ضيفاً من ضيوفه القبط في مسجد وصيف كان يحجم عن معظم الأصناف فسأله : ما باللك لا تأكل معنا يا فلان ؟ قال انه الصيام يا باشا ... قال وماذا تشتهي أن تأكل في الصيام ؟ قال الفول و« اليسارة » وما إليها ... فأمر الطاهي أن يصنع له ما يطلبه من هذه الأصناف كل يوم . وجيء باليسارة في اليوم التالي فتناول منها وأمر الخادم أن يطوف بها علينا ، لئلا يشعر ضيفه بعزلة الانفراد .

ولم أره قط يدخن أو يشرب خمرًا . الا انه كان يتعاطى كأساً من الكونياك اذا اجهدته الخطابة أو أحس ضعفاً في نبضه ، واذا لعب الورق جعل للعبة حداً يقف عنده ولا يتجاوزه باغرام كائنًا ما كان ، وقد كان يدخن في صباه ويستكثر من التدخين ، ثم نهى عنه بعد اصابته بالربو وهو في القضاء . فامتنع عنه بته ولم يعد اليه ، وظل على ذلك نحو عشرين سنة لا يقرب التبغ ولا يطيقه حتى ادركته الوفاة .

والآن وقد مضت تسع سنوات على وفاة سعد يزور الزائر بيته أو بيت الامة فيرى كل ما فيه على العهد به أيام حياته : كل صورة في مكانها وكل كرسي في مكانه ، وصاحبة الدار قد جعلت من الوفاء لذكره أمانة كأمانة الشعائر

الدينية ، تزور ضريحه كل صباح ولا تغير من البيت شيئاً تعودته ووقعت عليه عيناه ، ولا تلقى أحداً لم تلقه اذ هو في عالم الاحياء ، وكأنها لا تزال تعيش باذنه بعد الممات كما كانت تعيش باذنه أيام الحياة .

واضطرتني دواعي البحث عن تاريخ الزعيم العظيم الى سؤال السيدة الجليلة عن بعض ما تعلمه وتذكره من أحواله وعاداته ، فما استرسلت في الحديث هنيهة استرجع فيها بعض الذكريات التي أسأل عنها وأستقصي أنباءها وحقائقها حتى غاب عليها الشجن وعز عليها التمالك وفاضت عبراتها كأنها تكيه ساعة وفاته ، وهذا بعد ثمانين سنوات من يوم الوفاة .

ان سعداً لعظيم لانه استحق هذا الحب العظيم ، وانه لمن العظماء الذين انتصروا في الحياة لأنهم وجدوا من البيت حصناً منيعاً لا تقتحمه الطوارق وان جازت جدرانها وشغلت اركانها ، لأنه حصن في عالم الروح قبل أن يكون حصناً في عالم الحجر والتراب ، وان أمثال هؤلاء العظماء لسعداء ، وانهم لظافرون .

شخصيته وأخلاقه

سعد زغلول قوة نفس وقوة بدن . من الزعماء الذين اثبتوا صدق القائلين ان متانة البنیان شرط لازم لمن ينهضون بقيادة الأمم ويضطلعون باعباء السياسة ومصاعب الأمور . تعاورته الاسقام في شيخوخته ولكنها لم تسلبه ماركب فيه من الجلد والصلابة ومكافحة الأسقام كما كان يكافح الخطوب ، وعلى الرغم من الربو وتصلب الشرايين وضغط الدم وداء السكر وداء الزلال بقي الشيخ المكين قادراً على عمله ماضياً فيه نشيطاً اليه في انبساط نفس وتجدد اقبال . تراه فترى من النظرة الاولى انك على مقربة من رجل ممتاز في الصورة كامتيازه في الطبيعة ، وطلعته تذكرك على الفور طلعة الأسد في بأسه ونبله وجلالة حيائه ، وليس بين الوجوه الآدمية ما هو أشبه بالاسد في قسماته ومهابته من وجه سعد زغلول .

له قامة مديدة ووجه أقرب الى البياض ورأس مستطيل في غير ضخامة ، وجبين يميل الى السعة وينحدر قليلاً الى الأعلى ، وعينان ثاقبتان فيهما انحراف قليل نحو اللحاظ ، يطبقهما أحياناً عند الحماسة والغضب فلا تنفتحان إلا بمقدار ما ينطلق منهما الشعاع كأنه سهم نافذ أو إيماء منوم جبار ، وله صدغان ناتئان وأذنان بسطاوان ، وأنف منفرج واسع المنخرين ، وفم أهرت الشدين كما يصف العرب أفواه الخطباء المطبوعين ، وذقنه من تحت ذلك بارزة في غير حدة ولا استعراض كثير ، تتمم ملامح البروز في ذلك الوجه فيلوح للوهلة الأولى كأنه مفصل من زوايا حديد لا من اللحم والعظام . يحمل ذلك الوجه عنق راسخ على منكين عريضين وصدر فسيح أقعس واسع التجويف . . . وقد نفذ الرصاص عن قرب إلى ذلك الصدر وصاحبه مصاب بتلك الأدواء فاندمل الجرح بعد أيام وتألبت أسقام الشيخوخة وسكرات الموت ونبضه لم يزل موزوناً سليماً الى ما قبل الموت بساعات معدودات ،

فاذا كان في ذلك علامة على الطبع كما فيه علامة على البنية فلا شك أنها علامة على طبع من أقوى الطباع .

أول ما تطلعك من رؤية سعد مهابة بالغة تملأ ماحوله من فضاء ، ويكون في المجلس من يكون فيه من كبار أو صغار ، ومن أقوياء أو ضعفاء ، ومن كثرة أو قلة ، فلا يخطر لك وأنت تغشاه ان في المجلس أحداً غير سعد زغلول . يحس ذلك أعداؤه كما يحسه أصدقاؤه ويلقاه من يدخل للتحدي والمناوأة كما يلقيه من يدخل للتحية والولاء . وقد حضرنا يوماً وفي المجلس وزير كان من ألد خصوم سعد وأشد هم إمعاناً في الاساءة اليه وإلى أنصاره وتحريضاً لمرءوسيه على حربه واستباحة العنت له والتضييق عليه . وكان يقول للوظفين : افعلوا ما بدا لكم ولا تخافوا عاقبة ولا حساباً فانا الملهم لكم بكل ما تفعلون . فاذا به وهو بين يدي سعد كالتلميذ الخائف بين يدي الاستاذ الخفيف ، وإذا به يخف الى طرف الكرسي ولا يتمكن في مجلسه كلما اتجه اليه سعد بسؤال أو كلام . فالتفت حافظ ابراهيم رحمه الله اليه وقال يا عجباً : اليس هذا هو الملهم ؟ فأين ذهب الالهام ؟

وتحدث عبد الحليم عاضم باشا صاحب مصنع الطرايش في قها عن مهابة سعد بين زملائه فقال وهو يظهر الغرابة : والله ما أدري بماذا يسحر الناس هذا الرجل ؟ لقد رأيت عدلي باشا معه في باريس ، ورأيت خادماً يناوله رسالة من البريد . فابقاها في يده ولم يقرأها حتى قام . وليس في قراءة رسالة ما يتخرج منه حتى امثال عدلي باشا من أصحاب الكياسة المشهورة .

وكان بعض خصومه في مجلس النواب يعتمدون على نائب منهم سليلط اللسان جري في المهاجمة في غير هذا المقام ، فكان اذا دخل المجلس مستعداً بالحجج والردود متحفزاً للتحدي والمناجزة لم يزد على ان يفوه بوضع كلمات متقطعات ثم يجلس وهو لا يدري ما يقول . فكان اصحابه يتلقونه اذا خرج ويسألونه مستثيرين ومحرزين : اين ما وعدت ؟ واين ما وعدت ؟ فلا يحجم ان

بقول في صراحة صاحب العذر الظاهر الذي لا يضيره هذا الاعتراف : « كل استعداد لا يفيد مع هذه الشخصية الطاغية ! »

ومن الواضح ان صاحب هذه الشخصية لن يكون الا رجل صراع وجلاد قبل كل شيء . شجاعاً في الحق كما وصفه اللورد كرومر ، أو عظيماً يضرب ضربات قوية ويتلقى مثلها كما قالت صحيفة التيمس في تأييده ، أو مقداماً يرد العدوان بمثله كما قال الكولنل الجود El good في كتابه مصر والجيش ... وقد تم له ما ليس يتم لجميع المناضلين من عزة النفس وشدة المراس ومضاء العزيمة وجراءة العمل والصراحة في القول ، فهو لا يدس ولا يطبق الدسيسة ، ولا يراني ولا يطبق الرياء .

ومن هوى الصدق في نفسه ما يحقق يدت أبي الطيب اذ يقول :

ومن هوى الصدق في نفسى وعادته تركت لون مشيبي غير مخضوب

وانه من كراهته للرياء ليكرهه حتى في الطلاء ، ويؤذيه ان يرى سيدة تتجاوز الحد في طلائها وزينتها المصطنعة فلا ينسى ان يكشف هذا الضرب المألوف من الرياء بضرب من الصراحة يناسبه ويلاقيه وان يكن غير مألوف ... يرى السيدة التي تفرط في تدميم وجهها فيلتفت الى غيرها من الحاضرات ويقول لها يا فلانة ! مالك قد أكرت اليوم من الاصباغ ؟ تفهم المقصودة أنها هي المعنية بهذا الكلام . وتقول : لا يا باباشا ! أنا التي أكرت من الاصباغ وليست فلانة ! فيقول متجاهلاً : أصحيح ؟ لقد حسبتها هي ساعها الله !

ومن طرائفه في فضل الصراحة والاستقامة - حتى عند غير المستقيمين - نادرة قصها عليّ في ساعة كان فيها مستريح الخاطر وادع الفؤاد ، على أثر اجتماع المؤتمر الوطني سنة ١٩٣٦ وتقرير الانتخاب المباشر وانتصار سياسة الصراحة والاستقامة على سياسة اللف والمرونة . وذاك اني قابلته يومذاك مهتماً فسألني سؤاله المعتاد : ما أخبارك ؟ وما قولك اليوم ؟

قلت : كلما أخبر خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن في الحسبان . قال دولته متهملاً : أو ليس كذلك ؟ ثم أظهر ثقته بعناية الله . وهي العناية التي كان يطمئن إليها في كل حال ويعتقد أنها تلاحظه وتلحظ الأمة في جهادها الشريف . وقال إنها نتيجة لو توصلنا إليها بغير وسيلة القصد الصريح لما بلغناها .

وتبسط للكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الكبيرة فقال : إن استقامة القصد قلباً تخب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر اني كنت في مكنتي أيام المحاماة وإذا بسيدة في زي نساء البيوتات تدخل المكتب وتحيني تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت إليها بالجلوس والتفت إليها بعد أن فرغت من عمل الحاضرين وسألتها : من السيدة التي شرفني بهذه الزيارة ؟ قالت محسوبة ع . اسكندر اسم امرأة من أصحاب البيوت المرمية المشهورة في ذلك الحين ، فاسمعت الاسم حتى ثارت ثائرتي وعجبت للوكيل كيف سمح لها بالدخول وعجبت لها كيف انتخارتي هي لقضيتها أو للسألة التي قصدتني لأجلها ، وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيه حق الأنوثة ، فلم تحر جواباً وتركتني أقول ما أريد . حتى إذا هدأت ثائرتي وسكت قالت أسمع لي بكلمة ؟ قلت تفضلي ! قالت : إن الناس إذا روأني عندك في قضية كان هذا شهادة لك لا عليك . إذ لو كنت أنت من معارفي لما صدقوا اني أثق بك وأأتمنك على المصالح . ولولا إنك مستقيم لما جئتك اليوم ، وإلا فان زواري المحامين كثيرون لم أفكر في واحد منهم لأنني أعرفهم وفكرت فيك لأنني لا أعرفك ، ولا أراك فيمن أراهم كل يوم .

قال رحمه الله : فسمعت كلاماً أريباً ولباقة معجبة ، وسرتني هذه الشهادة بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة .

* * *

ولاشتهاره بالصراحة تعرض فيها لكل ما يتعرض له المشهور بصفة

من الصفات ، إذ ينسب الناس اليه ما حصل وما لم يحصل وما يحسن لديه وما لا يحسن كعادتهم في كل شهرة وكل مشهور . وكانت تنمى اليه بعض هذه الروايات فتضايقه لأنه — كما يقول — لا يجب أن يكون قول الحق سبياً لأن يقال فيه غير الحق ، ويهتم بتصحيح ما ينمى اليه أحياناً ولا سيما ما يؤخذ منه أنه يضع الصراحة في غير موضع ، أو يذهب بها مع الغلواء في غير موجب .

من ذلك حكايتهم التي يتناقلونها عن المناقشة بينه وبين الخديو عباس في مسألة « القضاء الشرعي » وقد أسلفنا تصحيحها بلسانه .

وشاعت اشاعات كهذه عن محادثات جرت بينه وبين صاحب الجلالة الملك فؤاد في مسألة الكبراء أنصار الوفد ومسألة الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ . فكل الحقيقة فيها كما سمعت منه أن صاحب الجلالة الملك ذكر له مرة إن أحمد مظلوم باشا لا يزور القصر منذ عهد بعيد . فقال دولته : ذلك يا صاحب الجلالة لأنه استأذن في مقابلة جلالته فقبل له إنكم لا تستقبلونه حتى يكتب براءة من الوفد . فقال جلالته الملك : إني لأعلم هذا . قال الزعيم : إن هذا ماسمعه مظلوم باشا من بعض موظفي الديوان .

أما مسألة الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ فقد شرحها شاهد عيان كما حضرها ورآها بعينه وهو البارون « فان دن بوش » البلجيكي الذي كان نائباً عمومياً للحاكم المختلطة أيام الوزارة السعدية . ثم استقال وألف عن ذكرياته المصرية كتاباً أسماه « عشرون سنة في مصر » . فانه قد دعي لاستشارته في حق التعيين هل يكون بواسطة الوزارة أو يكون بغير واسطتها لأنه رجل شريعة من أهل البلجيك ، والدستور المصري ملحوظ في قواعده نظام تلك البلاد . فقال البارون : « دخلت الى مكتب الملك وكان ظاهر التأثير يقلب في يده مقطعاً للورق بحركة عصبية ، وكان زغلول باشا جالساً قبالة وهو مالهك لنفسه يتكلم في تودة وهدوء .

« ودار الحديث امامي . وادركت توأخواه وخطره ، فمن ناحية ملك نشأ على التقاليد الشرقية من تقرير سلطانه الشخصي يجاهد ليحتفظ بفلذة من ذلك السلطان ، ومن ناحية أخرى رئيس وزارة عنيد في غيرته على كرامة الحقوق التي كفلها له الدستور ، وقد لمحت وراء ادب الخطاب صراعاً بينهما يجب تسكينه من غير ابطاء ، حذراً من بادرة لا تلبث أن تنقلب الى كارثة .

« واخذ الحديث يحمي ويطيسه فقال زغلول : « لو استفتينا الآلهة ؟ »

قال فان دن بوش : « وتطلعت في هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية الى رحبة عابدين ورملمها المذهب تحت وهج الشمس ، والناس غادون الى اعمالهم هادئين والصية هنا وهناك يلعبون . فقلت في نفسي : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسي ومصر كلها اليوم معه أرواحاً وأجساداً فاذا بهذه الحياة الوادعة الباسمة المائلة لناظري الآن وقد استحالت لمراى العين ميداناً يعيش فيه الشعب جامحاً لا يكبحه عنان.

« غير أن صوت زغلول ارتفع قائلاً : أسمع يا مولاي بأن يفتي حضرة النائب العمومي في الخلاف وأن تكون فتواه فصلاً في الموضوع ؟ فتأمل جلالتة هنية ثم ارتضى مسلماً وقال « نعم ! »

وهذا هو الحديث كما رواه شاهده بلا مبالغة ولا تحريف . ليس فيه كلمة لا يقولها للملك وزير دستوري يدافع عن رأي كراى سعد زغلول . فاذا كانت هيبة سعد ومكانته قد جعلتنا لحديثه « تأثيراً » في نفس الملك لا كتأثير غيره من الوزراء فليس ذلك ذنبه ولا هو بالامر الذي يحاسب عليه . وليس من قبيل هذا ما استعظمه اللورد جورج لويد من حديث سعد معه في المقابلة الأولى ، ولكنه شيء قد يذكرك في هذا الصدد ليدل على اختلاف الروايات والتقديرات فيما يحمد ومالا يحمد من القول الصريح . زعم اللورد لويد أن زغلولا فاجأه بالصلف والكبرياء في أول خطاب وأول لقاء ، وكل ماجرى في ذلك اليوم أن سعداً لقي اللورد بعد صدور

الحكم ببراءة الأستاذين ماهر والنقراشي فسأله مازحاً: ألا تخاف مني؟ فقال اللورد ولم ياباشاً أخاف؟ قال: لأنهم يحسبونني زعيم سفاحين!... وبعد استطراد قليل سأله اللورد: ماذا في نيتك نحو إنجلترا والأجانب؟ فأجاب سعد: إنها نية الصداقة لجميع الأجانب حتى الانجليز. فعاد اللورد يقول: أحسب أنك تعني مصادقتهم جميعاً والانجليز على الخصوص. أي أن اللورد يطلب منه أن يشهد على نفسه بأنه لا يحسن التعبير عما يعنيه وأنه يلغي زعامته الوطنية التي تقوم على قضية بينه وبين الانجليز لا على مودة خاصة بين الطرفين، فليس بغريب في هذه الحالة أن لا يقبل الرجل ما يسموه اللورد وأن يردد قوله الأول بشيء من التوكيد: بل حتى الانجليز! هنا لجأ اللورد إلى تهديده الدائم قائلاً: إذا سمحت فسأبلغ ذلك إلى حكومتني! وانهى بذلك الحديث في هذا الموضوع.

أفرايت إذن ذلك الصلف الذي وقع فيه سعد زغلول؟ إن السؤال الفكاهي طبيعي في مثل ذلك اللقاء عقب تلك البراءة وعقب ما كان من قطعة واتهام. وطبيعي كذلك أن يعني سعد أنه يريد صداقة الأجانب جميعاً حتى الانجليز الذين بينهم وبين المصريين قضية ونزاع على الاستقلال. ولكن غير الطبيعي أن يفرض اللورد على الزعيم الوطني أن يميز الانجليز بالصداقة الخاصة لأنهم احتلوا بلاده... فالمرء لا يمكن أن يكون اللورد لويد يحسب الصلف حقاً من حقوقه فلا صلف هناك ولا لوجه للاستغراب.

**

وصفوة القول أن سعد زغلول كان مثلاً في الصراحة والجرأة وطبيعة الكفاح، ولكن الذين يفهمون أنه كان لذلك يحمل سلاح الصراحة ليضرب به ذات اليمين وذات الشمال يخطئون فهمه ولا ينصفونه. إنما كانت صراحته وسيلة لبدء الحق والأعراب عن الرأي وكشف رذيلة الرياء ودفع مذلة الخنوع. فأما الصراحة التي هي لغو يؤدي ولا يفيد فليست هي من شأنه وليست هي من الخلال التي يتسم بها طبع مثل طبعه:

كذلك يخطيء فهمه ولا ينصفه من يعلم أنه رجل كفاح فيحسب أنه لذلك لا يحسن غير مصارعة الخصوم واقتحام المعارك وأثارة الشحنة . فتلك صورة لا تشبه سعد زغلول ولا تمت إليه بقراءة ، وإنما كان الرجل مناضلاً لأنه كان حياً جياش الطبيعة على مقربة من الميدان الذي يدعوه إلى النضال ، وهو — لأنه حي جياش الطبيعة — لم يكن أصلح منه للعطف والصدقة وحسن المودة والأنس بالناس والارتياح إلى المعاشرة ، وقد حفظ قلبه الكبير ما أودعته الفطرة من ذخيرة العطف الزاخر إلى آخر أيام الحياة . فاذا تأثرت نفسه بحالة مفرحة أو محزنة فكثيراً ما تغرورق عيناه أو تهملان بالدمع الغزير . وكان في مجالسه الخاصة من أقدر الناس على مؤانسة الجلوس بالحديث الشائق والفكاهة الحاضرة والحذب المطبوع ، وأكبر ما كان يشكو منه أطباؤه أنه كان لا يمنع لقاء الناس ولا ينقطع عن محادثة الجلوساء عند اشتداد المرض عليه لأنه مطبوع على أن يتصل بالناس كما هو مطبوع على أن يقودهم في ميدان النضال ، والطبعان فيه شيء واحد أو هما شيئان متجاوران وهذا المناضل المكافح طول الحياة لم يكن أبغض إليه من رؤية العنف ولا مشاهدة الحزن والمحزونين . ذهب بعد الافراج عنه في جبل طارق ليشهد صراع الثيران على الأرض الأسبانية فلم يطق ما رآه من تعذيب هذه الحيوانات وانصرف بعد فترة وجيزة وهو يتأفف من هذا اللعب الممقوت وعرف عنه ذووه أنه لا يطيق أن يرى البكاء لأنه يؤذيه ويستبكيه ، فكان يقول لهم : لا تبكوا أحداً أمامي وإذا مت نخذوا ثأركم مني ولا تبكوني ، ومن عاداته أن لا يظهر أمام الناس في موقف يخشى فيه من جيشان نفسه وغلبة دموعه . ولهذا لم يستقبل أم المصريين على المرسى في جبل طارق واكتفى بأن ينتظرها في حجرة الاستقبال . مخافة أن تجيش نفسه لهذا اللقاء بعد ذلك الفراق فلا يملك الدموع على مشهد من الناظرين .

شبهه مستر جورج يونج في كتابه « مصر » بأبراهيم لنكون الزعيم

الأمريكي الكبير المعروف بالطيبة والقوة والمزاح . والتشبيه قريب في كثير من الوجوه بين هاتين « الشخصيتين » العظيمتين . فكلاهما فلاح وكلاهما مناضل وكلاهما طيب القلب صريح اللسان لا صبرله على سفاسف المجاملات وكلاهما يمزح ويتنادر ويحب الحياة . إلا أننا لا نعرف لسعد زغلول خشونات في المعاملة والكلام كخشونات لنكولان ، ولا نعرف للزعيم الأمريكي العظيم خطأ من ملكة الحديث ولا من ملكة الفكاهة الحاضرة كالخطأ الموفور الذي كان لسعد زغلول من هاتين الملكتين .

تسمع سعداً محدثاً فلا تسأم ولا تزال بين أزواد من الخبرة وصدق الملاحظة وطرائف الذكريات تشتاق أن تسمعها لذاتها ولو لم يكن المحدث سعد زغلول الذي يعينك أن تعرف كل مألوفه لتعرف كل ما ينطوي عليه هذا الزعيم المبجل المحبوب ، وهو يجد غاية الجدة في أحاديثه وذكرياته دون أن تلح فيها شيئاً من فيهقة العالم أو لاجاة الشيخ في تقرير آرائه وتجاربه على سامعيه ، ومن عاداته في الحديث أن يقرن الحوادث الكبيرة الحاضرة بالذكريات الماضية أو الملاحظات العارضة أو الأمثال الشعبية التي يحفظ منها الشيء الكثير .

دخلت عليه يوماً والبحث دائر بين الأحزاب على تقسيم دوائر الانتخاب . فسألني : أتعرف يا فلان حكاية « فطير وإلا أرمي روحي ! » فعلبت ما وراء هذا المثل من استطراد إلى الحالة الحاضرة . ولكنني قلت : كلا يا دولة الرئيس لا أعرفه ، ولعلي أعرفه اليوم !

قال إذن فاعلم أن بدوياً من البدو الذين تروى عنهم الحكايات ضاقت به الدنيا وسئم الفاقة فخرج من محلة قومه يضرب في الأرض إلى أن نزل بمحلة أخرى لقوم من الأعراب ، فأضافوه ثم برموا به وتجاهلوه ، وسؤل له الضيق أن يبخل نفسه فعمد إلى مأذنة الجامع الذي في البلدة فصعد إليها وهم بأن يلقي نفسه منها ، وأنه ليفعل وإذا بيد تجذبه وقائل يناديه : ما خطبك يا هذا ؟

وماذا بك أن تصم الجامع الشريف هذه الوصمة ؟ فقال الجوع . إنه الجوع ...
لقد جعت في بلدكم وضاق بي العيش فلم يبق إلا أن أموت .
فسكبر الأمر على القوم وتنادوا فيما بينهم أن أدركوا الرجل وأنقذوا
المحطة من وصمه هذا العار : أيموت رجل من الجوع بين العرب ؟ أيوصم
مسجد الصلاة عندهم بهذه الفضيحة ؟ لاهون عليهم أن يكرموه من أن يهونوا
على أنفسهم هذا الهوان .

قال الباشا . وطاب المقام لصاحبنا وكثر الفطير عنده ، وعرف كيف
ينذر القوم بسوء العاقبة كلما ثأقلوا عنه وضنوا عليه بالضياقة ، فأقرب شيء
إليه أن يقصد إلى المسجد ويصعد إلى المئذنة ويصيح بالقوم صياح المؤذن
للصلاة : « فطير يا عرب وإلا أرمي روجي ! فطير وإلا أرمي روجي »
ولا يزال يردد هذا النذير حتى يجيئه الفطير !

قال الباشا : وهؤلاء أصحابنا السياسيون الأجلاء . لا تسمع منهم كل
يوم إلا طلباً لكراسي البرلمان يفرضونه علينا وإلا أندرونا بخراب البلد
وخيانة القضية ! وعلينا نحن أن نعطي الفطير وأن نحمي المسجد من العار !
وبشره يوماً أحد أصحاب الرؤى والأحلام بنجاح الوفد في الانتخابات
فقال رحمه الله : وماذا عليه ؟ إن أخفقنا لم نر له وجها وأن نجحتنا جاءنا
يطلب البشارة . وحكى لنا حكاية جرت للشيخ جمال الدين الأفغاني في سفينة
خيف عليها الغرق العاجل . قال الرئيس : « أخبرنا الشيخ أنه لما رأى الصبية
والنساء وضعاف القلوب في السفينة يضطربون ويهلعون ذهب يؤكد لهم
أشد التوكيد أن سفيتهم لن تغرق في تلك السفرة ويقسم لهم أنها لناجية بلا
مراء . قال الشيخ : وكان الركب يظنون في القداسة ويروني بالعمامة الخضراء
فيحسبونني من دراويش الهند الذين يكشفون الغيوب ويطلعون على أسرار
المستقبل . والمسألة بعد مسألة حساب ، فان غرقت السفينة لم أجد منهم من
يكذبنني ، وان سلبت ظفرت بالقداسة من أقرب سيل .

ومن عاداته أيضاً في أحاديثه أن يتبع الأحكام الاجتماعية الخطيرة بملاحظات صغيرة تدل عليها . قال مرة : إن آفتنا الكبرى أن لانحمل تبعاتنا وأن نحاسب غيرنا على واجباتهم ولانحاسب أنفسنا على واجباتنا . ثم استطرد قائلاً : منذ نحو ثلاثين سنة دعونا بفراش مشهور طلبنا إليه أن يقيم سرادق عرس وأوصيناه أن يفرغ من إقامته قبل المساء . وفي عصارى اليوم مررنا بالمكان فاذ بالسرادق أكوام من الأخشاب والكراسي والثريات والمصابيح ولاسرادق إلا العمدان مفرقة هنا وهناك لاتؤذن بالانتهاء قبل أيام ... ما الخبر ؟ الخبر أن العمال اختلفوا في التنظيم والتقسيم فراح كل عامل منهم يشير على غيره بما يعمل وينتظر هو تنفيذ الإشارة ! واضع الكراسي يقول إنه لا يدري كيف يصفها قبل أن تقام العمدان فيأمر من يقيم العمدان بأن يقيمها حسباً يأمره ويملي عليه ! ومعلق الثريات في خلاف مع الاثنين يقول إن الكراسي ينبغي أن تصف هنا والعمدان يجب أن تقام هناك ، ولو أقبل كل على عمله لاتموا جميعاً واستطاعوا أن يفضوا فيما بينهم هذا الخلاف .

وقال مرة أخرى ان الحرية تتقدم في بلادنا . لقد كنا نحضر الولايم الرسمية قبل ستين فكنا نرى المدعويين من الوجاه والموظفين يأخذون من الطبق الذي يأخذ منه الأمير أو الوزير ويعرضون عن الطبق الذي يعرض عنه ، أما اليوم فهم يسمحون لأنفسهم بدوق في الطعام يخالف أذواق الأمراء والوزراء هذا فضل كبير . وهذا تقدم غير يسير .

وله أسلوب من الحديث في تقريب القضايا البعيدة التي لا رابطة بينها يذكر بكفاءة الفارس الماهر الذي يقود عشرين جواداً بزماء واحد .

كان في انجلترا يدعو إلى القضية المصرية ، وكان من همه أن يقرب بين موقف الانجليز وموقف المصريين من هذه القضية . ولكن كيف يتقاربان وهما جند نقيضين : لالغة ولا جنس ولا دين ولا وحدة في المطالب السياسية ولا تضامن في الأساس القومي . غير أنه استطاع بحمالة واحدة أن يجمع

بين مصر وإنجلترا بشعور واحد في قضية الاستقلال . فقال لبعض محدثيه من الصحفيين : « لو استحضرتنا روح يوليوس قيصر لأبأنا أنه لم يتعب في إخضاع بلدين كما تعب في إخضاع الإنجليز والمصريين » .
وهذا التقريب البعيد ولا شك لمحة من لمحات الإلهام .
وقال مرة أخرى وإن كان التقريب هنا لا يحتاج إلى مثل ذلك المجهود :
إننا أبناء أكبر دولة في العالم القديم وأتم معشر الإنجليز أبناء أكبر دولة في العالم الحديث .
وبهذه القدرة على الحديث يقول مايريد ، بل يعمل مايريد .



أما فكاهة سعد فهي حاضرة على البديهة يستعين بها على لطف مؤاخذه أو رد مكيدة أو إلزام حجة أو صرف حادثة مؤلمة بكلمة مضحكة ، فهي تارة بلسم جراح وتارة عدة كفاح ، وهي مؤنة تصلح حيناً لمساجلة الأصدقاء كما تصلح حيناً للمناجزة الأعداء .
أنبأه صحتي الإنجليزي أن اللورد جورج لويد صاحب الأزمات المعروفة يقول : إن صحة سعد باشا تتقدم على الأزمات ... فقال سعد للصحتي : قل له « ربنا يطول عمره »

وكانت صحيفة البلاغ تنشر أسئلتها التي تستند إلى أوراق ومراسلات خاصة يتبادلها بعض الموظفين وبعض زعماء حزب الاتحاد . فأشيع يوماً أن قضية دبرت لاضطرار صاحب البلاغ إلى التصريح باسم الرجل الذي ينقل إليه تلك الأوراق . ثم زرنا ليلة الإضاءة بيت الأمة فسأل الرئيس الأستاذ عبد القادر حمزة متهمكاً : ما العمل ؟ ها أنت ذا تسأل عن « سر مهنة » فيما ذا تجيب ؟ ثم قال : ما رأيك إذا كنت أنت تأخذ هذه الأوراق من رئيس حزب الاتحاد نفسه ؟ ألا يصدقونك ؟ ومضى يقص علينا قصة وقعت له أيام المحاماة حين كان يتولى الدفاع عن موظف فصلته نظارة الحقانية بغير حق قال الباشا

وكانت النظارة مخطئة في فصله . وأقنى قلم قضاياها باستحقاقه التعويض . ووصلت اليها هذه الفتوى فاعتمدنا عليها في الدفاع . وقد حضر عن نظارة الحقانية رجل كانت فيه خفة وحذقة فترك موضوع القضية وأراد أن يوجه إلي تهمة الحصول على ورقة سرية أو بعبارة أخرى تهمة السرقة ! وكان رئيس المحكمة رجلاً ظريفاً فسألني وهو يتظاهر بالحيرة : ما العمل يا فلان ؟ إن مندوب الحقانية يتهمك فهل أنت مستعد للجواب ؟ قلت نعم : قال من أين لك هذه الورقة ؟ هل أنت مستعد لذكر اسم الموظف الذي أعطاك إياها ؟ قلت نعم بعد استئذان حضرة المندوب ! .. فصاح المندوب يرجو الرئيس أن يسألني لأجيب في الحال ويأدر باتخاذ الاجراءات ... قلت : إذن هو حضرة المندوب نفسه الذي أعطاني هذه الورقة جزاءه الله خيراً قال الباشا : فوقع الرجل في حيص بيص . وخاف أن يبلغ الأمر النظارة فتصدق التهمة ويلحقه العقاب ، فعاد يتزلف ويتملص ونحن نطاول في قضية الورقة ولا نريد أن نصرفها ، فاذا هو المتهم ونحن المطلوب منا السماح .

هذا نوع من فكاهة الزعيم الكبير أو من الكيد الظريف الذي يسلطه على من يريد أن يخرجهم فاذا هو داخل في الشبكة التي كان يريد أن يدخله فيها وجاءه جماعة من الأزهريين فطلبوا إليه أن يتوسط في ارسال بعثة منهم إلى أوروبا أسوة بطلاب المدارس العليا ، فضحك وأجابهم مداعباً : وإلى أين نرسلكم ؟ إلى الفاتيكان ؟

وهذا نوع آخر لا فرق فيه بين النكتة اللاذعة والحجة الصادقة . فهي نوع من المنطق المختصر الذي اشتهر به سعد في نقاشه ، وكأنه يقول في سلسلة من القضايا المنطقية المسلسلة : إن طلاب البعثات يرسلون إلى أوروبا لإتمام الدراسة في معاهدها ، وأتم طلاب علوم دينية ، فأنتم تريدون إتمام دروسكم العالية في معاهد أوروبا ، وليس في أوروبا من معهد للعلوم الدينية غير الفاتيكان أو ما يشبه الفاتيكان . فأنتم إذا تطلبون الذهاب إلى الفاتيكان للتخصص في دروس الاسلام .

وجاءه عمدة من أنصاره في ابان احتدام الخلاف بين الوفد والحكومة فشكا اليه انهم فصلوه ولم يحزن ذنباً بعد أن قضى سبعة عشر عاماً في العمدية . قال سعد : وهل ذنب أكبر من ذاك ؟؟ أولم تسمع يا بلك بعذر الرجل الذي طلق امرأته بعد عشرة طويلة في صفاء ووثام ؟؟ طلقها فراحت تشكوه وتعتب عليه ! ما ذنبي يا فلان ؟ أبعد خمس وعشرين سنة تعمل هذه العملة ؟ قال لها : مهلاً يا أم فلان هداك الله . وهل ذنب أكبر من خمس وعشرين سنة في عيشة لا تتغير ؟

ولما وصل أصحابه منفين إلى مالطة جلسوا ذات مساء يتذكرون حالة أسراتهم وما تعانیه أزواجهم من هذه المباحة التي لا يعلن ما وراءها . فقال سعد هلاً أشير عليكم بمشورة تقلب وجد من سروراً بنفيكم وتنسيهن غيابكم وحضوركم ؟؟ أكتبوا اليهن انكم قد تزوجتم في مالطة وسكنتم إلى الإقامة فيها . فلا يتمنين لكم بعدها الا طول الغياب .

وهكذا كانت فكاهته كلها أو معظمها من النوع البري السليم الذي لا أذى فيه ولا ضغينة ، ولا يعدو أن يكون « مقلباً » أو مناوشة يضحك بها الغالب والمغلوب .

على انه إذا تحدث عن خصم كرهه لم يبال أن يرسمه بالفكاهة رسمه الهزلي الذي ينطبق عليه أو يرد عليه شيئاً من عداوته وأذاه . قال في حديث عن خصومه : إني أطيق هذا وذاك ولو كانا من خصومي . أما فلان أخزاه الله فلا يطاق . انه كالحطاط لا تدري ماذا به تصنع ؟ تمسحه فتشمز وتركه فتشمز ، فهو مقرز على الحاليتين .

وقيل إن صحفياً ممن يحملون عليه مريض . فسأل : ماذا أصابه ؟ قالوا عسر هضم ومغص معوي ... قال لعله بلع مقالة من مقالاته !

وربما حكمت « النكتة » فلم يدعها دون أن يلتقطها ولو كانت مربكة في مبادرتها الأولى : جلس عنده يوسف وهبه باشا وهو بمكتبته في رئاسة مجلس

النواب فلم يستقر به المقام حتى دخل عريان أفندي يوسف سعد يعرض بعض الأوراق وهو الشاب الذي ألقى القنبلة على وهبة باشا يوم كان رئيساً للوزارة ثم أفرج عنه ووظف بمجلس النواب . فضحك سعد لهذه المصادفة وسأل : ألا تعرف هذا يا باشا ؟ فتأمله وهبة باشا وكان فيه ضعف نظر وغروب تفكير ثم قال : لا أحسبني عرفته ! قال سعد : عجباً . أو هكذا تنسى أصدقاءك بهذه السرعة ؟ فأكد وهبة باشا انه لا يعرفه وسأل : من هو يا ترى هذا الصديق ؟ قال عريان يوسف يا باشا . أنسيته ؟ . فاضطرب الباشا اضطراباً يسيراً وتمتم كالمستغيث : الله يهديه ويكفيننا شره .

وقد شاعت الاشاعات التي لا تحصى عن استبداد سعد برأيه وغضبه في حديثه وقلة صبره على مناقشيته . فالذي أعرفه عن هذه الاشاعات انها في جوهرها خرافة من الخرافات . فان سعداً لم يكن يكره المناقشة بل كان يطلبها ويستدعيها وينفر من الجلساء الذين لا عمل لهم غير التسليم والتأمين ، وكان كلاعب السيف البارع يحب المبارزة لذاتها ولولم ينتصر فيها على قريبه ، وشعوره بالتسليم إذا لزمته الحجة أمام من هو أصغر منه كشعور الأب الذي يعلم ابنه المصارعة فيغلبه ابنه في بعض الاحايين : هو شعور اغتباط لا شعور استياء . وليس من النادر أن يسلم الحجة علانية ولو كان القائل بها من خصومه ، كما حدث مثلاً حين انتقد الكاتب الصحفي المعروف الأستاذ محمود عزمي اشتراك الرئيس في المناقشات وهو على منصة الرئاسة بمجلس النواب ، فانه كان يترك المنصة بعدها كلما خطر له الاشتراك في المناقشات ، وما يسلمه علانية يسلمه في مجالسه الخاصة عن طيبة وارتياح .

وقد لازمت سعداً سنوات ووافقته كثيراً وخالفته كثيراً كما يعلم القراء فلا أذكر يوماً انه طلب مني أو طلب من غيري أمامي أن نكتب في رأي بغير ما نراه ، وإنما كان أسلوبه في هذه الحالة أن يفتح باب المناقشة

فيما يريد الكتابة فيه ، فان خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا كتابة ولم يلجأ إلى طلبها أقل تسليح ، وكثيراً ما كان يتلطف فيقول : أنت جبار المنطق يا فلان ... وهذا هو اللقب الذي تفضل فاطلقه على كاتب هذه السطور .

وإن وافقناه ورأينا رأيته قال : حبذا لو وقف القراء على جليلة هذا الموضوع ، وهذا غاية ما كنا نسمع من طلبه الكتابة في موضوع من الموضوعات . كذلك لم يحدث قط انه طلب اليينا الكف عن الكتابة في مسألة من المسائل ولو جلبت عليه الأزمات وأوقعت النزاع بينه وبين ذوي السلطان .

ومن ذلك اننا كتبنا مع الكاتبين عن زيارة اللورد جورج لويدي للنسيا واستقباله في الأقاليم استقبال أصحاب العروش . واشتدت الحملة على اللورد من جراء هذه الزيارات حتى اشترك فيها مجلس النواب على اختلاف الاحزاب ، فبلغ الحق باللورد أن يخاف بعدها أزمة يستحضر من جراءها سفن الاسطول إلى الاسكندرية ليزيل ما أصاب هيئته من تلك الحملات . كل ذلك وسعد لا يشير اليينا ولا إلى غيرنا بكلمة ولا إيماء . وظل كذلك حتى انقضت الأزمة ومضى على انقضائها أسابيع ودخلت عليه يوماً فقال : أتدري ماذا صنعتم لنا يا فلان ؟ إن اللورد جورج يتهمنا بأننا كنا الموعزين بحملة الصحافة وحملة مجلس النواب على زيارته للأقاليم . . . أما أنا فأقول له : « إنها تهمة لا أدفعها أو شرف لا أدعيها »

ولقيته بعد خطبة العرش الأولى وكان حساس النفس من ناحية الخلاف عليها لأنه أول خلاف تعرض فيه نفوذه الشعبي للامتحان ، وكان الوفديون وغير الوفديين مختلفين في شأنها يكتفي بعضهم بما قيل ويطلب بعضهم المزيد من الايضاح ، وكان في المجلس فتح الله بركات باشا والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ عبدالقادر حمزة . فسألني دولته :

ما رأيك فيما يقال عن خطبة العرش؟

قلت رأيي يا دولة الرئيس إنها كان يمكن أن تكون أوضح مما هي عليه.
قال : وهل لا ينطبق هذا على كل كلام ؟

قلت : بلى . ولكن إذا تساوى الوضوح وغيره في جميع الاعتبارات
ف رأيي يا دولة الرئيس أن الوضوح أولى بالتفضيل .

فلبت رحمه الله نصف ساعة يناقشني في رأيي بلا ضجر ولا استياء ،
ومضت فترة بعد ذلك ، وانتقل الكلام إلى شأن آخر فأصغى إليّ أحسن
إصغاء . ثم سألتني : ولماذا تحاسنني أنا في هذا ولست أنا المسؤول عنه ؟

قلت : لأن دولتك وكيل الأمة والمسئول عن عمل الآخرين !
فضحك رحمه الله طويلاً . ثم قال : لو حاسنني كل فرد في الأمة حسابك
يا فلان لعجزت عن اعباء هذه الوكالة .

قلت وفي نفسي غضب أغالبه : يا باشا .. ولكن ليس كل فرد في الأمة
عباس العقاد . فتبسم مؤمناً وقال : نعم ! ليس كل فرد عباس العقاد ... صدقت .
إنما كان يضجر سعد من المناقشة في حالة واحدة لم أشاهده غاضباً في
سواها . فقد علمت عاداته في تبسيط المسائل وتفصيل وجوها وتقريبها
من البدهة بالبرهان الصادع والعبارة الجلية ، فاذا حادثه من لم يتعود هذا
النسق من البحث أو من يضمّر غرضاً غير الاقتناع بالحجة الظاهرة بدا عليه
الضجر وتكدر من ضياع الوقت في غير طائل ، وما أحسب غيره كان يكون
أصبر منه أو أقل ضجراً في أمثال هذه الأحوال . فكل المناطقة الكبار
يناقشون ويجادلون ولكنهم يفرضون التسليم والاذعان في بعض الأمور .
وما ذا يصنع الرجل الذي يرى على بعد ميل مع الرجل الذي لا يرى ماتحت
قدميه ؟ انه ليفرض عليه التسليم شاء أو لم يشأ . وذلك هو الواجب ، وذلك
هو المنطق القويم .

*
*
*

وكل شخصية عظيمة من قادة الأمم عرضة لمظنة متشابهة في جميع الأزمان وهي مظنة الأناية أو الاثرة . لأن الأناية والاعتداد بالنفس خصلتان متساويتان في رأي النظر القريب .

وسعد زغلول لم يكن بالمستثنى من هذه المظنة العامة ، فان خصومه كانوا لا يلحون في وصفه بشيء كما يلحون في وصفه بالافراط في الاثرة ، وقلة الاكتراث للآخرين .

إن سعداً لم ينس خدمه فضلاً عن أن ينسى واجب الوفاء لأصدقائه . وقد نقل من سيشل الى جبل طارق وهو في حالة أخرى أن تشغله بنفسه ، فكان أول مافكر فيه بجبل طارق كتابة بيان سلمه الى حاكمها فصل فيه مايعانيه أصحابه بسيشل وحاجتهم الى العناية والانتقال من تلك الجزيرة ، وكان أول مافكر فيه بعد الافراج عنه أن يطلب من الدكتور حامد محمود اعادة الكرة في كتابة عريضة من نواب الانجليز الى حكومتهم ، للافراج عن أولئك الاصحاب .

هذه أريحية مشكورة إلا أنها غير نادرة في ذوي المروءة . انما النادر حقاً أن يأخذ الرجل نفسه بواجب النجدة لمن كانوا أصدقاء له ثم ضربت بينه وبينهم ضربات الايام وطالت بينه وبينهم القطيعة . وإحدى ماثر سعد في هذا الباب أنه سمع من بعض جلسائه أن منزل الأستاذ الهلباوي بك المحامي الكبير يعرض للبيع في المزاد ، ولم يخطر لمحدثه أنه يلقي عليه خبراً يكدره أو يشق عليه . ولكنه ما عثم أن رآه بادي الحزن مشغول البال ثم التفت الى فتح الله بركات باشا وهو يقول : إن السكوت عن هذه المسألة لا يليق ! وأمر بأن يؤخذ من ماله ألف جنيه لتفريج هذه الضائقة وابقاء المنزل في حوزة صديقه القديم . فاستمهله فتح الله باشا ريثما يتحرى الأمر لثلاثا يكون في هذا التدخل تعطيل لمصلحة مقصودة أو تسوية مالية يجهلونها . وعلم الهلباوي بك أثناء البحث في هذه

المسألة بما يريد سعد فأرسل اليه يشكره ويبلغه إنه دبر للأمر تدييره واستعد
لالتقاء ضرره .

ومن المحامين القدماء رجل لم تكن بينه وبين سعد علاقة غير علاقة
المعرفة ولكنه بلغ الشيخوخة وقعدت به الفاقة فرتب له سعد أربعين جنيهاً
يرسلها اليه في كل شهر إلى أن توفاه الله .

وما من منصف يرمي رجلاً كهذا بالأنانية المحدودة والآثرة المذمومة .
وبعد فنحن نعتقدان الآثرة والايثار يتلاقيان في كل عمل عظيم ، لأن العمل
العظيم يشتمل بطبيعته على مصالح الألوف بل الملايين من الناس . فلا فرق
في نتائجه بين الآثرة والايثار مادام الخير فيه عاماً شائعاً لا ينفرد به صانعه
ولا ينفرد به ذوهه ، فإذا كان المقصود بالآثرة عند سعد أنه كان يهتم بأعماله
ويغار على تحقيق مطالبه وآرائه وأنه لا يقبل من الآخرين أن يحبطوا سعيه
وينتصروا عليه فالآثرة هنا صفة لا تضير . أما إن كان المقصود بها أن أعمال
سعد تنفعه ولا تنفع غيره وتنحصر في شخصه ولا تتجاوزه إلى قومه فذلك
هو الكذب الصراح ، وأما أن كان المقصود بها أن سعداً كان يعنى نفسه من
الجهود والضحايا في سبيل عمله ، ويذهب مذهب الأنانية الضعيفة في الضن
براحته وصغائر شئونه فذلك أيضاً كذب صراح ، ومادامت الأنانية لا تمنع
الإنسان أن يعمم الخير وأن يبذل الضحية فهي والايثار ضنوان والأنانية
هنا والغيرية تتلاقيان .

الا أن الخطأ الذي يقع فيه أصدقاء سعد كما يقع فيه خصومه هو الخلط
بين طبيعة النضال فيه وطبيعة التمرد أو الثورة .

طبيعة النضال في سعد على أتمها وأندرها ، وهي ان شئت ضرورة حيوية
في بنيتها أو ضرورة «فيزيولوجية» يعيش بها الجسم ويلتمس فيها علاجه وشفائه
واستعادة نشاطه ، وما من زائر حميم من زوار بيت الأمة إلا وهو يذكر
كيف كان يرى سعداً في الشتاء وهو ملتف بالدثر والكوفيات من عنقه الى

قدمه وكيف يراه بعد هنيئة اذا استطرد الجدل الى أمر يمسه ويمس خصومه ولقد ترحزحت السكوفية حتى انحلت ، وترحزح الدثار حتى سقط وانبرى الرجل كأنه قتي في ميعة العمر يتوثب بحمية الشباب ولا يبالي مايفعل الشتاء ولا مايقول الأطباء .

وليس بالمجدي أن يمنة الأطباء أن يعمل ويتكلم إذا دفعته طبيعته الى العمل والكلام ، فانه ليصدق من وحيها ما ليس يصدق من وحي الطب ووحى التفكير ، وانها لتصيب حيث لا يصيب هذا ولا ذاك . وقد حدث مرة — في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٢١ — أن أطباءه رأوا من حالة الصدر وضغط الدم خطراً على حياته إن هو أجهد نفسه أو خطب في ذلك اليوم . ولكن اليوم يوم الذكرى الوطنية ، وهو عائد من رحلة الصعيد وعنده كلام كثير يقوله ولا يؤديه عنه غيره . فنتكلم إذن وليبطل كلام الطب ونصيحة الزوج الرؤم ورجاء الاصدقاء . وقد تكلم كما شاء وحي الطبيعة واعتلى المنبر أكثر من ثلاث ساعات فاذا الخطبة من أجود ما قال وأفعل ما ارتجل . وماذا حدث ؟ هل تحقق الخطر ؟ هل تعب وأعْي ؟ هل اقتصر الأمر على السلامة ؟ لا ... عولج بما كان يشكوه من وصب وعاد كاقوى ما كان .

وانك لتبصره في أيام الأزمات والأخطار فتبصر الحوت في بحره والطائر في سمائه : لا كرب ولا وجوم حين يكون هناك مراس ونضال ، وانما الكرب والوجوم حين يكون الفراغ والسكون .

تلك طبيعة النضال على آتمها وأندرها . أما طبيعة التردد والثورة فشيء آخر . طبيعة النضال لا تناقض المحافظة على العرف الشائع ، بل كثيراً ما يكون الجنود في ميدان القتال وفي ميدان الرأي محافظين جد المحافظة وهم شجعان مستبسلون . أما طبيعة التردد فتناقض المحافظة كل المناقضة ، ولا يندر أن تنشأ من الضعف والاختلال كما تنشأ من القوة والاستواء .

وإن كثيراً من أصدقاء سعد ليحسبونه من الثوار المتمردين ولا يخطر

لهم على بال أنه من المحافظين الواقعيين، وعذرهم في هذا الحسبان قريب مفهوم؛ وإلا فأى شيء أقرب إلى الثورة والتمرد من خليقة الرجل المغطور على المقاومة وهو يقود أمة تغضب وتثور؟ إن الذي يصفه بالتمرد لا يقرر إلا واقعاً يؤيده العيان ولا يحتاج إلى استقصاء .

لكن الواقع إن سعاداً كان في قرارة نفسه من المحافظين لا من المتمردين وإن كان يثور على الظالمين ويحب الثائرين كما قال في بعض الأحاديث، فلم يبين دعوته قط إلا على أساس القواعد المصطلح عليها بين الناس، وهي قواعد الحرية والمساواة وانصاف الضعفاء واحترام الدساتير، ومقالاته التي كان يحمل بها على وزارة خصومه وينشرها بعنوان: « ثورة الوزارة على الدستور » ليست لعباً بالألفاظ ولا احتيالاً على التعبير ولكنها عقيدة تشف عن سليقة، وعنوان يترجم عن إيمان، فهو في ثورته على الوزارة إنما يطلب شيئاً تعترف به الوزارة ولكنها تغالط فيه، أو هو بعبارة أخرى نائر على ثائرين .

وليست هذه خليقة المتمردين المطبوعين على التمرد والانتفاض، فإن هؤلاء يهدمون قواعد مؤسسة مصطلحاً عليها، ويقيمون في مكانها قواعد أخرى لا يعترف بها أحد غيرهم في بداية الدعوة إليها . ولم نعرف لسعد قط دعوة من هذا القبيل، ولا نستثني من ذلك رأياً من الآراء، ولا ميلاً من الميول حتى مشايعته للسفور ومناصرته لقاسم أمين . فانه قد كان يعيش في جو سفور ويقابل النساء السافرات فلم يزد على مجازاة الواقع الذي هو فيه، ولم يكن من طبعه الرياء وأن يعمل الشيء ويظهر بنقيضه أمام الناس .
وانه لعمله واقعي حتى في ثورته وهجومه . وكل ما هنالك أنه يبدو متمرداً نظرياً لمن هم أضعف منه عزماً وأقل منه طاقة، كالرجل الذي لا يستطيع أن يحمل الأبطال يحسب المصارع الذي يتحدث عن حمل القناطير ضارباً في أوهام الخيال . لكنه في الحقيقة واقعي مثله لا يختلف عنه إلا بالعزيمة والاعتدال .

لقد كان سعد يثور على أفراد خالفوا القواعد المقررة فهو غير النادرين على قواعد مقررة يؤمن بها جميع الأفراد . وما أحسب ثورته على الدولة البريطانية وتحديه لسلطانها تحليفاً منه في جو النظريات ولا جهلاً منه بوقائع العمليات . كلا ! فأنما كان يثور على الظلم الذي يلحقه به وبالامة أذنان تلك الدولة وآلاتها من الانجليز والمصريين ، ويأبى أن يحني رأسه لأولئك الأذنان والآلات ، ويعلم انه قادر على مكافئتهم في الميدان الذي يناوئونه فيه ، وان الثبات أمامهم أجدى وأصلح من التسليم .

وتتمثل الطبيعة العملية الواقعية التي انطوى عليها هذا الزعيم العظيم في كثير من أعماله وكثير من شواغله وتصرفاته : أوضحها وأقربها إلى الفهم عنايته بتحصيل « شهادة الحقوق » في سن الكهولة مع أنها لا تزيد علماء ولا تدل على كفاءة ولا تزيد على قصاصة ورق بالقياس اليه . ولكنها وسم معترف به شائع بين أقرانه فلا مناص له إذن من تحصيله . ولو رجل غيره من أصحاب الطبائع النظرية كان في مقامه لما جشم نفسه هذا العناء من أجل الاصطلاح والشيوع ، ولا غنى نفسه باحتقار الاصطلاح والمصطلحين عليه . لكنه يكون حينئذ رجلاً غير سعد زغلول ، ويكون شاعراً أو متصوفاً أو عالماً بين الكتب وليس زعيماً مخلوقاً لقيادة الشعوب : يعنيه أن يقنع الآخرين ولا يكتفي باقناع نفسه ، وأن يرى الأمور كما يراها الناس بعين الواقع . ولا يكتفي برؤيتها كما هي في عالم النظر والتجريد ، ويعيش بين الأحياء ولا يعيش بين الأفكار والأوراق .

وربما شابه هذا في الدلالة على طبيعته العملية الواقعية انه أراد أن يكون لزملائه في وزارته الأولى ما كان لسائر الوزراء قبلهم من الرتب والألقاب . وكنت قد اقترحت أن يظل الوزراء بألقابهم التي دخلوا بها الوزارة ، لأن الجماهير ينبغي أن تتعود توقير العظماء لجهادهم لا لعناوينهم ، ولتمثيلهم إياها واخلاصهم في خدمتها لا لما يحملونه من الملابس والشارات ، ولأن الوزراء

في عهد الحكومة النيابية غير الوزراء في عهد النظام القديم . فقد كان الوزير في العهد القديم لا يستوزر إلا بعد الترقى في الرتب والألقاب إلى أرفع المناصب الحكومية وهو منصب الوزارة . فاذا حصل على الباشوية وما يرافقه من الأوسمة والأنواط فذلك هو الترقى الطبيعي الذي لاحيلة فيه . أما الوزير الدستوري فالיום وزير وغدا غير وزير ، وربما دخل الديوان ولم تسبق له قط خدمة في الحكومة ولا علاقة بالمظاهر الحكومية . فلا وجه إذن للتقيد بالنظام القديم في تلقيب الوزراء ، ولا نتيجة لذلك إلا تثبيت النظام القديم الذي لا يحسن أن يدوم .

فلما اقترحت ذلك لم يقع اقتراحى عند سعد موقع الارتياح ، وقال : أتريدون أن يكون وزراؤنا نحن وحدنا بدعة بين الوزراء ؟ فهو في جميع أعماله وتصرفاته نائر لأسباب عملية أو محافظ لأسباب عملية . والثائر والمحافظ لهذه الأسباب على حد سواء .

أو هو واقعي ولكن دائرة الواقع عنده واسعة لا تنحصر في القريب الصغير من الشؤون ، ومبادئه مبادئ الواقع لا مبادئ النظريات ، ويقينه يقين الواقعيين لا يقين المثاليين ، وإنما أكبر أسباب الشك عند الناس في المبادئ والعقائد هو عدم القدرة على تنفيذها والاضطلاع بأعبائها ، فاذا كان سعد زغلول قليل الشك فذاك لأنه عظيم القدرة ، لا لأنه يؤمن على طريقة المثاليين .

و تقدير سعد للرجال لا يرجع إلى مقياس غير الأثر المحسوس والعمل المشهود . فقيمة الرجل عنده هي قدرته على إثبات شأنه وتقرير وجوده . ويوشك أن يكون اعتبار المراسم والتقاليد في هذا التقدير هو المقياس الراجح على غيره من المقاييس ،

**

وقد كان من رأي دائماً أن سعد زغلول لو لم يشتهر بالصراحة والجرأة

لاشتهر بالدهاء والحيلة ، لأن معرفته بالرجال وحيلته في علاج المشكلات لا يفوتهما كثيرون ممن اشتهروا بالدهاء وقامت شهرتهم عليه . ولا تناقض بين هذا وبين ما فطر عليه من طبيعة المناضلة والصراع . لأن الحيلة نقيض الهوج وليست نقيض الشجاعة والنضال . بل كثيراً ما تكون الحيلة من أسلحة المناضل المقدام في نضاله ، لأنها داخلة في طبيعة الحرب والغلاب .

وربما غلا سعد في الحيلة إلى حد يحير عارفيه ويحسبونه لغزاً يضطربون في تعليقه . وقد سئل هو في ذلك يوماً فقال كما أسلفنا في فصل سابق أنه ورث الحيلة من أمه والاقدام من أبيه .

ولعل هذا هو التفسير الصحيح . لكنه على كل حال لا يدل على تناقض واضطراب في هذه « الشخصية » المنتظمة التي ينسدر فيها التناقض والاضطراب .

لقد كان سعد منطقياً بتكوينه ولا غرابة في حيلة المنطقي ولو كان أقوى الأقوياء . بل لا غرابة في نبذه الحيلة أحياناً لأنه لا ينبذها إلا في حالة اضطراب ، وعند ما ينبذ المنطقي الحيلة لأنه لا يملك إلا نبذها يكون منطقياً مقبولاً حتى في المجازاة وإهمال التدبير إلى حين ، وإلا فالأى شيء يهديه المنطق غير ذلك !!

ومهما تختلف التفسيرات والتأويلات فالأمر الذي لا نحسبه قابلاً للخلاف هو جلاء طبيعة سعد جلاء لا غموض فيه ولا إبهام ولا شذوذ عن النمط القويم . فلم تكن في هذه الطبيعة أسرار ولا ألغاز ولا سراديب ، وكل شيء فيها معروف أو ميسور العرفان ، وقوته كقوة الجيش الكبير الذي تستطيع أن تراه بعينيك والذي يخطيء فيه من يخطيء بالمقدار لا بالكنه والعنصر : يجوز أن يكون مائة ألف ويجوز أن يكون مائة وخمسين ، ولكن لا يجوز أن يكون شيئاً مجهولاً في عالم الحساب وعالم التعبئة والاستطلاع ... لذلك لم يتصوف قط ولا جنح إلى التصوف في شبابه أو كهولته مع أنه حضر

على جمال الدين الأفغاني وصاحب الشيخ محمد عبده وكلاهما تصوفاً ودرسا
التصوف أيام الشباب ، لأن التصوف لا يتطرق إلى الطبائع التي تخلو من
الخفاء ، وإنما يتطرق إلى كل طبيعة بعضها معروف وبعضها مجهول ، أو بعضها
مفهوم وبعضها متروك للحدس والتخمين ، وليس في طبيعة سعد شيء من ذلك
ومن شاء مسباراً لطبيعة هذا الرجل الصريح في تكوينه وفي كلامه
فمسبار الصادق هو منطق الحيوية الجياشة القوية حيثما كانت وحيثما كان .
كل ما وافق هذه الحيوية فهو من صفاته ، وكل ما ناقضها وخرج عليها
فليس من صفاته ، وكل خصلة في سعد فردتها إلى نفس منطقية قوية تحب
ما تحب وتكره ما تكره لأسباب لا تستعصي على تفسير .

سل عن حبه للصراحة وكرهه للرياء تجد أنهما كانا عنده ضرباً من منطق
الاحياء الأقوياء ، لأن المنطق السليم يقول ان الانسان يداري رأيه لجبن
أو جهل ، وليس القوي بجبان وليس المنطقي بجاهل . فلا محيص له من
الصراحة وبغض الرياء .

المنطق يقول أن سكوت العارف عن الرياء الذي يعرفه لإرغام وإذلال ...
والفطرة القوية الجياشة لا تدعن للإرغام والإذلال ، في كل لحظة يجتريه
فيها الرجل على قول صريح إنما يعمل — على غير قصد منه — بقضية
منطقية لا التواء فيها ، وكأنه يسأل نفسه : لماذا يسومني هذا أو ذاك أن أرضى
بكذبه ولا أسومه أن يرضى بصدقي ؟ فلا يعرف جواباً يلائم المنطق السليم
ويلائم القوة الحية الا الصراحة والأنفة من تعاطى الرياء أو قبول الرياء .
وفكاهاته كلها لو راجعتها لخرجت من كل واحدة منها بقضية منطقية
مستقيمة المقدمات والنتائج ، وإقدامه كله إقدام يطرد مع منطق الأقوياء
وإن لم يطرد مع منطق الضعفاء ، إذ الجائز في المنطق عند القوي غير جائز في
المنطق عند الضعيف ، لأن سداد الرأي أن يهرب الانسان من القوة الغالبة

إذا كان ضعيفاً ، وليس هذا عند القوي القادر على الغلبة والآنف من الضيم بسداد .

وجملة ما يقال في هذه الشخصية الكبرى أنها شخصية رجل جدير بالاحترام جدير بالحب والولاء ، شخصية إنسان مهيب محبوب في مواقف الزعامة والنضال وفي مواقف المزاملة والمواخاة .

لقد أحبه الشعب حب التقديس وحنف بحياته المسوقون إلى الموت وهم على مصاريع المشاق وفي غياهب السجون ، وشوهد اثنان من السيدات تتعابنان في المعرض الزراعي عتاباً أليماً لأن إحداهما حظيت بتقبيل يده ولم تخبر صاحبتهما بنيتها لتحظى هي أيضاً مثل هذه الخطوة . إلا أن أناساً من الزعماء والساسة قد ظفروا بمثل هذا الحب من الجماهير دون أن تؤثر عنهم تلك المناقب الانسانية والعواطف القلبية التي تستحق الحب الخالص والمودة الكريمة . فاذا قلنا ما سعاداً كان جديراً بالحب كما كان جديراً بالمهابة فنحن لا نعني حب الزعامة وحده بل نعني معه حب النفوس القرية الحميمة نفوس الأصدقاء والأكفاء ، وحسب سعد من ذلك حب رجل كقاسم أمين وسيدة كأم المصريين . فقد كان قاسم مثلاً نادراً في نزاهة الرأي ولطف الحس وعزة النفس ودقة التعبير وكان يكتب إلى سعد حين أهدى إليه كتابه في تحرير المرأة :

« إلى صديقي سعد زغلول :

« فيك وجدت قلباً يحب ، وعقلاً يفكر ، وإرادة تعمل ، أنت الذي مثلت لي المودة في أكمل أشكالها فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء ، وإن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أمكنني أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحلى إذا كانت بين رجل وزوجته . ذلك هو سر السعادة الذي رفعت صوتي لأعلنه لأبناء وطني رجالاً ونساءً .

وان القلب الذي يجد فيه رجل كقاسم أمين هذه « الصداقة الحلوة »
لهو ولا شك قلب منطو على رحمة ومودة تفوقان ما يرى على صاحبه من شدة
ومهابه ، وان كانت المهابة يستحقها منه ألوف ، والمحبة لا يستحقها منه إلا
أفراداً فذاذ .

أما السيدة الجميلة أم المصريين فما الذي يلجئها الى محبة سعد إلا أنه يستحق
المحبة ؟ لاهي فقيرة فأغناها ، ولا هي خاملة فرفع نسبها ، ولا هي جاهلة
فتجهل ما ينبغي لها من المعاملة ، ولا هي أم فيقال إن الأواصر البنوية هي التي
تلجئها الى قبول ما لا يقبل من الأزواج . فلوم يكن سعد أهلاً للحب الخالص
والمودة الكريمة لما استحق منها في حياته وبعد مماته ذلك الولاء النليل الذي
يقل مثله بين زوجات مدينت لأزواجهن بكل شرف ونعمة .

ومن شهادة ثروت باشا له وهو يؤبنه باسم الحكومة ما يدل على ان عذوبة
النفس فيه صفة من الظهور والاصالة بحيث لا ينساها الانسان بعد العدا
الشديد وهو غير مطالب بذكرها لو كان يريد أن يتخطاها ... قال ثروت باشا :
« أما الصديق وعهدي بصداقته طويل فقد ألفت منه طول هذه المدة خير
ما يجد الصديق لدى الصديق : طيب أخاء ، وصدق عهد في المشهد والمغيب
وفاء على القرب والبعد ، وصراحة في غير جفاء ، وإخلاص نصيح وسداد
رأي في المشورة . وما أنس لا أنس سعداً محدثاً فقد كان متاعاً لا يمل وذخراً
لا يبلى . فما شئت من حسن محاضرة ، وحلو فكاهة ، ولطف مدخل ، وبراعة
تنقل ، وسحر حديث ، فاذا جادل أو ساجل فهو البحر تدفقاً واندفاعاً ،
هذا الى خصوبة في الفكر ومتانة في التدليل كان فيها لا يجارى . »

وقد تدل على شخصية سعد أكبر من هذه الدلالة آراء اناس من غير
جنسه ومن غير وطنه ومن غير منحاه في السياسة مثل كرومر الانجليزي
ومورتن هول الامريكي وما بل جايار الانجليزية وآني فيفاقي الايطالية .
فكرومر هو القائل فيه : انه عليه كيف يحترمه . وهي كلمة لا يقولها كرومر

في مصرى صغير ، ولا يقولها في مصرى كبير الا اذا كان من الكبر بحيث لا تنكر مزاياه .

ومورتون هول سفير الولايات المتحدة الأول في مصر يقول عنه في كتابه « مصر ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها » :

« اظن انه من المتفق عليه أنه لا يكمل تاريخ مصر الحاضرة بغير الإشارة الى رجل من أكبر ابنائها شجاعة ووطنية وطيبة وحكمة وأغنى به المرحوم سعد زغلول . فأما انه كان أنساناً من البشر له نصيب من ضعف البشرية الذي لا يخلو منه انسان فذلك أمر لا يحفل أحد بنقصه وتفنيده ، ولكننا نستطيع ان نرى ان هذه المآخذ القليلة التي لاغنى له عنها في مظهره ومسعاها انما كانت من مآخذ الرأس ولم تكن من مآخذ القلوب .

« وان زوجته الرؤم المهذبة وسائر من لازموه في بيته لهم شهود على انه كان زوجاً دائماً الحب والعطف والرحمة ، وقد كان على هذا النحو صديقاً صادقاً وفيّاً لايسهل عليه ان يصدق ان أخاً وثق به وأتضمنه ينقلب الى نقيض الثقة والامانة . فاذا أصابته هذه المحنة كما حدث من قليل منهم بين ألوف الأصدقاء المعجبين به فهو أبداً على استعداد لأن يبسط يده اليهم بالغفران والطيبة ، ولم أرقط بين من رأيت من مسيحيين أو مسلمين أو يهود من كان أوفى نصيباً من هذه السجية التي هي اعظم السجايا » (١)

وقالت السيدة مابل جايار تصف لقاءه الأول في زيارة لأسرتها بالقاهرة « لم أعرفه قبل ذاك ، فكان الأثر الأول منصرفاً بطبيعة الحال الى ملاحظه ومرآه . وهي ملاحظ لم تسكن من دواعي تمليقه قبل أن تسبغ عليها السن جلالها ووقارها . الا أن الأثر الذي لا يقل عن ذاك ولايزال حياً في ذكري هو الأثر الذي يقع في النفس من مسلكه المستقيم وقلة اضطباره على

(1) Egypt P. ast, Present, and future. By Dr. Morton Howell

صفائر المجاملات التي تعودنا أن نقرنها بالآداب الشرقية . فقد كان مسلكه خالياً كل الخلو من الكلفة والتصنع ، وقد تقدمنا في جلاله وهيبه الى حجرة المائدة مختاراً لنفسه المكان الذي رأى باعتباره الضيف المميز أنه هو المكان الذي يليق به الى جانب صاحبة الدار . وبدأ الحديث في غير ما تردد ييقين الرجل الذي يعلم أن لديه ما يقال وما يسمع ، وكنا قد تفاهمنا من قبل فيما بيننا على اجتناب مواضع الجدل والمناقشات السياسية لا اعتقادنا أن زغولاً يفضل أن يتمتع عن ابداء الآراء التي لا تروق مضيفيه ، ولكنه سرعان ماأرانا خطأنا وتطرق هو نفسه الى الموضوع بصراحة تامة لم تدع لنا شكاً في نفوره من الحكم البريطاني ، أو لم تدع لنا شكاً في العزيمة الصارمة التي انطوى عليها ذلك الضعيف الكبير. (١)

وقالت الكاتبة الايطالية آني فيفاتني في كتابها أرض كليوباترة « يبدو لي الزعيم المصري كما كنت أعرفه تماماً في باريس منذ خمس سنوات مضت ، فلا العظمة ولا الاضطهاد ولا سلطان الحكم ولا النبي ولا السجن ولا الهتاف باسمه ولا الدس عليه ولا شيء مما جرى في هذه السنوات الخمس استطاع أن يحدث أقل تغيير في ذلك الوجه العبوس المائل الى السمرة أو يقلل من عظمة تلك القامة الطويلة النحيلة أو أن يضعف نور هاتين العينين القاسيتين الغارقتين تحت جبينه واللتين يشعر الناظر اليه أن نظراتهما تحترق صميم احشائه وتبحث عن طيات نفسه وأعماق فؤاده . ولقد حياني تحية شعرية هادئة نطق بها دون ابتسام بصوت كأنه ينبعث من بعيد ، فتحركت لها نفسي وأثرت في أثر كبيراً ، فاردت اذذاك أن أعبر له بكل قوتي عن عظيم اخلاصي وأن أعرب له عن إعجابي وابته كل آلامي وأسني لذلك الحظ القاسي الذي اصابه وأصاب وطنه فلم استطع ، وكأنه فهم ذلك مني وعرف مايمحיש في صدري

(1) A. Lifetime in Egypt 1879-1935 By mnabel Gaillard

ويدور في خاطري فرد على سكوتي هذا بابتسامة مشرقة نادرة تهلت على وجهه المتألم الذي هجره الابتسام ... » (١)

هذه الآثار التي كانت تقع من نفوس ناظريه من الرجال والنساء الأجانب هي الآية على مكان تلك الشخصية بمعزل عن عبادة الجماهير ، أو بمعزل عن العصية الوطنية ، فلو كان سعد في غير مصر ، لبرز فيها بروزه في مصر ، ولاستحق المحبة والمهابة ولو لم ينهض للقيادة التي تذكى النخوة وتجمع أهواء الشعوب .

ومن الاضافة اللازمة هنا لتمام العلم بجوانب هذه الشخصية الرحبية أن نقرنها بالخصائص الذهنية التي كانت أظهر من غيرها في هذا الرجل العظيم . فهي الخصائص التي توائم هذه الطبيعة وتجري مجراها من الانتظام والاستقامة والوضوح والنفاذ : قياس سليم وفطنة جيدة ، وملاحظة صادقة وذاكرة واعية يقظي ، لا يخطئ . قياسه الأمور ولا يرى شيئاً إلا أحسن ملاحظته وأحسن فهم الدلالة التي يدل عليها ، وقد ينتهي من قراءة مئات الصفحات ويذكر تفصيلات الوقائع الهامة منها ، وقد يمر به الاسم فيذكر ما يتصل به من الذكريات قبل عشرات السنين ... قرأ التحقيقات في قضية السردار وهي تستغرق آلاف الأوراق فحضرت بعد ذلك وهو يصحح للمحاميين فيها ما يسردونه عن بعض الشهادات ، وقدمت له يوماً رجلاً من قرية سلوى باقليم باسوان فما أسرع ما سمع الاسم حتى سأله : أأنت قريب فلان ؟ وفلان هذا كان صاحب قضية اشترك سعد في دفاعها قبل نيف وعشرين سنة ، ولم يحدث بعدها ما يذكره بها الا ذلك اللقاء .

هي على الاجمال شخصية تكثر فيها الأنوار وتقل الظلال ، والأنوار التي تنبعث منها خليفة أن تريك سطوة البرق كما تريك صفاء الربيع .

ترجمة الاستاذ طه فوزي (1) Terra Di Cleopatra, annie Vivanzi

ثقافة سعد

كان سعد عملياً في ثقافته كما كان عملياً في مساعيه وأخلاقه ، فكانت مكتبته مكتبة الأزهرى القانونى الوزير ، لأنه نشأ فى الأزهر ، وجنح بعد ذلك إلى دراسة القانون . وانتظم بعد ذلك فى سلك الوزراء ورجال السياسة . فالكتب التى فى مكتبته كلها هى كتب فقه دينى أو فقه مدنى أو فقه دستورى أو كتب تجمع بين هذه الأغراض بجامعة الاشتراك فى دراسة الشريعة والاجتماع .

وإذا قرأ كتاباً فى غير هذه المباحث فغالباً ماتدعوه إلى قراءته حركة عملية تحوم حول ذلك الكتاب وتتصل بالسياسة أو بأمر من أمور الواقع الذى يشغل الأذهان . فقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للأستاذ على عبد الرازق حين ثارت حوله ضجة المعارضين وأذنت هذه الضجة باسقاط الوزارة من جراء الأزمة التى استحكمت بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، ومنهم الأستاذ على عبد الرازق . وقرأ كتاب « الشعرا الجاهلي » للدكتور طه حسين حين ثارت حوله مثل تلك الضجة وأذنت بمثل تلك النتيجة ؛ وكان يقرأ فى أيامه الأخيرة مطبوعات دار الكتب التى تهدى إليه ، تجديداً لمادة اللغة التى كان يشعر أن السياسة شغلته عنها منذ زمن بعيد .

درس بعض التراجم الشرقية وبعض التراجم الغربية ، ولكنه كان يرجع فى حكمه على الرجال إلى اختبارات عامة ومبادئ بجملة قلبا تتناول التفصيلات أو المزايا غير المحسوسة . مثال ذلك ما قاله لمسيو « جايار » الذى كان يعنى بجمع آثار نابليون فى القاهرة : « ومن هو نابليون ! انه جزار » وما قاله عن عدلى وقد عرض الحاضرون لطريقته فى علاج المسائل الشعبية فقال سعد : « ان عدلى يكن ارسقراطى والاستقراطى يأخذ ولا يعطي . . »

وقلت له مرة ان الناس يقيسون عظمة السياسي بعظمة الدولة التي يخدمها وهذا قياس خاطيء . فربما كان في دولة من دويلات البلقان وزير أورئيس وزارة أكبر وادرى بالعلاقات الدولية من جراي أو مكدونالد قال أصبت . الحق يقال اني ما شعرت وأنا أحادث مكدونالد الا ان الرجل واحد من أمثال أولئك المفتشين الانجليز أو المستشارين الذين نراهم عندنا في الدواوين... وقد يكون الجانب المحسوس من مكدونالد في السياسة والمراسم الشخصية كما قال سعد . أما الجانب الذي نعرفه من كتبه ومحاولات حياته الأولى فهو صفحة اخرى بغير نزاع .

* * *

واللغات التي كان يعرفها هي الفرنسية فالألمانية فالانجليزية، ولدراسة كل لغة من هذه اللغات سبب من أسباب الواقع وداع من الدواعي العملية . فاما الفرنسية فقد تعلمها لأنها ضرورية لدراسة القانون ، واما الألمانية فقد تعلمها لانه كان يتردد على البلاد الألمانية في رحلة الصيف ، وأما الانجليزية فقد شرع في تعلمها منذ سنة ١٩١٩ وجدد اهتمامها في سيشل لانها لغة لازمة في علاج المفاوضات والعلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا العظمى .

ورأيت في مكتبته بمسجد وصيف كتاب « ألمانيا الحديثة وتطوراتها »
لهنري لختنبرجر

« L'Allemagne moderne, son Evolution par Henri Lichtenberger »

قرأه حين شغل الحديث عن ألمانيا ونهضتها ومطامعها اذ هان العالم المتحضر في أبان الحرب العظمى ، ورأيت في تلك المكتبة كتاباً عن أصل الاعتقاد بالله الأستاذ سرتيانج أستاذ الفلسفة بالمعهد الكاثوليكي بباريس .

Les Sources de La Croyance en Dieu, Par Sertillangeo
Professeur de philosophie a L institut catholique de Paris
وخطر لي أن أسأله في موضوعه - وكان الحديث يدور احدى الليالي على

اثبات وجود الله - فعلبت انه اقتناه ليقابل بين أدلة علماء الدين المسلمين وأدلة علماء الغربيين من المتدينين وغير المتدينين على اثبات وجود الآله ، واستطرد الحديث في شعاب هذا الموضوع فكانت خلاصة رأيه وهو يرفع أصبعه الى السماء انه يؤمن بالعناية الالهية ، وتلك كانت عادته كلما جد في السياسة المصرية طاريء لا يقع في حسابان . فكان يقول « انها العناية » أو يقول : « ياما أنت كريم يارب » ويشير الى السماء .

وأعجب قراءاته طرأ قراءته للامير كروبتكين ومذهبه في الفوضى والغاء الحكومة وأين سعد من هذه الاودية السحيقة في أطراف القلوات الاجتماعية ؟؟ بيد أنك حين تستطلع الامر ترى أنه لم يقرأه الاعجباً من أن يكون في الدنيا من يخرجون على النظام هذا الخروج ، وتشوقاً الى الحجج العقلية التي يؤيدون بها مذهباً لا يلوح عليه أنه قابل للتأييد ، فهو اطلاع التشوف والامتحان والاستنكار ، وليس هذا الاطلاع بالذي ينفي المحافظة العملية في التفكير .

وبعد فان أوجز ما توصف به ثقافة سعد أنها ثقافة رجل خطيب بطبعه وتكوين فكره وملكاته . اذا اتصل بالناس صلة التفاهم والارشاد فانما يتصل بهم من طريق التأثير الشخصي والمخاطبة اللسانية ، ولهذا كانت موضوعات درسه كلها من الموضوعات التي تنفع فيها الخطب والمحادثات الشفوية ، ولم يتفرغ قط للتأليف في بحث من البحوث التي يحسنها خيراً من احسان بعض الكتاتين فيها ، لأنه كان « شخصية » تؤثر في شخصيات ، ولم يكن دارساً يؤثر من طريق الاقلام والاوراق .

نعم بانه وقف وهو دون العشرين على تصحيح كتاب لم يتم طبعه وهو كتاب الاخلاق لابن مسكويه ، ونعم إنه تفرغ حيناً لترتيب آيات القرآن على حسب الشواهد والموضوعات ، ولكنه لم يؤلف كتاباً مفصلاً فيما يعمله

ويحيط به من الدراسات القانونية أو الاجتماعية ، ولعله تفرغ لترتيب آيات القرآن على حسب شواهدا وموضوعاتها ليستعين بها في مواقف الخطابة عند الاحتجاج والاستشهاد .

وقد خطر له في سنة ١٨٨٦ وهو محام أن ينشيء صحيفة باسم العدالة لدرس المباحث القانونية من الوجهة النظرية ، ولكن هذه الصحيفة لم تظهر وما كان ظهورها ليصرفها إلى الدراسات النظرية البحت ، وفيها مجال واسع للدراسات العملية كنشر الأحكام والوقائع والمرافعات .

وهو اذا لم يخطب تحدث كأنه يخطب ، وفضل الاملاء على الكتابة لأن الاملاء ضرب من الخطابة ، فهو خطيب حيث يكتب على الطرس وحيث يلقي على الاسماع .

سألني مرة : هل تخطب يا فلان ؟

قلت : قد تعودت القاء الدرس في التاريخ وأدب اللغة ، وفي الالقاء شيء من الخطابة .

قال : نعم - ولكن الخطابة تبادل ، والقاء الدروس يأتي من ناحية المعلم ولا يشاركه فيه تلاميذه ، إلا أن تكون مشاركتهم بسرعة الفهم وحسن الاصغاء وهنا ذكرت أن سعداً كان أكثر ما يتدفق في خطبه عند ما يتعدى التبادل بينه وبين سامعيه حد الشعور إلى المجاذبة بالكلام . فاذا سئل ونوقش قليلاً تفتح في القول وأخذ من طوابع الملتفين به ما يوحى اليه فنون المقال المناسب لذلك المقام ، وكان أسرع ما يكون إلى الافاضة إذا تكلم أمامه المتكلمون وأحسنوا التعبير والالقاء ، فاذا أجابهم بعد ذلك جمع أغراضهم كلها وتأهب للكلام كما يتأهب الفرسان الكريه للايفاض في مجال السباق . وقال لـ : وقد دخلت عليه يوماً على أثر أيام توالى فيها خطبه وجهوده : أسمعننا ما عندك ؟

قلت : إنما جئت أسمع من الرئيس .

قال : ولكن الرئيس يريد أن يكون اليوم سامعاً . ثم ضحك وقال :

لا المغني يحق أن يطلب الطرب ولا الخطيب يحق له أن يطلب الكلام ،
أليس كذلك ؟ وأخذ يتحدث عن الكاتب والخطيب ومزاج كل منهما فقال :
أن الكاتب تناسبه العزلة ويخاطب قراه من وراء حجاب فلا يراهم ولا
يروونه ، أما الخطيب فالاجتماع ميدانه ولرويته السامعين أثر في نفسه يستجيشه
ويهبب بملكته .

ثم قال : ان الكتابة أصبحت تتعبنى اكثر من الكلام . قلت يا باشا ان
بياناتك خطب مكتوبة . قال نعم . اذا أملتيتها كانت كالخطب واذا كتبتها
استحضرت موقف الخطابة .

على ان الأمر الجدير بالملاحظة في خطب سعد وبياناته أنك تقرأ خطبه
فتجد فيها دقة علمية لا تجدها في أقوال الخطباء ، وتقرأ بياناته فتجد فيها رنة
بيانية لا يعنى بها في خطبه ، وتعليل ذلك عندي ان محضره المهيب الجذاب
يغنيه في موقف الخطابة عن الرنة الحماسية فيحرص على التدقيق ، وانه يحب
أن يودع بياناته روح الخطابة على البعد ، فيكون الخطيب فيه أيقظ من
الكاتب والمتحدث .

فهو يعنى بالدقة حين يخطب ، ويعنى بالنغمة حين يكتب ، ولا يفوته
التمحيص في الحالتين .

كتبت الآنسة النابغة « مي زيادة » تحية جميلة في ذكرى من ذكريات
سعد عنوانها : « ذكرى جبار الوادي » قالت فيها عن سعد الخطيب :
« سمعت سعداً متكلماً على المنبر فأدركت ثمة كيف الوجه العادي يصبح
أجمل من الجمال وأوفر إغراء ، وكيف تهزأ حيوية الشيوخ بحوية الشبان
فتجرفها جرف العاصفة لأوراق الخريف ، وكيف ينفتح الجفن الكشيف
المتهدل عن بؤبؤ العين فينجلي البصر حساماً استل من غمده وتشيع النظرات
أنصلاً تشق الصدور . »

ثم قالت — وهنا موضع الملاحظة من هذه التحية — « وكيف يشذ

خطيب عن جميع أصول الخطابة ولا تصمد جميع بياناته للتحليل والتمحيص وهو مع ذلك ينتزع قلبك من بين جنبيك ويمضي يتقاذفه ويلهوه وأنت من نشوتك لا تفيق ، وكيف يرتفع الصوت الخافت ويتعالى ويسود حيث تعصف فيه الأنواء وتزجر خلاله العواصف لتنجلي فيه ارادة شعب يقول : أنا...إني موجود»

والأثر النفسي لخطابة سعد هو الأثر النفسي الذي وصفته الأنسة وصف النفس الحساسة والطبع المجيب ، لكنني لا أرى مسوغاً ظاهراً من خطبه الكثيرة لقولها « ان بياناته لا تصمد للتحليل والتمحيص»... كل خطب سعد وبياناته تصمد للتحليل والتمحيص ولا تبدو عليها صفة واحدة كما تبدو عليها هذه الصفة الشائعة في كل مايقول .

وأني لأقلب الآن أمامي مجموعة من خطبه السياسية في أعنف أيام النضال الحزبي ثم أتعهد أن أختار أقواها حماسة وغضباً فلا أجد واحدة منها تشدعن تلك الصفة الشائعة في جميع خطبه وأحاديثه ومسامراته .

وهذه خطبة له في أيام النزاع على المفاوضات يقول فيها :

« الثقة التي شرفني الأمة بها لا يمكن أن تنعدم كما قلت لو فدكم بالأمس إلا في واحدة من حالتين : إحداهما أن تعدل الأمة نفسها عن طلب حريتها واستقلالها وترضى الحماية ، وإني أعيدها من هذا الخبال . والثانية أن يكون موضع ثقة الأمة قد خالف مبدأما ، فبدلاً من أن يسعى للاستقلال سعى في غيره وعمل لسواه ، وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون جزاؤه سحب الثقة منه فقط بل يجب أن تحكم الأمة عليه بالاعدام ويكون حكمها من أعدل الأحكام ، وإني أبيع دمي إذا رأيتم مني انحرافاً عن قصدكم أو تسامحاً في حقوقكم أو خروجاً عن حدود المهمة التي عاهدتكم على القيام بها ، وما عدلت ولن أعدل عنها مادام في عرق ينبض أو نفس يتردد ، وإني أحارب كل شخص يسير ضد هذه الخطة ويضع العقبات في طريقها مهما كانت رابطة معنا

وحاله من الصداقة لنا . واقد قاطعت كثيراً من أصدقائي لا لأسباب شخصية بل غير على القضية العامة وحرصاً على التمسك بحقوق الأمة . فكل من رأيت فيه تهاوناً في السعي وتواكلاً في العمل أو تسامحاً في الحق وأعيتني الحيلة في اصلاح شأنه قطعت بيني وبينه كل صلة ولو كانت أقوى الصلات وأمتها... أفعل ذلك غير آسف ، لأن حقوق الأمة لا تقبل مجاملة ولا مسامرة لصاحب»

فهذه خطبة متوهجة مرتجلة في ساعة لم تكن فيها دعوة الخطابة منظورة ولا مرجحة ، وكلها كما يرى القاري . كلام على العقاب وقطع الصلات وتحدي الخصوم . فأني حشو فيها ؟ وأي عبارة من عباراتها لا تثبت على التخصيص والتحليل ؟ بل أي عبارة لا تصلح أن تكون نصاً من نصوص القانون أو حكمة من حكم السلوك ؟ فيها ولا شك تأكيد وجزم واشتداد ولكن ليس فيها مخالفة للنطق وأصول التحرير والتخصيص . حتى حين عرض لقطع الصلات وهو معنى تنطلق فيه الألسنة ويقل الاحتراس لم ينس أن يقول : « وأعيتني الحيلة في اصلاح شأنه » شرطاً لقطع تلك الصلات بعد أن يتهاون المتهاون ويتواكل المتواكل ويتسامح المتسامح ، وكل كلمة من هذه الكلمات الثلاث : التهاون والتواكل والتسامح لها معنى لا تؤديه الكلمتان الأخريان كأنه في معرض التقسيم والتفصيل لا في معرض الانذار والوعيد . وانا لنسمع اليوم زعماء الأمم يندرون خصومهم فاذا البطش والفتك والسحق والتعطيم وماقارب ذلك من الايعاد والارعاد جزاء عاجل لكل من اشتبهت فيه نظرة أو حامت حوله غبرة أو زلت به عشرة .

بل حتى حين تسكلم عن سحب الثقة وخيانة الأمانة لم ينس أن يتم فيها الشروط القانونية التي لا بد منها في تقرير الجزاء ، فلا يكفي أن يقصر الوكيل في أداء الأمانة ليستوجب الحكم عليه بالاعدام ، بل يجب أن يقصر في أدائها ويعمل لغيرها .

وقس على ذلك كل خطبة ، وكل حديث ، وكل وعد أو وعيد ، وأقول

ذلك عن يقين الاختبار . لأنني سمعت سعداً خطيباً ومتحدثاً وسميراً ومناقشاً فلا أذكر في كل ما سمعت شذوذاً عن قاعدة التدقيق المحكم في كل ما قال .

وكان من عاداته أن يقطع الكلمات أحياناً في أثناء الخطابة ، فينطق بها متفرقة بين كل كلمة وما بعدها فترة وجيزة ، كأن يقول مثلاً :

« ولقد قاطعت كثيراً من أصدقائي » لأنه لا يريد أن يفوه إلا بالكلمة المعنية دون سواها على سهولة الفيض بالكلمات عنده .

ولو أن خطيباً غيره قطع الكلمات ذلك التقطيع لجاز أن يفتر في حضرته اقبال السامعين ، ولكن سعداً كان يرسل في نفوس سامعيه تياراً من السحر والجمالية يصل ما انقطع من الكلمات ويعلق الأسماع بشفتيه كيفما أبطأ أو أسرع وكيفما وصل أو قطع ، وتلك هي مزيته « الشخصية » على كل من سمعته من الخطباء ، ومن فتنة هذه المزية الشخصية للناس في أيامه أن نطقه بحرف القاف — وكان ينطقه بين القاف والكاف — غلب على ألسنتهم فأهملوا التفخيم ليلفظوا بهذا الحرف كما يلفظ به سعد زغلول .

نعم هي مزية شخصية وليست مزية فنية يستفيد بها كل مستفيد . وقد صدقت الكاتبة الفضلى حين قالت « انه كان يشذ أحياناً عن جميع أصول الخطابة » وينزع مع ذلك قلوب سامعيه .

نعم . انك لا تقنع من كل خطيب بوقفة سعد الساكنة التي قلبا ينقل فيها قدماً أو يتحول عن مكان أو يستعين بإيماء غير مد الذراع أو رفعها في الحين بعد الحين . ولكنك تقنع من الشيخ المهيب بهذا السكون فيزيدك روعة وتجيلاً ويغنيك بالنظرة الماضية والطلعة الحية عن الافراط في حركات الخطباء الشبان .

وكذلك لا تقنع من كل خطيب بذلك الصوت الذي لا جهد فيه ولا

اكثار من التتويج والتتغيم ، ولكن « المزية الشخصية » في صوت سعدانه صوت رفيق لين الوقع على الاسماع يخفى فيه الجهد ويظهر الارتفاع الذي يعم أجزاء المكان ولو كان من أرحب ميادين الخطابة ، فهو صوت مرتفع لا شك في ارتفاعه ... إلا أنك إذا نظرت إلى صاحبه وهو يهدر بالقول لم تر أوداجاً تنتفخ ولا ملاح تلتوى وتتغضن ، وأحسست بسهولة القول وسهولة الصوت فأحسست بالقدرة التي تلازم السهولة ، وبالسيطرة التي تملك الاسماع ، وليس بعد السيطرة على السامعين من مطمع لخطيب .

وكذلك لا تعجبك من كل قائل تلك الكلمات الموزونة والأحكام المسببة والقضايا المقيسة ، ولكنك إذا وقع من نفسك توكيده موقع القضاء المبرم ، واشتعلت في نفسك شدته كما يشتعل الحريق المضرم ، واطمأنت بك عظمتة اطمئنان الطود الأعظم ، فهناك ليست الكلمات الموزونة كلمات موزونة ، وليست الأحكام المسببة أحكاماً مسببة ، وليست القضايا المقيسة قضايا مقيسة ، بل هي عاصفة جارقة كأقوى ما تكون المبالغة في اجتراف السامع ، وكأن مضى ما تكون الصرخات الجاححات في خروجها على المنطق والتحليل والتعليل ، لأنها قطعة من نفس قوية انتقلت اليك فنقلت معها القوة كما هي في جوانح صاحبها ، فلا حاجة بها إلى مبالغة المبالغين ولا جموح الجاهلين .

هذا شأنه في الخطابة وهذا شأنه في الحديث ، وإني لأذكر إني سمعته يصف اجتماعاً واحداً ثلاث مرات في جلسة واحدة ، فكدت أعتقد أنه كان يحفظ الوصف لقلة الاختلاف في ألفاظه الجوهرية ،

كان ذلك يوم انعقاد المؤتمر البرلماني في الكنتنتال لعهد الوزارة الزبورية ، وذهبت الى بيت الأمة فسمعت سعداً يصف ما كان في اجتماع ذلك اليوم لبعض مهنئه . ثم انصرف الزائرون وجاء بعدهم آخرون ، واستبقاني يومئذ للعشاء فحضرت فوجاً بعد فوج من زائريه ، وسمعته يعيد وصف الاجتماع وماحدث قبله وفي أثنائه وبعده ثلاث مرات .

ثم جاء محام من أعضاء الوفد كان في الاجتماع فقال له سعد مازحاً : « والله
اني مكسوف من العقاد . فقد أسمعتة حديثاً واحداً ثلاث مرات ، فتول أنت
شرح ما رأيت . »

فما هو إلا أن شرع ذلك المحامي في شرحه حتى استوقفه سعد مرة بعد
مرة . مراجعة لبعض الكلمات أو ترتيباً لبعض الوقائع ، وتوخياً في كل
أولئك للتدقيق وسرد الأمور كما حدثت بلا تصرف أو تحريف ، فقال المحامي :
يظهر يا باشا ان من حظ الزائرين أن يسمعوا منك الحديث مرة ، ومن حظ
العقاد أن يسمعه أربع مرات .

وإذا كان كبار المحامين — رجال الفصاحة والدقة الفقهية — لا يسلبون
من ملاحظاته في سرد وصف لا ينشر ولا ينبغي على الخطأ فيه ضرر يذكر
فللقاريء أن يقيس على ذلك تمحيصه للكلام في الخطب والاحاديث . وإنما
عذر الأنسة مي فيما وهمت أنها لم تسمع سعداً إلا قليلاً وان الخطباء الذين
يستهوون الجماهير دون أن ينسوا التحليل والتمحيص قليلون ، لأن الاستهواء
بالمبالغة والتهويل كثير . أما الاستهواء مع التزام المنطق ووزن الكلام فلن
يتاح إلا لخطباء لهم مثل ما لسعد من سحر المحضر وهيبة المنظر وقوة
الروح المغناطيسية ، وهم أقل من القليل

حدثنا الشيخ محمد زيد بك رحمه الله عن بعض نوادر سعد أيام الطفولة
فقال انه — أي الشيخ زيد — كان قريناً لفتحي زغلول في المكتب ، وكان
سعد قد ذهب إلى القاهرة ليحضر الدروس : في الجامع الأزهر ، فكان إذا عاد
في اجازة الصيف امتحن تلاميذ المكتب في قراءة القرآن وطلب اليهم أن
يشكلوا أواخر الكلمات ولا يقفوا عليها بالسكون .

قال الشيخ زيد : وأذكر من امتحانه لنا في قراءة القرآن هذه الآية خاصة :
« واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » فإنه كان يسألنا لماذا هذه الضمة

على نون اليقين فلا ندري ، وكنا نعجز عن وضع الحركات على الحروف
الآخيرة إلا أن نرجع إليها في المصحف الشريف . لأننا كنا نحفظ القرآن
ولا نفقه قواعد الاعراب .

والذين سمعوا سعداً يخطب يعرفون من هذه الحكاية كيف تتأصل خواطر
الطفولة وتتمكن في طبائع العقل وخصائص التعبير بعد ذلك بأزمان طويلة
فان سعداً كان في خطابه يعرب أو آخر الكلمات ولا يسكنها على عادة الفريق
الأكبر من خطباء العربية ، ولا شك أن عاداته هذه من عاداته تلك أيام الطفولة ،
ولا شك أيضاً أن العادتين معاً ترجعان إلى طبيعته الأصلية التي تمتزج بجميع
أحواله وعاداته ، وهي الكشف عن الرياء وحب الامتياز فقد علم أن
الذين يسكنون أو آخر الحروف يفعلون ذلك جهلاً بحركاتها في الاعراب ،
ويبتغون السلامة في التسكين اعتماداً على القاعدة المشهورة : «سكن تسلم» ... !
علم هذا فلم يشأ أن يفلتوا بهذه الحيلة وأن يعتصموا منه بهذا الرياء ، وأحب مع
ذلك أن يعلم هؤلاء الصبيان انه لم يذهب إلى القاهرة عبثاً وأنه قد نأذ منها
بشيء يعرفه هو ولا يعرفونه : وهو قواعد الاعراب .. فظهر هنا سعد زغلول في
خاطرة الطفولة كما كان يظهر في كل مرحلة من مراحل العمر وكل ميدان من
ميادين المنافسة : وأي عمل من اعمال سعد زغلول الكبير أو سعد زغلول
الصغير لم يكن باعته حب الامتياز وكراهة الرياء ؟

على أننا نعود فنقول إن سعداً الخطيب هو سعد كله في الحقيقة بجميع عاداته
وأطواره وخلائقه وملكاته . فما من خصلة ولا ملكة إلا ومردّها إلى الخطابة
أو هي واجدة لها مظهرًا من المظاهر في الخطابة : قوة العارضة وجلال البرهان
في المحاماة والسياسة والقدرة على الاقتناع أو القدرة على التأثير وقيادة الجماهير ...
كل أولئك هو سعد الخطيب سواء تكلم في القوم أو لم يتكلم . وينبغي أن نوسع
نطاق الخطابة على هذا الاعتبار إلى أبعد مداه وهو القدرة على التأثير كيفما
كان هذا التأثير ، فعلى هذا الاعتبار يدخل في معنى الخطيب معنى الزعيم أو معنى

القائد الغالب على من دونه من الأصحاب والأعداء

وكان سعد يقرأ الشعر ويأتي في خطبه وأحاديثه بأبيات أو شطرات يترنم بها ويستشهد بمدلولها . ومنها قول المعري :

هذا كلام له خبيءٌ معناه ليست لكم عقول

ومنها بيت عبدالله بن الزبير يريد مالكا الأشر :

أُقتلوني ومالكاً واقتلوا مالكاً معي

ومنها قول البارودي :

خلقت عيوا فلا أرى لابن حرة عليّ يداً أغضي لها حين يغضب

ومنها هذه الشطرة لعدي بن زيد العبادي

« لو بغير الماء حلقي شرقاً » (١)

وكان يقرأ المتنبي ويحفظ له أبياتاً كثيرة ويستشهد بها في بعض الأحاديث ويذكر أقوال المتنبي ويعزوها إليه إذا استشهد بها أحد أمامه . ولكنه على الجملة لم يكن يتكلم كثيراً في الشعر والشعراء ، وهمس لي مرة كأنه يمزح : كلام في شرك . أنا ليس لي في الشعر « وقال مرة أخرى « إنما أحب الشعر الواضح المبين . أما الشعر الذي يحوجني إلى التنجيم فلا أستطيعه » وكان يرى أن شعر الحكمة أفضل الشعر وأعلاه ، ولهذا يفضل المتنبي على سائر الشعراء . رأيته مرة في عباءة محمرة كان يلبسها أيام كان طالباً بالأزهر واحتفظ بها على سبيل الذكرى يعاود لبسها في الشتاء بالمنزل من حين إلى حين . فخطر لي أن أسأله : ألم يحاول قط وهو في الأزهر أن ينظم الشعر على عادة الطلاب الأزهريين في ذلك الزمان ؟ فلم يجبني جواباً مباشراً ولكنه قال : إنهم قبضوا عليه بعد الثورة العرابية واتهموه بالاشترار في جماعة سرية هي جماعة الانتقام التي زعموا أنها تألفت لقتل أعداء الثورة والشهود على رجالها ، ولم يكن عند

(١) بقية البيت : كنت كالنعمان بالماء اعتماري

محافظ العاصمة من دليل على التهمة الا بشطرة من بيت وجدها مكتوبة
بغير خطي على غلاف كتاب : وهي « لي في ضمير الدهر سر ظاهر » ؟...
فكان المحافظ يقول ما هو هذا السر ان لم تكن فيه اشارة إلى جماعة سرية ؟...
وهذا ما صنعته بنا شطرة واحدة لم تنظمها فكيف بالشعر لو نظمناه ؟

وحضرته يوماً في مسجد وصيف يستمع إلى شيخ من أبناء إقليمه ينشده
قصيدة في مدحه من الشعر الذي لا يغبط الممدوح عليه . فاصغى إليه حتى
فرغ من انشاده ثم قال له : إنهم يقولون يا شيخ فلان إن الفاضي يعمل قاضي...
فهل سمعتم قالوا إنه يعمل شاعر ؟ ... ولا أدري هل هذا رأيه في المديح
الردية وحده أو هو رأيه في كل مديح .

أما الكتابة فساعد يعد فيها من الرواد الذين سبقوا المعاصرين بربعين أو
خمسین سنة إلى أسلوب الكتابة الحديثة . ونعني به الأسلوب السهل الدقيق
الخالص من قيود السجع والفضول ، وأثره في تجديد الأسلوب العربي منذ
اشتغاله بالوقائع المصرية قبل الثورة العرابية أثر جدير بالتنويه في تاريخ
الأدب العربي الحديث .

وهو يستسهل الشائع أحياناً فيخالف القواعد الصرفية والنحوية وتزداد
هذه المخالفة في كتاباته الأخيرة على كتاباته الأولى أيام التحصيل والدراسة ،
غير انه يدقق في اختيار كلماته ما استطاع التوفيق في تدقيقه بين أحكام
الفصاحة ومفهوم الجمهور . وأغرب ما ورد في كلامه الحديث كلمة « الامعات »
ولكنها أصبحت من المألوفات بعدما تناقلتها الأفواه وتساءل عن معناها
جمهرة القراء .

ومن أمثلة الاستسهال للشائع كلمة « يمكن له » التي كانت ترد في
بعض خطبه ورسالاته ، وقوله في خطابه إلى الدكتور حامد محمود :
« انكسرت سنة في طقم أسنان عاطف بك » وقوله في ذلك الخطاب : تخصص
لكل واحد من إخواني في الشهر ثلاثين جنيه تقريباً » وقوله فيه : ولما

وصلت الى السفينة استقبلي كومندانها على السلم » الى أمثال ذلك مما يقل في بعض الخطب والرسائل ويكثر في بعضها على حسب حالته من الارتياح وتوخي الألفهام ، وربما استحسن الكلام بالعامية في بعض الخطب بعد الشروع في الكلام بالفصحى ، فيقول لسامعيه مازحاً « إن هذا » النحوي « يتعني أحياناً فاعالوا تحدث كما تحدث في كل ساعة » ولكنهم لم يكن قط ينسى الاحتفال بصياغة بياناته الهامة ، فيرتقي بها الى غاية الوسع من الإيقاع والبلاغة ، وينقحها ويعيد كتابتها ثلاث مرات أو أربعاً في بعض الأحيان .

وله في الأدب والنقد آراء الذهن السديد الذي يتجه الى القصد القويم بغير عناء كثير : جرى الحديث في أساليب بعض الكتاب في يوم عيد والمجلس حافل بالآداب والفضلاء فقال رحمه الله « انني أتناول أسلوب هؤلاء الكتاب جملة جملة فاذا هي جمل مفهومة لا بأس بها في الصياغة ، ولكنني أتبع هذه الجمل الى نهايتها فلا أخرج منها على نتيجة ، ولا أعرف مكان احداها عما تقدمها أو لحق بها ، فاعل هؤلاء الكتاب يبيعون بالمفرق ولا يبيعون بالجملة ؟ » قال الشيخ المنفلوطي وكان حاضراً : يغلب يا باشا أن يشيع هذا الأسلوب بين الصحفيين الذين يكلفون ملء الفراغ ، ولا تيسر لهم المادة في كل موضوع .

فابتسم الباشا وقال للشيخ : انك يا أستاذ تتكلم عن الصحفيين وهنا واحد منهم ، ثم التفت الي وقال : مارأيك يا فلان ؟ قلت : هو مايقوله الشيخ المنفلوطي مع استدراك طفيف .

قال : ماهو ؟ قلت ان هذا الأسلوب هو أسلوب كل من يتصدى لملء فراغ لا يستطيع ملأه سواء كتب في الصحافة أو في غير الصحافة ... وعاد الشيخ المنفلوطي فقال : ان « العقاد » لا يحسب من الصحفيين لأنه من الأدباء . قال الباشا : أو كذلك ؟ ثم تفضل بوصف موجز لأسلوب كاتب هذه السطور ليس من حقنا أن نروييه .

واستطرد الكلام الى الایجاز والاطناب فقال الباشا : ان الایجاز متعب ولكن الاطناب مريح ، لأن القلم يسترسل فيه غير مقيد ولا ممنوع . وقص علينا قصة رجل كتب الى صديق له رسالة مسهبة ثم ختمها بقوله : « اعذرني من التطويل فليس لدي وقت للايجاز » . . .

وعقب عليها بقوله : ان هذا الاعتذار قد يبدو عجيباً لمن لم يمارس الكتابة أما الذين مارسوها فهم يعلمون صعوبة الایجاز وسهولة التطويل . وجاء ذكر المحسنات والشغف بها فقال رحمه الله : إن المحسنات حلية والشأن فيها كالشأن في كل حلية . ينبغي أن تكون في الكتابة بمقدار وبلا صرفت الفكر عنها وعن الكتابة . وعندى ان المقال الذي كله محسنات كالحة التي كلها قصب . لا تصلح للبس ولا للزينة .

وكنا عنده يوماً وفي المجلس صروف وحافظ ومكرم فجاء ذكر كتاب حديث فقال الباشا : إن عيب صاحبه كثرة الاستعارة . ثم قال ما أظن صاحبه يريد ما يقول ، لأن الذهن الذي يملك معناه يملك عبارته بغير حاجة كثيرة إلى المجاز .

قلت يا باشا إن الاستعارة ما برحت دليل الفاقة في المال وفي اللغة .

قال هذا معنى حسن . ولذلك أنت لا تستعير ا ومضى يقول : إنني أفهم الاستعارة للتوضيح والتمكين ، ولكني لا أفهم أن تكون هي قوام الكلام كله . لأن الذهن يطلب الاستعارة ليستعين بها على التحديد ، فاذا وصل إلى التحديد كان في غنى عن الاستعارة وعن المجاز ، وكان يقول هذا الرأي وأساجله في إتمام بعض جملة لأننا متفقان عليه جد الاتفاق .

ولما كتبت الفصلين اللذين ظهرا في «المراجعات» عن المنفلوطي وفرقت بين الكاتب والمنشيء ووفعت منزلة الكتاب على منزلة المنشئين ناقشني في هذا التفريق وهذه التسمية فقال : إن الانشاء - فيما يبدو له - هو أعلى من الكتابة لأنه خلق وابداع ولا يشترط في الكتابة أن تكون كذلك . فالمنشيء كاتب

وزيادة والكاتب قدياً في بشي. من عنده وقدياً في بيضاة غيره . قلت إنما عانيت
الاصطلاح ولم أعن الأصل في وضع اللغة ، والانشاء عندنا هو تمرين التلاميذ
على صف الكلام وتنميق الألفاظ فهو بهذا المعنى دون الكتابة في مراتب
الأدب ، والذي ينشيء يحفل بلفظه وتنصيده أما الذي يكتب فليده معناه
يفرغه في القالب الذي يؤديه ... فاجاب دولته : ما أحوج الاصطلاح إذن
إلى تغيير أو تفسير .

ولك أن تقول على الاجمال أن آراءه في النقد الأدبي من هذا القبيل
كانت كأقوم ما تكون آراء رجل لا ينقطع للنقد ولا يتوفر على الصناعة
الأدبية . فهي آراء قوامها الذوق السائد والقياس المعقول ، وجانب الملاحظة
عليها هو جانب الملاحظة على نظائر هذه الآراء .

ويسأل سائل في هذا السياق ، هل كان سعد مشغولاً بفن من الفنون الجميلة ؟
فأقول إنه كان يميل إلى السماع ولكن لا إلى حد الشغف ، وميله إلى الغناء
أقرب إلى جيل عبده الحولي ومحمد عثمان وسلامة حجازي دون من تبعهم
من المعاصرين .

أما التصوير فكان يحسبه من وجاهات الأهم المترفة كوجاهة الرجل
الغني بالأثاث الفاخر والسمعت الجميل . ولم يقن صورة فنية من صور
المناظر الطبيعية أو صور المعاني الرمزية ، ولا أذكر أنني سمعته يتحدث عن
الصور والتماثيل تحدث المشغول بهذه الأمور . ففي مكتبه وحجر استقباله
صور شمسية له ولصهره مصطفى فهمي باشا والسيدة قرينته وأخيه وجمال
الدين الأفغاني ومحمد عبده ولورد كرومر وبسارك وغيرهم من الأصحاب
والمعارف المصريين والأجانب ، وليس فيهما غير ذلك رسوم أو نقوش من
أعمال الفنانين ،

وهو على هذا كان سريع التلبية الى تشجيع الفنون الجميلة اذا فاتحه في ذلك أحد المعجبين بها من أصدقائه وأنصاره ، وقد أسدى اليها في أيام وزارته ورئاسته لمجلس النواب أيادي مشكورات .

فلا الفنون الجميلة كانت من شواغل طبعه ، ولا هي كانت من نقائص طبعه . انما كان مصروفاً عنها الى ما فطر عليه وجذبته الحوادث اليه بغير هيام وبغير نفور .

الوفاة

كان فصل الانتقال في الشتاء الى الربيع متعباً لسعد . فلزم الراحة نحو ثلاثة أسابيع من شهر ابريل ، ونصح له الأطباء بتبديل الهواء في الصعيد فأمضى في النيل ثلاثة أيام عاد بعدها الى القاهرة ليستأنف عمله في بيت الأمة وفي مجلس النواب، وكان يجاهد نفسه ليشابر على حضور الجلسات ومراقبة الخلاف عن كذب ، بين دار المندوب البريطاني والحكومة المصرية - ومعها مجلس النواب - فيما يطراً من الازمات الدائمة التي يفتأ يثيرها اللورد جورج لويد وفي مقدمتها أزمة الجيش .

وازداد شعوره بجهد العمل يوماً بعد يوم قبيل انتهاء الدورة البرلمانية فكان يحضر حيناً ويغيب حيناً ويعاني مشقة بالغة في متابعة الاعمال البرلمانية وغير البرلمانية ، وكثير منها كان يجري وراء الستار ، وهو الذي يجهد ويضنيه ولا ينشط الى الخوض في دخائله وخوافيه .

وقبل اليوم الاخير للدورة البرلمانية استجم في المنزل ليستطيع أن يشهد الجلسة الأخيرة ويلقي فيها كلمة الختام التي تعودها منه النواب . غير أنه لم يقو على التحضير كدأبه في المناسبات الرسمية واجتزأ بكلمة قال في مطلعها : « حاولت عند اقتراب انتهاء هذا الدور أن أعد خطبة كما فعلت في الدور السابق ، ولكنني لم أتمكن من ذلك لضعف في صحتي » وختمها قائلاً :

« لقد كنت أود أن أتحدث إليكم كثيراً ، ولكنني أشعر أنني تعبت وأتعبكم ، ولا أريد أن أجعل أحداً يمل مني . ولكنني قبل أن أختم كلامي أرجو منكم حينها تغادرون هذا المكان أن لا تنسوا وظائفكم ... لا تنسوا أنكم نواب دائماً ليحدوكم هذا العلم الى البحث عن آمال مواطنيكم واحتياجاتهم

ورغبتهم . لكي تبدوها للحكومة مباشرة أو بطريق هذا المجلس في الدورة القادمة ان شاء الله .

« والآن استودعكم الله جميعاً وأسأله لكم الصحة والعافية ، وأرجو أن أراكم قريباً وأن يهبني الله جل وعلا من القوة ما يعينني على مشاركتكم في خدمة البلاد حتى نصل بها الى مانوده جميعاً.»

وغادر القاهرة بعد يوم الى بساتين بركات في بليس فوصل اليها مساء يوم الأحد السابع عشر من شهر يولية ، وقضى بها عشرة أيام في سكون ورياضة وادعة استرد بها كثيراً من نشاطه وانتشراح صدره ، وأعرب عن اغتباطه بهذه الرحلة يوم سفره من البساتين بالتبرع لفقرائها بمائة جنيه من ماله تذكاراً لهذه الزيارة ، ثم برحها الى مصطفى في مسجد وصيف .

وكان قد ظهر على أذنه النيني احمرار خفيف لم يؤلمه في بادئ الأمر ولكنه شعر بالألم منه بعد أيام حيث كان بمسجد وصيف . وأخذ هذا الألم يضايقه في الثاني عشر من شهر أغسطس فظن بعض الأطباء أنه التهاب أو « اكزيما » وعالجه على هذا الاعتبار . وفي الخامس عشر منه انتشر الاحمرار وانتقل الى جلد الرأس وأخذت الحرارة في الارتفاع فدعي الدكتور وديع لبنان لفحصه فقرر أنه الحمرة وأنه من الواجب أن ينتقل سعد الى القاهرة الآن أو يبق بمسجد وصيف الى انتهاء العلاج ، ثم دعي الدكتور عبد العزيز اسماعيل بك واشترك معهما الدكتور حامد محمود والدكتور احمد شفيق صهر السيدة الجليلة أم المصريين . وكانا يترددان على مسجد وصيف في زيارة الرئيس ، فتبين من فحصهم جميعاً أن الرئيس مصاب بداء الحمرة ، وبدأوا علاجه على هذا الاعتبار ، فحقنوه بالمصل المقاوم لهذا الداء ، والأرجح أن الاصابة بالحمرة طارئة ، وان الاحمرار الأول كان من أثر التهاب او اكزيما سهلت نفاذ جراثيم الحمرة الى الجلد ، لأن المعروف عن هذه الجراثيم أنها لا تمكث في الجسم بغير فعل أربعة أسابيع .

ثم حسنت حاله في اليومين التاليين وعادت الحرارة الى الهبوط ، فاستحسن
الاطباء الحاضرون نقله الى القاهرة ليكون بها على مقربة من وسائل العلاج ،
واختلف المقيمون بمسجد وصيف يومئذ في الانتقال أو استمرار العلاج
بمسجد وصيف الى أن يتم الشفاء أو تهدأ سورة الداء . فأما الموافقون على
الانتقال الى العاصمة فقد فضلوها لما يتوافر فيها من وسائل العلاج الحاضرة
التي لا تتوافر في الريف ، وأما الذين كرهوا هذا الانتقال فقد استكثروا
ما فيه من الجهد على شيخ مريض ، ولم يروا صعوبة في اقامة الاطباء بمسجد
وصيف ولا في اتصالهم من ثم بالعاصمة كلما طلبوا وسيلة من وسائل الفحص
والعلاج ، وخشوا أن ينزعج الشعب لهذه المفاجأة وأن يدخل في روع
الرئيس أنه على خطر قريب فيثقل عليه ذلك ويسوء أثره في خاطره وجسمه ،
والقرية بعد أنقى هواء وأبعد من الضجيج والحركة وأصلح من المدينة للعلاج .
وكان كاتب هذه السطور على هذا الرأي فأبدى لآخوانه ما يعن له من
الاسباب ، ثم استأذن في العودة إلى القاهرة .

وصعد بعض المعارضين في الانتقال إلى الطبقة العليا حيث يلقون الرئيس
ويلحون في رجائه أن يؤجل هذه النقلة ولو بضعة أيام ، وان لا يجشم نفسه تعباً
قبل تمام الشفاء ، فتبسم رحمه الله قائلاً : إني معكم لا أرى ضرورة للسفر .
ولكن الكثرة ليست معنا فهل نخرج على النظام ؟

وصحت نيته على السفر صباح الجمعة التاسع عشر من شهر أغسطس ،
وكانما أراد أن يغلب المرض بالعزيمة فأبى أن يعتمد على أحد في نزوله ،
ورفض أن يحمل الى الباخرة على كرسي يجره الخدم . وقال : اما المشي واما
الركوب كما يركب الناس ..! وجيء بمركبة صغيرة يجرها جواد واحد فركبها
الى الباخرة وأبى أن يعتمد هناك على أحد في صعوده الى المقصورة .

سارت الباخرة على هينة وهو لا يشكو شيئاً الا المضايقة من
الغرق الغزير في المقصورة المقفلة . لأن الجو جو الفيضان في شهر أغسطس

والرطوبة فيه كثيرة . فاضطر الى تغيير قيصه مرات ولكنه وصل الى القاهرة وهو مستريح وكان أول سؤال له عند ما قاربها : أراني في صحة جيدة فلماذا إذن هذه العودة ؟ كما تخامره الشك أن تكون العودة لخطورة الحال ، وهو لم يعلم بحقيقة مرضه الى أن أدركته الوفاة .

وأصدر الأطباء بياناً للناس عقيب الوصول قالوا فيه : « ان الالتهاب الذي أصاب صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا في أذنه ثم في رأسه قد زال بحمد الله مع الحمى التي نشأت عنه ، ودولته الآن في دور النقاهة ولكنه يحتاج الى الراحة التامة ، ويمكنه أن يفارق غرفته ويقابل زواره بعد قليل من الأيام ان شاء الله . »

واطرد التحسن الى يوم الاثنين ، وصمدت البنية المسكينه لمغالبة الداء الويل تلك الأيام . الى ان كانت ليلة الاثنين فاستيقظ حول الساعة الثانية بعد نصف الليل وهو يعاني ألماً في المعدة ، ثم ذرعه القيء واشتد به التعب وارتفعت الحرارة حتى بلغت في الصباح أربعين وخطتين ، وعاده الأطباء فأوجسوا أن يكون ذلك علامة على سريان الجراثيم وسرعة فعلها في البنية ، وداخلهم الرجاء أن يكون ذلك طارئاً عارضاً في الأمعاء ، فعالجوه علاجاً يقاوم سموم الداء ويخفف هذا الطاريء المفروض . ولكن الحرارة لم تهبط عن الحادية والأربعين ، وارتفعت في صباح الثلاثاء الى الحادية والأربعين وثلاثة خطوط ... وسألته السيدة صفية ، والدكتور حامد محمود والدكتور أحمد شفيق عنده يعودانه : كيف أنت ياسعد ؟ فنظر اليهم في هدوء وتسليم وقال : « أنا انتهيت » وكانت آخر ما فاه به رحمه الله .

واستمرت الحرارة في الارتفاع حتى بلغت الحادية والأربعين وسبعة خطوط ، ولو حظ احتباس البول فحقنه الأطباء بمادة الجلو كوز .

ثم ضعف النبض دفعة واحدة بعد انتظامه في جميع الأدوار الماضية فغلب اليأس على الرجاء ، وعاده الأطباء للمرة الأخيرة في التاسعة والدقيقة الخامسة

والأربعين ، ونزلوا الى المكتب لكتابة تقريرهم الأخير . وانهم كذلك
إذ دعي فتح الله بركات باشا الى غرفة خاله وهو يجود بنفسه في غيبوبة لم
تنقطع منذ الصباح . فاشترأت الأعناق وأمسك الناس أنفاسهم ينتظرون .
وما هي إلا دقائق معدودات حتى عاد فتح الله باشا الى المكتب يمشي كالشبح
الهائم شاحب الوجه مدهول العينين . ولم يجرؤ أحد على سؤاله مخافة أن يكون
الجواب المحذور ، ولكنهم علقوا أنظارهم جميعاً بعينه ولبشوا شاخصين
ينتظرون . دقيقة واحدة أو دقيقتين ، ولكنهما كاتتا من أزمان الأبد في روع
الشاخصين المنتظرين . وفي تلك اللحظة ارتفع صوت ناحب عند الشرفة
المطلّة على المكتب ، فضرب فتح الله باشا يديه على ركبتيه ، وجلس وهو في
جمود الأموات .

ومضت ثوان أخرى ، مضت والناس في سكون عميق مرهوب ، وكان
كل مافي بيت الأمة وكل ماحوله على أعماق ما يكون السكون ، لاصدى في
المنزل ولا في الطريق طوال اليومين الماضيين ، حذراً من ازعاج المريض
العظيم المأمول الشفاء . فلما ارتفع الصوت الناحب وجم الحاضرون ثواني
قلائل ، كما كانوا يستطيّلون الأمل المدبر ، أو كما كانوا بين تصديق
وتكذيب . ثم انفجروا صيحة واحدة بالنشيج والعجيج ، فلم يكن أروع
من ذلك السكون إلا هذا الضجيج الذي اتصل صدهاء في لحظات معدودات
بكل مكان في القاهرة ، وكل مكان في أرجاء البلاد .

كان الارتياح أشبه الأشياء بوصف ما أصاب الناس من ذلك النبأ الهائل ،
لأن الأذهان لم تتمهد لسماعه بل تمهدت لسماع نقيضه ، وكان كل نبأ منظوراً في
تلك المرحلة من مراحل السياسة المصرية الأموات سعد زغلول باشا : الدستور
قائم لا يعلم مامصيره ، والمفاوضات على القضية المصرية ماضية لا يعلم
ما مصيرها ، والمساعي كثيرة : والفروض أكثر ، وسعد وحده هو ميزان
الأمور بين ذلك البحر اللجج من المساعي والفروض . على أن الناس بغتوا

بالروعة في غير تفكير ولا انتباه لحقيقة ما يروع ، يستوي منهم من يكثرث للسياسة ومن لا يكثرث لها أقل اكتراث . ففي تلك الليلة دخل الى مسرح من مسارح اللو في القاهرة ناع يسير بالنبا الخفيف حيث ساقه قدماء : مسرح من مسارح القصف والغناء لا يقصده الرواد إلا للو والمجون ، وتوسط الجميع ثم وقف وصاح وهو لا يدري لم يحمل النعي الى ذلك المكان : « أيها الاخوان . البقية في حياتكم ! الباشا مات » فما لفظ بها حتى صرخت المغنية وألقت بالعود من يديها وولت كأنما هي هاربة ، ووجهم الحاضرون هنيئة ثم تسللوا مجتمعين ومتفرقين .

أما رجال الحكومة — ومنهم أنصاره وحلفاؤه — فقد علموا أن أقصى ما يستطيع في تشييع سعد زغلول قليل ، فتشاوروا فيما يصنع لتشيعه بما ينبغي له من التجلة والولاء . وصدرت الأوامر بأن يحمل النعش على مدفع في رعاية الضباط والجنود ، وأن تطلق المدافع أثناء الطريق ، وخطر لبعضهم أن تكون شعائر الجنازة « رسمية » من جميع الوجوه ، حتى ما يكسى به النعش من الأوسمة والأنواط والشارات . وبرزت هنا حرم الفقيد بعظمة في الجنان لا تجمل بأحد كما تجمل بقرينة سعد زغلول . فأبت أن يكون لنعش الفقيد غطاء غير راية البلاد ، وأن يزينه وسام غير جلال الموت ، أو جلال الخلود .

وأصبحت القاهرة في يوم التشييع على حال نصفها هنا كما وصفناها وفي حي الساعة في ذلك اليوم المشهود . فقد كتبنا بعد عودتنا من تشييعه نقول :

« من نسيج الأحلام ومن تعلات الغرور هذه الحياة ، ينتقل المرء فيها من منظر الى منظر ومن حادث الى حادث كما ينتقل النائم من رؤية الى رؤية ومن أضغاث أحلام الى أضغاث أحلام . فالقاهرة التي شهدت يوم سعد منذ ست سنوات هي القاهرة التي شهدت يوم سعد منذ يومين ، والجوع التي توافت للقائه الأول هي الجوع التي توفت لوداعه الأخير ، ولكن شتان دواع وداع

وشتان لقاء ووداع . وما أبعد البون بين المشهدين حتى في حلم الحالمين وأوهام
الواهمين .

أصبح الناس يوم الأربعاء وأكثرهم لا يعلمون من أنباء الرئيس الفقيد
إلا أنه قضى النهار متعباً كما يتعب كل مريض في بعض أدوار السقام . وكما
كان يعتريه التعب رحمه الله في بعض ساعاته ثم ينصل منه ويعود إلى جهاده
محصد العزيمة مستجمع المضاء . وقد كان من خوارق حب هذه الأمة سعداً
وشعورها بحاجتها إليه ولزومه لها أنها كانت تقدر كل شيء وتنتظر كل شيء
إلا أن رجلاً في نحو السبعين أضناه الجهاد والالم واصطلحت عليه الأسقام
والعلل يمكن أن تدركه الوفاة وينفذ فيه قضاء الموت في كل مولود ... فاذا وسوس
للناس هذا الخاطر مرة في بعض ساعات الاشفاق والحذر أخطروه في أذهانهم
ليستهولوه ويستبعدوه ويطردهوه إلى ناحية سحيقة من الفكر لا تقبل المناقشة
والتفكير . وسلوا أن الموت جاز على سعد كما جاز على الأبطال والعظماء من
قبل . ولكن كما يسلبون القضايا العقلية لا كما يسلم الانسان أمراً له وقع وأثر
في عالم الحقيقة . فلما شاع في مساء الأربعاء أن الرئيس يعاني من مرضه بعض
العناء غلب الأمل على النفوس في هذه المرة غلبته عليها في كل مرة . ولم يشأ
أحد أن يتوجس من هذا التغير في حالة المريض العزيز شراً أو يتوقع من
ورائه النهاية المخدورة . إلا الذين كانوا على مقربة من سرير السقام فقد أخذ
الروع يتسرب إليهم من صباح يوم الثلاثاء وخالط رجاءهم جزع الخطب الداهم
وشك المززع المستغيث . ولكن حتى هؤلاء ظلوا يرجون في وجه اليأس
ويعرضون عن شبح الموت متغاضين أو متجاهلين . فلما انتشر النبأ المشعوم
صباحاً بوغت به الناس وتلقوه بين مصدق ومكذب وهم لا يعلمون كيف
يصدقون وكيف يكذبون . وعز حتى على الذين سلوا واستسلوا للحقيقة
التي لا مناص منها أن يوطنوا قلوبهم واخلادهم على هذا التسليم بعد أن وطنوا
له العقول . فان سعداً ملء تلك القلوب والاخلاد يعمرها ذكره ويتردد فيها

كلامه وعمله . ومن أصعب الصعب على النفس أن تصدق أو تقبل أن إنساناً ينقضي ويموت وهي تحسه هذا الاحساس وتمتلي به هذا الامتلاء . فالعقل في تحليله وتعليه يقبل هذا ولا ينكره . أما النفس المهيجة فلها منطق غير هذا المنطق وفي أعمالها صوت غير هذا الصوت ، يقول لها أبدأ إن الحياة التي تعمرها بالمحبة والاعجاب لا تموت ، وإن تموت .

وأخذ الناس يتجمعون ويتفرقون بغير وجهة وعلى غير هدى ، ثم عرفوا لهم وجهة يتجهون إليها حين قارب موعد التشييع وأن أوان الشروع في تنظيم الجنازة . ففريق منهم وجد مكانه على جوانب الطريق من بيت الأمة إلى القبر الذي يوشك أن ينزله صاحب ذلك البيت ورافع مناره وقبلة زواره . وفريق قصد إلى بيت الأمة ليشارك في تشييع الجنازة أو ليتزود النظرة الأخيرة من الرفات المسجي في نعشه . وما اقتربت الساعة الأولى بعد الظهر حتى كانت القاهرة كلها ومن قدم إليها من الأقاليم محشورة بين البيت والمقبرة... بين دار سعد وقبر سعد . فلا يتحرك السائر في تلك الطريق إلا اندفاعاً وزحاماً ولا تقطع مسافة الدقائق منها إلا في الساعات . ثم كانت اللحظة المرقوبة المرهوبة : لحظة ينزل فيها الفقيد الراحل من بيته إلى غير عودة ... لحظة يفارق فيها سعد البيت الذي رده إليه الأمة كلها أبعده عنه قوة الأقوياء وشدة الأشداء ، وهاهي ذي تنقله منه بأيديها إلى حيث شاء أقوى الأقوياء ، وأشد الأشداء .

أفاق الناس . سعد يبرح داره ! سعد يفارقهم إلى غير لقاء... يا للهول القاصم ويا للفرع الأكبر... كأنما نسوا هذا . كأنما كانوا في حاجة إلى مذكر به فوق ما هم فيه من كآبة وذ هول .

عادت الحقيقة إليهم جائحة فادحة في صورة ذلك النعش الأخضر ينحدر من بيت الأمة في تودة وسكون ، نعش سعد وفيه سعد . لاشك في ذلك ولا مرأ . فialها من لحظة تطيش فيها العقول وينذهب فيها حلم الحليم وصبر.

الصبور ، صيحة واحدة لافرق فيها بين رجل وامرأة ولا بين شيخ و غلام .
أحزهم في تلك اللحظة من ذكر الله وصاح لاحول ولا قوة إلا بالله . وما
يقولها وهو يفقه لها معنى ويتأسى فيها بأسوة ، وإنما هي كلمة مقولة في هذا
المقام ، تنبعث من الأفواه عفواً فتختلط بالصياح الممزق والآنين الصارخ
المذبوح ..

ثم سار النعش تتعالى الأصوات حوله ويتصاعد النواح . ويعجباً لمنطق
العواطف في موقف الحزن والبلاء : يختلف المشيعون بعد فترة فسكن منهم
من سكن واتصل الضجيج بين الآخرين : فأما الذين وقفوا على جوانب
الطرق فقد كانوا يتلقون النعش ويودعونه بالتفجع والويل لأنهم علموا
أنه الوداع الذي ما بعده وداع والفراق الذي ما بعده لقاء . وأما الذين
مشوا خلف النعش فقد علتهم السكينة وطواهم رواق واسع من الصمت
والوجوم ، فلا همس ولا زكر إلا خفقات الأقدام وزفرات الألم
المكتوم . أترام أنسوا بالفقيد الذي ما يزال بينهم فنأى عنهم هاجس
الفراق وعادتهم طمأنينة اليقين بالقرب من سعد إلى حين ؟ هو ذاك
فيما أخال . فانهم ما انقطعت عنهم هذه الطمأنينة المختلسة عند جامع قيسون
وما شهدوا النعش يتحرك من مكانه ليذكرهم باقتراب مغيبه حتى ثارت الثائرة
الهاجعة وتدفقت الجماهير كالسيل الجارف إلى الفقيد المنذر بالرحيل : هذا
سعد بين أيديهم فلماذا يسلمونه للہوت ؟ ولماذا يفرطون فيه هذا التفريط ؟
لا عقل هنا ولا تدبر ولا نصيحة ولا اصغاء ... هذا سعد ونحن نريد سعداً
فن الذي يحول بيننا وبين ما نريد ؟ هذا سعد ونحن نريد سعداً فلماذا نرسله
بأيدينا إلى ذلك المكان السحيق ؟ كذلك تفكر العواطف المجنونة إذا عصفت
بالعقل محنة الحزن الأليم . وأقسم ما ثاب هؤلاء الهاجمون إلى أما كنهم لأنهم
ثابوا إلى الرشاد ، وإنما رجعوا عن بغيتهم كما يرجع السيل صدمه السد القوي
المتين . رجعوا لأن الشرط نافحهم هنا لك حتى عمجروا وتقهقروا ، فأمدهم
الجيش بكل قوته التي رابطت حول ذلك المكان .

ثم عدنا إلى المدينة . إلى القاهرة بغير سعد ، إلى القاهرة اليتيمة . فوالله
للقاهرة في تلك الليلة أشبه بوحشة القبر من ذلك الصريح الذي تلقى الانس
والطمانينة في رفات الفقيد المتروك ، ووالله لقد كانت الاسماع يطرقتها كل
صوت فاذا هو بكاء ونحيب . وقد كانت السيارات الداهية الآيية تهتف
بأبواقها في وسط تلك الوحشة فكأنما هو نعيب متصل ، ينطق به قلب
يشعر ولسان مشلول عن المقال .»

اللقاء الأول

واللقاء الأخير

لقيت « سعد زغلول » أول مرة صباح يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بمكتبه في وزارة المعارف العمومية يوم ان كانت في ديوانها المعروف بدرب الجمالين .

وكنت يومئذ أعمل في تحرير صحيفة الدستور ، وهي زميلة اللواء لسان حال الحزب الوطني الذي كان يوالي الحملة على سعد وينتقد سياسته في وزارة المعارف أشد انتقاد . وكنت في التاسعة عشرة أي في سن الجيل الناشئ الذي استولى عليه « اللواء » وجعله من قرائه وجنده ومصدق مدحه وهجائه ، ولكنني كنت أعجب بسعد وأرجو لمصر خيراً كثيراً على يديه ، ولا يسيغ طبعي أن يكون مثل هذا الرجل ممن يخون عهده وينسى واجبه وينقاد على غير بصيرة لأمر الموظفين الانجليز في الوزارة ، كما كان يقال عنه في ذلك الحين .

وزادني ثقة به أنه كان من أصحاب « الأستاذ الامام » الشيخ محمد عبده . وكنت لأثارة متبعاً وبسيرته جد معجب . فلما اشتدت الحالة عليه وشاعت شيوعها بين قرائها أخذتني حمية الشباب ورأيت من الحق على أن أدفعها عنه . وأمهّد لأظهار الحقيقة بما في وسعي ، فلم أجد أفضل من حديث مع الباشا مدعوم بالوثائق والبراهين التي تدفع اللبس وترفع الغشاوة عن نظر السواد ، وقلت في مقدمة ذلك الحديث حين نشرته : « أصبحوا - أي القراء - يتساءلون عن الضجة القائمة حول التعليم ومبلغها من الصدق والاخلاص ، لأن عليها يتوقف مستقبل أبنائهم وذريتهم فاذا بهم يسترشدون ولا يرشدون ، لذلك أردت أن أرجع إلى رجل اعتقد فيه الصدق والغيرة على مصلحة هذا البلد

وأرى أن في قوله خير حاسم لهذا النزاع الذي استطار شرره واستفحل ضرره ... ذلك الرجل هو سعد زغلول باشا ناظر المعارف»

ولم أكن رأيت الرجل قبل ذلك ولا نظرت إلى صورة له لأن الصحف اليومية لم تكن قد تعودت نشر الصور لمشاهير الرجال في تلك الأيام . وكل ما كنت أعرفه عن شخصه هو ما سمعت عن عدله في القضاء ووصل أثر من آثاره إلى بادتي اسوان في قضية من القضايا انشق لها البلد قسمين ووضح فيها الحق لكل ذي عينين ، وما سمعت عن مبادئه الحرة في إبان الثورة العراقية وهو بعد في مقتبل الشباب ، وعن ملازمته الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ، ووفائه لهذين الامامين الكبيرين .

فعدوت إلى مكتبه في موعد الحديث وأنا أصوره لنفسي في الصورة التي تطابق ما سمعت وعلمت من خلاله . والعجيب أن الصورة الجثمانية لم تخطيء الظن في الكثير من هيئته وسمته ، إلا انني كنت أتخيله ملتحياً وهو لم يكن كذلك ولا أحسبه أرسل لحيته في ماضي حياته ، وأحسبني تخيلت ذلك لأنني استبعدت أن يتلبذ لجمال الدين ومحمد عبده ولا يرسل لحيته كما كانا يرسلانها ، وهو من الأزهريين .

فلما دخلت المكتب استقبلني واقفاً وأشار إلى كرسي أمامه فجلس وجلست . وسألني : أعرفت الشيخ محمد عبده ؟ قلت نعم ! قرأت رسائله وتفسيراته وترجمة حياته . قال . هل رأيت ؟ قلت رأيت مرتين . قال أين ؟ أفي الأزهر ؟ قلت لا . بل في اسوان . قدمني اليه أستاذي فناقشني في علمي المدرسية وبعض الآراء العامة ثم سمعت منه بشري طيبة .

قال : ماذا سمعت منه ؟

قلت : انه التفت إلى الأستاذ وقال وهو يرتب على كتفي « ما أجدر هذا أن يكون كاتباً بعد » ثم أوصاني أن لا أقنع من العلم بوظيفة الحكومة . فتبسم الباشا وقال : أرى أن نبوة الامام تتحقق . واستطرد إلى كلام

عن الشيخ يثنى عليه ويحمد مناقبه ، وإنما سألتني الباشا ذلك السؤال لأنني ذكرت في الخطاب الذي طلبت فيه محادثته أنني أكبر جماعة الامام أن يضل لها قصد في الوطنية ، وإن كثرت حولها النعائم والشايات .

ثم جرى الحديث في موضوعات شتى . ولكنه كان حديثين نشر أحدهما والآخر لم ينشر ، لأنه ورد عرضاً في أثناء الكلام ولم يكن هو المقصود بالمحادثة ، ولأن الباشا نهى إلى مواضع منه لا يجب أن تذاع في الصحف ، واذكر الآن من كلماته التي لم أنشرها أنه أثني على مصطفى كامل ووصفه بالجد والاخلاص ، ولكنه أنكر الضجة التي قامت بعده ووصفها بأنها « كفورة القازوزة لا تلبث أن تعلق حتى تهبط » . . .

وجاءت مناسبة في عرض الحديث فعلت انه يلقي مشقة في تغيير عادات الموظفين الأجانب والوطنيين على السواء ، فالأجانب تعودوا أن يستأثروا بكل شيء والوطنيون تعودوا أن يسلبوا في كل شيء ، وربما منحهم السلطة وهم يتهيئون استعمالها ويرجعون بها إلى الأجانب عن رغبة وطوعية ، ومن حوادث العناء الذي لقيه من الموظفين الأجانب أن مدير المكتبة الخديوية — وكان ألمانياً — أبى أن يمثل أمراً أصدره إليه فكرر الباشا الأمر فقتشبت المدير بالاباء : وأرسل إليه الباشا انذاراً كالذي يرسل إلى صغار الموظفين فكبر على الرجل أن يعامل هذه المعاملة ولجأ إلى الوكالة البريطانية لأنه كان أشبه شيء بموظف دولي في الحكومة المصرية . إذ كان منصبه يحفظ للألمان كما تحفظ إدارة المتحف المصري للفرنسيين باتفاق عر في متفاهم عليه ، وكان الرجل من أصدقاء البلاط الألماني وله دالة على الأسرة الامبراطورية في برلين . . . فتعقدت المسألة وأبدت الوكالة البريطانية رغبتها في سحب الانذار ، فكان جواب الباشا انه يخير المدير بين أحد أمرين : قبول الانذار أو الاستقالة ، وانه لا يستطيع أن يعمل في نظارته إذا لم تنته المسألة بأحد هذين الأمرين . فأذعن المدير وعدل في تصرفاته بعدها عن دعوى الاستقلال بالمكتبة والعمل فيها كما يشاء هو لا كما تشاء النظارة .

وإذا سألت نفسي الساعة عن الأثر الذي تركته في خلدي تلك المقابلة الأولى فأنا أذكر أنني خرجت من عنده وأنا أشعر أنني كنت أمام رجل مفتوح النفس كبير العزيمة يحب الانصاف للناس ويحب الانصاف لنفسه كذلك ، ولهذا يسوءه النقد ويحسن عنده وقع الاعتراف بالفضل . غير أن النقد يناله في موضع قوة لا موضع ضعف : يسوءه لأنه يعطله لا لأنه يزعجه ، أو يسوءه لأنه يشعر بالغضب من الكذب والعدوان لا لأنه يشعر بالفقر الى الثناء ، وقد يسهل عليه أن يصنع الخير ولا يلقى جزاءه . فأما أن يصنع الخير ويغتصب منه صنيعه اغتصاباً واقتداراً فذاك الذي لا يقره ولا يسكن اليه . لأنه يجعله خاضعاً لرحمة أعدائه ويلبس في ضميره مكان العدل والانصاف ، ومكان القدرة على مكافحة البغي والاعتساف .

وقد لمحت منه سروراً لا يخفى ولا هو حاول أن يخفيه عندما علم أنني أعرف له فضله وأني قادم اليه ياعث من الاعتراف بذلك الفضل لأجلو عنه التهم وانقض عنه الأكاذيب ، وهي اريحة مألوفة في كثير من العاملين الذين يمتحنون بنكران ذوي الاغراض .

خرجت ذلك اليوم وفي نفسي صورة وافية للصلح الذي كنت أعجب به على غير رؤية . فعرفت سعاداً رجلاً مهيب الطلعة قوي العارضة فصيح العبارة يملأ الناظرين والسامعين ثقة وتوكيداً ويشعرهم بقدرته ويشعر هو بتلك القدرة ويعتد بها مفطوراً على ذلك في غير صلف ولا تكلف ، وتسمع حجته الدامغة في صوته الشجي فتجد للمنطق عذوبة الفن وسلاسة التلحين ، بل تسمع سليقة الرجل كلها تتحدث اليك عن يقين لا ينتهي عندك الا الى يقين . فهو في كلامه وعمله شيء متسق منسجم كامل تقبله جملة أو تدعه جملة ولا تحس عنده بنشوز أو تردد ، وقد كان عندما قابلته المرة الأولى يمشي إلى الخمسين من عمره ، ولكنني لو سهوت عن العيان لحظة لحسبته في عشرة الثلاثين

ودارت الأيام دورتها واعتزل سعد الحكومة ورشح نفسه للجمعية التشريعية وتجرد لقيادة الحركة الوطنية ونفي من مصر وعاد إليها ثم نفي منها مرة أخرى وعاد من المنفى ، فلم ألقه في خلال ذلك كله الا مرتين : الأولى حين خطرت لي أن أنتظم في بعثات الجامعة المصرية وأردت أن يكون الامتحان مباحاً لجميع الطالبين ، والثانية حين قدمت إليه ديواني الثالث الذي أهديته إليه . فأما في المرة الأولى فقد رفض طلبي ، وأنا أعتقد أن رفضه لم يكن حتماً لزاماً لأنني لم أطلب إلا أن أدخل الامتحان مع الممتحنين ثم أنتظم في البعثات الجامعية إذا كنت من الناجحين ، فأبى سعد إلا أن تكون لدي الشهادة المشروطة قبل الامتحان . قلت : أولو كانت هذه الشهادة غير ضرورية للنجاح ؟ قال : وماذا نصنع ؟ لتكن كفاءتك ما تكون . فهل في وسعنا أن نرشح للأستاذية في الجامعة — وأذكر أنه نطق اسمها بالفرنسية — من ليست عنده الشهادات التي ينتظم بها الطلاب في تلك الجامعة ؟

غير أن رفضه لطلبي لم يمنعني أن أبادر إلى نصرته بما استطعت يوم تجرد لقيادة الأمة في القضية القومية . فقد كنت يومئذ أقضي الشتاء بأسوان مستشفياً لا أقوى على الكتابة في الصحف ولا على الاشتراك في الحركة ، فرأيت أن لا يفوتني تسجيل المشاركة فيها بما استطعت ؛ وأهديت إليه الديوان الذي طبعته في الصيف ، ثم قدمته إليه قبل عودتي إلى أسوان ، وكانت هذه كما أسلفت هي المقابلة الثانية قبل اتصال الصداقة السياسية بيني وبينه .

ثم اتصلت بالمقابلات بيننا من سنة ١٩٢٤ اتصالاً لا تقطعه إلا فترات قليلة من سفر أو مرض أو نحو ذلك . فما تغيرت الصورة الأولى إلا بما أضاءها من وهج الحركة الوطنية ونفخار الفداء وحماسة الاعجاب والاحجام من المعجبين .

وكان اللقاء الأخير في مسجد وصيف قبيل الوفاة بأيام .

ذهبت إلى مسجد وصيف لأول مرة في ذلك العام ، فراقني منها أول ما قاربتها هواء صاف جميل لا كالهواء الرطب الذي يهب على شواطئ البحر ولا كالهواء الجاف الذي يهب علينا في صحراء مصر الجديدة : قوام بين هذا وذاك ، فيه لين وفيه جفاف ، أو هو كما كان سعد « هواء حنون » .

وراقني أكثر من ذاك ما يوحيه اليك المكان من شعور العزلة والسكينة : يخيل اليك أنك في واحة معزولة بين آفاق بعيدة . نعم في واحة لا تحيط بها رمال ولا نجود ووهاد ، بل مروج فيح لا ينتهي الطرف إلى مداها من حيثما نظر إليها . فهي محجوبة وراء الجسر والأشجار تحس أنك سكنت منها إلى مكان خاص منفرد وإن لم تنقطع عما حولها . وتحس أنك محوط فيها بجزر من الحب والعطف يجعلها كالقبلة الميممة من جميع الأنحاء ، وكنا نقاربها فيقابلنا الفلاحون بالتحية على غير معرفة كأنما كل ما هنالك وكل من هنالك قرابة يجمعها حب صاحب المكان ، وما تحييتهم هنالك حين تعبر بهم سيارة تمضي إلى تلك الوجهة إلا الهتاف « ليحيي سعد » ... فنسمعها ونردها لهم باسمين .

والفلاحون على مسافات بعيدة من الضيعة يعنون بالطريق فيتطوعون برشها وتنظيمها تخفيفاً على زوار الزعيم المحبوب ؛ وقد رأيت أطفالهم هناك لا يكاد أحدهم يبلغ العاشرة وهو سارح بجاموسته أو بقرته يلبح الزائرين فيرفع صدره نفوراً ويمد عنقه هاتفاً : « ليحيي سعد » ! مرة واحدة ... كأنما هي اصطلاح التحية . ولا يلبيه عنها اجفال الدواب من السيارات . ولم نعجب حين علمنا أن هذه القرية والقرى المجاورة لها أقل بلاد الريف شقاقاً وجريمة ، لشعور أهلها بحرمة ذلك الحرم الذي يحبونه ويجلونه .

فاذا انتهيت إلى الضيعة نفسها وإلى منزل الرئيس فيها فأنت تحت جناح وارف ظليل ، وأنت عند المنزل الذي يستريح اليه النزير : هنالك ينبوع المحبة الفياضة الذي تجتمع حوله الجداول . فكل ما في البيت حنان ورعاية

وطمانينة ، يسهر عليها ذلك القلب الكبير قلب السيدة الجليلة التي سميت بحق أم المصريين .

والمنزل من طبقتين ، يقيم الرئيس في الطبقة العليا ويستقبل زائريه ويتناول طعامه في الطبقة الأرضية . وعلى مقربة من المنزل دار للضيافة تتسع لخمسة أو ستة من الضيوف الذين يستقبلهم للمبيت . ويطل كلاهما على حديقة المنزل وبستانه وفيهما الأزهار ودوالي العنب وأشجار النار .

وكان الرئيس قد استعد للراحة صيف ذلك العام لأنه عانى في أوائل الصيف ضعفاً لازمه ثلاثة أسابيع ، ولقي نصيباً في رئاسة مجلس النواب إلى ختام دورته السنوية ، فأعد نفسه في المصيف لراحة مستحقة بعد ذلك العناء الطويل في مثل سنه ، ولا سيما وهي راحة قصيرة الأمد في انتظار ما تأتي به المفاوضات بين ثروت وشمبرلين ، وما يعقب المفاوضات من جهد جهيد في حالي الفشل أو النجاح ، ولم يتنبأ لسعد قبل ذلك العام أن يهدأ في المصيف منذ بدأت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى ، لأنه كان يقضى الصيف بين نفي أو معركة انتخابية أو مناضلة حزبية أو سفر للمفاوضات . فأما وقد جاء الصيف مرة والوزارة المؤتلفة قائمة والبرلمان المؤتلف موجود والمفاوضات لا تزال في دور التمديد فلا بأس بالراحة والاستجمام واغتنام الفرصة العابرة التي قلما تتاح .

وعلى هذا أمر الرئيس أن لا يلقاه إلا من يدعوهم إليه أو يأذن لهم في الزيارة . واستثنى من ذلك الفلاحين أصحاب المظالم ، وبخاصة من كانت لهم شكايات عن القطن والأرز والماء ، لأن الصحف لغطت بحديثها وألقى بعضها اللوم على وزير الأشغال ، وهو من الوزراء الوفديين وله صداقة حميمة بأحد المقربين إلى سعد من خاصة أقربائه ، وكان سعد يعلم أن ذلك القريب يحمي الوزير ويلطف شكايات الشاكن من أعماله . فأحب أن لا يحجب عنه أحد من أصحاب تلك الشكايات .

إلا ان حافظاً^(١) رحمه الله كان يستبيح لنفسه من الجرأة والفكاهة معاً أن يمنع حتى هؤلاء أو يوصيهم باجتناّب الحديث في القطن والأرز والماء بين يدي الرئيس ، ويقول لهم : ان لم تعجبكم هذه الفدادين العطشى التي تشكون منها فها توها الينا نحن لانجد فداناً واحداً رياناً أو عطشان فاحمدوا الله . واذا أفلت إلى حضرة الرئيس واحد من هؤلاء المتحدثين عن القطن والأرز والماء نظر اليه حافظ في غيظ وحرد كأنه الكاهن النور يحمي محرابه من الواغليين ، وحاول جهده أن يقطع عليه الحديث أو يستعجله إلى الانصراف .

جاء مسجد وصيف وكيل اقليم من الاقاليم البحرية فطفق «سعد» يسأله عن مناوبات الري وما يقال عن مظالم الأرز وزراعة التلث وما اليها ، وطفق الرجل يشرح الحالة بشيء من المبالغة والاطناب ، ونظر حافظ إلى الرئيس فاذا به يتجهم وينقبض ويوشك أن يثور بأولئك الذين يحجبون عنه الحقائق أو يموهونها ثورة لا تحمد عقباها عليهم ولا عايه .

فاستدار حافظ من الباب الآخر وقال للوكيل : أنت تقوم حالاً ! .. فارتاع الرجل وظن أنه أخطأ في حق الرئيس ، ورجع عنده هذا الظن أنه رأى تجهم الرئيس وانقباضه فأيقن أنه لم يعرف من خلائقه وعاداته ما يعرفه مجالسوه ، وفي مقدمتهم حافظ ابراهيم . وهم الرجل بالنهوض والانصراف ولكنه رأى الرئيس يعيد عليه السؤال وينتظر الجواب . فارتبك أيما ارتباك ، ولبث لا يدري أيقعد أم ينهض ، وحافظ من ورائه لا يرجمه ولا يني عنه ، ويقول له مرة أخرى في لهجة الجزم والوعيد :

قلت لك يجب أن تقوم حالاً !
فتعم المسكين بضع كلمات واستأذن للانصراف .
قال سعد بعد انصرافه : عجباً ما خطب الرجل ؟ انه كان يتكلم حسناً .
فاذا دهاه ؟

(١) حافظ ابراهيم الشاعر المعروف .

قال حافظ : دهاه مغص فجائي ، وهو يعتذر لمولانا الرئيس !
وكأنما كان سعد قد تنبه لخروج حافظ ورجوعه فقال :
جزاك الله يا حافظ . ما أظن هذا المغص الا من ... توليد الخيال !

وكانت المتعة الكبرى في رياضات مسجد وصيف تلك المناوشات التي
لا تنقطع بين حافظ والدكتور محجوب ثابت ، الطبيب المعروف وعضو
مجلس النواب .

ومن المعلوم أن الدكتور محجوباً كان يومئذ مشغولاً بأمرين اثنين
لا ينفصلان : أحدهما وزارة الصحة التي يتمناها ويعتقد أن الانجليز يتوعدون
بالشر اذا تولوا ، لأنه من المطالبين الملحين في المطالبة بالسودان .
والأمر الآخر زوجة غنية شابة من بيت عريق . أو كما قال حافظ :

يرغى ويزيد بالقافات تحسبها	قصف المدافع في أفق البساتين
من كل قاف كأن الله صورها	من مارج النار تصوير الشياطين
قد خصه الله بالقافات يعلكها	واختص سبحانه بالكاف والنون
تغيب عنه الحجب حيناً وتحضره	حيناً فيخلط مختلاً بموزون
لا يامن السامع المسكين وثبته	من كردفان الى أعلى فلسطين
بيننا تراه ينادي الناس في حلب	إذا به يتحدى القوم في الصين
ولم يكن ذاك عن طيش ولا خبل	لكنها عبقریات الاساطين
يبيت ينسج أحلاماً مذهبة	يعني تفاسيرها علم ابن سيرين
طوراً وزيراً مشاعراً في وزارته	يصرف الأمر في كل الدواوين
وتارة زوج عطبول خدلجة	حسنا تملك آلاف الفدايين
يعفى من المهر ما كراماً للحيته	وما أظلمه من دنيا ومن دين

ولبيلة الدكتور محجوب شغله الله بالوزارة والزواج في الوقت الذي
كان فيه حافظ ابراهيم بمسجد وصيف ، فما من يوم ينقضي ولا ليلة الا على

رسالة مختلفة من الزوجة المنظورة ، أو شرط لها تشترطه في هندام الدكتور
أومنام يحتاج الى تفسير ، أو أشاعة تترامى عن الوزارة الموعودة ، والدكتور
في كل ذلك يقول : ما بيننا ياسيدي وبين الوزارة الا زارة من زارات سعد
فاذا الانجليز يثنون عن عنادهم صاغرين .

فيقول سعد : حسن . ولكن لماذا أزار يادكتور ؟
وكل زائر جديد يصل الى مسجد وصيف فهو مشترك طوعاً أو كرهاً في
مناورة مبتكرة يبتلي بها الدكتور .

جاء يوماً الدكتور نجيب اسكندر من القاهرة — وكان الطريق قد توفي
قبل ذلك بأسابيع — فالتف به الضيوف وقالوا له : اسمع يادكتور : انك
لم تحضر الى مسجد وصيف للسؤال عن الباشا ولكنك حضرت لدعاء
الدكتور محجوب الى مرافقة الوفد المسافر الى الحبشة لاستفتاء أهلها في
اختيار الطريق الجديد !

قال الدكتور نجيب : ما هذا الكلام ؟ الدكتور محجوب عضو في وفد
قبلي لاختيار الطريق ؟
قالوا : نعم . هو ذاك . وهو بعد شأن الدكتور يصرفه كما يشاء ،
فمالك ولشئونهم ؟

ونزل سعد بعد ساعة فاذا بالدكتور نجيب يمثل الرواية أحسن تمثيل .
قال : يا باشا ، إني قادم لاستشارة دولتكم في أمر يتعلق بالدكتور محجوب .
فاشرأب الدكتور محجوب وهمس متاقلاً : ماهو ياسيدي ؟
فأجابه الدكتور نجيب : السفر الى الحبشة !
قال الدكتور محجوب : وهل فرغنا ياسيدي من السودان حتي نشغل
أنفسنا بالحبشة ؟

قال الدكتور نجيب : انما تسافر لسؤال الأحباش عن رأيهم في اختيار
الطريق الجديد .

فرد عليه الدكتور محجوب متبرماً : ولماذا لا تسافر أنت وأنت بهذه المهمة أولى ؟

قال الدكتور نجيب : هكذا وقع الاختيار .
فثنق الدكتور محجوب وزجر قائلاً : دعونا من هذا العيث ... دعونا في الجدل الذي نحن فيه ، وخشي المتآمرون أن تفشل المناورة فخطر لخبث منهم أن يستفز الدكتور الى الحرص على المهمة والمبادرة بقبولها فقال :
ومع ذلك يا باشا لا أظن الدكتور محجوباً يصلح لهذه المهمة الخطيرة .
فالتفت اليه الدكتور غاضباً وقال : ماذا ؟ ماذا تقول ياسيدي ؟ لا أصلح لهذه المهمة ؟ أتقول انني لا أصلح ... لماذا ياسيدي لماذا ؟
فقال الخبيث : لأنك تتحدث عن السودان فتوقعنا في أزمة مع الحكومة الانجليزية .

فصاح به الدكتور : ياسيدي تمسك عن ذكر السودان ، وتسلّم عن المدارس والتعليم .
قال : إذن تكون الطامة اكبر . أليس العرف قد جرى بالتمهيد بالمدارس والتعليم لفتح مناطق النفوذ السياسية ؟
فعاد الدكتور يقول : وتمسك يا ولدي عن المدارس والتعليم أيضا ، وتسلّم عن الصحة .

قال الباشا : وهل ضروري يا دكتور أن تتكلم ؟ أنت ذاهب للاستفتاء في اختيار البطريق . فلماذا لا تقصر عملك على ما أنت ذاهب لأجله ؟
ثم قال ضاحكاً : أراك قد قبلت ورضيت وعهدنا بك منذ اللحظة أنك أبيت ونفرت .

قال الدكتور : لأجل خاطرك يا باشا نقبل والله كل شيء ... نقبل يا باشا نقبل . ومن يصلح لها غيرنا ... لقد شربت القهوة في دير السلطان أيام الخلاف عليه بين القبط والأحباش . فأنا ابن بجدتها . نعم أنا ابن بجدتها ! ولأجل خاطرك يا باشا نذهب الى أقصى مكان ،

وفض الباشا الحوار في هذه المهمة الخطيرة بقوله : الآن قد انحلت المشكلة
وحرمت المهمة على غيرك ما دمت قد شربت القهوة في دير السلطان ...
لم لم تقل ذلك من البداية يا دكتور ؟
وحدث بعضهم صباح يوم أنه رأى الدكتور في منامه على ناقة ورأى رجلاً
يرفع اليه ورقة وهو ينحني ليأخذها ، ووراءه جحفل كبير من الحمير .
فقال الباشا : أضغاث أحلام ومانحن بتأويل الأحلام بعالمين ... فن
هنا يعلم تفسير الأحلام ؟

قال حافظ : أنا أفسرها وأبشر الدكتور سلفاً .
قال الدكتور : وفيم البشارة يا سيدي ؟
قال حافظ : بالوزارة فهي الناقة ، وبأمر التعيين فهو الورقة التي تنحني
لتأخذها !

فسأل أحد الحاضرين : بقي شيء يا حافظ قد نسيت . فما هذا الجحفل
الكبير من الحمير الذي كان وراء الناقة .
فلم يتردد حافظ أن قال : وهل في تفسير ذلك مشقة ؟ هم ولا ريب ...
ناخبون .

وعلى هذا النمط كان ضيوف الرئيس يُزجون أوقاتهم في ذلك الجو
الرائق وتلك العزلة السعيدة . فاذا فرغ الرئيس من رسائله وتوجيهاته فأما
الاحاديث والذكريات وأما هذه المناوشات أو المخترعات التي لا يسلم منها
أحد ولا يأمن على سهوة أن تصيبه قرعتها ويدور عليه دورها . وليس
الرئيس بمستثنى من قضائها إذا لزم الأمر وحكمت القافية كما يقولون ، ففي
ضحوة من الضحوات ذهب فريق من الضيوف مع الرئيس الى الساقية
التي يجلس اليها في أثناء الرياضة اليومية وت خلف فريق آخر في حجرة المكتب
التي فيها التلفون ينتظرون رسالة هامة ... فلما عاد الرئيس تلقاه أحدهم

في جد ورصانة وقال : يادولة الباشا وفد من القاهرة يستأذنون في السفر الى دولتكم.

قال : هل كتبت أسماهم ؟

قال : نعم . ومضى يتلو من ورقة في يده : فلان وفلان وفلان وفلان . جماعة يستثقلهم الرئيس لوخامة أرواحهم وكثافة حسهم وشدة فضولهم . فما هو الا أن سمي الاسم الثالث منهم حتى صاح به : على رسلك ! هؤلاء لا تحملهم بقعة واحدة من الأرض ، ولا أدري كيف يجتمعون حتى على اللسان !

وكان نظام المعيشة في مسجد وصيف يجري على وتيرة واحدة : يستيقظ الرئيس باكراً ويتناول طعام الافطار في الطبقة العليا ثم ينزل الى مكتبه حوالي الساعة التاسعة فيجلس فيه ريثما يراجع بريد الصباح . ثم يخرج للرياضة فيركب حملاً خاصاً معداً له يستريح الى مشيته أو خطوته كما كان يقول رحمه الله . فيجول في الغيطان نحو ساعة ومعه واحد أو اثنان من الصحاب يركبان الخيل أو الحمير أحياناً ، وأحياناً يمشيان .

فان لم يجد نشاطاً للركوب تمشى مع بعض الصحاب الى الساقية التي في جوار المنزل ، فيجلس هناك ساعة أو نحو ذلك يقضيها في الحديث وتذاكر الشؤون العامة ، ثم يعود ماشياً فيصل الى المنزل حوالي الساعة الحادية عشرة ويجلس في استقبال الزائرين الى نحو الساعة الثانية وهي موعد الغداء ، ومن عادة الرئيس أن يتناوله مع ضيوفه وأن يقضي على المائدة ساعة على الأقل ينتقل خلالها من حديث الى حديث ومن موضوع الى موضوع يلاحظ فيها جميعاً أن تناسب أذواق الزائرين وأن يشتركوا فيها جميعاً بما لهم من خبرة فيها أو رغبة ، فاذا فرغ من الطعام تناول القهوة وودع ضيوفه ليقليل في الطبقة العليا الى ما بعد الساعة الخامسة بقليل ، ثم ينزل إلى المكتب ليراجع بريد المساء ، ثم يخرج للرياضة مرة أخرى مشياً على الأقدام ، ويعود الى حيث

يجلس عادة ما بين حجرة المكتب وحجرة المائدة في طرقة مجاورة للحديقة هي في الغالب أصلح الأماكن هناك لتلقي الهواء الطلق من وراء المروج ، ويقضي هنيهة في استقبال الزائرين ثم يحين موعد العشاء في نحو الثامنة فيتناولوه كذلك مع الضيوف وهو يسامرهم بأمثع الأحاديث وأطيب الفكاهات ، وينتقل الى الطرقة أو الى المكتب اذا برد هواء الليل ، فيلبث هناك حتى الحادية عشرة أو الثانية عشرة ولا يطيل السهرة الى ما بعد ذلك الا فيما ندر. وأكثر ما كان يقضي السهرة في استعراض الأعمال السهلة أو التعقيب على الحوادث والأشخاص ، ويستطرد أحياناً الى الذكريات والملاحظات بأسلوب يمزج فيه الجد بالفكاهة ويتوخى فيه راحة السامعين، ويتعمد أحياناً أن يسألهم ويحاذبهم أطراف الأحاديث ليستدرجهم الى الكلام ويستطلع ما عندهم من الآراء والخواطر . فاذا حان موعد نومه ودعهم وتمنى لهم رقداً هنيئاً وليلة سعيدة . وصعد الى الطبقة العليا وذهبوا هم الى دار الضيافة ينامون أو يلبثون بعد ذلك ماشاءوا من وقت يلعبون النرد ويسمرون .

وصلنا إلى مسجد وصيف عصارى يوم الخميس الحادي عشر من شهر أغسطس . فاستقبلنا الرئيس في الطرقة ورحب بنا وأوصانا أن نستعد للبقاء في مسجد وصيف فترة طويلة ، فقلت : يا باشا ذلك ما تمنى . لولا أنني أتيت على نية المبيت ليلة واحدة فلم أحضر معي ما يلزمي من الدواء والملابس ، فأما وقد أنالني الرئيس شرف ضيافته فأنا أعود إلى القاهرة غداً وأرجع منها متأهباً للاقامة في مسجد وصيف بقية الصيف ان شاء دولة الرئيس . قال : لا تمزح . اني أحسبك في حاجة إلى هذه الراحة في هذا الهواء . وحسبك كذاً لذهنك ونصباً لجسدك طوال العام .

فشكرت لدولته دعوته واهتمامه ، وأمضيت المساء والسهرة على أطيب ما يكون السمر وأطيب ما يكون الأوان وأطيب ما يكون الهواء : تارة

يحدثنا عن المصطافين الذين يذهبون إلى أوروبا لانفاق ما جمعوه من بلادهم كأنهم يؤدون الاتاة المضروبة عليهم ، أو المصطافين الذين يذهبون اليها مرغمين كأنهم في سخرة مفروضة عليهم وعلى أبناء طبقتهم لا حيلة لهم في أدائها ولا لذة لهم في قضائها ، فيعيشون في شظف وعسر ليعوضوا على أنفسهم نفقات رحلاتهم ، ثم يرجعون وما استفادوا من الرحلة سلوة ولا نفعاً ، ولا عرفوا من الديار التي طافوا بها أكثر مما يعرفون وهم بعيدون منها . وتارة يحدثنا عن انتخاب البطريق وما اصطلح عليه العرف في انتخاب البطارق الأقدمين وما اشتهروا به من النسك والانزواء عن العالمين ، وتارة أخرى يسألنا رأينا في هذا وعهدنا بذاك وما يقال عن هذا الأمر وما يشاع عن ذلك البلد ليشارك كل منا في حديث يرضاه ويستريح اليه . وكانت الليلة قمرء والسكينة في الأرض وفي السماء ، وبعض الحاضرين من طلاب المناوشات يقول للرئيس كلما رأي أسرح النظر في المروج والقضاء واستقبل الهواء « الحنون » الذي لا نستمتع به في القاهرة ولا الاسكندرية : العقاد ياباشا ليس معنا . العقاد ينظم قصيدة ! والباشا يقول وهو ضاحك : حسبته اذن شيطانه . فلا يزيدوه شياطين !

• وصعد الباشا وأوينا نحن إلى حجراتنا فنام من نام ولبث الآخرون يلعبون أو يفسون في تدير المكائد والمناوشات !

ثم استيقظنا مبكرين لنشاط النفس وجودة الهواء ، وجاءنا من قبل المنزل من ينبئنا بنزول الباشا إلى المكتب . فذهبنا اليه وحيناه تحية الصباح فكان أول ما سألنا عنه بعد التحية : كيف كان مبيتنا وماذا نقترح من الطعام في يومنا ؟ وعلمت أنها كانت عادته رحمه الله مع جميع ضيوفه الذين يعلم أنهم لا يأكلون كل طعام ، وأنهم يلتزمون نظاماً خاصاً في المعيشة والغذاء .

وقبل الرياضة الصباحية دعانا الرئيس وزميلاً لنا من ضيوفه فقضينا ساعة في الطريقة يستعرض لنا بعض المواقف ويصف بعض الجماعات

المصرية . ثم نهضنا للرياضة مشياً الى الساقية فالتفت الرئيس في أول الطريق وسأل :

ألم يأت فلان بعد ؟

وفلان هذا ثرثار غريب الأطوار يستطاب حديثه وتملح بدواته . فقال أحدنا : كلا . يا باشا ، ولا نحسبه يأتي ، لأنه لا يزال عاتباً على البيغاء !

أما البيغاء هذه فلها قصة ظريفة مع ذلك الثرثار ، وهي في الأصل هدية إلى الرئيس أهداها اليه بعض مروضي الطيور لأنها تعلمت الهتاف باسمه لطول المراتة من جهة ، ولطول ما سمعت من هذا الهتاف في المظاهرات من جهة أخرى . فكانت بين لحظة وأخرى تنطق هاتفة « يحيي سعد . يحيي سعد » وتشفع ذلك أحياناً بالوثب والرقص الموزون كلما صفق لها المصفقون على نغمة الهتاف فتقلها أصحابنا « أولاً » إلى دار الضيافة ثم أخذوا في تعليمها اسم ذلك الثرثار بتلقينها إياه في الصباح والمساء وكلما عبروا بها أثناء النهار ، فطرب الرجل لهذه الشهرة التي بلغت إلى مسامع الطير . وظل يأنس إليها ويروضها على ترديد اسمه ، ويفرح بتنغيمها إياه تارة تمده وتارة تقتضبه وحيناً تكرر على عجل وحيناً آخر تفرده على مهل ، وهو جد مسرور بهذه التحية يحسبها إلهاماً من البيغاء تخصه به دون سواه . حتى كان يوم فاذا هي تناديه باسمه وتشفعه بلقب لا يسره . فقفز من المفاجأة وهم أن ينطش بها من الغضب وانحدر على السلم متوعداً بالشكاية إلى الرئيس ثم غادر الدار دون أن يلقي الرئيس أو يودع الصحاب .

قيل لنا حين حضرنا — ولم نكن قد شهدنا شيئاً من هذا — أنه قد أقسم لا يعودن أو تعتذر البيغاء من هذه الزلة وتمسك عن التطاول الذي اجترأت به على مكائته وفضله !

فسأل الرئيس : أ لا تزال البيغاء مصرة على رفض الاعتذار .

فقالوا جميعاً : كل الاصرار .

قال الرئيس : لا عجب ، بيغاه تعتب على بيغاه !

وبلغنا الساقية فجلسنا قليلاً ، ولحق بنا من الزوار من كان يعجلهم الوقت عن الانتظار ، فأنشده بعضهم قصيدة وبلغه بعضهم تحية من الطلاب المصريين في باريس ، وأوشكت الضحوة أن تنقضي على خير لولا خبر حملته الصحف عن التعيينات القضائية سمع به الرئيس فتكدر أما كدر ، وزاد في غضبه انه لم يسمع بشيء من تمهيدات هذه التعيينات كما كان أنصاره في الوزارة يتعمدون اخفاءها ليضطر إلى قبولها بعد وقوعها ، مع عليهم باعتراضه الشديد على بعضها . فرجع الرئيس إلى المكتب منقبضاً وأمر باستدعاء وزير الحقانية في الاسكندرية على التلفون ليسأله عن خيئته هذه المناورة المسيئة . ففهم منه أن الأمر قد عرض على جميع الوزراء الوفديين فأقروه ولم يلاحظوا شيئاً عليه ، فوقع ذلك في نفسه موقعاً أليماً وأتعبه في حالة المرض التي كان فيها بين النقاها والاعياء . ولم ننتفع بحديث الرئيس بقية اليوم حتى ودعته مستأذناً في الاياب .

وأبيت القاهرة وفي نيتي أن أرجع منها إلى مسجد وصيف آخر الأسبوع بعد ترتيب العمل والاستعداد للأجازة بضعة أسابيع . فلم يمض السبت حتى طلبني الرئيس صباح الأحد على التلفون وقال لي إنه ينتظرني مساء ذلك اليوم ، فشكرت لدولته واستمهلته إلى الاثنين . فاذن ، وأمر كاتبه أن يكرر تذكيري بالموعد مساء الأحد . وما كنت في حاجة إلى التذكير والتكرير ، ولكنه لطف الرئيس رحمه الله وإيناسه لضيوفه ومدعويه .

ووصلت إلى مسجد وصيف مساء الاثنين فلقيت إخواننا بين باب الحديقة وباب دار الضيافة وقد بدأ عليهم شيء من الوجوم فسألهم : ما بالكم هنا في هذا الأوان ؟ قالوا : إن الباشا متعب قليلاً فهو عاكف في المنزل ونحن مبتعدون من نوافذ الحجرة التي ينام فيها لئلا يرتفع اليه صدى من ضوضاء الحديث . ولم تمض دقائق معدودات حتى أقبلت الأنسة المهذبة « فريدا »

تحيني باسم الرئيس وتبلغني أسفه لأنه لا يستقبلني هذا المساء ، ورجاه أن يراني في الصباح .

وفي تلك الليلة أنبأنا الدكتور حامد محمود أن المرض لا يخلو من خطورة ولكن بنية الباشا القوية كفيلة بالتغلب عليه ، وأنه يحتاج الى الراحة والاقبال من الحركة والكلام والاشتغال بمرهقات السياسة والمشاكل العامة . فقضينا الليلة تنفاهل وتشاهم ونحن على غير هدى من هذا ولا ذاك ، وجاء الصباح فسألنا فقيل لنا : إن الحالة أحسن . ولكن الحاجة الى الراحة والعكوف بالمنزل لا تزال .

وكان أول ما تلقيناه بعد تناول الافطار تحية من الرئيس واعتذاراً من احتجاجه عنا ، ووعداً بأن يرانا قريباً حسبما يستطيع أو حسبما يأذن الطبيب ثم جاءني الأنسة فريدا تدعوني الى لقائه ، فلم أنس ولا أحسنني أنسى ذلك الشعور الذي خامرني وأنا أخطو خطواتي المتتدة المتقاربة الى حجرة نومه . فأنني أحسست أنني في حضرة القدر الذي لا يكشف ما أضمر . وعنده الرجاء العظيم ، وعنده كذلك الخوف العظيم ، ونحن منه بين ستارين لا ندري أيهما الرجاء وأيهما الخوف ، وأيهما ينشره وأيهما يطويه .

واقتربت من الحجرة وأنا أعلم أن الحديث يتعبه وأنه أتعب ما يكون له إذا خاض في السياسة ومشاكل الحكومة . ووجدته راقداً خفيه فرد التحية معتذراً لاضطراره إلى قلة الحركة . وأسرعت بإبداء الكلام لأعفيه من مشقة الحديث ، وطرقت كل موضوع عن الجو وعن الصحة وعن المصيف وعن الصحاب الا السياسة وما إليها فاني اجتنبتها أبعد اجتناب ، وطفقت أسرع في وصل كل حديث بما قبله على خلاف عادتي لكي لا يتكلم ثم ألجأ إلى مقاطعته فأسوءه بذلك . وقد تسمع الأنسة فريدا صوته بين فترة وأخرى فتظهر وتناديه بلهجة المستعطف المترفق : يا باشا . لا كلام الا كلام . . . فيصمت حتى تخرج ثم يقول : إن علي يابني هنا رقيبين لا يرحمان . إذا أمر الطبيب

لم ياذنا لشفتي أن تفترأ بكلام ولا للهواء أن ينفذ من هذه الأبواب ...
« وأقول له إن رقيديك يامولاي لا يرحمان لأنهما يرحمان »

وعلى الرغم من هذا استطرد الكلام إلى أبناء الصحف والحكومة وجاء
ذكر الخصوم والأصدقاء فقال رحمه الله : « ليس لي يابني خصوم أحسب
حسابهم إنما آفتي كلها من الأصدقاء . ثم تمثل قائلاً : « لو بغير الماء خلقي
شرق » وكررها مرتين .

ثم أمر باستدعاء فخري عبدالنور بك فسأله عن زملائه وعن وصل من
الزائرين . فافاض برواياته المعهودة ومختصراته الحاضرة والباشا بين سامع
وناعس . حتى أحسبنا أنه يغفو فأومأ ببعضنا إلى بعض بالسكوت ،
وخرجنا متمهلين .

وكان ذلك هو اللقاء الأخير .

تخليد الذكرى

توفي سعد والوزارة التي في الحكم وزارة الائتلاف التي يؤيدها الوفديون وحلفاؤهم من الأحزاب الأخرى ، فقامت الوزارة بواجبها في تشييع جثمان سعد إلى قبره الموقوت بصحراء الامام ، وأمرت بنقل الجثمان على مدفع وإطلاق سبع عشرة طلقة في أثناء سير الجنازة ، واشتركت هي والمجلس النيابي وعلية الشعب وسواده في تشييع الجنازة عصر اليوم التالي لوفاته ، وعلى الرغم من القيظ وأجازات الصيف وغياب الكثيرين في الأقاليم والبلاد الخارجية كان المشتركون من أهل القاهرة والذين استطاعوا إدراك موعد الجنازة من أهل الأقاليم يعدون بعشرات الألوف .

وأمرت الوزارة بشراء بيت الأمة وحسابه من أملاك الدولة لصيانة آثار سعد الباقية فيه ، وأمرت كذلك بتشديد ضريح إلى جانب بيت الأمة ينقل اليه الجثمان بعد الفراغ من بنائه ، وبصنع تماثيلين يقام أحدهما في القاهرة والآخر في الاسكندرية .

وبلغت الاكتابات الشعبية لتخليد ذكرى الزعيم نحو عشرين ألف جنيه ثم وقفت عند هذا القدر اكتفاء بما أقامته الحكومة الممثلة للشعب من الذكريات .

ولما تم بناء الضريح كانت الوزارة القائمة — أو كان الحكم كله — حكم خصومة لسعد والسعديين . فتباطأت الوزارة في نقل الجثمان ثم حولت الضريح إلى مقبرة لبعض الملوك الفرعنة الأقدمين ، وتعللت لذلك بأن السيدة الجليلة قرينة سعد رفضت أن ينقل رفاته إلى الضريح إذا كان في النية تحويله إلى مقبرة عامة له وللبعض الوزراء الآخرين ، ولكنها حيلة سياسية لاتخفى ، لأن الوزارة عطلت إقامة التماثيل كما حالت دون نقل الجثمان الى الضريح .

وفي عهد الملك فاروق الأول عادت الحياة النيابية على أساس الدستور القديم وقامت في الحكم وزارة وفدية فسمح بنقل الرفات إلى الضريح بعد وفاة سعد بتسع سنوات في يوم الجمعة التاسع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٣٦ ، وكان كثير من أصدقاء سعد يخشون أن تكون الجثة قد سرقت من مدفنها ليحال بينها وبين الضريح المشيد لمشاها في يوم من الأيام مهما تتعاقب الدول والوزارات ، ولكنها وجدت في مدفنها النقي سليمة من عوارض الفناء لم يصبها إلا جفاف وضمور يسير .

والضريح الذي استقر فيه رفات الزعيم العظيم بنية لائقة بتخليد ذكراه ، لأنها بنية مصرية توافرت فيها البساطة والفخامة وأخذت من الطراز المصري القديم مالا تناقض بينه وبين الأصول الإسلامية . أما التمثالان فلا يوحيان شيئاً من السمائل الانسانية والقوة النفسية والأريحية الخلقية التي بها كان سعد عظيماً وبها كان مستحقاً للتخليد . وكل ما فيهما من سعد شبه مادي لم يوفق فيه الأستاذ محمود مختار رحمه الله حتى إلى إختيار أحسن الصور الشمسية وأقرب الملامح إلى المعاني النفسية .

وتزداد النفس شعوراً بيبوسة المعاني المفرغة في التمثال عند ما تنظر إلى ذلك المعطف الطويل المفرغ على القامة المديدة بلا حركة ولا ثنية كأنه خارج من عند الكواء . ومما لاشك فيه أن تمثيل رجل كسعد في المعدن أو الرخام أو الصخر ليس بالأمر اليسير ، فهو أصعب من تمثيل العسكريين لأن ملامح القوة العسكرية ليست بالعسيرة التصوير ، وهو أصعب من تمثيل الفلاسفة والشعراء لأن ملامح الحالمين والمثاليين ليست كذلك بالعسيرة التصوير . إنما العسير في تصويره تلك المعاني والأخلاق التي تراها في جميع الناس ولا تراها في انسان واحد بهذا المقدار ، فإذا صورتها كما تراها في جميع الناس خرجت عادية لا تحمل سمات العظمة التي يتسم بها صاحبها الفريد ، وإذا عمدت إلى إظهار الفرق بين صاحبها وسائر الناس بتكبير

المقدار كانت المسألة مسألة احجام لا مسألة معان وأخلاق وملكات . لهذا أخفق محمود مختار مع اصابته في كثير من التماثيل الأخرى ، وأخفق من قبله « يورفتش » صاحب التمثال النصفي الذي نقله عن سعد وهو مريض معتكف في الطبقة العليا من بيت الأمة ، فلم يكن فيه إلا الشبه المادي دون المشابه النفسية التي تظهر بالدراسة والاختبار .

والسبيل إلى اصلاح التماثيل أن يتولى إصلاحهما رجل يدرس سعداً دراسة نفسية ويعلم من أخباره ونوادره ما يوحى اليه جوانب العظمة في ذلك الانسان الذي تختلف فيه القوة من قوة العسكريين وقوة الفلاسفة والشعراء ، فيترجم الفرق بينه وبين سائر الناس بلغة الشعور والبداهة لا بلغة المقدار والمظاهر المادية . وعسى أن يتم هذا الاصلاح قبل اقامة التماثيل حيث يستقبلان أنظار التاريخ .

ولهذه المناسبة في تخليد ذكرى سعد ، وفي ختام هذا الكتاب الذي أؤدي به واجب الوفاء لذكره - أرى كما رأى كثير من القراء أن أختمه بآخر ما نظمت في تحية سعد زغلول ، وهو القصيدة التي نشرتها يوم نقل رفاته إلى الضريح قبل صدور هذا الكتاب بشهر واحد :

فاز سعد

عرف النفي حياةً ومماتا وأصاب النصر روحاً ورفاتا
كلما أقصوه عن دارٍ له رده الشعب إليها واستماتا
كيف يجزيه افتياناً وهو من كان لا يرضى على الشعب افتياتا
أصبحت دارك مثواك فلا تخش بعد اليوم ياسعد شتاتا
حبذا الخلد ثماراً للذي غرس المجد ونمّاه نباتا

كل أرض للبصلي مسجد غير أن الكعبة الكبرى مقام
هكذا قبرك مرفوع الذرى في جوار البيت أو سفح الامام
أرض مصر حيث أمسيت بها فبنو مصر حجيح وزحام
غير أن الذكر ينبغي منسكاً مثلما ينبغي حج واستلام
فالق في قبرك خلداً كلما مرّ عام تبعته ألف عام

جيرة الأحياء أولى بالذي بعث الدنيا حياة لن تبيد
معشر الأحياء أتم لكم مدد من ذلك الميت مديد
مستعدين رجاء كلما جزتموه، وهو منكم مستعيد
إنه في كل جيل ذاكر من بنيه، أبد الدهر وليد
تلك ياسعد مغانيك فما في سواها يسكن اللحد شهيد

أعبر القاهرة اليوم كما كنت تلقاها جموعاً ونظاماً
ساعة في أرضها عابرة بين آباد طوال تتراعى
ساعة من عالم الفردوس لا تشبه الساعات بدءاً وختاماً

كل من شاهدها زيد بها من معانيك جلالاً ودواماً
قل لهم أبلغ ما قلت لهم أيها الواعظ صمتاً وكلاماً

جردوا الأسياف من أغمادها ذاك يوم النظر لا يوم الحداد
ارفعوا الرايات في آفاقها أين يوم الموت من يوم المعاد ؟
لا يلاقى الخلد بالحزن ولا يكتسى الفتح بجلباب السواد
ذاك يوم ماتمناه العدى بل تمنناه ولاء ووداد
فانفضوا الحزن بعيداً واهتفوا فاز سعد وهو في القبر رماذ

الفراعين الأولى أجليهم لئنموا لو أجازوك الطريق
أنت أضفيت على أوطانهم سعة ، وهي من الأسر مضيق
أنت أيقظت لهم تاريخهم وهو في نومه لا يستفيق
فضلك اللاحق أحيا فضلهم فاستوى منه طريف وعريق
آية في الحق لا ينسخها في مدى الدهر عدو أو صديق

يابني مصر اجعلوا نقلته رمز إحياء وعزم ومضاء
وانظروه كيف حالت دونه غير شئ ، وما حال القضاء
المنحون تنحوا جانباً آخر الأمر ، وسعد في البناء
كل ذي حق سيعطى حقه ليس للهجد من الخلد نجاء
كل ما عارض سعياً باقياً عرض فأن وزور ورياء

ترمز الشمس (١) إلى نقلته بسفور غالب بعد حجاب
صرعت ليلين صباحاً فروت عن حضور ناصع بعد غياب

(١) إشارة إلى كدوف الشمس صباح ذلك اليوم .

هو أيضاً قد طوى ليل الردى وطوى ليل الغواشي والكذاب
في السموات وفي الأرض له أثر ينبيء عن يوم المآب
أثر الفجر إذا انجاب لنا عن ضحاه بعد لآي وغلاب

دان يأسعد لك الذكر بما شيد الباني وما خط الزبور
تقدر نادى فلبتـه على موعد الذكرى صخور وسطور
أنا باني لك في ملك النہى منزلاً يبق ولا تبق الصخور
من أسانيدك أساس له ومن الحق له حسن ونور
إن أنل شأوك فيه إني بالذي شيدت منه لفخور

ختية الوادى بسعد فاقتدوا إن تخيرتم له خير وفاء
أذكروه بالذي يعملـه منكم العامل في غير ونا
واذكروه بالذي امتاز به من مزاياه الآيات الوضاء
هكذا يخلد سعد بينكم بتماثيل حياة ورواء
كل ما يعظم من أعمالكم هو تخليد لذكرى العظاماء

عباس محمود العقاد

فهرست

الموضوع	الصفحة
---------	--------

تمهيد	١١
الطبيعة المصرية في أوهام الناس	١٣
الطبيعة المصرية في حقيقتها	٢٦
أصل سعد	٤٥
جيل سعد	٥٢
بيئة سعد ونشأته	٥٧
سعد من الثورة العرابية إلى الوزارة	٧٦
في طريق الوزارة	٩٥
سنة ١٩٠٦	١٠١
وزارة المعارف	١٠٤
سعد الوزير	١١١
وزير الحقانية	١٣٢
ملاحظات على سعد في وزارتي المعارف والحقانية	١٣٩
الحركة الدستورية	١٤٦
الوزير المصري في المعاش	١٥٢

١٥٩	في ميدان الانتخاب
١٦٦	الجمعية التشريعية في خمسة أشهر
١٨٣	قبيل الحرب
١٨٦	الحرب العظمى
١٩٤	تأليف الوفد المصري
٢٠٥	بدء العمل
٢٢٩	القارعة
٢٣٤	الثورة
٢٤٧	من القاهرة إلى مالطة إلى باريس
٢٥٩	تأليف الوفد الأول
٢٦٧	موقف الوزارة الرشدية
٢٧٣	برنامج الوفد والامتيازات
٢٧٦	الوفد في أوروبا
٢٩٢	من سفر الوفد إلى لجنة ملنر
٣١٢	المفاوضة في لندن
٣٣٧	في مصر أثناء المفاوضة
٣٤٢	بعد عودة الأعضاء
٣٥٥	الوزارة العدلية
٣٦١	العودة
٣٦٦	الخلاف على المفاوضة
٣٧٢	القطيعة بين سعد والوزارة
٣٧٧	فشل المفاوضات الرسمية
٣٨٧	النفي
٤١٧	تصريح ٢٨ فبراير
٤٢٤	من المنفى إلى الوزارة
٤٤٧	في رئاسة الوزارة
٤٧٥	الملك فؤاد وسعد
٤٨٢	من رئاسة الوزارة إلى رئاسة النواب

٤٩٩	رئاسة مجلس النواب:
٥٠٧	زعامتة وأثرها.
٥١٨	سعد وخصومه.
٥٣٥	سعد في بيته.
٥٥١	شخصيته وأخلاقه.
٥٨١	ثقافة سعد.
٥٩٨	الوفاة.
٦٠٨	اللقاء الأول واللقاء الأخير.
٦٢٧	تخليد الذكرى.
٦٣٠	فاز سعد.
٦٣٣	تصحيح أخطاء.

* * *

١٠٢٤

**The Complete Works of
ĀBBAS MAHMOUD AL - ĀĀKAD**

Volume XVIII

**DAR
AL-KITAB
ALLUBNANI**